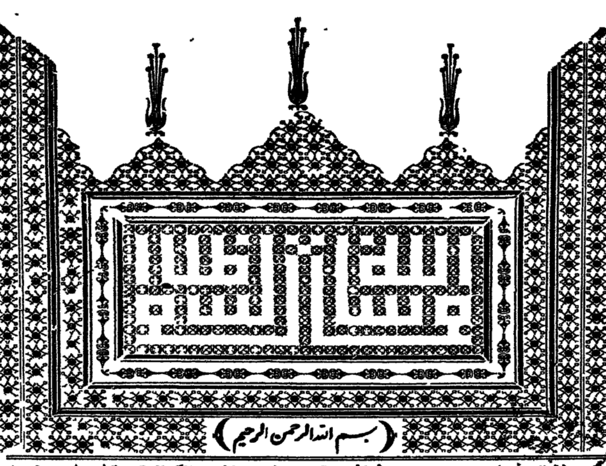
حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف جميل حرى
مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى أفاض الله
عليه سحائب رحماته وأعاد علينا وعلى المسلمين من
صالح دعواته على شرح المحقق الجليل
العلامة الهمام ابن عقيل على ألفية
الامام ابن مالك رحمهما
الرحيم المالك
آمين

(الطبعة الثانيه)
بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣٠٢
هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك اللهم يامن تفضل على من نحا نحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية وقابل باحسانه داء التقصير عن أداء شكره بترادف أنواع مننه الشافية حمدا تنجر اليه كالآت المحامد غير مخفوضة وتسكن لديه الآمال جازمة بأن عرا المزيد بدوامه وثيقة غير منقوضة ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بانوار هدايتك فهى أعظم مطلوب وتبعدنا عن مساوى الافعال الناقصة وتسعدنا بمحاسن أفعال القلوب ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لاشريك لك فى صفات ولا أفعال بل أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبدك ورسولك المبعوث من خلاصة سعد ولباب عدنان الذى أنزلت عليه القرآن بلسان عربى مبين لايخلق جديده ولايمل ترديده على مدى الازمان صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المشتغلين بسنته بلاتنازع فى العمل وأنصاره المنصرفين لاعلاء كلمة الله من غير وقف لابدل ماأيقن ذو تمييز بان لشانئهم التكبير ولشانئهم التصغير وماعلم ذو ادراك بانهم جمع الـ أتوهم جموع التكسير (أمابعد) فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغنى محمد الخضرى أمله الله بلطفه الخفى وبره الحفى ان شرح العلامة ابن عقيل لالفية الامام ابن مالك ه تعالى من أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها فى الخافقين ذكرا لسهولته على الطالب مأخذه للراغب ولاخلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنـ ـن عليه حاشية تجمع منه شوارده وتمكن من اقتناص أوابده رائده وتتم منه مع المتن المفاد وتبين منهما للطالب المراد فيمانعنى عجز القصور عن ارتقاء تلك القصور وأنى لمثلى بمعانقة هاتيك الحور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن فى المقال ان اعراض المؤلفين اغراض لسهام ألسنة الحساد وحقائب تصانيفهم معرضة لأيدى النظارة تنتهب فوائدها ثم ترميها بالكساد لاسيما فى زمان بدل نعيمه بوسا وعاد جيده منحوسا قد ملأ الحسد من أهله جميع الجسد وقادهم الغرور بحبل من مسد فكأنما عناهم من قال

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * منى وما يسمعوا من صالح دفنوا
صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بسوء عندهم أذنوا

(أو من قال)

ان يعلموا الخير أخفوه وان علموا * شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا

فهم يجادلونك فى الحق بعدما تبين وترى نفوسهم الموت من قبوله أهون فالعاقل بينهم مذموم ومهجور والمعجب برأيه معزوز ومنصور الا انى أعود فأقول عدم المبالاة بذلك أحرى والتأليف ربما تنفع به فأجرى لصاحبه أجرا وأتعلل بقول البدر الدماميني هب ان كلا يبذل فى مطاوعة الهوى مقدوره والتهب حسدا ليطفئ نور البدر ويأبى الله الا ان يتم نوره هل هى الامنحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر وفعله ظن انها تطوى جميل الذكر فاذا هى له تنشر شعر

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود

ومازال هذا الخاطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومن من فضله بالتسديد الى سواء الطريق فنلت بفضل الله ما كنت ترجيت وأتى جمعه فوق ما كنت له تصديت فجاءت بعون الله حاشية لا كالحواشى أعيذها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشى ومع ذلك لست أبرئها من كل عيب ولا أصفها بضبط يرفع القلم عن اصلاح ما عسى يكون فيه لبس أو ريب كيف وان الخطأ والنسيان كالصفة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه وحسن غلطه كان حقيقا عند ذوى الانصاف بالقبول واقالة العثرات وعدم الاصغاء لقول غبى جهول لاهم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض افضاله أستمد وأسأل الله سبحانه وتعالى ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بجنات النعيم وان ينفع بها من تلقاها بالقبول ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسؤل على الدوام وأحق من يرتجى منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكلم عليها غالب من كتب هنا لكن نريد أن نذكر طرفا مما يتعلق بها تبركا بخدمتها واستجلابا للمزيد بركتها فنقول ونبرأ الى الله من القوة والحول اعلم ان البسملة مصدر قياسى لبسمل كدحرج دحرجة اذا قال بسم الله على ما فى الصحاح وغيره أو اذا كتبها على ما فى تهذيب الازهرى فهى بمعنى القول أو الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهى من باب النحت وهو أن يختصر من كلمتين فاكثر كلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى بتمامها بالاستقراء خلافا لبعضهم ولا الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهده نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عد ما وقع للشهاب الخفاجى فى شفاء الغليل من طبلق بتقديم الباء على اللام اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طلبق والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسى كما صرح به الشمنى ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمعل اذا قال السلام عليكم وحوقل بتقديم القاف اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهليلا وهيلل هيللة اذا قال لا اله الا الله وياء هيلل للالحاق بدحرج ومنه فى القرآن واذا القبور بعثرت قال الزمخشرى هو منحوت من بعث واثير أى بعث موتاها واثير ترابها ومن المولد الندلكة من قولهم فذلك العدد كذا وكذا والبلكفة التى أخذها الزمخشرى من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتخوفوا * شنع الورى فتستروا بالبلكفة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قيل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد أثبتها كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فياحبذا ذاك الحديث المبسمل

وقد استعمل كثير لاسيما الاعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ حم مفردة ورحمه الله رح وممنوع مم والى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم الى غير ذلك لكن الاولى ترك نحو الاخيرين وان أكثر منه الاعاجم ثم ان الباء أصلية على المشهور ومعناها الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كما في تفسير البلقيني بحديث بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح بطلانه اذ لا تبرك في نحو رجع بخفي حنين مما مثلوها به بل هي مجرد الملابسة الا انها بمعونة المقام تحمل على الملابسة التبركية فتقديرهم أبدأ متبركا ليس بيانا لمتعلق الباء بل تصوير للمعنى وبيان لصفة تلك الملابسة فان لها أنحاء شتى فان قلت التبرك في بسملة الاكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان ناقصا وقليل البركة وهذا غير ممكن في بسملة القرآن أجيب بان المراد به دفع الوسوسة عن القارئ مع اجزال ثوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديرا لامحلا لان الاعراب المحلي للمبنيات ولا ضرر في اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم أو فعل والتقدير اسم الله مبدوء به أو أبدأ به ابتداء قوية أي بحسن نية واخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على التأكيد كما ذكره الرضي والا كان عبثا لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أي غير التأكيد ومن الغريب كونها للقسم فيحتاج الى تقدير مقسم عليه وعلى المشهور فمتعلقها محذوف قدره الكوفيون فعلا كابدأ فبسم ظرف لغو متعلق به قال في المغني وهو المشهور في التفاسير والاعاريب ووجه بقاء المحذوف لانه عليه كلمتان وعلى مقابله ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا كما في آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه وبان الجملة عليه مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمراري وهو أنسب بالمقام من الدوام المفاد بالاسمية قلت وتخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد أنه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في رسالة البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضي على حقيقته ولم يطلب شيأ في المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو متلبس به من البدء بالبسملة أول فعله الشارع فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزمخشري وتبعه المتأخرون تقديره فعلا مؤخرا خاصا أي مناسبا لما بدئ بالبسملة اما الفعل فلما مر واما تأخيره فللاهتمام باسمه تعالى وليفيد الحصر فان تقديم المعمول قد يفيده وليكون اسمه تعالى مقدما ذكرا كتقدم مسماه وجودا ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالمبدئية فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبي وبهذا يندفع ما يقال البدء بالبسملة مع اشتمالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حواشي الكشاف على ان هذا لا يرد الا على رواية لا يبدأ فيه باسم الله بباء واحدة كما لا يخفى وأما كونه خاصا فلرعاية حق خصوصية المقام ولاشعار ما بعد البسملة به فان قلت الذابح مثلا اذا ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره عاما

كأ بدأ فالجواب كما فى الشهاب على البيضاوى ان هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن الى معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع وقدره البصريون اسما كابتدائى لكن الاولى تقديره خاصا مؤخرا لمامر وهو امامبتدأ وبسم ظرف لغو متعلق به وان كان يمتنع اعمال المصدر محذوفا ومؤخرا لان محله فى غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق نحو فلما بلغ معه السعى مع انه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تأليفى بسم الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر لمحذوف أيضا وبسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تأليفى حاصل بسم الله الرحمن الرحيم وانما كان هذا مستقرا دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أى بمعنى الكون والحصول المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللغو ما متعلقه خاص ذكر أو حذف لدليل فعلى كلا الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان الا ان حذف المتعلق واجب على الثانى لعمومه دون الاول كقول الكوفيين لانه خاص ولو قدر من مادة الابتداء لمامر فيكون لغوا ولك ان تجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره أنا بادئ فرارا مما ورد على المصدر ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل لمجموع الجار والمجرور على ماسيأتى تحقيقه فى الابتداء *(تنبيه)* ماذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل أو بالمبتدا ليس على اطلاقه فان الجمهور كما فى الشهاب على البيضاوى على ان الظرف مستقر مع باء المصاحبة ولغو مع باء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل فى الظرف وجوز الرضى وغيره اللغوية على الاول أيضا وينبغى حملهما على ما قاله الليثى اذا قصد بباء المصاحبة مجرد كون معمول الفعل مصاحبا لمجرورها زمن تعلقه به من غير مشاركة فى معنى العامل فمستقر فى موضع الحال وان قصد مشاركته فيه فلغو ويبينه اشترا الفرس بسرجه فعلى الاحتمال الاول يكون المعنى مصطحبا بسرجه فلم يتسلط عليه الشراء وعلى الثانى يكون مشريا أيضا بخلاف نحو عمت بالعمامة فانه لا يحتمل اللغوية وكذا ما نحن فيه اذ لم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالمقصود مجرد المصاحبة من غير مشاركة فى معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك فى بسملة القارئ عند الشافعى اذ القصد ايقاع القراءة عليها فهى مشاركة فى العامل فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقرا فى جعله متعلقا بالفعل مسامحة لانه متعلق بحال من فاعله هى قيد له فهو تعلق معنوى لا اصطلاحى وتقدير تلك الحال متبركا لا يخرجه عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة والا فحقها ملتبسا كما مر وقد ذكر الدمامينى ان نحو زيد على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راكب لان خصوصه ليس الا من القرينة لا أصلى بقى أن محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآنا لان الفاظها غير منزلة ولا متعبد بها ولا معجزة كما هو شأن القرآن مع أن معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص والجواب كما فى الشهاب ان معناها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها فى متعارف اللسان فهى من المعانى القرآنية المرادة لله تعالى وأما ألفاظها فليست قرآنا لانها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلا كالضمائر المستترة فاحفظه فانه من مقصورات الخيام اه ثم ان أريد بالجلالة مدلولها فاضافة اسم اليها حقيقية لامية للاستغراق ان أريد كل اسم من أسمائه تعالى أو للجنس ان أريد جنس أسمائه تعالى أى الجنس فى ضمن بعض الافراد لا من حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو للعهد ان أريد اسم مخصوص قال الشنوانى والاستغراق هنا أولى وان قلنا باولوية الجنس فى الحمد لان القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم كلها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هنالك اثبات

اختصاص الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها لغيره لما اختص به
الجنس لتحققه في ذلك الفرد اهـ فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق
الا في فرد فهما متلازمان فلا مرجح له قلت يرجحه كون الافراد غير مضبوطة لعدم تناهيها فجعل
اختصاص الجنس دليلا عليها أنسب من العكس ليستدل به على ما سب وجد منها وان أريد من
الجلالة لفظها فالاضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرحمن الرحيم اما من قبيل الاستخدام بان يرجع
الضمير المستتر فيهما لها بمعنى الذات أو مجاز عقلي من اسناد ما للمدلول للدال وانما لم يقل حينئذ بالله
مبالغة في التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالي أو حضرتك الشريفة أي عليك
والرحمن الرحيم اشتهر فيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه يمتنع منها جر الرحيم مع نصب الرحمن أو
رفعه لان النعت التابع أشد ارتباطا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أبي الربيع ولان
في الاتباع بعد القطع رجوعا الى الشئ بعد الانصراف عنه فمنع لذلك لا لاعتراض الجملة بين الصفة
والموصوف لوقوعه في نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم وجعل الرحمن نعتا مبني على انه صفة مشبهة
أما على قول الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعا الا تابعا فيعرب بدلا من الجلالة
والرحيم نعت له لا للجلالة اذ لا يتقدم البدل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بما جر منعوته
على الصحيح وعلى الثاني بعامل مقدر لما تقرر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل
فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع فالجملة مستأنفة استئنافا بيانيا جوابا لسؤال مقصود به
التلذذ وتعظيم شأن المسؤل عنه لا التعيين لان المولى تعالى لا يجهل وليست حالا من الجلالة وان
كانت الجمل بعد المعارف أحوالا الا ان الحالية تفيد تقييد البدء باسم الله تعالى بحالة الرحمة وهي
وان كانت حالا لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف وحاصل صور البسملة ان تضرب أربعة
العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلقا بالفعل أو بحال من فاعله أو
بالمبتدا المصدر أو بحال من فاعله أو بخبره أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كما تقدم تفصيله فصور
المتعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها ويضرب الحاصل وهو
أحد وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظر الى احتمالات
الاضافة الاربعة زادت الصور ثم تتكاثر جدا بالنظر لمعاني الباء من الاستعانة أو المصاحبة أو
التعدية أو غيرها فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم *(فائدة)* قال الشيخ أبو العباس البوني رحمه
الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكار المضطرين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج
وقال ابن عربي من داوم على ذكره لا يشقى أبدا وانما اختير هذان الوصفان في الابتداء للاشارة
الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها لطفا بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شئ وفي
الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه
وتعالى ان يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والآخرة بجاه سيد المرسلين آمين يارب العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة عند قال محمد
الجمهور ان روعي متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف والا فعند السكاكي فقط لا كتفائه بمخالفة
التعبير مقتضى الظاهر اذ كونه حكاية عن نفسه يقتضي أن يقول قلت لا قال وأتى بجملة
الحكاية ترغيبا في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليكون أدعى لقبوله والاجتهاد في
تحصيله فيثاب مؤلفه وهكذا مدح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لولم
يصف الطبيب دواءه للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه
وبهذا القصد يضمحل الرياء خصوصا مع الامن منه كما هو حال المصنف والماضي في كلامه بمعنى

المضارع

المضارع بقرينة قوله وأستعين المقتضي تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى استعين الله في اظهار ألفية أو النفع بها خلاف الظاهر فشبه القول المستقبل بالماضي والجامع اما مطلق الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج أو تحققه نظرا لما قوى عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضي ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو استعارة مصرحة تبعية أو مجاز مرسل تبعي علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازما ولمجيء وصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع ان قياس المضموم في الاول ما سيأتي في قوله وفعل أولى وفعيل بفعل وفي الثاني قوله فعولة فعالة لفعلا ولا بالكسر والا كان مضارعه يقال كيخاف ولا بالسكون لان الماضي الثلاثي لا يكون ثانيه ساكنا بالاصالة لئلا يلتقي ساكنان في نحو ضربت وليست الالف أصلية لانها لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بدلا عن ياء لوجود الواو مكانها في المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت فاؤه للدلالة على ان عينه واو وانما لم يضموا نحو خفت وغت مع انه واوي كقلت ايثار التبيين حركة العين على تبيين ذاتها لان الحركة أهم لاختلاف الهيئة بها وذلك غير ممكن في قلت لان فاءه مفتوحة بالاصالة كالعين واصل مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة الواو الى ماقبلها لثقلها عليها وان كان ما قبلها ساكنا للزومها ولم تنقل على نحو دلو لتغيرها بالعوامل مع ان الاسم أخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلفظ لا ينصب الا الجمل كقلت جاء زيد أو مفردا في معناها كقلت قصيدة أو شعرا أو مفردا اقصد لفظه نحو يقال له ابراهيم أو مفردا مسماه لفظ كقلت كلمة أي لفظ رجل مثلا وقال الامير في حواشي الشذور الاسهل ان يقال القول انما يتوجه للفظ جملة كان أو غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا اللفظ فان توجه للمعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بان النية واجبة وان كان اللفظ مسماه لفظا توجه للدال أو المدلول كقلت كلمة أو قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو لفظ رجل مثلا أو اللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والا لصح قلت صه على معنى قلت اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالته على معناه ولذلك كان كلاما تاما كما سيأتي بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منظوما به والله أعلم (قوله محمد) هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك نسب لجده لشهرته به الطائي نسبا الشافعي مذهبا الجياني منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشد المثناة التحتية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة والدال وحكي ضمهما الدمشقي اقامة ووفاة لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين على الموحدة وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما في العربية وغيرها مع كثرة العبادة والعفة ومع ذلك قليل الحظ في التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب في علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا قد أخلصتها من ذمتي فاذا لم يجب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه شرفا ان ممن أخذ عنه الامام النووي رضي الله تعالى عنهما ويقال انه عناه بقوله في المتن ورجل من الكرام عندنا ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند أبي على الشلوبين بضعة عشر يوما ونقل التبريزي في أواخر شرح الحاجبية انه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال الدماميني ولم أقف عليه لغيره ولا أدري من أين أخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب بديع في بابه والتوضيح في اعراب أشياء من مشكلات البخاري أبان فيه عن اطلاع واسع وقصيدته الطائية في الفرق بين الضاد والظاء وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد وتظم رجزا في النحو عظيم الفائدة تستعمله المشارقة ثم نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد النحوية

ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا وانه لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير أنه في بعض الابواب يقصر عن معتاده ويترك ما التزم في ايراده فسبحان المنفرد بالكمال قال الدماميني وقد قرظ سعد الدين بن العربي الصوفي رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جمال الدين فضله * الهه ولنشر العلم أهله
أملى كتابا له يسمى الفوائد لم * يزل مفيدا لذي لب تأمله
وكل فائدة في النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لا نظير له

فظن الصلاح الصفدي ان هذا تقريظ لتسهيل الفوائد لا للفوائد نفسه فقدح في التورية في كتابه المسمى بفض الختام عن التورية والاستخدام بأنه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العمدة ولولا ذلك لكان في غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب اهـ (قوله هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عمن شاركه في اسمه ويجوز كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن الاعتراض فلا محل لها وقيل حال من محمد فمحلها نصب وقيل نعت تابع له بتقدير تنكيره فمحلها رفع وقيل نعت مقطوع فترجح الحال والاستئناف لكن رد هذا بأن شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع ورد بأنه يكفي التعين ادعاء ومحل وجوب الحذف كما ذكره الاشموني في النعت اذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم لا للتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتي هنالك ان شاء الله تعالى (قوله أحمد ربي) قال المعرب وتبعه أكثر الحواشي كان مقتضى الظاهر ان يقول يحمد بالغيبة لكنه التفت منها الى التكلم تفننا فأبطله الصبان بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لانه مقول القول فهو موافق للظاهر لانه عبر عن نفسه بطريق التكلم اهـ وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشموني من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرد على المعرب لذكره جواز كونها حالا من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ والالتفات على هذا ظاهر فاللائق الحمل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر ان هذه الحال مقارنة بناء على ان المقارنة في كل شئ بحسبه كما يأتي في مصليا أو يؤول قال بنوى القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجدد الاستمراري أي اشعارها السامع بان المتكلم سيحمده مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لأن يجدد حمده دائما وذلك حمد مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه وهو التربية المأخوذة من رب لتعليقه الحمد به فكما أن تربيته لنا بانواع النعم لا تزال تتجدد كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والماضوية لان الاولى وان أفادت الدوام المناسب للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وان أفادت التجدد أي الوجود بعد العدم لا تفيد الدوام قال المعرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الحلقية والميم الشفوية والدال اللسانية في ثنائه على رب البرية كيلا يخلو محل عن ذلك بالكلمة اهـ (قوله الله) بالنصب بدل من ربي أو عطف بيان ورجح الاول بانه على نية تكرار العامل فيكون حامدا مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لانه أغلبي أو ان طرحه بالنسبة للعامل أي ان عامله مطروح ليس عاملا في البدل أو باعتبار حكم العامل أي أن الحكم المفاد بالعامل لم يقصد به الا البدل فلا ينافي قصد المبدل منه لشئ آخر كعود الضمير في نحو أكلت الرغيف ثلثه ولا يخفى ان هذا لا ينفع هنا لانه بروح الاعتراض لا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الدماميني أن البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعل

هو ابن مالك
أحمد ربي الله خير مالك

تفضيل

تفضيل من الخير بالفتح مصدر خار يخير خيرا اذا صار ذا خير او من الخير بالتشديد اليه أي متلبسا بالخير أو من الخير بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفت همزته تخفيفا لكثرة استعماله كشر والاولى جعله منصوبا بنحو أمدح محذوفا لا أعنى لما نقله الدماميني عن المحققين ان النعت المقطوع لا يقدر بأعنى الا فى نعت التخصيص وهو هنا للمدح ولم يجعل حالا لازمة من الجلالة لايهامه تقييد الحمد ببعض الصفات ولا بدلا لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفته لمذهب الجمهور ان جعل بدلا ثانيا من رب لمنعهم تعدد البدل أو من الله لمنعهم الابدال من البدل فى غير بدل البداء لما فيه من التهافت حيث يكون مقصودا غير مقصود وان أجيب عنه بان ذلك لا يضر لكونه باعتبارين أما بدل البداء فلا يمتنع ابداله من البدل وفى البيت الجناس التام اللفظى والخطى ان كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد فى مالك العلم وقد رسم بها فى المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذفت كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لان مالك الثانى لكونه صفة يجب رسم ألفه لعدم كثرته كالعلم ولا يرد حذفها خطا من ملك يوم الدين مع قراءته بالالف لان المصحف العثمانى سنة متبعة قال الاشمونى وجملة أحمد ربى الخ محلها نصب بالقول والجمل بعدها معطوفة عليها أى فكل جملة فى محل نصب وقال السندوبى أحمد ربى الى آخر الكتاب فى محل نصب بالقول فكل جملة لا محل لها لانها جزء مقول كالزاى من زيد ولا تنافى لامكان حمل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لا من المحكى فكل جملة مقول مستقل والثانى بالعكس فمجموع الجمل مقول افاده الصبان والثانى ملحظ من ألغز بقوله

مصلياعلى النبي

حاجيتكم معشر جمع نبلا * المعربين مفردا وجملا
ما ألف بيت غير شطر نصبت * بوتد منها رقيتم للعلا

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحمد كما فى الاشمونى أى أحمد ربى حال كونى ناويا الصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالدين أى مقدرين الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للحلق والتقصير فلا يرد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشتغل بالحمد فلا تتأتى الحالية وفيه أن المطلوب ايجاد الصلاة بالفعل لا نية ايجادها فالاوجه انها حال مقارنة والمقارنة فى كل شئ بحسبه فمقارنة الالفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحمد بلسانى وأصلى بقلبى فهى مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بلا تلفظ لا ثواب فيها بقى ان مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه فى قوة جملة انشائية يرد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا الا ان يجعل على تقدير القول أى أحمد ربى حال كونى قائلا اللهم صل على الرسول الخ ويصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أى أحمد ربى حال كونى أصلى أى أخبر بانى أطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الاصح ان المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار انه ينتفع بصلاتنا عليه بالترقى فى أعالى الدرجات وبوارد أنواع الكمالات وما من كمال الا وعند الله أعظم منه لكن الادب ان لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بثوابها اذ المنة له صلى الله عليه وسلم علينا لا لنا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى فى مجلس وسلم فى آخر ولو بعد مدة كان آتيا بالمطلوب من آية يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبى) اشتهر ان المهموز من النبا وهو الخبر لانه مخبر أو مخبر عن الله والمشدد من النبوة وهى الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كليهما فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من

النبء بسكون الموحدة وهو الارتفاع كما فى القاموس فيكون كالمشدد ويجوز كون المشدد مخفف
المهموز فيكون بمعناه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة فاصله نبيو اجتمعت الواو والياء الخ
(قوله المصطفى) أصله مصتفو بوزن مفتعل من الصفو وهو الخلوص من الكدر والمراد هنا
المختار قلبت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتى فى قول المصنف
* طا تا افتعال رد اثر مطبق * وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى
تفسيرهم بمطلق الاتباع أى أمة الاجابة عموما لا باقاربه فقط لئلا يلزمه اهمال الصحب ولا
بالاتقياء لانه مقام دعاء يطلب فيه التعميم ففيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله صلى الله
عليه وسلم وهم أهل بيته وأقاربه بل أراد البعيد وهو مطلق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان للآل
فى القاموس نحو اثنى عشر معنى منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الاتقياء كما قيل لصدقه
بشرف الايمان لا لخصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السين والتاء للطلب وعلى هذا فهو
وصف لازم أما على القيل المتقدم فمخصص وكذا ان أريد بالاتباع أمة الدعوة فتأمل هذا والذى
اختاره العلامة الصبان ان تفسر الآل فى مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالاتباع مطلقا
ففى نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا
يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصابيح الظلمة يحمل على
العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأت قلوبهم بانوارك وكشفت لهم حجب
أسرارك يحمل على الاتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك
يحمل على الاتباع اهـ وبقى ما اذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف
ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بالعمل الصالح والظاهر ان الاولى حملها
على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السين والتاء اما للطلب أى الطالبين كمال الشرف زيادة
على ما حصل لهم أو زائدتان أى الكاملين فالشرفا بفتح الشين مفعول به على الاول ومشبه به على
الثانى كالحسن الوجه أو منصوب بنزع الخافض أى فى الشرف بناء على المرجوح من انه قياسى
أو انه توسع فيه فأجرى مجرى القياسى لكثرة ما سمع منه ويصح ضبطه بضم الشين جمع شريف
فيكون صفة ثانية للتأكيد ومعمول المستكملين محذوف ايذانا بالعموم أى جميع أنواع
الشرف لكن هذا يمنع ان يراد بالآل جميع الامة وكذا ان جعلت أل فى الشرف بالفتح للاستغراق
فيفوت التعميم فى مقام الدعاء مع انه مطلوب فالاولى جعلها جنسية لذلك الا ان يحمل على المبالغة
بجعل من حاز شرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لانه أصل أنواعه فتأمل (قوله وأستعين
الله) أى أطلب منه الاعانة أى الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحالتها عليه تعالى
فاستعار الاعانة للاقدار لانه بصورتها من حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجادا
وقدرة العبد كسبا بلا تأثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضا اهتماما
بالاستعانة المطلوبة كما قيل فى اقرأ باسم ربك واصله أستعون نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها
فقلبت ياء لكسر ما قبلها (قوله فى ألفيه) أى فى نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز أو ألفين
ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل فى ألفيتيه بالتثنية لان علم التثنية يحذف للنسب وان
التبس بالنسبة للمفرد لانهم لا يبالون به كما سيأتى ثم يحتمل ان لفظ فى استعارة تبعية لمعنى على التى
تتعدى بها الاستعانة على حد فى جذوع النخل أو انه ضمن أستعين معنى فعل يتعدى بفى كأرجو
تضمينا نحويا وهو اشراب الكلمة معنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين فتفيد الاستعانة بلفظها
والترجى بتعديتها بفى والاول أولى لان التجوز فى الحرف أخف من الفعل مع انه مختلف فى قياسيته

المصطفى * وآله المستكملين
الشرفا * وأستعين الله فى ألفيه

أو تضمينا بيانيا وهو تقدير حال تناسب الحرف أى راجيا وهذا مقيس اتفاقا لانه من حذف العامل لدليل لكن قال ابن كمال باشا التضمين البيانى هو عين النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من تقدير الكشاف خارجين فى قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع انه بيان للمعنى المضمن لا تقدير عامل محذوف اه وانما قدرنا أرجو دون أستخبر كما فى الاشمونى لما ورد عليه ان الاستخبارة للمتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أى جل مقاصده لا كلها ليوافق قوله فى آخر الكتاب نظما على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ما هنالك الى ما هنا مع انه الأولى لكونه فى محل الحاجة لان هذا هو الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا فى حيز الرجاء الكل وما سيأتى اخبار بما تيسر له فلا تنافى وللنحو لغة ستة معان القصد والجهة كنحوت نحو البيت والمثل كزيد نحو عمرو والمقدار كعندى نحو ألف والقسم كهذا على خمسة أنحاء والبعض كأكلت نحو السمكة واظهرها واكثرها الاول وللامام الداودى

للنحو سبع معان قد أتت لغة * جمعتها ضمن بيت مفرد كملا
قصد ومثل ومقدار وناحية * نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا

مقاصد النحو بها محويه

وفى الاصطلاح يطلق على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى ويعرف على الاول بأنه علم باصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط لنحو النواسخ وحذف العائد وكسر ان أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثانى يخص باحوال التركيب والمراد هنا الاول فهو مرادف لعلم العربية حيث غلب استعماله فى هذين فقط وان كان فى الاصل يعم اثنى عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاتيان بالكلام الموزون المقفى وانشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضى لتحصل ملكة التجارب والتحرز من مكايد الدهر ومنه المحاضرات وهى نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراهنة لانها ثمرته وأما البديع فذيل لاقسم برأسه وكذا الوضع وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها السابقة وغايته وفائدته التحرز عن الخطا والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وشرفه بشرف فائدته وواضعه أبو الاسود الدؤلى بامر الامام على كرم الله وجهه وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان النطق بالاعراب سجية فيهم من غير تطبع كما قال

ولست بنحوى يلوك لسانه * ولكن سليقى أقول فاعرب

فلما كثر الاسلام وتألفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاشرة والمناكحة فتولد اللحن والامالة فى غير محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الامام لابى الاسود منه أبوابا منها باب ان والاضافة والامالة وقال له انح هذا النحو ثم سمع أبو الاسود رجلا يقرأ أن الله برىء من المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف والنعت ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال لها أى بنية نجومها فقالت انما أتعجب من حسنها فقال قولى ما أحسن السماء وافتحى فاك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان يراجع الامام فى ذلك الى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذه عن أبى الاسود نفر منهم ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيبويه والكسائى ثم صار الناس فريقين بصرى وكوفى وما زالوا يتداولونه ويحكمون تدوينه الى الآن فجزاهم الله الجنة (قوله بها محويه) أى فيها من ظرفية المدلول فى الدال لأن الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة والمقاصد هى تلك المعانى أو ان الباء سببية وصلة

تقرّب الاقصى بلفظ موجز
وتبسط البذل بوعد منجز
وتقتضى رضا بغير سخط
فائقة ألفية ابن معطى
وهو بسبق حائز تفضيلا
مستوجب ثنائى الجميلا

محويه محذوفة أى محويه لمتعاطيها بسببها وأصلها محوويه كمفعولة قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وادغمت فيها وكسرت الواو للمناسبة (قوله تقرّب الاقصى) فيه مجاز عقلى من الاسناد للسبب العادى اذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصى أى البعيد فافعل التفضيل على غير بابه كما قاله ابن الناظم ليدل على تقريب البعيد والابعد بالمطابقة لان البعد يطلق على القليل والكثير وما قيل انه يلزم من تقريب الابعد تقريب البعيد رد بانه قد يهتم بالابعد لشدة خفائه دون البعيد (قوله بلفظ موجز) البا بمعنى مع كما فى الاشمونى لاسببية لان المعهود سببا للتقريب هو البسط لا الايجاز لكن قال السيوطى لابدع فى كون الايجاز سببا للفهم كما فى رأيت عبد الله وأكرمته دون وأكرمت عبد الله فنفى السببية غاية المدح للمصنف حيث قدر على توضيح المعانى بألفاظ موجزة (قوله وتبسط البذل) أى توسع العطاء يعنى تكثر افادة المعانى ففيه استعارة اما تمثيلية بان تشبه حال الالفية فى كثرة افادتها المعانى بسرعة عند سماعها بحال الكريم فى كثرة اعطائه ووفائه بما يعد ويستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة الكريم للمشبه أو مصرحة بأن تشبه افادتها المعانى ببذل المال والوعد ترشيح أو مكنية بان تشبه الالفية فى النفس بكريم وبسط البذل تخييل وانجاز الوعد ترشيح لا العكس لان البسط أقوى اختصاصا بالكريم من انجاز الوعد وأسبق فى الذكر فاللائق جعله هو التخييل سواء جرينا على طريقة السمرقندى من ان التخييل هو الاقوى اختصاصا أو على قول العصام انه الاسبق ذكرا وماسواه ترشيح (قوله بوعد منجز) أى موفى سريعا وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدى المخرج والباء سببية أو بمعنى مع وقيد بالوعد مع ان الاعطاء بدونه أبلغ لان فهم المعانى لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها وتصور ألفاظها فكأنها لتهيئها للفهم منها وتوقف الفهم على الالتفات اليها تعد وعدا انجازا أفاده سم (قوله وتقتضى) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو منهما ففيه مجاز عقلى اذ الطالب ناظمها بسببها أو بمعنى تستلزم الرضا لاشتمالها على المحاسن فلا مجاز (قوله رضا) بكسر الراء وسخط بضم فسكون مصدران سماعيان لرضى وسخط كفرح والقياس كالفرح وفائدة قوله بغير سخط الاشارة الى انها تطلب رضا محضا لا يشوبه السخط ولا من وجه على حد ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل تقتضى أو خبر لمحذوف أو نعت لالفية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك من النعت بالمفرد بعد الجملة وان كان الغالب العكس ومن يوجبه وان أمكنه جعل مبارك خبرا ثانيا لهذا أو خبر المحذوف كيف يصنع فى نحو بقوم يحبهم ويحبونه أذلة وقد فاقت هذه ألفية ابن معطى لفظا لانها من بحر واحد وتلك من السريع والرجز ومعنى لانها أكثر أحكاما منها كما قاله سم وللجلال السيوطى ألفية زاد فيها على هذه كثيرا وقال فى أولها فائقة ألفية ابن مالك وللاجهورى المالكى ألفية زاد فيها على السيوطى وقال فائقة ألفية السيوطى فسبحان المنفرد بالكمال الذى لا يدانى (قوله بسبق) متعلق بكل من حائز ومستوجب والباء سببية أى بسبب سبقه على فى الزمن والافادة وفى تقديم المعمول اشارة الى انه لم يفضل عليه الا بالسبق وجوز سم جعله خبرا آخر عن هو أى وهو ملتبس بسبق ففيه اشارة الى فضيلة السبق ثم أشار الى فضيلة اخرى بقوله حائز تفضيلا توفى ابن معطى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة وعمره خمس أو أربع وستون سنة ودفن بقرب الامام الشافعى رحمه الله تعالى (قوله تفضيلا) اما مصدر فضلته على غيره حكمت له بالفضل أو صيرته فاضلا والمراد به الفضل نفسه من اطلاق المسبب على السبب أو مصدر المبنى للمجهول أى كونه مفضلا فلا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف يحوزه ابن معطى (قوله الجميلا) اما منصوب بنزع

الخافض

الخافض أى بالجميل أو على انه صفة لثنائى أو بالنيابة عن المفعول المطلق أى ثنائى الثناء الجميل فحذف المصدر وأناب عنه صفته وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخصصة بناء على خلف الجمهور وابن عبد السلام فى تفسير الثناء (قوله بهبات وافره) أى عطيات تامة ولم يقل وافرات مع ان الافصح المطابقة فى جمع القلة مطلقا جبر القلته وفى جمع الكثرة للعاقل لشرفه لان هبات وان كان جمع قلة لان جمعى السلامة منها عند سيبويه لكنه مستعمل فى الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والافصح فى الكثرة لغير العاقل الافراد واعلم ان القلة والكثرة انما يعتبران فى نكرات الجموع أما معارفها فصالحة لهما كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح ان مبدأ الجمعين ثلاثة ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة (قوله لى وله) اما استعلقان بيقضى بمعنى يحكم ويقدر أو بمحذوف صفة لهبات وأما فى درجات فيمتنع فيه الاول لان المراد بالدرجات مراتب السعادة الاخروية وهى ليست ظرفا للحكم لانه أزلى بل محكوم بها ومقدرة وهى نفس الهبات ان جعلت فى بمعنى من البيانية فان جعلت بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والهبات بغيرها فان قلت يلزم على تعلق لى وله بيقضى الفصل به بين هبات وصفته وهى فى درجات قلت لا يضر لانه ليس أجنبيا محضا بل هو معمول لعامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب كما سيأتى وخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطى بعد موته انما يأتى فى الآخرة وبدأ بنفسه لحديث أبى داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفرلى ولوالدى وعن موسى رب اغفرلى ولاخى لكن فاته التعميم المطلوب أيضا لانه من أسباب الاجابة كما فى كتاب الادعية لشيخ الاسلام وكان يوفى به ويسلم من افراد وصف جمع القلة لو قال كما فى الاشمونى

والله يقضى بالرضا والرحمة * لى وله ولجميع الامة

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولى التوفيق وبيدك الهداية الى أقوم طريق فوفقنا لما تحبه وترضاه وقنا من منك وكرمك كل شئ نتوقاه آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الكلام وما يتألف منه)

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر لمحذوف لكن فيها حذف مضافين أى هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حد فقبضت قبضة من أثر الرسول أى من أثر حافر فرس الرسول والاولى انه اختصر على التدريج بأن حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب وانيب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح وأنيب عنه الكلام وقيل دفعة لانه أقل عملا فالكلام على هذا اما نائب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات وأما المبتدا فقدر على كل حال لم ينب عنه شئ ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أى باب الكلام هذا الآتى أو مفعول لمحذوف أى خذ لا هاك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا وما واقعة على الكلمات الثلاث التى يتألف منها الكلام وقد شرحها بذكر أسمائها وعلاماتها كما شرح الكلام بتعريفه وذكر الضمير المجرور مراعاة للفظ ما والضمير فى يتألف عائد للكلام فهو صلة جرت على غير ما هى له ولم يبرز لامن اللبس عند الكوفيين وان أوجبه البصريون مطلقا بل قيل محل الخلاف فى ضمير الوصف اما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الابراز مع أمن اللبس قولا واحدا لكن فى الهمع والتصريح ان الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور أفاده الصبان (قوله كاستقم) ان جعل من تمة التعريف فهو فى محل رفع صفة ثانية للفظ لا لمفيد لان النعت لا ينعت

والله يقضى بهبات وافره
لى وله فى درجات الآخره

(الكلام وما يتألف منه)

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

مع وجود المنعوت أي لفظ كائن كاستقم أو في محل نصب اما صفة لمفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أي مفيد فائدة كفائدة استقم وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطلق كذلك أي مفيد افادة كافادة استقم وان جعل مثالا بعد تمام الحد فهو خبر لمحذوف اي وذلك كاستقم وعلى كل فالكاف داخلة على استقم لقصد لفظه فلا حاجة لتقدير كقولك استقم على ان حذف المجرور وادخال الكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كما سيأتي في الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والكلم مبتدأ مؤخر أي الكلم اسم وفعل وحرف أي منقسم اليها واعترض بانه ليس من تقسيم الكلي الى جزئياته لان المقسم وهو الكلم لا يصدق على كل قسم بمفرده بل على ثلاثة ألفاظ فصاعدا ولا من تقسيم الكل الى أجزائه لانها لو كانت أجزاء لانعدم بانعدام بعضها مع انه يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والجواب اما باختيار الثاني والمراد بيان أجزائه في الجملة أي التي يتركب من مجموعها الا من جميعها كما قاله سم أو ما يسمى أجزاء في العرف وان لم تتوقف عليها الماهية كشعر زيد وظفره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار ان الكلم اسم جنس يصدق بحسب وضعه على القليل والكثير كما سيأتي فيصدق على كل قسم انه كلم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره الجوهري أو باعتبار واحده وهو لفظ كلمة كما قاله الاشموني فكأنه قال واحد الكلم اسم الخ ولا شك ان لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لا ذاته وأشار الشارح كالتوضيح الى ان في الكلام تقديما وتأخيرا وحذفا والاصل الكلم واحده كلمة وهي اسم الخ فجملة واحده كلمة خبر الكلم واسم الخ خبر لمحذوف يعود لكلمة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كله على ان الكلم اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعدا وقال ابن هشام في بعض تعاليقه الظاهر انه اراد أولا بيان انحصار جميع الكلمات العربية في الثلاثة كقول سيبويه هذا باب علم ما الكلم في العربية الكلم اسم وفعل وحرف فكأنه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا غيرها أي فالكلم جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم أراد بقوله واحده كلمة بيان ان المسمى في الاصطلاح كلمة هو أحد هذه الثلاثة لا غيرها من الالفاظ المهملة اه وهذا الوجه أولى لخلوه عن التكلفات المارة وعليه فتذكير الضمير في واحده لتأولها بالمذكور فلا حاجة الى الاستخدام بعود الضمير الى الكلم بمعناه الاصطلاحي (قوله ثم حرف) أتى بثم اشارة الى انحطاط رتبة الحرف عن قسميه وتركها في الفعل لضيق النظم ولا يكفي في بيان رتبها في الشرف ترتيبها في الذكر لان المؤخر قد يكون أشرف نحو لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحده كلمة) أي واحد معنى الكلم أي جزء ما صدق عليه الكلم وهو أحد الثلاثة ألفاظ فأكثر يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل ان المعنى واحده أي مفرده الاصطلاحي هو لفظ كلمة وهذا على ان المراد به اسم الجنس الجمعي أما على انه جمع بمعنى الكلمات فقد مر بيانه في كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها في الشعر يجب تخفيفها لصحة الوزن وهو اما فعل ماض بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله عامم حذفت ألفه تخفيفا كبر في بار أو للضرورة أو هو أفعل تفضيل حذفت همزته للضرورة والاول أحسن لفظا لخلوه عن ارتكاب الحذف والاخير أحسن معنى لافادته ان القول يعم جميعها ومجموعها اذ أفعل التفضيل يقتضي المشاركة وزيادة فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد كاسيين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكر الا بتقدير عم الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ سوغه قصد لفظها لانه المحكوم عليه هنا لا التنويع كما في المكودي لانه انما

(قوله وهذا الوجه أولى) اختار في النكت على هذا أن يعرب اسم وما عطف عليه مبتدأ سوغه قصد لفظه والكلم خبره أي لفظ الاسم وما بعده هي الكلم أي الكلمات التي يتألف منها الكلام لا غيرها وفيه تطرف ان الكلام لا يتألف من هذه الالفاظ أعني لفظ اسم وما بعده بل بما صدقاتها كما لا يخفى الا ان يقدر مضاف أي هي دوال الكلم الخ فتأمل اه منه

(قوله لا التنويع) أي تنويعها الى انها احدى الكلم والى انها يقصد بها الكلام اه منه

واسم وفعل ثم حرف الكلم
واحده كلمة والقول عم
وكلمة بها كلام قد يؤم

ش الكلام المصطلح عليه عند النحويين

يسوغ ماقصد معناه لالفظه و بها متعلق بيؤم وكلام مبتدأ ثان سوغه كونه نائب فاعل فى المعنى كما قاله المعرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا و يبعد انه من غير مستند فاقيل انهم لم يذكروه فى المسوغات مردود وأما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ماصدق عليه انه لفظ مفيد الا ان يراد الحقيقة فى ضمن الافراد وفيه ماسيأتى فى قوله فعل ينجلى وجملة قد يؤم بمعنى يقصد خبر الثانى والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدا الاول وخبره بمعمول خبر الثانى وهو بها للضرورة (قوله عبارة) أى معبر به عن اللفظ وهو فى اللغة مصدر لفظت الشئ من باب ضرب اذا طرحته مطلقا أو من الفم خاصة لكن صرح فى الاساس بأن لفظت الرحى الدقيق مجاز وفى عرف النحاة صوت معتمد على مخرج من مخارج الفم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمى ذلك لفظا لانه هواء مرمى من داخل الرئة الى خارجها فهو مصدر أريد به المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مشتمل على بعض الحروف لانه يرد عليه ماهو على حرف واحد كواو العطف اذ الشئ لا يشتمل على نفسه وان أجيب عنه بانه من اشتمال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذ الحرف مجموع الصوت وكيفيته وهى الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد فى المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فان قيل وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لامتناع النطق بالساكن والحركة متوقفة على الحرف لانها صفة له قائمة به وانه دور قلنا هو على ان الحركة مع الحرف دور معى لا سبقى فلا يضر والحق انها بعده وانما الشدة المقاربة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد محققة وهى ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد أو بالقوة كالمحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ المحققة بالقوة اذ ذلك وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت ان النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر دون غيرهم فهى كذلك والا فهى محققة بالفعل والى الاول يشير قول الشنوانى المراد باللفظ فى تعريف الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس بحرف ولا صوت وله أفراد مقدرة وهى ما لا يمكن النطق بها أصلا وهى الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألفاظ حتى ينطق بها وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتدريبا للمتعلم كما قاله الرضى واما تقسيمها الى مستتر وجوبا وجوازا فانما هى تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة فى الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها حقيقى كما قاله الرودانى لا مجاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحققة من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أخذ هذا القيد من قوله كاستقم كما سيصرح به وفيه ماسيأتى والمراد سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عد السامع اياه حسنا بان لا يحتاج فى استفادة المعنى الى لفظ آخر لكونه مشتملا على المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشيئين ايجابا كانت أو سلبا وان كانت معلومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن الجنس الادخال وما لم يتناوله يقال خرج عنه لا به و بعضهم أخرجها به نظرا الان بين الجنس وفصله العموم الوجهى فيخرج بكل ما دخل فى الآخر والدوال هى الكتابة والاشارة والعقد بالاصابع الدالة على أعداد مخصوصة والنصب كغرف وهى العلامات المنصوبة كالمحراب للقبلة جمع نصبة كعقدة أما النصب بضمتين فالاصنام (قوله وبعض الكلم) أى بعض ما يصدق عليه الكلم فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من ثلاثة ألفاظ فاكثر كما سيأتى (قوله وهو) أى بعض الكلم الذى خرج ما تركب الخ (قوله الا من اسمين) ظاهره الحصر وهو قول ابن الحاجب ووجهه السيد بان الاسناد نسبة فلا يقوم الا

عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلم والكلمة ويشمل المهمل كديز والمستعمل كعمرو ومفيد أخرج المهمل وفائدة يحسن السكوت عليها أخرج الكلمة و بعض الكلم وهو ماتركب من ثلاث كلمات فاكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو ان قام زيد ولا يتركب الكلام الا من اسمين

بشيئين مسند ومسند اليه وهما اما كلمتان أو ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التى تذكر خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها واعتمد ابن هشام ان ذلك أقل ما يتركب منه وفصله فى شرح القطر بان صور تراكيب الكلام ستة اسمان فعل واسم كما مثل ومن الثانى المنادى فان يا نائبة عن أدعو وما بعدها فضلة لانه مفعول به فعل واسمان نحو كان زيد قائما فعل وثلاثة أسماء كعلمت زيدا قائما فعل وأربعة أسماء كاعلمت زيدا عمرا قائما السادسة جملتان كجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه اه ويبقى عليه المركب من اسم وجملة نحو زيد أبوه قائم وعلى هذا فالحصر اضافى بالنسبة للتراكيب الممنوعة كفعلين أو فعل وحرف مثلا (قوله كزيد قائم) اعترض بأن الوصف مع مرفوعه اسمان وبان التنوين من حروف المعانى فالاولى التمثيل بذا أحد ورد الاول بان الوصف مع مرفوعه المستتر فى حكم المفرد لعدم بروزه فى تثنية ولا جمع وأما نحو قائمان وقائمون فالالف والواو فيه حرفا تثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثانى بان التنوين ليس بكلمة اتفاقا لعدم استقلاله كالف المفاعلة وياءى التصغير والنسب ولذا زاد فى التسهيل قيد الاستقلال فى حد الكلمة لاخراج هذه (قوله كقام زيد) أظهر الفاعل لان الماضى مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستتار كما فى التصريح وناقشه يس بان قام فى جواب هل قام زيد كلام قطعا فكيف يشترط وجوب الاستتار اه ويمكن حمله على غير الواقع جوابا مما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله فاستغنى بالمثال الخ) أى فالمثال تتميم للحد وفيه ان المفيد فى عرف النحاة لا يطلق الا على ما يحسن السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كغلام زيد فيسمى مفهما لا مفيدا فلا حاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام ومن ثم جعله سم وغيره لمجرد التمثيل لتمام الحد بدونه ولم يذكر التركيب مع انه لم يشذ عن اشتراطه الا ابن دحية ولا القصد مع ان الجمهور ومنهم س والمصنف فى التسهيل على اشتراطه ليخرج كلام النائم والساهى ومحاكاة الطيور نظرا الى ان الافادة تستلزمهما اذ ليس لنا مفيد غير مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعى قصده لما تكلم به لكن فيه ان دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف فالاولى جعل المثال تتميما من حيث اغناؤه عنهما كما فعل ابن الناظم لا لما قاله الشارح وان كان تمثيلا من جهة الايضاح وزاد فى التسهيل كونه مقصودا لذاته لتخرج جملة الصلة والصفة والحال والخبر لان اسنادها لم يقصد لذاته بل لتوضيح الموصول مثلا لكن يغنى عنه المفيد لان هذه لم تفد لنقص اسنادها بتوقفها على ما هى قيد له قال الشاطبى ولا بد من قيد الوضع العربى ليخرج كلام الاعاجم اذ مدار بحث النحاة على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كاستقم اشارة الى هذا القيد اه والاصح انه لا يشترط اتحاد المتكلم اذ المتفقان على ان يقول أحدهما قام والآخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفى باحدى الكلمتين لتصريح الآخر بالاخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد ولا تجدد الفائدة والله أعلم (قوله ليعلم ان التعريف الخ) رد بانه معلوم من الخطبة وقد يجاب بانه نبه عليه أيضا فى أول مسائل الفن زيادة فى البيان ليكتفى به فى كل مسئلة وقع التخالف فيها أو أن فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف الاصطلاحات فى تعريف الكلام لا مجرد انه فى النحو فحط تعليل الشارح قوله لا فى اصطلاح اللغويين وقيل فائدتها الاشارة الى انه من مجتهدى النحاة (قوله فى اللغة) هى ألفاظ يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال الامير فى حواشى الشذور وذلك لا يظهر فى نحو قولهم فى كذا لغتان ولغة تميم اهمال ما الا بتكلف كأن يقال فى هذه المادة لفظان موضوعان كل بهيئة مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم ما المهملة فالاحسن ان تفسر باستعمال الالفاظ حتى

كزيد قائم أو من فعل واسم كقام زيد وكقول المصنف استقم فانه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر والتقدير استقم أنت فاستغنى بالمثال عن ان يقول فائدة يحسن السكوت عليها فكأنه قال الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم وانما قال المصنف كلامنا ليعلم ان التعريف انما هو للكلام فى اصطلاح النحويين لا فى اصطلاح اللغويين وهو فى اللغة

اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد والكلم اسم جنس واحده كلمة وهي اما اسم أو فعل او حرف لانها ان دلت على معنى في نفسها

يكون المعنى في كذا استعمالا لان واستعمال تعم اهمالا ما ويؤيد ذلك ان اللغة مصدر لغي اذا لهج بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معنى قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اه قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم واضع اللغة هو الله تعالى أو البشر اذ الموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فالاحسن ان لا يقتصر على أحدهما بل تفسر في كل مقام بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلق اما بوحي كما روي ان الله علم آدم الاسماء كلها الموضوعة بكل لغة وعلمها آدم لاولاده فلما افترقوا في البلاد تفرقت اللغات أو بخلق علم ضروري في اناس بمعنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فواضعها الله اتفاقا وأعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله اسم لكل الخ) مثله في مختار الصحاح كما في ابن الميت ومقتضاه انه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح انه عبارة عن اصوات متتابعة لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه أي كالخط والاشارة الا ان يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوي فلا ينافي اختصاصه بالمستعمل واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطلق حقيقة على الحدث وهو التكلم كقوله

قالوا كلامك هندا وهي مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وهو اسم مصدر لكلم وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخطل

ان الكلام لفي الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والاصح انه حقيقة أيضا (قوله والكلم اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا موضوع للماهية من حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كماء وضرب سمي افراديا وان دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء بأن يتفقا في الهيئة والحروف ما عداها كتمر وتمرة أو بالياء كروم وروي سمي جمعيا والفرق بينه وبين مشابهه من الجمع كتخم وتخمة ان الغالب في ضميره التذكير مراعاة للفظه وفي الجمع التأنيث وكونه جمعيا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للماهية من حيث هي كما قاله الرضي وبقي ما يصدق على واحد لا بعينه كاسد وسماه بعضهم أحاديا اذا علمت ذلك فالكلم اسم جنس جمعي لا افرادي كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة تذكيره نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه ولا اسم جمع لتميز واحده منه بالتاء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة وجماعة أو له واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجموع كصحب وركب أو منها مع اجراء أحكام المفرد عليه كتصغيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركاب اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا الى لفظه والجموع لا ينسب اليها (قوله واحده كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دلت الخ) دليل لانحصارها في الثلاثة والنحويون مجمعون على هذا الا من لا يعتد بخلافه في اسم الفعل وقول الفراء في كلا ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا انما هو تردد من أيها هي لتعارض الادلة عنده لا أنها خارجة عنها والاصح انها حرف وترد للزجر اذا تقدمها ما يزجر عنه نحو كلا انها كلمة وللجواب كاي اذا تلاها قسم نحو كلا والقمر وللاستفتاح كالا اذا خلت عن ذلك نحو كلا ان الانسان ليطغى انظر المغني وحواشيه (قوله في نفسها) خرج به الحرف وفي اما سببية في المواضع الثلاثة أي دلت بسبب نفسها لاستقلالها والحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فلا معنى في نفسه لكن لا يستقل بافادته وهو مذهب البيانيين ولذلك أجروا فيه الاستعارة التبعية أو ظرفية مجازا باعتبار فهم السامع المعنى من اللفظ

فكأنه كامن فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلا وانما يدل على معنى غيره وهو المشهور عند النحاة (قوله غير مقترنة الخ) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لا انه مقترن به والمراد غير مقترنة بأحد الازمنة وضعا لا بمطلق زمن ائلا يخرج نحو الصبوح وهو الشرب أول النهار والغبوق وهو الشرب آخره والقيل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ولا يعلم أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقترن وضعا بأحد الازمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لانه لم يوضع الا لاحدهما ووضع للآخر بوضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة فى الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصلا حقيقة الا فى حال اطلاقه واما اسم الفعل فدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لاقترانها به وضعا ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء أو النفى تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كأحمد لانه لم يقترن بالزمان فى وضع العلمية وأما وضعه الاصلى فقد انسلخ عنه فتدبر (قوله فى غيرها) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لان كلا منها دال على معنى فى غيره وأجاب الرضى بان الموصول والضمير معناهما شئ مبهم وهو مستقل فى نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامهما لا لدلالتهما عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة فى الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التى هى معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره فنحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء وأى فى الموضعين دالة على ذات وهى معنى مستقل فسلم الحد اه نكت (قوله الموضوع لمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتصاره فى المحترز على المهمل ان اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أى والكلم أيضا وكذا المركب الاضافى فليس بكلمة كما انه ليس كلاما ولا كلما بل قول مركب أما العلم الاضافى فمجموع الجزأين كلمة حقيقية وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله يعم الجميع) أى عموما مطلقا لانه اللفظ الموضوع مفردا كان أم لا مفيدا أم لا فينفرد عن كل واحد فى آخر منها وعن الجميع فى نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط فى كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاما ولا كلما ولا كلمة كما لا يسمى قولا وحينئذ كان الاولى للمصنف أخذ القول جنسا فى تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله فى الرأى والاعتقاد صار كالمشترك المهجور فى التعاريف رد بان محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة فى ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله قد يقصد بها الكلام) أى مجازا مرسلا عند النحاة واللغويين أيضا كما صرح به الشنوانى على القطر من اطلاق الجزء على الكل وهذا المجاز مهمل فى عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على المصنف فى ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفية التى لا دواء لها لكنه ذكره تبرعا تنبيها على كثرته فى نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها لا لفظها أى بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كأحرف النداء النائبة عن أدعو وأحرف الجواب النائبة عنه كنعم فى جواب هل قام زيد فلا مجاز أصلا وهو فى غاية الحسن (قوله وقد يجتمع الكلام والكلم الخ) فبينهما العموم الوجهى وأما الكلمة فتباينهما (قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أى قول

غير مقترنة بزمان فهى الاسم وان اقترنت بزمان فهى الفعل وان لم تدل على معنى فى نفسها بل فى غيرها فهى الحرف والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك ان قام زيد والكلمة هى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كديز وقولنا مفرد أخرج الكلام فانه موضوع لمعنى غير مفرد ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى ان القول يعم الجميع والمراد انه يقع على الكلام انه قول ويقع أيضا على الكلم والكلمة انه قول وزعم بعضهم ان الاصل استعماله فى المفرد ثم ذكر المصنف ان الكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم فى لا اله الا الله كلمة الاخلاص

(قوله من اطلاق الجزء) أى كاطلاق العين على الربيئة براء فوحدة ثم همزة كفعيلة أى الرقيب من ربأت القوم بالهمز اذا رقبتهم خفية أو براء فهمزة مكسورة فتحتية مشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم اه منه

وقد يجتمع الكلام والكلم فى الصدق وقد ينفرد أحدهما فمثال اجتماعهما قد قام زيد فانه كلام لافادته معنى يحسن السكوت عليه وكلم لانه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفراد الكلم ان قام زيد ومثال انفراد الكلام زيد قائم

ان نقص زاد وان زاد نقص أى ان نقص لفظه زاد معناه وعكسه (قوله بالجر) اما متعلق بحصل وللاسم خبر او عكسه وتميز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أى التميز الحاصل بالجر الخ كائن للاسم أو الحاصل للاسم كائن بالجر وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف ومنعه البصريون لان الصفة لا تتقدم فكذا فرعها الا فى الضرورة وسهله هنا معها كونه ظرفا قال الاسقاطى وجوزه الكوفيون والزمخشرى اختيارا وخرج عليه وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا بناء على تعليق فى بليغا أو ان تميز مبتدأ وبالجر متعلق به وهو الذى سوغه وحصل خبر وللاسم متعلق به أو عكسه أى التميز بالجر حصل للاسم أو التميز للاسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه ويسهله كونه ظرفا وتقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا وهو ممنوع لان الخبر الفعلى لا يتقدم فكذا فرعه لكن جاز هنا للضرورة مع توسعهم فى الظروف على ان الاصح جوازه مطلقا لان المنع فى الخبر لئلا يوهم كون المبتدا فاعلا وذلك منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال فى تقديم المعمول الفصل بينه وبين عامله بالمبتدا وهو أجنبى لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا فى باب الاشتغال بمنع النصب فى زيدا أنت تضرب به للفصل المذكور كما سيأتى فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الا أن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور لكونه ليس أجنبيا محضا لعمله فى الخبر مع ان الفعل قوى العمل أو انه لا يمنع الفصل الا مع تاخر الاجنبى والمعمول عن العامل لا مع تقدمهما فتأمل فان فيه دقة وأعاريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات الاسم) أى بعضها ولم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فمنها ومنها دون أولها وثانيها اذ بقى منها الاضافة وعود الضمير اليه كعوده على أل الموصولة فى أفلح المتقى ربه والجمع والتصغير وابدال اسم صريح منه نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه كنزال الموافق للفظ حذام الثابت الاسمية أو فى معناه كقط وعوض وحيث فانها بمعنى الزمن الماضى والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة والتعريف انها تطرد ولا تنعكس أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالمغلب فيها جانب السبب لانها توافقه فى شق الوجود لا الشرط لمخالفتها له فى الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه الا عند من جوز التعريف بالاعم أو الاخص فان قلت سيأتى ان الكلمة اذا لم تقبل هذه العلامات لم تكن اسما فقد لزم من عدمها العدم فكيف تكون علامة قلت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما انحصرت العلامات كلها كانت مساوية للازمها وهو المعلم والملزوم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلزومها أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فمنها الجر) عرفوه على ان الاعراب لفظى بالكسرة التى يحدثها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا بذكره ودور لاخذ المعرف فى التعريف وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لا لانه جزء من التعريف فلو حذف ما ضر أو هو تعريف لفظى وعلى انه معنوى بانه تغير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذ لا عامل للجر غيرهما حتى فى المجاورة والتوهم كما حققه ابن هشام فى شرح اللمحة ولم يذكر الشارح هذين لندرتهما قال الجلال ومذهب الناظم ان المضاف اليه مجرور بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له الا أن يراعى مذهب غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض بأن الحرف يتناول المبنيات وعن وعلى والكاف الاسميات اذ يستدل على اسميتها به لا بالجر لعدم ظهوره فى كل ما ليس فى الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهرا كعجبت من أن قمت فيوقع المبتدئ فى الخطا والجر وان كان كذلك فى نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهرا فى الفعل حتى يوقع فى الخطا بخلاف الحرف

(ص) بالجر والتنوين والندا وال
ومسند للاسم تمييز حصل

ش ذكر المصنف فى هذا البيت علامات الاسم فمنها الجر وهو يشمل الجر بالحرف والاضافة والتبعية نحو مررت بغلام زيد الفاضل فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور بالاضافه والفاضل مجرور بالتبعية وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر لان هذا لا يتناول الجر بالاضافة ولا الجر بالتبعية

ومنها التنوين وهو أقسام تنوين التمكين وهو اللاحق للاسماء المعربة كزيد ورجل الاجمع المؤنث السالم نحو مسلمات والانحو جوار وغواش وسيأتى حكمهما * وتنوين التنكير وهو اللاحق للاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو مررت بسيبويه وسيبويه آخر * وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات لانه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم كمسلمين * وتنوين العوض وهو على ثلاثة أقسام عوض عن جملة وهو الذى يلحق اذ عوضا عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون أى حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذف بلغت الروح الحلقوم وأتى بالتنوين عوضا عنه

وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والمحلى فلا يخرج ماذكر (قوله ومنها التنوين) استشكل عده علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للتمكين مثلا الا اذا عرف ان مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بأن المستدل به مطلق النون الآتية لا خصوص الاقسام وهو لغة مصدر نونت أى صوت أو أدخلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة أعنى النون الساكنة الزائدة التى تلحق الآخر وصلا لا خطا ووقفا فهو من اطلاق المصدر اما على آلته لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أغن أو على المفعول فخرج بالساكنة النون الاولى من ضيفن وأما الثانية فتنوين وبالزائدة نون اذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذا نون اذن لانها نفس الآخر لا لاحقة له وقوله وصلا لبيان الواقع كما قاله يس وبلا خطا الخ تنوين الترنم والغالى الآتيان فى الشرح لثبوتهما خطا ووقفا وحذفهما وصلا وانما يطلق عليهما التنوين مجازا للمشابهة الصورية لا يقال يخرج به أيضا تنوين المنصوب لانه يثبت فى الخط ألفا لانا نقول المنفى ثبوت النون بنفسها لا مع بدلها فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة فى نحو لنسفعا لانها ترسم ألفا عند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أجيب بان هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهى خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التى فى فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا ومن يراعى مذهب الكوفيين يزيد قيد لغير توكيد لاخراجها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ما خرج بهما يخرج بما بعدهما (قوله تنوين التمكين) ويسمى تنوين التمكن والامكنية لدلالته على تمكن الاسم فى باب الاسمية وعدم مشابهته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصرفه عن تلك المشابهة (قوله وهو اللاحق للاسماء المعربة) أى المنصرفة معرفة كانت أو نكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير اذا سمى به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتنكيرا لكونه نكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه ان تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما فى الشرح الا أن يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المبنية) أى لبعضها وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وهو فى الاول قياسى وفى الاخيرين سماعى فما سمع منونا وغير منون كصه ومه وحيهل جاز فيه الامران وما سمع منونا فقط كواها بمعنى أتعجب وويها بمعنى أغر فلا يجوز تركه وما سمع غير منون كنزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيبويه آخر) أى رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نكرة لتنوينه (قوله لجمع المؤنث) المراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين وان لم يكن مؤنثا ولا سالما (قوله لانه فى مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلا من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد فى الدلالة على تمام الاسم ولا يرد أن مفرد هذا الجمع قد لا ينون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال فى جمع المذكر الذى لا ينون مفرده كابراهيمون والدليل على انه للمقابلة لا للتنكير ثبوته فى المعربات ولا للتمكين ثبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمى به مؤنث كاذرعات وتنوين التمكن لا يجامع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من يمنعه الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يجره بالكسرة ولا ينونه يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله فى التمكين (قوله وتنوين العوض) اضافته بيانية ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله وأتى بالتنوين عوضا عنه) أى وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافا للاخفش لبقاء

افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة لدليل كقوله

نحن الالى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا

أى الالى عرفوا بالشجاعة ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولو سلم ففيها سبب آخر وهو الشبه الوضعى واضافة حين اليها من اضافة الاعم للاخص كشجر أراك قاله الدماميني لان الحين مطلق زمن واذ زمن مقيد بما تضاف اليه ومثلها يومئذ (قوله وهو اللاحق لكل) أى ولبعض قال فى التصريح والتحقيق أنه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اه ويمكن الجمع بأنه للتمكين لصرف مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية تطلق على السفينة والشمس لجريهما فى البحر والفلك وعلى نعمة الله لجريهما على عباده وعلى فتية النساء كما فى القاموس أى لجريها فى حاجتهم امثلا فهى فى الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت فى الاخير وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة وان كانت حرة وهو كثير فى استعمال العرب فتخصيصها بالامة عرف طارئ منشؤه حديث لا يقل أحدكم عبدى ولا أمتى فان العبد والامة لله وليقل غلامى وجاريتى أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما) أى من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كأمثل أو مفردا كأعيم تصغير أعمى فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل لانه كأدحرج وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيبويه والجمهور والراجح بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذى هو حال من أحوالها فالاصل جوارى واعيمى بتنوين الصرف حذفت ضمة الرفع وكسرة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع فى الاول ووزن الفعل فى الثانى تقديرا لان الياء المحذوفة للعلة كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لا على ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا تنوين حذفت الضمة لثقلها على الياء وكذا فتحة الجر لنيابتها عن ثقيل ثم الياء للتخفيف وعوض عنها التنوين وانما لم يراع جرها بالفتحة على الاول كهذا لانه لا يمنعه الا بعد الاعلال ومذهب المبرد والزجاج انه عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع تنوين العوض وبقى مذهب رابع للاخفش وهو انه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كامان وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء (قوله رفعا وجرا) وأما النصب فيظهر على الياء لخفته (قوله يلحق القوافى) أى فى لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهى من الحرف المحرك قبل أول ساكنين يقعان فى الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أى التى أطلقت عن السكون فتحركت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع فى آخرها (قوله أقلى اللوم) قائله جرير وأقلى بكسر اللام أمر للمؤنثة واللوم بفتح اللام العذل والتعنيف وعاذل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح الهمزة وضم التاء أى ان نطقت بالصواب فلا تنكريه بل قولى لقد الخ أو بكسر التاء أى ان أردت أنت النطق بالصواب بدل اللوم فقولى وجواب الشرط محذوف يفسره قولى والقد أصابن مقول القول والشاهد فى العتابن واصابن اذ أصلهما العتابا وأصابا عوض التنوين عن المد وقصر الشاهد على الثانى لكونه هو القافية مردود بان البيت المقفى ينزل كل من شطريه منزلة البيت الكامل كما بين فى العروض (قوله لترك الترنم) أى لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروى الذى هو الترنم فتسميتها بذلك على حذف مضاف وقيل لان الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفا أغن وليس الترنم خصوص المد المذكور (قوله ازف الترحل الخ) ساقط فى نسخ وقائله زياد بن معاد الشهير

وقسم يكون عوضا عن اسم وهو اللاحق لكل عوضا عما تضاف اليه نحو كل قائم أى كل انسان قائم فحذف انسان وأتى بالتنوين عوضا عنه وقسم يكون عوضا عن حرف وهو اللاحق لجوار وغواش ونحوهما رفعا وجرا نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضا عنها وتنوين الترنم وهو الذى يلحق القوافى المطلقة بحرف علة كقوله

أقلى اللوم عاذل والعتابن

وقولى ان أصبت لقد أصابن

فجئ بالتنوين بدلا من الالف لترك الترنم وكقوله

أزف الترحل غير ان ركابنا

لما تزل برحالنا وكأن قدن

بالنابغة لنبغه بالشعر بغتة بعد تعذره عليه وازف بالزاى والفاء و روى أفد بالفاء والدال المهملة وكلاهما بوزن فهم و بمعنى قرب والترحل أى الرحيل فاعله والركاب اسم جمع للابل التى يسار عليها لواحد ها راحلة ولا واحد لها من لفظها كما فى الصحاح وقيل واحده ركوبة كما مر ولما نافية وتزل بضم الزاى مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله ولعل المراد بها الخيم التى تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أى وكأنها قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أى قرب الرحيل لكن ركابنا لم تذهب مع عزمنا عليه والشاهد فى قدن حيث أبدلت النون من الياء اذ أصله قدى بكسر الدال واشباعها للروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد (قوله الغالى) من الغلو وهو الزيادة ومجاوزة الحد لانه زائد على الوزن فى آخر البيت للترنم بالنون أو ليؤذن بالوقف اذ الشعر المسكن آخره للوزن لايدرى فيه أواقف أنت أم واصل فهو كالخزم بمعجمتين وهو زيادة أربعة أحرف فأقل فى أوله (قوله المقيدة) أى التى يكون رويها حرفا صحيحا ساكنا (قوله وقاتم الاعماق الخ) قاله رؤبة بن العجاج وبعده * مشتبه الاعلام لماع الخفقن * أى ورب مكان قاتم الاعماق أى مظلم النواحى من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوى الخالى والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لان المار يخترقه ومشتبه الاعلام أى مختلط العلامات ولماع الخفقن أى شديد لمعان البرق من قولهم خفق البرق خفقا وخبر مجرور رب محذوف أى قطعته مثلا كما فى العينى وقيل مذكور بعد فى القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج لتحريكها تخلصا من السكونين قال فى التصريح المشهور كسر ما قبله كصه و يومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه ولا يبعد ان يخص هذا الخلاف بالمبنى اصالة كالحرف اما الاسم والفعل المعربان فيحركان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم فى البيت الآتى وتأمل (قوله وظاهر كلام المصنف الخ) قد علمت ان تسميتهما تنوينا مجاز فلا تشملهما عبارته لان الشئ اذا أطلق انما ينصرف لحقيقته ويقى من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمى رجلا بعاقلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين ما لا ينصرف والمنادى المفرد فى الشعر وللتناسب كقراءة سلاسلا وأغلالا وللشذوذ فى هؤلاء وجعل ابن هشام الحكاية والضرورة مبيحين للصرف ولاعراب المنادى ويمكن مثله فى التناسب لكن خالفه الدماميني وجعلها أقساما مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف انه كنون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جمعها المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد * رنم أواحك اضطرر غال وما همزا

قيل أشار باضطرر للضرورى بقسميه وبما همز للشاذ وقوله زد تكملة ولا يبعد انه اشارة للتناسب فتدبر (قوله يختص به) الباء داخلة على المقصور فالتنوين مقصور على الاسم لان معانيه الاربعة لا توجد فى غيره (قوله فيكونان فى الاسم) ذكر الشارح مثال الترنم فى الثلاثة والغالى فى الاسم ومثاله فى الفعل كقوله

أحار بن عمرو كأنى خمرن * ويعدو على المرء ما يأتمرن

وفى الحرف قالت بنات العم يا سلمى وانن * كان فقيرا معدما قالت وانن

والتنوين الغالى وأثبته الاخفش وهو الذى يلحق القوافى المقيدة كقوله
* وقاتم الاعماق خاوى المخترقن *
وظاهر كلام المصنف ان التنوين كله من خواص الاسم وليس كذلك بل الذى يختص به الاسم انما هو تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض وأما تنوين الترنم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف

ونظمها العلامة الامير مع الاشارة لامثالها بقوله
مكن بزيد وايه نكرنه كذا
قابل بجمع لتأنيث وقد سلما
عوض جوار اذ رنم بمطلقه
غال اتن أو بصرف الشعر ما حرما
كذا نداء بتنوين يامطر
واحكى ما شذ تلك العشر فافتهما
اه من هامش نسخة المؤلف

(قوله النداء) هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها سماعية ماعدا الكسر مع المد لانه مصدر نادى ومصدر فاعل الفعال وحقيقته طلب الاقبال بيا أو احدى اخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادى مفعول به وهو لا يكون الا اسما وأما دخول يا على الحرف فى نحو ياليت قومى يعلمون يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة وعلى الفعل فى قراءة الكسائى ألا يا اسجدوا بتخفيف الا فلمجرد التنبيه ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفى ملاحظته عقلا وقيل المنادى محذوف تقديره ياهؤلاء مثلا (قوله والالف واللام) أى المعرفة كالرجل أو الزائدة كالحرث وطبت النفس دون الموصولة لدخولها على المضارع اختيارا عند الناظم والاستفهامية لدخولها على الماضى فى نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت (قوله والاسناد اليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لانه دل على اسمية نحو الضمائر كما ضربت وما الاستفهامية فى نحو الحاقة ما الحاقة والموصولة فى نحو انما صنعوا كيد ساحر ان قدر العائد أى صنعوه والا فهى حرف مصدرى أى ان صنعهم وفيه علامة أخرى وهى عود الضمير اليها وليست انما أداة حصر لانه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع انه خبر ان فان قلت قد ورد الاسناد الى الفعل فى نحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته يريكم البرق وقولهم زعموا مطية الكذب والى الحرف نحو من حرف جر أجيب بان الاسناد فى الاخيرين لقصد اللفظ وهو اسم قطعا فان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما له ومدلولها اللفظ الواقع فى التراكيب فاذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعلية ليس على اللفظ الذى فى هذا التركيب والا لنافى كونه اسما مسندا اليه بل على مدلوله الواقع فى نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثى فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه أو على مدلوله الذى فى ضرب عمرو مثلا والمشهور تسمية هذا الاسناد لفظيا لان الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنويا أيضا لان المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتى ايضاحه آخر الباب وأما تسمع ويريكم فسبوكان بمصدر مع ان محذوفة وقد روى ان تسمع على الاصل وحذف ان مع رفع الفعل كما هنا قياسى وقيل سماعى وأما مع نصبه باضمارها كما روى به تسمع فشاذ فى مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كما فى قوله

الا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى * وان أشهد اللذات هل أنت مخلد

بنصب أحضر وقيل يريكم صفة لمبتدا محذوف أى آية يريكم بها البرق لا انه هو المبتدأ كما فى قوله

وما الدهر الا تارتان فمنهما * أموت وأخرى أبتغى العيش أكدح

على رواية رفع أموت أى منهما تارة أموت فيها وأكدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من فاعل ابتغى وأجيب أيضا بأن الفعل قد يراد به جزء معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسما كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء أى من غير حاجة الى حذف ان أو اضمارها فيسند اليه كالمثال والآية ويكون فى محل جر بالاضافة كهذا يوم ينفع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول الشنوانى ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدوره عمن يوثق بعربيته وهلا قالوا انه فعل وقع مبتدأ قلت لاجماعهم على ان الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الا مسندا أبدا فجعله مسندا اليه خرق لاجماعهم اهـ وأما يوم ينفع فمن مواضع سبك الجملة بلا سابك لاضافة اسم الزمان اليها ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف أل الخ) مقتضاه ان التعبير بالالف واللام هو الاصل وهو مبنى على ان المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بال لان ثنائى الوضع ينطق بمسماه لا باسمه بخلاف الاحادى وأما على كون الهمزة زائدة معتدا بها فى الوضع فيعبر بال نظرا للاعتداد بها وهو

ومن خواص الاسم النداء نحو يازيد والالف واللام نحو الرجل والاسناد اليه نحو زيد قائم فعنى البيت حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف بالجر والتنوين والنداء والالف واللام والاسناد اليه أى الاخبار عنه

(قوله صفة لمبتدا) أى وشرط حذف الموصوف بالجملة موجود وهو كونه بعض اسم مجرور بمن أو فى على حد منا ظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن اهـ منه

واستعمل المصنف رحمه الله أل مكان الالف واللام وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين وهو الخليل

واستعمل مسند مكان الاسناد له

(ص) بتا فعلت وأتت ويا افعلى ونون أقبلن فعل ينجلى

(ش) ثم ذكر المصنف ان الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء فعلت والمراد بها تاء الفاعل وهى المضمومة للمتكلم نحو فعلت والمفتوحة للمخاطب نحو تباركت والمكسورة للمخاطبة نحو فعلت ويمتاز أيضا بتاء أتت والمراد بها تاء التأنيث الساكنة نحو نعمت وبئست فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للاسماء فانها تكون متحركة بحركة الاعراب نحو هذه مسلمة ورأيت مسلمة ومررت بمسلمة ومن اللاحقة للحرف نحو لات وربت وثمت وأما تسكينها مع رب وثم فقليل نحو ربت وثمت ويمتاز أيضا بياء افعلى والمراد بها ياء الفاعلة وتلحق فعل الامر نحو اضربى والفعل المضارع نحو تضربين ولا تلحق الماضى وانما قال المصنف ويا افعلى ولم يقل ياء الضمير لان هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهى لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو أكرمنى وفى الاسم نحو غلامى وفى الحرف نحو انى بخلاف ياء افعلى فان المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم وهى لا تكون الا فى فعل ومما يتميز به الفعل نون أقبلن والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت نحو قوله تعالى لنسفعا أو ثقيلة نحو قوله لنخرجنك ياشعيب فمعنى البيت ينجلى الفعل بتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء الفاعلة ونون التوكيد

الاقيس وبالالف واللام تظر الزيادتها وقد استعمل سيبويه العبارتين أفاده المرادى وأل فى كلامه بقطع الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزته الا ما استثنى (قوله واستعمل مسند الخ) أى فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلته وهى اليه اعتمادا على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للاسم صلته لئلا يلزم جهل من له التميز ولا متنازعا فيه لان المصنف لا يراه فى المعمول المتوسط كالمتقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أى من علامات اسمية الكلمة ان يوجد معها مسند فتكون هى مسندا اليها ولو صحت المصدرية لكان هو بنفسه مصدرا لا انه من اقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتى مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا أجيز فى قوله تعالى رب أنزلنى منزلا مباركا كون منزلا مفعولا مطلقا أو حالا أو ظرفا (قوله بتا فعلت) اعلم ان ما كان من حروف الهجاء مختوما بألف يجوز قصره ومده اجماعا كما فى الهمع لكن يتعين هنا قصر تا للضرورة وهى مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره وأتت معطوف عليها بتقدير مضاف أى وبتاء أتت وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع انهما نوعان متباينان الا أن يجعل من استعمال المشترك وهو تا فى معنييه أفاده ابن قاسم وفعل مبتدا خبره ينجلى وبتا متعلق به وقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا للضرورة على ما مر قال الاشمونى ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خير من جرادة وفيه ان العلامات لا تميز الا ما فى الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا فى ضمن الفرد ولو قلنا بهذا وكان المراد الجنس فى ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المتميز هو الافراد لان الحكم على شئ باعتبار شئ آخر حكم على الشئ الآخر فاذا لا دخل للجنس فى التسويغ بخلاف تمرة خير من جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ التنويع لانه نوع من الكلمة ولعل هذا مراد المعرب بجعله المسوغ كونه قسيما للمعرفة أعنى الاسم والحرف فقوله للمعرفة بيان للواقع لا شرط فى التسويغ كما يعلم مما يأتى وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال افعل ينجلى بشئ أو كونه فاعلا فى المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أى لا خصوص المفتوحة مثلا ففيه مجاز مرسل أو كناية من ذكر الملزوم وهو فعلت وارادة لازمه وهو الفاعل فكأنه قال بتاء الفاعل وكذا قوله يا افعلى ونون أقبلن والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتا أو نفيا لا الفاعل اللغوى وهو من أوجد الفعل لئلا تخرج تاء نحو مت وما ضربت ولا الاصطلاحى لئلا تخرج تاء كان واخواتها ويلزم الدور بأخذه فى تعريف الفعل ثم أخذ الفعل فى تعريفه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء فى نحو ما ضرب الا أنت لانها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع انت لا التاء وحدها أو ان فقط والتاء حرف خطاب على الصحيح (قوله الساكنة) أى أصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء فى قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسرها للساكنين وقالتا أتينا طائعين بفتحها للالف وانما اختصت الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أى فلا ترد لان القليل لا حكم له وأجيب أيضا بانها لتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله ياء الفاعلة) أى ولو مع المضارع لا خصوص الامر كما مر وبهذه الياء مع الدلالة على الطلب يعلم ان كلا من هات وتعال فعلا أمر لا اسما له فهما مبنيان على حذف الياء والالف كارم واخش (قوله نون التوكيد) ودخولها فى اسم الفاعل شاذ كما سيأتى فلا يرد * (تنبيه) * بقى مما ذكر من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقى الجوازم وزاد فى التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية أفعل التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف وابن

(ص) سواهما الحرف كهل وفي ولم
فعل مضارع يلي لم كيشم
وماضي الافعال بالتا مز وسم
بالنون فعل الامر ان أمر فهم
والامر ان لم يك للنون محل

فلاح في مغنيه النواصب ولو وأحرف المضارعة اه نكت (قوله سواهما) خبر مقدم لمبتدأ لان الحرف هو المحدث عنه وهي بمعنى غير ورفعها مقدر على الالف بناء على الراجح من خروجها عن الظرفية اما على انها في محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتتعلق بمحذوف هو الخبر كما سيتضح في الاستثناء قيل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلا منها غير الآخرين ورد بانه على حذف مضافين أي سوى قابلي علاماتهما ففيه اشارة الى ان علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هي تمهيد لتقسيمه الى الثلاثة أقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع في تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجملة وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثنى بالماضي للاتفاق على بنائه وختم بالامر للاختلاف في وجوده فانه عند الكوفيين من المضارع لا قسم برأسه (قوله كيشم) خبر لمحذوف أي وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شممت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل لانه لا يوافقه في المصدر وحكاه الفراء وغيره من باب نصر والاولى تعين هنا دفعا لسناد التوجيه وهو اختلاف حركة ماقبل الروي المقيد وترك شد ميمه للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق يشامه اذا رآه حذفت ألفه حكاية لحالة جزمه (قوله وماضي الافعال) أي الماضي منها مفعول مقدم لمز أمر من مازه يميزه كباعه يبيعه بمعنى ميزه وبالتاء متعلق به وأل فيها للعهد الذكري أي التاء المتقدمة بنوعيها استعمالا للمشترك في معنييه لا للجنس لئلا تدخل تاء الاسماء (قوله وسم) بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده يعده اذا اعلمه بشد اللام وبالنون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل لمحذوف يفسره فهم لان أداة الشرط لا يليها الا الفعل والمراد به الامر اللغوي وهو الطلب فلا دور في جعله علامة فعل الامر الاصطلاحي وجواب الشرط محذوف وجوبا أي فسمه بالنون لا جوازا كما قيل لما نص عليه في المغني انه يجب حذف الجواب ان تقدم على الشرط أو اكتنفه مايدل عليه أي مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وانا ان شاء الله لمهتدون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل هو اسم جوابا حذف فاوه للضرورة فقد سها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان اقترن مابعدهما بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوفا والا كان خبرا والجواب محذوفا كما هنا أفاده الحفني وغيره قال الصبان والمتجه كما في المغني ان الخبر في الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة وقد جوز صاحب المغني في قول ابن معطي * اللفظ ان يفد هو الكلام * أن يكون هو الكلام جوابا حذفت فاوه للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان يكون خبرا والجواب محذوفا فكذا يجوز مثله هنا ولا سهو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطي تلزمه الضرورة على كل حال اذ جملة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء أو خبرا كان فيه ضرورة حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضي فعل الشرط لفظا أو معنى كما سيأتي فلا مرجح لاحدهما وحذف الجواب هنا اختياري لمضي شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطراري فما قاله الحفني هو المتعين فلا تكن أسير التقليد وبالله التوفيق والمراد الامر اللغوي وهو الطلب لا فعل الامر لئلا ينافيه الحكم عليه بانه اسم وفيه حذف مضاف أي ودال الامر أي الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره (قوله محل) مصدر ميمي بمعنى الحدث أي حلول أو بمعنى المكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف أي قبول حلول وفيه متعلق به وان كان اسم المكان لا يعمل لان الظرف تكفيه رائحة الفعل وللنون خبر كان أو عكسه وهو أظهر على جعل

فيه هو اسم نحو صه وحيهل

(ش) يشير الى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الاسماء ومن علامات الافعال ثم مثل بهل وفي ولم منبها على ان الحرف ينقسم الى قسمين مختص وغير مختص فاشار بهل الى غير المختص وهو الذى يدخل على الاسماء والافعال نحو هل زيد قائم وهل قام زيد وأشار بفي ولم الى المختص وهو قسمان مختص بالاسماء كفي نحو زيد في الدار ومختص بالافعال كلم نحو لم يقم زيد ثم شرع يبين ان الفعل ينقسم الى ماض ومضارع وأمر فجعل علامة المضارع صحة دخول لم عليه كقولك في يشم لم يشم وفي يضرب لم يضرب واليه أشار بقوله فعل مضارع يلي لم كيشم ثم أشار الى ما يميز الفعل الماضي بقوله وماضي الافعال بالتا مز أى ميز ماضي الافعال بالتاء والمراد بها تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وكل منهما لا يدخل الا على ماضي اللفظ نحو تباركت ياذا الجلال والاكرام ونعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد ثم ذكر في بقية البيت ان علامة فعل الامر قبول نون التوكيد والدلالة على الامر بصيغته نحو اضربن واخرجن فان دلت الكلمة على أمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل والى ذلك أشار بقوله

والامر ان لم يك للنون محل
فيه هو اسم نحو صه وحيهل

فصه وحيهل اسمان وان دلا على الامر لعدم قبولهما نون التوكيد فلا يقال صهن ولا حيهلن

محل مصدرا (قوله نحو صه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودراك لان اسمية ماذكر معلومة من التنوين (قوله وحيهل) فيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها بلا تنوين ومنونة وكلام الناظم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغة ربيعة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون (قوله بخلوه من علامات) أى من قبول شيء منها فعلامته عدم القبول ولا يرد أن العدم لا يصلح علامة للوجودى كما صرحوا به لانه في العدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المجعول عدمها علامة له حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها الفاظا معينة وهذا التعريف لما يسمى كلمة بقرينة ان الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجملة وان كانت لا تقبل العلامات لانها لا تسمى كلمة في الاصطلاح بقي ان يقال ان أريد بالعلامات التى لا يقبلها الحرف التسع المذكورة هنا فقط دخل فيه ما ليس منه اذ لنا ألفاظ لا تقبلها وليست حروفا كقط وعوض ونزال ودراك وان أريد المذكورة هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول ويجاب باختيار الاول ويكون تعريفا بالاعم وأجازه المتقدمون لافادته التمييز في بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوقيف الذى لا يستغني عنه المبتدى على ان المراد بقبول العلامات ما يعم قبول اللفظ لها بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض يقبلان الاسناد اليهما بمرادفهما وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولك ما فعلته قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه ونزال تقبلها اما بمرادفها وهو المصدر بناء على ان مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناها بناء على ان مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فاشار بهل الى غير المختص) هى في الاصل تختص بالفعل لكونها بمعنى قد كما هى في هل أتى على الانسان حين ولما عرض لها افادة الاستفهام تطفلا على الهمزة دخلت على الجملتين مثلها لكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان معمولا لفعل مضمر بل لا بد من معانقتها له لفظا عند سيبويه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيدا رأيته وبالاولى هل زيدا رأيت بلا ضمير وذلك لانها اذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة والا حنت اليه لسابق الالفة ولم ترض الا بمعانقته لفظا واكتفى الكسائي بوليها الفعل المضمر فاجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبهاتين التاءين رد على من زعم من البصريين حرفية ليس حملا على ما النافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى حملا على لعل وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبئس مستدلا بدخول الجار عليهما في نحو ما هى بنعم الولد لان قبول التاء نص في الفعلية وأما الجار فداخل على مقدر أى ما هى بولد مقول فيه نعم الولد كما سيأتي في بابه (قوله تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه اشارة الى ما صرح به في شرح الكافية من ان تاء الفاعل تنفرد في تباركت كتاء التأنيث في نعم وبئس لكن في البجائي على الآجرومية انه يقال تباركت أسماء الله ورد المصرح له بأن اللغة لا تثبت بالقياس يرد بان القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر لجامع بينهما وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة في فعل يصلح لها أفاده الصبان قلت والله أعلم لعل المصنف راعى ان معنى تبارك التنزيه البليغ الذى لا يليق بغيره تعالى فمنع التاء لامتناع التأنيث في جانبه تعالى ولما لاحظ البجائي ان ذلك التنزيه يكون لاسمائه وصفاته أيضا أجازها باعتبار الجملة فتأمله فانه نفيس جدا وبه يرد ما في التصريح (قوله فان دلت الكلمة الخ) مثله ان دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم فعل مضارع كاوه وأف أى أتوجع وأتضجر وان دلت على الماضي ولم تقبل التاء لذاتها فهى اسم فعل ماض كهيهات وشتان أى بعد وافترق فان لم تقبلها لعارض فلا يضر كفعلي التعجب والاستثناء وحبذا في المدح لعروض ذلك من استعمالها كالامثال التى لا تغير قال ابن غازى ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يكن منه الذي غير محل * فاسم كهيهات ووى وحيهل

أى وما يكن من الكلمات الدالة على معانيها الافعال غير محل لهذه العلامات فاسم الخ (قوله وان كانت صه بمعنى اسكت) أى مدلولها لفظ اسكت بناء على ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجح وبيانه ان كل لفظ مستعمل اسما كان أو غيره له وضعان وضع قصدى به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعى به يدل على لفظه الواقع فى التراكيب فيكون علما عليه ولكون هذا الوضع تبعيا لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها وضعا قصديا أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها ألفاظ الافعال لكن من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصه مثلا مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالته على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا قصد لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع فى التراكيب من حيث كونه لفظا مركبا من س ك ت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاما تاما بخلاف هذا كذا حققه التفتازانى فى حواشى الكشاف والله أعلم

(المعرب والمبنى)

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله وفعل أمر ومضى بنيا الخ استطراديا فقد تعسف وأل فيهما اسم موصول يظهر اعرابها على الوصف صلتها بطريق العارية منها لكونها بصورة الحرف والوصف نفسه لا محل له لكونه صلة فى معنى الجملة وهذا قبل جعلهما ترجمة أما بعده فهى معرفة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمفعول المطلق وأخرهما عن شرح الكلام لتقدمه عليهما تعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وان كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه خاليا عن الاعراب وقدمهما على الاعراب الآتى فى قوله والرفع والنصب الخ مع ان المشتق فرع المصدر قيل لتقدم المحل على الحال وقيل لانه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل بل من حيث قبولهما وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لان من عرف قابل الاعراب وغير قابله توجه الى معرفته فبين أولا القابل ثم المقبول أفاده سم والاعراب لغة له معان كالابانة والتحسين والازالة واصطلاحا ما سيأتى فى المتن ويطلق أيضا على تطبيق الكلام على قواعد العربية كما نص عليه الدمامينى على المغنى وغيره ومنه قولهم اعرب جاء زيد وهذا الاطلاق اصطلاحى أيضا لان العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وانما تنطق به مطابقا لها سجية أفاده الامير (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزمخشرى فى من التبعيضية انها اسم بمعنى بعض فهى مبتدأ ثان ومعرب خبره أو هى جار ومجرور وخبر لمعرب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبنى أى ومنه مبنى فاعرابه كذلك والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذى عليه الناظم وان كانت عبارته لا تفيد الحصر كما لا تفيد الواسطة خلافا لمن توهمه لان قوله ومبنى ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض آخر بل هو من عطف الجمل أى بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حد فمنهم من آمن ومنهم من كفر نعم يستفاد الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فلتحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بان يقال وبعضه الآخر مبنى كما قدره الاشمونى ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة وسماه خصيا لان اعرابه مقدر وقول ابن عصفور ان الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولا بالواسطة لامكان حمله على ان المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشرى فى الاعداد المسرودة انها

وان كانت صه بمعنى اسكت وحيهل بمعنى أقبل فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلن ولا يجوز ذلك فى صه وحيهل (ص)

(المعرب والمبنى)

والاسم منه معرب ومبنى
لشبه من الحروف مدنى

(ش) يشير الى ان الاسم ينقسم الى قسمين أحدهما المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف والثانى المبنى وهو ما أشبه الحرف وهو المعنى بقوله

معربة حكماً أى قابلة له اذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل اذا دخلت عليها وذهب الناظم الى بنائها لشبهها الآن بالحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معمولة وكذا الخلاف فى فواتح السور على أنها من المتشابه اما ان جعلت أسماء للسور أو للقرآن مثلا فليست من هذا القبيل بل هى مبتدأ أو خبر أو مفعولة لمحذوف أو مجرورة بحرف قسم مقدر وما كان منها مفردا نحو ص أو موازن مفرد نحو حم موازن قابيل يقدر اعرابه لحكايته قبل العلمية أو يعرب لفظا فى غير القرآن كقولك قرأت ياسينا وماعدا ذلك نحو الم يتعين فيه الاول كذا فى البيضاوى وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أى بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شئ من خواص الاسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما أعربت أى مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها لمعارضته بلزومها الاضافة لفظا أو تقديرا الابعض الموصولة كما سيأتى وانما بنيت لدن مع لزومها الاضافة لفظا وهو أقوى لان اضافتها اما لمفرد أو جملة فخرجت عن أصل الاضافة من الافراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن الانبارى انما أعربت أى تنبيها على ان أصل المبنى الاعراب كما صح بعض ما يجب اعلاله تنبيها على ان أصله التصحيح وعلى هذا لا ترد لدن (قوله منحصرة عند المصنف) أى كما يفيده قوله لشبه الخ مع قوله ومعرب الاسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جنى والزجاجى وغيرهم خلافا لمن يجعل بناء اسم الفعل لشبه الفعل ونحو حذام لشبه شبه الفعل وهو نزال والمنادى لوقوعه موقع الضمير واسم لا للتركيب اذ كل هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتى فى المتن وكاسم لا فانه بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لا للتركيب كما سيأتى أو بواسطة كحذام فانه أشبه مشبه الحرف وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفا وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث فهو من الشبه المعنوى بلا واسطة وكالمنادى فانه أشبه ضمير أدعوك افرادا وتعريفا وخطابا وهو مشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب فى نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المنادى لتضمنه معنى كاف الخطاب فهو من الاول لا يقال من أسباب البناء الاضافة لمبنى وهى ليست من شبه الحرف لان هذا بناء جائز والكلام فى الواجب (قوله أبى على الفارسى) مات سنة سبع وسبعين وثلثمائة كما فى المزهر (قوله فى شبه الحرف) أى مشابهه وقوله أو ما تضمن معناه أى معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوى فهو اما من عطف الخاص على العام أو المغاير ان خص الشبه الاول بما عدا المعنوى فأو تنويعية فهو فى المعنى عين مذهب الناظم لكن لما خالفه فى اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعى (قوله سيبويه) هو امام النحو واسمه عمرو ومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى ويه رائحته واضافة العجم مقلوبة لقب بذلك لانه كان يشم منه رائحة التفاح أو لشبهه به فى اللطافة مات فى أواخر المائة الثانية وعمره ينيف على الثلاثين أو الاربعين (قوله كالشبه الوضعى الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعنى الناظم ورد بانه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بانه لو سمى بباء اضرب مثلا لأعربت مع همزة الوصل عند سيبويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال أب أو رب فلو أوجب الشبه الوضعى البناء لكانت هذه الباء أولى به ورد بان المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية فيعرب ما سمى به ولو كان حرفا نحو يا كعن لشرفها وعروض وضعها ولذا عبر بالوضعى دون اللفظى وان كان هو الانسب بمقابله المعنوى (قوله فى اسمى جئتنا) باضافة اسمى الى جئتنا لان المقصود لفظه ولا يرد ان التاء ونا حينئذ بمنزلة الزاى من زيد لا اسمان لان المراد فى اسمى مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا المستعمل فى معناه ولا حاجة الى تقدير قولك جئتنا لانه لا يغنى عن قصد اللفظ فتدبر والاضافة على معنى من وان لم يصح الاخبار بالثانى عن الاول كما هو ضابطها لان محل ذلك اذا كان المضاف اليه

لشبه من الحروف مدنى أى لشبه مقرب من الحروف فعلة البناء منحصرة عند المصنف فى شبه الحرف ثم نوع المصنف رحمه الله وجوه الشبه فى البيتين اللذين بعد هذا البيت وهذا قريب من مذهب أبى على الفارسى رحمه الله حيث جعل البناء منحصرا فى شبه الحرف او ما تضمن معناه وقد نص سيبويه رحمه الله على ان علة البناء كلها ترجع الى شبه الحرف وممن ذكره ابن أبى الربيع (ص)

كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا
والمعنوى فى متى وفى هذا

جنسا للمضاف كباب ساج كما قاله الروداني والاظهر كونها بمعنى في (قوله وكنيابة) أي وكشبه نيابة أي فيها كما يفيده عطفه على كالشبه الوضعي وكذا يقال في وكافتقار وقوله بلا تأثر نعت نيابة أي كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا بمعنى غير نقل اعرابها لما بعدها عارية لكونها بصورة الحرف وتأثر مضاف اليه وجره مقدر لحركة العارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب بحسب الوضع فالمعنى يبنى الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبوله الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه لان ذلك متأخر عن البناء لا سبب له ويغني عن هذا القيد في اخراج المصدر الآتي جعل ألف أصلا للتثنية لان نيابة المصدر عارضة في بعض التراكيب لا أصلية كاسم الفعل (قوله في الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف أو حرفي هجاء فما زاد فعلى خلاف الاصل وأصل وضع الاسم ثلاثة فاكثر فما نقص فقد شابه الحرف في وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة كلعل أو خمسة كلكن لان هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبني أيضا ولعدم احتياجه اليه بخلاف المضارع أعرب لشبه الاسم لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية الى الاعراب كما سيأتي وأيضا هو أضعف أقسام الكلمة اذ ليس مقصودا لذاته بل لربط معاني الافعال بالاسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على اكتساب حكم الاسم واما الاسم فكان وضعه على الكمال متحليا باشرف الخلال فلما تشبه بالدون انحط عن رتبته وسقط من العيون وانما اكتفى في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تباعد ما بينه وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد واما الفعل فانه وان كان نوعا آخر لكنه أقرب اليه من الحرف لاتفاقهما في استقلال معناهما فالشبه الواحد به لا يخرجه عن حكم الاسمية من الصرف فتدبر (قوله أو على حرفين) أي ثانيهما لين كما أشار اليه بنا أما مع صحة الثاني فلا يختص بالحرف لوجوده في الاسم المعرب كدم بناء على انها ثنائية لا أصلها معي وكقد الاسمية على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها فاطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو اسحق الشاطبي شارح المتن وهو غير أبي القاسم المقري (قوله في كونه على حرف الخ) في سببية (قوله شبهه له في المعنى) أي بان يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه أن يؤدى بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعنى انه خلف الحرف في افادة ذلك وقطع عنه النظر لا أنه ملاحظ في نظم الكلام وقدر اختصارا كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من فان هذا التضمن لا يقتضي البناء (قوله معنى من المعاني) أي الجزئية غير المستقلة لكونها لا تعقل الا بين شيئين فان هذه هي معاني الحروف (قوله حرفا مقدرا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطي وطالما فحصت عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان ان بناء لدن لدلالتها على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند وهذا معنى حرفي حقه الحرف ولم يضعوه وذكر ابن الصائغ ان ما التعجبية كذلك لانه لم يوضع للتعجب حرف الا ان الشبه الوضعي ظاهر فيها ولا يرد على الاول ان أل العهدية حرف موضوع للاشارة الى معهود ذهني لان الكلام في الاشارة الحسية باليد ونحوها وهي غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبي علي ان بناء أسماء الاشارة لتضمنها معنى أل (قوله في النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالي وهو ان يكون الاسم عاملا غير معمول كالحرف (قوله في كونه يعمل) أي في الفاعل دائما وفي المفعول ان كان متعديا كمثاله (قوله ولا يعمل فيه غيره) الاولى ان يقول ولا يدخل عليه عامل أصلا أي اذا كان مستعملا في معناه وأما قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولج في الذعر

وكنيابة عن الفعل بلا
تأثر وكافتقار أصلا

(ش) ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع فالاول شبهه له في الوضع كان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد كالتاء في ضربت أو على حرفين كنا في أكرمنا والى ذلك أشار بقوله في اسمي جئتنا فالتاء من جئتنا اسم لانه فاعل وهو مبني لانه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد وكذلك نا اسم لانها مفعول به وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين والثاني شبهه له في المعنى وهو قسمان أحدهما ما أشبه حرفا موجودا والثاني ما أشبه حرفا غير موجود فمثال الاول متى فانها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقم أقم وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود لانها في الاستفهام كالهمزة وفي الشرط كان ومثال الثاني هنا فانها مبنية لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع وذلك لان الاشارة معنى من المعاني فحقها ان يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي ما وللنهي لا وللتمني ليت وللترجي لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الاشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا والثالث شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل وذلك كاسماء الافعال نحو دراك زيدا فدراك مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك واحترز بقوله بلا تأثر عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضربا زيدا

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقصد لفظه أى دعيت هذه الكلمة وهى تقال عند طلب النزول للحروب (قوله لامحل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجمهور فى محل نصب بافعال مضمرة وعند آخرين مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر فان قلت ماعلة البناء على هذين قلت يرجع لما فى النكت عن ابن جنى انها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر وحمل الباقى عليه (قوله فى الافتقار) أى الى الجملة كما فى شرح الكافية فخرج نحو سبحان وعند وكلا وكلتا مما لزم الاضافة الى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضى البناء ولا يرد ماقيل فى أسماء الجهات انها بنيت عند حذف المضاف اليه ونية معناه لافتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام فى الاصلى ولم تبن عند نيته لفظه أوذكره لان اللفظ المنوى كالثابت وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم تبن عند وكل ونحوهما مما لزم الاضافة أوعوضها وهو التنوين كذا قيل والاظهر ان علة بنائها شبهها بأحرف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها أوشبهها الحرف فى الجمود حيث تلزم الظرفية أوشبهها فى الافتقار الى الجملة على اطلاقه وقوله اللازم تفسير لقول المتن أصلا وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها عارض لا يلزم فى غير تركيبها (قوله كالاسماء الموصولة) وكاذ واذا وحيث فانها لا تفارق الاضافة الى الجملة الا الى عوضها وهو التنوين ولم تعارض اضافتها شبه الحرف لان الاضافة للجملة كلا اضافة اذ هى فى الحقيقة الى مصادر الجمل فكأن المضاف اليه محذوف ومر فى التنوين خلاف الاخفش فى اذ (قوله الى الصله) أى وهى اما جملة أوما قام مقامها كالوصف المشتق فى ال الموصولة (قوله فى ملازمته الافتقار) أى لانه موضوع لربط معانى الافعال وشبهها بالاسماء فلا يفهم معناه الا بجملة يقع فيها فهو مفتقر اليها أبدا (قوله فى ستة أبواب الخ) وهى متفرقة على وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضعى فى أكثرها وحمل الباقى عليه كما فى التسهيل وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوى والموصولات ونحوها للافتقار وأسماء الافعال للاستعمالى وزاد فى شرح الكافية الشبه الاهمالى أى كون الاسم لا عاملا ولا معمولا كالحروف المهملة ومثله بالاسماء قبل التركيب ونحوها ومر مافيه نعم هو ظاهر فى أسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها أصلا وذكر فى التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجمودى أى عدم التصرف فى لفظها بوجه من الوجوه كالحرف ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات فى قول من وبنى الآن لعدم التصرف فيه بتثنية ولا غيرها بخلاف حين ووقت ويمكن ادراج هذين فى الاستعمالى كما أدرج ابن هشام فيه الافتقارى وعدهما نوعا واحدا فى سائر كتبه وفسره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لا خصوص مامر وهذا كله بناء أصلى ومنه باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكالمنادى واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها والمركب العددى وبناؤه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ماقبل تاء التأنيث والعلم المختوم بويه تغليبا لعجزه الذى هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب واما الجائز فمن أسبابه ماسيأتى فى الاضافة من اضافة الاسم المبهم الى مبنى والظرف الى الجملة وعد بعضهم منها الشبه اللفظى كما بنيت حاشا الاسمية لشبهها بلفظ الحرفية كما فى شرح التسهيل للمصنف ومثلها عن وعلى وقد الاسميات (قوله ومعرب الاسماء الخ) بدأ فى الترجمة بالمعرب لشرفه وفى التعريف بالمبنى لحصر أفراده كما علمت والمعرب غير محصور وماقيل انه أخر المعرب لان علته عدمية وهى السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علته توارد المعانى عليه كما سيأتى وهو وجودى قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضايفين عموما وجهيا اهـ ويرد عليه مامر

فانه نائب مناب اضرب وليس بمبنى لتأثره بالعامل فانه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فانه وان كان نائبا عن أدرك لكنه ليس متأثرا بالعامل وحاصل ماذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الافعال اشتركا فى النيابة مناب الفعل لكن المصدر متأثر بالعامل فاعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الافعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشابهتها الحرف فى أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذى ذكره المصنف مبنى على أن أسماء الافعال لامحل لها من الاعراب والمسئلة خلافية وسنذكر ذلك فى باب أسماء الافعال ان شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف فى الافتقار اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار أصلا وذلك كالاسماء الموصولة نحو الذى فانها مفتقرة فى سائر أحوالها الى الصلة فاشبهت الحرف فى ملازمته الافتقار فبنيت وحاصل البيتين أن البناء يكون فى ستة أبواب المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة وأسماء الافعال والاسماء الموصولة (ص)

ومعرب الاسماء

عن الروداني من ان شرطها اذا كان الثاني جنسا للاول صحة حمله عليه والحمل لا يصح هنا لاختلافهما افرادا وجمعا الا ان يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعروضه ولامكان جعل ال جنسية فتبطل معنى الجمع واما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بانها غير قياسية (قوله ماقد سلما) ما واقعة على اسم بدليل ماقبلها فلا يرد ان التعريف يشمل الحرف اذ الشئ لا يشبه نفسه وانما صرح بهذا مع انفهامه من تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيهما والى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره (قوله من شبه الحرف) أي من شبهه الحرف الشبه المعهود وهو المدني بأن لم يعارضه شئ من خواص الاسماء فلا ترد أي ونحوها (قوله خلاف المبني) أي ضده لا الخلاف الاصطلاحي لان الخلافين قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالفاء وهي الصواب (قوله ست لغات الخ) واللفظ الثاني بلغتيه يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتى وهو الذي في المتن وأوصلها بعضهم الى ثمانية عشر نظمها بقوله

سم سمة واسم سماة كذا سما * سماء بتثليث لاول كلها

(قوله الى متمكن) أي في باب الاسمية باعرابه وأمكن أي زائد التمكن بالتنوين وهو من مكن الثلاثي لان أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فمجرور لا غير وألف بنيا للاطلاق لان ضميره لجنس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل مضى فهو اما باق على جره بعد حذف المضاف المماثل للمذكور أو مرفوع باقامته مقامه أو بجعله بمعنى ماض فالف بنيا للتثنية وهو مصدر مضى فاصله مضوى كقعود لقعدا أبدلت الواو ياء وأدغمت وكسر ماقبلها للمناسبة (قوله وأعربوا) أي العرب أي نطقوا به معربا أو النحاة أي حكموا باعرابه (قوله ان عريا) هو هنا كفرح بمعنى خلا ويأتي كغزا يغزو بمعنى نزل كقوله

* واني لتعروني لذكراك هزة * (قوله نون اناث) أولى من نون النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوعة لذلك وان استعملت في الذكور مجازا كقوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(قوله كيرعن) خبر لمحذوف أي وهي كنون يرعن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله ومن فتن مفعوله والجملة مجرور بالكاف لقصد لفظها أو بالمضاف المحذوف ولا حاجة لتقدير كقولك لانه لا يغني عن ارادة اللفظ كما مر وأصله يروعن كيقتلن نقلت حركة الواو الى الراء ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع العين المسكنة لاجل النون (قوله فالاصل في الافعال البناء) وانما اعرب المضارع لشبهه الاسم في ان كلا منهما تتوارد عليه معان تركيبية لولا الاعراب لالتبست فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة في ما أحسن زيدا وعلى الفعل كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما في نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمرا ولما كان الاسم لا يغني عنه في افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلا فيه بخلاف المضارع يغني عنه وضع اسم مكانه كان يقال في النهي عن كليهما وتمدح عمرو بالجر وعن الاول فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة مادحا عمرا فكان اعرابه فرعا بطريق الحمل على الاسم هذا ما اختاره في التسهيل في علة اعرابه ورد ما عداه لكنه عورض بأن الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضا نحو ما صام زيد واعتكف يحتمل ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أي معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علة الاعراب توارد المعاني لاعرب هذا أيضا وأجيب بانه نادر ولك ان تقول هذه المعاني لا يتوقف تمييزها في الماضي على الاعراب لامكان تمييزها معه بالادوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك

ماقد سلما
من شبه الحرف كارض وسما

(ش) يريد ان المعرب خلاف المبني وقد تقدم ان المبني ما أشبه الحرف فالمعرب مالم يشبه الحرف وينقسم الى صحيح وهو ماليس آخره حرف علة كارض والى معتل وهو ما آخره حرف علة كسما وسما لغة في الاسم وفيه ست لغات اسم بضم الهمزة وكسرها وسم بضم السين وكسرها أيضا وسما بضم السين وكسرها وينقسم المعرب أيضا الى متمكن أمكن وهو المنصرف كزيد وعمرو والى متمكن غير أمكن وهو غير المنصرف نحو أحمد ومساجد ومصابيح فغير المتمكن هو المبني والمتمكن هو المعرب وهو قسمان متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن (ص)

وفعل أمر ومضى بنيا
وأعربوا مضارعا ان عريا
من نون توكيد مباشر ومن
نون اناث كيرعن من فتن

(ش) لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الاسماء شرع في بيان المعرب والمبني من الافعال ومذهب البصريين أن الاعراب أصل في الاسماء وفرع في الافعال فالاصل في الافعال البناء عندهم

المضارع لانها لا تميز مع وجوده بغير الاعراب كما هو جلي فتدبر وبعد فالعمدة في هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتمس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون الخ) أى لتوارد المعانى على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة ورد بأنه يغنى عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كامر (قوله ابن العلج) بكسر العين والبسيط اسم كتاب له (قوله أصل في الافعال) أى لوجوده فيها بلا سبب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت ان سبب اعرابهما توارد المعانى قيل انما جمع الافعال في المواضع الثلاثة نظر الافراد المضارع وليس بشئ لان القول باصالة الاعراب وفرعيته لم يتطرق فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت اصالته أو فرعيته فما أتى منها على أصله لا يسئل عنه وما خالفه سئل عنه فتدبر (قوله وهو مبنى على الفتح) لا يسئل عن بنائه لانه الاصل بل عن كونه لم يسكن على أصل المبنى وذلك لانه أشبه المعرب وهو المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا والاصل في المعرب الحركة لما يأتى ولا يرد ان الواقع كذلك هو الجملة لان الفعل هو المقصود منها وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح انه مبنى على الفتح حتى مع واو الجماعة كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر لمناسبة الواو واما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية وبناؤه مقدر على الحرف المحذوف اذ أصله غزووا وقضيوا قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت للساكنين وبقى ماقبلها على فتحه وهكذا كل فعل لامه ألف اذا اتصلت به واو الجماعة وأما الثانى فقدر فتحه لكراهة توالى أربع حركات في الثلاثى وبعض الخماسى كانطلقت مع انه ككلمة واحدة وحمل الرباعى والسداسى وبعض الخماسى كتعظمت عليه وانما حمل الكثير على القليل لان فيه دفع المحذور بخلاف عكسه واعترض بان نحو شجرة فيه ذلك التوالى ولم يكره ولو كانت تاؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما لا غنى عنه ولوجب في نحو قلنسوة قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك السكون لتميز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة على نا لان كلا منهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه فخفف فيه وأما نحو ضربا مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية لا لمناسبة الالف لسبق البناء عليها بخلاف نحو غلامى في الجر فان كسره لمناسبة الياء لا للاعراب لسبق الاضافة على دخول العامل فتدبر (قوله وهو مبنى عند البصريين) أى على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كاضرب أو مقدر كردو اضرب الرجل أو حذف نون في الافعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبنيان كمضارعهما على الفتح والسكون لاجل النونين صحيحين كانا أو معتلين لا على ما يجزم به المضارع لامكان أن يقدر بناؤهما على سكون أو حذف منعه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبنى لا معرب لانه يثبت له محل الجزم والنصب كما قاله غير واحد أو يقال لو كان معربا ولو قيل باستثناء هذين من حكم الامر لقيام المانع بهما لم يبعد فتدبر *(فائدة)* قد يحذف حرف العلة من الامر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو اس الوأى كالوعد لفظا ومعنى وأصله اوأى حذفت واوه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو يوئى لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقى منه حرف واحد وهو عين الكلمة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جمعها المصنف مبينا كيفية اسنادها للواحد المذكر ثم المثنى مطلقا ثم الجمع المذكر ثم الواحدة ثم جمعها فقال

وذهب الكوفيون الى ان الاعراب أصل في الاسماء وفى الافعال والاول هو الصحيح ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط أن بعض النحويين ذهب الى أن الاعراب أصل في الافعال وفرع في الاسماء والمبنى من الافعال ضربان أحدهما ما اتفق على بنائه وهو الماضى وهو مبنى على الفتح نحو ضرب وانطلق مالم يتصل به واو جمع فيضم أو تاء ضمير رفع متحرك فيبنى على السكون نحو ضربت والثانى ما اختلف في بنائه والراجح انه مبنى وهو فعل الامر نحو اضرب وهو مبنى عند البصريين

ومعرب عند الكوفيين والمعرب من الافعال هو المضارع ولا يعرب الا اذا لم تتصل به نون توكيد أو نون اناث فمثال نون التوكيد المباشرة هل تضربن والفعل مبنى معها على الفتح ولا فرق فى ذلك بين الخفيفة والثقيلة وان لم تتصل به لم يبن وذلك اذا فصل بينه وبينها بألف اثنين نحو هل تضربان أصله هل تضربانن فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت الاولى وهى نون الرفع كراهة توالى الامثال فصار هل تضربان وكذلك يعرب الفعل المضارع اذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة نحو هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند وأصل تضربن تضربونن فحذفت النون الاولى لتوالى الامثال كما سبق فصار تضربون

انى أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجير قياه قوه قى قين
وان صرفت لوالى الشغل آخر قل * ل شغل هذا لياه لوه لى لين
وان وشى ثوب غيرى قلت فى ضجر * ش الثوب ويك شياه شوه شى شين
وقل لقاتل انسان على خطا * د من قتلت دياه دوه دى دين
وان هموا لم يروا رأيى أقول لهم * ر الرأى ويك رياه روه رى رين
وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين
وان أمرت بوأى للمحب فقل * ا من تحب اياه أوه اى اين
وان أردت الونى وهو الفتور فقل * ن يا خليلى نياه نوه نى نين
وان أبى ان يفى بالعهد قلت له * ف يافلان فياه فوه فى فين
وقل لساكن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر الا ر فيفتح فى جميع أمثلته لفتح عين مضارعه وكلها متعدية الا ن فلازم لانه بمعنى تأن فالها فى نياه هاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل ساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها الى ماقبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قل بالخير يا زيد بكسر اللام أصله قل افعلا أمر من القول والوأى وبهذا ألغز الدمامينى بقوله من مجزوء الرجز

أقول يا اسماء قو * لى ثم يا زيد قل   وذا الجملتان والثانى ثلاث جمل

أى جملة النداء وجملة القول وجملة الامر من الوأى والباقى من هذه حركة اللام من قل كما قال بعضهم

فى أى لفظ يا نحاة الملا * حركة قامت مقام الجمله

وقال شيخنا الامام العطار

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام
به التحريك قام مقام فعل * به استتر الضمير على الدوام

(قوله ومعرب عند الكوفيين) أى مجزوم بلام الامر مقدرة لانه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتى بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها (قوله هو المضارع) تقدم علة اعرابه فلا تغفل (قوله والفعل مبنى معها) أى ان اتصلت به وباشرته لفظا كما مثل أو تقديرا كقوله

لا تهين الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قد رفعه

أصله لا تهينن بالنون الخفيفة حذفت للساكنين وبقى الفعل مبنيا على الفتح فى محل جزم بلا الناهية وانما بنى مع النونين لمعارضتهما سبب اعرابه وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الافعال فرجع الى أصله ولم يبن مع لم وقد والتنفيس وياء الفاعلة مع انها من خواصه أيضا لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة ولا كذلك ماذكر نعم ياء الفاعلة كالجزء لكنها حشو لا آخر اذ بعدها نون الرفع فلم تقو كالنون فتدبر فان قلت البناء أصل فى الافعال لا يحتاج الى علة أجيب بان اعرابه صار كالاصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبنى على حركة مع نون التوكيد ليعلم ان له أصلا فى الاعراب وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها كخمسة عشر (قوله هل تضربان) بالنون الثقيلة اذ لا تقع الخفيفة فى فعل الاثنين ولا جماعة الاناث وهى مكسورة لشبهها بنون المثنى فى وقوعها بعد ألف كما سيأتى (قوله لتوالى الامثال) أى الزوائد لانه هو المستكره فلا يرد النسوة جنن ويحيين لان الزائد فيه الاخيرة فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم (قوله هل تضربن الخ) بضم الباء فى هذا وكسرها فى

فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تضربن وكذلك تضربن أصله تضربين فعل به مافعل بتضربون وهذا هو المراد بقوله رحمه الله وأعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر فشرط فى اعرابه ان يعرى من ذلك ومفهومه أنه اذا لم يعر من ذلك يكون مبنيا فعلم ان مذهبه ان الفعل المضارع لايبنى الا اذا باشرته نون التوكيد نحو هل تضربن يازيد فان لم تباشره أعرب وهذا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى انه مبنى مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أولم تتصل ونقل عن بعضهم أنه معرب وان اتصلت به نون التوكيد ومثال مااتصل به نون الاناث الهندات يضربن والفعل مبنى معها على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى فى بعض كتبه انه لاخلاف فى بناء الفعل المضارع مع نون الاناث وليس كذلك بل الخلاف موجود وممن نقله الاستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى فى شرح الايضاح (ص)

وكل حرف مستحق للبنا
والاصل فى المبنى أن يسكنا
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم
كأين أمس حيث والساكن كم

(ش) الحروف كلها مبنية اذ لايعتورها ماتفتقر فى دلالتها عليه الى اعراب نحو أخذت من الدراهم فالتبعيض مستفاد من لفظ من بدون الاعراب والاصل فى البناء أن يكون على السكون لانه أخف من الحركة ولايحرك المبنى الا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين

الثانى (قوله لالتقاء الساكنين) أى لدفعه ان قلت هو هنا على حده لكون الاول من الساكنين حرف مد والثانى مدغما وهما فى كلمة واحدة لان الواو والياء كجزئها فلم لم يقبل كما قبل فى نحو دابة أجيب بان الساكنين هنا من كلمتين لا كلمة واحدة اذ الواو والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجزء لايعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاؤهما لثقله وانما اغتفر فى فعل الاثنين لان حذف الالف يوجب فتح النون لفوات شبهها بنون المثنى فيلتبس بفعل الواحد (قوله الا اذا باشرته الخ) ضابط ذلك ان مايرفع بالضمة يبنى مع النون لتركبه معها ومايرفع بالنون لايبنى اذ لاتركب مع الفاصل (قوله مبنى معها على السكون) تقدم علة بنائه واما سكونه فلشبهه الماضى المتصل بها فى صيرورة النون جزأ منه فحمل عليه فى سكون الآخر لفظا وان كان سكون الماضى ليس بناء كما هو هذا ماظهر ومافى الاشمونى وحواشيه لايخلو عن نظر وانما احتاج لحمله على الماضى لان الموجب لسكون الفعل معها وهو كراهة أربع حركات أو نحوه لم يوجد فيه بل فى الماضى فقط فتدبر (قوله بل الخلاف موجود) أى فذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلى وابن درستويه الى انه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره شبهه الماضى فى صيرورة النون جزأ منه (قوله وكل حرف مستحق للبنا) اعترض بانه لايلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل مع انه المقصود ورد بان حصوله يعلم من قوله ومبنى لشبه من الحروف والغرض هنا بيان استحقاقه له أو من كون الواضع حكيما يعطى كل شئ مايستحقه أو تجعل أل للعهد الحضورى أى للبناء الحاضر فيه والقائم به (قوله والاصل فى المبنى) أى الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنا (قوله ان يسكنا) فى تأويل مصدر مبنى للمفعول لكون الفعل كذلك أى كونه مسكنا فصح كونه وصفا للكلمة والا فالتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه الخ) فيه اشارة الى ان منه مابنى على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الحذف فى الامر المعتل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو فى نحو يازيدان و يازيدون وعن الفتح الكسر والياء فى نحو لامسلمات ولا مسلمين لا الالف خلافا لما فى النكت وأما نحو لاوتران فى ليلة ففتحه مقدر لان من يلزم المثنى الالف يقدر اعرابه عليها كالمقصور فكذا بناؤه وأما نحو لا أبالك فهو على قول سيبويه انه مضاف للكاف واللام زائدة معرب لامبنى كما سيأتى فى باب لا وعلى كونه غير مضاف انما يبنى على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر ان فتحه مقدر عليها أيضا بناء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح

فتدبر قال فى النكت وينوب عن الكسر الفتح فى سحر عند من يبنيه ولعله سهو لان الفتح انما ينوب عنه فيما لاينصرف وسحر عند من يبنيه ليس كذلك لان مالاينصرف لايبنى الا للنداء أو لاسم لا وليس شئ منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر واعلم ان حرف البناء لايكون الا ظاهرا كما مثل وأما حركته فظاهرة أو مقدرة كضرب وضربت وكذا السكون كمن واذا فان اذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الاصلى فى الالف كما تمنع الحركة الحركة لان ذات الالف لاتقبل غيره فوجب كونه ذاتيا الا من تأثير البناء بخلاف نحو هؤلاء حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حركة البنية لانه يقبلها وغيرها فخصيص الكسر من تأثير البناء أفاده الامير (قوله والساكن كم) فيه اشارة بلطف الى كثرة أمثلته (قوله اذ لايعتورها) أى لايتعاقب عليها ماتفتقر أى معان تركيبية تفتقر الخ (قوله لانه أخف) أى للزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبنى ولان الاصل فى الاعراب الحركة لانه أصل الاسماء التى لاجزم فيها فضده يكون بضدها (قوله ولايحرك المبنى الا لسبب) اعلم ان مابنى على السكون من الافعال

والحروف لايسئل عنه لمجيئه على أصلى البناء والسكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم بنى وما بنى على حركة من الافعال والحروف فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحرك فاسبابه خمسة التقاء الساكنين كأين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة للبدء بها كباء الجر أو لها أصل فى الاعراب كقبل وبعد أو شابهت المعرب كالماضى المشبه للمضارع فما مر هذا ما ذكروه ولايصلح واحد منها سببا للتحريك هو وهى لكن رأيت نقلا عن الرضى مانصه الصحيح أن الضمير جملة هو وهى كما عليه البصريون وانما حركا لتصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لتوهم كونهما للاشباع كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكلمة أو اصالة المحرك فان قيل كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتى من البناء مع قولهم فى تعريفه وليس اتباعا ولا تخلصا من سكونين أجيب بان محل ماهنا اذا كانا فى كلمة واحدة كأين ومنذ للزوم الحركة ومافى التعريف اذا كانا فى كلمتين كاضرب الرجل والحمد لله بكسر الدال لان المقتضى للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلا وهو منتف عند فصلهما أو ان ماهنا اذا صلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأثير البناء ومافى التعريف اذا لم يصلح غيرها نحو قل ادعو فتأمل (قوله وقد تكون الحركة فتحة) من أسبابها الخفة كأين ومجاورة الالف كأيان والفرق بين أداتين كلاز يد لعمرو وكسرت الثانية على أصل لام الجر وفتحت الاولى للفرق بين المستغاث به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبا فى نحو لموسى عبد وقد يلتبسان نحو ان الزيدين لهم عبيد والاتباع كيف اذ الساكن حاجز غير حصين ويمكن مثله فى أين لكن الخفة أولى بها لثقلها بالهمزة (قوله كاين) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولايخفى حكمة تعداد الامثلة (قوله وقد تكون كسرة) من أسبابها مجانسة العمل كباء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم وتاؤه لانها لاتلازم عمل الجر اذ الكاف ترد اسما كمثل والواو والتاء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها الجر ولعلها لم يجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحمل على المقابل ككسر لام الامر حملا على لام الجر مع الظاهر لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتأنيث كانت اذ الكسر اللفظى يشعر بالمعنوى الذى للمؤنث والاتباع كذه وته وكونها أصل التخلص من الساكنين كامس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لاختصاص كل بقبيل وانما يتخلص من الشئ بضده ولعدم التباسها بحركة الاعراب اذ لاتكون اعرابا الا مع التنوين أو أل أو الاضافة (قوله كأمس) شرط بنائه خلوه من أل والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به معين وهو اليوم الذى يليه يومك خاصة (٢) أو اليوم المعهود وان بعد على مااستظهره الشنوانى فيكون كالمحلى بأل أما المنون فيعم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الحجازيين لتضمنه معنى أل اذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة فى قولهم أمس الدابر لايعود وأما تميم فبعضهم يعربه كما لاينصرف مطلقا للشبه العلمية والعدل عن الامس بأل وعليها قوله

* لقد رأيت عجبا مذ امسا * وأكثرهم يعربه كذلك فى الرفع فقط لشرفه ويبنيه على الكسر فى غيره عملا بالموجبين وحكى فيه أيضا البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفا مطلقا فهذه خمس لغات كلها فى غير الظرف أما الظرف مع استيفاء الشروط كفعلته أمس فبنى اجماعا كما نقل عن الموضح وان نوزع فى حكاية الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسحر ظرفا وان فقد شرطا منها اعرب اجماعا ظرفا كان أو غيره لفوات شبه الحرف فى عدم الشرط الاخير ولمعارضته بخواص الاسماء فى غيره وأما قوله

وقد تكون الحركة فتحة كأين وقام وان وقد تكون كسرة كأمس

(قوله خاصة) على هذا القول ألغز فيه ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا نكرت عرفت واذا عرفت نكرت فالاول أمس المبنى والثانى المحلى بأل انتهى منه

وانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

على رواية كسره تخرج على زيادة أل أو انه عطف على توهم انه قال وقفت فى اليوم والامس فيكون معربا والفرق بين العدل والتضمين أن الاول يجوز فيه ذكر أل والثانى يؤدى معناها مع طرحها وامتناع ذكرها والله أعلم (قوله وجير) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حرف جواب كنعم (قوله وقد تكون ضمة) من أسبابها الاتباع كمنذ وان لا تكون للكلمة حال اعرابها كالغايات وكونها فى الكلمة تقابل الواو فى نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواو هموا لتقابلهما تكلما وغيبة والشئ يحمل على مقابله أو ليتناسبا لفظا كتناسبهما جمعا واضمارا وكونها تجبر فوات الاعراب لكونها أقوى الحركات كيا زيد فى قول وكأى الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه فى كل مادة ومشابهة الغايات فى الاعراب فى بعض الاحوال كأى ويازيدا وفى عدم الضم حالة الاعراب كيا زيد ولك أن تجعل وجه شبهه بها صيرورته آخرا فى النطق مثلها بعد حذف المضاف اليه لانها انما سميت غايات لذلك أو فى القطع عن الاضافة حيث فان اضافتها الى الجمل كلا اضافة اذ هى فى الحقيقة لمصادرها فكان المضاف اليه محذوف كالغايات حال بنائها فحملت عليها فى الحركة لا فى أصل البناء لانه أصلى فى حيث عارض فى الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومذ حرفا جر اذا جرا ما بعدهما واسمان اذا رفع نحو ما رأيته منذ أو مذ يومان فهما اما مبتدا والمعنى أمد انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم والمعنى بينى وبين رؤيته يومان ولعل علة بنائهما حينئذ شبه الحرف فى الجمود اذ لا يتصرف فيهما بتثنية ولا غيرها وبلزمان الرفع (قوله نحو كم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكثيرية لا للشبه الوضعى لفوات شرطه المار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حرف جواب كنعم (قوله لا يكون فى الفعل) أى لثقله واتحاد خلة ضم الاعراب لعدم لزومه وتمثيل الكسر بجوارم والضم بجوور دبالاتباع فاسد لان بناء الاول على الحذف والثانى على سكون مقدر وقد علمت ما فى ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لاجعل واعرابا مفعوله الثانى ولا يرد أن الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لئلا ينافى الاهتمام بتأكيده لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لاحتياج الخبر الطلبى لتأويل ما كما سيأتى قيل وفى هذا البيت بيان مذهبه من أن الاعراب لفظى ورد بان الرفع وأخواته اعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعا والخلاف انما يظهر فى الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظى هى نفس الاعراب ويعرف حينئذ بانه الحركات ونوابها التى يجلبها العامل وعلى انه معنوى علامته ويعرف حينئذ بانه تغيير أواخر الكلم الخ والرفع على الاول هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثانى تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فعلى انه لفظى هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخلص من سكونين وعلى أنه معنوى لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأنواعه تسمى عند البصريين ضما وفتحا وكسرا وسكونا فالضم على الاول هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثانى لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الاعراب تسمى بالرفع وأخواته والكوفيون لا يفرقون بين أسمائهما ولقد أحسن من نظم ألقابهما بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن يضم الشمل فانجبر الكسر
ومذ سكن القلب انتصبت لشكره * لجزمى بان الرفع قد جره الشكر

(قوله قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر وانما أعاد ذلك بعد ذكره فى العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب وما مر لكونه علامة فلا

وجير ونزال وقد تكون ضمة كحيث
وهو اسم ومنذ وهو حرف اذا جررت
به وأما السكون فنحو كم واضرب
وأجل وعلم مما مثلنا به ان البناء على
الكسر والضم لا يكون فى الفعل
بل فى الاسم والحرف وأن البناء على
الفتح أو السكون يكون فى الاسم
والفعل والحرف (ص)

والرفع والنصب اجعلن اعرابا
لاسم وفعل نحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما
قد خصص الفعل بأن ينجزما

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر ... كسرا كذكر الله عبده يسر

واجزم بتسكين وغير ما ذكر ... ينوب نحو جا أخو بني نمر

(ش) أنواع الاعراب أربعة الرفع والنصب والجر والجزم فاما الرفع والنصب فيشترك فيهما الاسماء والافعال نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم وأما الجر فيختص بالاسماء نحو بزيد وأما الجزم فيختص بالافعال نحو لم يضرب والرفع يكون بالضمة والنصب يكون بالفتحة والجر يكون بالكسرة والجزم يكون بالسكون وما عدا ذلك يكون نائبا عنه كما نابت الواو عن الضمة في أخو والياء عن الكسرة في بني من قوله جا أخو بني نمر وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة ان شاء الله تعالى (ص)

وارفع بواو وانصبن بالالف ... واجرر بياء ما من الاسما أصف

(ش) شرع في بيان ما يعرب بالنيابة عما سبق ذكره والمراد بالاسماء التي سيصفها الاسماء الستة وهي أب وأخ وحم وهن وفوه وذو مال فهذه ترفع بالواو نحو جاء أبو زيد وتنصب بالالف نحو رأيت أباه وتجر بالياء نحو مررت بأبيه والمشهور انها معربة بالحروف فالواو نائبة عن الضمة والالف نائبة عن الفتحة والياء نائبة عن الكسرة وهذا هو الذي أشار اليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله وارفع بواو الى آخر البيت والصحيح انها معربة

تكرار (قوله فارفع بضم الخ) الباء للتصوير أو المعنى ارفع معلما بضم ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الاعراب لا علامته لان كونها اعرابا من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل لا ينافي ان خصوص احداها علامة على وجود مطلق الاعراب من تعليم وجود الكلي بجزئيه وان اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع ورفعه ضمة لا علامة رفعه فان قيل كان الاولى أن يقول ارفع برفعة لا بضم لانه لقب البناء كما مر أجيب بان الخاص بالبناء هو الضم واخواته وبالاعراب الرفع وأخواته وأما الضمة فمشتركة بينهما غاية الامر انه تسمح في اطلاق الضم على الضمة مع ان الرضي نص على ان الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الاعراب تسمحا مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تنصرف الا لحركات غير اعرابية كضم البناء والبنية في حيث وقفل اه وعلى هذا فهي أكثر ورودا من ألقاب الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهما دون الرفعة وأخواتها فتدبر (قوله فتحا وجر كسرا) الاقرب نصبهما بنزع الخافض ليوافقا قوله بضم وبتسكين ولان المعنى عليه وكونه سماعيا على الراجح لا يبعد اختصاصه بما اذا لم يذكر الحرف في نظيره وقدم ان المصنف أجروه كالقياسي لكثرة سماعه أفاده الصبان (قوله كذكر الله) مبتدأ خبره يسر وعبده مفعول به اما الذكر أو ليسر والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها والجار والمجرور خبر لمحذوف أي وامثلة الثلاثة كذكر الله الخ (قوله جا أخو) بقصر جا لان الهمزتين من كلمتين اذا اتفقا حركة جاز حذف احداهما كما قرئ به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة وغمر كحذر أبو قبيلة (قوله أنواع الاعراب) جعله الرفع وأخواته أنواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة ونوابها أو التغييرات المعلمة بها لا ينافي جعلها ألقابه أي أسماء من حيث ألفاظها والمراد القاب أنواعه لا نفسه فتدبر (قوله فيختص بالاسماء) أي لان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر (قوله يكون بالضمة) أي مصورا بها أو معلما بها على ما مر (قوله كما نابت الواو الخ) الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والكسرة والياء وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب الاسماء الستة والمثنى وجمعي المذكر والمؤنث وما لا ينصرف والامثلة الخمسة والفعل المعتل وهي مراد الشارح بمواضع النيابة وبدأ المصنف منها بالاسماء لشرفها وقدم منها ما ناب فيه حرف عن حركة وهو الاسماء الستة والمثنى والجمع على ما ناب فيه حركة عن حركة وهو جمع المؤنث وما لا ينصرف لان الاصل في النيابة الحروف ونيابة الحركات خلاف الاصل لانها أصلية في ذاتها ولو قدم الثاني لكان له وجه لانه معرب بالاصل في حالتين والاول معرب بالفرع في جميع الاحوال والنكات لا تتزاحم وقدم الاسماء الستة لسبق المفرد على غيره (قوله وارفع بواو) الاولى تفريعه بالفاء كما في نسخ وبياء بالمد وما موصولة بأصف حذف عائدها أي اصفه أي أذكره لك وهي في محل نصب تنازعها الافعال الثلاثة قبلها فأعمل فيها الاخير وحذف مما قبله ضميرها لكونه فضلة ولو أعمل غير الاخير لوجب الابراز فيما بعده كما سيأتي ومن الاسماء بيان لما على الاظهر فهو حال منها أو من ضميرها على قاعدة البيان وحذف همزة الاسماء للضرورة لاختلاف حركتي الهمزتين (قوله وفوه) أضافه وما بعده دون باقيها اشارة الى أنهما لا يقطعان عن الاضافة أصلا بخلاف غيرهما (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وصححه في التسهيل لان الحركات هي الاصل فلا يعدل عنها مع امكانها لكن قال في شرحه اعرابها بالحروف أسهل وأبعد عن تكلف التقدير لحصول فائدة

بحركات مقدرة على الواو والالف والياء فالرفع بضمة مقدرة على الواو والنصب بفتحة مقدرة على الالف والجر بكسرة مقدرة على الياء فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شئ عن شئ مما سبق ذكره

(ص) من ذاك ذو ان صحبة أبانا والفم حيث الميم منه بانا

(ش) أى من الاسماء التى ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء ذو وفم ولكن يشترط فى ذو أن تكون بمعنى صاحب نحو جاءنى ذو مال أى صاحب مال وهو المراد بقوله ان صحبة أبانا أى ان أفهم صحبة واحترز بذلك عن ذو الطائية فانها لا تفهم صحبة بل هى بمعنى الذى فلا تكون مثل ذى بمعنى صاحب بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعا ونصبا وجرا نحو جاءنى ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام ومنه قول الشاعر

فاما كرام موسرون لقيتهم
فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا

وكذلك يشترط فى اعراب الفم بهذه الحروف زوال الميم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه ونظرت الى فيه واليه الاشارة بقوله والفم حيث الميم منه بانا أى انفصلت منه الميم أى زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فم

(ص) أب أخ حم كذاك وهن

الاعراب وهى بيان مقتضى العامل بنفس الحروف وان كانت من بنية الكلمة لصلاحيتها لذلك كما هى فى المثنى والجمع من بنيتهما وهذان المذهبان أقوى اثنى عشر مذهبا فى اعرابها ساقها فى الهمع (قوله بحركات مقدرة) أى واتبع فيها ماقبل الآخر للآخر للدلالة على انه محل الاعراب فى غير حالة الاضافة نحو ان له أبا فقد سرق أخ له فاصلها تحريك الواو للاعراب وما قبلها للاتباع فتسكن الواو فى الرفع لثقله وتقلب ألفا فى النصب لتحركها وانفتاح ماقبلها وياء فى الجر لكسر ماقبلها (قوله من ذاك) أى مما اصفه وهو خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر ورفعه مقدر على الواو لا بها لان شرط اعرابه بالحروف قصد معناه مع اضافته والمقصود هنا لفظه وبدأ بذو لتعين اعرابه بالحروف أبدا وثنى بالفم لتعينه حالة عدم الميم اذا خلا من ياء المتكلم واخر الهن لقلته فيه كما سيبين وأصله عند سيبويه ذوى كجبل وعند الخليل ذوّ بشد الواو وأصل فوك عندهم افوه كضرب والفراء بضم فائه حذفت لامهما اعتباطا وبقيت العين حرف اعراب وتبدل فى الثانى ميما عند عدم اضافته لتقبل الحركة والتنوين وقد تبدل مع الاضافة اجراء لها مجرى عدمها كقوله

كالحوت لا يلهيه شئ يلقمه * يصبح ظمآن وفى البحر فمه

ومنه فى النثر حديث لخلوف فم الصائم الخ كذا فى الاشمونى ونقل الروداني عن المصنف ان للفم أربع مواد كلها أصول على الصحيح هى ف م و ف م ى ف م م ف و ه وعلى هذا فليست الميم بدلا فتدبر (قوله ان صحبة) مفعول لمحذوف يفسره أبان المذكور لاشتغاله بضمير مقدر أى أبانها أى أظهرها لا مفعول مقدم للمذكور لان اداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا فى يس أى وتقديم المفعول يفصل بينها وبين الفعل لفظا وكون رتبته التقديم لا يصيره مقدرا بعدها أما المحذوف فيفصلها من الاسم تقديرا وفرق بين التالى الرتبى والتقديرى ولذا أجاز الكسائى هل زيدا رأيته دون رأيت بلا ضمير كما مر فتدبر (قوله والفم) عطف على ذو وحيث هنا ظرف للمكان الاعتبارى وناصبها متصيد من الكلام السابق أى يعرب الفم بالحروف فى كل تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجعلها للزمان على رأى الاخفش بل ولا لتضمنها معنى الشرط كما قيل والمراد بانفصال الميم مطلق مفارقتها وان لم يسبق وجودها فلا يقتضى انها الاصل حتى ينافى ما مر ولا يرد أن الفم بلا ميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا لانه ليس المراد به اللفظ بل العضو المخصوص على حذف مضاف أى ودال الفم الخ (قوله بل تكون مبنية) أى على سكون الواو وعند بعض طئ وبعضهم يعربها بالحروف حملا على ذى بمعنى صاحب فلو قال ذو ان أعرب كما فى الكافية والعمدة لشملها على لغة اعرابها (قوله ومنه قول الشاعر) أى على روايته بالواو وهى المشهورة وروى بالياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ وكرام خبر مبتدأ مقدر أى فالناس اما كرام الخ ولقيتهم صفته وحسبى اما مبتدأ وما كفانى خبره أو العكس وهو اظهر ومن ذو عندهم متعلق بحسبى أو بكفانى والمعنى ان ما كفانى من الذى عندهم أى أشبعنى هو حسبى لا أطلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة اعرابه على الميم مخففة كدم أو مشددة كعم أو اعرابه مقصورا كفتى أو منقوصا كقاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشر اتباع فائه لميه فى الحركة وفصحاهن كدم وحكى الدماميني فوه وفاه وفيه باعرابه على الهاء منونة وجمع الثلاثة أفواه فجملة لغاته التى تعرب به بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذاك خبر أى كالمذكور من ذو والفم فى الحكم وهن اما معطوف على أب أو مبتدأ حذف خبره أى كذلك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها وجمعها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولامها واو

والنقص فى هذا الاخير احسن * وفى أب وتاليه يندر * وقصرها من نقصهن أشهر (ش) يعنى ان أبا وأخا وحما تجرى مجرى ذو وفم الذين سبق ذكرهما فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء نحو هذا أبوه وأخوه وحموها ورأيت أباه وأخاه وحماها ومررت بأبيه وأخيه وحميها وهذه هى اللغة المشهورة فى هذه الثلاثة وسيذكر المصنف فى هذه الثلاثة لغتين اخريين وأما هن فالصحيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون فى آخره حرف علة نحو هذا هن زيد ورأيت هن زيد (٣٩) ومررت بهن زيد واليه أشار بقوله والنقص فى هذا الاخير أحسن أى النقص فى هن أحسن من الاتمام والاتمام جائز لكنه قليل جدا نحو هذا هنوه ورأيت هناه ونظرت الى هنيه وأنكر الفراء جواز اتمامه وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وأشار بقوله وفى اب وتاليه يندر الى آخر البيت الى اللغتين الباقيتين فى أب وتاليه وهما أخ وحم فاحدى اللغتين النقص وهو حذف الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم نحو هذا أبه وأخه وحمها ورأيت أبه وأخه وحمها ومررت بابه وأخه وحمها وعليه قول الشاعر

بابه اقتدى عدى فى الكرم
ومن يشابه أبه فما ظلم

وهذه اللغة نادرة فى أب وتاليه ولهذا قال وفى أب وتاليه يندر أى يندر النقص واللغة الاخرى فى أب وتاليه أن يكون بالالف مطلقا رفعا ونصبا وجرا نحو هذا أباه وأخاه وحماها ورأيت أباه وأخاه وحماها ومررت بأباه وأخاه وحماها وعليه قول الشاعر

ان أباها وأبا أباها
قد بلغا فى المجد غايتاها

فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الالف كما تقدر فى المقصور وهذه اللغة أشهر من النقص وحاصل ماذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن تحذف منها الاحرف الثلاثة وهذا نادر وأن فى هن لغتين احداهما النقص وهو الاشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص)

وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا * لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطا أربعة أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من أن لا تضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب

ولا تحذف الاممع قطعها عن الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص المتعارف فى قاض (قوله يندر) أى النقص (قوله وقصرها) أى اعرابها كفتى فتقلب لامها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها الان عينها مفتوحة لا ساكنة كما مر وأفرد الضمير هنا وجمعه فيما بعد اشارة لجواز الامرين وان كان الثانى اكثر فى عدد القلة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يجيز تقديم من على أفعل مطلقا ولكن الاصح منعه فى غير الاستفهام ولا حجة فى قوله

اذا سايرت أسماء يوما ظعينة * فأسماء من تلك الظعينة أملح

لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهير فى كلها وهو كذلك وأما ندرته فى أب وتاليه فنسبية على انه لا تنافى بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وحموها) فيه جرى على اختصاص الحم بأقارب الزوج أبا كان أو غيره فلا يضاف الا للمؤنث وقيل يطلق على أقاربهما معا فيضاف للزوج أيضا (قوله هذا هن زيد) أى شيئه لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستقبح ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفى المصباح أنه يكنى به عن اسم الانسان أيضا تقول جاء هن وفى الانثى هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط فى نسخ وقوله تعزى أى انتسب بانتساب الجاهلية بان يقول يا لفلان فأعضوه أى قولوا له أعضض على هن أبيك الذى انتسبت اليه ولا تكنوا أى لا تذكروا الهن الذى هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج) أى مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدى الخ) هو عدى بن حاتم الطائى صحابى وقوله فما ظلم اما منزل منزلة اللازم فلا مفعول له أى ما حصل منه ظلم لانه لم يشابه أجنبيا أو مفعوله محذوف أى ما ظلم أحدا فى تلك الصفة لكونها صفة أبيه أو ما ظلم أباه بتضييع صفته أو أمه باتهامها فيه اذا لم يشابهه (قوله بالالف مطلقا) هى لغة بنى الحرث وخثعم وزبيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أبا جهل وقول أبى حنيفة لا قود فى مثقل ولو ضربه بأبا قبيس (قوله ان اباها الخ) ساقط فى غالب النسخ والشاهد فى الثالث صراحة وكذا فى الاولين بقرينته اذ يبعد التلفيق بين لغتين وقوله غايتاها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير للمجد وأنثه باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية أو غاية المجد فى النسب وغايته فى الحسب أو الالف للاشباع لا للتثنية (قوله وشرط ذا الاعراب) أى بالحروف لان الكلام فيه وبدليل المثال لا القصر وان كان هو أقرب مذكور (قوله لا لليا) عطف على محذوف أى يضفن لاى اسم ظاهر أو مضمر معرفة أو نكرة لا لليا وقد مثل الجميع ولم يقيدها بياء المتكلم لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخو لا من المضاف اليه لعدم شرطه الآتى فى قوله ولا تجز حالا من المضاف له الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أى علا وقصره للوقف (قوله مضافة) أى لفظا كما مثل أو نية كقول العجاج

* خالط من سلمى خياشيم وفا * أى خياشيمها وفاها فحذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف (قوله من أن لا تضاف) أى ماعدا ذو وفوك للزومهما الاضافة كما مر (قوله

الثانى أن تضاف الى غير ياء المتكلم نحو هذا أبو زيد وأخوه وحموه فان أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة نحو هذا أبى ورأيت ابى ومررت بأبى ولم تعرب بهذه الحروف وسيأتى ذكر (٤٠) ما تعرب به حينئذ الثالث أن تكون مكبرة واحترز بذلك من أن تكون مصغرة فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أبى زيد وذوى مال ورأيت أبى زيد وذوى مال ومررت بابى زيد وذوى مال الرابع أن تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة فان كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو هؤلاء آباء الزيدين ورأيت آباءهم ومررت بآبائهم وان كانت مثناة أعربت اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا نحو هذان أبوا زيد ورأيت أبويه ومررت بأبويه ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى من هذه الاربعة سوى الشرطين الاولين واشار اليهما بقوله وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا لليا أى شرط اعراب هذه الاسماء بالحروف أن تضاف الى غير ياء المتكلم فعلم من هذا أنه لابد من اضافتها وانه لابد أن تكون لغير ياء المتكلم ويمكن ان يفهم الشرطان الآخران من كلامه وذلك ان الضمير فى قوله يضفن راجع الى الاسماء التى سبق ذكرها وهو لم يذكرها الامفردة مكبرة فكأنه قال وشرط ذا الاعراب ان يضاف اب واخواته المذكورة الى غير ياء المتكلم واعلم ان ذو لا تستعمل الا مضافة ولا تضاف الى مضمر بل الى اسم جنس ظاهر غير صفة نحو جاءنى ذو مال ولا يجوز جاءنى ذو قائم

(ص) بالالف ارفع المثنى وكلا اذا بمضمر مضافا وصلا
كلتا كذاك اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان
وتخلف اليا فى جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

(ش) ذكر المصنف رحمه الله تعالى انه مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الاسماء الستة وقد تقدم الكلام عليها ثم ذكر المثنى وهو مما يعرب بالحروف وحده لفظ دال على اثنين بزيادة فى آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فيدخل

مجموعة) أى جمع تكسير أما جمع السلامة لمذكر فتعرب اعرابه كالتثنية وكذا المؤنث بأن يراد بها ما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا فول وقيل فيه أيضا (قوله ولا تضاف الى مضمر) اى وان رجع الى اسم جنس وشذ نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه (قوله الى اسم جنس) المراد به ما وضع لمعنى كلى ولو معرفا بال قال فى النكت واضافتها للعلم قليلة نحو أنا الله ذو بكة بالموحدة لغة فى مكة اى أنا صاحبها والى الجملة شاذة كقولهم اذهب بذى تسلم أى بطريق ذى سلامة وقوله غير صفة اى نحوية وهى المشتق فلا يقال ذو فاضل وان كانت جميع المشتقات أسماء أجناس اما المعنوية كالعلم والكرم فتضاف اليها وانما اختصت بذلك لانها وصلة للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق والجملة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق الا اسم الجنس (قوله اذا بمضمر الخ) الجار متعلق بوصل محذوفا يفسره المذكور ومضافا حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلا لان وصل المضمر به ليس الا بالاضافة فألفه للاطلاق لا للتثنية وجواب اذا محذوف لدلالة ما قبله أى اذا وصل كلا بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك المضمر فارفعه الخ أو هى ظرف لارفع مجرد عن الشرط (قوله كلتا كذاك) مبتدأ وخبر واثنان واثنتان مبتدأ خبره يجريان وكابنين حال من فاعله أو صفة لمصدر محذوف أى يجريان جريا كجرى ابنين واعراب هذه الالفاظ مقدر على الالف والياء لا بهما لما مر فى ذو والظاهر انه لا يقدر على النون لانها فى الاصل بمنزلة التنوين فليست محل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال فى قوله الآتى عشرون والاهلون الخ هذا والاظهر انه يجرى فيهما المذاهب الآتية فى اعراب المثنى والجمع بعد التسمية بهما ومن جملتها اعرابهما بالحروف كأصلهما فتدبر (قوله وتخلف اليا) بالقصر والمراد انها تقوم مقام الالف فى بيان مقتضى العامل لا فى النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرا ليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل بالالف وجرا ونصبا ظرفان بتقدير مضاف أى وقت جر الخ كما فى آتيك طلوع الشمس لا حالان لان مجىء المصدر حالا سماعى (قوله قد ألف) كالتعليل لبقاء الفتح أى انما بقى مع الياء لسبق ألفته مع الالف وقيل ليشعر من حيث لزومه للالف بان الياء خلف عنها اذ الرفع أول أحواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع لثقله فخفف بالكسر دون الفتح للفرق بينه وبين المثنى ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد فى المثنى (قوله وحده لفظ الخ) الاولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ مخرج لما دل على واحد كسكران ورجلان أى ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليهما فى الحالة الراهنة اذ اسم الفاعل حقيقة فى الحال فخرج المثنى المسمى به علما كالبحرين لبلد أو اسم جنس ككلبتى الحداد فانه ملحق بالمثنى فى اعرابه لا مثنى حقيقة على انه لو عبر بالماضى ما دخل ذلك لان الفعل فى التعاريف منسلخ عن الزمان فان قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنانيك مما أريد به التكثير مع انه مثنى حقيقة كما اختاره ابن هشام لا ملحق به قلت استعمال ذلك الآن فى غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحرين ونحوه فانه بوضع جديد وقد انسلخ عن وضعه الاصلى بالكلية فتدبر (قوله وعطف مثله) أى وصالح لعطف مثله بعد التجريد لان المعطوف هو المفرد لا المثنى والمراد ان المعنى يصح مع العطف وان امتنع العدول عن التثنية اليه الا لنكتة كقصد التكثير فى أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر فى نحو رجل قصير ورجل طويل أو مقدر كقول الحجاج محمد ومحمد فى يوم اى محمد ابنى ومحمد أخى والتثنية لا تغنى عن العطف بغير الواو ولان لغيرها معانى تفوت بفواتها كالترتيب فى الفاء (قوله

فيدخل فى قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ جنسا فنحو سكران خارج عنه لا به وهو وان كان خلاف المألوف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو شفع) أى زوج وانما دخلا فيما ذكر لان المراد بالاثنين ما يعم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كجمالين أو اسمى جمعين كركبين فانخرجا بقيد الزيادة لانهما ليسا من المثنى ولا من الملحق به ومعناهما زكى بالزاى كفتى وضده خسى بمعجمة فسين مهملة قال الكميت

مكارم لا تحصى اذا نحن لم نقل * زكى وخسى فيما نعد خلالها

أى لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هى زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنان الخ) مثلها اثنتان وكلتا اذ لم يسمع لها مفرد فهى من الملحق بالمثنى لا مثناة حقيقة وكذا كلا لكنها تخرج بقيد الزيادة كشفع لان ألفها بدل عن أصل واو أو ياء وأما كلتا فألفها زائدة وتاؤها بدل عن اللام وقيل بالعكس (قوله وعطف غيره) أى مغايره فى الوزن كما فى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين اليك أى عمر بن الخطاب وأبى جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقت له السعادة أو فى الحروف كمثال الشارح وكالابوين للاب والام فكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثنى على التحقيق لان شرط التثنية عند الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا المشترك باعتبار معنييه كقرأين للحيض والطهر لئلا يلتبس بفردى أحد المعنيين وانما ثنى العلم المشترك كالزيدين لتأوله بالمسميين بزيد ولعدم التباسه اذ ليس تحته أفراد وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجمعه مع أمن اللبس كعندى عينان منقودة وموروده ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين تثنية قمر الحقيقة وقمر المجاز مع ان التغليب سائغ لما صرح به غير واحد أن تغليب التثنية سماعى ولا يقال انه مجاز لا تجوز فيه لان كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ما ورد وانما كان مجازا لان هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظا ومعنى عند الجمهور فاستعمالها فى المشتركين لفظا فقط مجاز كذا فى حواشى التلخيص نقلا عن يس وغيره والظاهر ان علاقة هذا المجاز المشابهة فى مطلق الاشتراك لا الجزئية كما هو ظاهر ولا المجاورة كما قيل لان ذلك انما هو فى فرديه قبل التثنية فيتجوز بلفظ القمر مثلا الى الشمس حتى يشتركا لفظا لعلاقة المجاورة فى الذكر أو الذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقى ومجازى كالمكررين بالعطف هذا فى لفظ التثنية والجمع أما نحو ولله يسجد من فى السموات ومن فى الارض حيث استعملت من فى غير العاقل لاختلاطه به وتغليبه عليه فالظاهر انه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجاز لانها لم تستعمل فى المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب الكلية التى هى كتعداد أفراد حقيقية ومجازية ومن يمنع جمعهما له أن يجعلها من عموم المجاز كان يراد منها مطلق ذات فتعمهما هذا تحقيق المقام (قوله وهو) أى المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزيادة) كاثنين واثنتين وكلتا وقوله أو شبهها ككلا فان ألفها أصلية كما مر وخرج ما دل عليهما بجوهره كشفع كما مر (فائدة) شروط التثنية عند الجمهور ثمانية مجموعة فى قوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ما ركبا

موافقا فى اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

فلا يثنى المبنى على الاصح ونحو ذان واللذان صيغة مستقلة وانما تغيرا بالعوامل نظرا لصورة التثنية فبنيا على ما يشاكل اعرابها وهذا مراد من قال انهما ملحقان بالمثنى فى اعرابه ونحو يا زيدان بناؤه وارد على التثنية ونحو منان ومنين زيادته للحكاية تحذف وصلا لا للتثنية ولا غير

فيدخل فى قولنا لفظ دال على اثنين المثنى نحو الزيدان والالفاظ الموضوعة لاثنين نحو شفع وخرج بقولنا بزيادة فى آخره نحو شفع وخرج بقولنا صالح للتجريد نحو اثنان فانه لا يصلح لاسقاط الزيادة منه فلا تقول اثن وخرج بقولنا وعطف مثله عليه ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه كالقمرين فانه صالح للتجريد فتقول قمر ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله نحو قمر وشمس وهو المقصود بقولهم القمرين وأشار المصنف بقوله بالالف ارفع المثنى وكلا الى أن المثنى يرفع بالالف وكذلك شبه المثنى وهو كل ما لا يصدق عليه حد المثنى وأشار اليه المصنف بقوله وكلا فما لا يصدق عليه حد المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها فهو ملحق بالمثنى فكلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقة بالمثنى لانها لا يصدق عليها حد المثنى لكن لا تلحق كلا وكلتا بالمثنى الا اذا أضيفا الى مضمر نحو جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وجاءتنى كلتاهما ورأيت كلتيهما ومررت بكلتيهما فان أضيف الى ظاهر

المفرد من المثنى وجمعي التصحيح والجمع المتناهي وانما يثنى غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لان لها نظيرا الا في آحاد وكذا يشترط في كل جمع ولا العلم الا بعد تنكيره بان يراد به اى واحد مسمى به ثم يعوض عن العلمية التعريف بال أو النداء لانه يدل على التشخص والتثنية على الشيوع والتعدد فيتنافيان ومثلها الجمع ولهذا لا تثنى ولا تجمع كنايات الاعلام كفلان لعدم قبولها التنكير ولا المركب كاسيبين في الجمع ولا ما اختلف لفظه أو معناه كامر ولا ماليس له مماثل أي ثان في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كامر ويمكن الاعتناء عن هذا بما قبله لان مالا ثاني له لم يوافق شيأ في معناه ولا ما استغنى عن تثنيته بغيره كما استغنى بتثنية جزء وسى عن بعض وسواء وبكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء وبستة وثمانية عن تثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواءين فاجعل لي على حبها جلدا

فشاذ (قوله كانا بالالف) أي ويقدر الاعراب عليها كالمقصور وذلك لان لهما حظا من الافراد والتثنية لان لفظهما مفرد ومعناهما مثنى فاعربا كالمفرد تارة وكالمثنى أخرى ولما كان اعراب المثنى فرع المفرد والمضمر فرع المظهر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربهما كالمثنى مطلقا وبعضهم كالمقصور مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيتي * في حين جد بنا المسير كلانا

(فائدة) الاكثر فيهما مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصا في قوله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيأ وأما ضمير خلالهما فيحتمل رجوعه للجنتين وان كان مضافا اليه كما يرجع مع كل للمضاف اليه وقد اجتمعا في قوله يصف فرسين تسابقا

كلاهما حين جد الجري بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

فثنى أقلعا أي ترك الجري مراعاة للمعنى وراعى اللفظ في رابي بمعنى منتفخ من التعب قال في المغني وقد سئلت قديما عن قولك زيد وعمرو كلاهما قائم أو قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا فقائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وأو مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اهـ قال الدماميني ويتعين الافراد مراعاة للفظ في قوله

كلانا غني عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانيا

وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه لا الى ثالث اهـ (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هنا لانه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتنقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله بالالف مطلقا) أي ويعربه كالمقصور مع كسر النون أبدا وبعض هؤلاء يعربه على النون كسلمان والظاهر على هذا ان نحو صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية مثلا وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشد ان وحقه هذين كقراءة الاكثر لانه اسم ان بصورة التثنية فبني على ما يشاكل اعرابها كامر وقيل اسم ان ضمير الشان محذوفا وجملة هذان الخ خبرها واللام داخلة على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران لا على ساحران لان لها الصدر فلا تدخل الا على المقدم من المبتدا وخبره وحذف المبتدا لا ينافي تأكيده باللام لوروده في غير موضع وقيل ان بمعنى نعم ومابعدها جملة مستقلة كما حكى ان ابن الزبير قال له رجل ان ناقتي قد نقبت فقال أرحها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ما جئتك مستطبا بل مستمنحا لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن

كانا بالالف رفعا ونصبا وجرا نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وجاءتني كلتا المرأتين ورأيت كلتا المرأتين ومررت بكلتا المرأتين فلهذا قال المصنف وكلا * اذا بمضمر مضافا وصلا كلتا كذاك ثم بين ان اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين فاثنان واثنتان ملحقان بالمثنى كما تقدم وابنان وابنتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف ان الياء تخلف الالف في المثنى والملحق به في حالتي الجر والنصب وان ماقبلها لا يكون الا مفتوحا نحو رأيت الزيدين كليهما ومررت بالزيدين كليهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ماقبلها لا يكون الا مكسورا نحو مررت بالزيدين وسيأتي ذلك وحاصل ما ذكره ان المثنى وما ألحق به يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح ان الاعراب في المثنى وما ألحق به بحركة مقدرة على الالف رفعا والياء نصبا وجرا وما ذكره المصنف من ان المثنى والملحق به يكونان بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالالف مطلقا رفعا ونصبا وجرا فتقول جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما

ص وارفع بواو
وبيا اجرر وانصب
سالم جمع عامر ومذنب

(ش) ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف أحدهما الاسماء الستة والثانى المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر فى هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكر السالم وما حمل عليه واعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وأشار بقوله عامر ومذنب الى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان جامد وصفة فيشترط فى الجامد أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب فان لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون فلا يقال فى رجل رجلون نعم ان صغر جاز ذلك نحو رجيل ورجيلون لانه وصف وان كان علما لغير مذكر لم يجمع بهما فلا يقال فى زينب زينبون وكذلك ان كان علما لمذكر غير عاقل فلا يقال فى لاحق اسم فرس لاحقون وان كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما فلا يقال فى طلحة طلحون وأجاز ذلك الكوفيون وكذا ان كان مركبا فلا يقال فى سيبويه سيبويهون وأجازه بعضهم ويشترط فى الصفة

الزيدان وراكبها أى نعم لعنها الله وراكبها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المغنى وحواشيه (قوله وبيا اجرر) بقصر يا بلا تنوين للضرورة وهو متعلق باجرر وحذف مثله من انصب لدلالته عليه ولم يتنازعا لتأخرهما عنه فلا يتوجه العامل الثانى اليه على الاصح عند الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجوازه لطلب المعمول فى الجملة يتعين هنا اعمال الثانى اذ لو كان الاول لوجب الضمير فى الثانى وان كان فضلة كما سيبين (قوله سالم جمع الخ) تنازعه ارفع واجرر وانصب فاعمل الاخير لقربه وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من لصحة حمل الثانى على الاول وخرج بالسالم تكسير عامر على عوامر كجابر وجوابر ومذنب على مذانب لكن سيأتى فى جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذنب مثلها فالتقييد بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعامر دون مذنب فتدبر (قوله فى هذا البيت) أى وما بعده (قوله السالم) الاولى جره صفة للمذكر لان المفرد هو الذى سلم بناؤه فى الجمع من تغيير التكسير وأما تغييره فى قاضون ومصطفون فللاعلال ويصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحده (قوله جامد) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هى المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله فيشترط فى الجامد) أى زيادة على شروط التثنية المارة كما تزاد فى الصفة أيضا كما فى الرودانى (قوله علما أى شخصيا) أما الجنسى فلا يجمع منه الا التوكيدى كأجمعون لانه فى الاصل وصف أفعل تفضيل فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره عند الجمع كما مر فى التثنية قلت اشتراطها الا لذاتها وهو التشخص حتى تنافى الجمع بل لتحصيل الوصفية تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هى بالاصالة فى الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شابهه معنى وصحة واعلالا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويلا لتأوله بالمسمى دون باقى الاسماء ولا حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق أو هى شرط معد أى مهيئ لقبول الجمعية والمعد لا يجامع المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقى وتسميته شرطا لمشابهته له فى التوقف عليه (قوله لمذكر عاقل) أى باعتبار معناه لا لفظه فيقال زينبون وسعدون فى زينب وسعدى لمذكرين كما يقال زيدات وعمرات فى زيد وعمرو لمؤنثين واختص بالذكور العقلاء لشرفهم كما ان الصحة أشرف من التكسير قال الدمامينى وقد ورد هذا الجمع فى أسمائه تعالى للتعظيم لامتناع معنى الجمع فيه وهو توقيفى فلا يقال رحيمون قياسا على نحو فنعم الماهدون لعدم الاذن وحينئذ فلا يرد انه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف يجمع لان كلامنا فى الجمع القياسى (قوله خاليا من تاء التأنيث) أى ما لم تكن عوض فاء أو لام كعدة وثبة والا جمعا قياسا اذا سمى بهما وما سيأتى من عدهما فى الملحقات عند عدم التسمية اه صبان وأوجب المبرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوا فيقال حبلون وصحراوون عند التسمية (قوله ومن التركيب) الاولى حذفه لانه شرط لكل جمع بل وللتثنية أيضا كما مر (قوله ان صغر جاز) أى لانه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذا نحو بصرى وكوفى لتأوله بالمنسوب لكذا (قوله فكذلك لا يجمع) أى لان حذف التاء كالالف المقصورة يلبس بالمجرد وفتح ما قبل الالف دافع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل التاء فليحرر ولو بقيت التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهرا وسوغ ذلك فى الالف الممدودة ذهاب صورتها وأيضا يمتنع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك فى التثنية لضرورة أن حذفها ملبس مع انه ليس للمؤنث بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله وأجازه

أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية
من تاء التأنيث ليست من باب أفعل
فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما
يستوي فيه المذكر والمؤنث فخرج
بقولنا صفة لمذكر ما كان صفة لمؤنث
فلا يقال في حائض حائضون وخرج
بقولنا عاقل ما كان صفة لمذكر غير
عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس
سابقون وخرج بقولنا خالية من تاء
التأنيث ما كان صفة لمذكر عاقل
ولكن فيه تاء التأنيث نحو علامة
فلا يقال فيه علامون وخرج
بقولنا ليست من باب أفعل فعلاء
ما كان كذلك نحو أحمر فان مؤنثه
حمراء فلا يقال فيه أحمرون وكذلك
ما كان من باب فعلان فعلى نحو
سكران وسكرى فلا يقال سكرانون
وكذلك ان استوى في الوصف
المذكر والمؤنث نحو صبور وجريح
فانه يقال رجل صبور وامرأة صبور
ورجل جريح وامرأة جريح فلا
يقال في جمع المذكر السالم صبورون
ولا جريحون وأشار المصنف الى
الجامد الجامع للشروط التي سبق
ذكرها بقوله عامر فانه علم لمذكر عاقل
خال من تاء التأنيث ومن التركيب
فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة
المذكورة أولا بقوله ومذنب فانه
صفة لمذكر عاقل خالية من تاء
التأنيث وليست من باب أفعل فعلاء
ولا من باب فعلان فعلى ولا مما
يستوي فيه المذكر والمؤنث فيقال
فيه مذنبون

(ص) وشبه ذين وبه عشرونا
وبابه ألحق والاهلونا
أولو وعالمون عليونا
وأرضون شذ والسنونا

بعضهم) أي سيبويهون بجمع الجزأين وبعضهم يقول سيبون بجمع الاول فقط وبعضهم يجمع المزجي وان لم يختم بويه أما الاسنادي فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا بل يقال ذووا وذو برق نحره مثلا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المزجي على القول الاول ويظهر أن التقييد كذلك وأما الاضافي فيثنى ويجمع جزؤه الاول مضافا للثاني كغلامو زيد وعبدو الله وجوز الكوفيون جمع الجزأين قال الروداني لا أظن أحدا يجترئ على ذلك في نحو عبد الله انما الله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المذهبين لا يحسن بل ان انفرد المضاف اليه جمع الصدر فقط قولا واحدا كعبيد زيد وان تعدد كل منهما كعبد زيد المكي وعبد زيد المصري مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيود (قوله صفة لمذكر عاقل) أي ولو تنزيلا ليدخل نحو أتينا طائعين رأيتهم لي ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانهم لما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود جمعت جمعهم ويغلب المذكر والعاقل على غيره فيقال زيد والهندات أو والجبر منطلقون (قوله خالية من تاء التأنيث) أي الموضوعة له وان استعملت في غيره كللمبالغة في تاء علامة (قوله ليست من باب أفعل الخ) بجر أفعل وفعلان بالكسرة لاضافتهما الى ما بعدهما فأبطلت ما فيهما من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة وأما فعلاء بفتح الفاء في الموضعين فغير مصروف للالف الممدودة في الاول والمقصورة في الثاني والاضافة لادنى ملابسة أي أفعل الذي مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء وفعلان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب أفعل وفعلان أصلا كقائم وما هو منهما ولا مؤنث له كأكمر لكبير الكمرة الذكر ولحيان لطويل اللحية وما له مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم في الاول كأفضل وفضلى وفعلانة في الثاني كندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم فكل هذه تجمع بالواو على كلامه (قوله ولا مما يستوي فيه الخ) قال أرباب الحواشي هو مع ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء أو الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جريح وسكران وأحمر يخرج به نحو أفضل وأكمر ولحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الأفضل فعلى هذا نحو أكمر ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه في أكمر صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) اى لان أحمر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء يبعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحمل عليه كما مر وانما جمع الافضل مع عدم قبوله التاء ايضا لالتزام تعريفه عند جمعه فأشبه الفعل اللازم حالة التنكير ومن الشاذ خلافا للكوفيين قوله

فما وجدت نساء بني تميم * حلائل أسودين وأحمرينا

وقوله

منا الذي هو ما ان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أوان التزوج ولم يتزوج ذكرا كان أو انثى (قوله نحو صبور وجريح) أي غير علمين والاجمعا ومحل استوائهما في فعول اذا كان بمعنى فاعل وفي فعيل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانهما على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جموع كعشرين وأولي وجموع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين وجموع مسمى بها كعليين وجموع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أي أخواته ولو عبر به لكان أصرح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قد يشمل مئين مع انه من باب سنين ولم يقل ألحقا أي عشرون وبابه لتأولهما بالمذكور (قوله والاهلون الى عليون) مبتدآت حذف عاطفها وخبرها أي كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبره شذ وحذف خبر السنون لدلالة هذا كما أفاده

الاشمونى ونص على شذوذ هذين مع أن جميع الملحقات شاذة لشدة تفخيمها اذ هو من أربعة أوجه فان كلا منهما جمع تكسير لاسم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أى باب سنين أو صفة لمصدر محذوف أى ورودا مثل حين (قوله لا واحد له) أى لا من لفظه ولا معناه كما قاله الدنوشرى (قوله اذ لا يقال عشر) والا لزم انطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفرده (قوله لانه اسم جنس جامد) أى الذى القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل وصفا بمعنى المستحق كالحمد لله أهل الحمد وجمعه حينئذ حقيقى لا ملحق به لانه فى معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أى بل من معناه لانه اسم جمع لذو بمعنى صاحب ويكتب بالواو بين الهمزة واللام ليتميز عن الى الجارة نصبا وجرا وحمل الرفع عليهما (قوله اسم جنس) اى لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل يعم غيرهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح ولان شرط الجمع أن يكون أعم من مفرده لا أخص ولا مساويا والا بطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفرده كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع فى ذلك والا فما معنى كونه اسم جمع حيث لم يفد معناه فى الجملة فالحق انه جمع له لان العالم كما يطلق على ماسوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولا بناء على القول الاول وليعم جميع الانواع والاصناف بناء على الثانى والحق أيضا انه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضى تبعا للكشاف وغيره لانه فى الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالخاتم لما يختم به والقالب لما يقلب به الشئ من حالة الى حالة لان جميع المخلوقات لامكانها وافتقارها الى مؤثر يعلم بها ذات موجدها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو وكسائر أوصافهم فدخول غيرهم فى العالمين تغليب (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزيدون مسمى به وكنصيبين وقنسرين علمى بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع فى اعرابه استعمالا لاصله على الراجح وبقى فيه أربعة مذاهب لانه اما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحين وغسلين أو الواو كعربون أو يمنع الصرف مع الواو كهرون للعلمية وشبه العجمة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبدا وهذا أقلها ثم ما قبله على الترتيب واما المثنى اذا سمى به فاما أن يعرب كاصله أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل ذلك مالم يجاوز اسبعة أحرف والاتعين اعرابه بالحروف كما فى التسهيل كاشهيبابين مثنى اشهيباب مصدر اشهاب من الشهبة وهى لون معروف (قوله اسم لاعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب مرقوم على حذف مضاف أى محل كتاب وفى الكشاف انه اسم لديوان الخير الذى دون فيه ماعملته الملائكة وصلحاء الثقلين فكتاب الابرار مصدر بتقدير مضاف أى كتابة أعمال الابرار (قوله لكونه لما لا يعقل) أى اسماله ليس بجمع الآن وان كان فى الاصل جمع على كسكيت من العلو فان كان اسم مكان كان ملحقا باعتبار أصله أيضا وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعا حقيقة (قوله اسم جنس الخ) أى لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان ويزاد كونه لغير عاقل وجمع تكسير وكذا فى سنة كما مر (قوله مؤنث) أى بدليل ان أرضى واسعة ولتصغيره على أريضة (قوله سنة) أصله سنو أو سنه لجمعه على سنوات وسنهات وفعله سانيت وسانهت وأصل سانيت سانوت قلبت الواو ياء لتطرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه للام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكسير وزاد فى نسخ كون الاسم ثلاثيا وتركه فى أخرى لان ما أخرجوه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الاحتراز القيد الاخير فيخرج بالاول نحو تمرة مما لم يحذف

وبابه ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد

ش أشار المصنف بقوله وشبه ذين الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وابراهيم فتقول محمدون وابراهيمون والى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط كالافضل والضراب ونحوهما فتقول الافضلون والضرابون وأشار بقوله وبه عشرونا الى ما ألحق بجمع المذكر السالم فى اعرابه بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا وجمع المذكر السالم هو ماسلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التى سبق ذكرها فما لا واحد له من لفظه أو له واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق به فعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق بالجمع المذكر السالم لانه لا واحد له من لفظه اذ لا يقال عشر وكذلك أهلون ملحق به لان مفرده وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحد له من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد وعليون اسم لاعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل وأرضون جمع أرض وأرض اسم جنس جامد مؤنث والسنون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر لما سبق من انها غير مستكملة للشروط وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر

كمائة ومئين وثبة وثبين وهذا الاستعمال شائع فى هذا ونحوه فان كسر كشفة وشفاه لم يستعمل كذلك الا شذوذا كظبة فانهم كسروه على ظبا وجمعوه أيضا بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا فقالوا ظبون وظبين وأشار بقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب الى ان سنين ونحوه قد تلزمه الياء ويجعل الاعراب على النون فتقول هذه سنين ورأيت سنينا ومررت بسنين وان شئت حذفت التنوين وهو أقل من اثباته واختلف فى اطراد هذا والصحيح انه لا يطرد وأنه مقصور على السماع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف فى احدى الروايتين ومثله قول الشاعر

دعانى من نجد فان سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

(ص) ونون مجموع وما به التحق
فافتح وقل من بكسره نطق
ونون ما ثنى والملحق به
بعكس ذاك استعملوه فانتبه

(ش) حق نون الجمع وما ألحق به الفتح وقد تكسر شذوذا ومنه قوله

عرفنا جعفرا وبنى أبيه
وأنكرنا زعانف آخرين

وشذ اضون بالكسر جمع أضاة كقناة وهى الغدير وأوزون لاوزة وبالثانى نحو عدة مما حذف فاؤه وشذ رقون فى رقة وهى الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالثالث نحو يد مما لم يعوض وشذ أبون وأخون وبالرابع نحو اسم وأخت لان المعوض فى الأول الهمزة وفى الثانى التاء لا الهاء وشذ بنون جمع ابن وهو مثل اسم فهذه شذت عن باب سنة فى قلة الاستعمال وكذا ظبون الذى فى الشارح وان كان الباب من أصله شاذا عن قياس الجمع وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لا لقياسيته فيه فتدبر (قوله كمائة ومئين) بكسر الميم فيهما لان مفرد هذا الباب ان كان مكسور الفاء لم تغير فى الجمع أو مفتوحها كسنة كسرت فى الجمع على الافصح فيهما وحكى سنون وعزون وسنون بالضم أو مضمومها كثبة ضمت فى الجمع أو كسرت وأصل مائة مأى من مأيت القوم تممتهم مائة كما فى القاموس فالهاء عوض عن لامها (قوله وثبة) أى بمعنى الجماعة والاقوى ان أصله ثبو من ثبوت أى جمعت لا ثبى لان أكثر ما حذف من اللامات واو ولم تجمع فى التنزيل الا بالالف والتاء كما فى التصريح نحو فانفروا ثبات وأما ثبة بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين لا اللام لانها من ثاب يثوب اذا رجع ومنه مثابة للناس (قوله كشفة) أصلها شفهة حذفت الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها فى ذلك شاة اذ أصلها شوهة لتصغيرها على شويهة والاقرب فتح واوها كما اختاره الروداني ليتأتى قلبها ألفا بعد حذف الهاء (قوله كظبة) بكسر المعجمة كما فى التصريح وضمها كما فى القاموس وهى طرف السيف أو السهم وأصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (قوله على ظبا) كهدى وعلى أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وادلو كارجل قلبت الواو ياء لانه ليس فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضمة كسرة لتناسبها ثم أعل كقاض (قوله هذه سنين) أى بتنوينه لبنى عامر وبعدمه لتميم مع جره بالكسرة على ظاهر كلام المصنف وبالفتحة على ظاهر كلام الفراء ولا وجه له أفاده الصبان (قوله واختلف فى اطراد هذا) من النحويين من يطرده فى باب الجمع كله ولا يخصه بباب سنين تمسكا بقوله

رب حى عرندس ذى طلال * لا يزالون ضاربين القباب

حيث أبقى النون مع الاضافة لان الاعراب عليها وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين * والصحيح قصره على السماع مطلقا والعرندس الشديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة (قوله فى احدى الروايتين) والرواية الاخرى اجعلها سنين بلا تنوين كسنى يوسف بحذف النون للاضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم (قوله دعانى) أى اتركانى وعادتهم خطاب الواحد بالتثنية تعظيما والشاهد فى سنينه لثبوت نونه مع اضافته ولو حذفت لسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه مفعولا لافتح لان فاءه زائدة لتزيين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاء الجزاء ورفعه مبتدأ يحوج الى تقدير رابط فى افتح (قوله وقل من بكسره نطق) أى مع الياء ولم تسمع مع الواو لمزيد الثقل (قوله بعكس ذاك) أى بخلافه لان الكثير فى أحدهما قليل فى الآخر ويغنى عن هذين البيتين قول الكافية

والنون فى جمع له الفتح وفى * تثنية كسر وعكس قد يفى

(قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو الدعى الذى لا أصل له وأصل الزعانف أطراف الاديم وأكارعه والشاهد فى آخرين بفتح الخاء كسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الاصراف وهو اختلاف حركة الروى المطلق لكسر

النون فى قول جرير قبله

عرين من عرينة ليس منا * برئت الى عرينة من عرين

الا أن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كأمير بطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة وعرينة صغرا بطن من بجيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أكل الدهر حل وارتحال * أما يبقى على ولا يقينى

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حلول أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسر نون الاربعين مع اعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الا أن يجعل مثالا أفاده الصبان (قوله وحق نون المثنى الكسر) أى على أصل التخلص من السكونين اذ أصل النون السكون كالتنوين المعوضة هى عنه ولزيادتها والزائد ينبغى تخفيفه ما أمكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور فى قول الكافية

ان ساكنان التقيا اكسر ما سبق * وان يكن لينا فحذفه استحق

لئلا تفوت التثنية والاعراب ولسبق المثنى على الجمع حرك بأصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذفت للاضافة مثله وعن الاعراب بالحركات فلذا ثبتت مع أل مثلها وقيل هى لدفع توهم الاضافة فى نحو جاءنى خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ولدفع توهم الافراد فى نحو جاءنى هذان ومررت بالمهتدين (قوله على أحوذيين) بفتح النون محل الشاهد لانه تثنية أحوذى وهو الحاذق الخفيف المشى وأراد بهما جناحى قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستقلت أى ارتفعت تلك القطاة وقوله فما هى أى فما مسافة رؤيتها الا مقدار لمحة وتغيب عن البصر بعدها قيل وهذا من مواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حد ما هى الا حياتنا الدنيا وفيه ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعرف منها الجيد) بكسر الجيم العنق والعينانا وارد على لغة من يلزم المثنى الالف فنصبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخرين ان كان بفتحها أيضا فذاك والا فقد لفق بين اللغتين كما لفق فى نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنخر بفتح الميم والخاء أو كسرهما أو ضمهما وكمجلس وعصفور وظبيان اسم رجل على ما صوبه العينى لا تثنية ظبى وهل المعنى أشبها منخريه فى الكبر أو الحسن أو أشبها نفس الرجل فى العظم أو القبح الاقرب الاول (قوله مصنوع) صحح العينى انه عربى لرجل من ضبة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما بتا الخ) اعلم ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنوينها عند الشاطبى بناء على قصرها من الممدود كشربت ما فيقدر اعرابها على الالف المحذوفة للتنوين لان حذفها لعلة تصريفية فهى كالثابتة بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن غازى وضعف كذلك ابتداء لا مختصرة فتبنى للشبه الوضعى ولا تنون بقى أن يقال ان أوقعت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد ورد ان الذى يكسر نصبا هو الجمع الا أن يقال المعنى الجمع الذى تحققت جمعيته بناء الخ (قوله يكسر الخ) سكت عن الرفع لدخوله فى قوله سابقا فارفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليبين ان النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله معا) هى عند الناظم كجميعا فلا تقتضى اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه دون جميعا فتكون هنا مجازا فى مطلق المصاحبة (قوله على الذى تنوب فيه الحروف) أى من الاسماء وستأتى الافعال الخمسة (قوله وقيدنا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسرا كبنات

وماذا تبتغى الشعراء منى

وقد جاوزت حد الاربعين

وليس كسرها لغة خلافا لمن زعم ذلك وحق نون المثنى والملحق به الكسر وفتحها لغة ومنه قوله

على أحوذيين استقلت عشية

فما هى الا لمحة وتغيب

وظاهر كلام المصنف ان فتح النون فى التثنية ككسر نون الجمع فى القلة وليس كذلك بل كسرها فى الجمع شاذ وفتحها فى التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفى الالف قولان وظاهر كلام المصنف الثانى ومن الفتح مع الالف قوله

أعرف منها الجيد والعينانا

ومنخرين أشبها ظبيانا

وقد قيل انه مصنوع فلا يحتج به

(ص) وما بتا وألف قد جمعا

يكسر فى الجر وفى النصب معا

ش لما فرغ من الكلام على الذى تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع فى ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة وهو قسمان أحدهما جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وقيدنا بالسالم احترازا عن جمع التكسير وهو ما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو هنود واشار المصنف اليه بقوله وما بتا والف قد جمعا أى جمع بالالف والتاء المزيدتين فخرج نحو قضاة فان الفه غير زائدة بل هى منقلبة عن اصل وهو الياء لان أصله قضية ونحو أبيات

فان تاءه أصلية والمراد منه ما كانت الالف والتاء سيباقى دلالته على الجمع نحو هندات واحترز بذلك عن نحو قضاة وابيات فان كل واحد منهما جمع ملتبس بألف وتاء وليس مما نحن فيه لان دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالالف والتاء وانما هو بالصيغة فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل قضاة وابيات وعلم انه لا حاجة الى أن يقول بالف وتاء مزيدتين فالباء فى قوله بتاء متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع ان يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءنى هندات ورأيت هندات ومررت بهندات فنابت فيه الكسرة عن الفتحة وزعم بعضهم انه مبنى فى حالة النصب وهو فاسد اذ لا موجب لبنائه

(ص) كذا أولات والذى اسما قد جعل * كأذرعات فيه ذا أيضا قبل

(ش) اشار بقوله كذا أولات الى ان أولات تجرى

وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه فى المفرد ويكون مذكرا كحمامات واصطبلات فعبارة المصنف أولى ويجاب بأن جمع المونث السالم صار لقبا لكل ما جمع بالف وتاء فالاحتراز انما هو عن المكسر بغيرهما واعلم ان هذا الجمع ينقاس فى خمسة أنواع ذى التاء مطلقا علما كان مونثا أو غيرهما وذى الالف مطلقا مقصورة أو ممدودة وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى اذا كان علما لمذكر كزكريا جمع أم لا وعلم موئث لا علامة فيه كزينب الا باب حذام عند من بناه ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهمات ووصف مذكر غير عاقل كايام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبى فقال

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

فمقتصر فما عدا الخمسة على السماع كسموات وارضات وثيبات وشمالات وامهات لانها أسماء جنوس مؤنثة بلا علامة ونحو سجلات وحمامات من كل مذكر لا يعقل ليس مصغرا ولا صفة ويستثنى من الاول امرأة وامة وشاة وشفة وقلة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهى لعبة للصبيان زاد الروداني وامة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وامة على أموات أو اميات ومن الثانى فعلاء وفعلى مونثى أفعل وفعلان كحمراء وسكرى فلا يجمعان بالالف والتاء كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون وكذا فعلاء الذى لا أفعل له كعجزاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاءه أصلية) أى من بنية المفرد فتثبت فى الجمع ليستوفى جميع حروف مفرده بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفرده زائدة على بنيته للتأنيث فتحذف فى الجمع لئلا يجتمع علامتا تأنيث وانما لم تحذف ألف التأنيث لذلك لذهاب صورتها بانقلابها ياء وواوا فى نحو حبليات وصحراوات ولانها كالجزء من الكلمة والتاء فى نية الانفصال فان قلت حينئذ يخرج بنات واخوات لان تاء مفردهما عوض عن أصل لا زائدة اذ اصل بنت وأخت بنو واخو كذكرهما حذفت اللام وعوض عنها التاء أجيب بانها مع كونها للعوض دالة على التانيث فحذفت فى الجمع لذلك لانها التى فيه بدليل رد اللام فى أخوات اذ لا يجمع العوض والمعوض وانما لم ترد اللام فى بنات كاخوات حملا لكل على مذكره وهو ابناء واخوة لانها اضمحلت فى ابناء بانقلابها همزة فكأنها لم ترد بخلاف اخوة (قوله بالصيغة) أى بصيغة التكسير فان وزنهما فعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أى مع كونها السببية لا بمعنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه حكى سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت فى الجمع نصب بالكسرة كاخوات وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصرح أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء ألفا وحذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعات فاعترضه الروداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقا به فالصواب ان وزنه فعلات بزيادة التاء فقط وألفه أصلية اه والمقصود لفظ أولات فهى معرفة بالعلمية فان أولت بالكلمة منعت الصرف للتأنيث المعنوى أو باللفظ مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المانع مع العلمية هاء التأنيث لا تاؤه والنظم صحيح على كل قيل وتكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التى وفيه نظر للفرق بينهما بكتابة اللات بلامين فان صح كتبها بالواو فلعله للحمل على مذكره وهو أولو لما مر فتدبر (قوله والذى اسما الخ) أى والذى قد جعل علما لمذكر أو مونث بعد ان كان جمعا واذرعات فى الاصل جمع أذرعة جمع ذراع ثم جعل علما على قرية بالشام وذكر فى هذا البيت نوعين من الملحق بجمع المؤنث وبقى اللات جمع التى فى لغة وان كان الاشهر بناءه وذوات جمع ذات الطائية عند

بعض من أثبته وأما ذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به والتاء في ذات عوض لامها كبنت وبنات (قوله مجرى) مصدر ميمي بمعنى الحدث فان بني تجرى للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثى أو المفعول كان بضمها من أجرى الرباعي لان مصدره الميمي بوزن مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع في المؤنث كأولو في المذكر الا ان أولو خاص بالعاقل (قوله ولا يحذف منه التنوين) أي لانه للمقابلة مراعاة لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أي اذا سمي به مؤنث اما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كما في التصريح وغيره وفيه أنه على المذهب الثاني منهما تقلب تاؤه في الوقف هاء كما نص عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي ان يمنع أيضا التأنيث اللفظي (قوله ينصب ويجر بالكسرة) أي مراعاة لاصله ويمنع التنوين نظرا للعلتين لانه وان كان للمقابلة لكنه يشبه الصرف صورة والمذهب الثاني ينظر اليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنورتها الخ) لامرئ القيس من قصيدة أولها

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

وفي بمعنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدة خمس سنين ونصف ومعنى تنورتها نظرت بقلبي الى نارها يريد ان الشوق يخيل محبوبته اليه حتى كانه ينظر الى نارها وجملة وأهلها بيثرب حال من الهاء وكذا جملة أدنى دارها الخ وفيها حذف مضاف أي نظر أدنى دارها نظر عال أو أدنى دارها ذو نظر عال يعني ان الاقرب اليه من دارها وهي بيثرب يحتاج لنظر عال عظيم لشدة بعدها عن أذرعات فكيف ببعيدها ويثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العماليق وقد ورد النهي عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الحرج نحو لا تثريب عليكم وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عن المنافقين (قوله وجر بالفتحة الخ) اما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لان أصله اجرر كانصر نقلت ضمة الراء الى الجيم فحذفت الهمزة وأدغم فيكسر على أصل التخلص من الساكنين ويضم للاتباع ويفتح للخفة وكذا كل ما وازنه أو هو ماض مجهول فبالفتح لا غير ويؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه (قوله مالم يضف الخ) اى مدة عدم كل من اضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لان أو بعد النفي لنفي كل نحو مالم تمسوهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدية لا تقتضي الاتصال أتى بردف ليفيده فليس حشوا (قوله ويجر بالفتحة) أي ولو مقدرة على المختار كموسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن ثقيل وذلك لانه لما ثقل بشبه الفعل أعطي حكمه من منع تنوينه وكسره لان التنوين علامة الاخف الامكن والكسر يواخيه في الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فقيل يبقى فتحه لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لمحض الضرورة وقيل يكسر تبعا للتنوين لانه اما صرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهره كالمصنف انه باق على منع صرفه مطلقا كما صرح به في شرح الكافية لان الذي حكم عليه بالكسر مع الاضافة هو ما لا ينصرف وهو قول الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيرافي وغيرهما واختاره في النكت مصروف مطلقا لانه دخله ما هو من خواص الاسماء ويؤثر في معناه فاضعف شبهه بالفعل فرجع الى أصله وهذا اما مبني على أن الصرف هو الكسر فقط أو هو والتنوين معا فلا يمنع منه الا بمنع كل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للاضافة أو أل وقيل ان زالت منه علة فمنصرف نحو باحمدكم لزوال علميته مع الاضافة أو أل وان بقيت العلتان فلا نحو باحسنكم واختاره الناظم في نكته

مجرى جمع المؤنث السالم في انها تنصب بالكسرة وليست بجمع مؤنث سالم بل هي ملحقة به وذلك لانها لا مفرد لها من لفظها ثم اشار بقوله والذى اسما قد جعل الى ان ما سمي به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات هذا هو المذهب الصحيح وفيه مذهبان آخران أحدهما انه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة ويزال منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات والثاني انه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات ويروى قوله

تنورتها من أذرعات وأهلها
بيثرب أدنى دارها نظر عالي

بكسر التاء منونة كالمذهب الاول وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث

(ص) وجر بالفتحة ما لا ينصرف
ما لم يضف أو يك بعد أل ردف

(ش) أشار بهذا البيت الى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة وهو الاسم الذي لا ينصرف وحكمه انه يرفع بالضمة نحو جاء أحمد وينصب بالفتحة نحو رأيت أحمد ويجر بالفتحة أيضا نحو مررت بأحمد فنابت الفتحة عن الكسرة هذا اذا لم يضف أو يقع بعد الالف واللام فان أضيف جر بالكسرة نحو مررت بأحمدكم

أودخلت عليه أل نحو مررت
بالاحمد فانه يجر بالكسرة

(ص) واجعل لنحو يفعلان النونا
رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب سمه
كلم تكونى لتر ومى مظلمه

(ش) لما فرغ من الكلام على مايعرب من الاسماء بالنيابة شرع فى ذكر مايعرب من الافعال بالنيابة وذلك الامثلة الخمسة فاشار بقوله يفعلان الى كل فعل اشتمل على ألف اثنين سواء كان فى أوله الياء نحو يضربان أو التاء نحو تضربان وأشار بقوله وتدعين الى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة نحو أنت تضربين وأشار بقوله وتسألونا الى كل فعل اتصل به واو الجمع نحو أنتم تضربون سواء كان فى أوله التاء كما مثل أو الياء نحو الزيدون يضربون فهذه الامثلة الخمسة وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها فنابت النون فيها عن الحركة التى هى الضمة نحو الزيدان يفعلان فيفعلان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها نحو الزيدان لم يقوما ولن يخرجا فعلامة الجزم حذف النون من يقوما وعلامة النصب سقوط النون من يخرجا ومنه قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار

(ص) وسم معتلا من الاسماء ما

على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحقيق (قوله أودخلت عليه أل) أى معرفة كانت كالتى فى أفعل التفضيل نحو الافضل أو فى الصفة المشبهة على الاصح كالاعمى واليقظان أو موصولة كالعوائد والقوائم أو زائدة كاليزيد بناء على بقائه بتعريف العلمية أما على تنكيره قبلها فهى معرفة (قوله لنحو يفعلان) نحو مضاف الى يفعلان لقصد لفظه وجره مقدر على النون للحكاية وتدعين وتسألونا عطف عليه أو مبتدأ حذف خبره أى كذلك (قوله سمه) أى علامة وظاهره مخالف مذهبه من ان الاعراب لفظى الا ان يحمل الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدرى أى ان حذف المتكلم النون علامة على أنه جزم الفعل أونصبه فلا ينافى ان الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحى وقدمر أن جعل الحركات علامة يجرى على المذهبين فلا تغفل (قوله كلم تكونى) خبر لمحذوف أى وذلك كلفظ لم تكونى الخ وتروى نصب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود فهو فى تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلقها محذوف خبر تكونى أى لم تكونى قابلة لروم مظلمة بفتح اللام أى ظلم وكسرها غير مقيس وان كثر لان مفعل للحدث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر كما سيأتى (قوله فهذه الامثلة) اعلم انهم لما أعربوا المثنى والجمع بالحروف أرادوا مثله فى نظيرهما من الافعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها بأحرف العلة الموجودة لئلا يحذفها الجازم وهى ضمائر ولا الاتيان بحرف علة آخر لئلا يلتقى ساكنان معها فيحذف ثانيا فرفعوها بالنون لشدة شبهها بأحرف العلة ولذا تدغم فيها نحو من وال وتبدل ألفا فى الوقف نحو اذن ثم حذفت للجزم كأحرف العلة ولما حملوا النصب على الجر فى نظيرهما من الاسماء لتآخيهما فى اعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحملوه عليه فى الفعل المعتل لامكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا لفات اعرابها بالحروف وكسرت النون بعد الالف تشبيها بالمثنى وفتحت بعد أختيها تشبيها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المتصل كالجزء قدم عليها وبها يلغز فيقال أى اعراب يفصل من الكلمة بمعمولها أو أى كلمة تفصل بين الكلمة واعرابها (قوله ترفع بالنون الخ) أى عند الجمهور وقيل اعرابها مقدر على لام الفعل وحذفت النون للفرق بين المرفوع وغيره (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) لا يرد ثبوتها فى الا أن يعفون لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه يفعلن بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعفون فان واوه ضمير الجمع ونونه للرفع يحذفها الناصب نحو وأن تعفوا وأصله تعفوون بواوين حذفت الاولى وهى لام الفعل للاعلال والنون للنصب وقد تحذف النون بلا ناصب وجازم وجوبا مع نون التوكيد وجوازا بكثرة مع نون الوقاية ويجوز ادغامها فيها وفكهما وقد قرئ تأمرونى بفك النونين وادغامهما وبنون واحدة والصحيح أنها نون الوقاية لا الرفع وبقلة فيما عدا ذلك كحديث والذى نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أى لا تدخلون ولا تؤمنون وأصل تحابوا تتحابوا أفاده فى التصريح ومقتضاه جواز ذلك فى السعة لكن فى الهمع وغيره لا يقاس عليه اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تنازع الحرفان فى الفعل فأعمل الثانى وحذف نظيره من الاول وقيل الاصل ان ثبت انكم لم تفعلوا فمضى لم فى عدم الفعل واستقبال ان فى اثبات ذلك العدم على حد ان كان قميصه قد فان المعلق عليه اثبات القد لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكمة وقيل لم عملت فى الفعل وهى معه فى محل جزم بان وجواب الشرط على كل محذوف أى فاتركوا العناد وعبر باتقوا النار تنبيها على انه موجبها (قوله وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان وما مفعول اول وكالمصطفى صلتها ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها وتقديم الحال على صاحبها

كالمصطفى والمرتقى مكارما * فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذى قد قصرا * والثانى منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا أيضا يجر (ش) شرع فى بيان اعراب المعتل من الاسماء والافعال (٥١) فذكران ما كان مثل المصطفى والمرتقى يسمى معتلا فأشار بالمصطفى الى ما فى آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل عصا ورحى وأشار بالمرتقى الى ما فى آخره ياء مكسور ما قبلها نحو القاضى والداعى ثم أشار الى أن ما فى آخره ألف مفتوح ما قبلها يقدر فيه جميع حركات الاعراب الرفع والنصب والجر وأنه يسمى المقصور فالمقصور هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة فخرج بالاسم من الفعل نحو يرضى وبالمعرب من المبنى نحو اذا وبقولنا ألف ما آخره ياء وهو المنقوص نحو القاضى كما سيأتى وبلازمة من المثنى حال الرفع نحو الزيدان فان ألفه لا تلزم اذ تقلب ياء فى الجر والنصب نحو الزيدين وأشار بقوله والثانى منقوص الى المرتقى فالمنقوص هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقى فاحترز بالاسم عن الفعل نحو يرمى وبالمعرب عن المبنى نحو الذى وبقوله قبلها كسرة عن التى قبلها سكون نحو ظبى ورمى فهذا معتل جار مجرى الصحيح فى رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت القاضى قال الله تعالى يا قومنا أجيبوا داعى الله ويقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء وعلم مما ذكر أن الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنيا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك فى المعرب الا فى الاسماء الستة فى حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين أحدهما ما سمى به من الفعل نحو يدعو ويغزو والثانى ما كان أعجميا نحو سمندو وقمندو (ص) وأى فعل آخر منه ألف

جائز لكن قال الرضى يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيانا المحذوف كشىء أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوفا أى لفظا من الاسماء والموصول بدل منه والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وفى الصرف ما فيه حرف علة أولا أو آخرا أو وسطا ولكل اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المرتقى على حذف مضاف أى درج مكارم أو تمييز محول عن الفاعل جمع مكرمة بضم الراء وهى فعل الخير (قوله جميعه) اما تأكيد للضمير فى قدر أو نائب فاعله ولا ضمير فيه أو تأكيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للمؤكد لا أجنبى على حد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن لكن الفصل فى الآية بمعمول لعامل المؤكد لا للمؤكد نفسه ويصح جره تأكيدا للضمير فى فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد (قوله قد قصرا) أى سمى مقصورا من القصر وهو الحبس لحبسه عن المد أو عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات فى الخيام أى محبوسات على بعولتهن (قوله ينوى) فيه مع قدر تفنن فانهما شىء واحد على المشهور وقيل المنوى مخصوص بالياء وبالالف الاصلية والمقدر بالالف المنقلبة نكت (قوله كذا أيضا يجر) الظاهر أن كذا متعلق بيجر على أنه حال من ضميره أو صفة لمصدر محذوف أى يجر جرا مثل ذا فى كونه منويا لا على أنه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع الاعراب) مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتحة كما مر وهذا التقدير للتعذر لان الالف اللينة لاستطالتها وجريها مع النفس يتعذر تحريكها الا بقلبها همزة (قوله آخره الف) أى لينة لا همزة كالخطا (قوله لازمة) أى لفظا أو تقديرا كالمقصور المنون ولا يرد أن نحو المقرى اسم مفعول من أقرأه الكتاب بابدال الهمزة ألفا يجرى عليه حكم المقصور مع أنه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمزة بدلها لانا نقول ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصور قياسا وكذا يقال فى الياء (قوله فخرج بالاسم الفعل) أى فلا يسمى مقصورا فى الاصطلاح وكذا المبنى وان كان ممنوعا من المد وظهور الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أى لازمة لتخرج ياء المثنى والجمع والاسماء الخمسة (قوله يظهر فيه النصب) أى ما لم يكن الجزء الاول من مركب مزجى أعرب كالمتضايفين كرأيت معديكرب ونزلت قالى قلا اسم موضع فتسكن الياء بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء أو منع الصرف كما فى الهمع وفى الروض الانف تقول تفرقوا أيادى سبا بسكون الياء وهو حال لجعلهما كالاسم الواحد اه نكت لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله

ولو أن واش باليمامة داره * ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا

فسكن ياء واش وحذفها للتنوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه فى السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وألف بعد الهاء اه صبان (قوله ويقدر فيه الرفع والجر) أى لثقلهما على الياء وقد ظهرا ضرورة كقوله

لعمرك ما تدرى متى انت جائى * ولكن أقصى مدة العمر عاجل

وكقول جرير فيوما يوافين الهوى غير ماضى * ويوما ترى منهن غولا تغول

(قوله وأى فعل الخ) أى مضارع لان الكلام فى المعرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غير ان ولو الا مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد وآخر اسم

أو واو او ياء فمعتلا عرف

(ش) اشار الى أن المعتل من الافعال هو ما كان فى آخره واو قبلها ضمة نحو يغزو أو ياء قبلها كسرة نحو يرمى أو ألف قبلها فتحة نحو يخشى

(ص) فالالف انو فيه غير الجزم
وأبد نصب ما كيدعو يرمى
والرفع فيهما انو واحذف جازما
ثلاثهن تقض حكما لازما

(ش) ذكر فى هذين البيتين كيفية الاعراب فى الفعل المعتل فذكر أن الالف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد يخشى فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف ولن يخشى فيخشى منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الالف وأما الجزم فيظهر لانه يحذف له الحرف الاخير نحو لم يخش وأشار بقوله وأبد نصب ما كيدعو يرمى الى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء نحو لن يدعو ولن يرمى وأشار بقوله والرفع فيهما انو الى أن الرفع يقدر فى الواو والياء نحو يدعو ويرمى فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء وأشار بقوله واحذف جازما ثلاثهن الى أن الثلاث وهى الالف والواو والياء تحذف فى الجزم نحو لم يخش ولم يغزو ولم يرم فعلامة الجزم حذف الالف والواو والياء وحاصل ما ذكره أن الرفع يقدر فى الواو والالف والياء وأن الجزم يظهر فى الثلاثة بحذفها وأن النصب يظهر فى الواو والياء ويقدر فى الالف

كان ومنه صفته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة فى المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لامكان جعله خبر مبتدا محذوف أى أو آخر منه واو الخ فا أو لعطف الجملة على جملة كان بتمامها أو اسمها ضمير الشان وجملة آخر منه ألف خبرها مفسرة له كما فى الاشمونى أى فهى فى محل نصب وقولهم لا محل للجملة المفسرة أى لغير ضمير الشان وصريح ذلك الجرى على أن كان الشانية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها وقيل انها تامة لان الجملة لتفسيرها الضمير كانها هو وقيل واسطة ففى كان الشانية ثلاثة أقوال حكاها فى السكت وأصحها الاول لان ضمير الشان لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه وعلى الاخيرين فهل محل الجملة رفع كمفسرها الفاعل او لا محل لها يحرر (قوله فمعتلا) الاولى جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لا حالا من ضميره لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى سمى وانظر لم دخلت الفاء فى جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الاداة ولعله على تقدير قد فتأمل (قوله فالالف) منصوب بمحذوف يفسره انو لا زم له كالقصد أولا بس على حد زيدا اضربت أخاه ولا يقدر انو لان الالف لا تنوى (قوله ثلاثهن) أى أحرف العلة مفعول احذف ومفعول جازما محذوف أى الافعال أو ثلاثهن أى الافعال فهو مفعول جازما ومفعول احذف محذوف أى أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله تقض) أى تؤد حكما أى محكوما به أو تقض بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه (قوله الى ان النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

فما سودتنى عامر عن وراثة * أبى الله ان أسمو بام ولا أب

وقوله ما أقدر الله ان يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول

وما تعجبية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك فى السعة كما مر فى المنقوص (قوله الى ان الثلاث الخ) أى اذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمز كيقرا ويقرى ويوضو فلا تحذف ان قدر الابدال بعد الجزم وهو القياس لاخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذا لتحرك الهمزة ولا يحذف أيضا فى الاكثر لعدم الاعتداد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتدبر (قوله تحذف فى الجزم) أى لضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها لكونه لم يجد غيرها لكن التحقيق مذهب سيبويه أنه انما يحذف الحركة المقدرة ويحذف الحرف عنده لا به فرقا بين المجزوم وغيره وأما ثبوتها مع الجازم فى نحو قوله

وتضحك منى شيخة عبشمية * كان لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

فضرورة لانها ترد الكلمة الى أصلها كما فى سبك المنظوم للمصنف وحينئذ فجزمه بسكون مقدر على الحرف حتى على القول الاول للضرورة ويحتمل أنه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفى الهمع أنه لغة فجزمه كذلك وخرج عليها قراءة قنبل انه من يتقى ويصبر بالياء وجزم يصبر وقيل الموجود اشباع والحرف الاصلى حذفه الجازم ويرده أن حرف الاشباع لا يكتب او من موصولة وسكن يصبر تخفيفا أو لنية الوقف وليس من ذلك سنقرئك فلا تنسى لانه نفى لا نهى أى فلست تنسى * (تتمة) * بقى مما تقدر فيه الحركات ما سكن للوقف أو للادغام كيضرب بكر وداود جالوت أو للتخفيف كتسكين بارئكم وبعولتهن ورسلنا ومكر السيئ ويأمركم ويشعركم والصحيح جوازه نثرا للقراءة به فى السبع والمتبع كالحمد لله والمحكى كالعلم المركب اسنادا والمضاف لياء المتكلم حتى فى حال جره خلافا للمصنف لسبق حركة المناسبة على الاعراب وكالياء بدلها كيا غلاما ويقدر السكون فيما حرك للساكنين كلم يكن الذين وما أدغم فى آخره كلم يشد وما حرك من القوافى كقوله

اغرك منى أن حبك قاتلى * وأنك مهما تأمرى القلب يفعل

والظاهران هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا المخفف لتعذر الحركة الاصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون فى الافعال الخمسة عند تأكيدها كما مر والحروف الثلاثة فى الاسماء الستة اذا وليها ساكن كأبى الرجل وكذا ألف المثنى كغلاما المرأة والواو والياء فى جمع غير المقصور كصالحو القوم والمقيمى الصلاة أما فى جمع المقصور فيحركان للساكن كياء المثنى ولا تحذف لعدم ما يدل عليها الفتح ما قبلها أبدا والظاهر ان تقدير هذه الحروف للتقل لا للتعذر قيل وكذا تقدر الواو فى الجمع المضاف لياء المتكلم رفعا كجاء مسلمى لذهاب صورتها اذ أصله مسلمون لى حذفت النون واللام للاضافة وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وادغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها قال ابن الحاجب وتقديرها للثقل لان الموجب لقلبها ياء ثقلها مع ياء المتكلم فرد عليه بأنها تتعذر مادامت الياء الاولى فالاولى انه للتعذر نظرا للحال الراهنة كما قدروه فى الفتى للتعذر مع ان أصل الالف لا تتعذر عليها الحركة بل تستثقل لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر الفتى ألفا ليس مجرد الثقل كما هنا بل تحركه بأى حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الاصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا والمختار وفاقا لابى حيان ان اعرابه لفظى لوجود ذات الواو وتغير صفتها لعلة تصريفية لا يقتضى تقديرها والله أعلم

(ص) النكرة والمعرفة نكرة قابل أل

(النكرة والمعرفة)

اسما مصدر لنكر وعرف المشدد ومصدران للمخفف يقال نكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جعلا اسمى جنس للاسم المنكر والمعرف لا علمين لهما كما قيل والا لمنعا الصرف ولا يصح ان علميتهما لكونهما ترجمة لان مدلولهما حينئذ الالفاظ التى بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لان التقدير هذا باب شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات لا معرفة له كأحد وعريب دون عكسه ولسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشئ من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين مّا فى القصد بنحو صلة أو عهد قيل ووجودا كالآدمى اذ اول يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرد انه يطلق عليه المعارف أيضا كهو وهذا والذى ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات مذكور فموجود فمحدث فجوهر فجسم فنام فحيوان فانسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك ما شابهه فكمذكور معلوم وشئ لصدق الشئ بالمعدوم لغة وكحيوان شجر وحجر مثلا وكانسان فرس وحمار وكرجل امرأة وكعالم جاهل وضارب مثلا وما بينهما العموم الوجهى كانسان وأبيض فالظاهر أنهما فى مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه وبعد فلا فائدة فى هذا البحث الا التمرين (قوله نكرة) مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم لا الجنس فى ضمن الافراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر فى الكلام وقابل أل خبر وذكره لان المراد اسم قابل أل والاسم يقع على المذكر والمؤنث أو لتأول النكرة باللفظ مثلا لا بالكلمة قيل أو لكون النكرة صفة لمحذوف مذكر أى اسم نكرة وهو الذى سوغ الابتداء بها ويرده ما مر من أنها اسم جنس المنكر لا وصف الا ان يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتؤول بالمشتق بقى ان قابل أل الخ تعريف للنكرة والتعريف ليس محمولا على المعرف لا مواطأة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لئلا يحكم عليه قبل تصوره وانما هو تفسير له على حذف أى التفسيرية أو عطف بيان عليه كما زيد أبو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى مسوغ كذا قيل وهو مردود بان الحكم على الشئ انما يتوقف على تصوره بوجه مّا ولو بالاسم لا التصور التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده

مؤثرا أو وقع موقع ماقد ذكرا

(ش) النكرة مايقبل أل وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع مايقبل أل فمثال مايقبل أل وتؤثر فيه التعريف رجل فتقول الرجل واحترز بقوله وتؤثر فيه التعريف عما يقبل أل ولا تؤثر فيه التعريف كعباس علما فانك تقول فيه العباس فتدخل عليه أل لكنها لا تؤثر فيه التعريف لانه معرفة قبل دخولها عليه ومثال مايقع موقع مايقبل أل ذو التى بمعنى صاحب نحو جاءنى ذو مال أى صاحب مال فذو نكرة وهى لا تقبل أل لكنها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل أل نحو الصاحب

(ص) وغيره معرفة كهم وذى

الاصلى تفسيره وهذا معنى ماقيل انه تصوير لا تصور ولو سلم عدم حمله اصلا كما اختاره بعض المحققين فلابد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانهما مبتدأ وخبر صورة لا حقيقة فتدبر وحمل المواطأة مايصح بلا تأويل بالمشتق أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه وحمل الاشتقاق بخلافه كحمل العلم على الشافعى (قوله مؤثرا) حال من المضاف اليه وهو أل لان المضاف اسم فاعل يقتضى العمل فى الحال (قوله مايقبل أل الخ) اعترض بانه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا ومجرور رب وأفعل من فانها نكرات مع أنها لا تقبل أل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس وضمير الغائب العائد لنكرة كجاءنى رجل فاكرمته فانها معارف مع ان الاولين يقبلان أل والثالث واقع موقع قابلها وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال وما معه يقبل أل فى الافراد ولا يضر عدم قبولها فى تراكيبها الخاصة لعروضه وعن الثانى أن يهود ومجوس لا يقبلانها الا اذا كانا جمعين ليهودى ومجوسى كروم ورومى وهما حينئذ نكرتان أما اذا كانا علمين على القبيلتين فلا وحينئذ يمنعان الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى وأما الضمير فمعناه الرجل المذكور وهو لا يقبلها الا رجل بالتنكير فتدبر (قوله وتؤثر فيه التعريف) قيد به لانه المراد من تأثير أل عند الاطلاق فخرج نحو العباس والحرث فان أل فيهما مؤثرة للمح أصلهما من الوصفية بشدة العبوس والحرث لا للتعريف (قوله ومثال مايقع) منه أيضا ما توغل فى الابهام كاحد وعريب وغير وشبه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة ولعله لم يسمع دخول أل عليها فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا أسماء الاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان واما تضمن الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضا الامن الاول أسماء الفاعلين والمفعولين لان أل فيها موصولة لا معرفة وهى بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء وادخال أل عليها مالحن عند الجمهور لاضافتها معنى وتنوينهما بدل عنها وكذا أسماء الافعال النكرات لوقوع صه مثلا موقع سكوتا أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر (قوله وصاحب يقبل أل) أى المعرفة لان المراد به الدوام والثبوت فهو صفة مشبهة لا اسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله وغيره معرفة) افراد الضمير لارادة المذكور لا لان العطف باو ولانها تنويعية بمعنى الواو لا للاحد الدائر حتى تقتضى الافراد وفى الاخبار قلب لان المعرفة هى المحدث عنها ببيان خاصتها كالنكرة ولم يعرفهما بالحد لما فى التسهيل من تعذره بلا اعتراض عليه وعلله بما لم يسلم له وقد عرف كثير النكرة بما شاع فى جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل فى شئ بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما وهو الاصح خلافا لمن أثبتها فيما لا يدخله تنوين ولا أل كمن وما (قوله كهم وذى الخ) لم يرتبها لضيق النظم وقد رتبها فى الكافية بقوله

فمضمر أعرفها ثم العلم ❊ فذو اشارة فموصول متم

فذو أداة فمنادى عينا ❊ فذو اضافة بها تبينا

وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع فى التوكيد لذكرها فى أبوابها وذكر سحر فيما لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يرد ذلك الى ماهنا لان تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الاضافة المقدرة والباقى بأل مقدرة لكن اختار فى التسهيل أن تعريف المنادى بالمواجهة له والاقبال عليه لا بأل فليس مما هنا واعلم أن الجلالة أعرف المعارف اجماعا ثم الضمير على الاصح لا العلم ولا الاشارة وأعرفه ضمير المتكلم فالمخاطب فالغائب السالم من الابهام بان يتقدمه اسم واحد كما فى التصريح بخلاف جاء زيد وعمرو فأكرمته فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصى كما فى التسهيل أما الجنسى فالظاهر أنه دون الجميع واما المضاف فكما أضيف اليه عند المصنف

مطلقا

مطلقا وعند الاكثر الا المضاف للضمير فكالعلم لانه يوصف به كمررت بزيد صاحبك والصفة
لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بأنه لا ضرر فى ذلك بل هو الانسب لكونها
تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختاره ابن هشام تبعا للفراء والشلوبين وقال المصنف انه الصحيح نعم
على قول الناظم ينتقض القول بان الضمير أعرف الجميع والانسب كون المضاف دون ما أضيف
اليه مطلقا لاكتسابه التعريف منه ولان نحو غلام زيد صادق باى غلمانه ففيه ابهام عن زيد
(قوله والذى) مقتضاه انه يسمى معرفة حال افراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام
للزومها له وعدم استعماله بدونها بخلاف المضاف دون المضاف اليه (قوله فالذى الخ) لما فاته
ترتيبها ذكرا رتبها تبويبا لكن فاته ان يترجم للضمير كأخواته والفا فصيحة كما لا يخفى وما
مفعول أول لسم والظرف صلتها أى فما وضع لذى غيبة الخ أى لمفهومه الكلى بناء على قول
السعد ان المضمرات ونحوها كالاشارات والموصولات والحروف كليات وضعا جزئيات استعمالا
فهو مثلا موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل الا فى واحد بخصوصه كزيد أو المعنى فما وضع لافراد
ذى غيبة بناء على قول العضد والسيد انها جزئيات وضعا واستعمالا فهو موضوع لكل فرد فرد
مما يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلى يعم تلك الافراد لتعذر أن يحيط الواضع
على انه من البشر بجميعها وقت الوضع تفصيلا فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت اذا
كان الضمير والاشارة والموصول مستوية وضعا واستعمالا فما معنى كون بعضها أعرف من بعض
كما مر قلت لان تعريفها من أمر زائد على الوضع كالمرجع والحضور فى الضمير والاشارة فى
اسم الاشارة والصلة فى الموصول ولا شك أن بعض هذه أوضح من بعض فالترتيب انما هو
باعتبارها لا بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعا واستعمالا وليست معارف لعدم قرينة
التعريف فتدبر (قوله كانت) جر بالكاف لقصد لفظه وليس من انابة ضمير الرفع عن ضمير
الجر كما توهم (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالبا أو من الاضمار وهو
الاخفاء لكثرة استتاره ولانه خفى فى نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف
الهمس غالبا وهى التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمرا أيضا ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا
أى كنى به عن الظاهر اختصارا (قوله ما دل على غيبة) أى لفظ جامد وضع لذى غيبة الخ
فخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب فى نحو ذلك وآخر نحو أنت واياه وضمير الفصل عند
البصريين فانها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لا لذيهما وخرج أيضا ما فيه أل الحضورية
كجئت الساعة ونحو يا زيد فان الحضور فى ذلك ليس من الوضع بل من القرائن والمراد بالحضور
خصوص التكلم والخطاب بقرينة التمثيل لا مطلق حضور فخرج أسماء الاشارة على ان حضورها
لم يعتبر وضعا وانما لزمها من كونها للاشارة بها الى الحاضر وبايقاع ما على الاسم الجامد خرج لفظ
غائب ومتكلم ومخاطب فانها مشتقة على أن المراد هنا بالمتكلم شخص يحكى بذلك اللفظ عن نفسه
وبالمخاطب شخص يوجه اليه الخطاب به وبالغائب ما تقدم له ذكر أى مرجع وهذه ليست
كذلك وبهذا تخرج الاسماء الظاهرة بناء على انها موضوعة للغائب لانها لم يتقدم ذكرها
والاصح انها وضعت لمسماها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها فى كل منهما حقيقة واعلم
أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظا أو بمادته كاعدلوا هو أقرب أى العدل المفهوم من
اعدلوا أو معنى بأن يعلم من السياق نحو ولابويه لكل واحد أى الميت بقرينة ذكر الارث حتى
توارت بالحجاب أى الشمس بقرينة ذكر العشى والالهاء عن ذكر ربه اى صلاة العصر أو رتبة
كضرب غلامه زيد فان رتبة الفاعل قبل المفعول ولا يعود على ما تأخر لفظا ورتبة الا فى ست

وهند وابنى والغلام والذى

(ش) أى غير النكرة المعرفة وهى ستة أقسام المضمر كهم واسم الاشارة كذى والعلم كهند والمحلى بالالف واللام كالغلام والموصول كالذى وما أضيف الى واحد منها كابنى وسنتكلم على هذه الاقسام

(ص) فما لذى غيبة أو حضور
كانت وهو سم بالضمير

(ش) يشير الى أن الضمير ما دل على غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت والثانى ضمير المتكلم نحو أنا

(ص) وذو اتصال منه مالا يبتدا
ولا يلي الا اختيارا أبدا
كالياء والكاف من ابنى أكرمك
والياء والها من سليه ماملك

(ش) المضمر البارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذى لا يبتدأ به كالكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد الا فى الاختيار فلا تقول ماأكرمت الاك وقد جاء شاذا فى الشعر كقوله

أعوذ برب العرش من فئة بغت
على فمالى عوض الاه ناصر

وقوله

ومانبالى اذا ما كنت جارتنا
ان لايجاورنا الاك ديار

(ص) وكل مضمر له البنا يجب
ولفظ ماجر كلفظ مانصب

(ش) المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحرف فى الجمود ولذلك لاتصغر

مسائل جعلوها فى حكم المتقدم لنكات خاصة بها كالاجمال ثم التفصيل وهى ضمير الشان والقصة والضمير المجرور برب والمرفوع بنعم أو بأول المتنازعين كما ستبين فى أبوابها والضمير المبدل منه مفسره كضربته زيدا واللهم صل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر عنه بمفسره نحو ماهى الا حياتنا الدنيا وقولهم هى النفس تحمل ماحملت وهى العرب تقول ماشاءت وقيل ضمير هذين القصة وقيل من باب ضربته زيدا الجملة تقول وتحمل خبره وفى الهمع انه قد يرجع الى نظير السابق نحو ومايعمر من معمر ولا ينقص من عمره أى عمر معمر آخر عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر اه وجعله الدمامينى لنفس السابق مع حذف مضاف أى من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذو اتصال) اما خبر مقدم عن مالا نهاهى المعرفة أو عكسه لان القصد تعريف المتصل بما ذكر ومنه صفة ذو (قوله مالا يبتدا) أى به فحذف الجار فاتصل الضمير واستتر وليس محذوفا لانه نائب الفاعل ولئلا يحذف العائد المجرور بغير شرطه والمراد لايبتدأ به الخ مع بقائه على حالته الاولى فخرج ضمير ضربتهما وضربتهم وضربتهن فانه اذا ابتدئ به صار مبتدأ بعد أن كان مفعولا فلو أريد بقاؤه مفعولا قيل اياهما ضربت لاهما فتدبر (قوله الا) مفعول يلى لقصد لفظه واختيارا نصب بنزع الخافض أى فى الاختيار والمراد مايعم الا الاستثنائية والوصفية وهى التى بمعنى غير كما فى شرح الجامع (قوله كالياء والكاف الخ) تمثيل لانواعه ومحاله لكنه راعى الاعرف فقدم المتكلم فالمخاطب فالغائب وان فاته تقديم المرفوع وتأخير المجرور كعادتهم للضرورة فمثل للمتكلم والمجرور بابنى وللمخاطب والمنصوب بأكرمك وللمرفوع والغائب بسليه (قوله المضمر) أى من حيث هو ينقسم الخ وهل المتصل أصل المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار أو كل أصل قولان (قوله فمالى عوض الخ) لى خبر مقدم وناصر مبتدأ مؤخر والمستثنى منه مقدم عليه وقياسه الا اياه وعوض ظرف يستغرق المستقبل كابدا الا انه مختص بالنفى وهو مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد وسمع فيه حينئذ الكسر والفتح فان أضيف نصب كلا أفعله عوض العائضين كابد الآبدين وفى القاموس ربما أتيته عوض فاستعمله فى الماضى (قوله ومانبالى الخ) ما الاولى نافية والثانية زائدة لامصدرية خلافا للعينى لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية وجملة ان لايجاورنا الخ مفعول نبالى وديار بمعنى أحد من ألفاظ العموم الملازمة للنفى أصله ديوار لانه من دار يدور والاك مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الا اياك أى لانبالى بعدم مجاورة سواك ايتها المحبوبة اذا كنت أنت جارتنا وفى نسخ وماعلينا أى وماعلينا بأس بعدم مجاورة سواك واذا تأملت فى معنى البيت وجدت الا بمعنى غير لا استثنائية فتكون فى محل نصب على الحال والكاف فى محل جر بالاضافة لامستثنى كما قاله أرباب الحواشى والاتصال ممنوع بعد كل منهما كما فى شرح الجامع (قوله وكل مضمر الخ) لما كان تقسيمها الآتى بحسب مواقع الاعراب يوهم اعرابها دفعه بذلك فى ابتدائه ليعلم ان الجر وغيره لمحالها فقط وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضعى لانه لايفيد هذه الكلية فأشار هنا الى أن هذا الشبه فى بعضها والباقى محمول عليه أو أن له عللا أخرى (قوله كلفظ مانصب) أى فى الصورة ولو مع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم أن كلامه الآن فى المتصل من قوله وذو اتصال الى قوله وذو ارتفاع وانفصال فاشار الى المجرور والمنصوب فى هذا الشطر وكل منهما اثنا عشر قسما كما سيأتى والى المرفوع فيما بعده وانما أخره لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للمتصل والمنفصل فربما توهم أن مابعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم المجرور الذى لايكون فى المنفصل أصلا فتدبر (قوله فى الجمود) هذا أحد أوجه أربعة فى التسهيل ثانيها الشبه الوضعى فى بعضها وحمل الباقى عليه ثالثها الشبه الافتقارى لافتقارها لالتها الى المرجع أو الخطاب مثلا

ولا تثنى ولا تجمع واذا تقرر انها مبنية فمنها ما يشترك فيه الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جر متصل نحو أكرمتك ومررت بك وانه وله فالكاف فى أكرمتك فى موضع نصب وفى بك فى موضع جر والهاء فى انه فى موضع نصب وفى له فى موضع جر ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر وهو نا واليه أشار بقوله

(٥٧) (ص) للرفع والنصب وجر نا صلح * كاعرف بنا فاننا نلنا المنح

(ش) أى صلح لفظ نا للرفع نحو نلنا وللنصب نحو فاننا وللجر نحو بنا ومما يستعمل للرفع والنصب والجر الياء فمثال الرفع اضربى ومثال النصب اكرمنى ومثال الجر مرّ بى ويستعمل فى الثلاثة أيضا هم فمثال الرفع هم قائمون ومثال النصب أكرمتهم ومثال الجر لهم وانما لم يذكر المصنف الياء وهم لانهما لا يشبهان نا من كل وجه لان نا تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد وهى ضمير متصل فى الاحوال الثلاثة بخلاف الياء فانها وان استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضميرا متصلا فى الاحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد فى الاحوال الثلاثة لانها فى حالة الرفع للمخاطب وفى حالتى النصب والجر للمتكلم وكذلك هم لانها وان كانت بمعنى واحد فى الاحوال الثلاثة فليست مثل نا لانها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى حالتى النصب والجر ضمير متصل

(ص) وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلما

(ش) الالف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثال المخاطب اعلما واعلموا واعلمن ويدخل تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس بجيد لان هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا بل انما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا

(ص) ومن ضمير الرفع ما يستتر * كافعل أوافق نغتبط اذ تشكر

(ش) ينقسم الضمير الى مستتر وبارز والمستتر الى واجب الاستتار وجائزه والمراد بواجب الاستتار ما لا يحل محله الظاهر وبجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف فى هذا البيت من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير أربعة الاول فعل الامر للواحد المخاطب كافعل التقدير أنت وهذا الضمير

رابعها استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعانى كالحرف اهـ وقال ابن غازى للشبه المعنوى لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة وهى من معانى الحروف الجزئية كأحرف المضارعة واللواحق فى اياى واياك واياه اهـ ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى (قوله ولا تثنى الخ) وأما نحو هما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء (قوله للرفع الخ) متعلق بصلح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لئلا يلزم عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمنه معنى اشعر فعداه بالباء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لا فى نحو اعجبنى كونى مسافرا الى أبى فان الياء فى الجميع ضمير متصل لمعنى واحد ومحلها نصب فى الاول ورفع فى الثانى بالكون وجر فى الثالث والجواب ان رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحلها الاصلى بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما نا فمشتركة بالاصالة (قوله وألف) مبتدأ سوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار بهذا مع قوله للرفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه واكتفى بذلك عن ذكره فى باب العطف وأشار بهذه الثلاثة مع نا المتقدمة الى بعض أقسام البارز المرفوع وبقى التاء فى نحو ضربت ضربت ضربت تما الخ وياء المخاطبة فى تضربين ثم ذكر المستتر لتكمل ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها (قوله من ضمائر الرفع) أى مع الافعال أما فى نحو ضاربان وضاربون فحرفان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخوطب لكفاه لكن أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثال كما أفاد به انها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه فى تقسيمه بحسب الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالمرفوع لانه عمدة فلا بد منه لفظا أو تقديرا واما غيره ففضلة لا داعى الى تقديره اذا عدم من اللفظ الا لربط الخبر ونحوه وذلك نادر وصنيع المصنف صريح فى ان المستتر من المتصل لان كلامه الآن فيه وهو الاصح لا من المنفصل كما قيل اذ لا يبتدأ به ولا يلى الا بل لا ينطق به أصلا واختار فى الجامع انه واسطة لان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ المحققة اهـ نكت (قوله أوافق) مجزوم فى جواب الامر ونغتبط بالغين المعجمة بدل منه (قوله ينقسم الضمير) أى المتصل لما مر والمراد بالبارز ماله وجود فى اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف فى نحو الذى ضربت لامكان النطق به اما المستتر فأمر عقلى لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعيرون له المنفصل فى قولهم تقديره أنت مثلا للتقريب كما مر فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالموجود ولذلك اختص بالعمد اما المحذوف فلا بد له من القرينة (قوله ما يحل محله الظاهر) أى بان يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل كزيد قام يصح فيه قام أبوه أو ما قام الا هو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذ لا يقال قام هو على الفاعلية لان المستتر مطلقا لا ينطق به أصلا لانه أمر عقلى وحينئذ فتسمية هذا جائزا ومقابله واجبا مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه فاندفع ما للموضح هنا أفاده سم (قوله للواحد) سيذكر محترزه والمخاطب لبيان الواقع ولم يذكر نهى الواحد لدخوله فى المبدوء بالتاء

لايجوز ابرازه لانه لايحل محله الظاهر فلا تقول افعل زيد فاما افعل أنت فانت تاكيد للضمير المستتر فى افعل وليس بفاعل لافعل لصحة الاستغناء عنه فتقول افعل فان كان الامر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو اضربى واضربا واضربوا واضربن الثانى الفعل المضارع الذى فى أوله الهمزة نحو أوافق التقدير انا فان قلت أوافق انا كان انا تاكيدا للضمير المستتر الثالث الفعل المضارع الذى فى أوله النون نحو نغتبط أى نحن الرابع الفعل المضارع الذى فى أوله التاء لخطاب الواحد نحو تشكر أى أنت فان كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو جماعة برز الضمير نحو أنت تفعلين وأنتما تفعلان وانتم تفعلون وانتن تفعلن هذا ماذكره المصنف من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير ومثال جائز الاستتار زيد يقوم التقدير هو وهذا الضمير جائز الاستتار لانه يحل محله الظاهر فتقول زيد يقوم أبوه وكذا كل فعل أسند الى غائب أو غائبة نحو هند تقوم وما كان بمعناه نحو زيد قائم أى هو

(ص) وذو ارتفاع وانفصال انا هو * وأنت والفروع لاتشتبه

(ش) تقدم ان الضمير ينقسم الى قسمين مستتر وبارز وسبق الكلام فى المستتر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا ومنصوبا ولايكون مجرورا وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر انا للمتكلم وحده ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وانتما للمخاطبين أو المخاطبتين وأنتم للمخاطبين وانتن للمخاطبات وهو للغائب وهى للغائبة وهما للغائبين أو للغائبتين وهم للغائبين وهن للغائبات

(ص) وذو انتصاب فى انفصال جعلا * اياى والتفريع ليس مشكلا

(ش) أشار فى هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر اياى للمتكلم وحده وايانا للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه واياكَ للمخاطب واياكِ للمخاطبة واياكما للمخاطبين أو المخاطبتين واياكم للمخاطبين واياكن للمخاطبات واياه للغائب واياها للغائبة واياهما للغائبين أو الغائبتين واياهم للغائبين واياهن للغائبات بعد

(قوله لايجوز ابرازه) الاولى واجب الاستتار كما قال فى مقابله الآتى كما يعلم مما مر (قوله فى أوله الهمزة) الاولى حذف فى (قوله نحو تشكر) الافيد جعله للمؤنثة الغائبة نحو هند تشكر ليكون المتن ممثلا للمستتر جوازا أيضا ولحصول المخاطب بافعل (قوله هذا ماذكره الخ) بقى مما يجب استتاره كما فى التوضيح وشرحه مارفع بفعل الاستثناء أو التعجب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل أمر لمفرد كان أولا كنزال يازيد وياهند ويازيدان الخ أو بالمصدر النائب عن فعله فى الامر نحو فضرب الرقاب أو بأفعل التفضيل اه ولايرد أن الاخير يرفع الظاهر فى مسئلة الكحل اجماعا وفى غيرها على لغة قليلة كما سيأتى لندور ذلك واما مرفوع الصفة الجارية على من هى له فجائز الاستتار قطعا كما سيمثل له الشارح بزيد قائم لانه يخلفه الظاهر باطراد كزيد قائم أبوه وعدم صحة بروزه لايضر كما علم مما مر خلافا للمن وهم فيه وكذا مرفوع نعم وبئس فتدبر (قوله وكذا كل فعل الخ أى مضارعا كان أو ماضيا الافعل الاستثناء والتعجب فانهما الغائب مع وجوب الاستتار فيهما لجريان الثانى مجرى المثل فلا يغير ولئلا يفوت حمل الاول على الا فى تلو المستثنى له (قوله وما كان بمعناه) أى الفعل من الصفات المحضة سواء جرت على من هى له كما مثله أو لا وخرج بالمحضة ماغلبت عليها الاسمية كالاجرع والابطح فلا ضمير فيها أصلا لدلالتها على مجرد الذات وبقى من مواضع الجواز اسم الفعل الماضى كهيهات (قوله وذو ارتفاع) أى محلا كما مر وهو خبر مقدم عن انا وهو بسكون الواو لغة حكاها الفارضى لا لمجرد الوزن مبتدأ وأنت عطف عليه والخبر محذوف أى كذلك ولم نعطفهما على أنا لافراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لاتكون بالاصالة الا مرفوعة واما ورودها غير مرفوعة فانما هو بالنيابة عن ضمير الجر نحو ما انا كأنت ولا أنت كانا لقبح اللفظ معه أو النصب نحو * ياليتنى وهما نخلو بمنزلة * للضرورة ويكثر نيابتها فى التوكيد كرأيتك أنت ومررت بك أنت كما سيأتى واما ندا ؤها فى نحو يا أنت فشاذ (قوله انا للمتكلم الخ) المختار عند البصريين أن الضمير فيه وفى فروعه أن فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرف خطاب ولواحقها لتبيين المثنى وغيره وان الهاء فى هما وهم وهن هى الضمير وحدها ولواحقها لتبيين الحال فأن والهاء مشتركان بين المفرد وغيره واللواحق قرينة على المراد بهما والنون الاولى فى هن علامة النسوة والثانية كالواو فى همو وفى الفارضى ان الواو حذفت من أنتم تخفيفا ولذا عادت فى ضربتموه لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها فتسكون النون الثانية من انتن فى مقابلتها واما هو وهى فكلهما الضمير كما مر فى البناء وخالف الكوفيون فى الجميع (قوله وذو انتصاب) مبتدأ خبره جعل وفى انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضميره النائب عن الفاعل واياى مفعوله الثانى ولم يقل وانفصال كسابقه للتفنن والصحيح ان الضمير ايا فقط ولواحقها حروف تبين المراد واختار المصنف أنه الجميع (قوله أشار فى هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف فى قوله وذو اتصال الى هنا ان الضمير خمسة أنواع لذكره الرفع والنصب فى كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسما لانه اما للمفرد المذكر أو المؤنث أو لمثناهما أو لجمع الذكور أو الاناث وعلى كل اما مخاطب أو غائب ثم المتكلم وحده ومع غيره فالجملة ستون ولا تخفاك أمثلتها ويزيد ضمير الرفع المتصل أربعة مع المضارع وهى أضرب ونضرب وتضرب وتضربين ولم

بعد ضمير أمر الواحد لاتحاده مع تضرب كما اتحد مضارع الغائب مع ماضيه فى صورة المقدر وكذا
لم تعد الواو والالف ونون النسوة مع المضارع لاتحاد صورتها مع الماضى وكذا اضربى مع تضربين
وانما حمل الضمير فى الامر على المضارع دون العكس لانه الاصل فتدبر (قوله لايجىء المنفصل الخ)
أى لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عن المتصل الا حيث يتعذر اما الضرورة
كبيت الشارح أو لتقدمه على عامله كاياك نعبد أو لحصره كلا تعبدوا الا اياه وقوله

أنا الذائد الحامى الذمار وانما * يدافع عن احسابهم أنا أو مثلى

أو لكون عامله محذوفا كاياك والشر أو معنويا كانا عبد أثيم وأنت مولى كريم أو حرف نفى نحو
ماهن أمهاتهم أو فصل من عامله بمتبوع له كيخرجون الرسول واياكم أو ولى واو المصاحبة كقوله

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى

أو لرفعه بمصدر مضاف الى المنصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما فى التصريح
(قوله بالباعث الخ) متعلق بحلفت فى بيت قبله والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه
وحذف نظيره من الآخر على حد * بين ذراعى وجبهة الاسد أو منصوب تنازعه الوصفان فأعمل
فيه الثانى وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم حال من
الاموات والدهارير أول الدهر فى الزمن الماضى لا واحد له من لفظه ويقال دهور دهارير أى
مختلفة كما فى القاموس وفسرها فى التصريح بالشدائد ولكن المناسب هنا الاول وفى الصحاح
دهر دهارير أى شديد كليلة ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاء (قوله هاء سلنيه) تنازعه الفعلان قبله
فأعمل فيه الثانى لا الاول كما قيل والا لاضمر فى الثانى لما سيأتى الآن لا يجعل تنازعا بل حذف
من الثانى لدلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتعلق بالمعمول الظاهر وهذا كالاستثناء من قوله وفى
اختيار الخ لا مناقض له كما قيل (قوله وما اشبهه) اشار الشارح فى حله الى انه على حذف مضاف
وما واقعة على فعل أى وهاء كل فعل أشبه سلنيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل وليس
كذلك فالاحسن جعل الاشمونى ما واقعة على ضمير والهاء فى أشبهه عائدة لهاء سلنيه أى وكل ضمير
أشبه هاء سلنيه فيما سيأتى سواء كان عامله فعلا كما مثله أو اسما كالدرهم أنا معطيكه ومعطيك اياه
(قوله ليس خبرا) صادق بكون العامل ليس ناسخا أصلا كسأل أو ناسخا لاحد الضميرين فقط
كاذ يريكهم الله فى منامك قليلا الآية فان أرى الحلمية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبرا
فى الاصل فالآية من باب سلنيه لا خلتنيه لان النسخ المعتبر فى خلتنيه للضميرين معا فتعبير الشارح
أولى من التعبير بكون العامل ليس ناسخا (قوله وهما ضميران) أى أولهما أعرف كما يفيده المثال
فلو قدم غيره أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتى فى المتن وخرج بكونهما مفعولين
ما اذا رفع أولهما فيجب الوصل مع الفعل ولو قدم غير الاعرف كضربتك وضربونا لان الفصل انما
جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفقود هنا اذ المرفوع كجزء الفعل ويجوز الامران
مع الاسم سواء كان الاول مرفوعا أو مجرورا كعجبت من ضربيك وضربى اياك اذ الياء فاعل المصدر
مجرور بالاضافة أو مرفوعا فقط ولا يكون الا مستترا كانا الضاربك والضارب اياك بناء على أن
الكاف مفعول لا مضاف اليه والا تعين الوصل لان المجرور لا يكون الا متصلا اه صبان وكذا
يجب الوصل فى أنا ضاربه بلا أل لتعين الاضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل كضارب اياه
فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدى الى مفعولين خاص بالفعل لانه اقتصر عليه دون الاسم
بقى ان موضوع المسئلة الضميران فلو بدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيته زيدا فالظاهر تعين
الوصل على الاصل والله أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه فى عبارته

(ص) وفى اختيار لايجىء المنفصل
اذا تأتى ان يجىء المتصل

(ش) كل موضع أمكن ان يؤتى فيه بالضمير المتصل لايجوز العدول عنه الى المنفصل الا فيما سيذكره المصنف فلا تقول فى أكرمتك أكرمت اياك لانه يمكن الاتيان بالمتصل فتقول أكرمتك فان لم يمكن الاتيان بالمتصل تعين المنفصل نحو اياك أكرمت وقد جاء الضمير فى الشعر منفصلا مع امكان الاتيان به متصلا كقول الشاعر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
اياهم الارض فى دهر الدهارير

(ص) وصل او افصل هاء سلنيه وما
أشبهه فى كنته الخلف انتمى
كذاك خلتنيه واتصالا
أختار غيرى اختار الانفصالا

(ش) أشار فى هذين البيتين الى المواضع التى يجوز ان يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع امكان ان يؤتى به متصلا فأشار بقوله سلنيه الى ما يتعدى الى مفعولين الثانى منهما ليس خبرا فى الاصل وهما ضميران نحو الدرهم سلنيه فيجوز لك فى هاء سلنيه الاتصال نحو سلنيه والانفصال نحو سلنى اياه وكذلك كل فعل أشبهه نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه وظاهر كلام المصنف انه يجوز فى هذه المسئلة الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين وظاهر كلام سيبويه ان الاتصال فيها واجب وان الانفصال

مخصوص بالشعر وأشار بقوله
في كنته الخلف انتمى الى أنه اذا
كان خبر كان واخواتها ضميرا فانه
يجوز اتصاله وانفصاله واختلف
في المختار منهما فاختار المصنف
الاتصال نحو كنته واختار سيبويه
الانفصال نحو كنت اياه تقول
الصديق كنته وكنت اياه وكذلك
المختار عند المصنف الاتصال
في نحو خلتنيه وهو كل فعل تعدى
الى مفعولين الثاني منهما خبر
في الاصل وهما ضميران ومذهب
سيبويه ان المختار في هذا أيضا
الانفصال نحو خلتني اياه ومذهب
سيبويه أرجح لانه هو الكثير في
لسان العرب على ما حكاه سيبويه
عنهم وهو المشافه لهم قال الشاعر

اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام

(ص) وقدم الاخص في اتصال
وقدمن ما شئت في انفصال

(ش) ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب اخص من ضمير الغائب فان اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر فان كانا متصلين وجب تقديم الاخص منهما فتقول الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه فتقدم الكاف والياء على الهاء لانهما أخص من الهاء لان الكاف للمخاطب والياء للمتكلم والهاء للغائب ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال فلا تقول أعطيتهوك ولا أعطيتهوني وأجازه قوم ومنه ما رواه ابن الاثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله تعالى عنه أراهمني الباطل شيطانا فان فصلت أحدهما

وأصرح منها قول الكافية * سلنيه صل وقد فصل * ومنه فسيكفيكهم الله أنلزمكموها ان يسألكموها اذ يريكهم الله كما مر هذا في الفعل أما في الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المعمولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله * ومنعكها بشيء يستطاع * وقوله

لئن كان حبك لي صادقا * لقد كان حبيك حقا يقينا

(قوله مخصوص بالشعر) يرده حديث ان الله ملككم اياهم أي الارقاء ولو شاء لملككم اياكم والشاهد في الاولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الاعرف ولو وصل لقال ملككموهم بفتح الكاف الاولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع ما في الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر (قوله اذا كان خبر كان ضميرا الخ) سكت عن اسمها فأفاد أنه لا يشترط كونه ضميرا ويدل عليه كلام ابن الناظم نحو الصديق كانه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله واخواتها) مثله في شرح الكافية وجزم أبو حيان بتعين الفصل فيها وأن ليسي وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء اما فيه فيجب الفصل بخلا وليس اياه ولا يكون اياه كما يجب مع الا وتفارق هذه المسئلة ما قبلها بان أول الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول والعامل ناسخ لهما معا (قوله فاختار المصنف الاتصال) أي لانه الاصل ولكثرته نظما ونثرا في الفصيح كحديث ان يكنه فلن تسلط عليه الخ وكقول أبي الاسود لعبده

دع الخمر يشربها الغواة فانني * رأيت أخاها مغنيا بمكانها
فان لا يكنها أو تكنه فانه * أخوها غذته أمه بلبانها

ومراده بأخيها نبيذ الزبيب ولعله ممن يقول بحله اذا لم يسكر وأما الانفصال فجاء شعرا كقوله

لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير

ولم يجئ نثرا الا في الاستثناء ومر مثاله (قوله الثاني منهما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخا لهما معا (قوله وهما ضميران) أي أولهما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وسلنيه الا بالنسخ واذا كان أولهما اخص فلا بد من تغايرهما معنى كما هو ظاهر ولا يحتاج لجعل الاخبار فيهما من باب شعري شعري الا في اتحاد الرتبة كما سيأتي (قوله أرجح) أي في المسئلتين لان حق الخبر الانفصال قال الرضي وانما وصل أولهما لقربه من الفعل وان كان حق المبتدا كذلك ووافقه في التسهيل على باب ظن لحجز الخبر عنه بمنصوب شبه الفضلة فرجع الى أصل الخبر بخلاف كنته فلم يحجزه الا ضمير رفع كجزء الفعل فاشبه هاء ضربته فرجع الى أصل الضمير من وصله بعامله (قوله اذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزباء وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطئ في قول تقوله واذا صار هذا الشعر مثلا لمن يقدم قوله على غيره كما هو مراد الشارح (قوله وقدم الاخص) أي في المسائل الثلاث كما في الاشموني دون غيرها وضابطه أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاسئلونا فيجب اتصالهما وتقديم المرفوع وان كان أنقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلا معارض بخلاف الابواب الثلاثة ونص بهذا على ان جواز الامرين مشروط بتقديم الاخص لان قوله وما أشبهه يصدق بأي شبه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتهوك) أي ولا حسبتهوك ولا كانوك بل يجب الفصل لتقديم غير الاخص (قوله وأجازه قوم) كالمبرد وكثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح (قوله أراهمني الخ) الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان وشيطانا ثالث قال ابن الاثير وفيه شذوذان الوصل وترك الواو لان حقه أراهموني كرأيتموها (قوله

كنت بالخيار) من هذا مع ماقبله يعلم جواز الامرين حال تقديم الاخص (قوله لانه لا يعلم) الاولى لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معنى وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرا كان أو ظاهرا فلو قدم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس وأما عدم العلم بشئ فاجمال لا لبس (قوله وفى اتحاد الرتبة الخ) قال سم أى فى باب سلنيه وخلتنيه لان من قيودهما كون أحد الضميرين أخص فهذا محترزه وكذا اقتصر الاشمونى فى التمثيل عليهما ومقتضى ذلك ان باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككنتنى بضم التاء وكنتك بفتحها ويكون الاخبار فيه على حد شعرى شعرى كما سيأتى وربما يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ انما هو لتوالى المثلين مع ايهام كون الثانى تأكيدا وهو مفقود هنا الاختلاف لفظ الضميرين واعرابهما ومنه فى الغيبة حديث أن يكنه الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين فى هذا مختلف فيسوغه بخلاف ماقبله لما سيأتى ان كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضا مر عن الاشمونى ان تقديم الاخص واجب فى الابواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة الا أن يراد تقديمه عند وجوده فليتامل ويحرر (قوله وقد يبيح الغيب فيه) أى فى اتحاد الرتبة (قوله لمتكلمين) أى بحسب الاصل وان كانا فى ذلك التركيب لمتكلم واحد أو مخاطب واحد اذ لا يمكن اتحاد رتبتهما فى التكلم والخطاب الا حينئذ بخلاف الغيبة وفى نسخ لمتكلم أو مخاطب أو غائب وهى ظاهرة واذا اتحد مدلول الضميرين كان الاخبار فى خلتك اياك على حد شعرى شعرى (قوله واختلف لفظهما) أى فى الافراد والتذكير أو ضدهما كمثاله ونحو هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها سواء تباعد الهاآن كاذكر أم تقاربا نحو أعطاهوها وأعطاهاه الا ان الفصل حينئذ أجود تخلصا من قربهما اذ ليس بينهما الا حرف واحد بخلاف مامر وانما اشترط الاختلاف لدفع توالى المثلين وايهام التأكيد وقيد بالغيبة لان اختلاف لفظ الضميرين المتحدى الرتبة اذا لم يرفع أولهما يلزمه تعدد مدلولهما وذلك لا يمكن فى الخطاب أو التكلم لانهما حينئذ لشئ واحد اذ لا يقال علمتانى ولا ظننتكماك (قوله واليه أشار) أى لشرط الاختلاف قال والده وأشار اليه هنا بتنكير وصل أى يبيح الغيب فيه نوعا خاصا من الوصل ووكل تفسيره الى الموقف (قوله فى الكافية) مثله فى النكت وفى ابن الميت انه سهو وانما هو فى الشافية وأما بيت الكافية فهو

والاضطرار سوغوا فى ضمنت * اياهم الارض لحقق ماثبت

(قوله وربما أثبت) أى بعد قوله وفى اتحاد الرتبة (قوله وقبل يا النفس) أى المتكلم بقرينة وليسى وليتنى فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالتزم أو حال من يا النفس ومفهومه انها لا تلزم مع غير الفعل بل اما تجوز براجحية أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله وليتنى فشا الخ أو تمتنع وهو ماعدا ذلك وفى التوضيح انها تلزم مع اسم الفعل المتعدى أيضا كدراكنى وعليكنى وحكى الفراء مكانكنى أى انتظرنى لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان من حقها أن تلحق بقية الاسماء لتقيها خفاء الاعراب لكن تركت لئلا تفصل بين المتضايفين وقد لحقت شذوذا اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود هل أنتم صادقونى ولو حذفت لقيل صادقىّ بكسر القاف وشد الياء وقوله

وليس بمعيينى وفى الناس ممتع * صديق اذا أعيا على صديق

ومن الثانى قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفنى عليكم روى بلا نون وبها أى أخوف الامور التى أخافها عليكم والمفضل عليه محذوف أى أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبيسه بخلاف غيره فرب متستر بالصلاح أضر على الامة من متجاهر بالفسق (قوله

كنت بالخيار وان شئت قدمت الاخص فقلت الدرهم أعطيتك اياه وأعطيتنى اياه وان شئت قدمت غير الاخص فقلت أعطيته اياك وأعطيته اياى واليه أشار بقوله وقدم ماشئت فى انفصال وهذا الذى ذكره ليس على اطلاقه بل انما يجوز تقديم غير الاخص فى الانفصال عند أمن اللبس فان خيف لبس لم يجز فان قلت زيد أعطيتك اياه لم يجز تقديم الغائب فلا تقول زيد أعطيته اياك لانه لا يعلم هل زيد آخذ أو مأخوذ

(ص) وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا
وقد يبيح الغيب فيه وصلا

(ش) اذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحدا فى الرتبة كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين فانه يلزم الفصل فى أحدهما فتقول أعطيتنى اياى وأعطيتك اياك وأعطيته اياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطيتنى نى ولا أعطيتكك ولا أعطيتهوه نعم ان كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان نحو الزيدان الدرهم أعطيتهماه واليه أشار بقوله فى الكافية

مع اختلاف ما ونحو ضمنت
اياهم الارض الضرورة اقتضت

وربما أثبت هذا البيت فى بعض نسخ الالفية وليس منها واشار بقوله ونحو ضمنت الى آخر البيت الى أن الاتيان بالضمير منفصلا فى موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
اياهم الارض فى دهر الدهارير

وقد تقدم ذكر ذلك (ص)
وقبل يا النفس مع الفعل التزم

(ش) اذا اتصل ...

بلحقه لزوما نون تسمى نون الوقاية وسميت بذلك لانها تقى الفعل من الكسر وذلك نحو أكرمنى ويكرمنى وأكرمنى وقد جاء حذفها
مع ليس شذوذا كما قال الشاعر (٦٢) عددت قومى كعديد الطيس * اذ ذهب القوم الكرام ليسى واختلف فى أفعل التعجب هل
تلزمه نون الوقاية أم لا فتقول ما افقرنى الى عفو الله وما أفقرى الى عفو الله عند من لم يلتزمها فيه والصحيح انها تلزمه (ص)

وليتنى فشا وليتى ندرا
ومع لعل أعكس وكن مخيرا
فى الباقيات واضطرارا خففا
منى وعنى بعض من قد سلفا

(ش) ذكر فى هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف فذكر ليت وان نون الوقاية لا تحذف منها الا ندورا كقوله

كمنية جابر اذ قال ليتى
اصادفه وأفقد جل مالى

والكثير فى لسان العرب ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى ياليتنى كنت معهم وأما لعل فذكر انها بعكس ليت فالفصيح تجريدها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون لعلى أبلغ الاسباب ويقل ثبوتها كقول الشاعر

فقلت أعيرانى القدوم لعلنى
أخط بها قبرا لأبيض ماجد

ثم ذكر انك بالخيار فى الباقيات أى فى باقى أخوات ليت ولعل وهى ان وأن وكأن ولكن فتقول اننى وانى وأننى وأنى وكأنى وكأننى ولكنى ولكننى ثم ذكر ان من وعن تلزمهما نون الوقاية فتقول منى وعنى بالتشديد ومنهم من يخفف النون فتقول منى وعنى بالتخفيف وهو شاذ قال الشاعر

أيها السائل عنهم وعنى
لست من قيس ولا قيس منى

بلحقه نون الوقاية) أى وتدغم فيها نون الرفع فى الافعال الخمسة أو تفك كتأمرونى وتحاجونى وقد تحذف احداهما تخفيفا والصحيح انه نون الرفع لانه عهد حذفها لغير ذلك ولانها نائبة عن الضمة التى تحذف تخفيفا وشذ حذفها مع فعل الاناث ولا فرق فى الفعل بين الماضى المتصرف وغيره كذرنى ويذرنى وكنلانى وعدانى وحاشانى اذا جعلت أفعالا كقوله

تمل الندامى ماعدانى فاننى * بكل الذى يهوى نديمى مولع

فان قدرت حروفا سقطت كقام القوم خلاى (قوله لانها تقى الفعل) أى الصحيح وحمل عليه نحو دعاورمى طردا للباب وقوله الكسر أى الذى يختص مثله بالاسم وهو الذى بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجر فى الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أما ما لا يختص به بأن لم يدخله أصلا كالذى قبل ياء المخاطبة أو يدخل فيهما كالذى للتخلص من السكونين فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضا وقال الناظم لانها تقى لبس ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث فى نحو أكرمنى وأكرمى وحمل الماضى والمضارع على الامر ودخلت فى غير الفعل لتقى تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أى لشبهها الحروف الآتية فى الجمود والقياس لزومها كسائر الافعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصا يهدده (٣) عليه رجلا ليسنى أى ليلزم رجلا غيرى (قوله الطيس) بفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير واذ ظرف زمان لعددت أو للمفاجاة والمعنى عددت قومى كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو ففاجأنى ذهابهم سواى واسم ليس مستتر وجوبا والياء خبرها أى ليس الذاهب اياى ففيه شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء (قوله ما أفقرنى) من فقر بالكسر أى افتقر لا من افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثى شاذ (قوله عند من لم يلتزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فتلزمها النون كما عند البصريين (قوله الا ندورا) ظاهره جوازه اختيارا وهو أحد قولى الناظم والثانى قصره على الضرورة (قوله كمنية جابر الخ) قبله

تمنى مزيد زيدا فلاقى * أخا ثقة اذا اختلف العوالى

كمنية الخ كان مزيد وجابر يتمنيان لقاء زيد الخيل الذى سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير لعداوة بينهما فلما القياه طعنهما وهرب فقال ذلك والعوالى الرماح والمنية التمنى (قوله والكثير ثبوتها) أى لشبهها الفعل معنى وعملا بلا معارض بخلاف لعل فان عملها الجر فى بعض الاحيان وتوالى الامثال فى بعض لغاتها وهو لعن بالنون عارض شبهها فندرت معها النون وانما خير فى الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو توالى الامثال فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصائغ لكنه أكثر من تجريد ليت فقوله اعكس أى فى مطلق القلة (قوله القدوم) بتخفيف الدال آلة النحت وأخط أى أنحت والقبر الغلاف والابيض السيف والماجد العظيم (قوله فتقول انى واننى) فثبوتها الشبه الفعل وحذفها لتوالى الامثال لان الثقل حصل بها وقيل حذفت الاولى لسكونها والساكن أولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى محل اللام التى يلحقها التغيير وكذا الخلاف فى انا بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لانها ضمير عمدة قاله الرودانى اه صبان (قوله تلزمهما) أى لتحفظ بناءهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيره (قوله من قيس) يروى بلا صرف على ارادة القبيلة ومصروفا لارادة أبيها (قوله

(٣) قوله عليه رجلا الخ فيه نيابة اسم الفعل عن المضارع واللام معا فهو شاذ لانه انما ينوب عن الفعل وحده ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الهاء التى هى حرف غيبة كالكاف فى هاك حرف خطاب والفاعل مستتر اه منه وفى

وفي لدني) متعلق بقل خبر لدني الثانية وفي قدني متعلق ببقي خبر الحذف ولا يضر تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا كما مر وتعليقه بالحذف يرد عليه اعمال المصدر مؤخرا ومحلى بال والثاني قليل وفي الاول خلاف وأشار بقد وأيضا الى قلة الحذف فيهما كلدني فيقي من الوفاء بمعنى يأتي لا من النقي (قوله بالتخفيف) هي لنافع ولم تجعل نونها للوقاية لحقت لد بالسكون لضم الدال في الآية ولا لد بالضم وهما لغتان في لدن لان هذه يقال فيها لدى بلا نون كما قاله سيبويه لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر وصريح كلام سيبويه هذا ان لد بلا نون تضاف للضمير خلافا لمن منعه (قوله أي حسبي) تفسير لكل من قدي وقطي على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيبويه خلافا للكوفيين في قولهم يجب الحذف في التي بمعنى حسب كما يجب في اسم الفاعل الذي هي بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الظرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي كما في المغني أو كفى كما استقربه الدماميني لان اسم الفعل المضارع مختلف فيه فان النون تلزمهما كالافعال كما مر عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون وقد يكسران وقد يعربان كما في الروداني (قوله قدني من نصر الخ) تمامه

* ليس الامام بالشحيح الملحد * والخبيبين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب ويروى بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله ومن على رأيه والشاهد في الثاني حذف نونه مع اضافته للياء بقرينة سابقه فاحتمال كون الكسر على لغة أو لاجل الروي والياء اشباع لا للمتكلم مرجوح ومن الحذف أيضا ما في صحيح البخاري مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط ويزوي بعضها الى بعض يروى بسكون الطاء وكسرها بلا ياء وبها وقطني بالنون وقط بالتنوين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلي عليها بقهره وكبريائه وقيل ما قدمه لها لما ورد أنه يخلق لها خلقا اذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم

(العلم)

يطلق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالاعلام وقول الخنساء

وان صخرا لتأتم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار

وعلى الراية والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتي والظاهر أن النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه فيصلح للنكرة أيضا بحسب أصله لكن خص بما سيأتي (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حد ملء عين حبيبها فان عاد الى اسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر فبمعنى اللام الاختصاصية ومطلقا حال من فاعل يعين أو صفة لمصدر محذوف أي تعيينا مطلقا (قوله وخرنقا) بكسر المعجمة والنون علم المرأة الآتية منقول من ولد الارنب كما في قوله

* لينة المس كمس الخرنق * فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا لفظه وانما منعه لحكاية أصله أو للملاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشق) فيه تلميح لقوله تعالى وثامنهم كلبهم حيث ذكر سبعة أعلام وثمنهم بالكلب (قوله يعين مسماه) أي يدل على تعيينه لا انه يحصله له لان المسمى لا يكون الا معينا والمراد ما يعم التعيين الخارجي والذهني معا كغالب علم الشخص أو الذهني فقط كعلم الجنس لما سيأتي وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهنا وكعلم القبيلة الموضوع لمجموع من وجد وسيوجد فان هذا المجموع لا يوجد الا ذهنا فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي أفاده الصبان عن يس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أي بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ لان تعيين العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعة لتعيين

(ص) وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي

(ش) أشار بهذا الى أن الفصيح في لدني اثبات النون كقوله تعالى قد بلغت من لدني عذرا ويقل حذفها كقراءة من قرأ لدني بالتخفيف والكثير في قد وقط ثبوت النون نحو قدني وقطني ويقل الحذف نحو قدي وقطي أي حسبي وقد اجتمع الحذف والاثبات في قوله قدني من نصر الخبيبين قدي

(ص) *(العلم)*

اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخرنقا
وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق

(ش) العلم هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقا أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة فالاسم جنس يشمل النكرة والمعرفة ويعين مسماه

فصل أخرج النكرة وبلا قيد أخرج بقية المعارف كالمضمر فانه يعين مسماه بقيد التكلم كأنا أو الخطاب كانت أو الغيبة كهو ثم مثل الشيخ باعلام الاناسى وغيرها تنبيها على ان مسميات الاعلام للعقلاء وغيرهم من المألوفات فجعفر اسم رجل وخرنق اسم امرأة من شعراء العرب وهى أخت طرفة ابن العبد لامه وقرن اسم قبيلة وعدن اسم مكان ولاحق اسم فرس وشذقم اسم جمل وهيلة اسم شاة وواشق اسم كلب

(ص) واسما أتى وكنية ولقبا
وأخرن ذا ان سواه صحبا

(ش) ينقسم العلم الى ثلاثة أقسام الى اسم وكنية ولقب والمراد بالاسم هنا ما ليس بكنية ولا لقب كزيد وعمرو وبالكنية ما كان فى أوله أب أو أم كابى عبد الله وأم الخير وباللقب ما أشعر بمدح

مسماها لكن بواسطة قرينة اما معنوية كالتكلم وأخويه للضمير والتوجه والاقبال للمنادى أو لفظية كالصلة فى الموصول وال فى مدخولها والظاهر ان منها الاضافة فى غلام زيد أو حسية وهى الاشارة بنحو الاصبع فى اسم الاشارة فتعيين المدلول انما هو بهذه القرائن لا من الوضع ولا يرد أن العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد الوضع أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أى كرجل وشمس فانه موضوع لكل كوكب نهارى وان انحصر فى الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لا من الوضع (قوله أو الغيبة) أى معرفة مرجعها ذكرا أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حينئذ ذلك الشئ المتقدم بعينه وان أبهمت ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبر ان والاوضح حذف المسميات وفى نسخ العقلاء بال وهى ظاهرة (قوله من المألوفات) هذا فى العلم الشخصى أما الجنسى فانما يكون غالبا لغير المألوف كالسباع والحشرات الآتية وقد يكون مألوفا كابى المضاء للفرس وأبى الدغفاء بفتح المهملة وسكون المعجمة وبالفاء ممدود اللاحمق وهيان بن بيان بشد الياء فيهما للانسان المجهول وهو من الاضداد لان المجهول صعب خفى لا هين بين وفى المحكم يقال ما أدرى أى هى بن بى هو اى أى الناس هو قال ابن هشام وكانهم جعلوه لعدم الشعور به كالا يؤلف وكذا أبو الدغفاء لنفرتهم عنه أفاده المصرح (قوله أخت طرفة) بفتح المهملة والراء كما فى القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء واليها ينسب أويس القرنى رضى الله تعالى عنه (قوله وعدن) بفتحتين بلد بساحل اليمن (قوله فرس) أى لمعاوية رضى الله تعالى عنه (قوله وشذقم) قيل بالذال المعجمة وقيل بالمهملة جمل للنعمان بن المنذر (قوله واسما أتى الخ) اى أتى العلم حال كونه اسما الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم فى التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفى نحو وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان فى أوله) أى علم مركب تركيب اضافة فى أوله أب الخ لا نحو أبو زيد قائم مسمى به لانه تركيب اسناد أولا ان المركب الاضافى فيه جزء علم (قوله أب أو أم) أى أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة سم (قوله ما أشعر بمدح الخ) أى باعتبار مفهومه الاصلى فان ذلك قد يقصد تبعا قاله السيد وفى التصريح عن الابهرى ان الاسم يقصد به الذات فقط واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الاهانة اه ومقتضاه ان اشعاره مقصود فى وضعه العلمى من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ تبعا ويلتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات فلا يرد ان نحو زيد اذا اشتهر بصفة كمال كان فيه اشعار بها و يبعد كونه لقبا نعم اذا سمى به شخص آخر بعد ذلك الاشتهار كان لقبا أفاده يس واعلم أن المفهوم من كلام الاقدمين كما فى الروادنى ان الاسم ما وضع للذات ابتداء كائنا ما كان ثم ما وضع بعده فان كان مصدرا بأب مثلا فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع كونه مشعرا فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفى السجاعى عن سم ان الكنية واللقب يجتمعان فى نحو أبى الفضل وتنفرد الكنية فى أبى بكر واللقب فى مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر فى اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير افريقية فى تكنيته بأبى القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمى ولا تكنوا بكنيتى فأجاب بأنه اسمه لا كنيته أى لانه يعتبر تأخر وضع الكنية عن الاسم لكن فيه أن ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجا عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الا أن يجعل اسما ثانيا وقيل لا فرق بين الثلاثة الا بالحيثية فقط كابى الخير من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر قول المحدثين وغيرهم فى أم كلثوم اسمها كنيتها دون ما قبله لمباينة الاسم والكنية عليهما

الا أن يراد ما بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سبيت مع أختيها في فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهدا وعلما وكانوا يرغبون عن التسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كانف الناقة) لقب جعفر ابن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فجاء ليأخذ قسم أمه ولم يبق الا الرأس فجرها من أنفها فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى قال الحطيئة

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوى بأنف الناقة الذنبا

فصار مدحا والنسبة اليه أنفي اهـ تصريح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أي حملا على النعت لانه يشبهه بالاشعار بالصفة ولئلا يتوهم ارادة مسماه الاول في نحو بطة وأنف الناقة وحمل الباقي عليه ولتأخره عن الاسم وضعا فكذا لفظا (قوله الا قليلا) أي ما لم يشتهر اللقب والاجاز بكثرة لانتفاء الايهام كقوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بأن ذا الكلب) متعلق بأبلغ في قولها

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها * عني حديثا وبعض القول تكذيب

بأن الخ قالته أخت عمرو في مرثية له أولها

كل امرئ بمحال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وذا بمعنى صاحب وعمرا بدل منه وببطن شريان اسم موضع خبر ان وجملة يعوى الخ حال أو عكسه وشريان بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقديمه أيضا قول أوس بن الصامت

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي * أبوه منذر ماء السماء

كان عمرو المذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما غيره فلقب مزيقياء (قوله فأما مع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضا لما مر في الاسم فأبقى المتن على عمومه ولا ترتيب بين الاسم والكنية فمن تقديمها * أقسم بالله أبو حفص عمر * ومن تأخيرها قول حسان

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا لسعد أبي عمرو

ولم أر في ذلك خلافا (قوله وذا اجعل آخرا) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله لسلامته مما ورد) أجيب بأن قوله وان يكونا أي اللقب وسواه مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في السوى لانها لا تكون مفردة ورده سم بأن كون السوى مفردا يتحقق ببعض افراده فقط وان كان البعض الآخر مركبا فتدبر (قوله ولو قال الخ) في شرح السيوطي انه وجد كذلك في نسخ (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا كباب الكلمة ما قابل المركب بخلافه في باب الاعراب والمبتدا والمنادى كما لا يخفى وأما ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي (قوله فأضف) قال في التصريح الا لمانع ككون الاسم أو اللقب بأل كالحرث كرز وهرون الرشيد فيمتنع الاضافة كما نص عليه ابن خروف اهـ وفيه ان أل في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل وعبد الامير فتأمل بقي أن قوله هنا فأضف حتما يقتضي اطراد الاضافة في المتحدين معنى وقوله في الاضافة ولا يضاف اسم لما به اتحد الخ يقتضي منعها هنا ويقتصر على ما ورد منه مع تأويله وقد ذكروا هنالك من جملة ما ورد ويجب تأويله اضافة الاسم الى اللقب فبين الكلامين تناف قطعا كما في الحفني وأجاب بعضهم بأن المراد هنا بأضف أبق الاضافة الواردة مع تأويلها الآتي فيرجع الى ما هنالك من قصره على السماع لكن ربما يفيد فحوى الكلام هنا قياسيته فتأمل (قوله والا أتبع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحا وبردف التبعية

كزين العابدين أو ذم كانف الناقة وأشار بقوله وأخرن ذا الخ الى أن اللقب اذا صحب الاسم وجب تأخيره كزيد أنف الناقة ولا يجوز تقديم اللقب على الاسم فلا تقول أنف الناقة زيد الا قليلا ومنه قوله بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب وظاهر كلام المصنف انه يجب تأخير اللقب اذا صحب سواه ويدخل تحت قوله سواه الاسم والكنية وهو انما يجب تأخيره مع الاسم فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله زين العابدين أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله ويوجد في بعض النسخ بدل قوله وأخرن ذا ان سواه صحبا

وذا اجعل آخرا اذا اسما صحبا

وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا فانه نص في انه انما يجب تأخير اللقب اذا صحب الاسم ومفهومه انه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم ولو قال وأخرن ذا ان سواها صحبا لما ورد عليه شئ اذ يصير التقدير وأخر اللقب اذا صحب سوى الكنية وهو الاسم فكأنه قال وأخر اللقب اذا صحب الاسم والله أعلم

(ص) وان يكونا مفردين فأضف
حتما والا أتبع الذي ردف

(ش) اذا اجتمع الاسم واللقب فاما أن يكونا مفردين أو مركبين أو الاسم مركبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا واللقب مركبا فان كانا مفردين

وجب عند البصريين الاضافة نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيد كرز ومررت بسعيد كرز وأجاز الكوفيون الاتباع فتقول سعيد كرز وسعيدا كرزا وسعيد كرز ووافقهم المصنف على ذلك فى غير هذا الكتاب وان لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو مركبا ومفردا نحو عبد الله كرز وسعيد أنف الناقه وجب الاتباع فتتبع الثانى الاول فى اعرابه ويجوز القطع الى الرفع أو النصب نحو مررت بزيد أنف الناقة وأنف الناقة فالرفع على اضمار مبتدا التقدير هو أنف الناقة والنصب على اضمار فعل التقدير اعنى انف الناقة فيقطع مع المرفوع الى النصب ومع المنصوب الى الرفع ومع المجرور الى النصب أو الرفع نحو هذا زيد أنف الناقة ورأيت زيدا أنف الناقة ومررت بزيد أنف الناقة وأنف الناقة

(ص) ومنه منقول كفضل وأسد … وذو ارتجال كسعاد وأدد
وجملة وما بمزج ركبا … ذا ان بغير ويه تم أعربا
وشاع فى الاعلام ذو الاضافة … كعبد شمس وأبى قحافة

(ش) ينقسم العلم الى مرتجل والى منقول فالمرتجل هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية فى غيرها كسعاد وادد والمنقول ما سبق له استعمال فى غير العلمية والنقل اما من صفة كحرث أو مصدر كفضل أو من اسم جنس كاسد وهذه تكون معربة

لغة أى اجعل الذى جاء آخرا بدلا أو عطف بيان (قوله الاضافة) أى على تأويل الاول بالمسمى لانه المعرض للاسناد اليه والثانى بالاسم غالبا وقد يعكس اذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعيد كرز وبهذا يندفع اتحاد معنى المتضايفين لاختلافه بهذا التأويل وجعل الزمخشرى اضافة الاسم الى اللقب لفظية لتقدير انفكاكها كاضافة الوصف الى معموله اذ المعنى على البدلية أو البيان فلا تحتاج للتأويل بخلاف المعنوية اسقاطى (قوله كرز) هو فى الاصل خرج الراعى ويطلق على اللئيم والحاذق (قوله وأجاز الكوفيون) أى وبعض البصريين الاتباع أى بدلا أو بيانا وهذا هو الحق لعدم احواجه للتأويل فجوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وانما اقتصر سيبويه على الاضافة لانها خلاف الاصل فبين انها مسموعة وأما الاتباع والقطع فعلى الاصل مع اعتضادهما بالسماع (قوله وجب الاتباع) أى بالنسبة لامتناع الاضافة فلا ينافى جواز القطع الآتى هذا والمختار جواز الاضافة فى الصورة الثالثة كسعيد أنف الناقة كما صرح به الرضى لانه كغلام عبد الله فالاضافة فى صورتى كون الاول مفردا والاتباع فى صورتى كونه مركبا (قوله وجملة الخ) عطف على منقول أى ومنه جملة ومنه ما ركب الخ ومقتضاه انهما قسمان للمنقول مع انه شامل لهما وللمضاف الا أن يجعل من عطف الخاص اهتماما به أو يخص المنقول المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجملة هى المركب الاسنادى بضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد وأما المزجى فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلا ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها فى ان الاعراب على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة كبعلبك ومعديكرب والمراد بالاعراب المذكور ما يشمل المحلى ليدخل نحو خمسة عشر وسيبويه على لغة بنائه وما ركب من الظروف والاحوال كصباح مساء وشغر بغر بفتح الجزأين للبناء فكل ذلك من المزجى والاضافى كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها فى أن الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد ما ركب من حرفين كانما أو حرف واسم كيازيد أو حرف وفعل كقد قام لانها تحكى كالجملة واما المركب التوصيفى كزيد القائم فملحق بالمفرد اه (قوله ذا) أى المزجى مبتدأ وبغير ويه متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تم المذكور وأعرب جواب الشرط لا الخبر لصلوحه لمباشرة الاداة والشرط وجوابه خبر (قوله مرتجل) من ارتجل الخطبة والشعر اذا ابتدأهما بلا تهيؤ فكأنه مأخوذ من قولهم ارتجل الشئ اذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتروى اه تصريح (قوله والى منقول) منه العلم بالغلبة لان غلبته كالوضع الجديد خلافا لمن جعله واسطة قاله فى الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لان أصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم فى نحو سعاد وقيل كلها مرتجلة (قوله ما لم يسبق له استعمال) أى للفظه المخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كفقعس فان مادة الاول استعملت فى غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته والثانى لم يستعمل هو ولا مادته قالوا ولم يجئ من ذلك غيره أفاده المصرح ولو أبدل الاستعمال بالوضع لخرج ما نقل بعد وضعه فقط فانه من المنقول كما فى شرح الجامع (قوله قبل العلمية) أى قبل نوعها الحاضر فخرج اسامة علم الشخص فانه منقول كما قاله الشنوانى وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة غير الاولى فانه مرتجل لاتحاده (قوله وأدد) نوزع فى ارتجاله بأنه منقول من جمع أدة وهى المرة من الود كغرف وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كما فى أقتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عند سيبويه من الود فهمزته بدل من واو وعند غيره من الاد بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا (قوله كفضل) أى وزيد فانه

مصدر

أومن جملة كقام زيد وزيد قائم وحكمها انها تحكى فتقول جاءنى زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم وهذه من الاعلام المركبة
ومنها ايضا ماركب تركيب مزج نحو بعلبك ومعديكرب وسيبويه وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج
ان ختم بغير ويه أعرب ومفهومه
أنه ان ختم بويه لايعرب بل يبنى وهو
كما ذكره فتقول جاءنى بعلبك
ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك
فتعربه اعراب مالا ينصرف ويجوز
فيه أيضا البناء على الفتح فتقول
جاءنى بعلبك ورأيت بعلبك ومررت
ببعلبك ويجوز أيضا أن يعرب
اعراب متضايفين فتقول جاءنى
حضرموت ورأيت حضرموت
ومررت بحضرموت وتقول فيما
ختم بويه جاءنى سيبويه ورأيت
سيبويه ومررت بسيبويه فتبنيه
على الكسر وأجاز بعضهم اعرابه
اعراب مالا ينصرف نحو جاءنى
سيبويه ورأيت سيبويه ومررت
بسيبويه ومنها ماركب تركيب
اضافة كعبدشمس وأبى قحافة وهو
معرب فتقول جاءنى عبدشمس وأبو
قحافة ورأيت عبدشمس وأبا قحافة
ومررت بعبدشمس وأبى قحافة ونبه
بالمثالين على ان الجزء الاول يكون
معربا بالحركات كعبد وبالحروف
كابى وان الجزء الثانى يكون منصرفا
كشمس وغير منصرف كقحافة

(ص) ووضعوا لبعض الأجناس علم
كعلم الاشخاص لفظا وهو عم
من ذاك أم عريط للعقرب
وهكذا ثعالة للثعلب
ومثله برة للمبره
كذا فجار علم للفجره

(ش) العلم على قسمين علم شخص
وعلم جنس فعلم الشخص له حكمان
معنوى وهو أن يراد به واحد بعينه
كزيد وأحمد ولفظى وهو صحة مجىء
الحال متأخرة عنه نحو جاءنى زيد ضاحكا ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية نحو هذا أحمد ومنع دخول الالف واللام عليه
فلا تقول جاء العمرو وعلم الجنس كعلم الشخص فى حكمه اللفظى فتقول هذا أسامة مقبلا فتمنعه من الصرف

مصدر زاد يزيد (قوله أومن جملة) أى فعلية أو اسمية كما مثله قال فى التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كتأبط شرا أو مستتر كقوله * نبئت اخوالى بنى يزيد * بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من المبنى أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كشمر بشد الميم لفرس وبذر بشد المعجمة لماء بقرب مكة أو مضارعا كيشكر لسيدنا نوح صلوات الله عليه أو أمرا كاصمت بكسر الهمزة والميم لمفازة لان سالكها يقول لصاحبه اصمت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصيرورته اسما فعومل معاملة الاسماء ولم تجعل هذه كيزيد لسماع منعها من الصرف كقوله

أشلى سلوقية باتت وبات بها * بوحش إصمت فى أصلابها أود

فجر اصمت بالفتحة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلابا سلوقية فى اصلابها أود أى عوج بوحش تلك المفازة بخلاف يزيد فان جره مقدر لضمة الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وجدى يا حجاج فارس شمرا * حمل على الثانى لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل كضم يزيد المار (قوله بعلبك) بعل اسم صنم وبك رجل يعبده فركبا وجعلا علما للبلدة (قوله ومعديكرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا وقال فى باب النداء معنى معديكرب عداه الكرب أى تجاوزه اه وقضيته انه اسم مفعول أعل اعلال مرضى فلا شذوذ لا انه مفعل فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ولا يضر تخفيف يائه وان كان القياس شدها كمرضى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل (قوله اعراب مالا ينصرف) أى على الجزء الثانى أما الاول فيلزم الفتح أو السكون وكذا نحو سيبويه اذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أى فتح الجزأين تشبيها بخمسة عشر بجامع المزج فى كل لان موجب البناء انما وجد فى الثانى وهو تضمنه معنى العطف كما مر واذا سمى بالمركب العددى حكى بناؤه على الاشهر كما سيذكره المصنف فى بابه فمراده بالمزجى هنا غير العددى (قوله اعراب متضايفين) أى فيخفض العجز أبدا وتجرى على الصدر وجوه الاعراب الا أن الفتحة كغيرها لا تظهر فى نحو معديكرب وان كانت تظهر على الياء فى غيره لثقله بالتركيب (قوله فتبنيه على الكسر) أى تغليبا لجزئه الثانى لانه اسم صوت مبنى لعدم تأثره بالعوامل وكسر على أصل التخلص (قوله أبو قحافة) اسمه عثمان والد الصديق صحابى مثله رضى الله تعالى عنهما ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم صحابة الا أبو قحافة وابنه أبو بكر وبنته أسماء وابنها عبد الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله ووضعوا) أى العرب لكونه ظهر على ألسنتهم والا فالواضع هو الله تعالى وفيه اشارة الى أن علم الجنس سماعى (قوله كعلم الاشخاص) صفة لعلم لا حال منه لتنكيره ولفظا تمييز لمعنى الكاف أى مثله من جهة اللفظ أو نصب بنزع الخافض (قوله وهو عم) فعل ماض لا أفعل تفضيل حذفت همزته للضرورة لاقتضائه العموم فى علم الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التحتية كنية العقرب واسمها شبوة وعما جرب لدغها وضع خنفساء مشقوقة عليها أو دهن ابعا فى جوف العقرب (قوله ثعالة) بالتنوين للوزن وكنيته أبو الحصين (قوله برة) بفتح الموحدة غير مصروف للعلمية والتأنيث والمبرة بفتحتين البر (قوله فجار) مبتدأ مبنى على الكسر كحذام وعلم خبره

وكذا حال والفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور والتاء للتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله وتأتي الحال بعده) قيد بالبعدية لان تقديمها يسوغ مجيئها من النكرة وكذا يبتدأ به بلا مسوغ (قوله كحكم النكرة) أي فهو نكرة معنى كما هو ظاهر المتن ونص عليه المصنف في شرح التسهيل لكن تعقبه المرادي بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق في المعنى والازم التحكم والتحقيق في بيانه كما أشار له سيبويه أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها في الذهن بمعنى انه جزء من الموضوع له أو شرط قيل وهو الصحيح واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلا من حضور أو غيره وان لزمه الحضور الذهني أيضا لتعذر الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كالاول وان شئت فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهنا وخارجا كما قاله ابن الصائغ فالتشخص الذهني يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارجي يفرقهما وكعلم الجنس المعرف بلام الحقيقة وكعلم الشخص المعرف بلام العهد الا أن العلم يدل على التعين بجوهره وذا اللام بقرينتها اهـ ملخصا من النكت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبني على وجود الماهية خارجا في ضمن الفرد فتشخص بتشخصه أما على التحقيق من أنها لا توجد في الخارج أصلا فهو للفرد المعين خارجا وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجيا أغلبي لما مر أول الباب فتدبر وعلى ما ذكر فاسم الجنس يغاير النكرة مفهوما والوضع للفرد المنتشر أي للحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما وان وافقها في الماصدق فكل من أسد ورجل ان اعتبر دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا عند الاصوليين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند الآمدي وابن الحاجب انهما شيء واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حينئذ ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى اذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الافراد بلا فرق فتأمل (قوله يكون للشخص) في نسخ للعين وهي أوضح (قوله للمعنى) منه كيسان للغدر وسبحان للتنزيه ويسار للميسرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بجاه نبينا عليه الصلاة والسلام

وتأتي الحال بعده ولا تدخل عليه الالف واللام فلا تقول هذا الاسامة وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحدا بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة وعلم الجنس يكون للشخص كما تقدم ويكون للمعنى كما مثل بقوله برة للمبرة وفجار للفجرة

(ص) * (اسم الاشارة)
بذا لمفرد مذكر أشر

(اسم الاشارة)

هو ما وضع لمشار اليه أي حسا بالاصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضرا محسوسا بالبصر فاستعماله في المعقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك فخرج ضمير الغائب وال لان اشارتهما ذهنية قيل والاشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية فلا دور وفيه ان المراد بالمعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فهي لغوية أيضا فالاحسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشيء آخر (قوله بذا) قدم المعمول للحصر بالنسبة لما ذكره هنا والا فله ذاء بهمزة مكسورة وذائه بهاء بعدها كذلك وذاؤه بضمهما مع المد في الكل ويروى بالاخير بن قوله

هذاؤه الدفتر خير دفتر * في يد قرم ماجد مصدر

وآلك بهمزة ممدودة فلام كما في التسهيل قال الدماميني وليست بدلا من الذال لتباعد مخرجيهما فصارت الهمزة اسما هنا كما هي حرف في النداء وفعل أمر من الوأى كما مر فجملة اشارات المفرد خمسة (قوله لمفرد) متعلق بأشر واللام بمعنى الى كقوله تعالى اني لما أنزلت الي من خير فقير ان لم يضمن معنى سائل لان الاشارة لا تتعدى باللام كما يفيده صنيع القاموس والمفرد اما حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذلك الفريق ونحو عوان بين ذلك أي المذكور من الفارض والبكر وقد

يستعمل فى الجمع كقول لبيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

(قوله مذكر) أى ولو تنزيلا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل ذكره مراعاة للخبر أولان لغة ابراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث (قوله بذى) متعلق باقتصر لتضمينه معنى خصص والحصر اضافى أيضا لما سيأتى (قوله من نفس الكلمة) أى وهو ثلاثى الوضع لا كما الموصولة خلافا للسيرافى لغلبة أحكام الثلاثى عليه كالوصفية والتصغير وأصله ذيى غير منون للبناء حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لانها محركة وقيل حذفت العين لانها ساكنة ورد بأن الحذف بالاواخر أليق وحكاية سيبويه امالة ألفه تعين ان أصلها ياء اذ لا سبب لها سواه وان كان باب طويت أكثر من باب حييت (قوله زائدة) أى فهو احادى الوضع لان الالف والياء فى ذان وذين للتثنية ورد بأن ألفه حذفت للساكنين ولذا شدد النون عوضا عنها على أن التحقيق أنهما ليسا مثنيين حقيقة كما سيأتى (قوله بذى الخ) جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بالذال وخمسة بالتاء وأفاد الرودانى ان أصل الجميع ذا قلبت الالف ياء والذال تاء فى ذى وتى ثم الياء هاء فى ذه وته وقس الباقى (قوله وذات) بالضم هى أغربها والاسم ذا والتاء للتأنيث (قوله للمثنى) أى صورة المرتفع محلا لان التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث لا مثنيان اذ لا يثنى المبنى كما مر والظاهر بناؤهما على الالف والياء مراعاة لصورة التثنية كيا رجلان ولا رجلين (قوله وفى سواه) أى وفى حال ارادة سوى المرتفع واما ان هذان لساحران فقدمر تأويله (قوله للمثنى المذكر) أى ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذانك برهانان كما فى المغنى (قوله مطلقا) أى مذكرا عاقلا أولا وهو حال من جمع مع تنكيره لورود الحال من النكرة قليلا (قوله والمد أولى) جرى على عرف اللغويين والقراء ان المد والقصر لا يخص الاسم المعرب وتنوين الممدود لغة وجعله المصنف كنون ضيفن كثر به اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع الهمزة اوله وابدال هائها مضمومة وكذا مفتوحة تليها واو ساكنة كما فى التسهيل وشرحه وتكتب ألف المقصورة ياء وكذا الممدودة فى أولئك ويفرق بينهما وبين الى الجارة بواو بين الهمزة واللام وبهذين مع اشارات المفرد والمفردة وذين وتين تكمل أدوات الاشارة تسعة عشر وبلغات اولاء المدود أربعة وعشرين وهى بالنظر للمشار اليه ستة اقسام فقط باعتبار الافراد والتذكير وضدهما (قوله انطقا) ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنعة وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه على ما مر فى قوله والامر ان لم يك للنون محل الخ فلا تغفل وها بالقصر مفعول قدمت وتكتب مفصولة منه لان المقصود اللفظ الموضوع لتنبيه المخاطب المركب من الهاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه لكنه ينكر ويضاف للتنبيه ليتضح المراد به من اضافة الدال للمدلول ولا يقال هاء التنبيه بالمد لئلا يقتضى أن الدال عليه هو هاء بالمد ان قصد لفظها أو مسماها وهو ها المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن العامل مسماها وهو ب فتدبر (قوله وغيرهم) منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا (قوله ذم المنازل) بفتح الميم المخففة وكسرها على أصل التخلص وضمها اتباعا للذال وهى على هذا الترتيب فى الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش المعيشة اه صبان وفى الاسقاطى الراجح الكسر لانه الواجب لوفك الادغام (قوله أتى بالكاف وحدها) لكنها لا تدخل فى اشارات المؤنث الا مع تى وتا وكذا ذى بخلف بخلاف غيرها كما نقل عن الهمع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذاؤه بالضم والكسر من اشارات المذكر (قوله أو بالكاف واللام) لكن لا تدخله اللام فى المثنى ولا أولاء الممدود بل فى المفرد مطلقا وأولى

بذى وذه تى تا على الانثى اقتصر

(ش) يشار الى المفرد المذكر بذا ومذهب البصريين ان الالف من نفس الكلمة ومذهب الكوفيين انها زائدة ويشار الى المؤنثة بذى وذه بسكون الهاء وتى وتاوذه بكسر الهاء باختلاس وباشباع وته بسكون الهاء وكسرها باختلاس واشباع وذات

(ص) وذان تان للمثنى المرتفع
وفى سواه ذين تين اذكر تطع

(ش) يشار للمثنى المذكر فى حالة الرفع بذان وفى حالتى النصب والجر بذين والى المؤنثتين بتان فى الرفع وتين فى الجر والنصب (ص)

وبأولى أشر لجمع مطلقا
والمد أولى ولدى البعد انطقا
بالكاف حرفا دون لام أو معه
واللام ان قدمت ها ممتنعه

(ش) يشار الى الجمع مؤنثا كان أو مذكرا بأولى ولهذا قال المصنف أشر لجمع مطلقا ومقتضى هذا أنه يشار به الى العقلاء وغيرهم وهو كذلك لكن الاكثر استعمالها فى العاقل ومن ورودها فى غيره قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد أولئك الايام

وفيها لغتان المد وهى لغة أهل الحجاز وهى الواردة فى القرآن العزيز والقصر وهى لغة تميم وأشار بقوله ولدى البعد انطقا بالكاف الى آخر البيت الى أن المشار اليه له رتبتان القرب والبعد فجميع ما تقدم يشار به الى القريب فاذا أريد الاشارة الى البعيد أتى بالكاف وحدها فتقول ذاك أو الكاف واللام نحو ذلك وهذه الكاف

المقصور والظاهر منعها أيضا فيها لا تدخل الكاف من اشارات المفردة والمفرد وتميم لابد خلونها أصلا وأصل هذه اللام السكون لكنها تكسر للتخلص في نحو ذلك وتالك وتيلك ولئلا يتوهم أنها لام الجر مع الضمير وقد يبقى سكونها ويحذف ماقبلها من ياء أو ألف كتلك بكسر التاء وفتحها (قوله حرف خطاب) أي لاضمير والا لاضيف اسم الاشارة اليها اذ لا يتصل الضمير الا بعامله ولو أضيف لحذفت النون من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الاشارة الحسية وتتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب على الافصح كالكاف الاسمية وقد تفرد اما مفتوحة في الاحوال كلها أو مفتوحة في المذكر ومكسورة في المؤنث جعا أو غيره ففيها ثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو هاك ها كما وللضمير في اياك اياكما الخ ولأ رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو أرأيتك هذا الذي كرمت علي فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم افراده استغناء بتصرف الكاف وليست هي الفاعل والتاء حرف خلا فاللفراء لانها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر بهذا التركيب الا عن حالة عجيبة فلابد بعده من استفهام بينها اما ظاهر كأرأيت زيدا ما صنع أو مقدر كالآية أي لم كرمته وقوله لئن أخرتن كلام آخر والمنصوب بعده اما بنزع الخافض أي أخبرني عن زيد وعن الذي لان هذا من مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أي أخبرني خبر زيد كما اختاره الدماميني وقد يحذف نحو أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضي بناء على أن أصله بمعنى أبصرت أو أعرفت فيطلب مفعولا واحدا مع انه انسلخ عن معنى الرؤية أصلا الى طلب الاخبار (قوله فان تقدم حرف التنبيه أتيت بالكاف) لكن يقل جمعهما حتى في المثنى والجمع كما اختاره أبو حيان وان منعه المصنف فيهما كقوله

ياما أميلح غزلانا شدن لنا * من هؤليائكن الضال والسمر

وهو تصغير هؤلاء الا أن يحكم المصنف بشذوذ ذلك وتمتنع الكاف ان فصل بين ها التنبيه واسم الاشارة لان جمعهما بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كما في التسهيل والفصل اما بالضمير نحو ها أناذا وهو كثير وقد تعادها توكيدا نحو ها أنتم هؤلاء أو بغيره وهو قليل كقوله

ها ان ذي عذرة الا تكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

والعذرة بالكسر المعذرة والاخبار عن الضمير بعد ها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام في حاشية التسهيل وان وقع في ديباجة المغني حيث قال * وها أنا بائح بما أسررته * (قوله بني غبراء) هي الارض وبنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو في ينكرونني للفصل بالمفعول والطراف بكسر المهملة البيت من الادم وأراد بأهله الاغنياء والبيت لطرفة بن العبد في معلقته (قوله فلا تقول هذلك) أي كراهة كثرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضعفه أن اللام تمتنع في المثنى وأولاء الممدود فيماذا يدل على البعد حينئذ وتشديد النون والمد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضا مع ان لغة تميم تركها مطلقا واعلم ان المشار اليه اما مفرد أو مثنى أو جمع مذكرا أو مؤنث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه فيها لا يتعدد لفظها باعتبار المخاطب لعدم لحوقها الكاف وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول كيف هذا الرجل وذي المرأة مثلا يا رجل ويا رجلان الخ ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهي جمع الكاف واللام في ستة المخاطب مع مثنى المشار اليه مذكرا ومؤنثا نحو ذان لك ذان لكما تان لك تان لكما الخ تبقى صور الجواز ستة وستين وهي رتبة التوسط بتمامها

حرف خطاب فلا موضع لها من الاعراب وهذا لا خلاف فيه فان تقدم حرف التنبيه الذي هو ها على اسم الاشارة أتيت بالكاف وحدها فتقول هذاك وعليه قول طرفة

رأيت بني غبراء لا ينكرونني
ولا أهل هذاك الطراف الممدد

ولا يجوز الاتيان بالكاف واللام فلا تقول هذلك وظاهر كلام المصنف انه ليس للمشار اليه الا رتبتان قربى وبعدى كما قررناه والجمهور على أن له ثلاث مراتب قربى ووسطى وبعدى فيشار الى من في القربى بما ليس فيه كاف ولا لام كذا وذي والى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك والى من في البعدى بما فيه كاف ولام نحو ذلك

(ص) وبهنا أو ههنا أشر الى

وستة من القرب وأربعة وعشرون فى البعد وهذا العدد باعتبار المعنى والافيشار للجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد وخطاب المثنى مذكرا أو مؤنثا كذلك فباعتبار اللفظ تضرب خمسة فى خمسة بخمسة وعشرين فى الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون و يمتنع عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة لكل مشار اليه تكاثرت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن الجدول (قوله دانى المكان) أى المكان الدانى أو الدانى منه فهى خاصة بالمكان لكن فى التسهيل ان هنالك وهنا بالتشديد قد يشار بها للزمان نحو هنالك تبلو كل نفس ما اسلفت أى فى يوم نحشرهم وقوله

وإذا الامور تشابهت وتعاظمت * فهنالك يعترفون أين المفزع

أى فى وقت تشابه الامور وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أى ولات فى هذا الوقت حنين فلات مهملة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدا وهو حنت المؤول بحنين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير ولات الوقت وقت حنين لان هنا لا تخرج عن الظرفية ولات لا تعمل فى معرفة * واعلم ان المكان والزمان لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الادوات فهى فى محل نصب على الظرفية أما من غير تلك الحيثية فلا يشار بها بل بغيرها نحو هذا مكان طيب وذا الزمان الربيع (قوله وبه الكاف صلا) أى مفتوحة مفردة دائما سم (قوله أو بثم) بفتح المثلثة وشد الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة كربت وهاء السكت وقفا وقد يجرى الوصل مجراه لا الكاف ولا ها التنبيه وهى وهنا ملازمان للظرفية أو شبهها وهو الجر بمن أو الى كما فى أين لا خصوص من كما قاله الدمامينى ولذا غلط من زعم ان ثم مفعول رأيت فى قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت بل الصواب ان الفعل اما منزل منزلة اللازم أى واذا وقعت رؤيتك ثم أى فى ذلك المكان أو حذف مفعوله أى واذا رأيت الموعود به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه اذا نطق (قوله أو هنا) بالفتح والتشديد والاخيرة بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزيادة تاء ساكنة على هنا المفتوحة المشددة وحذفت ألفها للساكنين وقد تكسر هاؤها اه تصريح والله سبحانه وتعالى أعلم

دانى المكان وبه الكاف صلا
فى البعد أو بثم فه أو هنا
أو بهنالك انطقن او هنا

(ش) يشار الى المكان القريب بهنا ويتقدمها ها التنبيه فيقال ههنا ويشار الى البعد على رأى المصنف بهنالك وهنالك وهنا بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون وبثم وهنت وعلى مذهب غيره هنالك للمتوسط وما بعده للبعيد

(الموصول)

(ص) *(الموصول)*

موصول الاسماء الذى الانثى التى
واليا اذا ما ثنيا لا تثبت
بل ما تليه أوله العلامه
والنون ان تشدد فلا ملامه
والنون من ذين وتين شددا

هو اسم مفعول من وصل الشئ بغيره جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة (قوله موصول الاسما) مبتدأ أول والذى مبتدأ ثان حذف خبره أى منه والجملة خبر الاول والانثى مبتدأ خبره التى أى ومؤنثه أى الذى هو التى فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه أو التى مبتدأ ثان حذف خبره والجملة خبر الانثى أى الانثى لها التى (قوله لا تثبت) بضم اوله مجزوم بلا الناهية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن الياء أى لا تثبتها أنت وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو اليا مفعوله مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط لجواز أن اذا لمجرد الظرفية (قوله بل ما تليه) أى الحرف الذى تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأمن اللبس وهذا تصريح بما علم فلفظ بل انتقال لا اضراب وكون ما مفعولا لمحذوف يفسره أوله من باب الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبره أول كما ستعرفه (قوله ان تشدد) اما بضم التاء مع كسر الدال مبنيا للفاعل أو مع فتحها للمفعول من أشدد الرباعى أو بفتح التاء مع ضم الدال مبنيا للفاعل أو بعكسه للمفعول من شده يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره الجملة الشرطية والرابط على بنائه للفاعل محذوف أى تشدده او للمفعول مستتر فيه *(فائدة)* قال الفراء كل مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعففت أعف ولا يضم الا سماعا

أيضا وتعويض بذاك قصدا
(ش) ينقسم الموصول الى اسمى وحرفى ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية وهى خمسة أحرف احدها أن وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا مثل عجبت من ان قام زيد ومضارعا نحو عجبت من أن يقوم زيد وأمرا نحو أشرت اليه بأن قم فان وقع بعدها فعل غير متصرف نحو قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ماسعى وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم فهى مخففة من الثقيلة ومنها أن وتوصل باسمها وخبرها مثل عجبت من أن زيدا قائم ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن المخففة كالثقيلة وتوصل باسمها وخبرها لكن اسمها يكون محذوفا واسم الثقيلة يكون مذكورا ومنها كى وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكى تكرم زيدا ومنها ما وتكون ظرفية مصدرية نحو لا أصحبك مادمت منطلقا أى مدة دوامك منطلقا وغير ظرفية نحو عجبت مما ضربت زيدا وتوصل بالماضى كما مثل والمضارع نحو لا أصحبك ما يقوم زيد وعجبت مما تضرب زيدا ومنه بما نسوا يوم الحساب وبالجملة الاسمية نحو عجبت مما زيد قائم ولا أصحبك ما زيد قائم وهو قليل وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضى أو بالمضارع المنفى بلم نحو لا أصحبك مالم تضرب زيدا ويقل وصلها أعنى المصدرية الظرفية بالفعل المضارع الذى ليس بمنفى بلم نحو لا أصحبك ما يقوم زيد ومنه قوله

أو متعد باضم كردت أردو مددت أمد الا ثلاثة أحرف من المتعدى كسرت أيضا ندورا وهى شده يشده و يشده وعله اذا سقاه ثانيا يعله و يعله ونم الحديث ينمه وينمه فان جاء مثل هذا مما لم نسمعه فهو قليل والضم أصله وجاء منه حرف واحد بالكسر فقط شذوذا وهو حبه يحبه اهـ صحاح (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى الحصر على حد شئ جاء بك أى ماقصد بذلك التشديد الا التعويض عن ياء المفرد خلافا لمن جعله لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب والمبنى وان حصل أصل الفرق بخلاف الياء (قوله الى اسمى) هو كما فى التسهيل ما افتقر أبدا الى جملة ولو تأويلا كالظرف والوصف والى عائد من ضمير أو خلفه كما سيأتى فخرج بأبدا النكرة الموصوفة بجملة فانما تفتقر اليها حال وصفها بها لا أبدا وبالعائد الموصول الحرفى وهو كل حرف سبك مابعده بمصدر ولم يحتج لعائد (قوله وهى خمسة) نظمها السندوبى فقال

وهاك حروفا بالمصادر أولت * وذكرى لها خمسا أصح كما رووا
وهاهى أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كى فخذها وما ولو

وزيد عليها الذى فى بعض أحواله نحو وخضتم كالذى خاضوا أى كخوضهم قالوا وأل فيه زائدة دخلت على الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته وحذف عائده وموصوفه أى كالخوض الذى خاضوه أو أصله الذين حذفت نونه على لغة أو المراد كالفريق الذى خاضوا فجمع العائد نظرا للمعنى (قوله ماضيا الخ) لكن لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر فى معناه شيأ بخلاف ان الشرطية لما قلبته الى الاستقبال ناسب عملها فى محله فالموصولة بالماضى وكذا بالامر هى الناصبة للمضارع عند الجمهور لا غيرها وان كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع فيها ووصلها بالماضى اتفاق وبالامر عند سيبويه بدليل دخول الجار عليها فى نحو كتبت اليه بأن قم أو لا تقعد اذ لا يدخل الا على الاسم فتؤول بمصدر طلبى أى كتبت اليه بالامر بالقيام كما قدر الزمخشرى فى قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أى بالامر بالانذار فلا يفوت معنى الطلب ورده الدمامينى بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أى كهذه الآية ونحو فأوحينا اليه ان اصنع الفلك واذ أوحيت الى الحواريين أن آمنوا وانطلق الملأ منهم أن امشوا أى انطلقت ألسنتهم فكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالمثال أى كتبت اليه بقم أى بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا وان كان فى الواقع اسما لقصد لفظه (قوله ومنها أن) بالفتح والتشديد والمناسب لما مر أن يقول ثانيها (قوله وتوصل الخ) أى وتؤول بمصدر خبرها مضافا لاسمها ان كان مشتقا وبالكون ان كان جامدا أو ظرفا كبلغنى أنك زيدا أو فى الدار أى بلغنى كونك زيدا الى آخره أو يقال فى الجامد بلغنى زيديتك لان ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية أفاده الاسقاطى وكذا يقال فى المخففة الا أن اسمها ضمير الشان محذوف خبره الجملة والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل الجامد ويضاف لما يناسبه كأن يقال فى الآية الاولى وعدم كون شئ للانسان الا سعيه وفى الثانية وكون أجلهم متوقع القرب فتأمل (قوله كى) أى المجرورة باللام لفظا أو تقديرا (قوله ظرفية) الاولى زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه أى كل وقت اضاءة اذ الزمن المخفوض لا يسمى ظرفا (قوله بالماضى والمضارع) أى المتصرفين ولو تصرفا ناقصا كدام ويندر وصلها بالجامد كخلا وعدا ويمتنع بالامر (قوله وبالجملة الاسمية) أى اذا لم تصدر بحرف مصدرى نحو ما أن نجما فى السماء لانها حينئذ

فاعل بمحذوف هو صلة ما أى ما ثبت أن نجما الخ وقيل أن وصلتها مبتدأ حذف خبره أى ثابت (قوله أطوف) بشد الواو للتكثير ما أطوف أى مدة تطويفى ولكاع كحذام ذم للمؤنث أى لئيمة أو وسخة ويقال للمذكر لكع كعمر (قوله بالماضى والمضارع) أى المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو أنهم بادون فى الاعراب فالمشهور أن تقديره لو ثبت أنهم الخ وبحث الدمامينى انه يقدر لو أنهم بادون ثابت كما قدره جمع بعد لو الشرطية فى ولو أنهم صبروا كما سيأتى هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمله اه والغالب انها لا تقع الا بعد مفهم التمنى كود وأحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو مننت وربما * منّ الفتى وهو المغيظ المحنق

(قوله احترازا الخ) أى فى بادئ الرأى والا فالحرفى لم يدخل أصلا لان الكلام فى المعارف فذكر الاسماء لبيان الواقع (قوله فالذى) يكتب هو وجمعه والتى بلام واحدة لكثرة استعمالها واللذين واللتين مثنى بلامين على الاصل فى كل ما أوله لام حلى بال وللفرق بينه وبين الجمع نصبا وجرا وحمل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق المثنى فاستحق الاصل وأل فى الجميع زائدة لا معرّفة لان تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف نون الجمع وخرج عليها كالذى خاضوا فى قول ونون المثنى لبنى الحرث كقوله

أبنى كليب ان عمىّ اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

وقوله هما اللتا ان ولدت تميم * لقيل فخر لهم صميم

والحاصل ان الذين الجمع اما بالنون مع ال أو حذفها أو بحذف النون مع أل والرابعة رفعه بالواو والمثنى اما بتخفيف النون مع ال وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع ال ففيه أربع أيضا وأما الذى والتى فتحذف ياؤهما مع أل مع اسكان ما قبلها او كسره وكذا تثبت ساكنة مع أل وبدونها وتشدد مكسورة ومضمومة مع أل ففيهما ست لغات (قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكما كالفريق (قوله أسقطت الياء) أى ياء المفرد لسكونها مع العلامة ولم يقل اللذيان بتحريك ياء المفرد لسكونها مع العلامة كالشجيان لانها لاحظ لها فى الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك انها تثنية حقيقة فلا يشترط فيها اعراب المفرد كما قيل به والاصح اشتراطه وانهما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى لا تثنية حقيقة وحينئذ فالظاهر بناؤهما كالمفرد لان التثنية التى هى من خواص الاسماء لم توجد حتى تعارض شبههما الافتقارى وانما اختلفا مع العامل نظرا الصورة التثنية فبنيا على ما يشاكل اعرابهما من ألف أو ياء ومثلهما ذان وتان وكذا يقال فى اللذون على رفعه بالواو فتدبر (قوله عوضا عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لرجوع يائه قاله سم ولم يعوضوا فى يدين ودمين لان الحذف فيهما قبل التثنية لا لها (قوله وقد قرئ واللذان) هى لابن كثير وكذا أرنا اللذين ويسكن راء أرنا (قوله جمع الذى) مبتدأ خبره الالى والذين بحذف العاطف ومطلقا حال من الذين أى بالياء فى الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوى وهو مطلق التعدد لانهما اسما جمع لا جمعان لان شرط الجمع اعراب المفرد كالتثنية ولان الألى لا واحد له من لفظه والذين أخص من المفرد لاختصاصه بالعقلاء فلم يجر على سنن الجموع كذا قيل وفيه ان عموم الذى للعقلاء وغيرهم بدلى فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل لعمهم شمولا كجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائمين لخصوص العقلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه اسم جمع أيضا كما مر فى عالم وعالمين فالاسلم التعليل الاول وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشروط فيكون فى كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الألى بلا واو للزومه أل فلا يشتبه بالى الجارة كما فى التصريح بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلهم يرفعونه بها فى

أطوف ما أطوف ثم آوى
الى بيت قعيدته لكاع

ومنها لو وتوصل بالماضى نحو وددت لو قام زيد وبالمضارع نحو وددت لو يقوم زيد فقول المصنف موصول الأسماء احتراز من الموصول الحرفى وهو أن وأنّ وكى وما ولو وعلامته صحة وقوع المصدر موقعه نحو وددت لو تقوم أى قيامك وعجبت مما تصنع وجئت لكى أقرأ ويعجبنى انك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمى فالذى للمفرد المذكر والتى للمفردة المؤنثة فاذا ثنيت أسقطت الياء وأتيت مكانها بالالف فى حالة الرفع نحو اللذان واللتان وبالياء فى حالتى النصب والجر فتقول اللذين واللتين وان شئت شددت النون عوضا عن الياء المحذوفة فتقول اللذانّ واللتانّ وقد قرئ واللذانّ يأتيانها منكم ويجوز التشديد أيضا مع الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول اللذينّ واللتينّ وقرئ ربنا أرنا اللذينّ بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضا فى تثنية ذا وتا اسمى الاشارة فتقول ذانّ وتانّ وكذلك مع الياء فتقول ذينّ وتينّ وهذا مذهب الكوفيين والمقصود بالتشديد أن يكون عوضا عن الالف المحذوفة كما تقدم فى الذى والتى (ص)

جمع الذى الألى الذين مطلقا
وبعضهم بالواو رفعا نطقا

باللات واللاء التي قد جمعا
واللاء كالذين نزرا وقعا

(ش) يقال في جمع المذكر الالى مطلقا عاقلا كان أو غيره نحو جاءني الأُلى فعلوا وقد تستعمل في جمع المؤنث وقد اجتمع الامران في قوله

وتبلي الأُلى يستلئمون على الالى
تراهن يوم الروع كالحدا القبل

فقال يستلئمون ثم قال تراهن ويقال للمذكر العاقل في الجمع الذين مطلقا أي رفعا ونصبا وجرا فتقول جاءني الذين أكرموا زيدا ورأيت الذين أكرموه ومررت بالذين أكرموه وبعض العرب يقول اللذون في الرفع والذين في النصب والجر وهم بنو هذيل ومنه قوله

نحن اللذون صبحوا الصباحا
يوم النخيل غارة ملحاحا

ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بلا ياء فتقول جاءني اللات فعلن واللاء فعلن ويجوز اثبات الياء فتقول جاءني اللاتي فعلن واللائي فعلن وقد ورد اللائي بمعنى الذين قال الشاعر

فما آباؤنا بأمن منه
علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

كما قد تجيء الأُلى بمعنى اللائي كقوله

فاما الأُلى يسكن غور تهامة
فكل فتاة تترك الحجل أقصما

(ص) ومن وما وأل تساوي ما ذكر
وهكذا ذو عند طيئ شهر
وكالتي أيضا لديهم ذات
وموضع اللائي أتى ذوات

(ش) أشار بقوله تساوي ما ذكر الى أن من وما والالف واللام تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمثنى والمجموع فتقول جاءني من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وأعجبني ما ركب وما ركبت وما ركبا وما ركبتا وما ركبوا وما ركبن وجاءني القائم والقائمة والقائمان والقائمتان والقائمون والقائمات وأكثر ما تستعمل صح

التصغير نحو اللذيون (قوله باللات) متعلق بجمع خبر عن التي والباء بمعنى على (قوله كالذين نزرا) حالان من فاعل وقع أو صفتان لمصدره أو مختلفان أي وقع اللائي في كلامهم وقوعا نزرا حال كونه كالذين في كونه للمذكر قاله الشارح أو في أنه يستعمل بالياء والنون كقوله

وانا من اللائين ان قدروا عفوا * وان أتربوا جادوا وان تربوا عفوا

وسمع اللاؤن رفعا كاللذون وأترب بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضده كأنه لصق بالتراب اهـ صحاح (قوله عاقلا كان أو غيره) لكن يقل في غيره كما في التوضيح كقوله

تهيجني للوصل أيامنا الأُلى * مررن علينا والزمان وريق

وقصره كما ذكر أشهر من مده كقوله

أبى الله للشم الألاء كأنهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها

أي أبى الله ضررا الشم بالضم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف والقين بفتح القاف الحداد (قوله وتبلي الأُلى الخ) ضميره للمنون في قوله قبله

فتلك خطوب قد تملت شبابنا * قديما فتبلينا المنون وما نبلي

أي وما نبليها ويستلئمون أي يلبسون اللأمة وهي الدرع حال كونهم على الخيول الأُلى تراهن الخ والروع بالفتح الخوف والحدا جمع حدأة كعنب وعنبة طائر معروف والقبل جمع قبلاء كحمر وحمراء من القبل كالحول في العين وزنا ومعنى فالاول للمذكر بدليل يستلئمون والثاني للمؤنث بدليل تراهن ومنه قول مجنون ليلى

محا حبها حب الأُلى كن قبلها * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(قوله اللذون رفعا) والصحيح انه مبني جيء به على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء لما مر قريبا ويكتب حينئذ بلامين لمشابهة المعرب الذي تظهر فيه أل ولفوات الثقل الحاصل على اللغة الاولى بلزومه حالة واحدة والظاهر عليها انه مبني على فتح النون لا على الياء فتأمل (قوله هذيل) في التوضيح أو عقيل بالتصغير فيهما (قوله صبحوا الصباحا) ظرف تأكيدي أي صبحوهم وقت الصباح والنخيل بالمعجمة مصغرا موضع بالشام والغارة اسم مصدر لأغار على العدو ومفعول لاجله أو حال أي مغيرين وملحاحا بكسر الميم من ألح المطر دام واشتد (قوله وورد اللائي بمعنى الذين) أي للمذكر كما ان الأُلى ورد للمؤنث فيتقارضان الا ان الثاني أكثر من الاول (قوله فما آباؤنا الخ) أي ليس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم مهدا النا بأكثر امتنانا علينا من الممدوح فأوقع اللائي للمذكر بدليل مهدوا وفصل بين الموصوف وصفته بأجنبي هو الخبر وتجويزه قول (قوله تساوي الخ) لما بين المختص بالمفرد وغيره من الموصول وهو الثمانية المتقدمة الذي والتي ومثناهما والذين والالى واللات واللاء شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره وهو ستة من وما وأل وأي وذو وذات فكل واحد منها يساوي الثمانية في الاستعمال (قوله وهكذا الخ) أي ذو شهر عند طيئ حال كونه كهذا المذكور في المساواة (قوله طيئ) بشد الياء وهمز آخره على المشهور من الطاءة كالطاعة وهي الابعاد في المرعى كما في الصحاح ويقال بلا همز أيضا كما في شرح مسلم ويتعين الاول للوزن وقال السيوطي سمي به جدهم جلهمة لانه أول من طوى المنازل (قوله وموضع) ظرف لاتى وذوات فاعله (قوله وأكثر ما تستعمل الخ) ظاهره ما أنها للعقلاء وغيرهم كما نقله في التلويح عن أكثر اللغويين والقول بانها لغيرهم فقط للبعض وفي شرح الجامع عن كتب الاصول وغيرها أن ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لأخصمن محمدا أليس قد عبد المسيح والملائكة فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل اهـ وهذا ان

صح كان نصا في محل الخلاف (قوله في العاقل) الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد اذن في وصفه تعالى بالعقل (قوله فانكحوا ما طاب الخ) وقيل انها في ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته الملحوظة مع الذات وهي من غير العالم فلم تخرج عن أصلها قال السعد في حواشي الكشاف التفرقة بين ما ومن انما هي عند ارادة الذات وحدها أما اذا لوحظ معها صفة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء القائم والقاعد وما زيد أفاضل أم كريم فما لكن بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري والسكاكي وغيرهما وان أنكره بعضهم والمعنى أنكحوا الموصوفة بأي صفة اردتم من البكارة والثيوبة ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلة اذ هذه في كل موصول ولعل المعنى في المثال الثاني سبحان القادر الذي سخركن مثلا فتدبر وتستعمل في العاقل اذا اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض وفي المبهم أمره كقولك من رأى شبحا من بعد انظر ما ظهر لي واما نحو قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني فانما استعملت فيه ما لان الحمل في حكم الجماد ما لم ينفصل لا للابهام ذكورته وأنوثته كما نقله الشيخ خالد عن المصنف لان ذلك لا يخرجه عن العقلاء فتدبر (قوله وقد تستعمل في غيره) أي اما لاقترانه به في عموم فصل بمن الجارة نحو فمنهم من يمشي الخ فتكون من مجاز المجاورة أو لتشبيه به نحو أسرب القطا الخ فتكون استعارة أو لاختلاطه به نحو ولله يسجد من في السموات فتكون تغليبا وقد بيناه في بحث التثنية (قوله بكيت الخ) قيل انهما للعباس بن الاحنف وهو مولد لا يحتج بشعره ولذا اسقطا في نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجماعة والقطا جمع قطاة نوع من الطير وهويت بكسر الواو أي أحببت والشاهد قوله هل من يعير نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب منه الاعارة فاستعمل فيه من وبعد البيتين

فجاوبني من فوق غصن اراكة * ألا كلنا يا مستعير نعير
وأي قطاة لم تعرك جناحها * تعيش بذل والجناح كسير

(فائدة) تأتي من وما لمعان جمعتها بقولي

محامل من خمس فشرط تفهم * وموصولة تنكير نقص وتمما
وهذي لما مع نفي كف تعجب * تغير معنى مع تهيئ اعلما
وزائدة تأتي كذا مصدرية * مع الظرف أولا فافهمن لتغنما

أي يأتي كل منهما شرطا واستفهاما وموصولا ونكرة موصوفة أو تامة فالموصوفة ما بمفرد كقوله

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن * لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا

ونحو مررت بما معجب لك وبمن معجب لك فنافع ومعجب بالجر صفتان أو بجملة كقوله

رب من أنضجت غيظا قلبه * قد تمنى لي موتا لم يطع

وقوله ربما تكره النفوس من الامـ * ـر له فرجة كحل العقال

فجملة أنضجت وتكره صفتان لا صلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لما وله فرجة خبرها وأما جعل ما كافة وله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول تكره ومن الامر بيان له أي قد تكره النفوس حالا من الامر له فرجة الخ فيرده ان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا سلم وفينا هلك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحجاج قارئا يقرأ الا من اغترف غرفة بالفتح فانكرها وتوعده بالقتل ان لم يأته بشاهد على وقوع فعلة في الكلام فخرج الرجل هائما يطلب شاهدا فبعد أيام سمع رجلا ينشد لامية بن أبي الصلت

صبر النفس عند كل ملم * ان في الصبر حيلة المحتال
لا تضق بالامور ذرعا فقد يكـ * ـشف غماؤها بغير احتيال

ما في غير العاقل وقد تستعمل في العاقل ومنه قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما يسبح الرعد بحمده ومن بالعكس فأكثر ما تستعمل في العاقل وقد تستعمل في غيره كقوله تعالى ومنهم من يمشي على أربع وقوله

بكيت على سرب القطا اذ مررن بي
فقلت ومثلي بالبكاء جدير
اسرب القطا هل من يعير جناحه
لعلي الى من قد هويت أطير

وأما الالف واللام فتكون للعاقل وغيره نحو جاءني القائم والمركوب

واختلف فيها فذهب قوم الى انها اسم موصول وهو الصحيح وقيل انها حرف موصول وقيل انها حرف تعريف وليست من الموصولية في شئ وأما من وما غير المصدرية فاسمان اتفاقا وأما ما المصدرية فالصحيح انها حرف وذهب الاخفش الى انها اسم ولغة طيئ استعمال ذو موصولة وتكون للعاقل وغيره وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى ومجموعا فتقول جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن ومنهم من يقول في المفرد المؤنث جاءني ذات قامت وفي جمع المؤنث جاءني ذوات قمن وهو المشار اليه بقوله وكالتي أيضا لديهم البيت ومنهم من يثنيها ويجمعها فيقول ذو وذوو في الرفع وذوي في النصب والجر وذواتا في الرفع وذواتي في الجر والنصب وذوات في الجمع وهي مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين بن النحاس ان اعرابها كاعراب جمع المؤنث السالم والاشهر في ذو هذه أعني الموصولة ان تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا فيقول جاءني ذو قام ورأيت ذا قام ومررت بذي قام فتكون مثل ذي بمعنى صاحب وقد روى قوله

قوله أن ذات على هذه اللغة كمفرده كذا في أصله ولعل هنا سقطا والاصل ان مثنى ذات على هذه اللغة كمفرده اه مصححه

رعا فكره الخ ومع عقب ذلك نفي الحجاج فقال ما أدرى أنا بابهما أكثر سرورا والنكرة التامة لا تحتاج لوصف كما التعجبية عند البصريين ونحو غسلته غسلا نعما وقوله

* فنعم من هو في سر واعلان * أي نعم شيأ ونعم شخصا فا ومن تمييز لفاعل نعم المستتر ولفظ هو مخصوص بالمدح وفي سر حال أي نعم من أي شخصا هو الممدوح حال كونه في سر الخ كما قدره الشارح وتزيد ما عن من بكونها تعجبية وزائدة ونافية وكافة نحو انما الهكم الله ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كربما وهيأت رب للفعل ومغيرة كلوما ضربت غيرت لو من الشرط الى التحضيض وبقي الابهامية نحو أعط شيأ ما ولأمر ما جدع قصير أنفه وجعلها المصنف زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وليست هي وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة الا وهي مرادفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل وطعمنا شاة أي شاة اه (قوله واختلف فيها) محل الخلاف حيث لا عهد ولا تعرف فيه اتفاقا كجاءني محسن فأكرمت المحسن قاله الرضي (قوله وهو الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كما سيأتي ولعود الضمير عليها في أفلح المتقي ربه وهو لا يعود الا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازني لان الموصوف لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو بفي كما مر أو كان النعت صالحا لمباشرة العامل نحو أن اعمل سابغات أي دروعا سابغات وليس هذا واحدا منهما وقد يقال هو من الثالث كما في الصبان (قوله حرف موصول) قائله المازني ورد بانه لم يوجد موصول حرفي الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف) قائله الاخفش ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وأن الوصف معها يعمل ولو كان بمعنى المضي مع انها حينئذ من خواص الاسماء فكان ينبغي ابطالها عمله كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه الفعل وأجاب الاخفش عن هذا بالتزامه (قوله بلفظ واحد) أي مبني على سكون الواو في الاحوال كلها وهي مراد المتن بقوله وهكذا ذو أي تساوي ما ذكر (قوله وهي المشار اليه بقوله وكالتي الخ) أي فهو اشارة الى لغة ثانية كما يفيده قوله أيضا وحاصلها ان ذات وذوات بضمهما للمؤنثة وجمعها وذو للباقي وهو مفرد المذكر ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤنث كما هو ظاهر المتن والشارح لكن في الرضي ان ذات على هذه اللغة كمفرده فتقول المتن وكالتي أي واللتين لديهم ذات (قوله ومنهم من يثنيها الخ) اى فيصرفها تصريف ذي بمعنى صاحب مع اعراب جميع تصاريفها حملا عليها كذا في الرضي ومقتضاه ان ذات تعرب بالحركات الثلاثة وان يقال في تثنيتها ذواتا وذواتي بواو بعد الذال كما في التي بمعنى صاحبة وان ذوات تعرب كجمع المؤنث كالتي بمعنى صواحبات على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات مبنية الخ اعلم ان الشارح تكلم أولا على ذو من حيث افرادها وعدمه فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث الاعراب والبناء فهذا كلام مستأنف بين به ان من يقول ذوات بعضهم يبنيها وهي اللغة الثانية في كلامه وبعضهم يعربها وهي الثالثة وليس مرتبطا بقوله ومنهم من يثنيها الا يخالف كلام الرضي المار ثم بين ان بناء ذو المفردة أي في اللغة الاولى والثانية أشهر من اعرابها بالحروف وهي اللغة الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فيما مر وأشهر لغاتهم الخ لان ذلك من حيث لزومها لفظا واحدا بقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والاعراب نعم كان يكفيه ان يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالفصيح الخ وبهذا التقرير يعلم انه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضي من اختصاص اعرابها بلغة تصريفها وبنائها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفي بمصر سنة سبع أو ثمان وثلاثين وثلثمائة كما في السجاعي وقوله هذا هو مامر عن الرضي في لغة

فاما كرام موسرون لقيتهم
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

بالياء على الاعراب وبالواو على البناء وأما ذات فالفصيح فيها ان تكون مبنية على الضم رفعا ونصبا وجرا مثل ذوات ومنهم من يعربها اعراب مسلمات فيرفعها بالضمة وينصبها ويجرها بالكسرة (ص) ومثل

ماذا بعد ما استفهام
أو من اذا لم تلغ في الكلام

(ش) يعني ان ذا اختصت من بين سائر أسماء الاشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل ما في أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا فتقول من ذا عندك وماذا عندك سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره وشرط استعمالها موصولة ان تكون مسبوقة بما أو من الاستفهاميتين نحو من ذا جاءك وماذا فعلت فمن اسم استفهام وهو مبتدأ وذا موصول بمعنى الذي وهو خبر من وجاءك صلة الموصول التقدير من الذي جاءك وكذلك ما مبتدأ وذا موصول بمعنى الذي وهو خبر ما وفعلت صلته والعائد محذوف تقديره ماذا فعلته أي ما الذي فعلته واحترز بقوله اذا لم تلغ في الكلام من ان تجعل ما مع ذا أو من مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي أي شيء عندك وكذلك من ذا عندك فماذا مبتدأ وعندك خبره فذا في هذين الموضعين ملغاة لانها جزء كلمة لان المجموع اسم استفهام (ص)

وكلها يلزم بعده صله
على ضمير لائق مشتمله

نصر بفها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم في الاسماء الستة (قوله ومنهم من يعربها اعراب مسلمات) صريحه ان هذا الذات المفردة وهو أيضا في الهمع على ان الشارح ثقة فليس لنا ان نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساده نعم يوهم كلامه ان ذات لا تنصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الارتشاف كما في التصريح ومر عن الرضي *(تنبيه)* اذا أعرب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم الاضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءتني ذات قامت وذوات قمن وهكذا كما في التصريح وقياسه ثبوت النون في تثنية ذو وذات وجمع ذو فيقال الذوان قاما وذوون قاموا وذواتا قامتا لعدم الاضافة لكنها في جميع النسخ محذوفة ولم أر من نبه عليه فلينظر ما وجهه والله أعلم (قوله ومثل ما) خبر مقدم عن ذا وهو اما مرفوع لفظا أو مبني على الفتح في محل رفع لان الاضافة الى المبني تجوز البناء كما سيأتي وقرئ بهما في السبع قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون وقوله ما استفهام من اضافة الدال للمدلول فهي على معنى لام الاختصاص لا بيانية ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلمه منه (قوله في انها تستعمل الخ) أي لا في كونها لغير العاقل بل هي للعاقل وغيره كما صرح به (قوله أن تكون مسبوقة بما) أي وان لا تكون مشارا بها نحو ماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تلغى كما في المتن ولم يشترط الكوفيون الاول عملا بقوله

عدس ما لعباد عليك امارة * نجوت وهذا تحملين طليق

أي والذي تحملينه ورد بجعل ذا اشارية وتحملين حال أي وهذا طليق حال كونه محمولا لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان ذلك في غير الاستفهام نعم الاولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أي أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة كقوله

دعي ماذا علمت سأتقيه * ولكن بالمغيب خبريني

فماذا كلها اسم موصول بجملة علمت عند السيرافي ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال لان التركيب انما ثبت في أسماء الاجناس لا في الموصولات أي اتركي الذي علمته أنا وخبريني بما تغيب عني لأجتنبه وهذا أي جعلها جزء كلمة الغاء حكمي أما الحقيقي فجعل ما استفهامية وذا زائدة على رأي من يجوز زيادة الاسماء كالناظم ويظهر أثر الالغاءين في نحو سألته عماذا فتثبت ألف ما في الالغاء الحكمي لصيرورتها جزأ من المركب وتحذف للجار في الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان (قوله فماذا مبتدأ) ويحتمل أيضا عدم الالغاء فذا موصول بالظرف خبر عن ما ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي جوابه فتقول في الالغاء ماذا صنعت أخيرا أم شرا بالنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقدم وعند عدمه بالرفع بدلا من ما لانها مبتدأ ومنه قوله

الا تسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وكذا يفعل في الجواب نحو ماذا ينفقون قل العفو بالرفع لابي عمرو على جعل ذا موصولا وبالنصب للباقين على الالغاء كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا قيل ويتعين الالغاء اذا وقع بعد ذا موصول نحو من ذا الذي يشفع فمن ذا مبتدأ أو من فقط وذا زائدة على ما مر والذي خبر لكن قال الدماميني بل يترجح فقط لاحتمال ان الذي تأكيد لذا أو خبر لمحذوف والجملة صلة ذا اه (قوله يلزم بعده صله) ويجوز حذفها لدليل اما لفظي كأن يدل بصلة لموصول على صلة آخر نحو أعط الذي والتي وصلتك أو معنوي كقوله

نحن الالى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا

أي الالى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقولهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخصلة التي من فظاعة

(ش) الموصولات كلها حرفية كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها ويشترط فى صلة الموصول الاسمى ان تشتمل على ضمير يليق بالموصول ان مفردا فمفرد وان مذكرا فمذكر وان غيرهما فغيرهما نحو جاءنى الذى ضربته وكذلك المثنى والمجموع نحو جاءنى اللذان ضربتهما والذين ضربتهم وكذلك المؤنث فتقول جاءت التى ضربتها واللتان ضربتهما واللاتى ضربتهن وقد يكون الموصول لفظه مفردا مذكرا ومعناه مثنى أو مجموعا أو غيرهما وذلك نحو من وما اذا قصد بهما غير المفرد المذكر فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فتقول أعجبنى من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن على حسب ما يعنى بهما (ص) وجملة أو شبهها الذى * وصل به كمن عندى الذى ابنه كفل

(ش) صلة الموصول لا تكون الا جملة أو شبه جملة ونعنى بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور وهذا فى غير صلة الالف واللام وسيأتى حكمها ويشترط فى الجملة الموصول بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون خبرية الثانى أن تكون خالية من معنى التعجب الثالث أن تكون غير مفتقرة الى كلام قبلها فاحترز بالخبرية من غيرها وهى الطلبية والانشائية فلا يجوز جاء الذى اضربه خلافا للكسائى ولا جاءنى الذى ليته قائم خلافا لهشام واحترز بخالية من معنى التعجب من جملة التعجب فلا يجوز

شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايهاما لقصر العبارة عن تصوير شدتها اه تصريح واللتيا بفتح اللام وتضم تصغير التى وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسان

أمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء

(قوله حرفية) هذا زائد على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتمالها على الضمير (قوله أن يقع بعدها صلة) أى متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية كقوله

ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا * والحق يدفع ترهات الباطل

أو الندائية كقول الفرزدق لذئب رمى اليه من زاده

تعش فان عاهدتنى لا تخوننى * نكن مثل من ياذئب يصطحبان

وكذا الاعتراضية كما فى الهمع وسيأتى مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول لانها كالجزء المتمم له وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فمتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة أل أى وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فالظرف الثانى اما خبر ثان أو صفة للخبر المحذوف للتأكيد كعالم من العلماء أو للتأسيس على معنى ممن بلغ بهم الزهد الى ان يعدوا من الزاهدين (قوله تبين معناها) أى لان تعريف الموصول انما هو بصلته الرافعة لابهامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بمضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لان وضعها على الابهام وتخصيصها ابهاما عارض فلم تتعرف بها (قوله على ضمير) ويسمى عائدا وقد يخلفه الظاهر سماعا كقوله * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * (قوله ان مفردا الخ) بنصب الاول ورفع الثانى أى ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتى فى باب كان (قوله مراعاة اللفظ) هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثانى ومنهم من يستمعون ويجرى الوجهان فى كل ما خالف لفظه معناه كأسماء الشرط والاستفهام الا أل الموصولة فيراعى معناها فقط لخفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذا لم تقع خبرا ولا نعتا كجاء الضارب للواحد وغيره وتجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ لبس كأعط من سألتك لا من سألك أو قبح كمن هى حمراء ولا تقل هو لان الخبر مؤنث ويترجح اذا عضده سابق كقوله * وان من النسوان من هى روضة * كما فى التصريح أى فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لا للتأنيث كالاقبح فى زيد علامة فتدبر (قوله وجملة الخ) خبر مقدم عن الذى أى الشئ الذى يوصل به جملة الخ وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هى (قوله الظرف والجار والمجرور) لم يجعلهما جملة باعتبار متعلقهما الفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) بقى ان لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه الا عند ارادة الاستغراق وأن تكون معهودة أى معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول قال فى التوضيح الا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فأوحى الى عبده ما أوحى ويلزم من عهدها خبريتها دون العكس لان الخبر قد يجهله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أى محتملة للصدق والكذب فى ذاتها وان قطع بأحدهما بالنظر لقائلها ومنها الجملة القسمية نحو وان منكم لمن ليبطئن وان كان القسم انشاء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجملة الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذى ان قمت قمت والمراد خبرية اصالة اذ هى الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كلاما فضلا عن كونها خبرا وكذا جملة الصفة والحال والخبر (قوله جاء الذى اضربه) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية ضمنا وبقى جاء الذى رحمه الله مما هو انشاء معنى فقط اذ لا فرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف المازنى فى الاخير والكسائى فى الكل كما فى الاشمونى فقول الشارح

خلافا

خلافا لهشام أي والكسائي ولا حجة لهما في قوله

وانى لراج نظرة قبل التى * لعلى وان شطت نواها أزورها

لان تقديره التى أقول فيها لعلى الخ أو ان أزورها صلة دالة على خبر لعل وهى معترضة بين الصلة والموصول ولا في قوله

وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا * سوى ان يقولوا اننى لك عاشق

لامكان ان ذا ملغاة لا موصولة وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانشاء الترجى لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبرا لان نحو انى عسيت صائما دليل على انه فعل خبرى فينبغى جواز الوصل به بلا خلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أى أصالة لانها الآن انشائية اتفاقا ولذا منعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه ففيه ابهام والمقصود من الصلة التعريف (قوله فائدة) أى بان يكون متعلقه عاما أو خاصا بقرينة كان يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد فتقول بل زيد الذى فى المسجد فهذا تام كما قاله الدماميني أما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح هذا هو التحقيق فى تفسير التام والناقص وسيأتى فى الابتداء اللغو والمستقر (قوله فعل) أى لوجوب كون الصلة جملة ولا يقدر اسم الخبر المحذوف كجاء الذى هو كائن عندك لان شرط الحذف من الصلة ان لا يصلح الباقى للوصل به كما سيأتى والظرف هنا صالح لذلك دماميني (قوله صريحة) أى خالصة الوصفية لكونها فى تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية (قوله وكونها) أى أل بمعرب الافعال أى موصولة به أو الضمير لصلة أل والباء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) اى المراد بهما التجدد لا الدوام والا كانا من الصفة المشبهة كالمؤمن والصائغ فيجرى فيهما الخلاف وكذا أمثلة المبالغة (قوله نحو القرشى) أى لانه جامد مؤول بالمشتق أى المنسوب الى كذا لا صفة صريحة وأما الافضل فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعدا عن الفعل من جهة كونهما للثبوت لا للتجدد فلا يؤولان به ويزيد الافضل بكونه لا يطرد رفعه الظاهر الا فى مسئلة الكحل فلذا اتفق على ان أل فيه معرفة واختلف فيها فمن نظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالمصنف ومن نظر الى كونها للثبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كافعل التفضيل وخرج أيضا ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم لصاحب الملك والابطح للمكان المنبطح أى المتسع والاجرع للمكان المستوى فيه الرمل لا ينبت شيأ فأل فيه معرفة لانسلاخها عن الوصفية اذ لا تجرى على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا كما قاله الشاطبى (قوله واليه أشار) أى الى الوصل بالمضارع لا مع وصفه بالشذوذ لقوله بجوازه اختيارا بناء على ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة أى بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلق ما وقع فى الشعر وان سهل تغييره كما قاله الجمهور والشاعر هنا يمكنه بسهولة ان يقول المرضى حكومته فعدوله الى المضارع يدل على الجواز ولا يرد أنه كان يجب تأنيث المرضى فينكسر الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفى التصريح ما يفيد ان بعض الكوفيين يجيزه بكثرة فتكون المذاهب ثلاثة واستبعده الصبان وخرج بالمضارع الماضى فيمتنع وصلها به استقلالا لكن يحسن عطفه كالمضارع على صلتها لكونها مؤولة بالفعل نحو فالمغيرات صبحا فأثرن أى فالخيول التى أغرن صبحا فاثرن به نقعا أى غبارا ونحو يحبنى الصائم ويعتكف (قوله الترضى) بادغام أل فى التاء وفكها بخلاف أل الحرفية يجب ادغامها فيها لكثرة استعمالها كما نص عليه شيخ الاسلام وغيره اهـ سجاعى (قوله الرسول الله) أى الذين رسول الله كائن منهم ودانت أى خضعت وبنو معد هم قريش

جاء فى الذى ما أحسنه وان قلنا انها خبرية واحترز بغير مفتقرة الى كلام قبلها من نحو جاء الذى لكنه قائم فان هذه الجملة تستدعى سبق جملة أخرى نحو ما قعد زيد لكنه قائم ويشترط فى الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ونعنى بالتام أن يكون فى الوصل به فائدة نحو جاء الذى عندك أو الذى فى الدار والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا والتقدير جاء الذى استقر عندك أو الذى استقر فى الدار فان لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما فلا تقول جاء الذى بك ولا جاء الذى اليوم (ص)

وصفة صريحة صلة أل
وكونها بمعرب الافعال قل

(ش) الالف واللام لا توصل الا بالصفة الصريحة قال المصنف فى بعض كتبه وأعنى بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب والصفة المشبهة نحو الحسن الوجه فخرج نحو القرشى والافضل وفى كون الالف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبى الحسن بن عصفور فى هذه المسئلة فمرة قال انهما موصولة ومرة منع ذلك وقد شذ وصل الالف واللام بالفعل المضارع واليه أشار بقوله وكونها بمعرب الافعال قل ومنه قوله

ما أنت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر وزعم المصنف فى غير هذا الكتاب انه لا يختص به بل قد يجوز فى الاختيار وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية وبالظرف شذوذا فمن الاول قوله

من القوم الرسول الله منهم
لهم دانت رقاب بنى معد

(قوله على المعه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسما بخلافه فى صلة غير أل كما مر وسعة بفتح السين وتكسر واعلم ان صلة أل ان كانت وصفا فهو مع مرفوعه شبيه بالجملة كما فى التوضيح وفى المطول وغيره من أنه جملة فلعل المراد فى معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل انما يتسلط على أل ولكن ينتقل اليه اعرابها عارية كما انتقل اعراب الا الا بمعنى غير لما بعدهما لكونهما بصورة الحرف بحثت بلا زاد ولو كان فيهما آلهة الا الله لكن ما بعد هذين مجرور تقديرا باضافتهما اليه بخلاف ذلك فان وصلت بجملة فبحث الدمامينى انه يثبت لمحلها اعراب المفرد التى هى فى موضعه كالجر فى البيت أى ينتقل اعراب العارية لمحلها اقال فهذه جملة يثبت لها أنواع الاعراب وليست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غريب ورده الشمنى بان المفرد الذى هى فى موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل فى معنى الجملة مع ان اعرابه ليس أصلا بل عارية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لا ال نفسها كباقى الموصولات لا للجملة هذا وطالما توقفت فى قولهم ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فانه يقتضى انها معربة مع قيام موجب البناء بها وهو الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وان كان الى مفرد لكنه فى معنى الجملة كما مر فيؤثر البناء وكذا الا والا اللتان بمعنى غير قام بهما سبب البناء وهو الشبه اللفظى فيهما والوضعى فى لا لكن يمكن فى هذين ان اضافتهما عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظى مجوز لا موجب فاعربا على ما بعدهما لما مر بخلاف أل فان موجب بنائها لم يعارضه شئ الا ان يراد بقولهم ظهر اعرابها أى الذى حقه ان يكون لمحلها كسائر الموصولات لا للفظها فلا ينافى انها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف أى الذى هو جزء مما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذا ما هو بصورته فتدبر والله أعلم (قوله مالم تضف) ما مصدرية ظرفية وجملة وصدر وصلها الخ حال من ضمير تضف فتقيد الاضافة المنفية بحذف صدر الصلة أى مدة عدم اضافتها المقيدة بالحذف والنفى اذا توجها الى مقيد بقيد صدق بنفيهما معا بان لا تضاف ولا يحذف الصدر نحو أى هو قائم وبانتفاء المقيد فقط بان لا تضاف ويحذف الصدر نحو أى قائم وبانتفاء القيد فقط بان تضاف ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهومها صورة ثبوت الاضافة والحذف معا نحو أيهم أشد فتبنى حينئذ ولو قال

* أى كما وبنيت اذ ما تضف * الخ لكان أوضح ومحل هذه الصور اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو فرض كلامه فلو وصلت بفعل أو ظرف أعربت اجماعا كما نقل عن أبى حيان نحو أيهم قام أو عندك اذ لا حذف فى الاول والمحذوف فى الثانى ليس ضميرا بل جملة فعلية اهـ (قوله فى أنها تكون الخ) أى وفى الموصولية كما يعلم من المقام وتخالفها فى الاعراب وكونها للعاقل وغيره ولزومها الاضافة لفظا أو تقديرا التعرف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه ففيها معرفان لكن بجهتين فلا اشكال ولا تضاف لنكرة أصلا بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوزه ابن عصفور وابن الضائع وجعلا منه وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون على معنى سيعرفون المنقلب الذى ينقلبونه وجعلها الجمهور استفهامية لا موصولة وهى مفعول مطلق لينقلبون علقت يعلم عن العمل فى الجملة أى سيعلم الذين ظلموا ينقلبون أى انقلاب (قوله معربة) أى لان شبهها الحرف فى الافتقار عورض بما يختص بالاسم وهو اضافتها لفظا أو تقديرا فرجعت الى الاصل فى الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائما وبنيت فى الحالة الرابعة لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة لشبهه به فى الصورة فكأنه لا اضافة حتى تعارض شبه الحرف ومن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم تبن فى أى قائم مع عدم الاضافة لفظا القيام

...من الثانى قوله
...من لا يزال شاكرا على المعه
فهو حر بعيشة ذات سعه
(ص) أى كما وأعربت ما لم تضف
وصدر وصلها ضمير انحذف
(ش) يعنى أن أيا مثل ما فى أنها
تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث
مفردا كان أو مثنى أو مجموعا نحو
يعجبنى أيهم هو قائم ثم ان أيا لها أربعة
أحوال أحدها أن تضاف ويذكر
صدر صلتها نحو يعجبنى أيهم هو قائم
الثانى ان لا تضاف ولا يذكر صدر
صلتها نحو يعجبنى أى قائم الثالث
ان لا تضاف ويذكر صدر الصلة
نحو يعجبنى أى هو قائم وفى هذه
الاحوال الثلاثة تكون معربة
بالحركات الثلاث نحو يعجبنى أيهم

هو قائم ورأيت أيهم هو قائم ومررت بأيهم هو قائم وكذلك أى قائم وأيا قائم وأى قائم وكذا أى هو قائم وأيا هو قائم وأى هو قائم الرابع أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو يعجبنى أيهم قائم وفى هذه الحالة تبنى على الضم فتقول يعجبنى أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم وعليه قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا وقول الشاعر

اذا ما لقيت بنى مالك
فسلم على أيهم أفضل

وهذا مستفاد من قوله وأعرب ما لم تضف الى آخر البيت أى وأعربت أى اذا لم تضف فى حالة حذف صدر الصلة فدخل فى هذه الاحوال الثلاثة السابقة وهى ما اذا أضيفت وذكر صدر الصلة أو لم تضف ولم يذكر صدر الصلة أو لم تضف وذكر صدر الصلة وخرجت الحالة الرابعة وهى ما اذا أضيفت وحذف صدر الصلة فانها لا تعرب حينئذ (ص)

وبعضهم أعرب مطلقا وفى
ذا الحذف أيا غير أى يقتفى
ان يستطل وصل وان لم يستطل
فالحذف نزر وأبوا أن يختزل
ان صلح الباقى لوصل مكمل
والحذف عندهم كثير منجلى
فى عائد متصل ان انتصب
بفعل أو وصف كمن نرجو يهب

(ش) يعنى ان بعض العرب اعرب أيا مطلقا أى وان أضيفت وحذف صدر صلتها فتقول يعجبنى أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم وقد قرئ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب وروى فسلم على أيهم أفضل بالجر وأشار بقوله وفى ذا الحذف أيا الخ الى المواضع التى يحذف فيها العائد على الموصول وهو اما أن يكون مرفوعا أو غيره فان كان مرفوعا لم يحذف

التنوين مقامها كما فى كل وبعض ولا يمكن مقامه مقام المبتدا لكونه لا يشبهه ولانه لم يعهد هذا ما عللوا به وفيه انه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة المبتدا المحذوف فى نحو أيهم قائم لاختلافهما جمعا وافرادا وان أمكن فى أيهم أشد لان أفعل التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا ان يقال حمل الاول على الثانى طردا للباب فليتأمل هذا و بنيت على حركة دفعا للساكنين أولان لها أصلا فى الاعراب وكانت ضمة جبرا لفوات اعرابها بقوى الحركات أو تشبيها بقبل و بعد فى حذف بعض ما يوضحها (قوله ورأيت أيهم الخ) جرى على رأى المصنف والبصريين من صحة عمل الماضى فيها قال فى التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين اهـ وسئل الكسائى فى حلقة يونس لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلقت فصار مثلا (قوله اذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد فى أيهم حيث بنى على الضم مع اضافته وحذف صدر صلته أى على أيهم هو أفضل أى الذى هو أفضل وكذا فى الآية (قوله مطلقا) حال من المفعول المحذوف أى أعرب أيا حال كونه مطلقا عن التقييد بما مر أو المراد أعربها اعرابا مطلقا (قوله أيا) مفعول يقتفى الذى هو خبر عن غير أى غير أى من الموصولات يقتفى أيا أى يتبعها فى حذف صدر الصلة فقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا والاصح جوازه كما مر (قوله ان يستطل) السين والتاء اما للعد أى ان يعد طويلا كاستحسنت العدل عددته حسنا أو زائدتان أى ان يطل أى يطله المتكلم فهو مجهول على كل ويصح على الثانى بناؤه للفاعل أى ان يطل بفتح الياء أصله يستطيل وحذف جواب الشرط ضرورة لعلمه مما قبله أى جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يختزل) أى يحذف وضميره لصدر الصلة الذى هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم الثانية أى كامل بان يكون جملة بعائدها أو شبهها (قوله كثير منجلى) خبران تنازعا قوله فى عائد فان جعل منجلى صفة لكثير كان هو العامل وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفى كلامه عيب التضمين وهو تعلق القافية بما بعدها وان لم يكن عمدة وخصه بعضهم بالثانى أفاده الصبان (قوله أعرب أيا مطلقا) هو مذهب الخليل و يونس وتأولا الآية بانها استفهامية مبتدا خبره أشد فضمتها اعراب ثم قال يونس الجملة سدت مسد مفعول لننزعن لان أى علقته عن العمل لان التعليق عنده لا يختص بافعال القلوب وقال الخليل هى صفة لمفعوله المحذوف على تقدير القول أى لننزعن من كل شيعة فريقا يقال فيه أيهم أشد ورد عليهما بقوله وسلم على أيهم أفضل بالضم لامتناع الاستفهامية فيه لان حرف الجر لا يعلق عن العمل ولا يصح أن يقدر على شخص مقول فيه أيهم أفضل لامتناع حذف المجرور وادخال الجار على معمول صلته بلا ضرورة كما فى المغنى والمراد بصلته ما هو من تمامه ولو صفة كما هنا وانما قدروا كذلك فى نحو ما هى بنعم الولد ما ليلى بنام صاحبه لضرورة ان الفعل لا يصلح للجر بخلاف أى فتعين انها موصولة ومبنية و بذلك يرد على ثعلب المنكر لموصوليه أى والنصب فى الآية والجر فى البيت شاذان لا يحتج بهما على الاعراب * (تنبيه) * يؤخذ مما ذكر عن المغنى انه لا يجوز فى قوله كمن نرجو يهب ان يقدر كقولك من نرجو لان الجملة صالحة للجر لقصد لفظها فلا ضرورة الى حذف المجرور وادخال الجار على معموله كما لا يدخل على معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف أى كهذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك فى مواطن كثيرة * (فائدة) * كما ترد أى موصولة وشرطا واستفهاما ترد وصلة لنداء ما فيه أل كيا أيها الرجل ونعتا للنكرة وحالا من معرفة دالتين على الكمال كمررت بفارس أى فارس و بزيد أى رجل

الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو وهو الذى فى السماء اله وأيهم أشد فلا تقول جاء اللذان قام ولا اللذان ضرب لرفع الاول بالفاعلية والثانى بالنيابة بل يقال قاما وضربا وأما المبتدا فيحذف مع أى وان لم تطل الصلة كما تقدم من قولك يعجبنى أيهم قائم ونحوه ولا يحذف صدر الصلة مع غير أى الا اذا طالت الصلة نحو جاء الذى هو ضارب زيدا فيجوز حذف هو فتقول جاء الذى ضارب زيدا ومنه قوله ما أنا بالذى قائل لك سوأ التقدير بالذى هو قائل فان لم تطل الصلة فالحذف قليل وأجازه الكوفيون قياسا نحو جاء الذى قائم التقدير هو قائم ومنه قوله تعالى تماما على الذى أحسن فى قراءة الرفع أى هو أحسن وقد جوزوا فى لا سيما زيد اذا رفع زيد ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف التقدير لا سى الذى هو زيد فحذف العائد الذى هو المبتدا وهو قولك هو وجوبا وهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أى وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وأشار بقوله وأبوا ان يختزل ان صلح الباقى لوصل مكمل الى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا لان يكون صلة كما اذا وقع بعده جملة نحو جاء الذى هو أبوه منطلق أو هو ينطلق أو ظرف أو جار ومجرور تامان نحو جاء الذى هو عندك أو هو فى الدار فانه لا يجوز فى هذه المواضع حذف صدر الصلة

وكلها معربة الا الموصولة فيما مر والندائية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفى ذا الحذف لعود اسم الاشارة لقوله وصدر وصلها ضمير انحذف وصدر الوصل هو المبتدأ وكون خبره مفردا من قوله وأبوا أن يختزل ان صلح الخ كما سنبينه وهذان شرطان للجواز وطول الصلة للكثرة ويبقى للجواز أن لا يكون الضمير معطوفا ولا معطوفا عليه كجاء الذى زيد وهو أو هو وزيد قائمان لئلا يخبر بالمثنى عن المفرد أو يبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا كالذى لولا هو لأكرمتك لوجود حذف الخبر بعدها فيلزم الاجحاف ولا منفيا ولا محصورا كالذى ما هو قائم أو ما فى الدار الا هو (قوله بالفاعلية الخ) أى والفاعل ونائبه لا يحذفان الا فى مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدا (قوله فيحذف مع أى الخ) أى لطولها بالاضافة لفظا أو تقديرا فاستغنت عن شرط الطول لكنه يقبح يعجبنى أى قائم لعدم الطول لفظا كما نقله ابن خروف وان كان جائزا (قوله الا اذا طالت) أى بشئ يتعلق بها كمعمول الخبر أو نعته أو غير ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كما مثله أو تقدم نحو وهو الذى فى السماء اله أى الذى هو اله فى السماء أى معبود فيها وجعل اله مبتدا خبره الظرف أو فاعلا به يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كما هو ظاهر (قوله قليل) أى لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه فى قوله

لا تنو الا الذى خير فما شقيت * الا النفوس الالى للشر ناوونا

أى الذى هو خير والألى هم ناوون للشر (قوله فى قراءة الرفع) هى شاذة ليحيى بن يعمر ومثلها لمالك بن دينار وابن السماك ما بعوضة رواية بالرفع أى ما هو بعوضة فما موصولة بدلا من مثلا حذف صدر صلتها بلا طول وجوز أبو البقاء زيادتها فالجملة نعت لمثلا واما على النصب فما نكرة موصوفة ببعوضة بدل من مثلا أو زائدة وبعوضة بدل واما فتح أحسن فعلى انه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أى الذى أحسنه وجعله الكوفيون موصولا حرفيا أى على احسانه (قوله لا سى الذى الخ) سى بمعنى مثل لا يتعرف باضافته لما الموصولة لتوغله فى الابهام فصح كونه اسم لا ولك جعل ما نكرة موصوفة بالجملة أى لا سى رجل هو زيد أو زائدة وسى مضاف الى زيد فان كان بدله نكرة كقوله

الا رب يوم صالح لك منهما * ولا سيما يوم بدارة جلجل

فلك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تمييزا لسى كما تميز مثل نحو ولو جئنا بمثله مددا وما حينئذ كافة عن الاضافة وفتحة سى بناء على هذا لافرادها واعراب فى سواه لاضافتها لما أو تاليها والبيت مروى بالاوجه الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أى لا مثل كذا موجود ولا محل للجملة وقد تخفف ياؤها وقد تحذف منها الواو اما وحدها أو مع لا كما حكاه الرضى وتعقبه الدمامينى هذا وقد ترد بمعنى خصوصا فيكون فى محل نصب مفعولا مطلقا لأخص محذوفا وحينئذ يؤتى بعده بالحال كأحب زيدا ولا سيما راكبا أو وهو راكب فهى حال من مفعول أخص المحذوف أى أخصه بزيادة المحبة خصوصا فى حال ركوبه وكذا بالجملة الشرطية نحو ولا سيما ان ركب أى أخصه بذلك فقول المصنفين لا سيما والامر كذا تركيب عربى أفاده الدمامينى وغيره (قوله وجوبا) أى لجريانه مجرى المثل وليكون ما بعد لا سيما مفردا صورة لانها كالاستثنائية فى مخالفة ما بعدها لما قبلها وهى لا يقع بعدها جملة ولذا جرت عادتهم بذكرها فى الاستثناء وان لم تكن من أدواته لان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لا خارج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقيس) أى فهو مستثنى من شرط الطول لما مر فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار (قوله جملة) هذا محترز قوله وخبره مفرد ومتى كان خبر العائد جملة أو ظرفا فلا بد من اشتماله على ما يربطه

فلا تقول جاء الذى أبو منطلق تعنى الذى هو أبوه منطلق لان الكلام يتم دونه فلا يدرى أحذف منه شئ أم لا وكذلك بقية الامثلة المذكورة ولا فرق فى ذلك بين أى وغيرها فلا تقول فى يعجبنى أيهم هو يقوم يعجبنى أيهم يقوم لانه لا يعلم الحذف ولا يختص هذا الحكم بالضمير اذا كان مبتدأ بل الضابط انه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يجز حذف العائد وذلك كما اذا كان فى الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده على الموصول نحو جاء الذى ضربته فى داره فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فلا تقول جاء الذى ضربت فى داره لانه لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الايهام فانه لم يبين انه متى صلح ما بعد الضمير لان يكون صلة لا يحذف سواء كان الضمير مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا وسواء كان الموصول أيا أو غيرها بل ربما يشعر ظاهر كلامه بان الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وبغير أى من الموصولات لان كلامه فى ذلك والامر ليس كذلك بل لا يحذف مع أى ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لان يكون صلة كما تقدم نحو جاء الذى هو أبوه منطلق ويعجبنى أيهم هو أبوه منطلق وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذى ضربته فى داره ومررت بالذى مررت به فى داره ويعجبنى أيهم ضربته فى داره ومررت بأيهم مررت به فى داره وأشار بقوله والحذف عندهم كثير منجلى الى آخره الى العائد المنصوب وشرط جواز حذفه ان يكون متصلا منصوبا بفعل تام أو بوصف نحو جاء الذى ضربته والذى أنا معطيكه درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذى ضربت ومنه قوله تعالى ذرنى ومن خلقت وحيدا وقوله تعالى أهذا الذى بعث الله رسولا التقدير خلقته وبعثه وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيكه فتقول الذى أنا معطيك درهم ومنه قوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فما لدى غيره نفع ولا ضرر

تقديره الذى الله موليكه فضل فحذف الهاء وكلام المصنف يقتضى أنه كثير وليس كذلك بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فان كان الضمير منفصلا لم يجز الحذف نحو جاء الذى اياه ضربت فلا يجوز حذف اياه وكذلك يمتنع الحذف اذا كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف وهو الحرف نحو جاء الذى انه منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يمتنع الحذف اذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذى كانه منطلق فلا يجوز حذف الهاء

(ص) كذاك حذف ما بوصف خفضا * كانت قاض بعد أمر من قضى

بالمبتدا وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعا فهو أبدا صالح للوصل به والكاف فى قوله كما اذا وقع استقصائية فتأمل (قوله فلا يدرى الخ) فيه ان هذا اجمال لا يعاب مع ان الحاصل اللبس فلو قال لتبادر عدم الحذف لاستقام هذا اذا لوحظ المحذوف فان جعل الباقى صلة مستقلة جاز فى كل ما ذكره (قوله بل ربما يشعر الخ) أى لاقتضاء الكلام على أى وهو الآن فى غيرها ولرجوع ضمير يختزل لقوله وصدر وصلها وهو لا يكون الا مرفوعا اللهم الا أن يرجع لقوله ضمير انحذف بلا قيد الصدر به فيعم المرفوع وغيره فى أى وغيرها فتدبر (قوله وشرط جواز حذفه) أى زيادة على عدم صلوح الباقى للوصل لوجوب هذا فى كل عائد كما قدمه (قوله تام) أخذه من مثال المصنف ولم يذكره فى الوصف لعلمه من هذا (قوله ومن خلقت) اما معطوف على الياء من ذرنى أو مفعول معه ووحيدا حال أى خلقته حال كونه منفردا بلا أهل ولا مال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما الله الخ) الله مبتدأ خبره موليك أى معطيك والجملة صلة ما حذف عائدها وهو المفعول الثانى لموليك وفضل خبر ما وفاء فاحمدنه سببية وفاء فما للتعليل (قوله موليكه) قدره متصلا مع ان عامله اسم يترجح معه الانفصال كما مر لان الكلام فى المتصل قاله الرودانى وبه يعلم ان المراد المتصل ولو جوازا كما سيتضح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بانه أرشد الى ذلك بتقديم الفعل واتكل على اشتهار اصالته فى العمل والتصرف الذى من جملته حذف المعمول وفرعية الوصف فيهما (قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف انه لا فرق بين صلة أل وغيره ومذهب الجمهور ان منصوب صلتها لا يحذف أصلا ان عاد عليها الا انه يدل على اسميتها الخفية وأما قوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة * ولو أتيح له صفو بلا كدر

أى المستفزه فشاذ فان عاد الى موصول قبلها جاز كجاء الذى أنا الضارب أى الضاربه (قوله منفصلا) أى وجوبا اما لتقديمه كاياه أو لحصره كجاء الذى ما ضربت الا اياه لان حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جوازا فيحذف كالبيت المار ونحو فاكهين بما آتاهم ربهم أى آتاهم اياه ولا يقدر متصلا لان اتحاد رتبة الضميرين فى الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحمل عليه القرآن ومثله ومما رزقناهم ينفقون ويرضين بما آتيتهن كلهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل فى ذلك انما هو عند التلفظ أما مع الحذف فلا ضعف لعدم النطق كما فى اعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء) أى لانها عمدة والحرف لا يستقل بدونها نعم قد تحذف تبعا للحرف نحو أين شركائى الذين كنتم تزعمون أى تزعمون أنهم شركائى ورب شئ يجوز تبعا لا استقلالا فان قدر تزعمونهم فلا اشكال (قوله بفعل ناقص) أى لانه كالحرف فى أن منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالعوض عن مصدره لاسيما على قول البصريين انه لمجرد الزمان لا حدث له أصلا (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أى حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر

كذا الذى جر بما الموصول جر
كمر بالذى مررت فهو بر

(ش) لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع فى الكلام على المجرور وهو اما أن يكون مجرورا بالاضافة أو بالحرف فان كان مجرورا بالاضافة لم يحذف الا اذا كان مجرورا باضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو جاء الذى أنا ضاربه الآن أو غدا فتقول جاء الذى أنا ضارب بحذف الهاء وان كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف نحو جاء الذى أنا غلامه أو أنا مضروبه أو أنا ضاربه امس واشار بقوله كانت قاض الى قوله تعالى فاقض ما انت قاض التقدير ما انت قاضيه فحذفت الهاء وكان المصنف استغنى بالمثال عن ان يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال وان كان مجرورا بالحرف فلا يحذف الا ان دخل على الموصول حرف مثله لفظا ومعنى واتفق العامل فيهما مادة نحو مررت بالذى مررت به أو أنت مار به فيجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذى مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون أى منه وتقول مررت بالذى أنت مار أى به ومنه قوله

لقد كنت تخفى حب سمراء حقبة
فبح لان منها بالذى أنت بائح

أى أنت بائح به فان اختلف الحرفان لم يجز الحذف نحو مررت بالذى غضبت عليه فلا يجوز حذف عليه وكذلك مررت بالذى مررت به على زيد فلا يجوز حذف به منه لاختلاف معنى الحرفين لان الباء الداخلة على الموصول للالصاق والداخلة على الضمير للسببية وان اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضا

قضى أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذى جر) بضم الجيم صلة الذى وجر الثانى بفتحها صلة ما (قوله بمعنى الحال) أى مع كونه معتمد ليكون عاملا فى محل الضمير النصب وان جره بالاضافة أيضا وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أى بغير وصف أصلا أو باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله ومحله فى اسم المفعول المتعدى لواحد كمثاله لان الضمير حينئذ فاعل فى المعنى أما المتعدى لاثنين كخذ الدرهم الذى أنا معطاه فلا منع فيه لانه حينئذ فضلة منصوب المحل أفاده الاسقاطى (قوله ما أنت قاض) قيل لا شاهد فيه لاحتمال ان ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية أى اقض قضاءك أو مصدرية ظرفية أى مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا (قوله الا ان دخل على الموصول الخ) أى ليكون فى الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير فى المعنى ومثله الموصوف به كقوله

لا تركنن الى الامر الذى ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أى ركنت اليه وكذا المضاف للموصول أو للموصوف به كمررت بغلام الذى مررت أو بغلام الرجل الذى مررت أى به (قوله مادة) أى لفظا وكذا معنى فلا يكفى اتفاق اللفظ فقط كوقفت على الذى وقفت عليه من الوقف والوقوف ولا المعنى فقط كسررت بالذى فرحت به لكن استوجه شيخ الاسلام الاكتفاء بالثانى وخرج عليه فاصدع بما تؤمر أى امر بما تؤمر به بل نقل السجاعى فى الندبة عن الشاطبى ان المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلا وخرج عليه قوله * وينذب الموصول بالذى اشتهر * أى به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعا كما مثله من الفعل مع الوصف وجملة ما ذكر لحذف المجرور بالحرف خمسة شروط جر الموصول وكون جاره كجار العائد لفظا ومعنى واتفاق العامل لفظا ومعنى ويزاد أن لا يكون الضمير عمدة ولا محصورا ولا موقعا حذفه فى لبس فلا حذف فى مررت بالذى مر به أو بالذى ما مررت الا به أو رغبت فى الذى رغبت فيه وأن لا يصلح الباقى للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالحاصل أنه يزاد على هذا الشرط فى المجرور بالحرف ما سمعته وفى المجرور بالاسم كون جاره اسم فاعل عاملا أو اسم مفعول متعديا لاثنين على ما مر وفى المنصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أو وصفا وكونه تاما ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفى المرفوع أن يكون مبتدأ وان لا يكون معطوفا الى آخر ما مر فتدبر (قوله أى منه) لم يقدره تشربونه لمنشا كله ما قبله ولان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وتصحيحه بان المعنى تشربون جنسه تكلف (قوله حب سمراء) كحمراء اسم امرأة وحقبة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فموحدة أى مدة طويلة وتخفى من الخفاء ضد الظهور وقوله فبح بضم الباء أى أظهر جواب شرط مقدر أى اذا كان كذلك فبح وقوله لان أصله الآن حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام فاستغنى عن همزة الوصل (قوله فان اختلف الحرفان) أى لفظا ومعنى أو معنى فقط كما مثله أو لفظا لا معنى كحللت فى الذى حللت به وقيل بجواز الحذف حينئذ وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف اه تصريح (قوله للسببية) أو المصاحبة وهى أظهر فان حذف على زيد كانت بمعنى الاولى فتأمل (قوله وان اختلف العاملان) أى عند غير المصنف كما مر وشذ قوله

وان لسانى شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم

لتعلق على المذكورة بعلقم أى شاق والمحذوفة بصبه أى علقم على من صبه عليه كما شذ الحذف عند عدم جر الموصول فى قول حاتم

ومن حسد يجور على قومى * وأى الدهر ذو لم يحسدونى

ى فيه فذو بمعنى الذى خبر أى الاستفهامية وحذف عائدها المجرور بفى لكن قيل لا شذوذ فى البيتين لان محل الشروط المذكورة اذا لم يتعين الحرف المحذوف والا جاز الحذف مطلقا كما فيهما وهذا ظاهر فى الثانى لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو اذا كان الزمان ظرفا لا يجر الا بفى نحو أعجبنى اليوم الذى جئت أى فيه فالمحذوف متعين بخلاف الاول اذ يحتمل ان صب بمعنى مال فيتعدى بعلى وبمعنى أطلق فيتعدى بفى فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فقيل الحذف فيه سماعى أيضا لعدم جر الموصول وقيل على مذهب الكسائى من ان الحذف تدريجى فحذف الجار أولا فانتصب الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب لا مجرور فهو قياسى وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لتأتيه فى كل حذف اه لكن أنت خبير بان المبشر به لا يجر الا بالباء فالمحذوف فيهما متعين جزما وتقديره يبشر فيه يأباه أن سياق الآية لبيان المبشر به لا لمكان البشارة كما لا يخفى فتخريج الآية على هذا أولى فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

(المعرف باداة التعريف)

هذا أولى من التعبير بال لجريانه على كل الاقوال الآتية ولصدقه بام عند حمير لكن لا حاجة لاضافته التعريف لان اداة الشئ ما يحصله والانسب بباقى المعارف حيث لم يقل فيه المعرف بالعلمية مثلا أن يقول ذو الاداة والمقام يعينها قيل ان كانت الباء سببية فقوله أل حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة أو بمعنى مع فلا زيادة (قوله أو اللام) أو لتنويع الخلاف لا للشك واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله أى حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم وعمرو فان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من المعطوفين فللاول أو الثانى أو مخير فيه أقوال فان صلح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهند قائم أو قائمة وهذا كله فى أو التنويعية لانها يجب معها المطابقة كالواو كما فى المغنى اما التى للشك ونحوه فلا حذف معها الا انها للاحد الدائر كما أفاده يس (قوله فقط) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب حال من اللام أى حال كونها حسبك أى كافيتك عن طلب غيرها وقيل الفاء فى جواب شرط مقدر وقط خبر لمحذوف أو اسم فعل بمعنى انته أى اذا عرفت ذلك فهى حسبك أو فانته عن طلب غيرها (قوله نمط عرفت) أى أردت تعريفه مبتدأ أو صفة وقل فيه خبر والنمط مفعول قل لقصد لفظه (قوله همزة قطع) أى أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الا لعارض ولثبوتها مع تحرك اللام فى نحو الاحمر بنقل حركة همزة أحمر الى اللام الا انها وصلت فى الدرج لكثرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أى زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن ولا مدخل لها فى التعريف وانما لم تحرك اللام ويستغنى عنها لان كسرها مع ثقله يلبسها بلام الجر وفتحها بلام الابتداء وضمها لا نظير له ونقل فى التسهيل عن سيبويه ان المعرف أل بجملتها كالاول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها فى الوضع بمعنى انها جزء الاداة وان كانت زائدة فيها كاحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافى الاعتداد بها فى الوضع وتظهر ثمرة الخلاف فى نحو من القوم فعلى الثانى لا همزة فيه أصلا للاستغناء عنها وعلى غيره موجودة الا أنها حذفت لكثرة الاستعمال وعن المبرد أن المعرف الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فالاقوال أربعة اثنان أحاديان واثنان ثنائيان (قوله للعهد) فيه حذف مضافين أى لتعريف ذى العهد أى الشئ المعهود واحدا كان أو أكثر وهو ثلاثة اقسام ذكرى وعلمى وحضورى فالاول ما تقدم ذكره صريحا كما مثل أو كناية نحو وليس الذكر كالانثى لتقدم الذكر مكنيا عنه بما فى قولها ما فى بطنى محررا لان التحرير أى الوقف لخدمة بيت المقدس

نحو مررت بالذى فرحت به فلا يجوز حذف به وهذا كله هو المشار اليه بقوله كذا الذى جر اى كذلك يحذف الضمير الذى جر بمثل ما جر به الموصول نحو مر بالذى مررت فهو برأى بالذى مررت به فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التى سبق ذكرها والله أعلم (ص)

(المعرف باداة التعريف)

ال حرف تعريف أو اللام فقط
فنمط عرفت قل فيه النمط

(ش) اختلف النحويون فى حرف التعريف فى الرجل ونحوه فقال الخليل المعرف هو أل وقال سيبويه هو اللام وحدها فالهمزة عند الخليل همزة قطع وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن والالف واللام المعرفة تكون للعهد كقولك لقيت رجلا فاكرمت الرجل وقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول

ولاستغراق الجنس نحو ان الانسان لفي خسر وعلامتها أن يصلح موضعها كل ولتعريف الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة أى هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة والنمط ضرب من البسط والجمع أنماط مثل سبب وأسباب والنمط أيضا الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد كذا قاله الجوهرى (ص)

كان عندهم خاصا بالمذكور والثانى ماحصل فى علم المخاطب بغير الذكر كالمار والحس الآتى نحو بالوادى المقدس اذهما فى الغار تحت الشجرة والثالث ماحضر فى الحس والمشاهدة كقولك لمن فوّق سهما أى رفعه القرطاس أى أصب القرطاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرمى اليه ومنه اليوم أكملت لكم دينكم أى هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذى نزلت فيه الآية ومن جعلها للعهد العلمى نظر الى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد فى الثلاثة خارجى عند البيانيين والنحاة يجعلون الثانى ذهنيا كما فى يس وهو فى الجميع كعلم الشخص فى الدلالة على الفرد المعين الا أنه بقرينة أل والعلم بجوهره ولذا كان أعرف من المحلى مطلقا (قوله ولاستغراق الجنس) أى استغراق افراده ولو كان مدخولها جمعا كما حققه فى المطول ان خلفها كل حقيقة كما مثل ولذا صح الاستثناء بعده ولاستغراق خصائص الجنس وأوصافه ان خلفها كل مجازا كأنت الرجل وزيد الرجل علما أى الجامع لاوصاف كل الرجال ولخصائص العلم المتفرقة فيهم اذ يصح أنت كل رجل على استعارة الكل للبعض لاستجماعه صفاتهم وقد تخلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الامير الصاغة أى صاغة بلده لاصاغة الدنيا وليست أل فى الصاغة موصولة لان المراد بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها فى كل ذلك كنكرة مسورة بكل (قوله ولتعريف الحقيقة) أى الماهية باعتبار حضورها الذهنى بقطع النظر عن الافراد فدخولها كعلم الجنس فى الدلالة على ذلك الا أنه بقرينتها والعلم بجوهره كما مر وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية وهى الداخلة على المعرفات كالانسان حيوان ناطق والكليات كالانسان نوع وبقى من أقسام أل ما أشير بها البعض مبهم واحدا أو أكثر كادخل السوق حيث لاعهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لانها كلام الجنس فى وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وانما حملت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالدخول والاكل فيما ذكر لا من الوضع فهى داخلة فى لام الجنس عند النحاة وأما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهنى لعهدية الحقيقة التى لذلك البعض فى الذهن وان كان هو مبهما ومدخول هذه وان كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجرى عليه أحكام المعارف كمجيئه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة الا أنه فى المعنى كالنكرة نظرا للقرينة فذلك البعض المبهم ولذا نعت بالجملة فى قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبنى * فمضيت ثمة قلت لا يعنينى

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهم أو للحقيقة فى ضمنه وهذا للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد أصلا كما علمت فالمجرد وذو اللام بالنظر للقرينة سواء فى الابهام وبالنظر لانفسهما مختلفان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل فى فرد كلقيت أسامة كما أفاده السعد فى شرح التلخيص والحاصل ان أل عند النحاة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيانيين أربعة لكنها ترجع الى خمسة أو ستة لان العهدية ثلاثة أقسام ورجح السيد الصفوى انها قسمان فقط لانها اما لحصة معهودة خارجا باقسامها الثلاثة أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أو من حيث وجوده فى بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام العهد الذهنى أو فى جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على الكلية وان لم توجد قرينتها كالاستثناء لكن لابد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هى لام الحقيقة حملت عليه بالقرينة كالتى للعهد الذهنى وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعها للافراد لا للحقيقة وأما العهدية خارجا فالفرد عليهما وبقى قول ثالث وهى انها للحقيقة من حيث هى مطلقا ثم يتشعب منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمله (قوله أى هذه الحقيقة خير الخ)

التفاضل بينهما من حيث تغايرهما بالذكورة والانوثة وان اتحدتا فى الانسانية ولكون الحكم على الحقيقة لا ينافى تخلف الخبرية فى بعض الافراد لخصوصيات عرضت له (قوله وقد تزاد) أى لفظة ال المتقدمة فى قوله أل حرف تعريف فالجملة عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أل من حيث هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام فى مرجع الضمير وأنث الفعل هنا باعتبار انها كلمة وذكره فى قوله الآتى دخلا باعتبار انها حرف أو لفظ اشارة الى جواز الامرين (قوله لازما) صفة لمصدر محذوف اى زيدا لازما ولاضطرار عطف عليه اى وزيدا لاضطرار (قوله كاللات) هذا اسم صنم والثانى موصول جمع التى وفيهما جناس تام لاتفاقهما لفظا لا معنى (قوله ياقيس) منادى مضموم والسرى بفتح فكسر أى الشريف نعته فيجوز رفعه تبعا للفظه ونصبه مراعاة لمحله كما سيأتى فى النداء (قوله تأتى زائدة) أى غير معرفة بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أو على واجب التنكير كالحال والتمييز لا صالحة للسقوط لانها قد تكون بجزء علم كاليسع (قوله لازمة) هى ما قارنت وضع الكلمة وغير اللازمة ما عرضت بعده (قوله باللات) مثله كل علم قارنت ال وضعه للعلمية مرتجلا كان كالسموأل اسم شاعر يهودى أو منقولا كاللات فان أصله بشد التاء وصف من لت يلت وكان رجلا يلت السويق بالطائف فلما مات اتخذوه صنما وسموه به وخففت تاؤه وكالعزى تأنيث الاعز نقلت لصنم أو شجرة تعبدها غطفان وكاليسع بناء على انه عربى منقول من مضارع وسع وقولهم لاعربى من الانبياء الا شعيب وهود وصالح ومحمد معناه لاعربى مصروفا أو اتفاقا الا هؤلاء وقيل هو أعجمى قارنت ال ارتجاله (قوله وهو ظرف زمان) أى للزمن الحاضر وقد يستعمل فى غيره مجازا واعلم ان الجمهور على انه علم جنس للزمان مبنى لقولهم من الآن بالفتح ثم اختلفوا فى سبب بنائه فقيل تضمن معنى ال الحضورية مع زيادة التى فيه كما بنى الامس على الكسر فى قوله * وانى وقفت اليوم والامس قبله * لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث الغى اللفظ الموجود وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجمودى اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجمهور من جعله اسم اشارة للزمان كهنالك للمكان وعليه الموضح فعلة بنائه كأسماء الاشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله لتعريف الحضور) أى للعهد الحضورى كهى فى قولك هذا الرجل أى الحاضر فهى معرفة لا زائدة وفتحته حينئذ اعراب وهو ملازم النصب على الظرفية وقد يجر بمن كما روى من الآن بالجر قال فى النكت وهذا قول لا يمكن القدح فيه وهو الراجح عندى والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة اه (قوله فبنيتها) شامل لال الموصولة فتعريفها بنية ال ولا مانع منه اه صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها فى الموصول معرفة أى لو كانت معرفة لنكر الموصول بعد حذفها مع انه باق على تعريفه اذ لم يختلف معناه ويحتمل أنه ايراد على لزومها فى الموصول أى لو كانت لازمة لما حذفت فى ذلك وحاصل الجواب عنهما انه شاذ فلا عبرة به لكن يعين الاول قول الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفى التسهيل ان حذفها من الذين واللاتى لغة لا شاذ وكذا الذى والتى كما مر فالاحسن أن يقال انها لازمة فى اللغة الفصحى عند أكثر العرب (قوله بنات الاوبر) هذا بيان للفظ الواقع فى الشعر لأنه يقال نثرا لان الكلام فى الضرورة (قوله ولقد جنيتك) أى جنيت لك على الحذف والايصال ليوازن نهيتك والاكمؤ بهمز آخره جمع كمء كافلس وفلس والكمء واحد الكمأة لانها اسم جنس جمعى له على خلاف الغالب من كون التاء فى المفرد وهى نبت فى البادية له ثمر يجنى والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع منها وهى الكبار البيض التى يقال لها شحمة الارض وأصله

والآن والذين ثم اللات
ولاضطرار كبنات الاوبر
كذا وطبت النفس ياقيس السرى

(ش) ذكر المصنف فى هذين البيتين ان الالف واللام تأتى زائدة وهى فى زيادتها على قسمين لازمة وغير لازمة ثم مثل للزائدة واللازمة باللات وهو اسم صنم كان بمكة وبالآن وهو ظرف زمان مبنى على الفتح واختلف فى الالف واللام الداخلة عليه فذهب قوم الى انها لتعريف الحضور كما فى قولك مررت بهذا الرجل لان قولك الآن بمعنى هذا الوقت وعلى هذا لا تكون زائدة وذهب قوم منهم المصنف الى انها زائدة وهو مبنى لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور ومثل ايضا بالذين واللات والمراد بهما ما دخل عليه أل من الموصولات وهو مبنى على ان تعريف الموصول بالصلة فتكون الالف واللام زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى ان تعريف الموصول بال ان كانت فيه نحو الذى وان لم تكن فيه فبنيتها نحو من وما الا أيا فانها تتعرف بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون الالف واللام زائدة وأما حذفها فى قراءة من قرأ صراط لذين أنعمت عليهم فلا يدل على انها زائدة اذ يحتمل أن يكون حذفت شذوذا وان كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين يريدون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهى الداخلة اضطرارا على العلم كقولهم فى بنات أوبر علم لضرب من الكمأة بنات الاوبر ومنه قوله

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا
ولقد نهيتك عن بنات الاوبر

والاصل تبنات أوبر فزيدت الالف واللام وزعم المبرد ان بنات اوبر ليس بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الداخلة اضطرارا على التميز كقوله رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو والاصل وطبت نفسا فزاد الالف واللام وهذا بناء على ان التميز لا يكون الا نكرة وهومذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز كونه معرفة فالالف واللام عندهم غير زائدة والى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله كبنات الاوبر وقوله وطبت النفس الخ (ص)

و بعض الاعلام عليه دخلا
للمح ماقد كان عنه نقلا
كالفضل والحرث والنعمان
فذكرذا وحذفه سيان

(ش) ذكر المصنف فيما تقدم ان الالف واللام تكون معرفة وتكون زائدة وتقدم الكلام عليهما ثم ذكر فى هذين البيتين انها تكون للمح الصفة والمراد بها الداخلة على ماسمى به من الاعلام المنقولة مما يصلح دخول أل عليه كقولك فى حسن الحسن وأكثر ماتدخل على المنقول من صفة كقولك فى حارث الحرث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك فى فضل الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك فى نعمان النعمان وهو فى الاصل من أسماء الدم فيجوز دخول أل فى هذه الثلاثة نظرا الى الاصل وحذفها نظرا الى الحال وأشار بقوله للمح ماقد كان عنه نقلا الى ان فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات الى مانقلت عنه من صفة أو ما فى معناها وحاصله أنك اذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه انه انما سمى به تفاؤلا بمعناه أتيت بالالف واللام للدلالة على ذلك كقولك الحرث نظرا الى انه انما سمى به للتفاؤل وهو أنه يعيش ويحرث وكذا كل مادل على معنى وهو مما يوصف به فى الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه علما لم تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحارث ونعمان فدخول الالف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما فليستا بزائدتين خلافا لمن زعم ذلك وكذلك أيضا ليس حذفهما واثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو انه اذا لمح الاصل جىء بالالف واللام وان لم يلمح لم يؤت بهما (ص) وقد يصير علما بالغلبه العلبة

عساقيل كعصافير حذفت ياؤه للضرورة وبنات الاوبر كماة صغيرة مزغبة على لون التراب رديئة الطعم وهى أول الكماة وقيل مثلها وليست منها تصريح بزيادة (قوله ليس بعلم) أى بل جمع ابن أوبر كبنات آوى و بنات عرس جمع ابن آوى وابن عرس وانما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة) أى بل معرفة لانه نكرة حينئذ وعليه فمنعه من الصرف اذا جرد من ال للوزن والوصفية الاصلية كأدهم وأسود لان أصل أوبر بمعنى كثير الوبر وعلى الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم فى حكمه (قوله على التميز) وكذا الداخلة شذوذا على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق عطف عليه زيد فيهما ال شذوذا لوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول فاول وأتى بالفاء لتدل على الترتيب أى ادخلوا مرتبين (قوله وجوهنا) أى ذواتنا أو أكابرنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أوهى متعلقة بصددت (قوله طبت نفسا) قيل لا يتعين ذلك لجواز ان تكون النفس مفعول صددت وحذف تميز طبت أولا تميز له (قوله و بعض الاعلام عليه دخلا) فيه ايماء الى انه سماعى فلا تدخل على غير ماورد كمحمد وصالح ومعروف (قوله للمح) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان نقل هو أى ذلك البعض عنه أى عن ما فالصلة جرت على غير ماهى له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أى الحدث بالمطابقة لكونه مصدرا والحرث مشتق يدل عليه بالتضمن وأخر النعمان لان دلالته على وصف الحمرة الترامية لكونه فى الاصل اسما للدم أو انه رتبها على الترقى بزيادة الحروف وكون أل فى النعمان عارضة للمح ينافى تمثيله به فى التسهيل لما قارنت أل وضعه الا أن يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه أل و بنعمان فتدخله للمح قال الشمنى ومن الاول النعمان بن المنذر ملك العرب لانه لم يسمع بغير أل (قوله المنقولة مما يصلح الخ) خرج المرتجلة كسعاد والمنقولة مما لا يصلح لها كيزيد ويشكر فلا تدخلها أل وأما قوله * رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * فضرورة سهلها مشاكلة الوليد والتقييد بالنقل وبما يصلح لها ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماعى بل لبيان مورد السماع باطراد سم (قوله فى الجملة) أى فى بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلا فى الفضل وبالاحمر فى الدم بخلاف مالا يوصف به أصلا ولا بالتأويل (قوله فليستا بزائدتين) أجيب بان المراد بالزائدة ماليست للتعريف وان لم تصلح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سيان أى فى عدم افادة التعريف لا مطلقا (قوله بالعلبه) هى ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص فى استعماله لغلبة اطلاقه على شئ بعينه ثم ان كان قد استعمل فى غير ما غلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة تحقيقية وان لم يستعمل فى غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالاله بأل فتقديرية وأما الله فعلم بالوضع الشخصى على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضعا ولا استعمالا واما اله بغير أل فليس علما بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهر فى زمن الجاهلية اما الآن فلا يبعد انه علم بالغلبة التحقيقية اذ لا يفهم منه اذا أطلق غيره تعالى و بهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذكر ذلك فى باب العلم فينوعه الى وضعى وغلبى ليكون ذكر المضاف فى مركزه فانه هنا استطرادى وهذا النوع قبل

الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علما و يلغى تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم يصير مؤخر وعلما خبرها مقدم (قوله كالعقبه) أصلها كل طريق صاعد فى الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبة منى التى يقال فيها جمرة العقبة قاله الشاطبى وقيل بعقبة أيلة عند مصر (قوله وحذف أل) مفعول مقدم لأوجب وقوله ذى أى التى فى الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالذكر مع ان المعرفة كذلك احترازا عن المقارنة للوضع نقلا كالنضر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال فى الكافية

وقد تقارن الاداة التسمية * فتستدام كاصول الأبنية

قال فى شرحها أى لانها جزء علم كهمزة أحمد وجيم جعفر بخلافها فى الغلبة كالاعشى و النابغة فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم الغى تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اه و يحتمل ان قوله ذى اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف أيضا كما نقل عن الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والرودانى كقول خالد بن الوليد

ياعز كفرانك لاسبحانك * انى رأيت الله قد أهانك

ففائدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما لكونها زائدة لا يلزم عليها جمع معرفين أو ان فائدته التنبيه على تعين حذفها فلا يتوصل لندائها بأى ولا بذا كالمعرفة فلا يقال يا أيها السموأل ولا ياذا الاعشى أو الحرث لان التوصل بذلك انما هو فى أل الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله فى الصعق) بكسر العين هو خويلد بن نفيل كان يطعم الناس بتهامة فسفت الريح التراب فى جفانه أى أوعية طعامه فسبها فرمى بصاعقة فسمى الصعق وهو فى الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عيوق) فعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والدبران سمى بذلك لزعمهم ان الدبران يطلب الثريا وهو يعوقه عنها والثريا تصغير ثروى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها فأصلها ثريوى اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قيل الصواب ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل اطلاق العبادلة لانه من الطبقة الاولى من الصحابة و يرده ان الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبد الله وانما قال غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمر الخ على العبادلة أى على الاشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع أن ابن عمر مثلا يصدق بعبد الله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبدل بزيادة اللام كما يقال فى زيد زيدل وهى زيادة شائعة فى مثله من الاسماء أو ان عبدل مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى نحتا لا اشتقاقا لانه لا يكون من كلمتين فى قياس التصريف اه اسقاطى والله سبحانه وتعالى أعلم

(الابتداء)

لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع فى الاحكام التركيبية والتراكيب المفيدة ترجع الى جملتين فعلية ومنها جملة النداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفى بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهرا فى قوة المفرد فمخصوص بغير هذا و بغير صلة أل فانها فى قوة جملة فعلية كما مر وقدم المصنف باب المبتدا فى سائر كتبه لانه أصل المرفوعات عند سيبويه لانه مبدوء به وقيل أصلها الفاعل لان عامله لفظى ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان الابتداء يستدعى مبتدأ وهو يستدعى خبرا أو ما يسد مسده كان فى الترجمة به توفية بالمقصود مع الاختصار واشارة من أول الامر الى انه العامل والى عدم ملازمة المبتدا للخبر فتأمل (قوله مبتدأ زيد الخ) خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدأ آخر سوغه قصد لفظه ولفظ خبر خبره وجواب الشرط

مضاف أو مصحوب ال كالعقبه
وحذف أل ذى ان تناد أو تضف
أوجب وفى غيرهما قد تحذف

(ش) من أقسام الالف واللام انها تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب فان حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب لكن غلبت المدينة على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى حتى انهما اذا أطلقا لم يتبادر الى الفهم غيرهما وحكم هذه الالف واللام انها لا تحذف الا فى النداء أو الاضافة نحو ياصعق فى الصعق وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تحذف فى غيرهما شذوذا سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا والاصل العيوق وهو اسم نجم ويكون العلم بالغلبة أيضا مضافا كابن عمر وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم فانه غلب على العبادلة دون غيرهم من أولادهم وان كان حقه الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الاضافة لا تفارقه لا فى نداء ولا فى غيره نحو يا ابن عمر والله أعلم

(ص) (الابتداء)

مبتدأ زيد وعاذر خبر
ان قلت زيد عاذر من اعتذر

وأول مبتدأ والثانى
فاعل أغنى فى أسار ذان
وقس وكاستفهام النفى وقد
يجوز نحو فائز أولو الرشد

(ش) ذكر المصنف ان المبتدأ على قسمين مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر فمثال الاول زيد عاذر من اعتذر والمراد به مالم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على مايذكر فى القسم الثانى فزيد مبتدأ وعاذر خبره ومن اعتذر مفعول لعاذر ومثال الثانى أسار ذان فالهمزة للاستفهام وسار مبتدأ وذان فاعل سد مسد الخبر ويقاس على هذا ما كان مثله وهو كل وصف اعتمد على استفهام أونفى نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان فان لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ وهذا مذهب البصريين الا الاخفش ورفع فاعلا ظاهرا كما مثل أو ضميرا منفصلا نحو أقائم أنتما وتم الكلام به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو أقائم أبواه زيد فزيد مبتدأ مؤخر وقائم خبره مقدم وأبواه فاعل بقائم ولا يجوز ان يكون أقائم مبتدأ لانه لا يستغنى بفاعله حينئذ اذ لا يقال أقائم أبواه فيتم الكلام وكذلك لا يجوز ان يكون الوصف مبتدأ اذا رفع ضميرا مستترا فلا يقال فى مازيد قائم ولا قاعد ان قاعدا مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لانه ليس بمنفصل على أن فى المسئلة خلافا ولافرق بين ان يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك

محذوف أى ان قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ خبر عن أول وسوغ الابتداء به كونه قريبا للمعرفة أعنى قوله والثانى وجملة أغنى صفة فاعل أى أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من سرى يسرى اذا مشى ليلا (قوله ان المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالمثال وأحسن مما هنا قول الكافية

المبتدا مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لانه مع اختصاره صرح بمحدوعى المبتدا وبين بقوله مرفوع معنى ان عامله معنوى فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البروز فيشمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه مخبرا عنه أو وصفا مكتفيا بمرفوعه والمراد الاسم ولو تأويلا ليدخل نحو وأن تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظى من فعل أو حرف مثلا ودخل بغير الزائدة ما سيأتى فى الشرح وخرج بكونه مخبرا عنه الخ أسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فانها عارية عن العوامل لكنها ليست مبتدآت لانها ليست مخبرا عنها ولا وصفا الخ ولا يرد على حصره فى القسمين قولهم أقل رجل يقول ذلك حيث انه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتفى به بل الجملة صفة للنكرة أغنت عن الخبر فى الافادة لان افتقارها الى الصفة أشد من الخبر لان هذا سماعى والكلام فى القياسى على انه أجاز فى التسهيل جعل الجملة خبرا وقيل ان أقل فعل فى المعنى لا مبتدأ لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك أى صغر وحقر فلذا لم يخبر عنه (قوله له فاعل) أى أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله سد مسد الخبر) ليس المراد ان له خبرا محذوفا وهذا قام مقامه لانه لا يستحق حينئذ خبرا بل انه أغنى عن ان يكون له خبر اكتفاء به لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع فى الفصيح كما فى التسهيل (قوله كل وصف) أى اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعل تفضيل فانه يرفع الظاهر باطراد فى مسئلة الكحل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره فالكحل فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضيا أو غيره بخلاف عمله النصب ملفوظا أو مقدرا نحو أفى الله شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلا بمبتدأ متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدا أى أكائن فى الله شك والجملة حينئذ اسمية كما اذا جعل الظرف خبرا مقدما عما بعده فان جعل فاعلا باستقر محذوفا كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما فى المغنى وسواء كان وصفا حقيقة أو تأويلا نحو أعدل أبواك لتأوله بعادل وكالمنسوب ونحوه كما يأتى فى الخبر (قوله ورفع فاعلا) عطف على اعتمد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشروطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقائم) فى نسخ وأبوه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتعينه فى الاولى بل يجوز كون قائم خبرا عن أبوه والجملة خبر زيد (قوله لا يستغنى الخ) أى لافتقاره لمرجع الضمير فان علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبواه لم يمتنع أفاده الاسقاطى وقيل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالمرفوع انما هو عن الخبر لا مطلقا (قوله فلا يقال فى مازيد قائم الخ) أى بل قاعد معطوف على قائم الواقع خبرا فان قلت أقائم أخواك وأردت العطف فالقياس أم قاعدهما بابراز الضمير وحكى أم قاعدان بالضمير المستتر لان الالف حرف قال ابن هشام فقاعدان مبتدأ لعطفه بأم المتصلة على المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعهم فى الثوانى أى فهو مبتدأ اكتفى بفاعله المستتر توسعا فتقييدهم بالبارز جرى على الاصل والغالب أو أرادوا البارز ولو حكما كهذا فانه فى حكم البارز لمكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم هما قاعدان بحذف المبتدا فالمعطوف الجملة أفاده

الاسقاطى

كيف جالس العمران وكذلك لافرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك ليس قائم الزيدان فليس فعل ماض وقائم اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس وتقول غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مخفوض بالاضافة والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم ومنه قوله

غير لاه عداك فاطرح اللهو * ولا تغترر بعارض سلم

فغير مبتدأ ولاه مخفوض بالاضافة وعداك فاعل بلاه وقد سد مسد خبر غير ومثله قوله

غير مأسوف على زمن * ينقضى بالهم والحزن

فغير مبتدا ومأسوف مخفوض بالاضافة وعلى زمن جار ومجرور فى موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل وهو قد سد مسد خبر غير وقد سأل أبا الفتح بن جنى ولده عن اعراب هذا البيت فارتبك فى اعرابه ومذهب البصريين الا الاخفش ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد على نفى أو استفهام وذهب الاخفش والكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فأجازوا قائم الزيدان فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر والى هذا أشار بقوله

وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد *

أى وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير ان يسبقه نفى أو استفهام وزعم المصنف ان سيبويه يجيز ذلك على ضعف ومما ورد منه قوله

فخير نحن عند الناس منكم * اذا الداعى المثوب قال يالا

فخير مبتدأ ونحن فاعل سد مسد الخبر ولم يسبق خير نفى ولا استفهام وجعل من هذا قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبى اذا الطير مرت

فخبير مبتدأ وبنو لهب فاعل سد مسد الخبر

الاسقاطى ومثل ذلك سواء يجرى فى نحو ما قائم زيد ولا قاعد بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكتف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أى ومن ضارب الزيدان ومتى ذاهب أخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف ومتى ظرفه وقس (قوله وقائم اسمه الخ) مثله فى شرح التسهيل وادخال ذلك هنا لكونه مبتدأ فى الاصل وكذا يقال فى اسم ما الحجازية وخبرها لكن فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظير له وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهه بالفعل والناسخ يبعده عنه لاختصاصه بالمبتدا والخبر أفاده الاسقاطى (قوله سد مسد خبر ليس) ظاهره انه فى محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن ان يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبرا بل فاعل اسمها نظير ما مر (قوله مخفوض بالاضافة) لا يرد انه حينئذ ليس مبتدأ لان المتضايفين كالشئ الواحد على انه وان خفض لفظا فهو فى قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكأنه قيل ما قائم كما أشار له الشارح (قوله غير لاه) من لها يلهو والمراد لازمه أى غير غافل واطرح بشد المهملة وكسر الراء أى اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أى بسلم عارض (قوله فى موضع رفع بمأسوف) أى والاصل غير آسف الشخص على زمن الخ أى لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة فتى * عاش فى أمن من الاحن

فحول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن بالمهملة جمع احنة كقرب بالكسر وقربة وهى الحقد والعداوة والمراد بها مكايد الدهر والبيتان لابى نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام فى شرح بانت سعاد (قوله أبا الفتح) فى نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتحن ولده مثلا فلا يرد وقد كان ولده مثله حذقا وأدبا جيد الضبط حسن الخط واسمه عالى وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان وأربعمائة (قوله فارتبك) فى القاموس ربكه ألقاه فى وحل فارتبك فيه فهو استعارة تبعية للتحير (قوله على نفى) أى ولو معنى كانما قائم الزيدان أو منقوضا كما قائم الا الزيدان (قوله أو استفهام) أى ولو مقدرا نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفى والاستفهام انما يشترط للاكتفا بالمرفوع أما العمل فشرطه مطلق اعتماد ولو على الموصوف مثلا كما سيأتى فى بابه (قوله وذهب الاخفش الخ) اعلم ان المذاهب ثلاثة مذهب البصريين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما لا جوازه بقبح كما قيل ومذهب الكوفيين والاخفش جوازه بلا قبح ومذهب المصنف جوازه بقبح كما صرح به فى التسهيل وذكره الشارح بقوله وزعم المصنف الخ فكان الاولى حمل المتن عليه بجعل قد كناية عن القبح والمسوغ للابتداء حينئذ عمله فى المرفوع ولا يرد أن شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف فى العمل لان اعتماده أعم من اعتماد الابتداء كما مر وأما الاخفش والكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا أصلا كما فى التصريح (قوله المثوب) أى المرجع صوته والمكرر له ليستغيث من ثاب الرجل يثوب ثوبا وثوبا رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يالا أصله يالفلان فوقف على اللام (قوله فخير مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبرا مقدما عن نحن لئلا يفصل بين أفعل ومن بأجنبى وهو المبتدأ فهو شاذ من حيث اكتفاؤه بالمرفوع بلا اعتماد ورفع الضمير المنفصل بأفعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل الا أن يؤول بأن خير خبر عن نحن محذوفة والمذكورة تأكيد للضمير فى خير فلا شاهد فيه (قوله بنو لهب) بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطير وعيافته بالفاء وهى أن يعتبر الطير بأسمائه ومساقطه وأنوائه فيتسعد أو يتشاءم (قوله فخبير مبتدأ)

(ص) والثانى مبتدا وذا الوصف خبر * ان فى سوى الافراد طبقا استقر (ش) الوصف مع الفاعل اما أن يتطابقا افرادا أو تثنية أو جمعا أو لا يتطابقا وهو قسمان جائز وممنوع فان تطابقا افرادا نحو أقائم زيد جاز فيه وجهان أحدهما أن يكون الوصف مبتدأ ومابعده فاعل سد مسد الخبر والثانى أن يكون مابعده مبتدأ مؤخرا ويكون الوصف خبرا مقدما ومنه قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم فيجوز أن يكون أراغب مبتدا وأنت فاعل سد مسد الخبر ويحتمل أن يكون أنت مبتدا مؤخرا وأراغب خبرا مقدما والاول فى هذه الآية أولى لان قوله عن آلهتى معمول لراغب فلا يلزم فى الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى لان أنت على هذا التقدير فاعل لراغب فليس بأجنبى منه وأما الوجه الثانى فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى لان أنت أجنبى من راغب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس لراغب عمل فيه لانه خبر والخبر لا يعمل فى المبتدا على الصحيح وان تطابقا تثنية نحو أقائمان الزيدان او جمعا نحو أقائمون الزيدون فمابعد الوصف مبتدا والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثانى مبتدا الى آخر البيت اى والثانى وهو مابعد الوصف مبتدا والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقا فى غير الافراد وهو التثنية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة أكلونى البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ ومابعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسمان ممتنع وجائز كما تقدم فمثال الممتنع أقائمان زيد وأقائمون زيد فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقائم الزيدان وأقائم الزيدون وحينئذ يتعين ان يكون الوصف مبتدا ومابعده فاعل سد مسد الخبر

(ص) ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا

(ش) مذهب سيبويه وجمهور البصريين ان المبتدا مرفوع بالابتداء وان الخبر مرفوع بالمبتدا أيضا

أى لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو بنو ورده البصريون بأن فعيلا بمعنى فاعل يستوى فيه الواحد وغيره كالمصدر فانه يوازنه كصهيل ونعيق نحو والملائكة بعد ذلك ظهير وقوله

*هن صديق للذى لم يشب * (قوله طبقا) اسم بمعنى المطابق كالشبه بمعنى المشابه حال من فاعل استقر العائد لذا أو مصدر بمعنى المطابقة تمييز محوّل عن الفاعل أى ان استقرت مطابقته فى سوى الخ فقدم التميز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعى المنون ينادى جهارا

كما فى المغرب ومقتضاه ان استقر المذكور هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للمحذوف بعد أن فتدبر ولولا كتابتها بالالف لامكن جعله على حد وان أحد من المشركين استجارك (قوله وهو قسمان) أى غير المطابق قسمان (قوله فان تطابق افرادا الخ) هذا مفهوم المتن ومثله فى جواز الامرين كما فى الهمع والنكت كون الوصف يستوى فيه المفرد والمثنى والمجموع كجنب وجريح نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لا مع مفرد لما يأتى نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجملة ست صور لكن فى التصريح عن الشاطبى ان جمع التكسير كالتصحيح فى امتناع الفاعلية (قوله وجهان) أرجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الا لمانع من أحدهما فتمتنع الخبرية فى نحو أراغب الخ لما فى الشرح وفى نحو أحاضر القاضى امرأة لئلا يخبر بمذكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز لعدم تأنيثه كالفعل وتمتنع الفاعلية فى نحو أفى داره زيد لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا جعل زيد فاعلا بالوصف المحذوف أى أكائن زيد فى داره كان مقدم الرتبة عن المجرور كما لا يخفى الا أن يجعل فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل الخ) أى بقطع النظر عن المانع الآتى وقوله أولى أى واجب (قوله فيلزم فيه الفصل) أى ان لم يقدر للجار متعلق بعد أنت أى أراغب أنت راغب عن آلهتى فيجوز حينئذ لعدم المانع (قوله على المشهور) أى من وجوب تجريد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع (قوله وان لم يتطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أى فحكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالواو تفصيل له (قوله ومابعده فاعل) وتمتنع الخبرية لئلا يخبر بالمفرد عن غيره والحاصل ان الصور خمسة عشر (١) ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية فى الوصف المفرد مع المثنى والمجموع لما ذكر وامتناع الفاعلية فى تطابقهما تثنية وجمع تصحيح نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون الا على لغة أكلونى البراغيث وامتناع الامرين فى عكس هذه الاربعة نحو أقائمان زيد وأقائمون زيد وأقائمان الزيدون وأقائمون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذا نحو أقيام زيد وجواز الامرين فى الصور الستة المتقدمة الا لمانع كما مر فتأمل والله أعلم (قوله ورفعوا) أى جمهور البصريين أى حكموا بذلك (قوله بالمبتدا) خبر عن رفع وكذلك حال من المستكن فى الخبر أو هو خبر وبالمبتدا متعلق برفع أى رفع الخبر بالمبتدا كائن كذلك فى النسبة لمن ذكر ولا يرد انه عين المبتدا فى المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ ولفظهما مختلف بل و‌ فهو مهما

١ (قوله خمسة عشر) أى من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره فى أربعة المرفوع المفرد والمثنى والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوى فيه المذكر والمؤنث فى صور المرفوع المفرد والمثنى والجمع هذا وفى الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثنى والجمع صحيحا او مكسرا او كونه يستوى فيه الواحد وغيره فى أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها اه منه

أيضا لان مفهوم المبتدا مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحدا ماصدقا (قوله والعامل فى المبتدا) الاولى تفريعه بالفاء كما فى نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحا وقيل هو كون الاسم أولا ليخبر عنه بثان ولو فى الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فمن فسره بالاهتمام بالشئ وجعله أولا لثان أراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للغوى والاصطلاحى (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد فالباء زائدة فى المبتدا وعلى احتمال أى زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله فحسبك مبتدأ) أى ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتها واختار الكافيجى عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لاعن الكافى بأنه درهم اه وكون القصد هذا دائما ممنوع بل لكل مقام فلا ينبغى اطلاق أحدهما ثم ينظر ما المسوغ للابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كما سيبين ولا قصد الحقيقة لان الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أى درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة كحسبك زيد كانت هى الخبر عند المصنف لانها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا فى باب الاستفهام وأفعل التفضيل كمن أبوك وخير منك زيد والا فى النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقا لان الباء لا تزاد فى الخبر واكتفى فى الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم ان حسب ان استعمل بحرف الجر الاصلى كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أى بقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فرجل مبتدأ) هو كحسب رفعه مقدر لحركة الجار الزائد أو شبهه ولا ضرر فى اجتماع اعرابين لفظى وتقديرى لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أى لان الابتداء يستلزمهما معا فعمل فيهما كالفعل فى الفاعل والمفعول ويرده أنه لم يوجد فى العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوى الضعيف ولا يرد المبتدأ فى نحو القائم أبوه ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهه الفعل لا بكونه مبتدأ فلم تتحد جهتهما وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو حلو حامض فمجموعهما الخبر لكن ظهر الرفع فى أجزائه لتعذره فيه ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أى متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدا) أى لضعف الابتداء فيقوى بالمبتدا فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد (قوله ترافعا) أى لافتقار كل الى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فعله فى نحو أياما تدعوا وهو قياس مع الفارق لاختلاف جهة العمل فى هذين (قوله لاطائل تحته) فيه انه يترتب عليه صحة عطف المفردات فى نحو زيد قائم وعمرو جالس اذا قلنا العامل فى الجزأين الابتداء دون باقى الاقوال لئلا يعطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرفه دون المبتدا اهتماما بمحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه الى مفرد وغيره (قوله المتم الفائدة) أى المحصل لفائدة تامة اذ لم تحصل قبله أصلا وأما الحاصلة فى زيد يضرب أبوه مع حذف الاب فهى غير المقصودة ولا يرد قائم فى زيد أبوه قائم لانه محصل لها وضعا وتوقفها على المرجع ليس من حيث الاسناد ولا شعرى شعرى لحصولها بالتأويل أى شعرى الآن هو شعرى المعروف سابقا (قوله كالله بر) أى محسن والايادى أى النعم جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أى فاعل الفعل وفاعل الوصف المكتفى به ويجاب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدا غير الوصف المذكور للعلم به من قوله مبتدأ زيد الخ لدلالته على ان الخبر لا يكون الا مع المبتدا وان ذلك الوصف لا خبر له وأكد ذلك بتمثيله بالله بر الخ (قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدئه جملة كما مر فلا بد فى هذا أيضا من استثناء ذلك الوصف (قوله بما يوجد الخ) أى فهو تعريف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه (قوله ومفردا)

والعامل فى المبتدا معنوى وهو كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية غير الزائدة وما اشبهها واحترز بغير الزائدة عن مثل بحسبك درهم فحسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يتجرد عن الزائدة فان الباء الداخلة عليه زائدة واحترز بشبهها من مثل رب رجل قائم فرجل مبتدا وقائم خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو رب رجل قائم وامرأة والعامل فى الخبر لفظى وهو المبتدا وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله وذهب قوم الى ان العامل فى المبتدا والخبر الابتداء فالعامل فيهما معنوى وقيل المبتدا مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدا وقيل ترافعا ومعناه أن الخبر رفع المبتدا وأن المبتدا رفع الخبر وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو الاول وهذا الخلاف لاطائل تحته (ص)

والخبر الجزء المتم الفائده
كالله بر والايادى شاهده

(ش) عرّف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة ويرد عليه الفاعل نحو قام زيد فانه يصدق على زيد أنه الجزء المتم الفائدة وقيل فى تعريفه انه الجزء المنتظم منه مع المبتدا جملة ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لانه لا ينتظم منه مع المبتدا جملة بل ينتظم منه مع الفعل جملة وخلاصة هذا انه عرف الخبر بما يوجد فيه وفى غيره والتعريف ينبغى ان يكون مختصا بالمعرف دون غيره (ص)

ومفردا يأتى

و يأتى بجمله
حاوية معنى الذى سيقت له
وان تكن اياه معنى اكتفى
بها كنطقى الله حسبى وكفى

(ش) ينقسم الخبر الى مفرد وجملة وسيأتى الكلام على المفرد فأما الجملة فاما ان تكون هى المبتدا فى المعنى أولا فان لم تكن هى المبتدأ فى المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدا وهذا معنى قوله حاوية معنى الذى سيقت له والرابط اما ضمير يرجع الى المبتدا نحو زيد قام أبوه وقد يكون الضمير مقدرا نحو السمن منوان بدرهم التقدير منوان منه بدرهم أو اشارة الى المبتدا كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير فى قراءة من رفع اللباس أو تكرار المبتدا بلفظه وأكثر ما يكون فى مواضع التفخيم كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة والقارعة ما القارعة وقد يستعمل فى غيرها كقولك زيد ما زيد أو عموم يدخل تحته المبتدا

حال من فاعل يأتى العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمل المثنى والجمع والمركب باقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله و يأتى بجمله) أى غير ندائية ولا مصدرة بلكن أو بل أو حتى بالاجماع كذا فى النكت لكن فى الشهاب على البيضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبرا فى نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وروده فى كلامهم وخرجه بعضهم على انه خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية و بعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمية خلافا لثعلب وانشائية خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم فى النعت خلافا لابن السراج لان القصد من الخبر الحكم لا التميز فلا ضرر فى كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمنشئ لا بالمبتدا بل باعتبار تعلقها بالمبتدا فطلب الضرب فى زيد اضربه وان قام بالمتكلم الا انه متعلق بزيد فكانه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وبهذا صح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدمامينى عن بعضهم وقال انه فى غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أى مشتملة على اسم بمعنى المبتدا الذى سيقت خبرا له وهو الرابط (قوله معنى) سيشير الشارح فى حله الى نصبه بنزع الخافض أى فى المعنى والاحسن كونه تمييزا (قوله اكتفى) أى المبتدأ بها عن الرابط (قوله وكفى) أصله وكفى به حسبيا لان الكثير جر فاعل كفى بالباء الزائدة فحذف الجار فاتصل الضمير واستتر (قوله يربطها) من بابى ضرب وقتل كما فى المصباح (قوله اما ضمير الخ) أى ولو فى جملة أخرى مرتبطة بالاولى اما بشرط كزيد يقوم عمرو ان قام أو بعطف بالفاء كقوله

وانسان عينى يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق

أو بالواو أو ثم كما قاله الرضى كزيد ماتت هند وورثها أو ثم ورثها فيكتفى فى الجملتين بضمير واحد لارتباطهما وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدرا) أى ان علم ونصب بفعل كقراءة ابن عامر فى الحديد وكل وعد الله الحسنى بالرفع أى وعده أو بوصف كالدرهم أنا معطيك أو جر باسم فاعل كزيد أنا ضارب أو بحرف دال على التبعيض كمثال الشارح أو الظرفية نحو
* فيوم نساء و يوم نسر * أى فيه أو مسبوق بمثل المحذوف كقوله
* أصخ فالذى توصى به أنت مفلح * أى به كذا فى التسهيل ولم يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكت وبقى نحو قوله تعالى فان الجنة هى المأوى أى له وزوجى المس مس أرنب أى المس له أو منه فهذا رابط مقدر عند البصريين وليس واحدا مما ذكر فلعله ليس مراد التسهيل الحصر (قوله منوان) تثنية منا كعصا مكيال أو ميزان ويقال منيان كما فى القاموس وهو مبتدا ثان سوغه الوصف المقدر أى كائنان منه (قوله رفع اللباس) أى ان جعل ذلك مبتدا ثانيا خبره خير فان جعل بدلا من لباس أو نعتا له على تجويز الفارسى كون النعت أعرف من المنعوت وخير خبر لباس فالخبر مفرد لا يحتاج لرابط وكذا على نصب لباس عطفا على لباس الاول وهما سبعيتان (قوله وأكثر ما يكون الخ) أفاد أن وضع الظاهر موضع الضمير قياسى فى التفخيم وغيره وان كان فيه أكثر قال الاخفش وان لم يكن بلفظه الاول فعنده يكفى اعادة المبتدا بمعناه فقط وجعل منه آية والذين يمسكون بالكتاب الخ فالرابط اعادة الذين يمسكون الخ بلفظ المصلحين لانه بمعناه ورد بان الذين مجرور عطفا على الذين يتقون لا مبتدا ولئن سلم فالرابط عموم المصلحين أو محذوف أى منهم أو الخبر محذوف أى مأجورون بدليل لا نضيع الخ كما فى المغنى واشترط سيبويه كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفخيم و بنحو أما العبيد فذو عبيد وفى غير ذلك خاص بالشعر اه تصريح بزيادة (قوله ما الحاقة) ما استفهامية مبتدا ثان سوغه العموم لانها نكرة عند الجمهور أما عند ابن

نحو زيد نعم الرجل وان كانت الجملة الواقعة خبرا هي المبتدا في المعنى لم تحتج الى رابط وهذا معنى قوله وان تكن الى آخر البيت أي وان تكن الجملة اياه أي المبتدا في المعنى اكتفى بها عن الرابط كقولك نطقى الله حسبى فنطقى مبتدا والاسم الكريم مبتدا ثان وحسبى خبر عن المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره خبر عن الاول واستغنى عن الرابط لان قولك الله حسبى هو معنى نطقى وكذلك قولى لا اله الا الله (ص)

والمفرد الجامد فارغ وان * يشتق فهو ذو ضمير مستكن (٩٥)

(ش) تقدم الكلام في الخبر اذا كان جملة وأما المفرد فاما ان يكون جامدا أو مشتقا فان كان جامدا فذكر المصنف انه يكون فارغا من الضمير نحو زيد أخوك وذهب الكسائي والرماني وجماعة الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد أخوك هو وأما البصريون فقصلوا بين ان يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا فان تضمن معناه نحو زيد أسد اى شجاع تحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وان كان مشتقا فذكر المصنف انه يتحمل الضمير نحو زيد قائم أي هو هذا اذا لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم انما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كاسماء الآلة نحو مفتاح فانه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضميرا فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعل وقصد به الزمان أو المكان كمرمى فانه مشتق من الرمى ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا مرمى زيد تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا فان رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحو زيد قائم غلاماه فغلاماه مرفوع بقائم فلا يتحمل ضميرا وحاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا يتحمل ضميرا عند البصريين الا ان أول بمشتق وان المشتق انما يتحمل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحو زيد منطلق أى هو فان لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيأ نحو هذا مفتاح وهذا مرمى زيد (ص)

وابرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا

(ش) اذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو زيد قائم أى هو فلو أتيت بعده بالمشتق بهو ونحوه وأبرزته فقلت زيد قائم هو

كيسان بمعرفة والحاقه بعدها خبرها والجملة خبر الاول والرابط اعادة المبتدا بلفظه (قوله زيد نعم الرجل) أي لان الاصح ان ال في فاعل نعم استغراقية فتشمل زيدا أما على كونها عهدية فالرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على ما قاله الاخفش ومن الربط بالعموم قوله

ألا ليت شعرى هل الى أم مالك * سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدا وجملة لا صبر ولا قتال خبر ربطت بعموم النكرة المنفية ويحتمل اعادة المبتدا بلفظه ويرد على الربط بالعموم انه يستلزم جواز زيد مات الناس وعمرو ولا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذا من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه (قوله هي المبتدا في المعنى) لا يرد ان كل خبر كذلك كما مر لان المراد هنا كون المبتدا مفردا في معنى الجملة كحديث وكلام كما مثله وكضمير الشان فان المراد بنطقى منطوقى وكقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله وقوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله ان جعلت ان صلة لا مخففة وكون الخبر في هذا جملة انما هو في الظاهر والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها في لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر في ضمير الشان نحو قل هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بلا رابط لانها عينه أي مفسرة له أي الحال والشان الله أحد ويصح كون هو ضمير المسؤول عنه بناء على انها نزلت جوابا لقول المشركين صف لنا ربك فالله خبر وأحد بدل أو خبر ثان (قوله نطقى الخ) أي منطوقى وكذا قوله الآتى قولى لا اله الا الله أي مقولى (قوله والمفرد الخ) مبتدا خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أي الجامد منه وليس الجامد صفة للمفرد لئلا ينافى عود الضمير في يشتق عليه وعوده اليه بدون صفته خطأ عند الشاطبى لقول سيبويه انهما كالشىء الواحد لكن الاصح جوازه عند القرينة الا انه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط كثير (قوله وان يشتق) أي يصغ من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين أما عند الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وان لم تتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة هنا (قوله الى انه يتحمل) أي وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين أما المؤول فيتحمله اتفاقا كما هو مفاد الشارح وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضا كما لا يخفى (قوله أسد) أي وتميمى أو ذو مال أو رجيل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات لتأولها بالمنسوب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز منفصلا كان كزيد قائم أنت اليه أو متصلا مجرورا كالكافر مغضوب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل في محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الا مرفوع واحد (قوله وأبرزنه) أي ضمير الخبر المشتق مطلقا أي أمن اللبس أولا أي وأبرز الضمير مطلقا ان تلا الخبر المشتق ما أي مبتدا ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدا ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشتيت الضمائر وأكمل منه قول الكافية

فقد جوز سيبويه فيه وجهين أحدهما ان يكون هو توكيد الضمير المستتر في قائم والثاني ان يكون فاعلا بقائم هذا اذا جرى على من هو له فان جرى على غير من هو له وهو المراد بهذا البيت وجب ابراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فمثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير زيد عمرو ضاربه هو فيجب ابراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله وأبرزنه مطلقا أي سواء أمن اللبس أو لم يؤمن وأما الكوفيون فقالوا ان أمن اللبس جاز الامران كالمثال الاول وهو زيد هند ضاربها هو فان شئت أتيت بهو وان شئت لم تأت وان خيف اللبس وجب الابراز كالمثال الثاني فانك لو لم تأت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه لاحتمل ان يكون فاعل الضرب زيدا وان يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه هو تعين ان يكون زيد هو الفاعل واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ولهذا قال وأبرزنه مطلقا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم فمن ذلك قوله

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت * بكنه ذلك عدنان وقحطان

التقدير بانوها هم فحذف الضمير لأمن اللبس (ص)

وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوين معنى كائن أو استقر

وان تلا غير الذي تعلقا * به فأبرز الضمير مطلقا

في المذهب الكوفي شرط ذاك ان * لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعت والصلة ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن والشارح بل مثله الفعل والظرف اذا جريا على غير صاحبهما كزيد عمرو ضربه هو أو في داره هو فيجب فيهما الابراز مطلقا عند البصريين وبشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المحذور في الجميع كما في الهمع وقال بعضهم محل الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الابراز عند الامن اتفاقا ولعل سره اصالته في العمل وتحمل الضمير (قوله فقد جوز سيبويه الخ) مقتضى الوجه الثاني ان المستتر يمكن ابرازه والنطق به ويلزمه ان يجوز زيد قام هو على الفاعلية والا فما الفرق وغير سيبويه يوجب الوجه الاول لما مر ان المستتر واجبا كان أو جائزا لا يتيسر النطق به وانما يستعيرون له لفظ المنفصل تقريبا وتدريبا فالوصف الجاري على صاحبه كالفعل في امتناع بروز ضميره وان سمي مستترا جوازا لانه يخلفه الظاهر فتدبر (قوله وجب ابراز الضمير) ويخلفه الظاهر كزيد عمرو ضاربه زيد كما قاله أبو حيان (قوله ضاربها) خبر هند وهو قائم بغيرها وهو زيد لانه هو الضارب ولا لبس فيه لتذكيره فيعلم انه لزيد ومثله هند زيد ضاربته (قوله أتيت بهو) أي على انه فاعل نظرا لجريانه على غير صاحبه فيمتنع استتاره أو تأكيد نظرا للأمن من التباسه المجوز استتاره وأما عند الخوف ففاعل لا غير والبصريون يجعلونه فاعلا مطلقا فيقال في التثنية على الفاعلية الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى التأكيد ضاربتاهما هما وكذا في الجمع قال الدماميني والمسموع من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الا على لغة أكلوني البراغيث أي فيؤيد مذهب البصريين (قوله ذرى المجد) جمع ذروة بتثليث المعجمة وهي أعلى الشئ ويكتب بالالف عند البصريين لانقلابها عن واو وبالياء عند الكوفيين لضم أوله كما في الصبان وهو مبتدأ ثان خبره بانوها جمع بان من بنى يبني وفيه ضمير مستتر عائد لقومي لجريانه عليه وأما الواو فحرف جمع ولم يبرزه مع جريانه على غير مبتدئه وهو الذرى للعلم بأنها مبنية لا بانية ولدلالة الواو على اسناده لقومي والا لقيل بانيتها ولو أبرز لقال على الفصحى بانيها هم وعلى غيرها بانوها هم وتكلف البصريون باحتمال كون ذرى معمولا لوصف محذوف خبر عن قومي يفسره المذكور فلا شاهد فيه أي قومي بانون ذرى المجد بانوها ويراد من الوصف الدوام لا المضي بقرينة المدح فيعمل ويفسر العامل (قوله بانوها هم) الافصح بانيها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو هم لا غير (قوله بظرف) أي مكاني أو زماني مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكاني وانما يخبر به وبالمجرور اذا كانا تامين بان يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاما أو خاصا بقرينته كما مر في الصلة عن الدماميني ومثاله هنا على قياس ما مر أن تقول بل زيد اليوم وعمرو أمس في جواب زيد قائم أمس وعمرو اليوم وفي المغني ان من الحذف الخاص لقرينة قوله تعالى الحر بالحر أي مقتول أو يقتل لان تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتكلف حذف المضاف من المبتدا والخبر أي قتل الحر كائن بقتله (قوله أو بحرف جر) أي مع مجروره لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فأطلق الجزء على الكل وما قيل انه أراد بالحرف المجرور مجاز العلاقة المجاورة أخذا من قول الرضي محل العامل للمجرور وحده لان الحرف لتوصيل معاني الافعال وشبهها الى الاسماء لا يصح لان مراد الرضي المحل الذي يقتضيه المتعلق بدليل تعليله لا محل الخبرية فالحاصل ان محل العامل في الظرف اللغو للمجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعا كمر بزيد مجهولا فزيد وحده نائب الفاعل ولا يكون جرا وكذا في المستقر من حيث تعلقه بعامله الا أن محله نصب أبدا وأما من حيث

(ش) تقدم ان الخبر يكون مفردا ويكون جملة وذكر المصنف فى هذا البيت انه يكون ظرفا أو جارا ومجرورا نحو زيد عندك وزيد فى الدار فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف وأجاز قوم منهم المصنف ان يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو كائن أو استقر فان قدرت كائنا كان من قبيل الخبر بالمفرد وان قدرت استقر كان من قبيل الخبر بالجملة واختلف النحويون فى هذا فذهب الاخفش الى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وان كلا منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل التقدير زيد كائن عندك أو مستقر عندك أو فى الدار وقد نسب هذا لسيبويه وقيل انهما من قبيل الجمل وان كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل والتقدير زيد استقر أو يستقر عندك أو فى الدار ونسب هذا الى جمهور البصريين والى سيبويه أيضا وقيل يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرا ونحوه وان يجعلا من قبيل الجملة فيكون المقدر استقر ونحوه وهذا ظاهر قول المصنف ناوين معنى كائن أو استقر وذهب أبو بكر بن السراج الى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو على الفارسى فى الشيرازيات والحق خلاف هذا المذهب وانه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذا كقوله

لك العز ان مولاك عز وان يهن ... فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا كذلك يجب حذفه اذا وقعا صفة نحو مررت برجل عندك أو فى الدار أو حالا نحو مررت بزيد عندك أو فى الدار أو صلة نحو جاء الذى عندك أو فى الدار لكن يجب فى الصلة أن يكون المحذوف فعلا التقدير جاء الذى استقر عندك أو فى الدار واما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم

(ص) ولا يكون اسم زمان خبرا

قيامه مقام عامله فالمحل للمجموع رفعا فى الخبر ونصبا فى الحال وجرا فى الصفة المجرورة ولا محل له فى الصلة كعامله (قوله متعلق بمحذوف) أى هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو مذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا مجموعهما كما اختاره الرضى لكن لا بد منهما عند الجميع الا أن الاول نظر الى ان العامل أولى بالاعتبار وان كان معموله قيدا لا بد منه والثانى الى الملفوظ به وهو معمول لعامل فلا بد من ملاحظته معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف فى الحال والصفة والصلة أما عمل الرفع فى نحو أفى الله شك وتحمل الضمير فيجرى فيه القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف فى المتعلق العام أما الخاص فهو الخبر أو الحال مثلا اتفاقا ذكرا وحذفا (قوله واجب الحذف) أى عند الجمهور لانه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقرا لاستقرار معنى عامله فيه أى فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه اذا قلنا بأنه الخبر أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة وأما معها فتارة يجوز كزيد فى جواب بمن مررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف فى كل ذلك لغوا لخلوه عن الضمير فمدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغنى وعليه اقتصر الدمامينى لكن قد يقدر المتعلق خاصا كزيد على الفرس أو من العلماء أو فى البصرة أى راكب ومعدود ومقيم ولا يخرجه ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه بمعونة المقام لا يقتضى لغويته كما صرح به الدمامينى فى أول شرح التسهيل وفى بسملة الشنوانى عن السيد نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمثال الجواب والاشتغال لا مطلقا هذا ومقتضى ذلك مع ما مر فى تفسير التام انه أعم من المستقر لانفراده فى نحو الحر بالحر أما على القول بأن مدار المستقر على حذف العامل عاما كان أو خاصا واللغو على ذكره ولا يكون الا خاصا فلا زم له وما اشتهر من ان المستقر هو ما وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا لا يتمشى على اطلاقه الا على هذا دون الاول لان الخبر مثلا عليه قد يكون غير مستقر كما علمت فتدبر (قوله كائن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدر لغو متعلق به لا من الناقصة والا كان الظرف فى موضع خبره فيقدر كائن آخر ويتسلسل أفاده السعد (قوله وقد نسب هذا لسيبويه) أيده فى شرح الكافية بانه يتعين تقديره اسما بعد أما واذا الفجائية نحو أما فى الدار فزيد اذا لهم مكر لان الفعل لا يليهما فحمل الباقى عليهما لكن رده ابن هشام بامكان تقدير الفعل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره فى المغنى (قوله فى الشيرازيات) اسم كتاب أملاه بشيراز قال السيوطى لم أر ذلك فيه ولا فى الحلبيات (قوله وان يهن) نائب فاعله يعود لمولاك المراد به الناصر والحليف وبحبوحة بضم الموحدتين وبمهملتين وسط الدار وغيرها والهون بضم الهاء الذل والهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك اذا قدر كونا عاما كما هو فرض كلام المتن فان قدر خاصا جاز ذكره فى الكل كما علمت وجوز ابن جنى اظهار العام أيضا تمسكا بنحو فلما رآه مستقرا عنده ورد بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة) أى ولا صفة لها ولا صلة ولا حالا منها الا مع الفائدة لانها كالخبر فى المعنى وانما قيد بالزمان والجثة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى

عن جثة وان يفد فأخبرا

(ش) ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة نحو زيد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفي نحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف الا ان أفاد كقولهم الليلة الهلال والرطب شهرى ربيع فان لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو زيد اليوم والى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير هؤلاء الى المنع مطلقا فان جاء شئ من ذلك يؤول نحو قولهم الليلة الهلال والرطب شهرى ربيع فان التقدير طلوع الهلال الليلة ووجود الرطب شهرى ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن فى يوم طيب وفى شهر كذا والى هذا أشار بقوله وان يفد فأخبرا فان لم يفد امتنع نحو زيد يوم الجمعة (ص)

ولا يجوز الابتدا بالنكره
مالم تفد كعند زيد نمره
وهل فتى فيكم فما خل لنا
ورجل من الكرام عندنا
ورغبة فى الخير خير وعمل
بر يزين وليقس مالم يقل

(ش) الاصل فى المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة أحدها ان يتقدم الخبر عليها

وبالمكان عن الجثة والمعنى مفيد لان كل معنى من فعل أو حركة مثلا لابد له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للمكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلافهما مع الزمان المطلق لانه يعم جميع الاجسام اذ لابد لها من زمان تحصل فيه وذلك معلوم فلا فائدة فى الاخبار به فلو كان الزمان مع المعنى أو المكان معهما عاما امتنع أيضا نحو القتال زمانا وزيد أو القتال مكانا لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدا ثم استظهر جواز الاخبار مطلقا عند من لا يشترط تجدد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هى الجسم قاعدا والقامة الجسم قائما فكان الاولى عن جسم ليعمهما لكن قال فى شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة ألفاظ متقاربة المراد بها ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أى غير الدائم كما مثله فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة اسقاطى (قوله الا ان أفاد) أى وذلك بأحد أمور ثلاثة اما بتخصيص الزمان بوصف أو اضافة مع جره بفى وكذا بعلمية على الظاهر كنحن فى يوم طيب أو فى شهر ربيع أو فى رمضان واما بتقدير مضاف هو معنى كاليوم خمر وغدا أمر أى اليوم شرب خمر ولا يحتاج لتقدير فى أمر لان المراد به القتال المترقب وهو معنى واما بشبه الذات للمعنى فى تجددها وقتا فوقتا كالرطب شهرى ربيع والليلة الهلال والورد أيار بفتح الهمزة وشد المثناة التحتية كما فى التصريح اسم شهر رومى غير مصروف للعلمية والعجمة يوافق أوله سادس بشنس القبطى والنوع الاول يجب جره بفى فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث يجوز كالورد فى أيار فيكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله يؤول) أى بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدا يشبه المعنى كما مثله أولا كنحن فى يوم طيب أى وجودنا واليوم خمر أى شرب ومذهب الناظم ان الاولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق (قوله الليلة الهلال) بنصب الليلة ظرفا المحذوف خبرا عن الهلال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتمثيل بنوع ثان مما يفيد وللتصريح بعدم شذوذه فكان الاخصر ذكر ذلك مع ما تقدم (قوله نمره) بفتح فكسر كساء مخطط تلبسه الاعراب والجمع نمار كما فى المصباح (قوله فما خل لنا) يتعين جعل ما تميمية لان الكلام فى المبتدا غير المنسوخ وسنه ما أحد أغير من الله (قوله ورجل من الكرام) قيل أراد به الامام النووى لانه تلميذ المصنف رضى الله تعالى عنهما (قوله يزين) بالفتح كيبيع (قوله وليقس مالم يقل) أى من بقية أنواع المسوغات وأما الكاف فى كعند زيد الخ فلا دخل لها لان بقية أمثلة الانواع المذكورة فلا تكرار سم (قوله ان يكون معرفة الخ) أى لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ لان الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحير السامع فيه فينفر عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما لم يشترط ذلك فى الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو الفعل أبدا فيتقرر مضمونه فى الذهن أولا ويعلم أنه صفة لما بعده وان كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول فائدة ما وبهذا التقرير يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع ان تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا فيشابه الصفة فى تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقولوا به لامكان الفرق بأن تقديم الخبر خلاف الاصل فلم يكف مسوغا بمجرده بخلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدا فتدبر واختار الرضى جعله كالمبتدا ومن لا يشترط تجدد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ما ذكر فى المبتدا المخبر عنه أما المكتفى بمرفوعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان أصل الخبر التنكير وكان حقه ان لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما جردناه عما

يطرأ ويحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) ألحق فى شرح التسهيل بهما الجملة كقصدك غلامه رجل ويشترط فى الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف اليه الظرف والمسند اليه فى الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا نسان ثوب ولا له ولد رجل لعدم الفائدة قال فى المغنى ومن هنا يظهر انه لا دخل للتقديم فى التسويغ والانجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا دخل له لجواز كونه جزء علة هنا وان كان علة تامة فى الفاعل لاختصاص كل باب باحكام ولما مر من الفرق فتدبر (قوله استفهام) أى سواء كان بغير الهمزة مع أم كما مثله أم بهما نحو أرجل فى الدار أم امرأة خلافا لابن الحاجب فى قصره على الثانى وانما كان مسوغا لان الانكارى منه بمعنى النفى فحصل به فائدة العموم والحقيقى سؤال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب فكأن السؤال عم جميع الافراد فاشبه العموم الحقيقى فى حصول الفائدة أفاده المصرح (قوله ان توصف) أى بوصف مخصص كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف اما لفظى كما مثل أو تقديرى بأن يقدر فى نظم الكلام نحو وطائفة قد أهمتهم أى من غيركم بدليل ما قبله أو معنوى بأن لا يقدر فى الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية كالتصغير فى رجيل جاءنا لانه فى معنى رجل صغير أو حالية كالتعجب فى ما أحسن زيدا أى شئ عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضى صحة حيوان ناطق هنا دون انسان هنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال ونقل سم عن شيخه الصفوى ان اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب يظهر أثرها فى بعض المواضع فأناطوا الحكم به وان لم يظهر أثره فى بعض آخر طردا للباب (قوله رغبة فى الخير) قيل ليس الظرف معمولا لرغبة بل وصف لها فهو مما قبله والصواب خلافه لانها مصدر رغب فى الشئ أى أحبه فتتعدى بفى والمجرور فى محل نصب بها قطعا (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لان كونها عاملة يشمل عمل الجر كخمس صلوات كتبهن الله وعمل بر يزين ومثلك لا يبخل والنصب كأمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة ورغبة فى الخير خير وأفضل منك عندنا فان المجرور فى محل نصب بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عند من جوزه كذا فى الاشمونى وغيره وفى الاخير نظر لان المبتدأ المكتفى بمرفوعه شرطه التنكير كما مر فليس مما نحن فيه فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن بتنوين ضرب كما قاله الدمامينى (قوله الى نيف) فى نسخ الى أكثر من ذلك وهى الصواب لانه سيذكر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندى) أى لا عند رجل لان الجواب يسلك به مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما فى شرح التسهيل فلو قيل أعندك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب عندى رجل موافقة له فيكون فيه مسوغان فتأمل (قوله عامة) أى بنفسها كما مثله وكاسماء الشرط والاستفهام أو بغيرها كالنكرة فى سياق النفى أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما فى المغنى والشرح عدها أربعة ولو ذكر اسم الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخلا فى هل فتى فيكم لان هذا المبتدأ فى سياق الاستفهام لانه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولى كما هو فى هذه المذكورات وأما البدلى فليس مسوغا لوجوده فى كل نكرة وجعل فى التسهيل قصد الحقيقة الآتى داخلا فى العموم لوجودها فى كل فرد والاظهر عده مسوغا مستقلا كما سيأتى عن المغنى (قوله التنويع) هو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفا) اما مصدر لاقبلت من معناه أو حال من التاء أى زاحفا وقوله لبست الذى فى المغنى نسيت من النسيان بدله قال وانما نسى ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجر الآخر ليخفى أثره ولهذا زحف على الركبتين والبيت

وهو ظرف أو جار ومجرور نحو فى الدار رجل وعند زيد نمرة فان تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو قائم رجل الثانى ان يتقدم على النكرة استفهام نحو هل فتى فيكم الثالث ان يتقدم عليها نفى نحو ما خل لنا الرابع ان توصف نحو رجل من الكرام عندنا الخامس أن تكون عاملة نحو رغبة فى الخير خير السادس ان تكون مضافة نحو عمل بر يزين هذا ما ذكره المصنف فى هذا الكتاب وقد أنهاها غير المصنف الى نيف وثلاثين موضعا فذكر الستة المذكورة والسابع ان تكون شرطا نحو من يقم أقم معه الثامن ان تكون جوابا نحو ان يقال من عندك فتقول رجل التقدير رجل عندى التاسع أن تكون عامة نحو كل يموت العاشر أن يقصد بها التنويع كقوله

فأقبلت زحفا على الركبتين
فثوب لبست وثوب أجر

فقوله ثوب مبتدا ولبست خبره وكذلك أجر الحادى عشر ان تكون

دعاء نحو سلام على آل ياسين
الثانى عشر أن تكون فيها معنى
التعجب نحو ما أحسن زيدا الثالث
عشر أن تكون خلفا عن موصوف
نحو مؤمن خير من كافر الرابع عشر
أن تكون مصغرة نحو رجيل عندنا
لان التصغير فيه فائدة معنى الوصف
تقديره رجل حقير عندنا الخامس
عشر أن تكون فى معنى المحصور
نحو شر أهر ذا ناب وشئ جاء بك
التقدير ما اهر ذا ناب الا شر وما جاء
بك الا شئ على أحد القولين والقول
الآخر أن التقدير شر عظيم أهر
ذا ناب وشئ عظيم جاء بك فيكون
داخلا فى قسم ما جاز الابتداء به
لكونه موصوفا لان الوصف أعم من
أن يكون ظاهرا أو مقدرا وهو هنا
مقدر السادس عشر أن يقع قبلها
واو الحال كقول الشاعر

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا
محياك أخفى ضوءه كل شارق

السابع عشر ان تكون معطوفة على
معرفة نحو زيد ورجل قائمان
الثامن عشر ان تكون معطوفة على
وصف نحو تميمى ورجل فى الدار
التاسع عشر أن يعطف عليها
موصوف نحو رجل وامرأة طويلة
فى الدار العشرون ان تكون مبهمة
كقول امرئ القيس

مرسعة بين ارساغه
به عسم يبتغى أرنبا

الحادى والعشرون ان تقع بعد لولا
كقوله

لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة
لما استقلت مطاياهن للظعن

الثانى والعشرون أن تقع بعد فاء
الجزاء

لامرئ القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسيت وأجر محتملان للوصفية والخبر محذوف أى يغن أثوابى ثوب نسيت الخ وان كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أى فثوب لى نسيت الخ اهـ (قوله دعاء) عبر عنه فى المغنى بكون النكرة فى معنى الفعل وجعله شاملا للدعاء الشخص كمثال الشارح وعليه كويل للمطففين ولما يراد به التعجب كعجب لزيد والشارح جعل التعجب مستقلا وأراد به ما أحسن زيدا وقدم انه دخل فى الوصف المعنوى كالتصغير الآتى فتدبر (قوله خلفا عن موصوف) يعبر أيضا عن هذا بكونها صفة لمحذوف فهما مسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضح فى الوصف لانه يشمل ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو ولعبد مؤمن خير أو الموصوف فقط نحو وطائفة قد أهمتهم أو الصفة فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ فى الحقيقة سوغه الوصف أى امرأة سوداء الا انه حذف وأقيم الوصف مقامه اهـ وصرح فى المغنى بأن عده مسوغا مستقلا خلاف الصواب ويظهر ان منه قول الشاعر

* ثلاث كلهن قتلت عمدا * أى أشخاص ثلاث ونحو تميمى عندى اى رجل تميمى (قوله فى معنى المحصور) يعلم منه تسويغ المحصور بالاولى فالمسوغ هو الحصر الا انه تارة يكون معنويا كمثاله وتارة لفظيا نحو انما رجل فى الدار وتنظير المغنى فيه انما هو من حيث تمثيله بانما فى الدار رجل لان فيه مسوغا آخر فتدبر (قوله شر أهر الخ) أى شر جعل ذا الناب وهو الكلب مهرا أى مصوتا وهذا مثل لظهور أمارات الشر (قوله واو الحال) المدار على وقوعها فى بدء الحال وان لم تكن بواو كقوله

تركت ضأنى تود الذئب راعيها * وأنها لا ترانى آخر الابد
الذئب يطرقها فى الدهر واحدة * وكل يوم ترانى مدية بيدى

فدية مبتدأ سوغه كونه بدء جملة حالية من ياء ترانى ولم ترتبط بالواو بل بالياء من يدى (قوله ونجم قد أضاء) فيه الشاهد ومحياك وجهك والشارق الكوكب الطالع من الافق من شرق يشرق كطلع يطلع وزنا ومعنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعده ترجع الى مسوغ واحد وهو العطف بأن يكون أحد المتعاطفين يصلح للابتداء اما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لان العاطف يشرك فى الحكم فالصور أربعة ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله مبهمة) أى مقصود ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يرد أن ابهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس فى أبيات خطابا لاخته هى

أياهند لا تنكحى بوهة * عليه عقيقته أحسبا
مرسعة بين أرساغه * به عسم يبتغى أرنبا
ليجعل فى رجله كعبها * حذار المنية أن يعطبا

والبوهة الاحمق وعقيقته شعره الذى ولد به لكونه لا يتنظف والاحسب الاحمر فى سواد والمرسعة بمهملات على زنة اسم المفعول تميمة تعلق مخافة العطب على الرسغ وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع وفى القاموس رسع الصبى كمنعه شد فى يده أو رجله حرز الدفع العين والعسم بفتح المهملة يبس فى مفصل الرسغ تعوج منه اليد وانما طلب الارنب لزعمهم ان الجن تجتنبها لحيضها فمن علق كعبها لم يصبه جن ولا سحر بخلاف الثعالب والظباء والقنافذ يقول لها لا تنكحى شخصا من أولئك الحمقاء والشاهد فى مرسعة حيث قصد ابهامها تحقيرا للموصوف حيث يحتمى بأدنى تميمة وبين أرساغه خبرها فتدبر (قوله لولا اصطبار) خبره محذوف وجوبا أى موجود وانما سوغ بلولا لافادتها تعليق الجواب على الجملة التى فيها النكرة وأودى أى هلك والمقة كعدة من

كقولهم ان ذهب عير فعير فى الرباط
الثالث والعشرون ان تدخل على
النكرة لام الابتداء نحو لرجل قائم
الرابع والعشرون ان تكون بعد كم
الخبرية نحو قوله
كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشارى
وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك
الى نيف وثلاثين موضعا ومالم أذكره
منها أسقطته لرجوعه الى ما ذكرته
أو لانه غير صحيح

ومقه يمقه كوعده يعده اذا أحبه واستقلت أى مضت والظعن بفتح المعجمة فالمهملة السير (قوله ان ذهب عير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أى ان ذهب من القوم سيد ففيهم غيره و يروى فعير فى الرباط فالمراد به الحمار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل فى المغنى المسوغ فى ذلك الوصف المقدر أى فعير آخر (قوله كم عمة الخ) أى على رواية رفع عمة مبتدأ خبره قد حلبت ولك صفته ففيه مسوغان وخالة مبتدأ حذف خبره لدلالة الاول عليه وفدعاء بفاء فمهملتين صفتها وهى التى اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال فى النهاية الفدع بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق وكذلك اليد فهو زوال المفاصل عن أماكنها رجل أفدع وامرأة فدعاء كأحمر وحمراء وقد حذف نظيره من عمة كما حذف لك من خالة ففيه احتباك والعشار جمع عشراء وهى الناقة الحامل وأتى بعلى اشارة الى انه كان مكرها فى حلب مثل هؤلاء لحقارتهما وكم على هذا خبرية للتكثير وهى اما ظرف أو مصدر لحلبت حذف مميزها أى حلبت كم وقت أو كم حلبة بالجر أما على رواية جر عمة وخالة تمييز الكم الخبرية ورواية نصبهما تمييزا لها استفهامية فلا شاهد فيه لان كم نفسها مبتدأ الا ما بعدها وسوغها اضافتها التمييز على الاول والعموم على الثانى وقد حلبت خبرها والاستفهام للتهكم اى أخبرنى بعدد عماتك اللاتى حلبن لى فقد نسيته والظاهر جواز استفهاميتها على الاول أيضا فيقدر تمييزها منصوبا الا عند الفراء فيجوز جره كما سيأتى فتدبر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن النحاس ومن جملة ما ذكره كما فى النكت ان يراد بالنكرة واحد مخصوص كقول أبى جهل لقريش حين أسلم عمر رجل اختار لنفسه أمرا فما تريدون ولا يظهر دخول هذا فى شئ مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبر المحذوف والباقى مستغنى عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشد الياء وقد يخفف من ناف ينوف اذا ارتفع وهو كل ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثانى وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله ومالم أذكره الخ) أرجع بعضهم جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان فى منظومته نهاية الاعراب

وكل ما ذكرت فى التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه فى الشذور وغيره وقال فى المغنى لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى الى مواطنها فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو معدد لأمور متداخلة والذى يظهر لى انحصارها فى عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها فى معنى الفعل وفى أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن ان يراد بها الحقيقة من حيث هى كتمرة خير من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح بهذا للخلف الموصوف فيكون فيه مسوغان التاسع كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد اذا الفجائية كخرجت فاذا رجل بالباب وزاد الاشمونى خمسة وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها جوابا أو مبهمة فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر والتنويع وباقى ما ذكره متداخل ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلا أو نائبه فى المعنى نحو كريم يوفى بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها فى معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله فى معنى الفعل أو يؤتى بها للمناقضة كرجل قائم لمن زعم ان امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد نظمتها فقلت

(ص) والاصل فى الاخبار ان تؤخرا (١٠٢) * وجوزوا التقديم اذلاضررا (ش) الاصل تقديم المبتداوتأخير الخبر وذلك لان الخبر
وصف فى المعنى للمبتدا فاستحق
التأخير كالوصف و يجوز تقديمه
اذا لم يحصل بتقديمه ضرر اى لبس
أونحوه على ماسيبين فتقول قائم زيد
وقام أبوه زيد وأبوه منطلق زيد وفى
الدار زيد وعندك عمرو وقد وقع فى
كلام بعضهم ان مذهب الكوفيين
منع تقدم الخبر الجائز التأخير عند
البصريين وفيه نظر فان بعضهم نقل
الاجماع من البصريين والكوفيين
على جواز فى داره زيد فنقل المنع
عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح
هكذا قال بعضهم وفيه بحث نعم منع
الكوفيون التقديم فى مثل زيد قائم
وزيد قام أبوه و زيد أبوه منطلق
والحق الجواز اذلامانع من ذلك
واليه أشار بقوله وجوزوا التقديم
الى آخر البيت فتقول قائم زيد ومنه
قولهم مشنوء من يشنؤك فمن مبتدأ
ومشنوء خبر مقدم وقام أبوه زيد
ومنه قوله

قد ثكلت أمه من كنت واجده
وبات منتشبا فى برثن الاسد

فمن كنت واجده مبتدا مؤخر وقد
ثكلت أمه خبر مقدم وأبوه منطلق
زيد ومنه قوله

الى ملك ما أمه من محارب
أبوه ولا كانت كليب تصاهره

فأبوه مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب
خبر مقدم ونقل الشريف أبو
السعادات هبة الله بن الشجرى
الاجماع من البصريين والكوفيين
على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة
وليس بصحيح وقد قدمنا نقل
الخلاف فى ذلك عن الكوفيين
كذا اذا ما الفعل كان الخبرا

(ص) فامنعه حين يستوى الجزآن * عرفا ونكرا عادمى بيان والاصل

مسوغات ابتدا منكورهم صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل
حصر وخرق وتنويع حقيقته * أو بدء حال جواب السؤال يسل
أو بعد لولا وكم لام ابتدا واذا * تقديم اخباره الابهام فاتهل
كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

والله أعلم (قوله والاصل فى الاخبار الخ) أى الارجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع ثم فصل ذلك مقدما للجواز لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخر بقوله فامنعه لجريانه على أصل التأخر دون أصل الجواز وأخر وجوب التقدم بقوله ونحو عندى درهم الى آخره لمخالفته الاصلين معا (قوله وجوزوا التقديم) أى لم يمنعوه فلا ينافى مامر من أصالة التأخير أى أرجحيته (قوله اذلاضررا) الاحسن والانسب بقوله فامنعه حين الخ ان اذ ظرفية كما يشير اليه قول الشارح اذا لم يحصل الخ لاتعليلية (قوله فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى فى التعريف والتنكير والاعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه فى التبعية وكان له نوع استقلال (قوله فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد والجملتين والظرفين ومحل تقديم الفعل اذا لم يرفع ضمير المبتدا كما مثله والا امتنع كما سيأتى (قوله وفيه بحث) أى فى الاعتراض على نقل المنع بتجويز هذه الصورة بحث قيل وجهه ان ناقل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو ناقل المنع وهو كلام ركيك وقيل وجهه ان تجويز هذه الصورة لا يقدح فى نقل المنع عنهم لامكان تسامحهم فى الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعترض اذ معناه ينبغى لناقل المنع أن لا يطلقه بل يقيده بغير الظرف وهو المفرد والجملتان ولعل الاحسن ان يقال تجويزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر فى تأييد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الا ان يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار لقوله المار وفيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على ما يوهمه اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا ولعل هذا هو الموافق فليحرر (قوله مشنوء) بهمز آخره كمبغوض وزنا ومعنى وللكوفيين ان يقولوا ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم (قوله قد ثكلت) من باب تعب أى عدمت ولدها وواجده بالجيم خبر أنت أو كنت كما فى نسخ وهو من وجد بمعنى لقى فيتعدى لواحد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدا ومنتشبا بالشين المعجمة أى متعلقا والبرثن بموحدة ثم مثلثة مضمومتين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو للفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فأبوه مبتدا مؤخر الخ) أى والجملة صفة ملك أى ملك موصوف بان أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للاب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضمير أبوه للملك وهو رابط الصفة هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أى خلاف الكوفيين للبصريين لا ان بين الكوفيين خلافا (قوله عرفا ونكرا) اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بنزع الخافض أى فى العرف والنكر لتوسع المؤلفين فيه أوضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوى (قوله عادمى) حال من الجزآن و بيان بمعنى المبين وهو القرينة المبينة للمسند من المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف الدليل والغيره وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكذا والثانى حذف نعت الفعل وأما الثالث فلأن المحدث عنه الخبر

أو قصد استعماله منحصرا أو كان مسند الذى لام ابتدا * أو لازم الصدر كمن لى منجدا (ش) ينقسم الخبر بالنظر [illegible]
المبتدا وتأخيره عنه ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه التقديم والتأخير وقد سبق ذكره وقسم يجب فيه تأخير الخبر وقسم يجب فيه تقديمه
فأشار بهذه الابيات الى الخبر الواجب التأخير فذكر منه خمسة مواضع الاول أن يكون كل من المبتدا والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها
مبتدا ولا مبين للمبتدا من الخبر نحو زيد أخوك وأفضل من زيد أفضل من عمرو (١٠٣) فلا يجوز تقديم الخبر فى هذا ونحوه لانك
لو قدمته فقلت أخوك زيد وأفضل من عمرو أفضل من زيد لكان المقدم مبتدا وأنت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن المقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لانه معلوم ان المراد تشبيه أبى يوسف بأبى حنيفة لا تشبيه أبى حنيفة بأبى يوسف ومنه قوله

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الاباعد

فقوله بنونا خبر مقدم وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيهم وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبنى أبنائهم الثانى أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدا مستترا نحو زيد قام فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد ولا يجوز التقديم فلا يقال قام زيد على أن يكون زيد مبتدأ مؤخرا والفعل خبرا مقدما بل يكون زيد فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدا والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر نحو زيد قام أبوه جاز التقديم فتقول قام أبوه زيد وقد تقدم ذكر الخلاف فى ذلك وكذلك يجوز التقديم اذا رفع الفعل ضميرا بارزا نحو الزيدان قاما فيجوز أن تقدم الخبر فتقول قاما الزيدان فيكون الزيدان مبتدأ مؤخرا وقاما خبرا مقدما ومنع ذلك قوم اذا عرفت هذا فقول المصنف كذا اذا ما الفعل كان الخبرا يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلى مطلقا وليس كذلك بل انما يجب تأخيره اذا رفع ضمير المبتدا مستترا كما تقدم الثالث أن يكون الخبر محصورا بانما نحو انما زيد قائم أو بالا نحو ما زيد الا قائم وهو المراد بقوله أو قصد استعماله منحصرا فلا يجوز تقديم الخبر على زيد فى المثالين وقد جاء التقديم مع الا شذوذا كقول الشاعر

والاصل كذا اذا كان الخبر فعلا مسندا لضمير المبتدا المستتر فامنع تقديمه بخلاف غير المستتر كما سيبينه الشارح ولك جعل اذا لمجرد الظرف متعلقة بالمنع المفهوم من كذا فلا تحتاج لجواب (قوله منحصرا) بالفتح أى منحصرا فيه على الحذف والايصال وان قيل انه سماعى فقد يمنع ويروى بالكسر على تقدير مضاف أى منحصرا مبتدؤه فيه فان المنحصر هنا هو المبتدا لا الخبر (قوله أو لازم الصدر) بالجر عطفا على ذى أى أو مسند اللازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة المسوغة بعمل النصب فى المجرور أو بكونها صفة لمحذوف ولا يشترط اتحاد المسوغ (قوله لكان المقدم مبتدا) اى لانه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من المعرفتين أو النكرتين وان تفاوتا تعريفا كما هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق ان المبتدا هو الاعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدا وان تساويا أو علم احدهما فهو المبتدا أو علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدا انظر المغنى وحواشيه (قوله فان وجد دليل) اى لفظى نحو حاضر رجل صالح لتسويغ الثانى بالوصف دون الاول أو معنوى كمثال الشارح فان القرينة الحالية وهى كون أبى يوسف تابعا لابى حنيفة تدل على ان المراد تشبيه الاول بالثانى لا العكس اللهم الا أن يكون المقام للمبالغة فى مدح أبى يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ خبره جملة بنوهن الخ اى أولاد بناتنا ليس نفعهم لنا بل لآبائهم الاجانب منا لعدم نسبتهم الينا بخلاف أولاد بنينا فانهم ينسبون الينا (قوله فلا يقال قام زيد) أى لئلا يتوهم ان زيد فاعل لا مبتدا فيفوت الدوام الحاصل بالاسمية وكذا تقوى الحكم بتكرر اسناد الجملة الى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لكن نقل الدمامينى عن البسيط أن الاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت الا تقوى الحكم والاصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل ان معمول الخبر الفعلى يقدم على المبتدا وهو الاصح كعمرا زيد ضرب اذ لا ايهام فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع المعمول أفاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أى والالتباس فى النطق بحذف الالف يدفعه الوقف والخط وتقديم الخبر أكثر من لغة أكلونى البراغيث فلا يحمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا خلاف الظاهر ولذا قالوا فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله فقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بأن أل فى الفعل للعهد العلمى بين النحاة العارفين واما المبتدئ فلا بد له من موقف (قوله محصورا) أى فيه كما علم مما مر (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أى لئلا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام فى زيد الموصوف واستثناءه عن غيره مع ان المراد حصره فى صفة القيام أى ليس له صفة غيره واما كون غيره قائما أولا فشئ آخر فان قلت ينتفى اللبس فى الا بتقديمها مع الخبر

فياربّ هل الالكَ النصر يرتجى
عليهم وهل الاعليك المعوّل

الاصل وهل المعوّل الاعليك فقدم الخبر الرابع أن يكون خبر المبتدا قد دخلت عليه لام الابتداء نحو لزيد قائم وهو المشار اليه بقوله أو كان مسندا الذى لام ابتدا فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم لزيد لان لام الابتداء لها صدر الكلام وقد جاء التقديم شذوذا كقول الشاعر

خالى لانت ومن جرير خاله
ينل العلاء ويكرم الاخوالا

فلانت مبتدأ مؤخر وخالى خبر مقدم الخامس أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو من لى منجدا فمن مبتدأ ولى خبر ومنجدا حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا تقول لى من منجدا (ص)

ونحو عندى درهم ولى وطر
ملتزم فيه تقدم الخبر
كذا اذا عاد عليه مضمر
مما به عنه مبينا يخبر
كذا اذا يستوجب التصديرا
كأين من علمته نصيرا
وخبر المحصور قدم أبدا
كما لنا الا اتباع أحمدا

(ش) أشار بهذه الابيات الى القسم الثالث وهو وجوب تقديم الخبر فذكر أنه يجب فى أربعة مواضع الاول أن يكون المبتدا نكرة ليس لها مسوغ الا تقدم الخبر والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو عندك رجل وفى الدار امرأة فيجب تقديم الخبر هنا فلا تقول رجل عندك ولا امرأة فى الدار فأجمع النحاة والعرب على منع ذلك والى هذا أشار بقوله

كما فى البيت فلم يحكم بشذوذه قلت حملوا الا على انما طردا للباب (قوله فياربّ الخ) الشاهد فى عجزه كما أشار له الشارح وكذا فى صدره ان جعل الخبر لك ويرتجى حال لا ان جعل الخبر يرتجى ولك متعلقا به لان المقدم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكارى بمعنى النفى (قوله فقدم الخبر) أى وهو عليك ولا يجوز كون المعوّل فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الا قام زيد اذ الظرف العامل كالفعل ولان الا تمنع اعتماده على الاستفهام (قوله شذوذا) أوله بعضهم بأن اللام ليست للابتداء بل زائدة أو انها داخلة على مبتدا محذوف أى لهو أنت فهى مصدرة فى جملتها أو ان أصله لخالى أنت زحلقت اللام للضرورة (قوله ومن جرير الخ) قيل من شرطية بالجزم ينل جوابا لها وكسر للساكنين وفعل الشرط كان الثانية محذوفة وجملة جرير الخ خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فالاحسن جعلها موصولة وينل خبرها وجزم لاجرائها مجرى الشرطية والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو وبالضم والقصر جمع عليا كذلك ويكرم عطف على ينل أو مرفوع استئنافا أى وهو يكرم والاخوال مفعوله ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمفعول أى للاخوال (قوله له صدر الكلام) أى اما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام وما التعجبية وكم الخبرية أو بغيره كالمضاف لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقم اضربه ومال كم رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب حينئذ للمضاف لا لمن لانها خلعته عليه كما قاله الناصر الطبلاوى ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ المضاف لا من لكن استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشان ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هى عينه فى المعنى كنطقى الله حسبى كما فى التسهيل وكذا كل ما يغير معنى الكلام كالعرض والتمنى والنفى والنهى وغير ذلك كما فى الرضى اذ لو أخر ذلك لتحير السامع هل هو راجع لما قبله أو لما بعده ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبنى عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها الخبر المقرون بالفاء كالذى يأتينى فله درهم لشبهه بجواب الشرط وبالباء الزائدة كما زيد بقائم والطلبى كزيد اضربه والمخبر به عن مذ ومنذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان اذا جعلا مبتدأ بن لتعريفهما معنى اذ المعنى أمد انقطاع الرؤية يومان فقول يس لنا نكرة لا تحتاج لمسوغ وهى مذ ومنذ مراده انهما نكرة لفظا (فائدة) لا يقترن الخبر بالفاء الا اذا كان المبتدأ يشبه الشرط فى العموم والاستقبال وترتب ما بعده عليه وذلك لكونه موصولا بفعل صالح للشرطية بأن يخلو من علم الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما النافية أو بظرف أو مجرور كالذى يأتينى أو هنا أو فى الدار فله درهم أو نكرة موصوفة بذلك كرجل يأتينى أو هنا أو فى الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل فى الثانى كما قاله السيد البليدى كغلام الذى يأتينى أو كل رجل يأتينى الخ أو موصوفا بالموصول المذكور كالرجل الذى يأتينى الخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذى يأتينى الخ فتلك ثمانى عشرة صورة يكثر اقتران خبرها بالفاء للنص على مراد المتكلم من ترتب الدرهم على الاتيان مثلا فلو عدم العموم كالسعى الذى تسعاه فى الخير تلقاه أو الاستقبال كالذى زارنى أمس له كذا أو اقترن الفعل بشئ مما مر كالذى سيأتينى أو ان يأتنى أكرمه أو قد أتانى أو ما أتانى له كذا امتنعت الفاء لفوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو الصلة غير ما ذكر كالذى أبوه محسن مكرم والقائم زيد ولا يجوز فمكرم ولا فزيد خلافا للمصنف فى الثانى وأما آية السرقة والزنا فخبرها محذوف أى مما يتلى عليكم حكم السارق والزانى الخ وقوله فاقطعوا وفاجلدوا بيان للحكم وتدخل الفاء بقلة فى خبر كل اذا أضيف لغير ما مر بأن أضيف لغير موصوف أصلا ككل

ونحو عندي درهم ولي وطر البيت فان كان للنكرة مسوغ جاز الامران نحو رجل ظريف عندي وعندي رجل ظريف الثاني أن يشتمل المبتدا على ضمير يعود على شئ في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها مبتدا والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا مراد المصنف (١٠٥) بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر البيت أي كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدا فكأنه قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدا وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة لان الضمير في قولك في الدار صاحبها انما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر فينبغي ان تقدر مضافا محذوفا في قول المصنف عاد عليه التقدير كذا اذا عاد على ملابسه ثم حذف المضاف الذي هو ملابس وأقيم المضاف اليه وهو الهاء مقامه فصار اللفظ كذا اذا عاد عليه ومثل قولك في الدار صاحبها قولهم على التمرة مثلها زبدا ومنه قول الشاعر

اهابك اجلالا ومابك قدرة * علي ولكن مل عين حبيبها

فحبيبها مبتدا مؤخر وملء عين خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لان الضمير المتصل بالمبتدا وهو ها عائد على عين وهو متصل بالخبر فلو قلت حبيبها مل عين عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد جرى الخلاف في جواز ضرب غلامه زيدا مع ان الضمير فيه عائد على متأخر لفظا ورتبة ولم يجر خلاف فيما اعلم في منع صاحبها في الدار فما الفرق بينهما وهو ظاهر فليتأمل والفرق بينهما ان ماعاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسئلة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسئلة في الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وماعاد عليه الضمير مختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله كذا اذا يستوجب التصديرا نحو اين زيد فزيد مبتدا مؤخر واين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد اين لان الاستفهام له صدر الكلام وكذلك اين من علمته نصيرا فأين خبر مقدم ومن مبتدا مؤخر وعلمته نصيرا صلة من الرابع ان يكون المبتدا محصورا نحو انما في الدار زيد ومافي الدار الا زيد ومثله مالنا الا اتباع أحمد

نعمة فمن الله أو الموصوف بغير ما ذكر كقوله

كل أمر مباعد أو مدان * فمنوط بحكمة المتعالي

ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على ان العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ كان من الكثير لصلوحه للشرط كما في الصبان والظاهر أن مثل ذلك اضافتها للموصول بغير ماضي ككل الذي أبوه قائم فله درهم فجملة ما تدخل الفاء في خبره أحد وعشرون صورة مالم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء باجماع المحققين الا ان ولكن على الصحيح كآية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا أنما غنمتم الخ وذلك كثير والله أعلم (قوله ونحو عندي الخ) أعاد ذلك بعد قوله كعند زيد نمرة لان ذلك لبيان التسويغ ولا يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرار (قوله كذا اذا عاد الخ) أي يلتزم التقدم التزاما كذا أي كالتزامه فيما مر اذا عاد عليه أي الخبر مضمر مما أي مبتدا يخبر به أي بالخبر عنه أي المبتدا حال كونه أي الخبر مبينا لذلك الضمير العائد اليه قال ابن غازي وهذا البيت مع تعقيده وتشتيت ضمائره كان يغني عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمر * من مبتدا وماله التصدر

اهـ (قوله التصديرا) أي في جملته فلا يرد زيد أين مسكنه (قوله وخبر المحصور) الاولى والخبر المحصور لانه هو المحصور في المبتدا هنا لا العكس الا ان يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف وايصال كما مر أي خبر المبتدا المحصور فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أي أو جملة كقصدك غلامه رجل وانما وجب ذلك لئلا يتوهم كون المؤخر نعتا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها أقوى من الخبر وكذا كل ما أوقع في لبس كعندي انك فاضل اذ لو أخر الخبر وهو عندي لالتبست ان المؤكدة بالتي بمعنى لعل وأما قوله

عندي اصطبار وأما انني جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبريني

فانما أخر الخبر وهو لوجد لعدم اللبس اذ المكسورة والتي بمعنى لعل لا يقعان بعد أما (قوله فأجمعت النحاة) قال الاسقاطي بل أجازه الجزولي والواحدي بل الكوفيون قاطبة (قوله أن يقدر مضاف) أي بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شئ في الخبر لا عليه نفسه فلابد من ذلك التقدير (قوله على التمرة الخ) خبر مقدم عن مثلها وزبدا تمييز لمثل أو حال منه ويجوز رفعه بيانا أو بدلا من مثل أو هو المبتدا ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من المسئلة الاولى لا من هذه وعلى كل فمثل اما معرب رفعا أو نصبا أو مبني على الفتح لاضافته للمبني كما قرئ بهما مثل ما أنكم تنطقون وبحث الدماميني في الشاهد بان الخبر المتعلق العام المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما يذكر الخاص مؤخرا نحو على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بأنه مبني على كون الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (فائدة) سئل بعضهم عما قرئ شاذا في قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الجلالة ونصب العلماء ما معنى ذلك فأجاب بهذا البيت أهابك الخ أي ان الخوف مستعمل في لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عاد فيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أي

ص وحذف ما يعلم جائز كما
تقول زيد بعد من عندكما
وفي جواب كيف زيد قل دنف
فزيد استغني عنه اذ عرف

ش يحذف كل من المبتدا والخبر اذا دل عليه دليل جوازا او وجوبا فذكر في هذين البيتين الحذف جوازا فمثال حذف الخبر أن يقال من عندكما فتقول زيد التقدير زيد عندنا ومثله في راى خرجت فاذا السبع التقدير فاذا السبع حاضر وقوله

نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض والرأي مختلف

التقدير نحن بما عندنا راضون ومثال حذف المبتدا ان يقال كيف زيد فتقول صحيح اى هو صحيح وان شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت زيد عندنا وهو صحيح ومثله قوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها أى من عمل صالحا فعمله لنفسه ومن أساء فاساءته عليها قيل وقد يحذف الجزآن اعني المبتدا والخبر للدلالة عليهما كقوله تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن اى فعدتهن ثلاثة اشهر فحذف المبتدا والخبر وهو فعدتهن ثلاثة اشهر لدلالة ماقبله عليه وانما حذفا لوقوعهما موقع مفرد والظاهر ان المحذوف مفرد التقدير واللائي لم يحضن كذلك وقوله واللائي لم يحضن معطوف على واللائي يئسن والاولى ان يمثل بنحو قولك نعم في جواب ازيد قائم اذ التقدير نعم زيد قائم

---

١ قوله ونصفه نون عندك لايخفى ان النصف ما من بما كما هو ظاهر

الاشكال المعلوم من قوله فما الفرق بدليل أمر ما بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد ومما فرق به ان المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكان كالمتقدم بخلاف هذا فان المبتدا وان أشعر بالخبر لا يشعر بملابسه الذى هو المرجع أصلا (قوله ما يعلم) أى تفصيلا لا اجمالا بأن يعلم ان هنالك حذفا اما بلا تعيين له فلا يكفي اسقاطى (قوله جائز) أى غير ممتنع فيصدق بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقولان ليطابق عندكما لاحتمال أن يجيب أحد المسؤلين فقط ويصح نقول بالنون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما في القاموس وهذا الجواب مبني على قول السيرافي والاخفش أنه يستفهم بكيف عن الاحوال والصفات وليست ظرفا وضابط اعرابها حينئذ أنها ان لم يستغن عنها مابعدها فمحلها بحسبه رفعا في كيف أنت بالخبرية ونصبا في كيف كنت كذلك وكذا في كيف ظننت زيدا على أنها مفعول ثان وان استغنى عنها فمحلها النصب أبدا اما على الحال ككيف جاء زيد أو على المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك أى أى فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد اى أى صنع يصنعون اذا جئنا الخ فحذف عاملها ولا يصح كونها حالا من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية المجيء بل عن حالهم وقته تعجيبا منها لفظاعتها هذا هو المشهور وأما قول سيبويه انها ظرف فأوله المصنف بأنه ليس معناه انها في محل نصب دائما على الظرفية المجازية كما توهم بل انها في تأويل ما يسمى ظرفا وهو الجار والمجرور لانها تفسر بقولك على أى حال لكونها سؤالا عن الاحوال اه واستحسنه في المغني وأيده وحينئذ فتكون في محل رفع عند سيبويه أيضا ويكون تفسيرها المطابق للفظها في كيف أنت أصحيح أنت وفي كيف جاء زيد أراكبا جاء زيد مثلا وحق الجواب صحيح أو سقيم وراكبا أو ماشيا ويكون تفسيرها بقولهم على أى حال أو في أى حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سيبويه كما توهم لما علمت من رجوعه الى الاول بل هو تفسير لمعناها فقولا واحدا اذ هي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال الزمخشري انها سؤال تفويض كأنك فوضت للمخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف الهمزة فسؤال حصر أى عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه هذا وقد تسلب الاستفهام وتخلص لمعنى الحال والكيفية كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد اى الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ماقبلها قاله الدماميني (قوله من المبتدا والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولو لمبتدا اكتفى بهما فلا يحذفان ولا ذلك المبتدا كما نقله يس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتدا او خبرا فالاولى المبتدا وقيل الخبر (قوله زيد عندنا) أى بتقديم المبتدا ليطابق السؤال كما مر (قوله في رأى) هو ان اذا الفجائية حرف أما على كونها ظرف زمان أو مكان فهي الخبر ولا حذف أى ففي الوقت أو الحضرة الاسد (قوله نحن بما عندنا الخ) من المنسرح ١ ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه حذف من الاول لدلالة الثاني والقياس العكس ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم يسمع نحن قائم بل تجب المطابقة لفظا نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الخ) قيل هذا تعليل غير صحيح لحذفهما بعد نعم ولم يحلا محل المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان الا لذلك حتى يرد عليه مابعد نعم بل يعلل حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيها على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعدها لكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك) أى الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الاولى التعبير بأو لان هذا احتمال ثالث في الآية لا من تتمة ماقبله وحاصله ان اللائي يئسن مبتدا والثاني عطف عليه وقوله فعدتهن خبر عنهما

ص وبعدلولاغالباحذف الخبر
حتم وفى نص يمين ذا استقر
وبعدواوعينت مفهوم مع
كمثل كل صانع وماصنع
وقبل حال لا يكون خبرا
عن الذى خبره قداضمرا
كضربى العبدمسيئا واتم
تبيينى الحق منوطا بالحكم

ش حاصل مافى هذه الابيات ان الخبر يجب حذفه فى اربعة مواضع الاول ان يكون خبر المبتدا بعد لولا نحو لولا زيد لأتيتك التقدير لولا زيد موجود لأتيتك واحترز بقوله غالبا مما ورد ذكره فيه شذوذا كقوله الشاعر

لولا ابوك ولولا قبله عمر
القت اليك معد بالمقاليد

فعمر مبتدا وقبل خبر وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب من ان الحذف بعد لولا واجب الاقليلا هى طريقة لبعض النحويين والطريقة الثانية ان الحذف واجب دائما وان ماورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مؤول والطريقة الثالثة ان الخبر اما ان يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا

ولا حذف أصلا كما فى المغنى أى وليس هذا من باب زيد قائمان وعمرو حتى يمتنع للقبح اللفظى بل من باب زيد فى الدار وعمرو وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدا المعطوف وهو واجب التأخير كما مر الا أن يقال يغتفر فى التابع أفاده الصبان وفى كون فعدتهن خبرا نظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر فتأمل ومعنى ان ارتبتم شككتم فى عدتهن ماهى (قوله وبعد لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده وهو حتم أو بحتم نفسه ولا يرد تقديم معمول المصدر لتوسعهم فى الظرف كما مر وكذا يقال فى وبعد واو وقبل حال لانهما معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناعية لان التحضيضية لا يليها الا الفعل كما سيأتى نحو لولا أرسلت الينا رسولا (قوله غالبا) هو نصب بنزع الخافض أى فى الغالب (قوله وفى نص يمين) من اضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقر الواقع خبرا عن ذا واظهره مع انه كون عام للضرورة كما مر ولا يصح انه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا كما قيل به فى قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده لان عدم التحرك لا يعقل فى المعانى فتدبر (قوله كمثل الخ) الكاف زائدة وما مصدرية لتكون الواو نصا فى المعية أى كل صانع وصنعته اذ هى التى تلازم الصانع لا ماصنعه (قوله لا يكون الخ) الجملة صفة لحال أى لا يحذف الخبر قبل الحال الا اذا لم تصلح تلك الحال لخبرية عن ذلك المبتدا وان صلحت لغيره (قوله منوطا) من ناط الشئ بالشئ ينوطه اذا ربطه وعلقه به (قوله واحترز بغالبا الخ) دفع لتوهم منافاة الغلبة للتحتم وحاصله ان المراد بالغالب الكلام الفصيح فيتحتم فيه الحذف مطلقا عاما كان الخبر أو خاصا وما ذكره فشاذ ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معد) هو ابن عدنان أبو العرب وانث فعله لارادة القبيلة والمقاليد المفاتيح جمع اقليد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه أقاليد وقيل لا واحد له من لفظه كما فى العينى وهو مفعول ألقت بزيادة الباء وكنى بذلك عن الطاعة والامتثال أى لولا ظلم أبيك يزيد بن هبيرة وجدك عمر قبله لأطاعتك جميع العرب (قوله هى طريقة الخ) وانما حمل المتن عليها الانها المتبادرة من التعبير بغالبا ولكن الاولى حمله على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه فى غير هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب أكثر أحوالها وهو كون الخبر عاما فيتحتم الحذف فيه أما كونه خاصا فقليل ولا يتحتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال لا على الكلام الفصيح والتحتم على الحذف فى تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أى فى كل تركيب لان الخبر لا يكون الا كونا مطلقا فان أريد الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا الى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسالمة زيد ما سلم ولا يجوز لولا زيد سالمنا ما سلم لا فى شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يوهمه أول بما سيأتى ولا يحمل على انه شاذ كما فى الاولى فحصل الفرق بين الطريقتين خلافا للمحشى (قوله مؤول) أى كما أول قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم بانه مروى بالمعنى والمشهور فى الروايات لولا حدثان عهد قومك لولا حداثة عهد قومك لولا ان قومك حديثو عهد الخ ولحنوا المعرى فى بيته الآتى ورد عليهم بان ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بها مع أن الاصل عدم التبديل لتحريهم فى نقلها باعيانها وتشديدهم فى ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بانه خلاف الاولى وغلبة الظن كافية فى الاحكام الشرعية فضلا عن النحوية على ان الاحاديث دونت فى الصدر الاول قبل فساد اللغة فغايته ابدال لفظ يحتج به بآخر كذلك وبعد تدوينها لا يجوز تبديلها بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح فبقى الحديث حجة فى بابه وكيف يلحنون المعرى مع ورود مثله فى الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله * لولا زهير جفانى كنت معتذرا * ولولا الشعر

فان كان كونا مطلقا وجب حذفه نحو لولا زيد لكان كذا أى لولا زيد موجود وان كان كونا مقيدا فاما ان يدل عليه دليل أولا فان لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد محسن الىّ ما أتيت وان دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه نحو ان يقال هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت أى لولا زيد محسن الىّ فان شئت حذفت الخبر وان شئت أثبته ومنه قول أبى العلاء المعرى

يذيب الرعب منه كل عضب
فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقد اختار المصنف هذه الطريقة فى غير هذا الكتاب * الموضع الثانى أن يكون المبتدا نصا فى اليمين نحو لعمرك لأفعلن التقدير لعمرك قسمى فعمرك مبتدا وقسمى خبره ولا يجوز التصريح به وقيل ومثله يمين الله لأفعلن التقدير يمين الله قسمى وهو لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا لجواز كونه مبتدا والتقدير قسمى يمين الله بخلاف لعمرك فان المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا لان لام الابتداء قد دخلت عليه وحقها الدخول على المبتدا فان لم يكن المبتدا نصا فى اليمين لم يجب حذف الخبر نحو عهد الله لأفعلن التقدير عهد الله علىّ فعهد الله مبتدا وعلىّ خبره ولك اثباته وحذفه * الموضع الثالث أن يقع بعد المبتدا واو هى نص فى المعية نحو كل رجل وضيعته فكل مبتدا وقوله وضيعته معطوف على كل والخبر محذوف والتقدير كل رجل وضيعته مقترنان ويقدر الخبر بعد واو المعية

بالعلماء مزرى * وكان يغنيهم عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على ان الاصل ان يمسكه فحذفت ان وارتفع الفعل والخبر محذوف أى موجود ويمكن هذا التأويل فى هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل يمسكه حالا من الخبر المحذوف لامتناع ذكر الحال أيضا عند هؤلاء لكونه خبرا فى المعنى كما نقله فى المغنى عن الاخفش وبهذا يبطل جعل قبله فى بيت الشارح حالا فتدبر (قوله وجب حذفه) أما الحذف فللعلم به وأما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا يجمع بينهما (قوله دليل) أى من نفس الكلام كبيت المعرى ونحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم لان شأن الغمد الامساك والناصر الحماية أو خارج عنه كالمثال الاول (قوله يذيب الخ) يصف سيفا معلوما بان السيوف القاطعة تذوب فى اغمادها لرعبها وفزعها منه فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت على الارض فضمير يمسكه لكل عضب والمنفى يقتضى لولا سيلانها على الارض والمثبت بقوله يذيب سيلانها فى نفسها فلا تنافى (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وهو الحق وشواهدها كفلق الصبح اهـ سندوبى وقد علمت حمل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لعمرك) أى لحياتك من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمرا بالفتح والضم على غير قياس لان قياسه كالفرح والتزموا المفتوح فى القسم خاصة تخفيفا لكثرته وقيل أصله تعميرا فحذفت زوائده (قوله يمين الله) فى نسخ ايمن بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يتعين الخ) رد لذلك القيل وأجاب سم بانهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم ولعل الحذف حينئذ غير واجب اذ لم يسد جواب القسم مسده أى لعدم حلوله محله لكن قال الرودانى لا يتوقف وجوب حذف المبتدا على سد شئ مسده بخلاف الخبر لانه محط الفائدة (قوله على المبتدا) أى المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدا محذوف أى لقسمى عمرك لانه خلاف الظاهر (قوله عهد الله) انما لم يكن نصا فى القسم لاستعماله فى غيره كثيرا كعهد الله يجب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه بخلاف عمرك فانه غلب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره الا بقرينة فمرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا الصريح والكناية فلا ينافى تسوية الفقهاء بين العمر والعهد فى أنها كناية يمين لان مرادهم اليمين الشرعى الموجب للاثم وهو لا يكون الا باسماء الله وصفاته لا اللغوى الاعم ولا يعتد بهما شرعا الا اذا نوى بالعمر بقاء الله أو حياته وبالعهد استحقاقه لما أوجبه علينا من العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما نفس العبادة لانهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتدبر (قوله نص فى المعية) أى مع كونها للعطف والمراد انها ظاهرة فيها لان الواو فيما ذكره تحتمل مجرد العطف أيضا كأن يقال كل رجل وضيعته مخلوقان لكنها ظاهرة فى المعية بسبب أن الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضيعته) بفتح المعجمة وسكون التحتية أى حرفته سميت به لان تركها يضيعها وصاحبها وتطلق على الثوب والعقار أيضا وههنا اشكال مشهور وهو انه لا يصح عود الضمير الى كل لافادته ان كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا الى رجل لافادته ان كل رجل يقارن ضيعة رجل واحد وهما فاسدان والجواب ان كلا لما كانت فى قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها أو على مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا كركب القوم دوابهم فكأنه قيل زيد وضيعته وعمرو كذلك الخ (قوله بعد واو المعية) أى بعد معطوفها لكونه خبرا عن المتعاطفين واعترض بأنه لا شئ بعد الواو يسد مسد الخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بأن المعطوف يسد مسده من حيث كونه خبرا عن الاول لحلوله حينئذ فى محله وان لم يسد مسده من

حيث

وقيل لايحتاج الى تقدير الخبر لان معنى كل رجل وضيعته كل رجل مع ضيعته وهذا كلام تام لايحتاج الى تقدير خبر واختار هذا المذهب ابن عصفور فى شرح الايضاح فان لم تكن الواو نصا فى المعية لم يحذف الخبر وجوبا (١٠٩) نحو زيد وعمرو قائمان * الموضع الرابع أن يكون المبتدا مصدرا وبعده حال سدت مسد الخبر وهى لاتصلح أن تكون خبرا فيحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسده وذلك نحو ضربى العبد مسيئا فضربى مبتدا والعبد معمول له ومسيئا حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجوبا والتقدير ضربى العبد اذا كان مسيئا ان أردت الاستقبال وان أردت المضى فالتقدير ضربى العبد اذ كان مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر فى كان المفسر بالعبد واذا كان أو اذ كان ظرف زمان نائب عن الخبر ونبه المصنف بقوله وقبل حال لايكون خبرا على ان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التى سدت مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لايكون خبرا عن الحال التى تصلح ان تكون خبرا عن المبتدا المذكور نحو ما حكى الاخفش رحمه الله من قولهم زيد قائما فزيد مبتدا والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح ان تكون خبرا فتقول زيد قائم فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف ضربى العبد مسيئا فان الحال فيه لاتصلح ان تكون خبرا عن المبتدا الذى قبلها فلا تقول ضربى العبد مسىء لان الضرب لايوصف بانه مسىء والمضاف الى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو أتم تبيينى الحق منوطا بالحكم فأتم مبتدا وتبيينى مضاف اليه والحق مفعول لتبيينى ومنوطا حال سدت مسد خبر أتم والتقدير أتم تبيينى الحق اذا كان أو اذ كان منوطا بالحكم ولم يذكر المصنف المواضع التى يحذف فيها المبتدا وجوبا وقد عدها فى غير هذا الكتاب أربعة

حيث كونه خبرا عنه هو (قوله وقيل لايحتاج الخ) رد بأن الواو وان كانت بمعنى مع لكن لاتصلح للاخبار بها لكونها ليست ظرفا بخلاف مع (قوله فان لم تكن الخ) أى بأن لم تكن للمعية أصلا بل لمجرد التشريك فى الحكم كزيد وعمرو متساعدان أو لها لا نصا كمثال الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أى بل جوازا ان علم بدليل والا امتنع فلو قلت زيد وعمرو واردت مقترنان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين يفيد معنى الاصطحاب وجاز ذكره لان الواو ليست نصا فيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

تمنوا الى الموت الذى يشعب الفتى * وكل امرئ والموت يلتقيان

ويشعب كيعلم أى يفرق فذكر الخبر وهو يلتقيان لان الواو لم تنص على المعية ولولا حذفه لفهم افاده المصرح وفيه ان يلتقيان لايفيد الاقتران والمصاحبة التى فى كل رجل وضيعته بل ان اللقى يحصل ولو بعد حين كما هو الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلو أريد كل امرئ وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر الخبر شاذا للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أى صريحا عند جمهور البصريين وقيل ولو مؤولا كأن ضربت العبد مسيئا ولا بد من عمله فى اسم يرجع اليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح (قوله وبعده حال) أى مفردة كمثاله أو ظرف كضربى العبد مع عصيانه أو جملة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خير اقترابى من المولى حليف رضا * وشر بعدى عنه وهو غضبان

ولو مضارعية عند سيبويه خلافا للفراء كضربى العبد يسىء ومنه قوله

ورأى عينى الفتى أباك * يعطى الجزيل فعليك ذاك

(قوله حال من الضمير الخ) انما لم يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا يكون الحال من معمولات المبتدا فيتقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها فى محله فيفتقر الى تقدير خبر كما هو رأى الكوفيين أى ضربى العبد مسيئا موجود فيفوت المقصود من حصر الضرب مثلا فى حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد شىء مسده وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها الا حالا مع ان حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث والبيت المارين وهى لاتكون خبر الها فتدبر (قوله نائب) بالرفع صفة لحال (قوله فلا يكون الخبر الخ) أى بل يجب ذكره وما حكاه الاخفش شاذ كقولهم حكمك مسمطا كحمدا أى حكمك لك حال كونه نافذا وخرجت فاذا زيد جالسا بناء على ان اذا حرف أما على انها ظرف فهى الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضربى العبد شديدا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضربى العبد اذا كان شديدا أو الخبرية وجب الرفع (قوله لايوصف بأنه مسىء) أى بحسب قصد المتكلم كون المسىء هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب به مجازا عن فاعله ولا حجر فى المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال فى مثال المتن الثانى لان منوطا يصلح لجريانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجريانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منه سماضربى العبد قائما وأكثر شربى السويق ملتوتا لان الحال فيهما لاتصلح للخبرية لابحسب ذاتها ولا فى القصد فتدبر (قوله والمضاف الى هذا المصدر الخ) أى صريحا كان كما مثله أو مؤولا كأخطب ما يكون الامير

* الاول النعت المقطوع الى الرفع فى مدح نحو مررت بزيد الكريم أو ذم نحو مررت بزيد الخبيث أو ترحم نحو مررت بزيد المسكين فالمبتدا محذوف فى هذه المثل ونحوها وجوبا والتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين * الموضع الثانى أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فزيد وعمرو خبران لمبتدا محذوف وجوبا والتقدير هو زيد أى الممدوح زيد وهو عمرو أى المذموم عمرو * الموضع الثالث ما حكى الفارسى من كلامهم فى ذمتى لافعلن ففى ذمتى خبر لمبتدا محذوف واجب الحذف والتقدير فى ذمتى يمين وكذا ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه صريحا فى القسم * الموضع الرابع ان يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو صبر جميل التقدير صبرى صبر جميل فصبرى مبتدأ وصبر جميل خبره ثم حذف المبتدأ الذى هو صبرى وجوبا

(ص) وأخبروا باثنين أو بأكثرا
عن واحد كهم سراة شعرا

(ش) اختلف النحويون فى جواز تعدد خبر المبتدا الواحد بغير حرف عطف نحو زيد قائم ضاحك فذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك سواء كان الخبران فى معنى خبر

قائما أى أخطب كون الامير أى أكوانه اذا كان قائما (قوله أربعة) زاد فى الهمع وغيره مواضع منها الاسم ما زيد بالرفع كما مر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر نحو سقيا ورعيا لك فلك خبر مبتدا حذف وجوبا أى الذى يلى المصدر فاعله أو مفعوله كما يلى بيان الفعل أى اسق يا الله هذا الدعاء لك يا زيد مثلا فالكلام جملتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لامتناع خطابين لاثنين فى جملة واحدة ومحل ذلك كما ترى اذا كان المصدر نائبا عن فعل الامر وكان المجرور ضمير المخاطب فان ناب عن غير الامر كشكرا لك أى شكرت لك شكرا أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيا لزيد فالظاهر ان اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أى اسق يا الله زيدا وارعه فاحفظ هذا التحقيق اه صبان واللام فى ذلك مبينة للمفعول ومثال الفاعل كما فى الرضى نحو بؤسا لك وسحقا وبعدا أى بئست وسحقت وبعدت ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنا ان التعدى باللام انما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضى وكذا يجب حذف المبتدا قبل من المبينة للمعارف نحو وما بكم من نعمة اذا جعلت ما موصولة اما المبينة للنكرات فهى صفة لها كما اذا جعلت ما فى الآية نكرة اه (قوله النعت المقطوع) سمى نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمنعوت أو للاشعار بانشاء المدح كما فعلوا فى النداء (قوله فى مدح الخ) خرج المقطوع الذى للتخصيص أو الايضاح فان الحذف فيه جائز كما فى التصريح وغيره (قوله محذوف وجوبا) أى لصيرورة الكلام لانشاء المدح مثلا فجرى مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أى المؤخر عنهما كما مثله اما المقدم كزيد نعم الرجل فهو مبتدا خبره الجملة ورابطها العموم كما مر ومثل نعم فيما ذكر ما شاكلها فى المدح أو الذم كحب وساء (قوله فى ذمتى يمين) أى أو عهد أو ميثاق أى متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذى يستقر فى الذمة لا اليمين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسد مسده لكونه واجب التأخير والجواب فى محله (قوله صريحا فى القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لا صراحة فيه قطعا اه اسقاطى (قوله نائبا مناب الفعل) أى أتى به بدلا عن اللفظ بفعله اذ أصله اصبر صبرا فحذف الفعل وعوض عنه المصدر اكتفاء بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع ليفيد الدوام وأوجبوا حذف المبتدا استصحابا للحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية (قوله صبر جميل) أى فى قول الراجز

شكا الى جملى طول السرى * صبر جميل فكلانا مبتلى

أى أمرنا صبر جميل ومثله سمع وطاعة أى أمرنا ذلك * (فائدة) * الصبر الجميل هو الذى لا شكاية معه والصفح الجميل هو الذى لا عتاب معه والهجر الجميل هو الذى لا اذية معه (قوله سراة) بفتح المهملة وقد تضم أصله سرية قلبت ياؤه ألفا كقضاة جمع سرى أى شريف على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل بالآلام افعلاء كنبى وأنبياء ونقى وأتقياء كما سيأتى فى قوله وناب عنه افعلاء فى المعل لاما الخ (قوله سواء الخ) افاد ان تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه فى شرح الكافية لانه اما فى اللفظ والمعنى كمثال المتن والآية والبيتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وغيرها أو فى اللفظ فقط وضابطه ان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا نحو حلو حامض أى مز وهذا أعسر يسر أى اضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانهما شئ واحد فى المعنى ولا يتوسط المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الاصح فيهما وزاد ولده نوعا يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة كقوله

واحد نحو هذا حلو حامض أى مز ام لم يكونا كذلك كالمثال الاول وذهب بعضهم الى انه لا يتعدد الخبر الا اذا كان الخبران فى معنى خبر واحد فان لم يكونا كذلك تعين العطف فان جاء من لسان العرب شىء بغير عطف (١١١) قدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد وقول الشاعر

من يك ذا بت فهذا بتى
مقيظ مصيف مشتى

وقوله

ينام بأحدى مقلتيه ويتقى
بأخرى المنايا فهو يقظان نائم

وزعم بعضهم انه لا يتعدد الخبر الا اذا كان من جنس واحد كأن يكون الخبران مثلا مفردين نحو زيد قائم ضاحك أو جملتين نحو زيد قام ضحك فاما اذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل ويقع فى كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا ومنه قوله تعالى فاذا هى حية تسعى جوزوا كون تسعى خبرا ثانيا ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا

(ص)

(كان واخواتها)

ترفع كان المبتدا اسما والخبر
تنصبه ككان سيدا عمر
ككان ظل بات أضحى أصبحا
امسى وصار ليس زال برحا
فتئ وانفك وهذى الاربعة
لشبه نفى أو لنفى متبعة
ومثل كان دام مسبوقا بما
كأعط ما دمت مصيبا درهما

(ش) لما فرغ من الكلام على المبتدا والخبر شرع فى ذكر نواسخ الابتداء وهى قسمان افعال وحروف فالافعال كان واخواتها وافعال المقاربة وظن واخواتها والحروف ما واخواتها ولا التى لنفى الجنس وان واخواتها فبدأ المصنف بذكر كان واخواتها وكلها افعال اتفاقا الا ليس فذهب الجمهور الى انها فعل وذهب الفارسى فى أحد قوليه وأبو بكر بن شقير فى أحد قوليه الى انها حرف وهى ترفع المبتدا

بدالى يد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائظه

أو حكما لكونه ذا اجزاء كقوله تعالى اعلموا انما الحياة الدنيا لعب ولهو الخ والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الا مجازا افاده الدماميني (قوله مز) بضم الميم كما فى القاموس أى متوسط بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليسا مجتمعين فيه لانهما ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لذاتهما فكل منهما خبر مستقل (قوله من يك الخ) من شرطية لحذف نون يكن وقوله فهذا بتى قائم مقام جوابها من اقامة السبب مقام المسبب أى فانا مثله لان هذا بتى والبت كساء غليظ مربع ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أى كاف لى فى القيظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينام الخ) المروى فهو يقظان هاجع بدل نائم لان قبله

وبت كنوم الذئب فى ذى حفيظة * أكلت طعاما دونه وهو جائع

ينام الخ والعرب تزعم ان الذئب ينام بعين ويحرس بأخرى ثم يتناوبان فى الحرس فهو نائم من جهة يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الخ) رد لذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذا لم يجعل خبرا كونه صفة لحية لانها نكرة لا مسوغ لمجىء الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

(كان واخواتها)

استعار الاخوات للنظائر فى العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذكر لانها أم الباب اذ حدثها وهو الكون يعم جميع اخواتها ولذا اختصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر فى الخطبة (قوله اسما) الظاهر انه معمول لمحذوف كما يشير له حل الشارح أى ويسمى اسمالها وقد يجعل حالا أى حال كونه اسمالها أى مسمى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه بحذف العاطف فى غالبه (قوله زال) أى ماضى يزال لا ماضى يزيل بفتح أوله فانه تام متعد بمعنى ماز تقول زل ضانك من معزك أى ميزها ومصدرها الزيل ولا ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة ووزنها فعل بالكسر وغيرها بالفتح كما فى التصريح وغيره (قوله فتئ) بتثليث التاء ويقال افتأ كما فى الهمع (قوله وهذى الاربعة) أى موادها فلا يرد انها افعال ماضية لا تلى النهى الذى من جملة شبه النفى (قوله لشبه نفى) قدمه عن النفى جبرا لضعفه (قوله ومثل كان الخ) خبر مقدم عن دام لقصد لفظها ومسبوقا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كأعط الخ) درهما امامفعول ثان لاعط وحذف الاول كمفعول مصيبا أى واجدا أى اعط المحتاج درهما مادامت واجداله ففيه تقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيبا وحذف مفعولا أعط وأصل دام دوم بالفتح وينقل الى المضموم عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى الدال لتدل بعد حذف عينه للساكنين على انها واو والا لم جعل مفتوحا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالحمل على التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو قليل فى المضموم والمكسور كما مر ويأتى (قوله نواسخ الابتداء) من النسخ وهو الازالة لازالتها حكم المبتدا والخبر (قوله الى انها فعل) أى لقبول التاء ين (قوله ترفع المبتدا) أى تجدد له رفعا غير رفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال

وتنصب خبره ويسمى المرفوع بها اسما لها والمنصوب بها خبرا لها وهذه الافعال قسمان منها مايعمل هذا العمل بلا شرط وهى كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها مالا يعمل هذا العمل الا بشرط وهو قسمان القسم الاول مايشترط فى عمله ان يسبقه نفى لفظا أو تقديرا أو شبه نفى وهو أربعة زال وبرح وفتئ وانفك فمثال النفى لفظا مازال زيد قائما ومثاله تقديرا قوله تعالى قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف أى لا تفتؤ ولا يحذف النافى معها قياسا الا فى القسم كالآية الكريمة وقد شذ الحذف بدون القسم كقول الشاعر

وأبرح ما أدام الله قومى
بحمد الله منتطقا مجيدا

أى لا أبرح منتطقا مجيدا أى صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومى وعنى بذلك انه لا يزال مستغنيا مابقى له قومه وهذا أحسن ماحمل عليه البيت ومثال شبه النفى والمراد به النهى كقولك لا تزل قائما ومنه قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو
ت فنسيانه ضلال مبين

والدعاء كقولك لا يزال الله محسنا اليك وقول الآخر

الا يا اسلمى يادارمىّ على البلا
ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وهذا هو الذى أشار اليه المصنف بقوله وهذى الاربعة الى آخر البيت القسم الثانى مايشترط

الضمير بها وهو لا يتصل الا بعامله استقراء ولانها لو لم تعمل الا فى الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبتدأ انما هو باعتبار ما كان وال فى المبتدا كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فان منه مالا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشان ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر واللازم لصفة واحدة كطوبى للمؤمن وويل للكافر وكايمن فى القسم واللازم للابتداء بنفسه كاقل رجل يقول ذلك ولله درك وما التعجبية فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت أو بغيره كمصحوب لولا واذا الفجائية فانهما لا يصاحبان غير المبتدا (قوله وتنصب خبره) أى غير الطلبى فى الجميع وشذ قوله

وكونى بالمكارم ذكرينى * أو هو بمعنى تذكرينى وغير الفعل الماضى فى صار وما بمعناها ودام وزال واخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام فى دام وليس والمنفى بما فلا يقال لا أكلمك كيف مادام زيد ولا اين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليهما ولا أين مازال زيد لان ما النافية تلزم الصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفى بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفى ككيف كان زيد واعلم انه لا يحذف الاسم ولا الخبر فى هذا الباب اقتصارا أى بلا دليل ولا اختصارا أى به عند الجمهور الا ضرورة لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها اذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والعوض لا يحذف أى واما حذفهما فى ان خيرا فخير كما سيأتى فتبع لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقا والمصنف فى ليس فقط حكى سيبويه ليس أحد أى هنا أفاده فى الهمع مع زيادة (قوله ويسمى المرفوع الخ) هى تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها الان زيد مثلا اسم للذات لا لكان والافعال لا يخبر عنها وقد يسميان فاعلا ومفعولا مجازا الان الفاعل فى الحقيقة مصدر خبرها مضافا لاسمها فمعنى كان زيد قائما كان قيام زيد (قوله ان يسبقه نفى) أى لان القصد بالجملة الاثبات وهذه الافعال معناها نفى فاذا نفيت انقلبت اثباتا (قوله الا فى القسم) أى مع المضارع وكون النافى لا كما قال الدنوشرى

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة * اذا كان لا قبل المضارع فى قسم

(قوله بحمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أبرح المنفى ومجيد بضم الميم خبر ثان ان قلنا بتعدد الخبر فى هذا الباب والا فنعت (قوله نطاق) هو مايشد به الوسط جمعه نطق ككتاب وكتب (قوله وجواد) بتخفيف الواو يطلق على الفرس ذكرا أو أنثى كما فى المصباح (قوله وهذا أحسن) الاشارة اما الى الاعراب فمقابله ان أبرح غير منفى بل تام بمعنى أزول عن كونى منتطقا مجيدا أى أترك ذلك مادامت قومى لانهم يكفوننيه فلا شاهد فيه أو الى المعنى فمقابله ان منتطقا معناه ناطق ومجيدا أى محسنا فى الثناء على قومى أفاده العينى (قوله النهى والدعاء) أى لان المطلوب بهما ترك الفعل وهو نفى فخرج غيرهما كالاستفهام قبل الا الانكارى لانه بمعنى النفى ولا فرق فى الدعاء بين كونه بلا أو بلن كقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ * ـت لكم خالدا خلود الجبال

ان قلنا بانها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها بثم فرارا من عطف الانشاء على الخبر (قوله صاح) منادى مرخم صاحب على غير قياس لكونه ليس بعلم وشمر أى اجتهد فى الاستعداد للموت ولا تنسه (قوله الا يا اسلمى الخ) الا حرف استفتاح وتنبيه ويا مؤكدة لها أو المنادى محذوف أى ياهذه ومى اسم امرأة غير مية لا ترخيمها كما فى التصريح أى فلا يرد ان ترخيم غير المنادى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام ذى الرمة نظما ونثرا وجده يسمى محبوبته بهما

وعلى

وعلى البلى أى منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقا والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيأ ومنهلا كنصبا وزنا ومعنى والمراد انصباب غيره ضر بدليل اسلمى (قوله المصدرية الظرفية) أخذهما من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نيابتها عن الظرف وهو المدة وهما شرطان لصحة العمل لان دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه بدليل عدم عملها فى مادامت السموات والارض مع استيفائها الشرطين بل هى تامة أى مدة بقائهما فخرج غير المصدرية كالنافية فى نحو مادام شئ وغير الظرفية كيعجبنى مادمت صحيحا أى دوامك فدام فيهما تامة بمعنى بقى والمنصوب حال وكذا عند حذف ما كلودام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله ومعنى ظل) أى مع معموليها الان معناها وحدها مطلق حدث فى زمن ماض نهارى وقوله بالخبر أى بمدلوله التضمنى وهو الحدث وقوله نهارا أى ماضيا وكذا يقال فى الباقى (قوله ومعنى صار التحول) أى موضوعة له واما التحول المفهوم من كل فعل فانما لزم من دلالته على التجدد والحدوث لا من الوضع فحصل الفرق بينهما أفاده سم وقد جاء مثل صار فى العمل والمعنى ما جمعته بقولى

بمعنى صار فى الافعال عشر * تحول آض عاد ارجع لتغنم
وراح غدا استحال ارتد فاقعد * وحار فهاكها والله أعلم

وحكى سيبويه ما جاءت حاجتك بالنصب أى أى حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير ما الاستفهامية وبالرفع أى صارت حاجتك أى حاجة فخبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا زاد الزمخشرى بات قال فى شرح الكافية ولا حجة له عليها (قوله لنفى الحال) أى لنفى حدث خبرها فى الحال وانما لم تدل على المضى كسائر الافعال الماضية لان شبهها الحرف فى الجمود والمعنى جردها عن الزمان أصلا لكن حدث خبرها لا بد له من زمن فحمل على الحال لانه الاقرب (قوله وعند التقييد بزمن) أى صريحا كما مثله أو ضمنا كليس خلق الله مثله أى فى الماضى واسمها ضمير الشان الا يوم يأتيهم ليس مصروفا أى فى المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفا ولم تقلب ألفا لجمودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ذلك وهى الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو مازال الله محسنا الايزال زيد أزرق العينين أم لا نحو مازال زيد ضاحكا أو عالما أى مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقا (قوله مثله) اما حال من فاعل عمل أو نعت لمصدره محذوفا أى عمل عملا مثل عمله وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بقد عليه وهو ممنوع فلعل فيه خلافا أو للضرورة (قوله وهو ليس ودام) حصره غير المتصرف فيهما يقتضى ان مراده بالمتصرف ما يعم التصرف التام والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فانه ليس لها الا الماضى والمضارع واسم الفاعل دون غيرهما كالمصدر والامر واما ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح فى دام وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن دام التامة لكن رجح الصبان ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدرية وادعاء ان هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد جور وسوء ظن والباقى تصرفه تام كما بينه الشارح لكن اختلف فى اسم المفعول فمنعه قوم منهم أبو على قال فى شرح اللمحة ان تلميذه أبا الفتح بن جنى سأله عن قول سيبويه مكون فيه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب وأجازه آخرون وعليه فالنائب عن الاسم اما الظرف كما مثل أو ضمير مصدره المفهوم منه نحو مكون قائما فتلخص انها ثلاثة أقسام (قوله أخاك) خبر كائنا واسمه ضمير يعود على من وكائنا خبر ما الحجازية وتلفه أى تجده (قوله

فى عملها ان يسبقها ما المصدرية الظرفية وهو دام كقولك أعط مادمت مصيبا درهما أى أعط مدة دوامك مصيبا درهما ومنه قوله تعالى وأوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حيا أى مدة دوامى حيا ومعنى ظل اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا ومعنى بات اتصافه به ليلا وأضحى اتصافه به فى الضحى وأصبح اتصافه به فى الصباح وأمسى اتصافه به فى المساء ومعنى صار التحول من صفة الى صفة أخرى ومعنى ليس النفى وهى عند الاطلاق لنفى الحال نحو ليس زيد قائما أى الآن وعند التقييد بزمن على حسبه نحو ليس زيد قائما غدا ومعنى مازال وأخواتها ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو مازال زيد ضاحكا ومازال عمرو أزرق العينين ومعنى دام بقى واستمر (ص)

وغير ماض مثله قد عملا
ان كان غير الماض منه استعملا

(ش) هذه الافعال قسمان أحدهما ما يتصرف وهو ما عدا ليس ودام والثانى ما لا يتصرف وهو ليس ودام فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الافعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائما قال الله تعالى ويكون الرسول عليكم شهيدا والامر نحو كونوا قوامين بالقسط قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديدا واسم الفاعل نحو زيد كائن أخاك قال الشاعر

وما كل من يبدى البشاشة كائنا
أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

والمصدر كذلك واختلف فى كان

الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح ان لها مصدرا ومنه قول الشاعر

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى
وكونك اياه عليك يسير

وما لا يتصرف منها وهو دام وليس وما كان النفي أو شبهه شرطا فيه وهو زال واخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر (ص)

وفي جميعها توسط الخبر
اجز وكل سبقه دام حظر

(ش) مراده ان أخبار هذه الافعال ان لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم والفعل فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك كان أخي رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي على انه خبر لانه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الاعراب ومثال ما توسط فيه الخبر قولك كان قائما زيد قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور ونقل صاحب الارشاد خلافا في جواز تقديم خبر ليس على اسمها والصواب جوازه قال الشاعر

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سواء عالم وجهول

وذكر ابن معطي أن خبر دام لا يتقدم على اسمها فلا تقول لا أصاحبك مادام قائما زيد والصواب جوازه قال الشاعر

لا طيب للعيش مادامت منغصة
لذاته بادكار الموت والهرم

والصحيح ان لها مصدرا) أي فلكان الكون والكينونة ولصار الصير والصيرورة ولبات البيات والبيتوتة ولظل الظلول ولأصبح وأمسى وأضحى الاصباح والامساء والاضحاء (قوله ببذل الباء سببية متعلقة بساد أي شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالاضافة ورفع من حيث انها اسم الكون واياه خبره من حيث النقصان ويسير أي سهل خبره من حيث الابتداء وعليك متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها الخ) هذه العبارة في غاية القلاقة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مر كما لا يخفى (قوله وفي جميعها) متعلق بأجز وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أي منع وسبقه مفعول حظر وهو مصدر مضاف لفاعله ودام مفعوله أي وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لان تقديم الخبر يصدق بتقديمه على الاسم وحده كهذا وعلى الفعل أيضا كفي الدار كان صاحبها وليس كلامه الآن في وجوب التوسط حتى يعترض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل ان للخبر ستة أحوال وجوب التأخر ككان صاحبي عدوي لما ذكره الشارح وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء أي تصفيرا بالفاء وتصدية أي تصفيقا لحصره وجوب التوسط كيعجبني ان يكون في الدار صاحبها فيمتنع تأخير في الدار لمكان الضمير وتقديمه على الفعل لئلا يفصل بين ان وصلتها وعلى أن لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كأين كان زيد وجوب التأخر أو التوسط كهل كان زيد قائما فيمتنع تقديمه على هل لان لها الصدر وعلى كان لئلا يفصل بينهما وجوب التوسط أو التقدم ككان في الدار صاحبها وكان غلام هند بعلها بنصب غلام ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر على كان لا على ما لان لها الصدر السادس جواز الثلاثة ككان زيد قائما وكان غلام هند مبغضها بنصب مبغض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم يجب تقديمها الخ) أي بشرط أن تخلو من موجب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم (قوله والصواب جوازه) منه قراءة حمزة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة للسموأل اليهودي يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فمالت للآخر وأولها

اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل
وان هو لم يحمل على النفس ضيمها * فليس الى حسن الثناء سبيل
تعيرنا انا قليل عديدنا * فقلت لها ان الكرام قليل
وما قل من كانت بقاياه مثلنا * شبابا تسامى للعلا وكهول
وما ضرنا أنا قليل وجارنا * عزيز وجار الاكثرين ذليل
وانا أناس لا نرى القتل سبة * اذا ما رأته عامر وسلول
يقرب حب الموت آجالنا لنا * وتكرهه آجالهم فتطول
وما مات منا سيد في فراشه * ولا طل منا حيث كان قتيل
اذا سيد منا خلا قام سيد * قؤل بما قال الكرام فعول
وننكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول
وأيامنا مشهورة في عدونا * لها غرر مشهورة وحجول
وأسيافنا في كل شرق ومغرب * بها من قراع الدارعين فلول
معودة ان لا تسل نصالها * فتغمد حتى يستباح قتيل

سلى الخ (قوله لا طيب للعيش) أي المعيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته

قال

وأشار بقوله وكل سبقه دام حظر الى ان كل العرب او كل النحاة منع سبق خبر دام عليها وهذا ان أراد به انهم منعوا تقديم خبر دام على ما المتصلة بها نحو لا أصحبك قائما مادام زيد فمسلم وان أراد انهم منعوا تقديمه على دام وحدها نحو لا أصحبك ما قائما دام زيد وعلى ذلك حمله ولده فى شرحه ففيه نظر والذى يظهر انه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها فتقول لا أصحبك ما قائما دام زيد كما تقول لا أصحبك ما زيدا كلمت (ص)

كذاك سبق خبر ما النافيه * فجئ بها متلوة لا تاليه

(ش) يعنى أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان

النفى شرطا فى عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائما ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثانى ما لم يكن النفى شرطا فى عمله نحو ما كان زيد قائما فلا تقول قائما ما كان زيد وأجازه بعضهم ومفهوم كلامه انه اذا كان النفى بغير ما يجوز التقديم فتقول قائما لم يزل زيد ومنطلقا لم يكن عمرو ومنعهما بعضهم ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده اذا كان النفى بما نحو ما قائما زال زيد وما قائما كان زيد ومنعه بعضهم

(ص)

ومنع سبق خبر ليس اصطفى * وذو تمام ما برفع يكتفى

وما سواه ناقص والنقص فى * فتئ ليس زال دائما قفى

(ش) اختلف النحويون فى جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف الى المنع وذهب أبو على الفارسى وابن برهان الى الجواز فتقول قائما ليس زيد واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم اليه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقدم خبر ليس عليها وانما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها وتقريره ان يوم يأتيهم معمول الخبر الذى هو مصروفا وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم المعمول الا حيث يتقدم العامل وقوله وذو تمام الخ معناه ان هذه الافعال انقسمت الى قسمين الاول ما يكون تاما وناقصا والثانى ما لا يكون الا ناقصا والمراد بالتام ما يكتفى بمرفوعه وبالناقص ما لا يكتفى بمرفوعه بل يحتاج معه الى المنصوب وكل هذه الافعال يجوز أن تستعمل تامة الا فتئ وزال التى مضارعها يزال لا التى مضارعها يزول فانها تامة نحو زالت الشمس وليس فانها لا تستعمل الا ناقصة ومثال التام قوله تعالى

قال شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بادكار بأجنبى وهو لذاته فالاولى احتمال أن دامت ومنغصة تنازعا فى لذاته فأعمل الثانى وأضمر فى دامت ضميرا مستترا هو اسمها فلا شاهد فيه وأصل ادكار اذتكار قلبت تاء الافتعال دالا وأدغمت فيها الذال المعجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتى (قوله فمسلم) أى الاجماع على ذلك مسلم لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب الى كلامه ليوافق ما شبهه به بقوله كذاك سبق الخ فى ان الخبر فى كل سابق على ما فتأمل (قوله ففيه نظر) أى فى ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل بين الحرف المصدرى وصلته لانه غير عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل منها لشدة تعلقه بها لانه يطلبها للوصل بها والعمل فيها وغير العامل يطلبها للوصل فقط فتدبر (قوله كذاك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر بالتنوين وما مفعوله أى سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على ما المصدرية مع دام فى المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع لما سيأتى (قوله فجئ بها الخ) فيه مع توكيد ما قبله الاشارة الى ان ما تلزم صدر جملتها أبدا (قوله وأجازه بعضهم) أجاز الكوفيون الصورتين لان ما لا تلزم الصدر عندهم ووافقهم ابن كيسان فى الاولى لان نفيها ايجاب فكأنه لم يكن نفى بخلاف الثانية (قوله ومنعهما بعضهم) حكاه فى التسهيل عن الفراء وكذا جميع حروف النفى لكن قال فى شرح الكافية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهده الصريحة

مه عاذلى فهائما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفى خبره أى ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر بالتنوين فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه يفسد الوزن والمعنى لافادته منع سبقه مطلقا ولو على الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والمنفى بما السكوته عنه وهو كذلك ولو كان جملة على الاصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبره قفى بضم القاف أى تبع ودائما حال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف فى غير الاستثناء أما فيه فلا يتقدم خبرها اجماعا ومثلها لا يكون (قوله وتقريره) براءين أى بيان وجه دلالته وقد أجاب عنه المانعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول المعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر اذا كان ظرفا أو أن يوم معمول لمحذوف أى ألا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا حال منه مؤسسة أو انه مبتدأ بنى على الفتح لاضافته الى جملة يأتيهم وليس مصروفا خبره والضمير فى ليس يعود له لا للعذاب (قوله الا حيث يتقدم العامل) أى الاصل

وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أى وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص)

ولا يلي العامل معمول الخبر
الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر

(ش) يعنى انه لا يلى كان واخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين احدهما ان يتقدم المعمول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخرا عن الاسم نحو كان طعامك زيدا آكلا وهذه ممتنعة عند البصريين وأجازها الكوفيون الثانى ان يتقدم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر نحو كان طعامك آكلا زيد وهى ممتنعة عند سيبويه وأجازها بعض البصريين ويخرج من كلامه انه اذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسئلة لانه لم يل كان معمول خبرها فتقول كان آكلا طعامك زيد ولا يمنعها البصريون فان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا جاز ايلاؤه كان عند البصريين والكوفيين نحو كان عندك زيد مقيما وكان فيك زيد راغبا (ص)

ومضمر الشان اسما انو ان وقع
موهم ما استبان أنه امتنع

(ش) يعنى انه اذا ورد من لسان العرب ما ظاهره انه ولى كان واخواتها معمول خبرها فأوله على ان فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشان وذلك نحو قول الشاعر

قنافذ هداجون حول بيوتهم
بما كان اياهم عطية عودا

فهذا ظاهره انه مثل كان طعامك زيدا آكلا ويتخرج على ان فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشان وهو اسم كان ومما ظاهره أنه مثل كان طعامك آكلا زيد قول الشاعر فأصبحوا والنوى عالى معرسهم * وليس كل النوى تلقى المساكين الليل

فيه ذلك وقد يخالف هذا الاصل كما أجازوا تقديم معمول خبر ان على اسمها دون الخبر كان فى الدار زيدا جالس وقدموا معمول الفعل المنفى بلم أو لن دونه كزيد لم أو لن أضرب ومعمول الخبر الفعلى على المبتدا عند البصريين دونه كعمرا زيد ضرب ومعمول الفعل بعد أما دونه نحو فأما اليتيم فلا تقهر وكل ذلك لنكات تعلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جوز الكوفى نقصها على حذف الخبر أى من غرمائكم ويرده أن الخبر لا يحذف فى هذا الباب كما مر ويوجد فى نسخ بعد الآية قال الشاعر

اذا كان الشتاء فادفئونى * فان الشيخ يهرمه الشتاء

والاكثر عدمه (قوله مادامت السموات) أى بقيت (قوله حين تمسون) أى تدخلون فى المساء والصباح وكذا بات وأضحى التامان معناهما دخل فى البيات والضحى وظل اما بمعنى دام كلو ظل الظلم هلك الناس أو طال كظل النبت أو الليل وتقول برح الخفاء أى ذهب وانفك الشئ خلص وصرت الى زيد تحولت أو رجعت اليه ومنه ألا الى الله تصير الامور وصار فلان الشئ يصيره ويصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصرهن اليك أى ضمهن وبهذا يحل قوله

انى رأيت غزالا * أورث قلبى خبالا قد صار كلبا وقردا * وصار بعد غزالا
ولى بذاك دليل * فى قول ربى تعالى

(تنبيه) نحو كان زيد قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيد أخاك لامتناع كون الحال معرفة الا أن تجعل كان بمعنى كفل فأخاك مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك اياه لما ذكر الا أن يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ) أى لامتناع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول لغير ذلك المعمول لانه أجنبى بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير معمولا لذلك العامل فلا يجوز جاء عمرا زيد يضرب بخلاف زيد جاء عمرا يضرب وزيد كان طعامك آكلا لان مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسى لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجمهور البصريين على المنع مطلقا والكوفيون على الجواز مطلقا (قوله جازت المسئلة) أى باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (قوله ومضمر الشان) أى المضمر الدال على الشان وهو مفعول انو واسما حال منه أى حال كونه اسما لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الاصح كما مر فى آخر المعرب وموهم فاعل وقع أى ورد (قوله فأوله الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله

باتت فؤادى ذات الخال سالبة * فالعيش ان حم لى عيش من العجب

وقوله

لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا * لقد هون السلوان عنها التحلم

فقدم فؤادى وسلمى مع نصبهما بسالبة ومغريا ولا سبيل الى ضمير الشان لظهور نصب الخبر وهذا أقوى ما استدل به الكوفيون وأجيب بأنه ضرورة أو ان فؤادى وسلمى منادى ومعمول سالبة ومغريا محذوف أى لك وقوله لقد هون الخ التفات عن خطابها اعراضا وطرحا لها (قوله قنافذ الخ) جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها آخره معجمة وهداجون من الهدجان وهى مشية الشيخ الضعيف يهجو الفرزدق قوم جرير بالفجور والخيانة أى هم كالقنافذ فى مشيهم ليلا للسرقة وعطية أبو جرير أو عمه والشاهد تلوا اياهم لكان مع انه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى فى ان المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما فى البيت الثانى فالمعمول والخبر معا مقدمان على الاسم (قوله فأصبحوا الخ) المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر

اذا قرئ بالتاء المثناة من فوق فيخرج البيتان على ان في كان ضميرا مستترا هو ضمير الشان والتقدير في الاول بما كان هو أي الشان فضمير الشان اسم كان وعطية مبتدا وعود خبره واياهم معمول عود والجملة من المبتدا والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول الخبر لان اسمها مضمر قبل المعمول والتقدير في البيت الثاني وليس هو أي الشان فضمير الشان اسم ليس وكل النوى مفعول لتلقى وتلقى المساكين فعل وفاعل والمجموع خبر ليس هذا بعض ماقيل في البيتين (ص)

وقد تزاد كان في حشو كما * كان أصح علم من تقدما

(ش) كان على ثلاثة أقسام أحدها الناقصة والثاني التامة وقد تقدم ذكرهما والثالث الزائدة وهي المقصود بهذا البيت وقد ذكر ابن عصفور انها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدا والخبر نحو زيد كان قائم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والصلة والموصول نحو جاء الذي كان أكرمته والصفة والموصوف نحو مررت برجل كان قائم وهذا يفهم أيضا من اطلاق قول المصنف وقد تزاد كان في حشو وانما تنقاس زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أصح علم من تقدم ولا تزاد في غيره الا سماعا وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الانمارية الكملة من بني عبس لم يوجد كان أفضل منهم وقد سمع أيضا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله

فكيف اذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا كرام

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله

سراة بني أبي بكر تسامى * على كان المسومة العراب

وأكثر ما تزاد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه

انت تكون ماجد نبيل * اذا تهب شمأل بليل

الليل والمراد هنا النزول ليلا مطلقا وقائله حميد بن ثور أحد البخلاء المشهورين يهجو أضيافا له بكثرة الاكل حتى ان نوى التمر الذي أكلوه أصبح عاليا على محل نزولهم مع انهم لا يلقونه كله بل يبتلعونه بنواه وأول القصيدة

لا مرحبا بوجوه القوم اذ نزلوا * كانهم اذ أناخوها الشياطين

(قوله اذا قرئ بالتاء) أما اذا قرئ بالياء وهي الاصح فيتعين كون المساكين فاعله والجملة خبر ليس واسمها ضمير الشأن اجماعا اذ لو كان اسمها المساكين و يلقى خبرها لوجب ان يقال يلقون لمطابقه في الجمعية والتاء تغني عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله فضمير الشان اسم كان) أي وجملتها صلة ما والعائد محذوف أي عودهم به و يحتمل ان اسمها ضمير يعود على ما وجملة عطية عود اخبرها وابطها بالمبتدا محذوف أي عودهم به وقيل كان زائدة (قوله فضمير الشان اسم ليس) أي لا المساكين لئلا يلزم الفصل المتقدم و يلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدا والخبر ولم أر من ذكره هنا لكن سيأتي في افعال المقاربة ما يؤيده (قوله وقد تزاد) التقليل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا ينافي كثرتها في ذاتها ومعنى زيادتها انها لا تعمل شيأ فلا مرفوع لها على الاصح لانها قسم غير الناقصة والتامة كما في الشارح وقيل تامة ومرفوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فمعنى زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل لمجرد التوكيد ولا تدل على الحدث اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بأن لها مرفوعا لانها حينئذ مسندة اليه ولا يسند من الفعل الا الحدث (قوله في حشو) خرج الاول لانه محل الاعتناء والآخر لانه محط الفائدة (قوله وانما تنقاس الخ) الذي في التوضيح وغيره انها تنقاس فيما عدا الجار والمجرور ولكنها في فعل التعجب أكثر وقال في الكافية

وزيد كان بين جزأي جمله * وشذ حيث حرف جر قبله

(قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المعجمتين وسكون الراء آخره موحدة والانمارية بالرفع صفتها نسبة الى أنمار قبيلة من العرب والكملة بنصبها جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل وقيس الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أي بنيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها حكاه الزمخشري في المستقصى (قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لجيران والواو فاعل كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها من زيادتها كما تسند ظن الملغاة الى الفاعل الا أن يفرق بان الزيادة أضعف من الالغاء فتنافي العمل وأما على انها قسم ثالث فقيل الاصل وجيران كانوا لنا هم على ان هم تأكيد للمستكن في الظرف فلما زيدت كان بعد لنا وصل بها هذا المؤكد بالكسر فانقلب واوا اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المنفصل بجانب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل الا بعامله قالوا وحينئذ تأكيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وفر بعضهم من هذا التكلف فجعلها في البيت ناقصة لا زائدة والواو اسمها ولنا خبرها وجملتها معترضة بين الصفة والموصوف (قوله سراة الخ) بفتح المهملة جمع سري أي سيد على غير قياس كما مر وتسامى أصله تتسامى حذفت احدى التاءين تخفيفا والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بالضم أي علامة لتترك في المرعى والعراب العربية و يروى المطهمة الصلاب أي المتناسقة الاعضاء الشديدة (قوله عقيل) بوزن

وكيل كما فى الصحاح أخو الامام على كرم الله وجهه والماجد الكريم والنبيل كشريف من النبل بالضم وهو الفضل وشمال كجعفر ريح الشمال كسحاب ويقال شأمل بتقديم الهمزة وشمل بسكون الميم وفتحها وبليل أى مبلولة من الندى أو بالة لما تمر عليه لرطوبتها وقولها اذا هب الخ كناية عن الدوام *(تنبيه)* أفهم تخصيص الحكم بكان أن غيرها من اخواتها لا يزاد وهو كذلك الا ما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو على زيادة اصبح وأمسى فى قوله

عدو عينيك وشانيهما * أصبح مشغول بمشغول

وقوله أعاذل قولى ما هويت فأوبى * كثيرا أرى أمسى لديك ذنوبى

وأجاز بعضهم زيادة سائرها اذا لم ينتقض المعنى (قوله وبعد ان ولو) أى الشرطيتين لانهما يطلبان فعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف واختص ذلك بهما لان ان أم الادوات الجازمة ولو أم غير الجازمة كما ان كان أم بابها وهم يتوسعون فى الامهات والغالب كون ان تنويعية كما مثل ومن غير الغالب انطق بحق وان مستخرجا احنا أى وان كنت مستخرجا وأما لو فقال أبو حيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لا أعلى منه ولا أعم كمثال الشارح ونحو الاطعام ولو تمرا ورد بقولهم ألا حشف ولو تمرا وقوله

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف اه تصريح (قوله التقدير ان كان الخ) أى فحذفت كان مع اسمها وبقى خبرها وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر كقوله

أزمان قومى والجماعة كالذى * لزم الرحالة أن تميل مميلا

قال سيبويه أراد ازمان كان قومى مع الجماعة الخ فقومى اسمها والجماعة مفعول معه وكالذى خبرها وانما قدر كان لان المفعول معه لا يقع الا بعد جملة فيها لفظ الفعل أو معناه وحروفه كما سيأتى قال الشنوانى ومراد الشاعر وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل عثمان رضى الله تعالى عنه أى فشل حال قومه فى لزوم بعضهم بعضا وعدم تنافرهم بحال راكب لزم الرحل خوف ان يميل مميلا بفتح الميم الاولى أى ميلا فهو مفعول مطلق كما فى التصريح وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم نحو ألا طعام ولو تمر بالرفع أى ولو يكون عندكم تمر كما قدره سيبويه فلا يختص حذفها بالماضى بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله ان خير فخير وان شر فشر برفعهما أى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير الخ وفى هذه المسئلة أربعة أوجه ثانيها نصبهما على تقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا الثالث نصب الاول ورفع الثانى أى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير الرابع عكسه وهو أضعفها لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر والثالث أرجحها لسلامته منهما والاولان متوسطان وقد حذفت مع معموليها بعد ان الشرطية فى قولهم افعل هذا ان مالا أى ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لان لا جزء من الخبر فكأنه لم يحذف وقال اللقانى ما زائدة لتأكيد الشرط نحو فاما ترين ولا داخلة على فعل الشرط بلا تقدير لكان أى ان لا تفعل غيره والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الروداني بان ما لا تزاد قبل الشرط المنفى بلا وبان جواب الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا وهو على زعمه مستقبل (قوله من لد الخ) بضم الدال لغة فى لدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو منونا جمع شائلة على غير قياس اذ قياسها شوائل وهى

(ص) ويحذفونها ويبقون الخبر
وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر
(ش) تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا بعد ان قال الشاعر
قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا
فما اعتذارك من قول اذا قيلا
التقدير ان كان المقول صدقا وان كان المقول كذبا وبعد لو كقولك ائتنى بدابة ولو حمارا أى ولو كان المأتى به حمارا وقد شذ حذفها بعد لدن كقوله
* من لد شولا فالى اتلائها *

التقدير من لدن أن كانت شولا (ص) وبعد أن تعويض ماعنها ارتكب * كمثل اما انت برا فاقترب

(ش) ذكر فى هذا البيت ان كان تحذف بعد ان المصدرية ويعوض عنها ما ويبقى اسمها وخبرها نحو أما أنت برا فاقترب والاصل ان كنت برا فاقترب فحذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصار ان أنت برا ثم أتى بما عوضا عن كان فصار ان ما أنت برا ثم أدغمت النون فى الميم فصار اما انت برا ومثله قول الشاعر

أباخراشة أما انت ذانفر * فان قومى لم تأكلهم الضبع

فان مصدرية وما زائدة عوضا عن كان وأنت اسم كان المحذوفة وذانفر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما لكونها عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت (١١٩) ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ما عنها وابقاء اسمها وخبرها الا اذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو أما أنا منطلقا انطلقت والاصل ان كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو أما زيد ذاهبا انطلقت والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب والاصل ان كان زيد ذاهبا انطلقت وقد مثل سيبويه رحمه الله فى كتابه بأما زيد ذاهبا *

(ص) ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(ش) اذا جزم الفعل المضارع من كان قيل لم يكن والاصل يكون فحذف الجازم الضمة التى على النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضى أن لا يحذف منه بعد ذلك شئ آخر لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فقالوا لم يك وهو حذف جائز لا لازم ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن فلا تقول لم يك الرجل قائما وأجاز ذلك يونس وقد قرئ شاذا لم يك الذين كفروا ومثل الآية قوله

فان لم تك المرآة أبدت وسامة * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

وأما اذا لاقت متحركا فلا يخلو اما ان يكون ذلك المتحرك ضميرا منفصلا أولا فان كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه فى ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك فى قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول ان يكه والا يكه وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما ولم يك زيد قائما وظاهر كلام المصنف انه لا فرق فى ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هى التامة (ص)

(فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس)

الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية أما الشائل بلا هاء فالتى تشول بذنبها أى ترفعه لطلب اللقاح وجمعها شول كراكع وركع والفاء زائدة والاتلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها أى تبعها (قوله من لدأن كانت الخ) أى من زمن كونها شولا وهذا تقدير سيبويه وفيه حذف الموصول الحرفى وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها اه صبان وفى الاسقاطى بل نص سيبويه على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه الا أن يقال انه حل معنى أتى فيه بان فرارا من قلة اضافة لدن الى الجمل وحل الاعراب من لد كانت بحذف ان وقدرها بعضهم من لد شالت شولا فيكون مصدر الاجمعا وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتى ما فيه (قوله ارتكب) مثل هذه العبارة لا يقال الا فيما خرج عن القياس مع ان هذا الحكم ليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة فى يومئذ فعن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أى وحدها ولا يحذف الاسم معها كما فى الشارح وصرح به الفارضى (قوله والاصل أن كنت برا) أصله الاول اقترب لان كنت برا فقدمت العلة على المعلول للحصر ثم حذفت اللام لاطراد حذفها مع أن وزيدت الفاء فى المعلول تشبيها بجواب الشرط فى ترتبه على ما قبله ثم حذفت كان فانفصل الضمير لان صلة الحرف المصدرى قد تحذف نحو لا أصحبك ما ان حراء مكانه أى ما ثبت ان الخ (قوله أباخراشة) بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها صحابى وهو منادى وأما أنت الخ علة أولى وفان قومى الخ علة ثانية حذف معلولهما لدلالة المقام أى لان كنت ذانفر افتخرت على لا تفتخر فان قومى الخ والمراد بالضبع اما السنة المجدبة بالاستعارة التصريحية والاكل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها أو هو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله وأجاز ذلك المبرد) أى على زيادة ما الا انها عوض (قوله ما التزم) أى لم تلتزمه العرب (قوله غير ضمير الخ) أى بان لم يكن ضميرا أصلا كما مثله أو ضميرا منفصلا كالصديق لم تك اياه والحاصل أن شروط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده ساكن ولا ضمير متصل ذكر المصنف الاولين والشارح الاخيرين وترك الوسطين فلا حذف فى الجزم بغير السكون نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين ولا فى حالة الوقف بل ترد النون لان جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة فى الوقف على ذى الحرفين كلم يع والظاهر أنها لا ترد فى القرآن لان الوقف فيه على مرسوم الخط ولانه لا يجتلب فيه هاء سكت غير ما ثبت فى الوصل نحو اقتده فكذا النون فليحرر والله أعلم

(فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس)

اعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النفى وترتيب زكن
وسبق حرف جر أو ظرف كما * بى أنت معنيا أجاز العلما

(ش) تقدم فى أول باب كان وأخواتها ان نواسخ الابتداء تنقسم الى أفعال وحروف وسبق الكلام على كان وأخواتها وهى من الافعال الناسخة وسيأتى الكلام على الباقى وذكر المصنف فى هذا الفصل من الحروف الناسخة قسما يعمل عمل كان وهو ماولا ولات وان أما ما فلغة تميم أنها لا تعمل شيأ فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل لها فى شئ منهما وذلك لان ما حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز اعمالها كعمل ليس لشبهها بها فى انها لنفى الحال عند الاطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائما قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

أبناؤها متكنفو آبائهم * حنقو الصدور وما هم أولادها

لكن لا تعمل عندهم الا بشروط ستة ذكر المصنف منها أربعة الاول أن لا تزاد بعدها ان فان زيدت بطل عملها نحو ما ان زيد قائم برفع قائم ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك بعضهم الثانى أن لا ينتقض النفى بالا نحو ما زيد الا قائم فلا يجوز نصب قائم كقوله تعالى ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنا الا نذير خلافا لمن أجازه الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فان تقدم وجب رفعه نحو ما قائم زيد فلا تقول ما قائما زيد وفى ذلك خلاف فان كان ظرفا أو مجرورا وقدمته فقلت ما فى الدار زيد وما عندك عمرو فاختلف الناس فى ما حينئذ هل هى عاملة أم لا فمن جعلها عاملة قال ان الظرف والجار والمجرور فى موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انهما فى موضع رفع على انهما خبران للمبتدا الذى بعدهما وهذا الثانى هو ظاهر كلام المصنف فانه شرط
بنصب
فى اعمالها أن يكون المبتدا والخبر بعدها على الترتيب الذى زكن وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن أى علم ويعنى به أن يكون المبتدأ مقدما والخبر مؤخرا ومقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شيأ سواء كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو غير ذلك

(قوله اعمال ليس) مفعول مطلق لاعملت وما نائب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أى وبقاء ترتيب زكن أى علم من قوله فيما مر * والاصل فى الاخبار ان تؤخرا * لانه يصدق بالمنسوخ (قوله وسبق) مفعول به لاجاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أى أجاز العلماء ان الحرف والظرف المعمولين لخبرها كما يفيده المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها هى لان لها الصدر ومفهوم ذلك أن معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع فى الشارح (قوله على الباقى) انما قدم هذه الحروف على بقية الافعال لانها أظهر شبها بباب كان لموافقتها ليس معنى وعملا ولكثرة مجىء خبرها مفردا فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلغة تميم الخ) بها قرا ابن مسعود ما هذا بشر ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهى القياس لما قاله الشارح وقد أهملوا ليس حملا على ما فى قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع مغنى (قوله كعمل ليس) أى عند البصريين أما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيأ ولعل الخافض هو الباء التى تزاد بعد النفى فالمنصوب مرفوع محلا أو تقديرا لحالة وجود الباء فتأمل (قوله ابناؤها الخ) قبله

وأنا النذير بحرة مسودة * تصل الجيوش اليكم أقوادها

والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سود أراد بها هنا الكتيبة السوداء لكثرة رجالها أما الحرة بالكسر فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرة أى عطش مع برد والاقواد جمع قود كضرب جماعة الخيل والمراد بابنائها رجالها وبآبائهم ساداتها ومتكنفو بلا نون لاضافته لما بعده أى أبناء تلك القبيلة محدقون برؤسائهم ومحيطون بهم وفى نسخ بالنون فآباءهم مفعول به وتقصر همزته الاولى للوزن وحنقو الصدور جمع حنق بفتح فكسر من الحنق بفتحتين وهو الغيظ وهو خبر ثان لابناؤها وقوله وما هم أولادها أى حقيقة بل مجازا كقولهم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم أن الرابع مذكور ضمنا لا صريحا (قوله بطل عملها) أى لان ان تبعد شبهها بليس لكونها لا تليها أصلا ولضعف ما عن تخطيها أما ان النافية فلا تضر بل تكون مؤكدة لما تأكيد اللفظ بالمرادف بخلاف الزائدة فتأكيدها معنوى كسائر الحروف المزادة (قوله ان لا ينتقض النفى) أى عن خبرها كما فى الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجماعا لانه ليس معمولا لها نحو ما زيد قائما الا فى الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصريين كما زيد غير قائم (قوله خلافا لمن أجازه) هو يونس والشلوبين وتبعهما المصنف فى التسهيل وسبك المنظوم لوروده فى قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

وقوله

وما حق الذى يعثو نهارا * ويسرق ليله الا نكالا

وأجيب بأنه شاذ أو مؤول بانه مفعول مطلق للخبر المحذوف أى يدور دوران منجنون وهو دولاب الماء ويعذب معذبا أى تعذيبا وينكل نكالا على حد ما زيد الا سيرا (قوله وفى ذلك خلاف) اختار فى التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسيبويه وهو مذهب الفراء وقال الجرمى انه لغة سمع ما مسيأ من اعتب أى من اعتذر من اساءته وخرج على انه شاذ أو حال والخبر محذوف أى موجود وكذا قول الفرزدق فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر

وقد صرح بهذا فى غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور فان تقدم بطل عملها نحو ما طعامك زيد آكل فلا يجوز نصب آكل ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الاولى لتأخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما فى الاعمال مع تقدم المعمول

من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عملها نحو ما عندك زيد مقيما وما بى أنت معنيا لان الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما اذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا الشرط الخامس ان لا تتكرر ما فان تكررت بطل عملها نحو ما ما زيد قائم فالاولى نافية والثانية نفت النفى فبقى اثباتا فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبرها موجب فان أبدل بطل عملها نحو ما زيد بشئ الا شئ لا يعبأ به فشئ فى موضع رفع خبر عن المبتدا الذى هو زيد ولا يجوز أن يكون فى موضع نصب خبرا عن ما وأجازه قوم وكلام سيبويه رحمه الله تعالى فى هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعنى القول باشتراط أن لا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك فانه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ما زيد بشئ الخ استوت اللغتان يعنى لغة الحجاز ولغة تميم واختلف شراح الكتاب فيما يرجع اليه قوله استوت اللغتان فقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع قبل الا والمراد انه لا عمل لما فيه فاستوت اللغتان فى انه مرفوع وهؤلاء هم الذين شرطوا فى اعمال ما أن لا يبدل

من خبرها موجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الا والمراد انه يكون مرفوعا سواء جعلت ما حجازية أم تميمية وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا فى اعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثانى لا يليق بهذا المختصر (ص) ورفع معطوف بلكن أو ببل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل (ش) اذا وقع بعد خبر ما عاطف فلا يخلو اما أن يكون مقتضيا للايجاب أو لا فان كان مقتضيا للايجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فتقول ما زيد قائما لكن قاعد

بنصب مثل أو انه مبنى لاضافته للمبنى على حد مثل ما انكم تنطقون فهو مبتدأ وبشر خبره وما مهملة لانه تميمى (قوله وقد صرح بهذا الخ) رد بان تقديم الظرف اذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه وقد منعوا تقديم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكان هنا بالاولى لان الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الاول وصححه الاعلم وابن عصفور كما قاله ابن هشام أفاده فى النكت (قوله بطل عملها) منه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافى منى أنا عارف

بنصب كل مفعول عارف الذى هو خبر أنا وما مهملة ومعنى تعرفها اطلب معرفتها فى المنازل وانما أهملت لضعفها عن أن يتصرف فيها واغتفروا الظرف لتوسعهم فيه وكذا يمتنع تقديم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لئلا يفصل بينها وبين معمولها بأجنبى فلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما وان تردد فيهما سم كذا فى يس لكن الظاهر جواز الاولى لانها لم تفصل من معموليها معا (قوله لم يبطل عملها) منه قوله

باهبة حزم لذ وان كنت آمنا * فما كل حين من توالى مواليا

(قوله أن لا تتكرر) أى مع كون الثانية نافية لنفى الاولى كما صرح به الشارح لصيرورة الكلام ايجابا وهى لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياسا على ان الزائدة اما ان كانت نافية مؤكدة للاولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما فى شرح التسهيل واعتمده الدمامينى وغيره كقوله

لا ينسك الاسى تأسيا فما * ما من حمام أحد معتصما

(قوله فالاولى نافية والثانية نفت النفى فبقى اثباتا) الاظهر فى المعنى أن الاولى هى التى نفت نفى الثانية عن الخبر أى انتفى عدم قيام زيد فتأمل وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ ومحلها بعد قوله ما ما زيد قائم (قوله فان أبدل بطل عملها) لان ايجاب البدل ايجاب للمبدل منه وهى لا تعمل فى موجب على المختار (قوله فى موضع رفع) أى بناء على أن الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات أو رفعه مقدر لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشئ الثانى بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لوجود محرزه وهو كونه خبر المبتدا ولا يعبأ به صفته (قوله وأجازه قوم) وحينئذ فشئ الثانى بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز أما على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدا محذوف أى الا هو شئ الخ والا حينئذ بمعنى لكن *(تنبيه)* يجوز نصب شئ الثانى على الاستثناء مطلقا وكذا على البدل من محل الاول ان اعملتها على القول الثانى ويمتنع على الاول لان البدل عليه يمنع عملها ولا يجوز جره تبعا لجر الاول مطلقا لان الباء لا تعمل فى موجب فتدبر (قوله فى انه مرفوع) اى محلا أو تقديرا على ما مر لانه خبر المبتدا وما مهملة (قوله سواء جعلت الخ) وعلى كونها حجازية فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله وترجيح المختار) أى بيان وجه ترجيحه والحاصل أن الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا تركهما المتن وبفرض صحة السادس يغنى عنه شرط بقاء النفى لما مر (قوله ورفع الخ) مفعول الزم ومن بعد متعلق برفع (قوله منصوب بما) مثله المجرور بالباء الزائدة فيتعين الرفع بعده أيضا ويمتنع الجر

أو بل قاعد فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد وبل هو قاعد ولا يجوز نصب قاعد عطفا على خبر ما لان ما لا تعمل فى الموجب وان كان الحرف العاطف غير مقتض للايجاب كالواو ونحوها جاز الرفع والنصب والمختار النصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ويجوز الرفع فتقول ولا قاعد وهو خبر مبتدا محذوف التقدير ولا هو قاعد ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما اذا وقع الاسم بعد بل ولكن انه لا يجب الرفع بعد غيرهما (ص)

وبعد ما وليس جر البا الخبر
وبعد لا ونفى كان قد يجر

(ش) تزاد الباء كثيرا فى الخبر المنفى بليس وما نحو قوله تعالى أليس الله بكاف عبده وأليس الله بعزيز ذى انتقام وما ربك بغافل عما يعملون وما ربك بظلام للعبيد ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية خلافا لقوم بل تزاد بعدها وبعد التميمية وقد نقل سيبويه والفراء رحمهما الله تعالى زيادة الباء بعد ما عن بنى تميم فلا التفات الى من منع ذلك وهو موجود فى اشعارهم وقد اضطرب رأى الفارسى فى ذلك فمرة قال لا تزاد الباء الا بعد الحجازية ومرة قال تزاد فى الخبر المنفى وقد وردت زيادة الباء قليلا فى خبر لا كقوله

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وفى خبر مضارع كان المنفى بلم كقوله

وان مدت الايدى الى الزاد لم اكن
باعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

(ص)

فى النكرات اعملت كليس لا
وقد تلى لات وان ذا العملا
وما للات فى سوى حين عمل
وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل

(ش) تقدم ان الحروف العاملة عمل ليس أربعة وتقدم الكلام على ما وذكرها الا ولات وان أما لا فمذهب الحجازيين اعمالها عمل ليس ومذهب تميم اهمالها ولا تعمل عند الحجازيين الا بشروط ثلاثة فقال احدها ان يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لا رجل أفضل منك ومنه قوله

تعز فلا شىء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله

نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل * فبوئت حصنا بالكماة حصينا

وزعم بعضهم انها قد تعمل فى المعرفة وأنشد للنابغة

لان الباء لا تزاد فى الاثبات والنصب لما سياتى (قوله خبر مبتدا الخ) أى وبل ولكن حينئذ حرفا ابتداء لا عاطفان اذ لا يعطفان الا المفرد فاطلاق العطف مجاز للشبه الصورى (قوله وهو خبر مبتدا محذوف) أى لا عطف على المحل على التحقيق لانه منسوخ (قوله بجر البا الخبر) البا بالقصر فاعل جر والخبر مفعوله (قوله ونفى كان) أى وبعد نفى مادتها وان لم تكن ماضيا وأعم منه قول التسهيل وبعد نفى فعل ناسخ قال فى شرحه كقوله

دعانى أخى والخيل بينى وبينه * فلما دعانى لم يجدنى بقعدد

فزاد الباء فى المفعول الثانى ليجد لكونه ناسخا منفيا والقعدد بضم القاف والدال الاولى الضعيف (قوله فى الخبر المنفى) أى اذا كان قابلا للايجاب ولم ينتقض نفيه وفى غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس زيد الا بقائم وقاموا ليس بزيد وهذه الباء لتأكيد النفى على الصحيح والمجرور بها على الاعمال منصوب محلا أو تقديرا وعلى الاهمال مرفوع كذلك على ما مر ولم يقع خبرها فى القرآن مجردا عن الباء الا وهو منصوب فليحمل عليه المقرون بها *(تنبيه)* الاسم اذا وقع فى محل الخبر كالخبر على قلة كقراءة ليس البر ان تولوا بنصب البر وقوله

أليس عجيبا بان الفتى * يصاب ببعض الذى فى يديه

(قوله فكن لى) الخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم والفتيل خيط فى شق النواة وهو مفعول مطلق أى ليس مغن اغناء قليلا وسواد بن قارب صحابى جليل هو قائل البيت ففيه التفات (قوله أجشع القوم) أى أشدهم حرصا على الاكل واعجل الاول بمعنى عجل بقرينة المدح والثانى على بابه أو مثله واذ تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله فى النكرات) متعلق باعملت ولا نائب فاعله وكليس حال من لا أو مفعول مطلق أى عملا كليس (قوله وقد تلى) من ولى الشىء يليه ولاية أى تولا مولات وان فاعله وذا العملا مفعوله والاشارة لاعمال ليس فى البيت الاول لا لقوله فى النكرات الخ لان التنكير لا يشترط فى ان كما وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل فى ان استعمالا للمشترك فى معنييه فلا ينافى قول التوضيح وعمل لات اجماع من العرب على أن هذا الاجماع لا ينافى قلة الوقوع والمراد أن العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافى قول الاخفش الآتى (قوله بشروط ثلاثة) اعلم أن شروط اعمال ما الاربعة تشترط كلها فى هذه الثلاثة أحرف الا عدم الاقتران بان فانها لا تزاد بعدها أصلا فلا حاجة اليه لكن يظهر قياسا على ما سبق فى ما ان تأكيد ان بمثلها لا يضر ثم لا يشترط غير ذلك فى ان وأما لا ولات فيزيدان بتنكير معموليهما وتختص لا بان لا تنفى الجنس نصا والا عملت عمل ان وتختص لات بكون معموليها اسمى زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما فشروط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله تعز) أى تسل وتصبر والوزر الملجأ والشاهد فى الثانى صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الارض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقرينة الثانى اذ يبعد التلفيق (قوله اذ لا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك وبوئت ماض مجهول من بوأه الله منزلا أسكنه اياه والكماة جمع كمى وهو الشجاع المتكمى بسلاحه أى المتغطى به وهو متعلق بحصينا (قوله للنابغة) أى الجعدى وهو قيس بن عبد الله الصحابى لا الذبيانى ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمعه قصيدته التى أولها

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا * وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا

بدت فعل ذى ود فلما تبعتها * تولت وبقت حاجتى فى فؤاديا
وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا

واختلف كلام المصنف فى هذا البيت فمرة قال انه مؤول ومرة قال ان القياس عليه سائغ * الشرط الثانى أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول لا قائما رجل * الشرط الثالث أن لا ينتقض النفى بالا فلا تقول لا رجل الا أفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين واما ان النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء انها لا تعمل شيأ ومذهب الكوفيين خلا الفراء انها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج وأبو على الفارسى وأبو الفتح بن جنى واختاره المصنف وزعم ان فى كلام سيبويه رحمه الله تعالى اشارة الى ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر

ان هو مستوليا على احد * الا على اضعف المجانين

وقال آخر

ان المرء ميتا بانقضاء حياته * ولكن بان يبغى عليه فيخذلا

وذكر ابن جنى فى المحتسب أن سعيد ابن جبير رضى الله عنه قرأ ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بنصب العباد ولا يشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل فى النكرة والمعرفة فتقول ان رجل قائما وان زيد القائم وان زيد قائما واما لات فهى لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بانها لا يذكر معها الاسم والخبر معا بل انما يذكر معها أحدهما والكثير فى لسان العرب حذف اسمها وابقاء خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الحين فحذف الاسم وبقى الخبر والتقدير ولات الحين حين مناص فالحين اسمها وحين مناص خبرها وقد قرئ شذوذا ولات حين مناص برفع الحين على انه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أى ولات حين مناص كائنا لهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذى الرفع الى آخر البيت وأشار بقوله وما للات فى سوى حين عمل الى ما ذكره سيبويه من أن لات لا تعمل الا فى الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد انها لا تعمل الا فى لفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد انها لا تعمل الا فى اسماء الزمان فتعمل فى لفظ الحين وفيما رادفه من اسماء الزمان ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم * والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وكلام المصنف محتمل للقولين وجزم بالثانى فى التسهيل ومذهب الاخفش انها لا تعمل شيأ وانه ان وجد الاسم بعدها منصوبا فناصبه فعل مضمر والتقدير لات أرى حين مناص وان وجد مرفوعا فهو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لات حين مناص كائن لهم والله أعلم

فقال له الى أين قال الى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها

فلا خير فى حلم اذا لم يكن له * بوادر تحمى صفوه ان يكدرا
ولا خير فى جهل اذا لم يكن له * حليم اذا ما أورد الامر أصدرا

قال له صلى الله عليه وسلم لا يفضض الله فاك فلم ينكسر له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة فى الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أى ظهرت على حذف مضاف وفعل نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بدا لازم أى بدا فعلها كفعل الخ وبقت بتشديد القاف أى تركت وسواد القلب وسويداؤه وسوداؤه محبته وباغيا أى طالبا (قوله مؤول) أى بان أنا نائب فاعل لمحذوف أى لا أرى باغيا من رأى البصرية فباغيا حال فلما حذف الفعل برز الضمير أو ان ذلك الفعل خبره أى لا أنا أرى الخ فان قيل قد وقع فى أمثلة سيبويه ما زيد قائما ولا أخوه قاعدا فاعمل لا فى المعرفة أجيب بان لا زائدة والاسمان تابعان لمعمول ما اهـ تصريح (قوله أن لا يتقدم خبرها) أى ولا معموله غير الظرف كما مر فى ما (قوله فمذهب أكثر البصريين الخ) يتخرج عليه قول بعضهم انّ قائم بشد النون فأصله ان أنا قائم أى لست قائما حذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم ثم حذفت الالف الاخيرة للوصل ومثل هذا فى لكنا هو الله ربى فأصله لكن أنا فعل به ما مر وسمع ان قائما على الاعمال أفاده فى المغنى فلكن فى الآية حرف استدراك مهمل لتخفيفها وأنا مبتدأ أول وهو ضمير الشان مبتدأ ثان خبره جملة الله ربى والجملة خبر أنا قال الدمامينى وأثبت ابن عامر ألف لكنا وصلا ووقفا تعويضا بها عن الهمزة وأثبتها غيره وقفا فقط على الاصل فى ألف أنا (قوله الا على الخ) يؤخذ منه أن نقض النفى فى معمول الخبر لا يضر كما فى ما (قوله ان الذين الخ) أى ليس الاصنام الذين تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها (قوله زيدت عليها تاء التأنيث) أى لتقوى شبهها بليس اذ تصيرها بوزنها وهى لتأنيث لفظها كتاء ربت وثمت وحركت للساكنين ولفرقها من تاء الفعل (قوله ولات الحين) قدره معرفة لان المنفى حين خاص وهو الذى ينوصون فيه أى يهربون أى ليس حين مناصهم حين فرار أى ليس صالحا له ولا ينافى ذلك اشتراط تنكير معموليها الان محله فى الظاهر دون المقدر (قوله كائنا لهم) أى حينا كائنا لهم (قوله ولات ساعة مندم) أى ندم والجملة حال أى وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أى لا تصلح له والمرتع مكان الرتع أى الرعى ومبتغيه طالبه ووخيم كثقيل وزنا ومعنى خبر مرتع والجملة خبر البغى (قوله محتمل للقولين) فعلى الاول يكون المعنى فى سوى لفظ حين وعلى الثانى فى سوى اسم حين فيعم لفظ الحين وغيره فتحصل أنها لا تعمل فى غير اسم زمان اتفاقا وأما قوله

لهفى عليك للهفة من خائف * يبغى جوارك حين لات مجير

(ص) *(افعال المقاربه)*

ككان كادوعسى لكن ندر
غير مضارع لهذين خبر

(ش) هـذا هو القسم الثانى من الافعال الناسخة للابتداء وهو كاد وأخواتها وذكر المصنف منها احد عشر فعلا ولا خلاف فى انها افعال الاعسى فنقل الزاهد عن ثعلب انها حرف ونسب أيضا الى ابن السراج والصحيح انها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل واخواتها بها نحو عسيت وعسيتم وعستن وهذه الافعال تسمى افعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هى على ثلاثة أقسام أحدها مادل على المقاربة وهى كاد وكرب وأوشك والثانى مادل على الرجاء وهى عسى وحرى واخلولق والثالث مادل على الانشاء وهى جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ فتسميتها بافعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض وكلها تدخل على المبتدا والخبر فترفع المبتدا اسما لها ويكون خبره خبرا لها فى موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ككان كاد وعسى لكن الخبر فى هذا الباب لايكون الامضارعا نحو كاد زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم

فتقديره حين لات يوجد مجير اولات مجير له فهو اما فاعل أو مبتدا الا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

(أفعال المقاربة)

لم يقل كاد وأخواتها لانه لادليل على انها أم بابها بخلاف كان لما مر قيل والمراد أصل القرب كسافر لاحقيقة المفاعلة لانه للخبر فقط وقد يقال يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو لحكاية سيبويه كدت بالضم وكان قياسها أكود كطلت أطول لكنهم قالوا أكاد شذوذا وجعله المصنف من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لايدل على أن عينها ياء لاحتمال انه لبيان حركة العين لخفت فحصل انه لايقال كاد يكود ولا يكيد هذا فى التى بمعنى قارب أما بمعنى المكر فكاد يكيد (قوله ككان كاد) أى فى العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع لامطلقا كما يفيده قوله لكن ندر الخ أى فتخالفها فى ذلك وكذا فى كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتى ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بأن كما صححه ابن عصفور والدماميني ويجوز حذفه ان علم كحديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد وفى انها لاتزاد بخلاف كان فى الجميع ولذا افردت عنها بباب (قوله تاء الفاعل) أى الواحد وأخواتها أى تاء المثنى والجمع ونون النسوة والمتكلم مع غيره كما مثل ببعضه (قوله وهى كاد وكرب الخ) زاد فى التسهيل أدلى وفى بعض نسخه والم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع فى الامر المحبوب لكن المراد هنا مايعم الطمع فى الخبر محبوبا والاشفاق أى الخوف منه مكروها ففيه تغليب كما فى يس وقد اجتمعا فى آية وعسى أن تكرهوا شيأ الخ فالاولى للترجى والثانية للاشفاق كما قاله الدماميني نظرا للواقع ونفس الامر وعكس الشمنى نظرا الى حال المخاطبين وماعندهم وعسى فى الآية تامة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أى الشروع فى العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهى جعل وطفق الخ) زاد المصنف فى غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هببت ألوم القلب فى طاعة الهوى * فلج كأنى كنت باللوم مغريا

وينبغى عد شرع وزاد الرضى أقبل وقرب وفى الشذور هلهل كقوله

وطئنا ديار المعتدين فهلهلت * نفوسهم قبل الامانة تزهق

قال فى النكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم فى التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا فى الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله فى التوضيح واعترض بان شرط هذه التسمية أن يكون الكل مركبا حقيقة كتسمية المركب من كلمتين فاكثر كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة بلا تركيب باسم بعضها فتغليب كالقمرين فكان الانسب أن يقول فغلب البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقى على أنه قيل ان الجميع للمقاربة اذ الشروع فى الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا مجاز ولا تغليب (قوله الامضارعا) أى ولا يرفع الاضميرا اسمها الا الظاهر ولو سببيا فى غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها الا بغيره فلابد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز فى التسهيل رفعه السببى بقلة كقوله

وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمنى أحجاره وملاعبه

وقوله وقد جعلت اذا ماقمت يثقلنى * ثوبى فانهض نهض الشارب السكر

وكنت أمشى على رجلين معتدلا * فصرت أمشى على أخرى من الشجر

وأولا بان ثوبى وأحجاره بدلا اشتمال من اسم جعلت وهو التاء واسم كاد وهو ضمير يرجع لربعه قبله وفاعل يثقلنى وتكلمنى ضمير البدل لتقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعلان خبران

لعامل

لعامل البدل المقدر فاغنيا عن خبر المذكور أما خبر عسى فبرفع السببي بلا قلة خلافا لابي حيان في النكت الحسان والمراد بالسببي هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد

برفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد فيه أي يبلغ الحجاج جهده به (قوله وندر مجيئه اسما) أي شذ كما في التوضيح وليس من ذلك فطفق مسحا بل الخبر محذوف أي فطفق يمسح السيف مسحا بسوق الخيل أي أرجلها وأعناقها فمسحا مصدر مبين للنوع لتعلق ما بعده به لا مؤكد حتى يمتنع حذف عامله (قوله ملحا) اسم فاعل من ألح في القول داوم تكراره وصائما أي ممسكا عن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير أبؤسا تصغير غار اسم ماء لكلب وأبؤس أي شدائد جمع بؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب في المغني انه مما حذف منه كان أي يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الاصلي اه وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت أكون آيبا ومثله يقال في عسيت أكون صائما أفاده المصرح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآيبا أي راجعا محل الشاهد وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ ومثلها بالجر تمييز لها وفارقتها خبر وتصفر بالفاء مضارع صفر كتعب يتعب أي خلا أو مضارع أصفر كأكرم يكرم بمعناه (قوله لكن في قوله الخ) أشار الاشموني لجوابه بان فيه تقدير العطف أي لهذين وأخواتهما لانه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والا فالاولى الجواب بان الحكم بالندور على غير المضارع يكفي في صدقه ثبوته لبعض افراده وان لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بني زياد * من الاكوار مرتعها قريب

والقلوص الناقة الشابة والاكوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كما في الصبان أي جعلت ترعى قرب المنازل لضعفها والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بناء على أن اذا ظرف لارسل مجرد عن الشرط والا فالخبر جملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضا باعتبار أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع كون أرسل عاملا في اذا فهو أول الجملة في الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لان المترجى مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها ومن ثم خص الجمهور عدمها بالشعر كما في الشارح ويحتاج في صحة الاخبار بها عن الذات الى تأويل كالمصدر الصريح أي عسى زيد ذا ان يقوم أو عسى حال زيد أن يقوم لكن قال السيد المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا تأويل كزيد اما أن يقول خيرا أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى الكرب الخ) بعده

فيأمن خائف ويفك عان * ويأتي أهله النائي الغريب

وأمسيت فيه بضم التاء ويروى بفتحها على انه جرد من نفسه شخصا يخاطبه واسم يكون ضمير الكرب وجملة وراءه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه فرج خبرها الان خبر عسى لا يرفع الاضمير اسمها أو سببيه المضاف لضميره وفرج أجنبي منه كذا في التصريح والدماميني وغيرهما وانظر ما تصنع في قوله عسى فرج يأتي به الله فان فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وانما حصل الربط بينهما بالهاء من به فمقتضى ذلك أنه لا يشترط السببي بالمعنى المذكور بل يكفي ملابسته للضمير بأي وجه كالهاء من وراءه ويؤيد ذلك تجويز ابن اياز كما في التصريح جعل يكون

وندر مجيئه اسما بعد عسى وكاد كقوله

أكثرت في العذل ملحا دائما
لا تكثرن اني عسيت صائما

وقوله

فأبت الى فهم وما كدت آيبا
وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وهذا هو مراد المصنف بقوله لكن ندر الى آخره لكن في قوله غير مضارع ايهام فانه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع ولم يندر مجيء هذه كلها خبرا عن عسى وكاد بل الذي ندر مجيء الخبر اسما وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرا عن هذين (ص)

وكونه بدون أن بعد عسى
نزر وكاد الامر فيه عكسا

(ش) أي اقتران خبر عسى بأن كثير وتجريده من أن قليل وهذا مذهب سيبويه ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من أن الا في الشعر ولم يرد في القرآن الا مقترنا بأن قال الله تعالى فعسى الله أن يأتي بالفتح وقال عز وجل عسى ربكم أن يرحمكم ومن وروده بدون ان قوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب

وقوله عسى فرج يأتى به الله انه
له كل يوم فى خليقته أمر
وأما كاد فذكر المصنف انها عكس
عسى فيكون الكثير فى خبرها
أن يتجرد من أن ويقل اقترانه بها
وهذا بخلاف مانص عليه
الاندلسيون من أن اقتران خبرها
بأن مخصوص بالشعر فمن تجرده من
أن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا
يفعلون وقال من بعد ما كاد تزيغ
قلوب فريق منهم ومن اقترانه بأن
قوله صلى الله عليه وسلم ما كدت
أن أصلى العصر حتى كادت الشمس
أن تغرب وقوله
كادت النفس أن تفيض عليه
اذغدا حشو ريطة وبرود
(ص) وكعسى حرى ولكن جعلا
خبرها حتما بأن متصلا
وألزموا اخلولق أن مثل حرى
وبعد أوشك انتفا أن نزرا
(ش) يعنى أن حرى مثل عسى
فى الدلالة على رجاء الفعل لكن
يجب اقتران خبرها بأن نحو حرى
زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من
أن لا فى الشعر ولا فى غيره وكذلك
اخلولق تلزم أن فى خبرها نحو
اخلولقت السماء أن تمطر وهو من
أمثلة سيبويه وأما أوشك فالكثير
اقتران خبرها بأن ويقل حذفها
منه فمن اقترانه بها قوله
ولو سئل الناس التراب لأوشكوا
اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
ومن تجرده منها قوله

تامة وورا اسمه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لا ضمير الاسم لان القصد الحكم بوجود الفرج عقب كربه لا بوجود الكرب لانه حاصل فتأمل برأى سديد ولا تكن أسير التقليد (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
ولا تشكون الا الى الله وحده * فمن عنده تأتى الفوائد والبشر

عسى فرج الخ وبعده

اذا لاح عسر فارج يسرا فانه * قضى الله أن العسر يعقبه يسر

وضمير انه وله للجلالة وليس الاول للشان لتقدم مرجعه مع احتياج الثانى الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر وفى خليقته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرد الخ) أى لدلالتها وضعا على قرب الخبر فكأنه مشروع فيه حالا لا مستقبل وقرن بها قليلا نظرا لاصلها من استقبال خبرها وان كان قريبا ومثلها فى ذلك كرب (قوله فذبحوها الخ) لا يناقضه وما كادوا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقاربته لعدم اتحاد زمنهما الذى هو شرط التناقض اذ المعنى فذبحوها بعد ان امتنعوا حتى لا يقربوا منه ولا تناقض فى ذلك وأما الجواب بان كاد نفيها اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط النفى على معناها وهو مقاربة الخبر ويلزمه نفى الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكد يراها أبلغ من لم يرها لان نفى الرؤية لا ينفى مقاربتها بخلاف عكسه وكذا قول ذى الرمة

اذا غير النأى المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح

أبلغ من لم يبرح أى لم يذهب كما لا يخفى (قوله من بعد ما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير القلوب لتقدمها رتبة كما مر فى تكلمنى أجياره لا القلوب نفسها لئلا يخلو الخبر عن ضمير الاسم أما على قراءته بالتحتية فلا يصح كون القلوب فاعله لما ذكر ولا ضميرها لوجوب تأنيث الفعل المسند لضمير المؤنث قال الدمامينى بل هو على اضمار الشان اه أى فاسم كاد ضمير الشان لا انه فاعل يزيغ اذ ليس بعده جملة تفسره ولانه لا يرفعه الا الابتداء أو نواسخه لكن حينئذ يخلو الخبر عن ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشان لان جملة المضارع لكونها مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ فى الربط من اشتمالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض الرجل يفيض فيضا وفيوضا وفيضا بالضاد أو الظاء بدلها اذا مات وكذلك فاضت نفسه وفاظت أى خرجت روحه عن أبى عبيدة والفراء قالا والضاد لتميم والظاء لقيس ومنع الاصمعى فاظت نفسه بالظاء وفاض مع النفس وغيرها لان الفيض للدمع والماء وانما يقال فاظ اذا مات كذا فى الصحاح بزيادة وبه يعلم ما فى السجاعى والريطة بفتح الراء وسكون التحتية وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة وقد تطلق على كل ثوب رقيق وجمعها رياط ككلبة وكلاب والبرود جمع برد نوع من الثياب والمراد أنه صار حشو أكفانه (قوله وكعسى) خبر عن حرى بفتح المهملة والراء وحتما صفة لمصدر محذوف أى اتصالا حتما (قوله والزموا الخ) يصح فى كل من اخلولق وأن كونه مفعولا أولا وثانيا لان اللزوم من الجانبين ومثل حرى حال من اخلولق (قوله وبعد الخ) متعلق بنزر الذى هو خبر عن انتفا بالقصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من كلمتين لا يجوز حذف احداهما اختيارا الا اذا اتفقا فى الحركة (قوله لكن يجب الخ) انما وجبت فيهما دون عسى مع أن الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لان عسى هى الاصل والشهيرة فيه فاغتفت عن لزوم أن بخلافهما (قوله وأما أوشك الخ)

يوشك من فرمن منيته * في بعض غراته يوافقها (ص) ومثل كاد في الاصح كربا * وترك ان مع ذي الشروع وجبا
كانشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق (ش) لم يذكر سيبويه في كرب الا تجرد خبرها من أن وزعم المصنف ان الاصح خلافه وهو انها مثل كاد فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من أن ويقل اقترانه بها فمن تجريده قوله
كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب
وسمع من اقترانه بها قوله (١٢٧) سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * وقد كربت أعناقها ان تقطعا

والمشهور في كرب فتح الراء ونقل كسرها أيضا ومعنى قوله وترك أن مع ذي الشروع وجبا أن ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بأن لما بينه وبين أن من المنافاة لان المقصود به الحال وأن للاستقبال وذلك نحو انشأ السائق يحدو وطفق زيد يدعو وجعل يتكلم وأخذ ينظم وعلق يفعل كذا

(ص) واستعملوا مضارعا لأوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا

(ش) افعال هذا الباب لا تتصرف الا كاد وأوشك فانه قد استعمل منهما المضارع نحو قوله تعالى يكادون يسطون وقول الشاعر
يوشك من فر من منيته

وزعم الاصمعي انه لم يستعمل يوشك الا بلفظ المضارع ولم تستعمل أوشك بلفظ الماضي وليس بجيد بل قد حكى الخليل استعمال الماضي وقد ورد في الشعر كقوله
ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

نعم الكثير فيها استعمال المضارع وقل استعمال الماضي وقول المصنف وزادوا موشكا معناه أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك كقوله
فموشكة أرضنا أن تعود * خلاف الانيس وحوشا يبابا

وقد يشعر تخصيصه أوشك بالذكر انه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله
أموت أسى يوم الرجام وانني * يقينا لرهن بالذي أنا كائد

وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب وافهم كلام المصنف ان غير كاد وأوشك من افعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك فحكى صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى قالوا عسى يعسى فهو عاس وحكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع جعل

انما خالفت كاد وكرب مع ان الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح للتجرد لان أصل وضعها للسرعة كأوشك فلان يوشك ايشاكا أي اسرع السير ووشك البين سرعة الفراق ثم عرض استعمالها في القرب لترتبه على الاسراع فلذلك خالفتهما اما على ماذكره الشاطبي عن الشلوبين وغيره من انها للرجاء كعسى فالامر ظاهر لكن كان حقها لزوم أن كحرى واخلولق اذ لم تشتهر في الرجاء اشتهار عسى فتأمل (قوله غراته) بكسر المعجمة وشد الراء أي غفلاته والبيت من المنسرح (قوله وترك ان الخ) استفيد من النظم أن خبر هذه الافعال أربعة أقسام ما يجب اقترانه بأن وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله يحدو) بمهملتين بعد التحتية أي يغني للابل لتسرع والسائق هو الذي يسوقها (قوله وطفق) بالفاء والموحدة بدلها كفرح فيهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل الطبلاوي عن شرح مسلم للنووي أن سيبويه كثيرا ما يريد بالزعم النسبة الى القائل لا التمريض فليحمل كلام الشارح عليه (قوله من جواه) أي شدة وجده وحزنه (قوله سقاها) أي العروق المذكورة في قوله * مدحت عروقا للندى مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم العارضين اذ لا يناسبه الجمع في أعناقها ولان الشاعر يهجو جماعة بانهم حديثون في الغنى واصلهم الفاقة كما في العيني والاحلام العقول والسجل بالفتح الدلو العظيمة مملئة كما في القاموس أو التي فيها ماء وان قل وتقطعا أصله تتقطعا صبان (قوله لا غير) لا عاطفة لغير على أوشك فهو مبني على الضم في محل جر أي لا لغيرهما مكودي (قوله فموشكة الخ) خبر عن أرضنا وفيه ضمير هو اسمه وأن تعود خبره وخلاف بمعنى بعد كقوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ووحوشا خبر تعود أي تصير وهو بفتح الواو أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش ويبابا بفتح التحتية بعدها موحدتان أي خرابا (قوله أموت أسى) أي حزنا والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن أي مرهون وكائد بالهمز التي ترسم ياء بلا نقط لما سيأتي في الابدال وخبره محذوف أي كائد آتيه كما في شرح الكافية وتصويب الموضح انه بالموحدة من المكابدة على غير قياس اذ قياسه مكابد كمقاتل فلا شاهد فيه رجع عنه في شرح الشواهد الكبرى فقال ظهر لي ان الحق مع الناظم اه تصريح وقد يقال لا شاهد فيه على الاول أيضا لاحتمال انه من كاد التامة بلا تقدير خبر أي بالذي انا قريب من فعله كما قالوا ان قوله
ابني ان أباك كارب يومه * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل
لا يدل على مجيء اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال انه من التامة كقولهم كرب الشتاء أي قرب والاصل كارب يومه بالرفع أي قريب يوم وفاته ولا يرد أنه لم يأت من أفعال الباب تاما غير ما في البيت الآتي لان المراد به المكتفي بان يفعل لا مطلقا فتدبر (قوله عسى يعسى) قيل وعسى يعسو أيضا فهو واوي ويائي (قوله مضارع طفق) أي ومصدره أيضا كمصدر جلس وفرح (قوله مضارع جعل) كقولهم ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع الماضي

(ص) بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثان فقد (ش) اختصت عسى واخلولق وأوشك بأنها تستعمل ناقصة وتامة فأما الناقصة فقد سبق ذكرها وأما التامة فهي المسندة الى أن والفعل نحو عسى أن يقوم واخلولق ان يأتي وأوشك ان يفعل فأن والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخلولق وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها وهذا اذا لم يل الفعل الذي بعد أن اسم ظاهر ويصح رفعه به فان وليه نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الاستاذ أبو علي الشلوبين الى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعا بالفعل الذي بعد أن وأن وما بعدها فاعل بعسى وهي تامة ولا خبر لها وذهب المبرد والسيرافي والفارسي الى تجويز ما ذكره الشلوبين وتجويز وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد أن مرفوعا بعسى اسما لها وأن والفعل في موضع نصب بعسى وتقدم على الاسم والفعل الذي بعد أن فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تأخر لانه مقدم في الرتبة وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على مذهب غير الشلوبين عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات فتأتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا به بل هو مرفوع بعسى وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات فلا تأتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص)

وجردن عسى أو ارفع مضمرا * بها اذا اسم قبلها قد ذكرا

(ش) اختصت عسى من بين سائر افعال هذا الباب بأنها اذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم وجاز تجريدها عن الضمير وهذه لغة الحجاز وذلك نحو زيد عسى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد وأن يقوم في موضع نصب بعسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وأن يقوم في موضع رفع بعسى وتظهر فائدة ذلك في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم هند عست ان تقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا والهندات عسين أن يقمن وتقول على لغة الحجاز هند عسى ان تقوم والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن واما غير عسى من افعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزيدان جعلا ينظمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزيدان جعل ينظمان كما تقول الزيدان عسى ان يقوما (ص) والفتح والكسر أجز في السين من * نحو عسيت وانتقا الفتح زكن (ش) اذا اتصل بعسى ضمير مرفوع وهو لمتكلم نحو عسيت أو لمخاطب نحو عسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن أو لغائبات نحو عسين جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيتم ان توليتم بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها

*(ان

خبرا كما في أرسل رسولا فتلخص من الشرح انما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضح كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة لطفق كما مر ولا وشك ايضا كاو لكاد كودا ومكادا ومكادة وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه (قوله أوشك قد) بسكون الكاف للوزن فتدغم في القاف فتصير قافا مشددة (قوله غنى بان يفعل عن ثان) أي عن أن يكون لها ثان لتمامها فلا خبر لها أصلا كما هو مذهب الجمهور وأما عند الناظم فهي ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في أحسب الناس أن يتركوا ولا يضر كونه في محل نصب ورفع لانه باعتبارين كما في أعجبني كونك مسافرا وكان المناسب للشارح حمله على مذهبه بان يقول غنى عن ثان أي وعن الاول أيضا وانما سكت المصنف عن هذا الوقوع أن يفعل في محله فاغناؤه عنه واضح (قوله الشلوبين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاء والموحدة لانه لفظ أعجمي كما ذكره الدماميني (قوله وتجويز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا تقديم الخبر الفعلي على المبتدا لئلا يلتبس بالفاعل وقد يجاب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لان الجملة لم تزل فعلية لتصدرها بعسى بخلافه هناك فان الجملة تخرج عن الاسمية الى الفعلية اهـ ورده بجواز كونه حينئذ مبتدأ مؤخرا وجملة عسى خبره وفيها ضميره فتنتقل الى الاسمية كما ذكره الاشموني في شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر في وليس كل النوى (قوله مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك اذا لم يقترن الفعل بان كعسى يقوم زيد اهـ واستظهر الصبان الجواز ان قدرت أن مع الفعل والاوجب لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى حينئذ غيره *(تنبيه)* يمتنع كون الظاهر اسم عسى في عسى ان يضرب زيد عمرا لئلا يفصل بين صلة أن وهي يضرب ومعمولها وهو عمرا بأجنبي هو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ان نصب مقاما بيبعثك على الظرفية أو غيرها فان جعل مصدر المحذوف أي فتقوم مقاما جاز الامران (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله واما غير عسى الخ) صريح في أن اخلولق وأوشك يجب فيهما الاضمار ولكن نص المرادي والاشموني وغيرهما على انهما كعسى (قوله وانتقا) بكسر التاء الفوقية فقاف مصدر انتقاه أي اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وزكن أي علم لكونه الاصل والمشتهر والله أعلم

(ان واخواتها)

(قوله وهي ستة أحرف) زاد الموضح عسى في لغة جلاء على لعل لكونها بمعناها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله * فقلت عساها نار كاس وعلها * وهي حينئذ حرف كلعل وفاقا للسيرافي وخلافا للجمهور في اطلاق فعليتها ولابن السراج وثعلب في اطلاق حرفيتها اهـ والحاصل ان نحو عساك وعساه فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه انها حرف كلعل ومذهب المبرد انها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الاسناد فما كان مبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدما وجعل خبره اسمها مؤخرا فالضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انها على أصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرده رفع الخبر في البيت المار وأن النيابة انما سمعت في المنفصل نحو ما أنا كأنت لا في المتصل وأما قوله * يا ابن الزبير طالما عصيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا انابة (قوله فاسقط أن الخ) وانما لم يسقط كأن مع أن أصلها ان المكسورة والكاف لا تناسخ هذا الاصل بصيرورتهما كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشيء ولا تجر ما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أى منسوب له من نسبة الجزئي لكليه لان توكيدهما جزئي من مطلق توكيد والا فاللام زائدة اى معناهما التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع ايجابية كان زيدا قائم أو لا نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع أنها بمعنى المصدر فمعنى علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فعله قلت كونها بمعناه لا يوجب مساواتها له من كل وجه ثم (قوله للتشبيه) اى المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية وأن المؤكدة والاصل ان زيدا كالأسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار ثم صارا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه وأما الكاف ومثل فيليهما المشبه به قال في المغني أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا أو ظرفا أو فعلا كانت للظن قال الكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

اى لأن الارض الخ وللتقريب نحو كأنك بالفرج آت وبالشتاء مقبل وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كأن على حذف مضاف في الاولين وما بعد الجار خبرها اى كأن زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الاخيران فأحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضى أن الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو وكقولهم كأني بالليل وقد أقبل وبالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكأني أبصر الليل الخ فحذف الفعل وزيدت الباء اهـ ولولا ورودها بالواو لامكن جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى في متعلقة به وقيل الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كزيد شجاع لكنه ليس بكريم أو باثبات ما يتوهم نفيه كما زيد شجاع لكنه كريم وما قام زيد لكن عمرو اذا كان بينهما ملابسة كملابسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف السالم من التكلف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفا على ثبوته أو بالجر عطفا على الهاء اذ المعنى على الاول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثاني أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه واذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهما للشيء فأي حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي

(ص) *(ان واخواتها)*

لان أن ليت لكن لعل
كأن عكس ما لكان من عمل
كان زيدا عالم بأني
كفء ولكن ابنه ذو ضغن

(ش) هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء وهي ستة أحرف ان وأن وكأن ولكن وليت ولعل وعدها سيبويه خمسة فاسقط أن المفتوحة لان أصلها ان المكسورة كما سيأتي ومعنى ان وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه ولكن للاستدراك وليت للتمني ولعل للترجي والاشفاق والفرق بين الترجي والتمني ان التمني يكون في الممكن نحو ليت زيدا قائم

وفى غير الممكن نحو ليت الشباب يعود يوما وان الترجى لا يكون الا فى الممكن فلا تقول لعل الشباب يعود والفرق بين الترجى والاشفاق ان الترجى يكون فى المحبوب نحو لعل الله يرحمنا والاشفاق فى المكروه نحو لعل العدو يقدم وهذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو ان زيدا قائم فهى عاملة فى الجزأين هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها لا عمل لها فى الخبر وانما هو باق على رفعه الذى كان له قبل دخول ان وهو خبر المبتدا

اثبات كما ان المراد فى الاول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالبى اذ قد ترد لمجرد التوكيد كلو جاء زيد لا كرمته لكنه لم يجئ اكدت لو فى نفى المجىء وكذا ما زيد ساكن لكنه متحرك وقيل لا تخرج عنه أصلا وهو المشهور لكن فسروه بمخالفة حكم ما بعدها لما قبلها وان لم يندفع به توهم فلا تقع الا بين متغايرين اما بالتناقض كما ذكر أو التضاد كازيد أبيض لكنه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضى كازيد قائم لكنه ضاحك وقيل يمنع هذا أفاده فى المغنى مع زيادة (قوله وفى غير الممكن) أى الممتنع وهو الاكثر فيه ولا يكون فى الواجب كليت غدا يجىء وأما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا تعجيله وهو مستحيل (قوله الا فى الممكن) أى المتوقع أما الممكن فى التمنى فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون لعلى أبلغ الاسباب الخ لانه ممكن متوقع فى زعمه الباطل (قوله والاشفاق فى المكروه) اى الخوف منه كقدوم العدو فى مثاله وأما التمثيل له بلعل العدو هالك فباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من كون المكروه ممكنا كالمحبوب ولا يرد قوله تعالى فلعلك تارك بعض ما يوحى الخ لان الترك والضيق ممكنان فى ذاتهما وان استحالا عقلا بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلى * (فائدة) * اختلف فى لعل وعسى فى كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير الموثوق به اذ علمه محيط فقيل للتحقيق والوقوع ويرد عليه فلعلك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالشك فى أو ويؤخذ من التصريح أن معناهما فى القرآن أمر بالترجى او الاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت رفعا ونصبا كالافعال لانها أشبهت كان فى لزوم المبتدا والخبر والاستغناء بهما وأشبهت مطلق الماضى لفظا فى البناء على الفتح وكونها ثلاثية فاكثر ومعنى لكونها بمعنى أكدت وتمنيت مثلا وعملت على عكس الفعل تنبيها على الفرعية ولم ينبه عليها فى ما واخواتها مع حملها على ليس لظهور فرعيتها بعدم اتفاق العرب على اعمالها (قوله فتنصب الاسم) اى اتفاقا بخلاف الخبر قال فى التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدا والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف اى فلا تدخل على مبتدا لازم الحذف أو الابتداء او التصدير الا ضمير الشان الى آخر ما مر فى كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

فاسم ان ضمير الشان محذوف لا من الشرطية للزومها الصدر وقد كثر فيها حذف ضمير الشان ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وليست من زائدة فى اسم ان خلافا للكسائى ولا تدخل على خبر طلبى ولا انشائى وأما نحو ان الله نعما يعظكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو اما على تقدير القول كقوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

أو على استعمال نعم وشبهها خبر الانشاء واستثنى فى المغنى أن المفتوحة المخففة فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة أن غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرح وكقولهم أما ان جزاك الله خيرا (قوله وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا أسدا

وقوله كأن أذنيه اذا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا * و يا ليت أيام الصبا رواجعا

ولعل أباك قائما وأوله الجمهور بحذف الخبر والمنصوب الثانى اما حال اى تلقاهم أسدا او أقبلن رواجعا او يوجد قائما أو مفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهى مقدم أجنحته بل الحذف فى هذا متعين لئلا يخبر بالمفرد عن غيره (قوله وذهب الكوفيون الخ) سيأتى ما يترتب عليه عند قوله و جائز رفعك الخ (قوله وهو خبر المبتدا) الواو للحال أى باق على رفعه فى حال

(ص) وراعِ ذا الترتيب الا في الذي * كليت فيها أو هنا غير البذي (ش) أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فانه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان أحدهما انه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو ليت فيها غير البذي أو ليت هنا غير البذي أي الوقح فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرهما عنها والثاني أنه يجب تقديمه نحو ليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيدا آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيدا آكل وكذا ان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان زيدا واثق بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيدا واثق أو ان عندك زيدا جالس وأجازه بعضهم وجعل منه قوله

فلا تلحني فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلابله

(ص) وهمز ان افتح لسد مصدر * مسدها وفي سوى ذاك اكسر

(ش) ان لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح ووجوب الكسر وجواز الامرين فيجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يعجبني أنك قائم أي قيامك أو منصوبه نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور حرف نحو عجبت من أنك قائم أي من قيامك وانما قال لسد مصدر مسدها ولم يقل لسد مفرد مسدها لانه قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم فهذه يجب كسرها وان سدت مسد مفرد لانها في موضع المفعول الثاني ولكن لا تقدر بالمصدر اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه فان لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوبا أو جوازا على ما سنبين وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر فأشار الى وجوب الكسر بقوله (ص) فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة

كونه خبرا المبتدا فهو مرفوع بالمبتدا قبل النسخ وبعده بدليل انه لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان معمولها لجاز ومذهب البصريين أصح لما مر من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سيذكر قريبا (قوله وراع ذا الترتيب) أي المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان لضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما وأخواتها وما أحسن قول ابن عنين

كأني من اخبار ان ولم يجز * له أحد في النحو أن يتقدما
عسى حرف جر من نداك يجرني * اليك فأضحى في علاك مقدما

(قوله الا في الذي) استثناء من مقدر أي في كل تركيب الا في التركيب الذي استقر كليت الخ في كون خبره ظرفا أي فيقدم الخبر على الاسم لتوسعهم في الظروف لا على الاحرف نفسها لان لها الصدر وأن المفتوحة وان لم تقع صدرا لما سيأتي لكنها حملت على المكسورة وانما قدم الخبر الظرفي هنا دون ما القوة هذه بشبهها الفعل فيما مر ولانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب ان يقدر متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو ان مالا وان ولدا فجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والا ففي الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله لا يلزم تأخيره) اي المانع كان زيدا لفي الدار لامتناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرفي ثلاثة (قوله أي الوقح) بفتح الواو وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبذي وهو الفاحش في نطقه بلازمه (قوله على الاسم) أي لئلا يفصلها عن معموليها معا بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه فصول منها في الجملة (قوله وأجازه بعضهم) هو الظاهر لانه يقدم في ما وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك (قوله فلا تلحني) بفتح التاء والحاء المهملة مضارع مجزوم بلا من لحيت الرجل ألحاه بفتح الحاء فيهما أي لمته وأخاك اسم ان ومصاب خبرها وبحبها متعلق به وفيه الشاهد وجم أي كثير خبر ثان وبلابله أي وساوسه وهمومه فاعله (قوله اذا قدرت بمصدر) أي اذا وجب سد المصدر مسدها ومسد معموليها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز جاز كما سيأتي والمصدر الذي تقدر به هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون المضاف لاسمها ان كان جامدا أو ظرفا وكذا يجب الفتح اذا سد مسد مفعولي علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان المدار على أحد أمرين اما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولي علم مع عدم التعليق كعلمت انك قائم كذا في الحمل على التفسير (قوله مرفوع فعل) أي فاعلا كان كما مثل أو نائبه نحو قل أوحي الي أنه استمع ظاهرا كان الفعل كما ذكر أو مقدرا كاجلس ما ان زيدا جالس أي ما ثبت جلوسه بناء على ان ما المصدرية لا توصل بجملة اسمية مصدرة بحرف وهو الاصح كما مر أول الموصول ونحو ولو أنهم صبروا أي ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي في باب لو أو كوقوعها مبتدا نحو ومن آياته انك ترى الارض الخ أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فضلك فان قدر اعتقادي فضلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولي انك فاضل واعتقادي انه حق فيجب كسره كما سيأتي (قوله أو منصوبه) بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولا به لفعل غير قول ولا ناسخ كما مثل بخلاف المحكية بالقول والمفعول الثاني لنحو ظننت كما سيأتي في الشرح أو مفعولا له كجئتك أني أحبك أو معه كيعجبني جلوسك عندنا وانك تحدثنا وتقع مستثنى كيعجبني أمورك الا انك تشتم الناس لا مفعولا مطلقا ولا ظرفا ولا حالا ولا تمييزا كما في الدماميني وغيره (قوله مجرور حرف) أي

أو حكيت بالقول أو حلت محل
حال كزرته وانى ذو أمل
وكسروا من بعد فعل علقا
باللام كاعلم انه لذو تقى

(ش) فذكر أنه يجب الكسر فى ستة مواضع الاول اذا وقعت ان ابتداء أى فى أول الكلام نحو ان زيدا قائم ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء فلا تقول أنك فاضل عندى بل يجب التأخير فتقول عندى أنك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء بها الثانى أن تقع ان صدر صلة نحو جاء الذى انه قائم ومنه قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الثالث ان تقع جوابا للقسم وفى خبرها اللام نحو والله ان زيدا لقائم وسيأتى الكلام على ذلك الرابع ان تقع فى جملة محكية بالقول نحو قلت ان زيدا قائم فان لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن فتحت نحو أتقول أن زيدا قائم اى أتظن الخامس ان تقع فى جملة فى موضع الحال كقولك زرته وانى ذو أمل ومنه قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون وقول الشاعر
ما أعطيانى ولا سألتهما
الا وانى لحاجزى كرمى
السادس أن تقع بعد فعل من افعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو علمت ان زيدا لقائم وسنبين هذا فى باب ظن فان لم يكن فى خبرها اللام فتحت نحو علمت أن زيدا قائم هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه انه نقص مواضع يجب كسر ان فيها الاول اذا وقعت بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا ان زيدا قائم ومنه قوله تعالى ألا انهم هم السفهاء الثانى اذا وقعت

أو اضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون فاصلة ومثل مضاف الى أن وصلتها ومحل تعين الفتح فى الاضافة اذا كان المضاف مما لا يضاف الا الى المفرد فان كان لا يضاف الا الى الجملة كحيث واذا تعين الكسر على ماسيأتى أو يضاف لهما كحين ووقت جاز الامران ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم أو أبدل منها نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم (قوله وحيث ان الخ) عطف على فى الابتداء فهو متعلق باكسر على انه ظرف مكان اعتبارى له أى وا كسر فى تركيب تكون أن فيه مكملة لحين (قوله أو حكيت الخ) عطف على مدخول حيث (قوله لذو تقى) اللام للابتداء دخلت فى خبر ان وقد علقت اعلم عن العمل فى لفظ الجملة فهى فى محل نصب به ولولاها لفتحت الهمزة وكان عاملا فى لفظ المصدر المؤول منها (قوله ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء) أى لئلا تلتبس بالمكسورة خطا وبالتى هى لغة فى لعل لفظا وخطا (قوله صدر صلة) مثلها الصفة كما اذا جعلت ما فى الآية نكرة موصوفة وخرج حشوهما كجاء الذى أو رجل عندى انه فاضل ولا أفعله ما ان فى السماء نجما فتفتح لانها فى الاول مبتدأ مؤخر فهى حشو لفظا وفى الثانى فاعل لثبت محذوفا فهى حشو رتبة (قوله لتنوء) أى تثقل خبر ان وجملتها صلة ما الواقعة مفعولا ثانيا لآتيناه أى أعطيناه من الكنوز القدر الذى أن مفاتحه الخ (قوله وفى خبرها اللام) أخذ هذا من قول المصنف الآتى لا لام بعده وذلك شامل لذكر فعل القسم واللام نحو ويحلفون بالله انهم لمنكم أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم انهم لمعكم ولحذفه دونها نحو والعصر ان الانسان لفى خسر فيتعين الكسر فى هاتين كما هو منطوق الشارح وان لم يمثل للثانية ومفهومه لا يجب الكسر بلا اللام سواء ذكر فعل القسم كحلفت بالله ان زيدا قائم أولا كوالله ان زيدا قائم وهو أيضا ظاهر قول المصنف الآتى لا لام بعده وصرح به الشارح هناك مع انه يجب الكسر فى الاخيرة كالاولين نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه قال فى شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لانه لم يسمع ونقل فى التوضيح اجماع العرب على الكسر فى الصور الثلاث فينبغى ان يقيد المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحمل على مذهب الكوفيين لما علمت خلافا لما سيأتى فى الشارح بقى ما اذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعمرك ان زيدا لقائم أو قائم وسيصرح الشارح بالثانى فتدبر (قوله فان لم تحك به) أى مع كونها معمولة له كما مثل أو لغيره كاخصك بالقول انك فاضل أى لانك فيجب الفتح (قوله فى موضع الحال) أى فى صدرها كما مر فى الصلة والصفة فتفتح فى جاء زيد وعندى انه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو الا انهم ليأكلون الطعام فكسرت لانها حال ولان خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية فان قلت لم تفتح فى الحال مع أن أصله الافراد قلت لان مصدرها معرفة لاضافته للمسند اليه ولان مجىء المصدر حالا مع كونه لا ينقاس لم يسمع الا فى الصريح لا المؤول (قوله ما أعطيانى) أى الخليلان فى قوله

دع عنك سلمى اذ عز طلبها * واذكر خليليك من بنى الحكم

وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) أى التى يستفتح بها الكلام قال فى المغنى وقول المعربين الاحرف استفتاح بيان لمكانها واهمال لمعناها وهى حرف للتنبيه على تأكد مضمون الكلام عند المتكلم ومثلها فى وجوب الكسر بعدها كلا التى بمعناها وهى التى لم يتقدمها ما يزجر عنه كما قاله أبو حاتم والزجاج نحو كلا ان الانسان فكلا حرف استفتاح وتنبيه لا بمعنى حقا كما قاله الكسائى والا لوجب بعدها الفتح مثلها وهو خلاف المسموع أما التى للزجر فالكسر

بعدها

بعد حيث نحو اجلس حيث ان زيدا جالس   الثالث اذا وقعت فى جملة هى خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم اه ولا يرد عليه شئ من هذه المواضع لدخوله تحت قوله فا كسر فى الابتدا الان هذه انما كسرت لسكونها (١٣٣) أول جملة مبتدا بها (ص) بعد اذا فجاءة أو قسم

لا لام بعده بوجهين نمى
مع تلو فا الجزا وذا يطرد
فى نحو خير القول أنى احمد

(ش) يعنى انه يجوز فتح ان وكسرها اذا وقعت بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا قائم فمن كسرها جعلها جملة والتقدير خرجت فاذا زيد قائم ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا وهو مبتدا خبره اذا الفجائية والتقدير فاذا قيام زيد أى ففى الحضرة قيام زيد و يجوز أن يكون الخبر محذوفا والتقدير خرجت فاذا قيام زيد موجود ومما جاء بالوجهين قول الشاعر

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم

روى بفتح ان وكسرها فمن كسرها جعلها جملة والتقدير اذا هو عبد القفا واللهازم ومن فتحها جعلها مصدرا مبتدا وفى خبره الوجهان السابقان والتقدير على الاول فاذا عبوديته أى ففى الحضرة عبوديته وعلى الثانى فاذا عبوديته موجودة وكذلك يجوز فتح ان وكسرها اذا وقعت فى جواب قسم وليس فى خبرها اللام نحو حلفت ان زيدا قائم بالفتح والكسر وقد روى بالوجهين قول الشاعر

لتقعدن مقعد القصى
منى ذى القاذورة المقلى
أو تحلفى بربك العلى
انى أبو ذيالك الصبى

ومقتضى كلام المصنف انه يجوز فتح ان وكسرها بعد القسم اذا لم يكن فى خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو حلفت ان زيدا قائم أو غير ملفوظ به نحو والله ان زيدا قائم أو اسمية نحو لعمرك ان زيدا قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد فاء الجزاء نحو من يأتنى فانه مكرم فالكسر على جعل ان ومعموليها جملة أجيب بها الشرط فكأنه قال من يأتنى فهو مكرم والفتح على جعل ان وصلتها مصدرا مبتدا والخبر محذوف والتقدير من يأتنى فاكرامه موجود

بعدها ظاهر لانها فى ابتداء الجملة حقيقة لجواز الوقف أبدا على كلا والابتداء بما بعدها والجمهور على انها فى القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه اذا لم يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلا فاعلم أن السورة مكية أى لان أكثر التهديد نزل بها لكونها دار العتو (قوله بعد حيث) أى واذا لوجوب اضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا لابى حيان كما جاز بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجمل فان وصلتها اما فاعل لثبت محذوفا أو مبتدا خبره محذوف وقيل يكفى اضافتهما للصورة الجملة وعلى قول الكسائى بجواز اضافة حيث للمفرد فلا اشكال فى الفتح (قوله عن اسم عين) اى لان المصدر لا يخبر به عن الذات الا بتأويل وهو ممتنع مع ان اه تصريح وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخولها الخ) أى فالمراد بالابتداء ابتداء جملتها اما حقيقة كامر أو حكما بأن يسبقها ماله تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذكورات ومثلها بعد حتى الابتدائية كمرض زيد حتى انهم لا يرجونه (قوله بعد اذا فجاءة) بضم الفاء والمد من اضافة الدال للمدلول اى اذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة و بعد ظرف لنمى اى نسب ونائب فاعله ضمير عائد لهمز ان فيما مر لكن لا بقيد فتحه أو كسره و بوجهين متعلق به (قوله لا لام بعده) بهذا غاير ما مر ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشارح (قوله مع تلو) عطف على بعد باسقاط العاطف فهو متعلق بنمى أيضا (قوله فمن كسرها الخ) هذا كالقول بأن الخبر محذوف مبنيان على ان اذا حرف مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على انها ظرف مكان أو زمان فهى الخبر وما بعدها مبتدا و يجب حينئذ فتح ان والتقدير ففى الحضرة او ففى الوقت قيام زيد (قوله وكنت أرى) أى أظن والغالب فى استعماله بمعنى الظن ضم همزته كما قاله يس وقد تفتح و يتعدى لمفعولين فقط فتح أوضم فزيدا مفعول أول وسيدا ثان ولا يرد أن المضموم مضارع أرى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن قصره عن الثالث وحينئذ فضميره المستتر فاعل لا نائبه وفى المرادى على التسهيل والمتن ما يفيد تعديه لثلاثة أولها الضمير لانه نائب فاعل والثانى والثالث ما بعده والكثير كونه للمتكلم كأرى ونرى وأريت بالبناء للمجهول وقد يكون لمخاطب كقراءة وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أى تظنهم والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الحاصلين للعبد وقوله كما قيل أى ظنا موافقا لما قيل (قوله لتقعدن الخ) اللام للقسم والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الامثال وحذفت ياء الفاعلة لسكونها مع نون التوكيد وكسر الدال دليل عليها ومقعد ظرف مكان ومنى حال من ياء الفاعلة أى بعيدة منى أو متعلق بالقصى أى البعيد وذى القاذورة صفة القصى وكذا المقلى أى المبغوض وتحلفى منصوب بان مضمرة بعد أو التى بمعنى الا وذيالك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد فى انى أبو الخ فالكسر على أن جملتها جواب القسم والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب أى على أنى الخ لا انها هى الجواب لانه لا يكون الا جملة فجواز الوجهين موزع على الاحتمالين (قوله أو غير ملفوظ) تقدم ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر كما علمت (قوله او اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعد فاء الجزاء) قال المصنف والكسر أحسن قياسا لعدم احواجه لتقدير ولذا لم يجئ الفتح فى القرآن الا مسبوقا بمثله نحو ألم يعلموا انه من يحادد الله ورسوله فان له كتب عليه انه من تولاه فانه يضله والا كان واجب

كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوأ بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ فانه بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن والفتح على جعلها مصدرا مبتدا خبره محذوف والتقدير فالغفران جزاؤه أو على جعلها خبرا المبتدا محذوف والتقدير فجزاؤه الغفران وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد مبتدا هو فى المعنى قول وخبر ان قول والقائل واحد نحو خير القول انى أحمد الله فمن فتح جعل ان وصلتها مصدرا خبرا عن خير والتقدير خير القول حمد الله فخير مبتدا وحمد الله خبره ومن كسر جعلها جملة خبرا عن خير كما تقول أول قراءتى سبح اسم ربك الأعلى فأول مبتدا وسبح اسم ربك الأعلى جملة خبر عن أول وكذلك خير القول مبتدا وانى أحمد الله خبره ولا تحتاج هذه الجملة الى رابط لانها نفس المبتدا فى المعنى فهى مثل نطقى الله حسبى ومثل سيبويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول انى أحمد الله وخرج الكسر على الوجه الذى تقدم ذكره وهو أنه من باب الاخبار بالجمل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالمبرد والزجاج والسيرافى وأبى بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين (ص)

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر
لام ابتداء نحو انى لوزر

(ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وهذه اللام حقها ان تدخل على أول الكلام لان لها صدر الكلام فحقها ان تدخل على ان نحو لان زيدا قائم لكن لما كانت اللام للتوكيد وان للتوكيد كرهوا الجمع

الصدارة

الكسر أى قراءة نحو أنه من يأت ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولذا لم يفتح فانه غفور رحيم الا من فتح انه من عمل منكم سوأ وينبغى أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما غنمتم من شئ فأن لله بالفتح والكسر فما موصولة لا شرطية لانها لا تدخل عليها النواسخ كما مر وعائدها محذوف أى غنمتموه ودخلت الفاء فى خبرها لشبهها بالشرط فعلى كسر ان جملتها هى الخبر وعلى الفتح هى مبتدا خبرها محذوف أى فكون خمسه لله ثابت أو خبر لمحذوف أى فالواجب كون خمسه لله والجملة خبر الاولى (قوله ويجوز أن يكون خبرا الخ) هذا أولى لان حذف المبتدا فى جملة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤس قنوط أى فهو يؤس (قوله هو فى المعنى قول) أى وان كان من غير مادته وكذا ما بعده وترك شرطا ثالثا وهو اتحاد القائل فان انتفى القول الاول تعين الفتح كعملى انى أحمد الله ما لم يرد المعمول اللسانى وهو المنطوق والا كان من الاول أو القول الثانى أو لم يتحد القائل تعين الكسر كقولى انى مؤمن وقولى ان زيدا يحمد الله فقولى مبتدا فان جعل بمعنى مقولى كان خبره الجملة بعده بلا رابط لانها عينه فى المعنى لقصد لفظها كنطقى الله حسبى وان بقى على مصدريته فجملة ان محكية به وخبره محذوف أى قولى هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على ان المصدر المنسبك منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بايمانه ولا بحمد غيره لاختلاف موردهما (قوله نحو خير القول) انما كان هذا قولا لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فمن فتح الخ) أى والقول حينئذ باق على مصدريته للاخبار عنه بمصدر ان وصلتها اما على الكسر فبمعنى المقول وجملة ان خبره لقصد لفظها أى مقولى هذا اللفظ كأول قراءتى أى مقروئى لفظ سبح ويجوز كونه حينئذ مصدرا وجملة ان محكية به والخبر محذوف رد بأمور منها انه لا يطرد فى نحو أول قولى انى أحمد الله اذ التقدير حينئذ أول قولى هذا اللفظ ثابت فيكون غير أوله ليس بثابت وليس مرادا والحاصل أن المخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لما مر أو اسم معنى فلا يخلو اما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل خبر ان اما قول أو غيره وعلى كل اما أن يصدق على المبتدا أو لا فيجب الفتح اذا كان المبتدا غير قول سواء كان خبر ان قولا أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدا كعملى انى أحمد الله واعتقادى انك فاضل ويجب الكسر فى الثانى ان صدق عليه كاعتقادى انه حق وأما كون خبرها قولا مع صدقه على ذلك المبتدا فمتعذر اذ القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدا قولا وخبر ان غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولى انه حق وقولى انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولا غير صادق عليه لكونه لم يتحد القائل كقولى ان زيدا يحمد الله فان اتحد جاز الامران فتأمل (قوله وبعد ذات الكسر) متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لاخواتها لا مطلقا فلا ينافى انها تصحب المقدم من المبتدا وخبره على الاصح فى الثانى نحو لقائم زيد ولزيد قائم كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها ومعموله المتوسط وضمير الفصل لا غير ذلك وأما نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فالمشهور أنها لام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل الا فى باب ان كما فى المغنى وسميت بذلك لان أصلها الدخول على المبتدا (قوله تصحب الخبر) أى بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافا لابن المصنف بدليل ان ربهم بهم يومئذ لخبير وبشرط كونه مثبتا وغير ماض متصرف حال من قد كما سيذكره المصنف وغير جملة شرطية بأن يكون مفردا نحو ان ربى لسميع الدعاء أو مضارعا ولو مع التنفيس كان زيدا لسيقوم أو ماضيا جامدا كأنه لعسى ان يقوم أو متصرفا مع قد كأنه لقد قام أو ظرفا أو مجرورا أو جملة اسمية وأول جزأيها أولى باللام فان زيدا لوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل فى البسيط أن هذا شاذ (قوله لوزر) بزاى فراء أى ملجأ (قوله فحقها أن تدخل على ان) أى ولا تزاحمها فى

بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام الى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى اخوات ان فلا تقول لعل زيدا لقائم وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر لكن وأنشدوا يلوموننى فى حب ليلى عواذلى * ولكننى من حبها لعميد (١٣٥) وخرج على ان اللام زائدة كما شذ زيادتها فى خبر أمسى نحو قول الشاعر

مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم
فقال من سئلوا أمسى لمجهودا

أى أمسى مجهودا وكما زيدت فى خبر المبتدا شذوذا كقول الشاعر

أم الحليس لعجوز شهربه
ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وأجاز المبرد دخولها على خبر ان المفتوحة وقد قرئ شاذا الا أنهم ليأكلون الطعام بفتح ان ويتخرج أيضا على زيادة اللام

(ص) ولا يلى ذى اللام ماقد نفيا
ولا من الافعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا
لقد سما على العدا مستحوذا

(ش) اذا كان خبر ان منفيا لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيدا لما يقوم وقد ورد فى الشعر كقوله

وأعلم ان تسليما وتركا
للا متشابهان ولا سواء

وأشار بقوله ولا من الافعال ما كرضيا الى أنه اذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيدا لرضى وأجاز ذلك الكسائى وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه اللام ولا فرق فى ذلك بين المتصرف نحو ان زيدا ليرضى وغير المتصرف نحو ان زيدا ليذر الشر هذا اذا لم تقترن به السين أو سوف فان اقترنت نحو ان زيدا سوف يقوم أو سيقوم ففى جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيدا لنعم الرجل وان عمرا لبئس الرجل وهذا مذهب الاخفش والفراء والمنقول ان سيبويه لا يجيز ذلك فان قرن الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيدا لقد قام

الصدارة لجواز كونها كالاستفتاحية وواو العطف فى عدم تفويت صدارة مابعدها (قوله بين حرفين) أى باقيين على صورتهما فخرج لهنك قائم بابدال همزة ان هاء لزوال صورة ان لا يقال هلا كانا هنا من التأكيد اللفظى بالمرادف كنعم جير لانا نمنع المرادفة اذ اللام لا تعمل ولا تختص الاسم وان بمعنى الفعل وهو أوكد بخلاف اللام فتأمل (قوله فأخروا اللام) أى لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها بالحرفية (قوله لعميد) من عمده العشق بالكسر اذا هدّه وأوله الزمخشرى بأن الاصل لكن اننى فحذفت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم أدغم فلم تدخل اللام الا فى خبر ان (قوله من سئلوا) مرسوم فى النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للمفعول وعليه فالواو عائد الموصول باعتبار معناه لكن قيل الرواية بناؤه للفاعل فحقه الرسم بالالف والعائد حينئذ محذوف يقدر مفردا لان الاكثر مراعاة لفظ من أى سألوه ولمجهودا خبر أمسى من جهده الامر بلغ منه المشقة (قوله أم الحليس) بالضم مصغرا والعجوز بلا هاء عند ابن السكيت ويقال بها عند ابن الانبارى تحقيقا للتأنيث وهى المرأة المسنة والشهربة الفانية الضعيفة ويقال شهبرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا لصحة القافية ومن تبعيضية ان قدر مضاف بعد الباء أى بلحم عظم الرقبة والا فبمعنى بدل وانما شذ دخولها فى هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخلة على مبتدا محذوف أى لهى عجوز يرد عليه ان الحذف ينافى التأكيد وفيه مامر (قوله ويتخرج على زيادة اللام) اى ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيد كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يحكى عن الخبيث الروح الحجاج انه سبق لسانه ففتح همزة ان ربهم بهم يومئذ لخبير فحذف اللام لئلا ينسب اليه لحن وهو من جراءته على الله ورسوله (قوله ذى اللام) بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول يلى وماقد نفيا فاعله (قوله ولا من الافعال) بيان لما مقدم عليها أو للمحذوف أى ولا شئ من الافعال وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد تضم جمع عدو كما فى المصباح ومستحوذا أى مستوليا حال (قوله لم تدخل عليه اللام) أى فرارا من توالى لامين فى نحو لا ولم وطردا للباب فى باقى النوافى ولان اللام لتأكيد الاثبات وهو ضد النفى (قوله واعلم ان الخ) بكسر ان لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعليق شاذ لبنائه على شاذ وتسليما أى على الناس أو تسليما للامر وتركا أى لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم على متشابهان لان نفى التشابه ينفى الاستواء بالاولى بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول ان زيدا لرضى) أى على ان اللام للابتدا ويجوز على انها للقسم وحينئذ تفتح ان فى نحو علمت ان زيدا لرضى لان الفعل لا يعلق عن ان الا بلام الابتداء خاصة وانما امتنعت فى ذلك لان أصلها الدخول على الاسم والماضى المتصرف لا يشبهه فان قرن بقد قربته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالته على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائى) أى على تقدير قد كما فى المغنى (قوله ليذر الشر) أى يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أى تصرفا تاما والا فله الامر نحو فذرهم وقد يأتى منه ماض ومصدر كوذرته وذرا وهما قليلان كما فى المصباح ولذا قيل ان العرب اماتتهما العدم اعتبار ذلك لقلته أو شذوذه (قوله (٧) فيجوز ان كان سوف الخ) يرد عليه ان المضارع مع اللام يتعين للحال ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه وحينئذ فتنافى التنفيس لاسيما سوف وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم (قوله ماضيا غير متصرف)

(٧ ليس فى نسخة الشارح التى بايدينا)

(ص) وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل واسما حل قبله الخبر (ش) تدخل لام الابتداء على معمول الخبر اذا توسط بين الاسم والخبر نحو ان زيدا الطعامك آكل وينبغي أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا فان كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على المعمول كما اذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقد لم يصح دخول اللام على المعمول فلا تقول ان زيدا لطعامك آكل وأجاز ذلك بعضهم وانما قال المصنف وتصحب الواسط أي المتوسط تنبيها على انها لا تدخل على المعمول اذا تأخر فلا تقول ان زيدا آكل لطعامك وأشعر قوله بأن اللام اذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر فلا تقول ان زيدا لطعامك لآكل وذلك من جهة انه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قليلا حكى من كلامهم اني لبحمد الله لصالح

وأشار بقوله والفصل الى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيدا لهو القائم قال الله تعالى ان هذا لهو القصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبر ان وسمي ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القائم فلو لم تأت بهو لاحتمل أن يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما أتيت بهو تعين أن يكون القائم خبرا عن زيد وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا والخبر نحو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدا والخبر نحو ان زيدا لهو القائم وأشار بقوله واسما حل قبله الخبر الى ان لام الابتداء تدخل على الاسم اذا تأخر عن الخبر نحو ان في الدار لزيدا قال الله تعالى وان لك لاجرا غير ممنون وكلامه يشعر أيضا بانه اذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول ان زيدا لهو لقائم ولا ان لفي الدار لزيدا ومقتضى اطلاقه في قوله ان لام الابتدا تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر ان كل معمول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان زيدا لضاحكا راكب (ص) ووصل ما بذي الحروف مبطل * اعمالها وقد يبقى العمل

(ش) اذا اتصلت ما غير الموصولة بان وأخواتها كفتها عن العمل الا ليت فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكأن ولكن ولعل فتقول ليتما زيد قائم وان شئت نصبت زيدا فتقول ليتما زيدا قائم وظاهر كلام المصنف ان ما اذا اتصلت بهذه الاحرف كفتها عن العمل وقد تعمل قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكى الاخفش والكسائي انما زيدا قائم والصحيح المذهب

يشمل ليس مع امتناع اللام معها ولا تخرج بقوله ماقد نفيا لانها نافية لا منفية اللهم الا أن يراد ما الابسه النفي سواء كان واقعا عليه أو به (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط القوم كوعد أي توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل وفي البيت الايطاء لان شطري البيت المقفى كالبيتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثاني وعليه فلا ايطاء (قوله اذا توسط الخ) أي سواء تقدم الاسم كمثاله أو الخبر كان عندي لفي الدار زيدا وكذا تقدم غيرهما كان عندي لفي الدار زيدا جالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان لشمل ذلك (قوله مما يصح) أي لان المعمول فرع العامل فلا تدخله الا حيث تدخل أصله ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل أل في الخبر للعهد أي الخبر الذي سبق دخول اللام عليه ففي المتن شرطان وسيأتي اشعاره بثالث وهو عدم دخولها على الخبر وسيذكر الشارح رابعا وهو أن لا يكون المعمول حالا لعدم سماعه قيل وكذا التمييز فلا يقال ان زيدا لراكبا منطلق أو لنفسا طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيد الضربا أو لتأديبا ضارب خلافا لابي حيان والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) سماه البصريون بذلك لما في الشارح وقد يسمى فصلا فقط كما في المتن وسماه الكوفيون عمادا للاعتماد عليه في تأدية المعنى وانما سمي ضميرا مع انه حرف لا محل له عند الاكثر لانه بصورته وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدا والخبر) أي بشرط كونهما معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كأفعل من نحو زيد هو أفضل من عمرو ولا يكون الا بصيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وافرادا وغيرهما كأولئك هم المفلحون كنت أنت الرقيب وانا لنحن الصافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المغني (قوله اذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط ان قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كان في الدار لزيدا جالس (قوله غير ممنون) أي غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فانه تعالى يعطيك بلا توسط بيضاوي (قوله غير الموصولة) أي وغير الموصوفة والمصدرية كان ما فعلت حسن أي ان فعلك فالكافة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في الرسم دون غيرها (قوله كفتها) اي لازالتها اختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قل انما يوحى كأنما يساقون فوجب اهمالها (قوله فانه يجوز فيها الاعمال) أي لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجوب اعمالها لكن حكى في شرح التسهيل الاجماع على خلافه ولعله لم يعتبر ذلك القيل لشدة ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاهمال كافة (قوله قليلا) أي في غير ليت لكثرته فيها (قوله وحكى الاخفش الخ) أي فالاعمال مسموع في غير ليت أيضا لا مقيس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا جالس وكذلك أخواتها

ينصب بها ويلغى ماومشى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الأول) هومذهب سيبويه لزوال اختصاصها كما مر والثانى يكتفى بالاختصاص الاصلى (قوله وجائز) أى اجماعا وهو خبر عن رفعك وبعد متعلق بمعطوفا كعلى ومفعول تستكملا محذوف أى خبرها (قوله على منصوب ان) أى المكسور وسيذكر المفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيده بالواو ولان لا مثلها كان زيدا قائم لاعمرا ولاعمرو واستظهر الصبان ان الفاء وثم وأو وحتى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كما فى الهمع وأجازه الجرمى والفراء والزجاج فى النعت والتوكيد وعطف البيان قال سم والظاهر بناؤه على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أى بناء على انه لايشترط فى تبعية المحل بقاء المحرز أى الطالب له لان الطالب للرفع هنا الابتداء وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فمنعوا تبعية المحل فى مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو ماعندى من رجل ولا امرأة بالرفع عطفا على محل رجل لان طالبه وهو الابتداء باق لم ينسخ وان جر لفظه (قوله يشعر به) أى لجعله معطوفا على منصوب ان الا ان يراد معطوفا صورة (قوله مبتدأ الخ) أى فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن فى الخبر ان وجد فاصل كان زيدا آكل طعامك وعمرو فهو عطف مفرد فان لم يفصل تعين الاول عند الجمهور لما سيأتى فى العطف (قوله تعين النصب) اى لان المرفوع ان عطف على الضمير فى الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لان المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل فى الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ماذكر لان ان لم تعمل فى الخبر كما مر ولذا أجازه بعضهم كما سيأتى وقد يقال على الاول وما المانع من جعل العامل مجموعهما الا كل مستقلا كما قالوه فى ان زيدا وان عمرا قائمان الا ان يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتى فى باب لا وان قدر له خبر وعطفت جملته على جملة ان لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة (قوله وأجاز بعضهم الرفع) أجازه الكسائى مطلقا والفراء فيما خفى فيه اعراب المعطوف عليه نحو انك وزيد ذاهبان فرارا من قبح اللفظ استدل الكسائى بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله ان الله وملائكته يصلون على النبى برفع ملائكته وقول الشاعر

فمن يك أمسى بالمدينة رحله * فانى وقيار بها لغريب

وخرج ذلك على انه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر ان عليه مع ملاحظة تقديمه أى ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك فحذف من الثانى لدلالة الاول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة ان فى النية بملاحظة تقديم خبرها أو ان الخبر المذكور خبر عن المرفوع وخبر ان محذوف وان كان الحذف من الاول لدلالة الثانى قليلا ويتعين الاول فى البيت لمكان لام الابتداء فى خبر ان الا ان تقدر زائدة ويتعين الثانى فى يصلون فلا يصح خبرا عن ان لجمعه كقوله

خليلى هل طب فانى وأنتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهى فى رب ارجعون لانه لابد فى الاسناد من المطابقة اللفظية نحو ونحن الوارثون اذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة فى الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على المحذوفة التى بمعنى الرحمة فالجواب ما اختاره فى المغنى من ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف

الاول وهو انه لايعمل منها مع ما الا ليت وأما ما حكاه الاخفش والكسائى فشاذ واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة فانها لاتكفها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التى بمعنى الذى نحو انما عندك حسن أى ان الذى عندك حسن والتى هى مقدرة بالمصدر نحو انما فعلت حسن أى ان فعلك حسن

(ص) وجائز رفعك معطوفا على
منصوب ان بعد ان تستكملا

ش أى اذا أتى بعد اسم ان وخبرها بعاطف جاز فى الاسم الذى بعده وجهان الاول النصب عطفا على محل اسم ان نحو ان زيدا قائم وعمرا والثانى الرفع نحو ان زيدا قائم وعمرو واختلف فيه فالمشهور انه معطوف على محل اسم ان لانه فى الاصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى انه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمرو كذلك وهو الصحيح فان كان العطف قبل أن تستكمل ان أى قبل ان تأخذ خبرها تعين النصب عند جمهور النحويين فتقول ان زيدا وعمرا قائمان وانك وزيدا ذاهبان وأجاز بعضهم الرفع

(ص) والحقت بان لكن وأن
من دون ليت ولعل وكأن

(ش) حكم ان المفتوحة ولكن فى العطف على اسمهما حكم ان المكسورة فتقول بلغنى ان زيدا قائم وعمرو برفع عمرو ونصبه وتقول علمت ان زيدا وعمرا قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك (١٣٨) تقول ما زيد قائما لكن عمرا منطلق وخالدا بنصب خالدا ورفعه وما زيد قائما لكن خالدا وعمرا منطلقان بالنصب فقط وأما ليت ولعل وكأن فلا يجوز معها الا النصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر فتقول ليت زيدا وعمرا قائمان وليت زيدا قائم وعمرا بنصب عمرو فى المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كأن ولعل وأجاز الفراء الرفع فيه متقدما أو متأخرا مع الاحرف الثلاثة (ص)

وخففت ان فقل العمل
وتلزم اللام اذا ما تهمل
وربما استغنى عنها ان بدا
ما ناطق أراده معتمدا

(ش) اذا خففت ان فالا كثر فى لسان العرب اهمالها فتقول ان زيد لقائم واذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين ان النافية ويقل اعمالها فتقول ان زيدا قائم وحكى الاعمال سيبويه والاخفش رحمهما الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لانها لا تلتبس والحالة هذه لان النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر وانما تلتبس بالنافية اذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فان ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المعادن

التقدير وان مالك لكانت فحذفت اللام لانها لا تلتبس بالنافية لان المعنى على الاثبات وهذا هو مراد المصنف بقوله وربما استغنى عنها ان بدا الى آخر البيت واختلف النحويون فى هذه اللام هل هى لام الابتداء أدخلت للفرق بين ان النافية وان المخففة من الثقيلة أم هى لام أخرى اجتلبت للفرق وكلام سيبويه يدل على انها لام الابتداء أدخلت للفرق وتظهر فائدة الخلاف فى مسئلة جرت بين ابن أبى العافية وابن الاخضر وهى قوله صلى الله عليه وسلم قد علمنا ان كنت لمؤمنا

ثم هو بحسب من ينسب اليه فهى من قبيل المشترك المعنوى لا اللفظى (قوله حكم ان المفتوحة الخ) أى بشرط كونها فى موضع الجملة بان تسد مسد مفعولى العلم اللذين أصلهما الجملة فتكون فى حكم المكسورة كما أشار له الشارح بالمثال وكذا ما فى معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله الى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا (قوله وأما ليت الخ) أى لان هذه الثلاثة تغير الجملة الى الانشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشاء لكن هذا لا يتم على ان العطف على ضمير الخبر لانه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذا قال فى متن الجامع برفع مطلقا تالى العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعد ان وأن ولكن ان قدر مبتدا الخ ومقتضى ماذكر ان كأن لانشاء التشبيه وهو قول نقله الدمامينى وصرح فى المغنى بانها للاخبار (قوله وأجاز الفراء) أى بشرط خفاء الاعراب نظير ما مر (قوله وخففت ان) أى بشرط كون اسمها ظاهرا لا ضميرا مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرفا ولا جملة شرطية الا الخبر المنفى فانها تخفف معه وان لم يصلح للام لعدم التباسها معه بان النافية (قوله اذا ما تهمل) ما زائدة (قوله وربما استغنى الخ) اعترض بانه يفيد ان الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل والاحتياج حينئذ اليها كثير مع ان القرينة تغنى عنها أبدا وأجيب بان المراد بالاستغناء الترك لا عدم الحاجة ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها أو ان التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة الى عدمها فتأمل (قوله ما ناطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعدها صلتها وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلا فى المعنى ومعتمدا حال من فاعل أراد أى معتمدا على قرينة معنوية كمثال الشارح أو لفظية كقوله ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة اذ وجود لا يمنع من كون ان نافية لان نفى النفى يفسد المعنى والتأكيد خلاف الظاهر فتأمل (قوله لزمتها اللام) أى فى خبر المبتدا بعدها (قوله ويقل اعمالها) أى ان وليها اسم فان وليها فعل كالامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ فى ضمير الشان محذوفا كما قاله زكريا (قوله وحكى الاعمال سيبويه) منه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم على قراءة تخفيف الميم فكلا اسم ان واللام الاولى للابتداء أكدت بالثانية كما فى البيضاوى وما زائدة للفصل بين اللامين وليوفينهم خبر ان أو ما موصول خبرها قرن باللام أى لام الابتداء وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما وان كان القسم انشاء لانه لمجرد التأكيد والصلة فى الحقيقة جوابه كما فى المغنى والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وكذا الاعراب على تخفيف الميم مع شد ان اما على عكسه فان نافية ولما بمعنى الا وكلا مفعول لمحذوف أى ما أرى كلا الا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه وأما على شدهما فأحسن ما قيل فيه ان لما جازمة لمحذوف قدره ابن الحاجب لما يهملوا وفى المغنى لما يوفوا أعمالهم وهو الاولى لدلالة ما بعده عليه وجملة القسم مستأنفة والظاهر صحة هذا الاعراب على الثالث أيضا (قوله اذا أهملت) أى أو أعملت وكان اسمها خفى الاعراب نحو ان هذا لذاهب فتلزم اللام حينئذ أيضا (قوله أنا ابن أباة) جمع آب كقضاة وقاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك الاول اسم أبى القبيلة والثانى نفس القبيلة ولذا أنث فعله وصرفه للضرورة أو على مراعاة الحى ومن آل مالك حال من ابن أو من أباة لان المضاف بعض منه (قوله فحذفت اللام) أى لدلالة مقام المدح على الاثبات ولو دخلت فى البيت لدخلت على كرام لا كانت خلافا لما قدره الشارح لما مر من انها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فان هذا عام فى ان العاملة وغيرها كما فى الارتشاف

الارتشاف أفاده الصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لاما فارقة لما سيأتي عن الفارسي (قوله
أوجب كسر ان) أي لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجملة (قوله فتح ان) أي لطلب
العامل لها ولا معلق لان الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسي) قال الدماميني حجته
دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان
وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اهـ وقد يجاب بأنهم توسعوا في المخففة
لضعفها بالتخفيف اهـ صبان وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارتشاف وفي التصريح وحجته
انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت
لمسلما وأجيب بان الفعل مع فاعله لكونهما كالشيء الواحد حلا محل الجزء الاول مما بعد ان
والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان
متعلق بالنفي أي انتفى في غالب الازمنة أو التراكيب اتصال الفعل غير الناسخ بان ومفهومه ان
اتصال الناسخ بها لم ينتف في غالب التراكيب فيصدق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولو
علق بالمنفي لافهم ان اتصال الناسخ بها غالب مع ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة وبينهما فرق
أفاده سم (قوله موصلا) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعي وهو المفعول الثاني لتلفيه وذي
اشارة لان فهو صفة لها (قوله فلا يليها الخ) أي اذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين
كونه ناسخا لانها لما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالمبتدا والخبر عوضوها الدخول على
فعل يختص بهما مراعاة لحقها الاصلي في الجملة وشرطه كونه غير ناف ولا منفي كليس ومازال ولا
صلة كدام (قوله وقد يليها غير الناسخ) اي عند غير من ذكر واعلم ان الاقسام أربعة كثير وهو
مضارع الناسخ وأكثر وهو ماضيه ويقاس عليهما اتفاقا ونادر وهو ماضي غير الناسخ ومنع غير
الاخفش القياس عليه وأندر وهو مضارعه ولا يقاس عليه اتفاقا ثم ان اللام تدخل بعد الناسخ
على ما كان خبرا في الاصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد غيره على معموله فاعلا كان أو
مفعولا ظاهرا او ضميرا منفصلا وأمثلة الجميع في الشارح فان اجتمع الفاعل والمفعول دخلت
على سابقهما ما لم يكن ضميرا متصلا افاده في التصريح (قوله ان يزينك) بفتح الياء وكذا يشين
وهما مرفوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضربته سوطا على رأسه وجعلته له
كالقناع وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار (قوله شلت) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة دعائية من
الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت أو نزلت (قوله استكن) أي حذف وجوبا لانها
تحملته لانها حرف ولان ضمير النصب لا يستكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوبا بخلاف
المكسورة وان كانت فرعها لانها أشبه بالفعل منها اذ لفظها كلفظ عض ماضيا وأمرا
والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد ولا عبرة بشبهها نحو وقيل لانه مغير عن أصله ولان طلبها المعمول
من جهتين الاختصاص والوصل به والمكسورة من الاولى فقط وانما عملت في ضمير محذوف
لتكون كلا عاملة اظهارا لضعفها بالتخفيف لئلا تظهر مزية الفرع على أصله (قوله الا ضمير
الشأن) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه
ما أمكن غيره ولذا قدر سيبويه في أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك وكان المناسب للشارح حمل
كلامه على مذهبه (قوله الا جملة) اي ان حذف الاسم كما هو الواجب سواء كان ضمير الشأن
أو غيره محافظة على المسند والمسند اليه فان ذكر شذوذا او ضرورة جاز كون الخبر جملة ومفردا
وقد اجتمعا في قوله

لقد علم الضيف والمرملو * ن اذا اغبر افق وهبت شمالا

فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر ان
ومن جعلها لاما أخرى اجتلبت
للفرق فتح ان ويجري الخلاف قبلهما
في هذه المسئلة بين أبي الحسن علي
ابن سليمان البغدادي الاخفش
الصغير وبين أبي علي الفارسي فقال
الفارسي هي لام غير لام الابتدا
اجتلبت للفرق وبه قال ابن أبي
العافية وقال الاخفش الصغير انما
هي لام الابتداء أدخلت للفرق وبه
قال ابن الاخضر (ص)

والفعل ان لم يك ناسخا
فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا

(ش) اذا خففت ان فلا يليها من
الافعال الا الافعال الناسخة للابتداء
نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها
قال الله تعالى وان كانت لكبيرة الا
على الذين هدى الله وقال الله تعالى
وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك
بابصارهم وقال الله تعالى وان وجدنا
أكثرهم لفاسقين وقد يليها غير الناسخ
واليه أشار بقوله غالبا ومنه قول
بعض العرب ان يزينك لنفسك وان
يشينك لهيه وقولهم ان قنعت
كاتبك لسوطا وأجاز الاخفش ان
قام لانا ومنه قول الشاعر

شلت يمينك ان قتلت لمسلما
حلت عليك عقوبة المتعمد

(ص) وان تخفف أن فاسمها استكن
والخبر اجعل جملة من بعد أن

(ش) اذا خففت أن بقيت على ما كان
لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا
ضمير الشأن محذوفا وخبرها لا يكون
الا جملة وذلك نحو علمت أن زيد قائم
فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير
الشأن وهو محذوف والتقدير علمت
أنه زيد قائم وقد يبرز اسمها وهو غير
ضمير الشأن كقول الشاعر

فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى
طلاقك لم أبخل وأنت صديق

(ص) وان يكن فعلا ولم يكن دعا
ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالاحسن الفصل بقد أونفى أو
تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

(ش) اذا وقع خبر أن المخففة جملة اسمية لم تحتج الى فاصل فتقول علمت أن زيد قائم من غير حرف فاصل بين أن وخبرها الا اذا قصد النفى فيفصل بينهما بحرف النفى كقوله تعالى وأن لا اله الا هو فهل أنتم مسلمون وان وقع خبرها جملة فعلية فلا يخلو اما أن يكون الفعل متصرفا أو غير متصرف فان كان غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم وان كان متصرفا فلا يخلو اما أن يكون دعاء أولا فان كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها فى قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضى وان لم يكن دعاء فقال قوم يجب أن يفصل بينهما الا قليلا وقالت فرقة منهم المصنف يجوز الفصل وتركه والأحسن الفصل والفاصل أحد أربعة أشياء الاول قد كقوله تعالى ونعلم ان قد صدقتنا الثانى حرف التنفيس وهو السين أو سوف فمثال السين قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى ومثال سوف قول الشاعر

واعلم فعلم المرء ينفعه
أن سوف يأتى كل ما قدرا

بأنك ربيع وغيث مريع * وأنك هناك تكون الثمالا

فربيع خبر الاولى مفرد وجملة تكون الثمالا خبر الثانية والمريع المخصب الكثير وثمالا حال من فاعل هبت أى هبت الريح شمالا والثمال بكسر المثلثة الغياث وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا وعند المصنف من الشأنى فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلو أنك) بالكسر وكذا سألتنى لانه خطاب لزوجته وصديق فعيل بمعنى مفعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث أو انه من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفى المصباح يقال امرأة صديق وصديقة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى ان صديقته الذى يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل فجملة وأنت صديق حال من تاء سألت وخص يوم الرخاء لان الانسان ربما يهون عليه مفارقة أحبابه فى الشدة (قوله وان يكن) أى الخبر (قوله فيفصل بينهما) أى بين ان والجملة الاسمية التى هى عمدة خبرها وان كان حرف النفى جزأ منه (قوله وأن عسى الخ) الظاهر فى اعراب هذه الآية ان أن مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة عسى الخ خبرها ويظهر ان عسى تامة فاعلها ان يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها أو انه تنازع يكون واقترب فى أجلهم فاعمل فيه الثانى واستتر ضميره فى الاول كما جوز بعضهم الوجهين فى قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا بناء على انه لا يشترط وجوب توجه العاملين للمتنازع فيه كما سيأتى أو ان أجلهم اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كما فى المغنى وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجلهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياسا على ما مر عن المبرد فى عسى أن يقوم زيد أو يفرق بطول الفصل هنا بالفعلين (قوله أن غضب) أى بتخفيف ان وهى قراءة نافع (قوله يجب أن يفصل) أى للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولم يحتج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لان الناصبة لا تدخل عليها واعترض بأن المخففة لا تقع الا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين وهى بعد العلم لا تحتاج لفارق لعدم وقوع الناصبة بعده لما سيأتى فى بابها وأما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيهما وأجيب بأن هذا الفرق اغلبى ولذا قال المصرح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضا من المحذوف وهو اسمها مع احدى النونين أو لئلا تلتبس بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اه (قوله يجوز الفصل وتركه الخ) صريحه ان تركه حسن على هذه الطريقة فافعل التفضيل فى قول المصنف فالاحسن على بابه بالنسبة لمذهبها على الاولى وجرى عليها فى التوضيح فتركه قبيح للبسها بالمصدرية قال الروادانى وينبغى ان محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اه أى مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة حينئذ عند البصريين ولذا جاوان يتم الرضاعة بالرفع على اهمال ان المصدرية وسيأتى لذلك مزيد فى اعراب الفعل (قوله احد أربعة أشياء) فالتنفيس ولن ولم للمضارع فقط وقد للماضى فقط كما فى التصريح ولو لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله ان قد صدقتنا) اسمها اما ضمير الشأن أو ضمير المخاطب على مذهب المصنف أى انك وقد صدقتنا خبر والجملة سدت مسد مفعولى نعلم وقس باقى الامثلة لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول وبعضها يقدر فيه ضمير

الثالث النفى كقوله تعالى أفلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وقوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه وقوله تعالى أيحسب أن لم يره أحد الرابع لو وقل من ذكر كونها فاصلة من النحويين ومنه قوله تعالى وأن لو استقاموا على الطريقة وقوله تعالى أولم يهد للذين يرثون الارض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ومما جاء بدون فاصل قول الشاعر * علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل وقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة فى قراءة من رفع يتم فى قول والقول (١٤١) الثانى ان أن ليست مخففة من الثقيلة بل هى الناصبة للفعل المضارع وارتفع يتم بعده شذوذا

(ص) وخففت كأن أيضا فنوى * منصوبها وثابتا أيضا روى

(ش) اذا خففت كأن نوى اسمها وأخبر عنها بجملة اسمية نحو كأن زيد قائم أو جملة فعلية مصدرة بلم كقوله تعالى كأن لم تغن بالامس أو مصدرة بقد كقول الشاعر

أفد الترحل غير أن ركابنا
لما تزل برحالنا وكأن قد

أى وكأن قد زالت واسم كأن فى هذه الامثلة محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير كأنه زيد قائم وكأنه لم تغن بالامس وكأنه قد زالت والجملة التى بعدها خبر عنها وهذا معنى قوله فنوى منصوبها وأشار بقوله وثابتا أيضا روى الى أنه قد روى اثبات منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله

وصدر مشرق النحر * كأن ثدييه حقان

فثدييه اسم كأن وهو منصوب بالياء لانه مثنى وحقان خبر كأن وروى كان ثدياه حقان فيكون اسم كان محذوفا وهو ضمير الشأن والتقدير كأنه ثدياه حقان فثدياه وحقان مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كان ويحتمل أن يكون ثدياه اسم كان وجاء بالالف على لغة من يجعل المثنى بالالف فى الاحوال كلها

(ص)

(لا التى لنفى الجنس)

عمل ان اجعل للا فى نكره * مفردة جاءتك أو مكرره

(ش) هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء وهى لا التى لنفى الجنس والمراد بها لا التى قصد بها التنصيص على استغراق النفى للجنس كله وانما قلت التنصيص احترازا من التى يقع الاسم بعدها مرفوعا نحو لا رجل قائما فانها ليست نصا فى نفى الجنس اذ يحتمل نفى الوحدة ونفى الجنس فبتقدير ارادة نفى الجنس لا يجوز لا رجل قائما بل رجلان وبتقدير نفى الوحدة يجوز لا رجل قائما بل رجلان وأما لا هذه فهى

المخاطب أو الغائب او المتكلم بحسب ما يناسب (قوله الثالث النفى) أى بلا أو لن أو لم وينبغى منع لما وما حتى يسمع فيهما اسم (قوله أن لا يرجع) أى بالرفع مضارع رجع الثلاثى وهو يستعمل متعديا كما هنا ولازما كرجع زيد وهذيل يعدونه بالهمز فواسم ان اما ضمير الشأن أو ضمير العجل ومن الفصل بلا قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة فى قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤملون) اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحدث عنهم والسؤل بمعنى المسؤل كقوله تعالى قد أوتيت سؤلك ومما ورد بغير فصل قوله

انى زعيم يا نويـ * ـقة ان أمنت من الرزاح
ونجوت من عرض المنو * ن من العشى الى الصباح
ان تهبطين بلاد قو * م يرتعون من الطلاح

والرزاح بضم الراء وكسرها فزاى هو الهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله فى قول) أى قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله بجملة اسمية) لا تحتاج لفاصل كالخبر المفرد اما الفعلية فتفصل بلم أو قد كما فى شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعين عند المصنف كما فى ان فيحتمل فى الآية ان اسمها ضمير الارض المذكورة قبل أى كأنها وفى البيت ضمير الركاب اما فى المثال الاول فيتعين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة الا مع ضمير الشأن ويجوز افراده مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتى أو حذف كقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

أى كأنها ظبية والمقسم من القسام وهو الحسن وتعطو أى تأخذ من عطوت الى الشئ تناولته باليد وضمنه معنى تميل فعداه بالى والسلم بفتحتين كما فى الشمنى شجر معروف (قوله مشرق النحر) أى مضئ العنق وثدييه أى الصدر أى الثديان فيه وتشبيههما بالحقين فى الاستدارة (قوله وهو ضمير الشان) لا يتعين بل يحتمل ضمير الصدر دماميني *(خاتمة)* لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها وأما لكن فتخفف وتهمل وجوبا نحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاخفش اعمالها والله سبحانه وتعالى أعلم

(لا التى لنفى الجنس)

أى لنفى حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النفى انما يتعلق بالاحكام لا الذوات فهو مجاز عقلى فى النسبة الايقاعية وتسمى لا التبرئة باضافة الدال للمدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر (قوله عمل ان) أى لشبهها بها فى توكيد النفى كما هى فى الاثبات وفى التصدر وتساوى لفظها اذا خففت (قوله ليست نصا) أى بل ظاهرة فيه ضرورة ان النكرة فى سياق النفى للعموم فاحتمالها لنفى الوحدة أى لنفى الخبر عن اسمها بقيد وحدته مرجوح يحتاج لقرينة كقولك بعدها بل

لنفي الجنس ليس الا فلا يجوز لا رجل قائم بل رجلان وهي تعمل عمل ان فتنصب المبتدا اسما لها وترفع الخبر خبرا لها ولا فرق في هذا العمل بين المفردة وهي التي لم تتكرر نحو لا غلام (١٤٢) رجل قائم وبين المكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله ولا يكون اسمها وخبرها الا نكرة فلا تعمل في المعرفة وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا أبا حسن لها والتقدير ولا مسمى بهذا الاسم لها ويدل على انه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا أبا حسن حنانا لها ولا يفصل بينها وبين اسمها فان فصل بينهما ألغيت كقوله تعالى لا فيها غول (ص)

فانصب بها مضافاً أو مضارعه
وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه
وركب المفرد فاتحا كلا
حول ولا قوة والثان اجعلا
مرفوعاً أو منصوباً أو مركبا
وان رفعت أولا لا تنصبا (ش)

لا يخلو اسم لا من ثلاثة أحوال الحال الاول أن يكون مضافا نحو لا غلام رجل حاضر الثاني أن يكون مضارعا للمضاف أي مشابها له والمراد به كل اسم له تعلق بما بعده اما بعمل نحو لا طالعا جبلا ظاهر ولا خيرا من زيد راكب واما بعطف نحو لا ثلاثة وثلاثين عندنا ويسمى المشبه بالمضاف مطولا وممطولا أي ممدودا وحكم المضاف والمشبه به النصب لفظا كما مثل والحال الثالث أن يكون مفردا والمراد به هنا ما ليس بمضاف ولا مشبها بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع وحكمه البناء على ما كان ينصب به لتركبه مع لا وصيرورته معها كالشيء الواحد فهو معها كخمسة عشر ولكن محله النصب بلا لانه اسم لها فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح لان نصبه بالفتحة نحو لا حول ولا قوة والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به وهو الياء نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لزيد فمسلمين ومسلمين مبنيان لتركبهما مع لا

رجلان وقد تنص على نفي الجنس بقرينة خارجية كقوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

(قوله لنفي الجنس ليس الا) أي عند افراد اسمها نفي أو نصب خلافا للتاج السبكي حيث خصه بحالة البناء فان ثني أو جمع احتملت ذلك ونفي قيد الاثنينية أو الجمعية كما في المهملة والتي كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم في الجميع كما أوضحه في المطول وقال ابن الهمام لا تفيد النص كالعاملة كليس (قوله الا نكرة) الحاصل ان شروط اعمالها ستة أربعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا وعدم جار لها وواحد لمعموليها وهو تنكيرهما وواحد لاسمها وهو اتصاله بها ويلزمه تأخر الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطا مستقلا وأما قول المصنف وبعد ذاك الخبر اذكر فلا يغني عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل في نحو لا في الدار رجل قائم فلو لم تكن نافية فهي زائدة لا عاملة أو كانت لنفي الوحدة أو الجنس لا نصا عملت كليس وان دخل عليها جار ألغيت وكانت معترضة بينه وبين مجروره كجئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وجعلها الكوفيون حينئذ بمعنى غير مضافة للنكرة والحرف جار لها وسيذكر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم ويقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) اي هذه قضية ولا ابا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطر بيت من الكامل دخله الوقص كما قيل ثم صار مثلا للامر المتعسر (قوله ولا مسمى بهذا الاسم) فيه ان هذا كذب لكثرة المسمى به وأيضا ليس كل مسمى توجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بأنه على تقدير لا مثل أبي حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة ففيه ان مقصود المتكلم نفي مسمى العلم نفسه لا نفي مثله فالاحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم اي قضية ولا فيصل لها أي لا قاضي يفصلها كقولهم لكل فرعون موسى بتنوينهما اي لكل جبار قهار (قوله حنانا) بمهملة فنونين اي رحمة اي راحما وفي نسخ حاميا من الحماية وفيه ان عليا مات الابعد عمر القائل لذلك الا ان يجعل الوصف ليس من كلامه كما يرشد اليه قول الشارح كقولك (قوله ألغيت) أي لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كمثاله تنبيها على نفي الجنس اذ هو تكرار المنفي كما يجب مع المعرفة جبرا لما فاتها من نفي الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما (قوله غول) أي شيء يغتال عقولهم ويذهبها (قوله وركب الخ) اشار به الى علة البناء الآتية في الشرح وفي قوله فاتحا قصور سيشير اليه الشارح (قوله والثان) مفعول أول لاجعلا حذفت ياؤه للضرورة ومرفوعا مفعوله الثاني وألف اجعلا مبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة (قوله مضافا) منه قولهم لا أبالك ولا يدي لك عند سيبويه والجمهور فأبا مضاف للكاف منصوب بالالف بلا تنوين والخبر محذوف أي لا أبالك موجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهي في مثلك لانه لم يقصد نفي أب معين بل هو ومن يشبهه اذ هو دعاء بعدم الناصر وانما زيدت اللام بينهما كراهة لادخال لا على صورة المعرفة وقال الفارسي وابن الطراوة أبا مفرد مبني جاء على لغة القصر أي ففتحه مقدر على الالف كاعرابه على تلك اللغة لا مبني عليها ولان شرط نصبه بها كونه مضافا وهو حينئذ غير مضاف كما مر في المبني فحذف تنوينه للبناء وحذفت نون يدي للتخفيف شذوذا ولك خبر وقيل هو شبيه بالمضاف لوصفه بلك والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها به (قوله لا ثلاثة وثلاثين) أي

أى غير علم بان اريد مطلق جماعة بهذا العدد أما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر ما اذا اريد جماعة معينة هذه عدتهم لانه حينئذ يجب تعريفهما بأل فتهمل لا وتكرر مع شئ آخر معطوف فان أريد بالثلاثة جماعة معينة وبالثلاثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت فى الثانى فيقال لا الثلاثة ولا الثلاثون هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمله واعلم ان مشبه المضاف يلزم اعرابه منونا عند البصريين وجوز ابن كيسان بناءه أيضا فلا ينون اجراء له مجرى المفرد لعدم الاعتداد بالمعمول لصحة الكلام بدونه وأجاز الناظم اعرابه غير منون بقلة تشبيها بالمضاف وعلى أحد هذين يخرج حديث لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت وقوله تعالى لا جدال فى الحج ويمكن تخريجه على الاول بجعل الظرف خبرا متعلقا بمحذوف لا باسم لا فهو مفرد مبنى لا شبيه بالمضاف أى لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية ولا جدال حاصل فى الحج وأجاز البغداديون بناءه ان عمل فى ظرف كالآية اه اسقاطى بزيادة (قوله لتركبه معها) هكذا علل سيبويه وكثير البناء مستدلين باعرابه عند فصله منها وفيه ان التركيب انما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا لاصل البناء والا لبنى بعلبك وحضر موت واما بناء خمسة عشر وسيبويه فليس للتركيب كما مر فالاوجه انه بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لان النص على استغراق الجنس يستدعى وجود من الدالة عليه لفظا أو معنى ولذا صرح بها فى قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه ✱ وقال ألا لا من سبيل الى هند

ولان قولنا لا رجل فى الدار مبنى على سؤال محقق أو مقدر كانه قيل هل من رجل فى الدار فأجيب بالنفى على وجه الاستغراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن أعرب المضاف وحمل عليه شبهه لا يقال التضمن المقتضى البناء ما كان بأصل الوضع وهذا عارض بدخول لا لانا نقول ذلك فى البناء الاصلى لا العارض ولا يرد أن هذا التضمن كتضمن الحال معنى فى حيث انها مقدرة فى نظم الكلام بدليل ذكرها فى البيت فلا يقتضى البناء كما مر لان ذكرها ضرورة وبنى على حركة ايذانا بعروض البناء وكانت فتحة للخفة (قوله فتحة اعراب) أى وحذف تنوينه للخفة ورد بأنه لم يعهد حذف التنوين الا لمنع صرف أو اضافة أو وصف العلم بابن أو ملاقاة ساكن أو وقف أو بناء وليس هذا من غير البناء (قوله وذهب المبرد الخ) اى لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فيعارضان علة البناء ورد بأنها واردة عليهما او الوارد له قوة فلم يقويا على معارضتها بخلاف اللذين على القول باعرابه ولو سلمنا ذلك لكان يعرب نحو يا زيدان ولا قائل به وتظهر ثمرة الخلاف فى لا ابنين كراما فتبنى الصفة على الفتح عند الجمهور دونه (قوله بكسر التاء) أى بلا تنوين لانه وان كان للمقابلة مشبه لتنوين التمكين الذى لا يجامع البناء وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا الاسماع نظرا الى انه للمقابلة (قوله ان الشباب) يروى أودى الشباب بفتح الهمزة وسكون الواو فدال مهملة أى فنى وذهب ويجد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لكونه مصدرا والجملة صلة الذى وجملة فيه نلذ بفتح اللام مضارع لذ من باب تعب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب اما بكسر الشين جمع أشيب او بفتحها مصدر على حذف مضاف أى لذى الشيب او اللام بمعنى فى أى فى زمن الشيب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية ويروى بفتحها بلا تنوين (قوله والرافع له لا عند المصنف وجماعة) اى سواء ركبت مع الاسم اولا وهذا هو مذهب الاخفش الآتى ومحل الخلاف سيبويه انما هى فى حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه انه لا خلاف فى عملها فى الخبر حالة عدم التركيب وصرح به الشلوبين وينبغى ان يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان فى الخبر فلا بالاولى أفاده الدماميني (قوله ان لا واسمها المفرد الخ) صريحه ان المبتدا

كما بنى رجل لتركبه معها وذهب الكوفيون والزجاج الى أن رجل فى قولك لا رجل معرب وان فتحته فتحة اعراب لا فتحة بناء وذهب المبرد الى أن مسلمين ومسلمين معربان واما جمع المؤنث السالم فقال قوم يبنى على ما كان ينصب به وهو الكسر فتقول لا مسلمات لك بكسر التاء ومنه قوله

ان الشباب الذى مجد عواقبه
فيه نلذ ولا لذات للشيب

وأجاز بعضهم الفتح نحو لا مسلمات لك وقول المصنف وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه معناه انه يذكر الخبر بعد اسم لا مرفوعا والرافع له لا عند المصنف وجماعة وعند سيبويه الرافع له لا ان كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف وان كان الاسم مفردا فاختلف فى رافع الخبر فذهب سيبويه الى انه ليس مرفوعا بلا وانما هو مرفوع على انه خبر مبتدا لان مذهبه ان لا واسمها المفرد فى موضع رفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدا ولم تعمل لا عنده فى هذه الصورة

لافى الاسم وذهب الاخفش الى ان الخبر مرفوع بلا فتكون لاعاملة فى الجزأين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به وأشار بقوله والثانى اجعلا الى انه اذا أتى بعد لا والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت لا نحو لا حول ولا قوة الا بالله يجوز فيه خمسة أوجه وذلك لان المعطوف عليه اما ان يبنى مع لا على الفتح أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لا على الفتح جاز فى الثانى ثلاثة أوجه الاول البناء على الفتح لتركبه مع لا الثانية وتكون لا الثانية عاملة عمل ان نحو لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم الثانى النصب عطفا على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف نحو لا حول ولا قوة الا بالله ومنه قول الشاعر

مجموع لا مع اسمها و يرد عليه ان الخبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفى و يكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات القيام لغير الرجل وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس مرادا وأيضا لا يكون المبتدا مجموع اسم وحرف غير سابك وأجيب بان فى نحو هذه العبارة تسمحا كما أشار اليه سم وان المبتدا فى الحقيقة هو الاسم فقط وهو الذى عمل فى الخبر كما له قبل دخول لا لكن لما كانت كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك قال الاشمونى مذهب سيبويه ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل لا الا فى الاسم فينبغى ارجاع ما خالف هذه العبارة اليها ولا يرد ان لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل فى الخبر لما فى شرح الكافية والتسهيل ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء الا لفظا وهو باق تقديرا ولذلك يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف ان فتنسخه لفظا ومحلا لقوتها أفاد جميع ذلك الصبان (قوله الا فى الاسم) أى لقربه منها ولم تعمل فى الخبر لضعف شبهها بان حيث صارت جزء كلمة وقال فى المغنى الذى عندى ان سيبويه يرى عدم عمل المركبة فى الاسم أيضا لان جزء الشئ لا يعمل وأما لا رجل ظريفا بالنصب فمثل يا زيد الفاضل بالرفع أى ان نصب ظريف بتبعية اللفظ لا المحل كما ان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش الخ) يظهر أثر الخلاف فى نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لان العامل فى الخبر مجموع المبتدأين المتعاطفين وعند الاخفش يمتنع لئلا يتوارد على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيذكر لكل خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر فى نحو لا حول ولا قوة أما عند سيبويه فيجوز تقديره مثنى عنهما ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بأنهما وان كانتا عاملتين فى الخبر الا انهما متماثلتان لفظا ومعنى فيجوز عملهما فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان أفاده المصرح والدماميني قال الرودانى والحق المتجه ان رفع الخبر فى ذلك انما هو بمجموع الحرفين لا بكل على حدته اذ لا يعقل معمول لعاملين تماثلا أو لا لاستحالة أثر بين مؤثرين ولان قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاثنين بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا نحو زيد وعمرو قائمان وعلى هذا فلا خلف بين سيبويه والاخفش فى جواز ذلك بل فى ان العامل عند سيبويه مجموع المبتدأين المعطوفين مثل زيد وعمرو قائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا) سيأتى محترزه فى المتن (قوله يجوز فيه) أى فى التركيب المشتمل على ذلك لا فى الاسم الثانى وحده فان أوجهه ثلاثة فقط وهى البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتى يقتضى انها ثمانية لانه ان بنى الاول أو نصب ففى الثانى ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر انها خمسة كالاشمونى اقتصر على كون الاول مفردا كالثانى كمثال المصنف وحينئذ فليس فى الاول الا البناء ثلاثة فى الثانى أو الرفع بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت أولا لا تنصبا بقطع النظر عن مثاله يفيد أكثر لانه علق منع نصب الثانى على رفع الاول أى فمع فتحه أو نصبه لكونه مضافا أو شبهه يكون فى الثانى ثلاثة ومع رفعه سواء كان مفردا أو مضافا أو شبهه وجهان فالجملة خمسة عشر وأما الثانى فقيد فى كلامه بالمفرد بدليل انه خير فيه بين التركيب وغيره فتدبر (قوله الثانى النصب) هذا أضعف الاوجه لان القياس مع وجود لا بناؤه لا نصبه وأيضا الا الاولى لا تعمل النصب فى لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمله فى لفظ تابعه المفرد (قوله على محل اسم لا) أى عند الناظم أما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبنيا لشبهه بحركة الاعراب فى العروض وعلى هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر اه صبان وجوز الزمخشرى نصبه بمحذوف أى لا أرى قوة وقال يونس وجماعة تنوين الثانى فى البيت للضرورة كتنوين المنادى المفرد كذا فى

التوضيح أى فهو مركب مع لا وهى غير زائدة لكنه نون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الاولى وخبر الثانية محذوف لدلالة الاول عليه أى ولا خلة اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفى والخبر محذوف اما خبر واحد لهما أى لانسب ولا خلة بيننا أو لكل خبر ويتعين هذا عند سيبويه ان نصب الثانى على محل الاول لان خبر الاول حينئذ مرفوع بالمبتدا وخبر الثانى بلا لان لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لزم ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممتنع أفاده المصرح وفيه نظر أما أولا فان لا الثانية عند نصب ما بعدها زائدة لا تحتاج لخبر بل الثانى معطوف على الاول عطف مفرد لا جملة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانيا فكونه يتعين لكل خبر عند سيبويه الى آخر ما قاله بعيد كما بينه الصبان فانظره وقوله اتسع الخرق على الراقع يروى اتسع الفتق على الراتق وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لان القافية قافية (قوله على محل لا واسمها) أى عند سيبويه على التسامح المارف فلا يرد ان لا الاولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تتسلط على الخبر فكيف تكون الثانية زائدة لان العطف فى الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة) أى بين المتعاطفين والخبر المحذوف مثنى عنهما فهو جملة واحدة (قوله وليس للا عمل فيه) أى لوجود شرط الغائها وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كما فى الزائدة فيجب لكل خبر ويكون من عطف الجمل كما اذا أعملت كليس (قوله هذا العمركم الخ) بفتح العين مبتدأ خبره محذوف وجوبا أى لعمركم قسمى والصغار بفتح الصاد المهملة فغين معجمة الذل والهوان (قوله وان نصب المعطوف عليه) أى لكونه مضافا أو شبهه مع كون الثانى مفردا (قوله أعنى البناء) أى لتركبه مع الثانية والنصب أى عطفا على لفظ الاول والرفع أى لالغائها أو اعمالها كليس أو زيادتها مع عطفه على محل اسم لا عند سيبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره فى كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدمامينى ويؤيده مامر عن شرح الكافية من أن لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الا لفظا مع بقائه تقديرا لكن فيه ان لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت مع اسمها فى محل المبتدا لزم ان هذا المبتدا لا يعمل فى شئ الا أن يقال النافى والمنفى كالشئ الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه فى غير قائم الزيدان فتأمل صبان (قوله الاول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت الاولى كليس أو أهملت لئلا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر ويلزم على الاول كون الخبر منصوبا مرفوعا (قوله فلا لغو الخ) اللغو الباطل والتأثيم اللوم من قولك للشخص أثمت والضمير للجنة وما فاهوا أى نطقوا به وهذا من قصيدة لامية لابن أبى الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها وهو ملفق من بيتين وأصله

فلا لغو ولا تأثيم فيها * ولا حين ولا فيها مليم
وفيها لحم ساهرة وبحر * وما فاهوا الخ

والحين بالفتح الهلاك والمليم اللائم والساهرة أرض يجددها الله تعالى يوم القيامة فالمعنى فيها لحم بر وبحر (قوله والثانى الرفع) أى على عمل الثانية كليس أو اهمالها وما بعدها مبتدأ مستقل أو زيادتها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كليس أو أهملت وتقدير خبر واحد أو اثنين يعلم مما مر (قوله ولا يجوز النصب) أى عطفا على المحل أو تبعا للفظ لانتفائهما اما النصب بمحذوف كما مر عن الزمخشرى فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز فى الاول البناء والرفع الغاء أو عملا كليس فتلك ثلاثة وفى الثانى سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف

لانسب اليوم ولا خلة
اتسع الخرق على الراقع
الثالث الرفع وفيه ثلاثة أوجه الاول ان يكون معطوفا على محل لا واسمها لانهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا زائدة الثانى ان تكون لا الثانية عملت عمل ليس الثالث ان يكون مرفوعا بالابتداء وليس للا عمل فيه وذلك نحو لا حول ولا قوة الا بالله ومنه قوله

هذا لعمركم الصغار بعينه
لا أم لى ان كان ذاك ولا أب

وان نصب المعطوف عليه جاز فى المعطوف الاوجه الثلاثة المذكورة أعنى البناء والنصب والرفع نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وان رفع المعطوف عليه جاز فى الثانى وجهان الاول البناء على الفتح نحو لا رجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ومنه قوله

فلا لغو ولا تأثيم فيها
وما فاهوا به أبدا مقيم

والثانى الرفع نحو لا رجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثانى لانه انما جاز فيما تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا ليست بناصبة فيسقط النصب ولهذا قال المصنف وان رفعت أولا لا تنصبا

(ص) ومفرد انعتا المبنى يلى * فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل (ش) اذا كان اسم لا مبنيا ونعت بمفرد يليه أى لم يفصل بينه و بينه بفاصل جاز فى النعت ثلاثة أوجه الاول البناء على الفتح لتركبه مع اسم لا نحو لا رجل ظريف الثانى النصب مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفا الثالث الرفع مراعاة لمحل لا (١٤٦) واسمها لانهما فى موضع رفع عند سيبويه كما تقدم نحو لا رجل ظريف

(ص) وغير ما يلى وغير المفرد
لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد

(ش) تقدم فى البيت الذى قبل هذا انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت مفردا وليه النعت جاز فى النعت ثلاثة أوجه وذكر فى هذا البيت انه اذا لم يل النعت المفرد المنعوت المفرد بل فصل بينهما بفاصل لم يجز بناء النعت فلا تقول لا رجل فيها ظريف ببناء ظريف بل يتعين رفعه نحو لا رجل فيها ظريف أو نصبه نحو لا رجل فيها ظريفا وانما سقط البناء على الفتح لانه انما جاز عند عدم الفصل لتركب النعت مع الاسم ومع الفصل لا يمكن التركيب كما لا يمكن التركيب اذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا طالعا جبلا ظريفا ولا فرق فى امتناع البناء على الفتح فى النعت عند الفصل بين ان يكون المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى انه اذا كان النعت غير مفرد كالمضاف والمشبه بالمضاف يتعين رفعه أو نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين ان يفصل بينه و بين النعت أو لا يفصل وذلك نحو لا رجل صاحب بر فيها ولا غلام رجل فيها صاحب بر وحاصل ما فى البيتين انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت مفردا ولم يفصل بينهما جاز فى النعت ثلاثة أوجه نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريف وان لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء فالاولى

(ص) والعطف ان لم تتكرر لا احكما * له بما للنعت ذى الفصل انتمى (ش) تقدم انه اذا عطف على اسم لا نكرة مفردة وتكررت لا يجوز فى المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لا رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وذكر فى هذا البيت انه اذا لم تتكرر لا يجوز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول وقد تقدم فى البيت الذى قبله انه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لا رجل

ورفعه على الغاء الثانية أو زيادتها أو عملها كليس فتلك احد وعشرون وجها يمتنع منها أربعة وهى رفع الاول الغاء وعملا كليس مع نصب الثانى على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثانى تأتى فى كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بنصبه بلا الثانية فتلك أربعة عشر فى ثلاثة الاول باثنين وأربعين يمتنع منها الاربعة السابقة مع كونه مضافا أو شبهه بثمانية وان أفرد الثانى فقط فثلاثة الاول تأتى فى كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب فتكون ستة فى سبعة الثانى باثنين وأربعين يمتنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب الاول سواء كان مضافا أو شبهه مع نصب الثانى على محله اذ نصبه حينئذ لفظى لا محلى وان كانا غير مفردين ففى الثانى أربعة عشر فى ستة الاول بأربعة وثمانين يمتنع منها ضعف ما قبله فجملة الصور مائة وتسعة وثمانون يمتنع منها اثنان وأربعون كما هو ظاهر للمتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وفاؤه للتحسين فلا تمنع عمل ما فى المقدم عليه ونعتا بدل منه أو بيان كذا قيل والاظهر اجراؤه على قاعدة نعت النكرة اذا تقدم يعرب حالا وتعرب هى بحسب العوامل والمبنى و يلى صفتان لنعتا أو الاول متعلق بالثانى وحذف مفعول انصبن وارفع لدلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه فى المتقدم (قوله لتركبه مع اسم لا) أى قبل دخولها فصير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لا مثل لا خمسة عشر كذا فى التوضيح والاشمونى وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء كما فى الصبان هذا وصريح ذلك ان اسم لا الذى فى محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما اسما واحدا قبل دخولها كخمسة عشر و يعلمك لان كلا منهما فى محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بنى لتركبه مع لا والنعت بنى لتركبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت الا أن يكون من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه كان كأنهما معا تضمناها فبنيا وفرق بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تبن بأن صفة المنادى ليست منادا فلم تعط حكمه وهذه الصفة هى المنفية فى المعنى فأعطوها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة ليست مبنية بل فتحها اعراب على المحل ولم تنون للتشاكل وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر ان من جعل الموصوف فى النداء من الشبيه بالمضاف يقول بمثله هنا حيث يجعل من نفى الموصوف لا من وصف المنفى فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثانى لانه تابع للموصوف كما ذكروه فى النداء لكن لم أر من ذكره هنا الا ما مر عن بعضهم فى لا ابالك فليتأمل (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أى أو اتباعا للفظه واعرابه مقدر كما مر نظيره (قوله لمحل لا واسمها) فيه التسامح المار (قوله وغير ما يلى) مفعول لتبن المجزوم بلا الناهية وغير المفرد عطف عليه أى غيره من النعت والمنعوت كما سيشير اليه الشارح فهو محترز قول المصنف ومفردا مع قوله المبنى قال ابن غازى ولو قال

وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زد ان افردا واتصلا

لأغنى عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل و يجوز جواب اذا لا منفى بلا

وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكى الاخفش لا رجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فكأنه قال لا رجل ولا امرأة ثم حذفت لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لايجوز فيه الا الرفع والنصب سواء تكررت لا نحو لا رجل ولا غلام امرأة أو لم تتكرر نحو لا رجل وغلام امرأة هذا كله اذا كان المعطوف نكرة فان كان معرفة لا يجوز فيه الا الرفع على كل حال نحو لا رجل ولا زيد فيها أو لا رجل وزيد فيها (ص)

وأعط لا مع همزة استفهام ... ما تستحق دون الاستفهام

(ش) اذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الاحكام التى سبق ذكرها فتقول ألا رجل قائم وألا غلام رجل قائم وألا طالعا جبلا ظاهر وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمهما قبل دخولها هكذا أطلق المصنف رحمه الله تعالى هنا وفى كل ذلك تفصيل وهو انه اذا قصد بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام عن النفى فالحكم كما ذكر من انه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف أو الصفة وجواز الالغاء فمثال التوبيخ قولك ألا رجوع وقد شبت ومنه قوله

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته ... وآذنت بمشيب بعده هرم

ومثال الاستفهام عن النفى قولك ألا رجل قائم ومنه

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد ... اذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى

وان قصد بالا التمنى فمذهب المازنى انها تبقى على جميع ما كان لها من الاحكام وعليه يتمشى اطلاق المصنف ومذهب سيبويه انه لم يبق لها الا عملها فى الاسم ولا يجوز الغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء ومن استعمالها للتمنى قولهم ألا ماء ماء باردا وقول الشاعر

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه ... فيرأب ما أثأت يد الغفلات

(ص) وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر

فالاولى حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أى فحذفت ونويت وليس الفتح بالتركيب مع الاول للفصل بالواو *(تنبيه)* البدل النكرة كالنعت المفصول نحو لا أحد رجل وامرأة فيها بالنصب والرفع ولا يبنى على تركبه مع المبدل منه لانه على نية تكرار العامل فبينهما فاصل مقدر وجوزه بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضى الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا أحد زيد وبكر فيها وكذا يقال فى عطف البيان وأما التوكيد فالاولى فى اللفظى منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجوز رفعه ونصبه وأما المعنوى فيمتنع بناء على انه لا يتبع نكرة لان ألفاظه معارف اما على انه يتبعها فيتعين رفعه لعدم تسلط لا على المعرفة (قوله وأعط لا) قال سم يمكن شموله للعاملة عمل ان وليس (قوله دون الاستفهام) ليس فيه مع الاول ايطاء لتخالفهما تعريفا وتنكيرا (قوله فالحكم كما ذكر) لكن مع التوبيخ كثير ومع الاستفهام عن النفى قليل حتى توهم الشلوبين عدم وقوعه (قوله ألا ارعواء) أى انكفافا عن القبيح وهو اسم لا وخبرها محذوف أى موجود والهمزة للتوبيخ والانكار والشبيبة الشباب وآذنت أى أعلمت والهرم بفتحتين الكبر وقد هرم هرما كتعب تعبا فهو هرم اذا كبر وضعف كذا فى المصباح (قوله ألا اصطبار) الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا ولسلمى خبرها أو صفته والخبر محذوف أى موجود والذى لاقاه أمثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مت هل ينتفى اصطبار سلمى زوجتى أم تجلد وأم اما متصلة فالمطلوب بها مع الهمزة تعيين أحدهما أو منقطعة فتكون اضرابا عن الاستفهام الاول الى الاستفهام عن التجلد دمامينى (قوله الا عملها فى الاسم) أى ولا خبر لها لانها بمنزلة أتمنى فقولك الا ماء كلام تام حملا على معناه وهو أتمنى ماء فلا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدمامينى والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازنى يكون الخبر مقدرا (قوله ولا يجوز الغاؤها) أى لانها كليت وهى لا تلغى (قوله بالرفع) مقتضى اقتصاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليحرر (قوله الا ماء ماء باردا) ماء الثانى نعت للاول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق كمررت برجل رجل صالح ويسمى نعتا موطئا فهو مبنى على الفتح لتركبه مع الاول ويمتنع رفعه عند سيبويه ويجوز عند المازنى ويتعين تنوين باردا لان العرب لم تركب أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثانى توكيدا ولا بدلا كما فى التوضيح لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مرادفا له حتى يؤكده ولا مساويه حتى يبدل منه لكن جوز بعضهم التوكيد فى قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة فكذا هنا وجوز فى النكت كونه عطف بيان لجواز كونه أوضح من متبوعه (قوله فيرأب) بفتح التحتية والهمزة وسكون الراء آخره موحدة أى يصلح وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التأنيث أى أفسدت ويد الغفلات فاعله وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكتسب وأثبت من لوازمه اليد تخييلا واحتج المازنى بالبيت على سيبويه فقال مستطاع اما خبر لا فيبطل قوله لا خبر لها أو صفة لاسمها مراعاة للابتداء فيبطل قوله بعدم ذلك واما كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبرا مقدما عن رجوعه والجملة صفة ثانية لعمر بعد وصفه بولى ولا خبر للا قال الروداني وتجويز الوصفية مكابرة اذ لا يشك عاقل فى أن المتمنى انما هو استطاعة رجوع العمر لا العمر المدبر المستطاع رجوعه فمستطاع هو الخبر بلا شك *(تنبيه)* ترد ألا للتنبيه وهى الاستفتاحية

فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله الخ ألا يوم يأتيهم وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون ان يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما الخ (قوله اذا المراد الخ) اذا شرطية كما يشير اليه صنيع الشارح فالذال مفتوحة وليست هي اذا التعليلية لان المراد لا يظهر في كل تركيب كما لا يخفى (قوله اذا دل دليل) أي مقالي كوقوعها جوابا السؤال أو حالي بأن دل عليه السياق نحو فلا فوت أي لهم قالوا لا ضير أي علينا وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو ولا اله الا الله فيرفع ما بعد الا على البدلية من ضمير الخبر أو من محل لا مع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى قول بعضهم من محل الاسم قبل الناسخ وليس هذا مبنيا على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح الكافية فتأمل (قوله أغير من الله) المراد بالغيرة لازمها وغايتها وهو مقت من تعرض لمحارمه لا انفعال النفس من فعل ما يستكره لاستحالته على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته كغاف يخاف غضب من فعلها والمصدر غيرا كخوفا وغيرة كضربة ولا يكسر أولهما كما قاله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كريم الخ) قيل انه لحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها فقدمت حاتما فقال النبيتي

هلا سألت النبيتين ما حسبي * عند الشتاء اذا ما هبت الريح
وردّ جازرهم حرفا مصرمة * في الرأس منها وفي الاصلاء تمليح
اذا اللقاح غدت ملقى أصرتها * ولا كريم من الولدان مصبوح

والحرف الناقة المهزولة أو السنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتمليح الشحم لشبهه الملح في البياض واللقاح جمع لقوح وهي الناقة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشد به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها وانما تلقى وتترك عند عدم اللبن والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبحته سقيته الصبوح والله سبحانه وتعالى أعلم

(ظن وأخواتها)

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم (قوله جزأي ابتدا) الاضافة لادنى ملابسة أي جزأي جملة ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق بالبعض لان أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدا يلزم الحذف أو الصدر أو غيره مما يمتنع في كان الا اسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا مقدما على أنه مفعول أول كأيهم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استفهاما في البابين كأين كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول أبي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله فعلى اضمار القول أي مقولا في كل واحد منهم اختبره تبغضه ومر مثله في كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدا والخبر الا بعد استيفاء فاعلها أي وجوده وذكره وان تأخر عنها فان قلت نحو حسبت زيدا عمرا وصيرت الطين خزفا ليس أصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد عمرو ولا الطين خزف لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح في الاول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفي الثاني باعتبار الاول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعني أو حال من مفعوله (قوله الذ) بسكون الذال لغة في الذي وكاعتقد صلته احترز به عن جعل الذي من أفعال المقاربة وقد مرت والتي بمعنى صيروستأتي (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لا من الهبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الحريري أنه من لحن الخواص ويرده قصة هب ان أبانا كان حمارا كذا في شرح الجامع (قوله والتي) مبتدا وكصير صلته وبها انصب

خبره

اذا المراد مع سقوطه ظهر

(ش) اذا دل دليل على خبر لا النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين وكثر حذفه عند الحجازيين ومثاله ان يقال هل من رجل قائم فتقول لا رجل وتحذف الخبر وهو قائم وجوبا عند التميميين والطائيين وجوازا عند الحجازيين ولا فرق في ذلك بين ان يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مثل أو ظرفا أو مجرورا نحو أن يقال هل عندك رجل أو هل في الدار رجل فتقول لا رجل فان لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا أحد أغير من الله وقول الشاعر

ولا كريم من الولدان مصبوح

والى هذا أشار المصنف بقوله

اذا المراد مع سقوطه ظهر

واحترز بهذا عما لا يظهر المراد مع سقوطه فانه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم (ص)

(ظن وأخواتها)

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا
أعني رأى خال علمت وجدا
ظن حسبت وزعمت مع عد
حجا دري وجعل الذ كاعتقد
وهب تعلم والتي كصيرا
أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

ش هذا هو القسم الثالث من الافعال الناسخة للابتداء

خبره أى والافعال التى بمعنى صير انصب بها أيضا مبتدأ وخبرا كما تنصبهما بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناظم تبعا للاخفش وغيره سمع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دال على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيد امفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تتعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الحواس فان كان مما يسمع فذاك والا ففيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى قسمين) قسمها غيره الى أربعة فوجد وتعلم ودرى لليقين فقط وجعل وحجا وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث فى الاول والرابع فى الثانى نظرا للغالب فيهما وتقليلا للاقسام ثم نبه عند ذكر كل واحد على مجيئه لغير ذلك (قوله فمثال رأى) أى اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لا بمعنى أبصر أو أصاب رئته والا تعدت لواحد واما بمعنى الرأى والاعتقاد فحصل كلام الرضى تعديتها تارة لاثنين كرأى الشافعى كذا حلالا ومنه قوله

رأى الناس الا من رأى مثل رأيه ✱ خوارج تراكين قصد المخارج

وتارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافا الاولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك اه وصريح هذا عدم الاحتياج حينئذ لتقدير المفعول الثانى لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه وان كان فى الدماميني ما يخالفه (قوله محاولة) أى قدرة وهو تمييز لاكبر بالباء الموحدة كما ان جنودا تمييز لاكثرهم بالمثلثة (قوله انهم يرونه الخ) أى يظنون البعث بعيدا أى ممتنعا ونراه أى نعلمه قريبا أى واقعا لان العرب تستعمل البعد فى النفى والقرب فى الوقوع ففى الآية الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتأتى للظن قليلا نحو فان علمتموهن مؤمنات وكان عليه ذكره كرأى اما التى بمعنى عرف فستأتى فى المتن والتى من علم يعلم علما كفرح يفرح فرحا فهو أعلم والمرأة علماء اذا انشقت شفته العليا فلازم ويقال علمه يعلمه ككسره يكسره اذا شق شفته ومشقوق الشفة السفلى يسمى أفلح بالفاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو بالجر باضافته اليه وانبعثت أى انطلقت واجفات الشوق بالجيم والفاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لا بمعنى أصاب الشئ أى لقيه والا تعدت لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضا ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد للزوم الثلاثة ومصدر الثالثة موجدة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجدا بفتح الواو والاولى بتثليثها كما فى القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول والثانى الوفى وهو صفة مشبهة فالعهد اما فاعله أو مضاف اليه أو نصب على التشبيه بالمفعول به وعروم رخم بحذف التاء والاغتباط بالغين المعجمة من الغبطة وهى تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه والظاهر ان المعنى فليغبطك غيرك أو انه دعا له بدوام اغتباط الغير له كناية عن دوام أوصافه الحميدة قال أبو حيان ولم يعد أصحابنا درى فيما يتعدى لمفعولين ولعله ضمنها فى البيت معنى علمت والتضمين لا ينقاس اه لكن فى التوضيح وغيره ان ذلك قليل والاكثر تعديه لواحد بالباء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدراكم به قيل الا مع الاستفهام فيتعدى لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسد الجملة مسد المفعولين والاوجه ما فى الهمع والمغنى انها سدت مسد المفعول بالباء فقط فهى فى محل نصب باسقاط الجار كما فى فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله وهى التى بمعنى اعلم) أى لا التى فى نحو تعلم الفقه مثلا والا تعدت لواحد والفرق بينهما ان هذه امر بتحصيل العلم فى المستقبل

وهو ظن وأخواتها وتنقسم الى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثانى أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتنقسم الى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذكر المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودرى وتعلم والثانى منهما ما يدل على الرجحان وذكر المصنف منها ثمانية خال وظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب فمثال رأى قول الشاعر

رأيت الله أكبر كل شئ
محاولة وأكثرهم جنودا

فاستعمل رأى فيه لليقين وقد تستعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا أى يظنونه ومثال علم علمت زيدا أخاك وقول الشاعر

علمتك الباذل المعروف فانبعثت
اليك بى واجفات الشوق والامل

ومثال وجد قوله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومثال درى قوله

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط
فان اغتباطا بالوفاء حميد

ومثال تعلم وهى التى بمعنى اعلم قوله

بتعاطى أسبابه والاولى أمر يحصـله فى الحال بمـا يذكر من المتعلقات والكثير المشهور دخولها على ان وصلتها فتسد مسد مفعوليها كقوله

فقلت تعلم ان للصيد غرة * والا تضيعها فانك قاتله

وفى حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثانى قهر (قوله خلت زيدا الخ) ومضارعها الخال والكثير فيه كسر الهمزة على غير قياس كقوله

اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى * يسومك ما لا يستطاع من الوجد

فان كانت خال بمعنى تكبر أو ظلع فى مشيه أى عرج أو اعوج فلازمة (قوله دعانى) أى سمانى الغوانى جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والياء من خلتنى مفعول أول والثانى جملة لى اسم وقوله فلا أدعى به يظهر انه على تقدير الانكار أى أفلا أدعى به والحال انه أول اسم لى وقد عمل خال فى ضمير ين لشئ واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بافعال القلوب (قوله حسب) أى بكسر السين بمعنى ظن والاكثر فى مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وان كان القياس فى مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرها فان كانت بمعنى صار احسب أى ذا شقرة و بياض وحمرة فلازمة أو بمعنى عد تعدت لواحد وفتحت سينها فى الماضى وضمت فى المضارع ومصدرها حسبا كنصر او حسبانا بالضم والكسر وحسابا وحسابة وحسبة بكسرهن قاموس (قوله رباحا) تمييز لخير وثاقلا كناية عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أى لا بمعنى كفل أو رأس أى شرف وساد والا تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من الهزال والا فلازمة أما الهزل ضد الجد فبنى للفاعل (قوله فان تزعمينى الخ) الياء مفعول أول وجملة كنت الخ ثان واجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لا افعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسب لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل والاكثر تعدى زعم الى ان وصلتها كتعلم نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت انى تغيرت بعدها * ومن ذا الذى يا عز لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتى على قول السيرافى الزعم قول مع اعتقاد صح أولا فاذا قلت زعم فلان كذا فمعناه قاله معتقدا له وان كان اعتقاده غير صحيح اما على قول الجرجانى انه قول مع علم فمن أفعال اليقين وقال ابن الانبارى انه يستعمل فى القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أى مطية لنسبة الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكانك قلت كذب أى قال قولا غير صحيح فعلى هذا لا يكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقدا لما قاله و يحتمل أن المعنى مطية الكاذب أى هو يتوصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبرئ نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بئس مطية القوم زعموا اذ هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للمحكى لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر أنه ليس مراد السيرافى ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله فى العلم وغيره قطعا فمن العلم قول أبى طالب

* ودعوتنى وزعمت انك ناصح * أى قلت ذلك عالما له بدليل قوله بعد

ولقد صدقت وكنت ثم أمينا * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أى قالوا ذلك معتقدين له لا عن دليل ولذلك قال الفاكهى انه يستعمل فى الحق والباطل وأكثر استعماله فيما يشك فيه اى فاذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كما فى الآية وقد تكون شاكا فيه فتأمل (قوله عد) أى لا بمعنى حسب المال والا تعدت لواحد (قوله فلا تعدد المولى) هو للنعمان

تعلم شفاء النفس قهر عدوها
فبالغ بلطف فى التحيل والمكر
وهذه مثل الافعال الدالة على اليقين ومثال الدالة على الرجحان قولك خلت زيدا أخاك وقد تستعمل خال لليقين كقوله
دعانى الغوانى عمهن وخلتنى
لى اسم فلا أدعى به وهو أول
وظننت زيدا صاحبك وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه وحسبت زيدا صاحبك وقد تستعمل لليقين كقوله
حسبت التقى والجود خير تجارة
رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا
ومثال زعم قوله
فان تزعمينى كنت أجهل فيكمو
فانى شريت الحلم بعدك بالجهل
ومثال عد قوله
فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى
ولكنما المولى شريكك فى العدم

ابن

ابن بشير الصحابى وقبله

وانى لاعطى المال من كان سائلا * وأغفر للمولى الجاهر بالظلم

وانى متى ماتلقنى جازماله * فمابيننا عند الشدائد من صرم

أى قطع والمراد بالمولى الحليف أى أو الصاحب أى لاتحسب الصاحب هو من يخالطك فى الغنى بل فى العدم بضم فسكون أى الفقر لان كل الناس تملق للغنى كما قال ابن دريد فى مقصورته

والناس كلا ان بحثت عنهم * فى كل أقطار البلاد والقرى

عبيد ذى المال وان لم يطمعوا * من غمره فى جرعة تشفى الصدا

وهم لمن أملق أعداء وان * شاركهم فيما أفاد وحوى

وقال آخر

حتى الكلاب اذا رأت ذا ثروة * حنت اليه وحركت أذنابها

واذا رأت يوما فقيرا معدما * هرت عليه وكشرت أنيابها

(قوله حجا) أى بمعنى ظن لابمعنى قصد أو ردّ أو ساق أو حفظ أو كتم أو غلب فى المحاجاة من حاجيته فحجوته أى فاطنته فغلبته والا تعدت لواحد فى الكل ولابمعنى أقام أو بخل والا فلازمة (قوله أخا ثقة) بتنوين أخ لعدم اضافته وثقة صفته أى موثوقا به أو بالاضافة أى أخا وثوق والملمات الحوادث (قوله والافهبنى) أى ظننى هالكا (قوله أى صيرنى) هو بهذا المعنى لازم المضى لجريانه كالمثل والفداء بالكسر يمد و يقصر وبالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتخذت عليه أجرا) مقتضى الشارح انه بمعنى صيرت فمفعوله الاول أجرا والثانى عليه لكن فسرها البيضاوى بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى اذا ماتركته) حتى ابتدائية وما زائدة وجواب اذا قوله بعده

تغمد حقى ظالما ولوى يدى * لوى يده الله الذى هو غالبه

قاله فرعان فى ابن عاق له وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج الى من يزيل القذر عن فمه وأنفه وتغمد بالغين المعجمة أى ستر وجحد وأصل ترك كونها بمعنى طرح وخلى فلها مفعول واحد فضمن معنى صير فتعدى لاثنين مثله نحو وتركهم فى ظلمات لايبصرون (قوله رمى الحدثان الخ) حدثان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفى الصحاح بفتحتين تجدد مصائبه فهو مرفوع بضم النون وفسره العينى بالليل والنهار ومقتضاه انه مثنى حدث بفتحتين بمعنى حادث فنونه مكسورة وعليه فضمير رد للمقدار أى مقدار من المصائب وسمدن بفتح الميم من باب دخل كما فى المختار أى حزن ويطلق على السرور أيضا كما فى القاموس فهو من الاضداد *(تنبيه)* عد بعضهم من أفعال التصيير ضرب العامل فى مثل كضرب الله مثلا عبدا او اضرب لهم مثلا أصحاب القرية فمثلا مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه ونبذ كنبذ فريق من الذين الخ فكتاب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لاظرف لنبذ لان الظرف يجب احتواؤه على فاعل عامله ورد الرودانى هذا الوجوب بأنه لاشك فى صحة قولك أبصرت الهلال بين السحاب على ان بين ظرف لابصرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالحق ان نبذ بمعنى طرح ووراء ظرف له لابمعنى صير واما ضرب فاختار فى التسهيل انه بمعنى ذكر ومثلا مفعول له والمنصوب الثانى بدل أو بيان (قوله وخص) اما ماض مجهول او يرجحه آخر البيت أو أمر ويؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله واو ضمير الشان ومن قبل هب صلة ما أى ماذكر من قبله (قوله والامر) مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره ألزما والجملة خبر الامر رابطها محذوف أى ألزمه أو ان

ومثال تجا قوله

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
حتى ألمت بنا يوما ملمات

ومثال جعل قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقيد المصنف جعل بكونها بمعنى اعتقد احترازا من جعل التى بمعنى صير فانها من أفعال التحويل لا من أفعال القلوب ومثال هب قوله

فقلت أجرنى أبا مالك
والا فهبنى امرأ هالكا

ونبه المصنف بقوله أعنى رأى على ان أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو رأى وما بعده مما ذكره المصنف فى هذا الباب ومنها ماليس كذلك وهو قسمان لازم نحو جبن زيد ومتعد الى واحد نحو كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالقسم الاول من أفعال هذا الباب وهو افعال القلوب واما أفعال التحويل وهى المرادة بقوله والتى كصيرا الى آخره فتتعدى أيضا الى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وعدها بعضهم سبعة صير نحو صيرت الطين ابريقا وجعل نحو قوله تعالى وقدمنا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا ووهب كقولهم وهبنى الله فداك أى صيرنى وتخذ كقوله تعالى لتخذت عليه أجرا واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وترك كقوله وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض وقوله

وربيته حتى اذا ما تركته
أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

ورد كقوله

رمى الحدثان نسوة آل حرب
بمقدار سمدن له سمودا
فرد شعورهن السود بيضا
وردّ وجوههن البيض سودا

(ص) وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب والامر هب قد ألزما

كذا تعلم ولغير الماض من
سواهما اجعل كل ماله زكن

(ش) تقدم ان هذه الافعال قسمان أحدهما أفعال القلوب والثانى أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتنقسم الى متصرفة وغير متصرفة فالمتصرفة ما عدا هب وتعلم فيستعمل منها الماضى نحو ظننت زيدا قائما وغير الماضى وهو المضارع نحو أظن زيدا قائما والامر نحو ظن زيدا قائما واسم الفاعل نحو انا ظان زيدا قائما واسم المفعول نحو زيد مظنون أبوه قائما فأبوه هو المفعول الاول وارتفع لقيامه مقام الفاعل وقائما المفعول الثانى والمصدر نحو عجبت من ظنك زيدا قائما ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضى وغير المتصرف اثنان وهما هب وتعلم بمعنى اعلم فلا تستعمل منها الا صيغة الامر كقوله

تعلم شفاء النفس قهر عدوها * فبالغ بلطف فى التحيل والمكر

وقوله

فقلت أجرنى أبا مالك * والا فهبنى امرأ هالكا

واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والالغاء فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لمانع نحو ظننت لزيد قائم فقولك لزيد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لاجل المانع لها من ذلك وهو اللام لكنه فى موضع نصب بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت نحو ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا فهى عاملة فى لزيد قائم فى المعنى دون اللفظ والالغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى

الامر مفعول ثان مقدم لازم لجواز تقديم معمول الخبر الفعلى على الاصح (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل والاول كل المضاف لما الموصولة أو الموصوفة بجملة زكن أى علم ومن سواهما حال من غير أى اجعل كل الاحكام التى علمت للماضى ثابتة لغيره حال كون ذلك الغير من سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالحصر على خروج الصفة المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم وافعل التفضيل والتعجب لان الاول لا ينصب المفعول أصلا والثانى لا ينصب مفعولين وان صح صوغهما من القلبى كزيد أعلم من عمرو وما أعلمه صبان (قوله انا ظان) أى انا رجل ظان فالضمير فى ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر انا لان اسم الفاعل لا يعود ضميره الا على الغائب كما قاله بعض المحققين اه سجاعى (قوله الا صيغة الامر) اما هب فاتفاق واما تعلم فعند الاعلم وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج أى علمت قال سم وقياس تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختصت القلبية المتصرفة الخ) واختصت أيضا بأن يسد مسد مفعوليها ان وان وصلتهما وان كانتا فى تقدير المفرد لتضمنهما المسند والمسند اليه صريحا وهى حينئذ عاملة فى لفظ المصدر المتصيد من الصلة لا فى محل الجملة لانها ليست معلقة عنها والا لكسرت ان وبجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى واحد كظننتنى قائما وخلتنى لى اسم أن رآه استغنى والحق بها فى ذلك رأى الحلمية والبصرية بكثرة نحو انى أرانى أعصر خمرا وقوله

ولقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى تارة وشمالى

وعدم وفقد ووجد بمعنى لقى بقلة دون باقى الافعال فلا يقال ضربتنى اتفاقا لئلا يكون الفاعل مفعولا بل ضربت نفسى وظلمت نفسى ليتغاير اللفظان فان ورد ما يوهمه قدر فيه النفس نحو وهزى اليك واضمم اليك جناحك أمسك عليك زوجك أى الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر فى اتحاده مع الفاعل ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال ظننت نفسى عالمة وجوزه ابن كيسان فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ما ضربت الا اياى (قوله بالتعليق والالغاء) أى بمجموعهما أو ان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفة منها فلا ينافى انه يشاركهن فى الالغاء كان كزيد كان قائم ذهب بعضهم الى أنها فيه ملغاة لا زائدة وفى شرح الكافية ما يساعده كذا فى النكت ويشاركهن فى التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فلينظر أيها أزكى طعاما فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون يسئلون أيان يوم الدين ويستنبئونك أحق هو عرفت من أنت ونسيت أيهم زيد واعلم ان الجملة مع المعلق سادة مسد المفعولين ان لم ينصب الاول والا فمسد الثانى كعلمت زيدا أبو من هو وقال بعض المغاربة فالعامل حينئذ معلق عن العمل فى لفظ الجملة عامل فى محلها النصب على انها مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لان حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى محل نصب ولا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق كعلمت زيدا أبوه قائم ويؤيد الاول ما سيأتى فى الشرح عند تمثيله بانبئتم فان كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجملة فى محل نصب باسقاطه كفكرت أهذا صحيح أى فى ذلك أو بنفسه فالجملة سادة مسده ان لم يذكر كعرفت أيهم زيد والا فالراجح انها بدل منه كعرفت زيدا أبو من هو لا حال لانها انشائية فقيل بدل كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتمال بلا تقدير والظاهر جريان الخلاف المتقدم فى التعليق وعدمه هنا أيضا (قوله فالتعليق ترك العمل) سمى بذلك لعمل العامل فى المحل دون اللفظ فكأنه لم يعمل كالمرأة المعلقة لا مزوجة ولا مطلقة لاساءة الزوج عشرتها (قوله لمانع) هو اعتراض ماله

لا المانع نحو زيدظننت قائم فليس لظننت عمل فى زيد قائم لا فى المعنى ولا فى اللفظ ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضى نحو أظن لزيد قائم وزيدا أظن قائم واخواتها وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق (١٥٣) ولا الغاء وكذلك أفعال التصويل نحو صير وأخواتها

(ص) وجوز الالغاء لا فى الابتدا
وانو ضمير الشان أو لام ابتدا
فى موهم الغاء ما تقدما
والتزم التعليق قبل نفى ما
وان ولا لام ابتداء أو قسم
كذا والاستفهام ذا له انحتم

(ش) يجوز الغاء هذه الافعال المتصرفة اذا وقعت فى غير الابتداء كما اذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت قائم أو آخرا نحو زيد قائم ظننت واذا توسطت فقيل الاعمال والالغاء سيان وقيل الاعمال أحسن من الالغاء وان تأخرت فالالغاء أحسن وان تقدمت امتنع الالغاء عند البصريين فلا تقول ظننت زيد قائم بل يجب الاعمال فتقول ظننت زيدا قائما فان جاء من لسان العرب ما يوهم الغاءها متقدمة أول على اضمار ضمير الشان كقوله

ارجو وآمل ان تدنو مودتها
وما اخال لدينا منك تنويل

فالتقدير ما اخاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشان وهى المفعول الاول ولدينا منك تنويل جملة فى موضع المفعول الثانى وحينئذ فلا الغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله

كذاك أدبت حتى صار من خلقى
أنى وجدت ملاك الشيمة الادب

والتقدير انى وجدت لملاك الشيمة الادب فهو من باب التعليق وليس من باب الالغاء فى شئ وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدى وغيره الى جواز الالغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تأويل البيتين وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينبه على ان الالغاء ليس بلازم بل هو جائز فحيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فانه لازم

صدر الكلام وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لئلا تزول صدارتها بسبب عمله فيها أو فيما بعدها فتكون حشوا وهو باطل (قوله لا المانع) أى لفظى بل معنوى وهو ضعف العامل بتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال التصويل) أى لقوتها لانها تؤثر فى الذوات بقلبها وتحويلها والقلبية لا تقوى على التأثير فيها لضعفها انما تؤثر فى الاحداث المأخوذة من مفاعيلها الثانية فعلقت وألغيت ومنع من ذلك فى هب وتعلم لزوم لفظهما حالة واحدة فناسب كون عملهما كذلك وهل المراد بعدم الغاء ماذكر انه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلا وبعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلا أو انه يدخل ويلغى والظاهر فيهما الاول فليحرر (قوله لا فى الابتدا) عطف على محذوف أى فى حال توسط العامل أو تأخره لا فى حال الابتداء به أى جعله قبلهما فهنا ابتداء لغوى وفى آخر البيت اصطلاحى ففيه الجناس التام لاختلاف معناهما مع اتفاق لفظهما ولا تضر أل فى الاول لكونها فى نية الانفصال كما ذكر علماء البديع (قوله يجوز الغاء هذه الخ) أى بشرط عدم انتفاء الفعل والا تعين الاعمال كزيدا قائما لم أظن لأن الغاءه حينئذ يوهم ان ما قبله مثبت فيناقض نفى الفعل بعده لتوجهه فى المعنى الى المفعولين وأما قوله وما اخال لدينا الخ فمؤول بما سيأتى لا ملغى ولو سلم فلا تناقض فيه لابتنائه على النفى من أوله فتأمل ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والا وجب الالغاء كزيد قائم ظنى غالب لامتناع عمل المصدر مؤخرا ونحو لزيد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقيل الفعل معلق بها لا ملغى ومثلها باقى المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله سيان) أى لان الفعل لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن أى لقوة اللفظى وان توسط بخلاف ما اذا تأخر فانه يضعف فقدم عليه المعنوى (قوله فالالغاء أحسن) أى اذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب كزيدا قائما ظننت ظنا والا قبح الالغاء اذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر فى عدمه فبينهما شبه التنافى فان أكد بضمير المصدر أو باشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتهما فى المصدرية وكذا يقال فى المتوسط (قوله وان تقدمت) أى على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليها شئ مما يتعلق بالجملة غيرهما كمتى ظننت زيدا قائما فقيل يرجح الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتيين لتقدم ما فى الاول وانى فى الثانى الا للحمل على الارجح (قوله وآمل) عطف مرادف وهو لا يكون الا بالواو وتدنو منصوب تقديرا للضرورة على حد أبى الله أن اسمو بأم ولا أب واخال بكسر الهمزة أفصح من فتحها والتنويل العطاء (قوله كذاك) أى مثل الادب المذكور فى قوله قبله

أكنيه حين أناديه لاكرمه * ولا ألقبه والسوأة اللقب

وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشيمة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله والتقدير انى وجدت الخ) قيل يجوز فى كل من البيتين تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد كالاشمونى خلافا لما يوهمه صنيع الشرح اه والظاهر امتناع اللام فى الاول لانها التأكيد الاثبات فتنافى النفى فتأمل (قوله بل هو جائز) أى الا مع المصدر واللام فيجب كما مر (قوله فانه لازم) أى الا اذا كان المعلق فى المفعول الثانى كعلمت زيدا من هو فانه يجوز نصب زيد لانه غير

ولهذا قالوا التزم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل ما النافية نحو ظننت ما زيد قائم أوان النافية نحو علمت ان زيد قائم ومثلوا له بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا وقال بعضهم ليس هذا من باب التعليق في شئ لان شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذفت ما لقلت ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك لانك لو حذفت المعلق وهو ان لم تسلط تظنون على لبثتم اذ لا يقال وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من

انه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين التعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك وكذلك يعلق الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لا زيد قائم ولا عمرو أو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم أو لام القسم نحو علمت ليقومن زيد ولم يعدها أحد من النحويين من المعلقات والاستفهام وله صور ثلاثة الاولى أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك الثانية أن يكون مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلام أيهم أبوك الثالثة ان تدخل عليه أداة الاستفهام نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وعلمت هل زيد قائم أم عمرو (ص)

لعلم عرفان وظن تهمه
تعدية لواحد ملتزمه

(ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أي عرفته ومنه قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيأ وكذلك اذا كانت ظن بمعنى اتهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أي اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أي بمتهم (ص)

ولرأى الرؤيا انم ما لعلما
طالب مفعولين من قبل انتمى

(ش) اذا كانت رأى حلمية أي للرؤيا في المنام تعدت الى المفعولين كما تتعدى اليهما علم المذكورة من قبل والى هذا أشار بقوله أي ولرأى الرؤيا انم أي انسب لرأى التي مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعدية الى اثنين فعبر عن الحلمية بما ذكر لان الرؤيا وان كانت تقع مصدرا لغير رأى الحلمية فالمشهور كونها مصدرا لها ومثال استعمال رأى الحلمية متعدية الى اثنين قوله تعالى انى أرانى أعصر خمرا فالياء مفعول أول وأعصر خمرا جملة في موضع المفعول الثاني وكذلك قوله أبو حنش يؤرقني وطلق * وعمار وآونة اثالا أراهم رفقتى حتى اذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا اذا أنا كالذى يجرى لورد * الى آل فلم يدرك بلالا فالهاء والميم في أراهم المفعول الاول

مستفهم عنه فهو مفعول أول والجملة في محل الثاني ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما في قولهم ان أحدا لا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير في يقول شيأ واحدا في المعنى (قوله ولعله مخالف الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) قيدها هي وان في الشذور والجامع بالواقعين في جواب القسم لانهما لا يلزمان الصدر الا حينئذ كما نقله في المغني عن سيبويه في لا وان مثلها قال في التوضيح والقسم اما ملفوظ كعلمت والله ان زيد قائم أو لا زيد قائم ولا عمرو أو مقدر كما في الشرح اذا قدر فيهما القسم فالعامل في ذلك معلق عن العمل في جملة جواب القسم فهي في محل نصب لتسلط العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن في النكت ان التقييد بذلك مذهب الكوفيين والبصريون على خلافه قال ولذا أطلقه في القطر وقد بسطته في حاشية التوضيح اهـ (قوله ولا عمرو) كرر لا لوجوبه مع المعرفة لالغاء لا معها لكن لا فرق هنا بين الملغاة والعاملة كليس أو ان (قوله اسم استفهام) أي لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن أخذت وعمن تسأل (قوله لعلم عرفان الخ) انما نبه على هذين دون باقي الافعال مما مر التنبيه عليه لانهما أصل افعال اليقين والظن ولم يخرجا حينئذ عن كونهما قلبيين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله اذا كانت علم بمعنى عرف الخ) صريح في ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشئ وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فمعنى علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضى لا فرق بينهما في المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي (قوله ولرأى) متعلق بانم بمعنى انسب ثم ان أريد بالرؤيا لفظها وهو المصدر الاصطلاحي فاضافة رأى اليها لامية لنسبتها اليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناها وهو الحلم فمن اضافة الدال للمدلول وما مفعول انم وانتمى أي انتسب صلتها ولعلما متعلق به وطالب حال من علم احترز به عن العرفانية ومن قبل اما متعلق بانتمى لمجرد الايضاح أي من قبل ذكر العرفانية كما يشير اليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أي حال كونها من قبل المفعولين وهو أولى لينص على ان الحلمية لا تلغى كما افهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذ المتبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز الغاؤها ولا تعليقها خلافا للشاطبي (قوله حلمية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كقفل وعنق مصدر حلم يحلم كقتل يقتل اذا رأى في منامه شيأ (قوله بما ذكر) أي برأى الرؤيا وقوله لان الرؤيا الخ جواب عما يقال ليس في كلامه نص على المراد اذ الرؤيا تستعمل مصدرا لرأى مطلقا حلمية أو غيرها فاجاب بما ذكر ومذهب الحريري والمصنف انها لا تأتى لغيرها فلا اشكال عليه وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها للبصرية والعلمية (قوله أبو حنش) اسم شخص وكذا طلق وعمار واثالا مرخم اثالة في غير النداء للضرورة ويؤرقنى

أي يسهرني خبر الاول وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه وآونة جمع أوان ظرف للخبر المحذوف أي يؤرقوني آونة وحتى ابتدائيـة واذا الاولى شرطية وتجافى الليل وانخزل بمعنى ذهب واذا الثانية فجائية دخلت في جواب الاولى والورد المنهل أي الماء العذب والآل بالمد السراب الذي يرى وسط النهار كأنه ماء وبلا لا بكسر الموحدة ما يبل به الحلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر رفقة له فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما (قوله ورفقتي هو المفعول الثـاني) بحث فيه الدماميني بأن القصد انه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لانه محقق قبل ذلك قال فرفقتي حال لانه بمعنى مرافق اسم فاعـل لا يتعرف بالاضافة وقد يقال المحقق كونهـم رفقتـه يقظة لا مناما كما هو فرض كلام الشاعر على ان المراد هنا بالمرافقة الاجتماع الجسمي لا الصـداقة المحققة كما يعطيه النظر السديد أي أراهم مجتمعين بي فهو مفعول ثان جزما ولا اشكال أصلا فتدبر (قوله بلا دليل) والحذف حينئذ يسمى اقتصارا والذي لدليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثاني فاتفاق لان المفعول في الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فحذف أحدهما فقط بلا دليل كحـذف جزء الكلمة وهو ممتنع بخـلاف حذفهـما معا فمختلف فيه لانه كحـذف الكلمة بتمامها وهو سائغ وجوزه الاكثرون مطلقا والاعلم في افعال الظن دون العـلم ومنعه سيبويه والاخفش مطلقا كما هو ظاهر المصنف وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أي ما يعتقده حقا وظننتم ظن السوء أي ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين منتفيا ونحو من يسمع يخل أي يظن مسموعه حقا فالحذف في كلها الدليـل لان أعنده عـلم الغيب يشعر بهـما في الاول و بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول الخ أوضح دليل عليهما في الثاني و يسمع في الثالث يشعر بالاول وحال المخاطب بالثاني (قوله في هذا الباب) أي لانعدام الفائدة فيه بالحـذف اذ يكون اخبارا بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم اذ لا يخلو أحـد عن ذلك بخلاف غير هـذه الافعال كاعطيت وكسوت وضربت فالاخبار بمجرد الفعل مفيد وان لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجـدد الفائدة فافهم ثم محل المنع اذا أريد مطلق علم أو ظن فان أريد ظننت ظنا عجيبا أو أريد تجدد الظن مثـلا وأبهم المظنون لنكتة فينبغي الجواز كما في الروداني وكذا اذا قيـد بظرف كظننت في الدار أو عنـدك لحصول الفـائدة حينئذ كما في التسهيل (قوله وتحسب) جعـل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى كما في الروداني والضمير في حبهم لآل البيت وهو للكميت (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محـذوف أي والله لقد نزلت وقوله فلا تظني غيره مفرع على ذلك القسم وهاء غيره للنزول المفهوم من نزلت ومني متعلق بنزلت وكذا بمنزلة المحب المـكرم بصيغة المفعول وواقعا هو المفعول الثاني المحذوف ويحتمل انه مني أي فلا تظني غـيره كائنا مني ومتعلق نزلت محـذوف فلا شاهد فيه (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل والاول تقول (قوله أو عمل) أي معمول كما سيشير اليه الشارح (قوله وان يبعض ذي) قال سم أو بكلها لان أصـل ضم الجائز الى الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو اذ لم تزد على ما قبلها وقال سيبويه الظاهر انها احتراز عن الفصل بالكل ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات اهـ وقد يفرق بأن النهي انما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا في مذهب واحد كما هنا وهو محمـل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصـه فتأمل (قوله ان تحكى) أي بلفظها الاصلي بلا تغيير اعرابه سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع كقال زيد عمرو منطلق أم لا كأقول أو قـل عمرو منطلق وتجوز حكاية معناها اجماعا فلك أن تقول قال زيد انطلق عمرو ولو حكيت قول زيد أنا قائم أو قولك له أنت بخيل فلك ان تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو بخيل كما في الرضي واما الجملة الملحونة كقام زيد بالجر فصحح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب الرفع

ورفقتي هو المفعول الثاني (ص)

ولا تجز هنا بلا دليل
سقوط مفعولين أو مفعول

(ش) لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهـما الا اذا دل دليل على ذلك فمثال حذف المفـعولين للدلالة ان يقال هـل ظننت زيدا قائما فتـقول ظننت التقدير ظننت زيدا قائما فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهـما ومنه قوله

بأي كتاب أم بأية سنة
ترى حبهم عارا علي وتحسب

أي وتحسب حبهم عارا علي فحذف المفـعولين وهما حبهـم وعارا علي لدلالة ما قبلهـما عليهـما ومثـال حذف أحـدهما للدلالة ان يقال هـل ظننت أحـدا قائما فتقول ظننت زيدا أي ظننت زيدا قائما فتحذف الثاني للدلالة عليه ومنه قوله

ولقد نزلت فلا تظني غيره
مني بمنزلة المحب المكرم

أي فلا تظني غيره واقعا فغـيره هو المفعول الاول وواقعا هو المفعول الثاني وهذا الذي ذكره المصـنف هو الصحيح من مذاهب النحويين فان لم يدل دليـل على الحـذف لم يجز لا فيهـما ولا في أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما تريد ظننت زيدا قائما (ص)

وكتظن اجعل تقول ان ولي
مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل
وان ببعض ذي فصلت يحتمل

(ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جـملة ان تحكى نحو قال زيد عمرو منطلق وأتقول زيد منطلق لكن الجمـلة بعده في موضع نصب

على المفعولية ويجوز اجراؤه مجرى الظن فتنصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبهما ظن والمشهور ان العرب فى ذلك مذهبين أحدهما وهو مذهب عامة العرب انه لا يجرى القول مجرى الظن الا بشروط ذكر المصنف منها أربعة وهى التى ذكرها عامة النحويين الاول ان يكون الفعل مضارعا الثانى ان يكون للمخاطب واليهما أشار بقوله اجعل تقول فان تقول مضارع وهو للمخاطب الشرط الثالث ان يكون مسبوقا باستفهام واليه أشار بقوله ان ولى مستفهما به الشرط الرابع ان لا يفصل بينهما أى بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل فان فصل بأحدها لم يضر وهذا هو المراد بقوله ولم ينفصل بغير ظرف الى آخره فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك أتقول عمرا منطلقا فعمرا مفعول أول ومنطلقا مفعول ثان ومنه قوله

متى تقول القلص الرواسما
يحملن أم قاسم وقاسما

فلو كان الفعل غير مضارع نحو قال زيد عمرو منطلق لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء وكذا ان كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمرو منطلق لم ينصب أو لم يكن مسبوقا باستفهام نحو أنت تقول عمرو منطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول له نحو أأنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحدها لم يضر نحو أعندك تقول زيدا منطلقا وأفى الدار تقول زيدا منطلقا وأعمرا تقول منطلقا ومنه قوله

اجهالا تقول بنى لؤى
لعمر أبيك أم متجاهلينا

فبنى مفعول أول وجهالا مفعول ثان واذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدا والخبر مفعولين لتقول نحو اتقول زيدا منطلقا وجاز رفعهما على الحكاية نحو تقول زيد منطلق (ص)

وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم نحو قل ذا مشفقا

(ش) اشار الى المذهب الثانى للعرب فى القول وهو مذهب سليم فيجرون القول مجرى الظن فى نصب المفعولين مطلقا أى سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قل ذا مشفقا فذا مفعول أول ومشفقا مفعول ثان ومن ذلك قوله الشاعر

قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله اسرائينا

فهذا مفعول أول لقالت واسرائينا مفعول ثان

اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان محل الخلاف اذا لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع أحدا منعه (قوله على المفعولية) أى المفعول به عند الجمهور لا المطلق وكالجملة مفرد فى معناها كقلت شعرا أو قصد لفظه كيقال له ابراهيم أو مدلوله لفظ كقلت كلمة أى لفظ زيد مثلا فكل ذلك مفعول به للقول الا ان هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمن منع الثانى منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله مجرى الظن) أى اذا كان بعده جملة اسمية اما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا فى المفرد الا النصب اجماعا وهل المراد مجراه فى العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه تبيين الشرح بقوله فينصب الخ أو فى العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله الجمهور على الثانى حتى عند سليم وعليه فالظاهر صحة تعليقه والغائه وكون فاعله ومفعوله ضميرين لمسمى واحد كالظن الذى هو بمعناه كما بحثه المصرح (قوله أربعة) زاد السهيلى ان لا يتعدى بلام الجر والا وجب الرفع على الحكاية نحو أتقول لزيد عمرو منطلق لانها تبعده من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكروه وزاد فى التسهيل كون القول حاليا ورده الاكثر بقوله

اما الرحيل فدون بعد غد * فمتى تقول الدار تجمعنا

بنصب الدار مع ان متى ظرف للقول فيجعله مستقبلا وأجاب الموضح والدمامينى بانها ظرف لتجمعنا فالمستقبل هو الجمع والقول حالى ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقه بالاستفهام ولو عن غيره كما فى الدمامينى خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الرمح يثقل عاتقى * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها مما يخلص المضارع للاستقبال اما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله القلص) بضمتين مخفف اللام جمع قلوص وهى الناقة الشابة مفعول أول والرواسم صفته جمع راسمة من الرسم وهو التأثير فى الارض لشدة الوطء أو من الرسيم وهو ضرب من سير الابل ويحملن مفعوله الثانى ويروى يدنين بدله ومتى ظرف له أى اتظن النياق يدنينهما فى أى وقت (قوله ولا معمول له) قال أبو حيان مثله معمول المعمول فيجوز اهندا تقول زيد ا ضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والاخفش (قوله نحو أأنت تقول الخ) محله ما لم يجعل أنت فاعلا بتقول محذوفا ناصبا للمفعولين والا جاز اتفاقا لعدم الفصل كذا فى التوضيح فاستشكله شارحه لما نقله الموضح فى حواشى الالفية من ان المحذوف لا تعلق له بسوى المشتغل عنه وباقى المعمولات انما هى للمذكور والمفصول من الاستفهام ويجاب بانه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بان الحكم للمضمر مطلقا والمذكور لمجرد التفسير (قوله جاز نصب المبتدا الخ) أى بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر واما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ فالجواز عندهم موزع على الحالتين (قوله هذا لعمر الله) الاشارة الى ضب صاده

(ص) *(أعلم وأرى)*

الى ثلاثة رأى وعلما * عدّوا اذا صارا أرى وأعلما (ش) أشار بهذا الفصل الى ما يتعدى من الأفعال الى ثلاثة مفاعيل فذكر سبعة أفعال منها اعلم وأرى فذكر ان أصلهما علم ورأى وانهما بالهمزة يتعديان الى ثلاثة مفاعيل لانهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان الى مفعولين نحو علم زيد عمرا منطلقا ورأى خالد بكرا أخاك فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولا ثالثا وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة وذلك نحو أعلمت زيدا عمرا منطلقا وأريت خالدا بكرا أخاك فزيدا وخالدا مفعول أول وهو الذى كان فاعلا حين قلت علم زيد ورأى خالد وهذا هو شأن الهمزة وهو أنها تصير ما كان فاعلا مفعولا فان كان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعديا الى واحد نحو خرج زيد وأخرجت زيدا وان كان متعديا الى واحد صار بعد دخولها متعديا الى اثنين نحو لبس زيد جبة فتقول ألبست زيدا جبة وسيأتى بيان ما يتعلق بمعنى هذا الباب وان كان متعديا الى اثنين صار متعديا الى ثلاثة كما تقدم فى اعلم وأرى (ص)

وما المفعولى علمت مطلقا * للثان والثالث أيضا حققا (ش) أى يثبت للمفعول الثانى والثالث من مفاعيل اعلم وأرى ماثبت لمفعولى علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبرا فى الاصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما اذا دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيدا عمرا قائما فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر وهو عمرو قائم ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو أعلمت زيدا قائم ومنه قولهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فنا مفعول أول والبركة مبتدأ ومع الاكابر ظرف فى موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والاصل اعلمنا الله البركة مع الاكابر وكذلك يجوز التعليق عنهما فتقول أعلمت زيدا لعمرو قائم ومثال حذفهما للدلالة ان يقال هل أعلمت أحدا عمرا قائما فتقول أعلمت زيدا ومثال حذف أحدهما للدلالة ان تقول فى هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أى قائما أو أعلمت زيدا قائما أى عمرا قائما (ص) وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا

والثان منهما كثانى اثنى كسا * فهو به فى كل حكم ذو ائتسا (ش) تقدم ان رأى وعلم اذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا الى ثلاثة مفاعيل وأشار فى هذين البيتين الى انه انما يثبت لهما هذا الحكم اذا كانا قبل الهمزة يتعديان الى مفعولين واما اذا كانا قبل الهمزة يتعديان الى واحد كما اذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأى زيد عمرا وعلم بمعنى عرف نحو علم زيد الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة الى مفعولين نحو أريت زيدا عمرا وأعلمت زيدا الحق والثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من مفعولى كسا واعطى نحو كسوت زيدا جبة وأعطيت زيدا درهما فى كونه لا يصح الاخبار به عن الاول فلا تقول زيد درهم كما لا تقول زيد الحق وفى كونه يجوز حذفه مع الاول وحذف الثانى وابقاء الاول وحذف الاول وابقاء الثانى وان لم يدل على ذلك دليل فمثال حذفهما أعلمت وأعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى ومثال حذف الثانى وابقاء الاول أعلمت زيدا وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ومثال حذف الاول وابقاء الثانى نحو أعلمت الحق وأعطيت درهما ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهذا معنى قوله والثان منهما الى آخر البيت

الشاعر لاعتقاد العرب ان الضباب من مسخ بنى اسرائيل ففيه حذف مضافين أى هذا ممسوخ بنى اسرائين بالنون بدل اللام لغة ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الاعلم وغيره بهذا البيت على انه لا يشترط عند سليم تضمين القول معنى الظن لان قصد الشاعر حكاية لفظ المرأة لا أنها ظنت ذلك كما هو ظاهر واحتمال ان اسرائين باق على جره بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا لا مفعول القول بعيد فلا يصلح ردا للاحتجاج المبنى على الظاهر والله أعلم

(أعلم وأرى)

فى نسخ أرى وأعلم ولكل وجه لموافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيبا والاولى يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل فى محل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقا (قوله الى ثلاثة) متعلق بعدوا بفتح الدال مشددة ورأى وعلما مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميها يقينية وحلمية نحو اذ يريكهم الله الآية (قوله وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكنها لا تدخل على غير الثلاثى وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافا للاخفش فى ادخالها على الجميع قياسا عليهما لخروجهما عن القياس اذ ليس فى الافعال ما يتعدى الى ثلاثة بدونها حتى تحمل عليه فيجب الوقوف عند المسموع (قوله صار بعد دخولها متعديا) مثلها فى ذلك التضعيف ويقابلهما البناء للمفعول والمطاوعة فانهما يجعلان المتعدى لواحد لازما والمتعدى لاكثر ينقص واحدا (قوله وسيأتى الخ) أى فى باب تعدى الفعل ولزومه (قوله مطلقا) حال من ضمير حققا الواقع خبرا عن ما أى والذى ثبت لمفعولى علمت حقق للثانى والثالث حال كونه مطلقا عن التقييد بحكم أو حال خلافا لمن اشترط فى جواز التعليق والالغاء هنا بناءهما للمفعول اما المفعول الاول فليس له شئ من هذه الاحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلا) اما ماض معلوم فالفه للتثنية عائدة على علم ورأى فى البيت الاول كالف تعديا أو امر فالفه بدل من النون الخفيفة ويؤيده هذا وجود الفاء فى جواب الشرط بلا احتياج الى تقدير قد لا ماض مجهول لانه لا يبنى من اللازم وعلى القول بجوازه يحتاج الى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا الالف لانها ليست مفعولا به بل تكون للاطلاق ولا الجار قبله لتقدمه (قوله فهو به الخ) أتى بذلك لدفع توهم ان التشبيه فى بعض الاحكام لكنه

(ص) وكأرى السابق نبأ أخبرا حدث أنبأ كذاك خبرا (ش) تقدم ان المصنف عد الافعال المتعدية الى ثلاثة

مفاعيل سبعة وسبق ذكر اعلم وأرى وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية وهي نبأ كقوله نبأت زيدا عمرا قائما ومنه قوله

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها
يهدي الي غرائب الاشعار

واخبر كقولك أخبرت زيدا أخاك منطلقا ومنه قوله

وما عليك اذا أخبرتني دنفا
وغاب بعلك يوما أن تعوديني

وحدث كقولك حدثت زيدا بكرا مقيما ومنه قوله

أو منعتم ما تسئلون فمن
حدثتموه له علينا الولاء

وأنبأ كقولك أنبأت عبد الله زيدا مسافرا ومنه قوله

وأنبئت قيسا ولم أبله
كما زعموا خير أهل اليمن

وخبر كقولك خبرت زيدا عمرا غائبا ومنه قوله

وخبرت سوداء الغميم مريضة
فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

وانما قال المصنف وكأرى السابق لانه تقدم في هذا الباب ان أرى تارة تتعدى الى ثلاثة مفاعيل وتارة تتعدى الى اثنين وكان قد ذكر أولا أرى المتعدية الى ثلاثة فنبه على ان هذه الافعال الخمسة مثل أرى السابقة وهي المتعدية الى ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة وهي المتعدية الى اثنين (ص)

(الفاعل)

الفاعل الذي كمرفوعي أتى
زيد منيرا وجهه نعم الفتى

(ش) لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع وهو الفاعل او نائبه وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب فاما الفاعل فهو الاسم المسند اليه فعل

يقتضي منع التعليق هنا كتاب كسا وليس كذلك فلو قال بدله * ومن يعلق ههنا فأسا * لوفى بالمراد وانما جاز التعليق هنا لان أعلم العرفانية قلبية وأرى البصرية ملحقة بها ومن تعليقها قوله تعالى رب أرني كيف تحيي الموتى فجملة كيف الخ في محل المفعول الثاني علق عنها ارى وقد يقال يصح كون كيف اسما معربا مجردا عن الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة الى الفعل بعدها على حد يوم ينفع أي أرني كيفية احيائك كما قيل به في ألم تر كيف فعل ربك (قوله نبأ) هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كأرى والسابق بالجر صفته أي السابق قبل قوله وان تعديا لواحد قال الدماميني وتعدية هذه الافعال الى ثلاثة انما هو بتضمينها معنى اعلم لا بالهمزة والتضعيف اذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه اه ولم يسمع تعديها الى ثلاثة صريحة الا وهي مبنية للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد لان جملة انكم سدت مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة (قوله نبئت زرعة الخ) التاء مفعول اول نائب عن الفاعل وزرعة ثان وجملة يهدي ثالث وقوله والسفاهة كاسمها أي في القبح جملة معترضة قصد بها التعريض بذم زرعة لسفهه عليه في أشعاره (قوله وما عليك الخ) استفهام انكاري أي أي شيء ثبت عليك في عيادتي اذا أخبرتني بكسر التاء خطابا للانثى وهي المفعول الاول نائب عن الفاعل والياء ثان ودنفا ثالث وان تعوديني على حذف في متعلق بثبت المقدر كما قدرناه (قوله أو منعتم الخ) عطف على أبيات قبله ومنعتم ماض معلوم وتسئلون مجهول ومن استفهام انكاري والشاهد في حدثتموه فالتاء مفعول أول والهاء ثان وجملة له علينا الولاء ثالث والولاء بفتح الواو بمعنى العلاء بالعين كما في نسخ (قوله ولم أبله) من بلاه يبلوه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو ولدلالة ضم اللام عليها وقوله كما زعموا أي لم أجربه تجربة موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثاني والثالث والتاء هي الاول (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعا من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة فعرفت به واسمها ليلى وقوله بمصر صفة لاهلي أي الكائنين بمصر وجملة أعودها حال مقدرة من تاء أقبلت والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفاعل)

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ما في الشرح (قوله التام) أي ولو ناسخا كظننت فخرج الناقص ككان وكاد (قوله المسند اليه) أي المرتبط به والمنسوب اليه فعل على جهة الاثبات أو النفي أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وان ضرب وهل ضرب زيد وخرجت المفاعيل لانها لا تسمى اصطلاحا مسندا اليها ولا منسوبا اليها بل متعلقا بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البدل والنسق فان الاسناد فيهما تبعي واما باقي التوابع فلا اسناد فيها أصلا والمراد الفعل الاصطلاحي لا الحقيقي الذي هو الحدث لئلا يتكرر قوله أو شبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام لخروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تسند اليه أصلا أما على انها لا حدث لها بل هي روابط وقيود للمسند وهو الخبر فظاهر واما على ان لها حدثا مطلقا هو الحصول والثبوت فلانه لم يسند للاسم بل لمضمون الجملة وهو مصدر خبرها مضافا لاسمها فمعنى كان زيد قائما حصل قيام زيد وكذا يقال في افعال المقاربة ولم يقيد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم اصالة لاخراج المبتدا في زيد قام وزيد قائم وقام زيد فانه أسند اليه فعل وشبهه لكنه مؤخر لفظا في الاولين ورتبة في الاخيرين لان هذا حكم من احكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد في تعريفه واستغنى في اخراج ذلك

المبتدا

المبتدا بقوله أسند اليه فعل كما سيبينه (قوله على طريقة فعل) أى بفتحتين وطريقته هى كونه مبنيا للفاعل ثلاثيا كان أو غيره مفتوح العين أو غيره وكذا يقال فى قوله الآتى على طريقة فعل أى بضم فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلى الصيغة لانه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون تخفيفا وان أجيب عنه بأن المراد باصالتها عدم بنائها للمجهول لا عدم التصرف فيها (قوله أو شبهه) بالرفع عطفا على فعل (قوله وحكمه الرفع) أى لانه عمدة والرفع اعراب العمد وأشار بذلك الى ان الرفع المأخوذ من قوله كمرفوعى أتى ليس من تتمة التعريف بل حكم من احكام الفاعل السبعة المذكورة فى المتن ورافعه عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذا عند أمن اللبس كما قال فى الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رووا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر

برفع نجران وهجر ونصب سوآت وقاسه ابن الطراوة عملا بقراءة فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات ورد بامكان حمله على الاصل من ان المرفوع هو الفاعل لان التلقى نسبة من الجانبين وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء أو بمن والباء الزائدتين نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كفى بالله شهيدا أى ما جاءنا بشير وكفى الله وهو حينئذ مرفوع تقديرا وقيل محلا ويجوز فى تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو المصدر وقيل وقد يراد من الفعل جزء معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسما بلا تأويل بمصدر فيصح ان يسند اليه كتسمع بالمعيدى خير ويضاف اليه كيوم ينفع ويجر فاعله باضافته اليه حتى ألغز فيه الدمامينى بقوله

أيا علماء الهند انى سائل * فمنوا بتحقيق به يظهر السر
أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر
وليس بمحكى ولا بمجاور * لذى الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم أستفيده * فمن بحركم لازال يستخرج الدر

قال الشمنى على المغنى وسبقه الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوى الاندلسى فقال فى منظومته النونية فى الالغاز النحوية

ما فاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان

وجوابه ما أنشده ابن جنى فى الخصائص لطرفة بن العبد قال

بجفان نعترى نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أريد منه الحدث أضيف الى فاعله فخفضه ولكون الروى فى البيوت قبله ساكنا نقل كسر الراء الى الباء التى أصلها السكون والجفان جمع جفنة وهى القصعة والنادى المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز ما فيه وعلى ذلك فهاج فى محل جر باضافة حين اليه كما قيل فى يوم ينفع فيه قال فى الالغاز أى فعل فى محل جر بالاضافة وفاعله مجرور وساكن مرفوع أى مجرور بالكسرة المنقولة ساكن للضرورة مرفوع محلا هذا وفى الصحاح ما نصه وصنابر الشتاء شدة برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بجفان نعترى مجلسنا * وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام العجوز ويحتمل ان يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة

على طريقة فعل أو شبهه وحكمه الرفع والمراد بالاسم ما يشمل

الصريح نحو قام زيد والمؤول به نحو يعجبنى ان تقوم أى قيامك فخرج بالمسند اليه فعل ما أسند اليه غيره نحو زيد أخوك أو جملة نحو زيد قام أبوه أو زيد قام أو ما هو فى قوة الجملة نحو زيد قائم غلامه أو زيد قائم أى هو وخرج بقولنا على طريقة فعل ما أسند اليه فعل على طريقة فعل وهو النائب عن الفاعل نحو ضرب زيد والمراد بشبه الفعل المذكور اسم الفاعل نحو أقائم الزيدان والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك غلامه أو فى الدار غلاماه وأفعل التفضيل نحو مررت بالافضل أبوه فأبوه مرفوع بالافضل والى ماذكر أشار المصنف بقوله كمرفوعى أتى الى آخره والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعا بالفعل أو بشبه الفعل كما تقدم ذكره ومثل للمرفوع بالفعل بمثالين أحدهما مارفع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثانى مارفع بفعل غير متصرف نحو نعم الفتى ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله منيرا وجهه (ص)

وبعد فعل فاعل فان ظهر

اه وعلى هذا فالغرض من أصله باطل لان كسر الباء اما أصلى ينطق به فى غير البيت أيضا واما ضرورة للتخلص من سكونها مع الروى على أصل التخلص وفرارا من اختلاف حركة ماقبل الروى المقيد لا انه منقول عن الراء بل هى مرفوعة تقديرا ولولا الروى للفظ برفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه مافيه وقدم أول الكتاب عن الشنوانى رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالفاء هو السنام وايام العجوز عند العرب خمسة أو سبعة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير فى نحو قاما بقرينة المقابلة (قوله والمؤول) أى لوجود سابك ولو تقديرا والسابك هنا أن وان وما دون كى ولو نحو اولم يكفهم انا أنزلنا ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أى ألم يحن خشوعها * يسر المرء ماذهب الليالى * أى ذهابها ولا يقدر منها الا ان المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو وماراعنى الا يسير الخ أى الا ان يسير أى سيره وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سابك من الثلاثة قال الدمامينى الا فى باب التسوية كسواء عليهم أأنذرتهم بناء على ان سواء بمعنى مستو خبر ان وما بعده فاعله ولا تقع الجملة فاعلا بلا تأويل أصلا فلا يقال يعجبنى يقوم زيد وظهر لى أقام زيد خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى ثم بدا لهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال ان جملة ليسجننه ليست هى الفاعل بل مفسرة له وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل أى ثم بدا لهم بداء كما صرح به فى قوله * بدالى من تلك القلوص بداء * واما كيف فسيأتى انها بمعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبى بأى معلق وقال الدمامينى تبعا للمغنى بخصوص الاستفهام كالآية لان الفاعل فى الحقيقة مضاف محذوف لا نفس الجملة اذ المعنى تبين لكم جواب كيف فعلنا فالاقوال أربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ) الظاهر انه سقط منه التعميم بقوله سواء كان مفردا ليصح عطف قوله أو جملة عليه أو ان قوله غيره صفة لمحذوف أى مفرد غيره ويعلم من كلام الشرح ان قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد تقديمه كما مر (قوله والمصدر) مثله اسمه كعجبت من عطاء الدنانير زيد وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتنوين ضرب ورفع زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام فى الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل عمرو هو الفاعل لكتابته بالالف على ان اضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

* قرع القوارير أفواه الاباريق * برفع أفواه (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك الى دفع ماورد على المصنف من انه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط وحاصل الجواب ان المراد مرفوعى الفعل وشبهه الكائنين فى قولك أتى الخ ثم عمم فى الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله وبعد فعل الخ) اشارة لثانى أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدأ سوغه تقديم خبره وهو الظرف المختص ووجه اختصاصه ان فعل المضاف اليه يصلح للابتداء بمعنى لكون المراد به العموم كما فى علمت نفس أى وبعد كل فعل فاعل فيفيد انه لابد لكل فعل من فاعل وانه لا يكون الا بعده وهذه هى المقصودة هنا اما الاولى فتستفاد من قوله فان ظهر الخ كما سنبينه لكن يرد على عمومه ان بعض الافعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد فى نحو أتاك أتاك اللاحقون والمبنى للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكفوف بما كقلما وطالما وكثرما وقيل مافى ذلك مصدرية هى وما بعدها فاعل وقال الشاطبى ان قلما ترد لاثبات الشئ القليل وقد ترد للنفى المحض فيمكن ان تكون حرف نفى كما لا فعلا بلا فاعل اه ولا يقع بعد هذه الالفاظ الا جملة فعلية فعلها مذكور واما قوله

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

حيث

حيث جعل وصال فاعلا بمحذوف يفسره ميدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة
كذا فى المغنى (قوله فان ظهر) أى الفاعل المذكور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحى أى الاسم
المرفوع لا الفاعل المعنوى وهو المحكوم عليه كما قيل لانه لا يظهر ويستتر ويكون بعد الفعل
الا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها الا هى كما هو ظاهر وقوله فهو أى الظاهر المفهوم من ظهر
وخبره محذوف أى فالظاهر المطلوب أو فهو أى الحكم واضح والا فحكم باستتاره وبهذا التقرير
ينتفى اتحاد الشرط والجزاء بلا تكلف وهذا اشارة الى حكم ثالث وهو انه لا بد منه لفظا أو تقديرا
ولا يجوز حذفه لانه عمدة (قوله والا فضمير) اعترض بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز
كونه محذوفا ويجاب بان حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها فى التقسيم
وهى خمسة الفعل المجهول والمؤكد بالنون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصدنك لا تضربن بكسر
الباء والاستثناء المفرغ نحو ما قام الا زيد أى ما قام أحد والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجموده
كضرب زيدا أو اطعام فى يوم والتعجب كأسمع بهم وأبصر أى بهم فحذف فاعل الثانى لدلالة الاول
عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام فى تعليقه موضع سادس وهو ان يقوم مقامه حال ان قصد بهما
التفصيل نحو فتلقفها رجل رجل فان أصله فتلقفها الناس رجلا رجلا أى مثنى وبين كما فى ادخلوا
الاول فالاول أى مرتبين فحذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شىء واحد لا تعدد
الا فى أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذى لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع
من حيث هو مجموع جعل فى أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما يمتنع فى حلو حامض وزاد يس
واحدا وهو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا التنازع لان الاضمار فى أحدهما يفسد المعنى
لاقتضائه نفى الفعل عنه وانما هو منفى عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمر فى أحدهما مع
الاتيان بالا أخرى فلا يرد ما قاله وقد ينازع فى الباقى بامكان جعل ما فى التعجب من الحذف
والايصال بان يجعل فاعل أبصر مستترا فيه بعد حذف الجار لا محذوفا وأما المصدر فصحح السيوطى
تحمله للضمير لتأوله بالمشتق فضربا بمعنى اضرب واطعام بمعنى ان يطعم ففاعله مستتر لا محذوف
واما فى الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحا ما بعد الا وكون الاصل ما قام أحد منظور فيه للمعنى
ونظر النحاة للفظ والفعل المؤكد حذف فاعله لعلة تصريفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره
فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فانما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال فى رجل رجل
فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهرى وفى الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائى
حذفه مطلقا تمسكا بحديث لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو
مؤمن ونحو كلا اذا بلغت التراقى وقولهم اذا كان غدا فأتنى ورد بان الفاعل فى كلها مستتر
لا محذوف ففى يشرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل وفى بلغت ضمير الروح المعلومة
من السياق والتراقى أعالى الصدر وفى الاخير ضمير يعود لما دلت عليه الحال المشاهدة أى اذا
كان هو أى ما نحن عليه من السلامة غدا فأتنى (قوله ولا يجوز تقديمه) اى الا فى الضرورة كما
نص عليه الاعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل يمتنع مطلقا لان الفعل وفاعله كجزئى
كلمة فلا يقدم عجزها على صدرها فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميرا مستترا
والمقدم اما مبتدأ كزيد ضرب أو فاعل بمحذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله
فأجازوا التقديم) أى تمسكا بقول الزباء بفتح الزاى وشد الموحدة

ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا * أم الرجال جثما قعودا

برفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبر له لنصب وئيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لوئيدا مقدما

فهو والا فضمير استتر

(ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه
وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيدان
وزيد قائم غلاماه وقام زيد ولا
يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول
الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم
ولا زيد قام على ان يكون زيد فاعلا
مقدما بل على ان يكون مبتدأ
والفعل بعده رافع لضمير مستتر
التقدير زيد قام هو وهذا مذهب
البصريين وأما الكوفيون
فأجازوا التقديم فى ذلك كله وتظهر
فائدة الخلاف فى غير الصورة
الاخيرة وهى صورة الافراد نحو
زيد قام فتقول على مذهب
الكوفيين الزيدان قام والزيدون
قام وعلى مذهب البصريين يجب
ان تقول الزيدان قاما والزيدون
قاموا فتأتى بألف وواو فى الفعل
ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى
قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله
فان ظهر الى آخره الى أن الفعل
وشبهه لا بد له من مرفوع فان ظهر
فلا اضمار نحو قام زيد وان لم يظهر
فهو مضمر نحو زيد قام أى هو

(ص) وجرد الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أو جمع كفاز الشهدا
وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

(ش) مذهب جمهور العرب انه اذا أسند الفعل الى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله اذا أسند الى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن الهندات فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر على ان يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه بل على ان يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا والفعل المتقدم وما اتصل به اسما في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المضمرة أعني الالف (١٦٢) والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحرث بن كعب كما نقل الصفار في شرح الكتاب ان الفعل اذا أسند الى ظاهر مثنى أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في قامت هند حرفا تدل على التأنيث عند جميع العرب والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بقامت ومن ذلك قوله

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله

يلومونني في اشتراء النخيـ * ـل أهلي فكلهم يعذل

وقوله

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي * فأعرضن عني بالخدود النواضر

فمبعد وحميم مرفوعان بقوله أسلماه والالف في أسلماه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلي مرفوع بقوله يلومونني والواو حرف يدل على الجمع والغواني مرفوع برأين والنون حرف يدل لسلم على جمع المؤنث والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه انه قد يؤتى في الفعل المسند الى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بأن ذلك قليل والامر كذلك وانما قال والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على ان مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذي بعده فاما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف والواو والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمر فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة أكلوني البراغيث ويعبر عنها المصنف في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل أكلوني وملائكة فاعل يتعاقبون هكذا زعم المصنف

(ص) ويرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد في جواب من قرا

(ش) اذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وابقاء فاعله كما اذا قيل لك

عليه وهو بفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهي التأني وهو عند البصريين ضرورة كما مر في قوله وقلما وصال الخ ومن يمنعه مطلقا يجعل الخبر محذوفا والسد الحال مسده أي يظهر وئيدا أو غير ذلك ويروى مشيها بالنصب على المصدر أي تمشي مشيها وبالجر بدل اشتمال من الجمال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أو أراد الفعل اللغوي على حذف مضاف أي مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما مر من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجردوه من علامة التأنيث للحاجة اليها لان الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد الا بالتاء وعدمها بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تغني عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضمير لمصعب بن الزبير والمارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلماه أي خذلاه وفيه الشاهد اذ قياسه أسلمه والمبعد بكسر العين أو فتحها الاجنبي والحميم القريب والصديق (قوله يلومونني) قياسه يلومني ويعذل بالضم من باب نصر كما في المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز حمل جميع ما ورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان أئمة العربية اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كتاء التأنيث ولئلا يكون الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله أكلوني البراغيث) حقه على الافصح أكلني أو أكلتني بالتاء وعلى هذه اللغة أكلنني بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل وانما أتى بواو العقلاء لتنزيلهم منزلتهم في الجور والتعدي المعبر عنه بالاكل مجازا (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب أخرى (قوله هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى انه مردود بأنه حديث مختصر حذف الراوي صدره ولفظه ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة للملائكة السابق والواو ضمير يرجع اليها وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما أجمل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائدة على ملائكة المحذوفة كأصلها لكن قال سم يبعد كون الراوي يختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا دليل فيتعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اه (قوله ويرفع الفاعل الخ) هذا خامس الاحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل حذفا * كمثل زيد في جواب من وفى

لسلم من التجوز بالاضمار عن الحذف لان الفعل لايسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرأ زيد) انما لم يقدر زيد القارئ ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى تصريح (قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمدلول (قوله تلي الماضي) مثله الوصف نحو أقائمة هند الامايستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل فلا تلحقه تاء (قوله اذا كان لانثى) أي مسندا اليها ولو على وجه النفي والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ماله فرج كالمرأة والنعجة أو مجازا وهو ما لافرج له كالشمس والارض أو تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة أو حكما وهو المضاف لمؤنث كصدر القناة (قوله تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث والافتلة نائبه واسم كان ولو عبر بمرفوع الفعل لشملهما ولما كان المرفوع المؤنث قد يخلو عن التاء وقد توجد في المذكر وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداء ألحقوا علامته بالفعل لكونه كجزء منه كما وصلوا علامة الرفع في الافعال الخمسة بمرفوعها (قوله فعل مضمر) أي فعل فاعل مضمر ولو مجازي التأنيث مستترا كان كما مثله أو بارزا وهو خصوص الالف في نحو قامتا بخلاف قمت للمؤنثة وقمتما للمثنى وقمن لجمعها فلا تلحقه التاء فضلا عن لزومها للاستغناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر يعود على امرأة بعده لكن لاتلزم التاء في فعله لما سيأتي في نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان عطف عليه مذكر كهند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم أو أخر اذا جمعهما ضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفهم) عطف على مضمر أي أو فعل اسم ظاهر مفهم الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يقيده البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثاني لذكره في الاول فيه ان معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كما لايخفى وان كان لازما له فالاولى ما سمعته (قوله تلزم تاء التأنيث الخ) مثلها في اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند لمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا أو مثنى وأما الجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كتقوم الهندات كما سيأتي في تاء الماضي أو ضميرا استغنى عنها بالنون كثيرا نحو الا أن يعفون يا يعنك فهل تمتنع حينئذ لذلك كما في الماضي أو لا فليحرر (قوله ما قام الا هي) مثله انما قام هي (قوله حقيقي التأنيث) أي سواء كان بالتاء كفاطمة أو لا كزينب ويستثنى من المجرد ما لا يتميز مذكره من مؤنثه كبرغوث فلا يؤنث فعله وان أريد به مؤنث كما ان ذا التاء الذي لا يتميز يجب تأنيث فعله وان أريد به مذكر بلا خلاف في نملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما في النكت فتى لم يعرف حال المعنى في الواقع روعي اللفظ فعلم ان الاستدلال على أن نملة سليمان كانت أنثى بقوله تعالى قالت نملة وهم لعدم تميزها وكل ذلك في الحقيقي اما المجازي فذو التاء مؤنث جوازا والمجرد مذكر وجوبا الا ان يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسماء وقد نظمت ذلك فقلت

اذا سقط التمييز بين مذكر * وأنثى ففعل الكل أشبه مطلقا
لذي التا وذكر في المجرد يافتى * كنملة مع برغوث فاعلم وحققا
وان ميزا أنث لانثى ولو خلا * من التا وذكر في سواه لتنتقي
وذا في الحقيقي لا المجازي فانه * مع التاء بالوجهين في الحكم قد رقي
ومع حذفها ذكر وجوبا سوى الذي * بنقل كشمس فهو بالنقل علقا

(تنبيه) حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر وكل ذلك فيما اذا أريد معنى الاسم فان قصد لفظه جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل

من قرأ فتقول زيد التقدير قرأ زيد وقد يحذف الفعل وجوبا كقوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فأحد فاعل بفعل محذوف وجوبا والتقدير وان استجارك أحد استجارك وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد ان أو اذا فانه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ومثال ذلك في اذا قوله تعالى اذا السماء انشقت فالسماء فاعل بفعل محذوف والتقدير اذا انشقت السماء انشقت وهذا مذهب جمهور النحويين وسيأتي الكلام على هذه المسئلة في باب الاشتغال ان شاء الله تعالى (ص)

وتاء تأنيث تلي الماضي اذا
كان لانثى كأبت هند الاذى

(ش) اذا أسند الفعل الماضي الى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثا ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي نحو قامت هند وطلعت الشمس لكن لها حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسيأتي الكلام على ذلك (ص)

وانما تلزم فعل مضمر
متصل أو مفهم ذات حر

(ش) تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين أحدهما ان يسند الفعل الى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع فان كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند ما قام الا هي الثاني أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث نحو قامت هند وهو المراد بقوله أو مفهم ذات حر وأصل

نحو حرح فحذفت لام الكلمة وفهم من كلامه ان التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين فلا تلزم فى المؤنث المجازى الظاهر فتقول طلع الشمس وطلعت الشمس ولا فى الجمع على ماسيأتى تفصيله

(ص) وقد يبيح الفصل ترك التاء فى
نحو أتى القاضى بنت الواقف

(ش) اذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى بغير الا جاز اثبات التاء وحذفها والاجود الاثبات فتقول أتى القاضى بنت الواقف والاجود أتت وتقول قام اليوم هند والاجود قامت (ص)

والحذف مع فصل بالا فضلا
كما زكا الا فتاة ابن العلا

(ش) اذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بالا لم يجز اثبات التاء عند الجمهور فتقول ما قام الا هند وما طلع الا الشمس ولا يجوز ما قامت الا هند ولا ما طلعت الا الشمس وقد جاء فى الشعر كقوله

فما بقيت الا الضلوع الجراشع

فقول المصنف ان الحذف مفضل على الاثبات يشعر بأن الاثبات أيضا جائز وليس كذلك لانه ان أراد به انه مفضل عليه باعتبار انه ثابت فى النثر والنظم وان الاثبات انما جاء فى الشعر فصحيح وان أراد ان الحذف أكثر من الاثبات فغير صحيح لان الاثبات قليل جدا (ص)

والحذف قد يأتى بلا فصل ومع
ضمير ذى المجاز فى شعر وقع

(ش) قد تحذف التاء من الفعل المسند الى مؤنث حقيقى من غير فصل وهو قليل جدا حكى سيبويه قال فلانة وقد تحذف التاء من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازى وهو مخصوص بالشعر كقوله

فلا مزنة ودقت ودقها
ولا أرض ابقل ابقالها

(ص) والتاء مع جمع سوى السالم من

والحرف وحروف الهجاء وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذكر الا فى الشعر (قوله حرح) أى بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح فحذفت لامه وهى الحاء اعتباطا فبقى كيد ودم وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر الحاء فرج المرأة كما فى المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولو دبرا كالطير (قوله الفصل) أى بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لبعده عن الفعل ويصير الفصل كالعوض من التاء (قوله والاجود الاثبات) أى كما يفهم من تعبيره بقد وفرض الكلام فى ظاهر حقيقى التأنيث اما المجازى فنقل الدمامينى ان الاجود فيه ترك التاء اظهارا لفضل الحقيقى على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها كثر جدا فى القرآن على حذفها (قوله لم يجز الخ) أى لان الفاعل فى الحقيقة مذكر محذوف اذ المعنى ما قام أحد الا هند وانما جوز المصنف اثباتها نظرا للظاهر الملفوظ به ومثل الا سوى وغير ففيهما الخلاف وان كانا مذكرين لاكتسابهما التأنيث من المضاف اليه (قوله فما بقيت الخ) صدره لذى الرمة

* طوى النحز والاجراز مافى غروضها * فما بقيت الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحز بحاء مهملة فزاى هو النخس والركض وهو فاعل طوى أى أذهب والاجراز جمع جرز بجيم فراء فزاى أرض لانبات بها والغروض بمعجمتين بينهما راء جمع غرض كفلوس وفلس كما فى الصحاح وهو حزام الناقة والجراشع جمع جرشع كقنافذ وقنفذ أى الضلوع المتنفخة الغليظة وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه الشاهد منه انه اذا جاز اثبات التاء فى الفصل بالا مع الضلوع وهى جمع تكسير يجوز فيها الاثبات وعدمه عند عدم الفصل فلا يجز فيما يجب فيه الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به هنا (قوله وليس كذلك) اى ليس جائزا فى النثر بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف فى غير هذا الكتاب ان الصحيح جوازه نثرا أيضا خلافا للجمهور وقد قرئ فأصبحوا لاترى الامساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصيحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثانى من الترديد هو المراد (قوله الى مؤنث حقيقى) أى ظاهرا ما ضميره فالظاهر انه لم يسمع فيه الحذف (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان فى النثر أيضا فيقال الشمس طلع كطلع الشمس (قوله فلا مزنة) بالتنوين على اعمال لا كليس أو اهمالها واما الثانية فعاملة كان والمزنة السحابة البيضاء وودقت ودقها أى أمطرت كامطارها وأبقل أى أنبت البقل كانباتها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفاد بهذا ان ما مر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقى التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعدد سالما كان كزيدون وفاطمات وطلحات أو مكسرا كهنود وزيود أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجر وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق مثلا واثباتها ولو مذكرا سالما لتأوله بالجماعة وهى من المؤنث المجازى والفرج فى نساء وفاطمات ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لآحاده هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقى التأنيث لا كطلحات وثمرات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لان سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكور بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى * والناظرون الى ثم تصدعوا

وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل اما ما تغير كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبى وأما التذكير فى جاءك فللفصل بالكاف وبهذا تعلم أن ما ذكره المصنف وجاراه عليه الشارح من جواز الامرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل لسالم المؤنث ليس مذهبا بصريا ولا كوفيا لكنه مذهب الفارسى من البصريين كما فى التصريح وعلى

* مذكر كالتامع احدى اللبن والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين (ش) اذا أسند الفعل الى جمع فاما ان يكون جمع سلامة لمذكر اولا فان كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون وان لم يكن جمع سلامة لمذكر بأن كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أو لمؤنث كالهنود أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات جاز اثبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقام الهندات وقامت الهندات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتامع احدى اللبن الى ان التامع جمع التكسير وجمع السلامة (١٦٥) لمؤنث كالتامع الظاهر المجازى التأنيث كلبنة كما تقول كسر اللبنة وكسرت اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقى ما تقدم وأشار بقوله والحذف فى نعم الفتاة الى آخر البيت الى انه يجوز فى نعم واخواتها اذا كان فاعلها مؤنثا اثبات التاء وحذفها وان كان مفردا مؤنثا حقيقيا فتقول نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند وانما جاز ذلك لان فاعلها مقصود به استغراق الجنس فعومل معاملة جمع التكسير فى جواز اثبات التاء وحذفها للشبه به فى ان المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا ان الحذف فى هذا ونحوه حسن ولكن الاثبات أحسن منه

(ص) والاصل فى الفاعل ان يتصلا * والاصل فى المفعول ان ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الاصل * وقد يجى المفعول قبل الفعل

(ش) الاصل أن يلى الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل لانه كالجزء منه ولذلك يسكن له آخر الفعل ان كان ضمير متكلم أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة توالى أربع متحركات وهم انما يكرهون ذلك فى الكلمة الواحدة فدل ذلك على ان الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة والاصل فى المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز تقديمه على الفاعل ان خلا مما سيذكره فتقول ضرب زيدا عمرو وهذا معنى قوله وقد يجاء بخلاف الاصل وأشار بقوله وقد يجى المفعول قبل الفعل الى ان المفعول قد يتقدم على الفعل وتحت هذا قسمان أحدهما ما يجب تقديمه وذلك كما اذا كان المفعول اسم شرط نحو أيا تضرب أضرب أو اسم استفهام نحو أى رجل ضربت أو ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله نحو اياك نعبد فلو أخرت المفعول للزم الاتصال وكان يقال نعبدك فيجب التقديم بخلاف قولك الدرهم اياه اعطيتك فانه لا يجب تقديم اياه لانك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله على ما تقدم فى باب المضمرات فكنت تقول الدرهم أعطيتكه وأعطيتك

مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشرى

ان قومى تجمعوا * وبقتلى تحدثوا
لاأبالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

أى جوازا وليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره وأما الغزمن قال

أيا فاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده علم العويص يراد
ابن جمع تصحيح يجى مذكرا * وفى فعله تاء الاناث تزاد

فانما يصح على مذهب البصريين أو المصنف من وجوب ترك التاء فى سالم المذكر ويجاب عنه بما تغير فيه بناء الواحد كآمنت به بنو اسرائيل فتأمل وسكت المصنف والشارح عن حكم المثنى وهو كالمفرد حقيقيا أو غيره (قوله كالتامع احدى اللبن) أى فى أصل الجواز والا فالتاء مع نحو لبنة أرجح والحذف فى جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ما للدمامينى والذى للسيوطى استواء الامرين (قوله مقصود به استغراق الجنس) أى بناء على ان أل فى فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين فى كل مؤنث قصد به الجنس ولا بعد فيه كصار المرأة خيرا من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة فيخير فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة لكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من النفى قاله الشاطبى وقد يقال جواز الامرين فى الاول للفصل بين لا للجنس ونقل ابن هشام ان التأنيث فى المقرون بمن الزائدة أكثر قال ويتعين التذكير فى كفى بهند لالتزامه من العرب بقى ان الحكم لا يختص باسناد نعم الى الظاهر كما يوهمه المتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنعم امرأة هند كما صرح به السيوطى (قوله والاصل) اى الراجح والغالب وهذا سابع الاحكام التى فى المتن ومن هنا الى الآخر من تعلقاته وبقى منها اغناؤه عن الخبر فى نحو اقائم الزيدان وكونه لا يتعدد اجماعا كما فى تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد وعمرو فالفاعل المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد الا فى أجزائه وأما فتلقفها رجل رجل فمن حذف الفاعل كما مر ايضاحه (قوله والاصل فى المفعول الخ) قال سم لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال ان الاتصال أصل فى كل كما نقل عن الاخفش أى ان الاصل اتصال أحدهما لا بعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله وقد يجى) بالقصر فى لغة من قال جا يجى وشا يشى (قوله كراهة توالى الخ) تقدم فى المعرب والمبنى نقضه بنحو شجرة فانظره (قوله ما يجب تقديمه) أى على الفعل ذكر الشارح من ذلك مسئلتين الاولى كون المفعول مما له الصدر كالشرط والاستفهام أى وكم الخبرية نحو كم عبيد ملكت والمضاف الى ذلك كغلام من تضرب أضرب وغلام من ضربت ومال كم رجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أى فى غير باب سلنيه وخلتنيه وكذا يجب تقديمه اذا وقع عامله فى جواب أما ليفصلها من الفعل اذا

اباه والثانى مايجوز تقديمه وتأخيره نحو ضرب زيد عمرا فتقول عمرا ضرب زيد (ص) وأخر المفعول ان لبس حذر * أو أضمر الفاعل غير منحصر (ش) يجب (١٦٦) تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما اذا خفى الاعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول فى هذا ونحوه واحتج بأن العرب لها غرض فى الالباس كما لها غرض فى التبين فاذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول أكل موسى الكمثرى وأكل الكمثرى موسى وهذا معنى قوله وأخر المفعول ان لبس حذر ومعنى قوله أو أضمر الفاعل غير منحصر أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول اذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا فان كان ضميرا محصورا وجب تأخيره نحو ماضرب زيدا الا أنا (ص)

وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر

(ش) يقول اذا انحصر الفاعل أو المفعول بالا أو بانما وجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور اذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما اذا كان الحصر بالا فاما اذا كان الحصر بانما فانه لايجوز تقديم المحصور اذ لايظهر كونه محصورا الا بتأخيره بخلاف المحصور بالا فانه يعرف بكونه واقعا بعد الا فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر فمثال الفاعل المحصور بانما قولك انما ضرب عمرا زيد ومثال المفعول المحصور بانما انما ضرب زيد عمرا ومثال الفاعل المحصور بالا ماضرب عمرا الا زيد ومثال المفعول المحصور بالا ماضرب زيد الا عمرا ومثال تقدم الفاعل المحصور بالا قولك ماضرب الا زيد عمرا ومنه قوله

فلم يدر الا الله ماهيجت لنا * عشية آناء الديار وشامها

ومثال تقديم المفعول المحصور بالا قولك ماضرب الا عمرا زيد ومنه قوله

تزودت من ليلى بتكليم ساعة

لم تفصل بغيره ظاهرة كانت نحو فأما اليتيم فلا تقهر أو مقدرة نحو وربك فكبر بخلاف أما اليوم فاضرب زيدا للفصل بالظرف ولا يرد ان مابعد فاء الجزاء لايعمل فيما قبلها لان محله فى غير أما لكون الفاء معها مزحلقة عن موضعها كما سيتضح فى بابها (قوله مايجوز تقديمه) أى على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذا خلا من موجب التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ماسيأتى مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسيطه وكذا يمتنع تقديمه على الفعل اذا كان ان المشددة أو المخففة منها ومعموليها فلا يقال انك فاضل عرفت الامع أما نحو أما انك فاضل فعرفت أو كان معمول فعل تعجبى أو معمول صلة حرف مصدرى ناصب كأن وكى فلا يقال جئت ان زيدا اضرب او كى زيدا اضرب بخلاف غير الناصب فيجوز كيعجبنى مازيدا تضرب و وددت لو زيدا تضرب وقيل يمتنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قدم على الجازم ولن أيضا فيجوز وكذا المنصوب باذن عند الكسائى أو معمولا لعامل مقرون بلام ابتداء لم تسبق بان أو بلام قسم أو بقد أو بسوف أو بقلما أو ربما أو نون توكيد فكل ذلك يمتنع تقديم معموله عليه كما فى الهمع وغيره وأما تقديم ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على مافى البيتين الآتيين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أى غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الآتى غير محصور أى فيه غيره ولا يجوز فتح الصاد لان انحصر لازم لايبنى منه اسم مفعول مع مايلزمه من عيب السناد (قوله كما اذا خفى الاعراب فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب اربعة المقصور واسم الاشارة والموصول والمضاف للياء فى نفسها (قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج فى نقده على ابن عصفور (قوله لها غرض فى الالباس) أى بدليل تصغير عمرو وعمر على عمير وتجويز ضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وأجيب بأن هذا مبنى على أنه لافرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق بينهما فان اللبس تبادر خلاف المراد كالذى هنا وهو ممنوع لايقاعه فى الخطا والاجمال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك للاعور رأيت عينيه سواء وهذا هو الذى من مقاصد البلغاء دون الاول (قوله قرينة) أى معنوية كما ذكره أو لفظية كظهور الاعراب فى تابع أحدهما كضرب موسى الظريف عيسى أو اتصال ضمير الثانى بالاول كضرب فتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولو رتبة أو تأنيث الفعل كضربت موسى سلمى (قوله الكمثرى) بفتح الميم مشددة فى الاكثر ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحده كمثراة فيصرف كاسماء الاجناس كذا نقل عن المصباح وانظر ماوجه صرفه مع ألف التأنيث المقصورة الا ان يكون مراده المفرد لا الجمع (قوله وتأخير المفعول) أى عن الفاعل والوجوب اضافى أى بالنسبة لامتناع توسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما بان كانا ضميرين متصلين كضربته وبجواز تقديمه على الفعل كمثال الشارح فان قدر فى المتن حذف المعطوف أى أضمر الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الامر حقيقيا ولا يمكن مثله فى الشرح لان مثاله يأباه (قوله وما بالا) مفعول مقدم لقوله أخر وقوله انحصر أى غيره فيه (قوله وقد يسبق) أى ما انحصر بالا أو انما بشرط ظهور القصد وهو لايظهر فى انما فتعين قصره على الا اذا قدمت معه لان القصد لايظهر الا حينئذ فلا ايهام فى المتن (قوله ماهيجت لنا) مفعول يدر وقد تقدم عليه الفاعل المحصور مع الا وعشية ظرف لهيجت والآناء كالابعاد وزنا ومعنى ووشامها بكسر الواو

* فما زاد الاضعف ما فى كلامها هذا معنى كلام المصنف واعلم ان المحصور بانما الاخلاف فى انه لايجوز تقديمه وأما المحصور بالا ففيه ثلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الانبارى انه لايخلو اما أن يكون المحصور بها فاعلا أو مفعولا فان كان فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز ماضرب الا زيد عمرا وأما قوله * فلم يدر الا الله ماهيجت لنا * فأول على ان ماهيجت مفعول بفعل محذوف والتقدير درى ماهيجت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول لان هذا ليس مفعولا للفعل المذكور وان كان المحصور مفعولا جاز تقديمه فتقول ماضرب الا عمرا زيد الثانى وهو مذهب الكسائى انه يجوز تقديم المحصور بالا فاعلا كان أو مفعولا الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولى والشلوبين انه لايجوز تقديم المحصور بالا (١٦٧) فاعلا كان أو مفعولا (ص) وشاع نحو خاف ربه عمر وشذ نحو زان نوره الشجر

(ش) أى شاع فى لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف ربه عمر فربه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع الى عمر وهو الفاعل وانما جاز ذلك وان كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا لان الفاعل منوى التقديم على المفعول لان الاصل فى الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع الى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل فى ذلك خلاف وذلك نحو ضرب غلامها جار هند فمن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم لان المتصل بالمتقدم متقدم وقوله وشذ الى آخره أى وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو زان نوره الشجر فالهاء المتصلة بنور الذى هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظا والاصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح بن جنى وتابعهما المصنف ومما ورد من ذلك قوله لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا * وكاد لو ساعد المقدور ينتصر وقوله كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداه ذا الندى فى ذرا المجد وقوله ولو ان مجدا أخلد الدهر واحدا * من الناس أبقى مجده الدهر مطعما وقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسئلة وذلك نحو ضرب بعلها صاحب هند وقد نقل بعضهم فى هذه المسئلة أيضا خلافا والحق فيها المنع (ص) *(النائب عن الفاعل)*

فاعل هيجت جمع وشية وهى كلام الشر والعداوة وأنث فعله لانه جمع ويظهر ان ضميره لعاذلته (قوله الاضعف) مفعول زاد تقدم وهو محصور بالا على الفاعل وهو كلامها والبيت لمجنون ليلى (قوله مذهب الكسائى) هو الذى فى المتن والثالث هو الاصح اجراء للاجرى انما فيقدر للمتأخر عاملا كما ذكر فى الاول (قوله شاع فى لسان العرب) أى والاصل فى كثرة الاستعمال كونه قياسيا وقوله شذ أى قياسا وان سمع كثيرا أيضا (قوله فمن أجازها الخ) أى ومن منعها نظر الى تأخر مفسر الضمير لفظا ورتبة مع عدم تعلق الفعل به بخلاف زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعورا به (قوله ممنوعة) أى شعرا ونثرا وقوله وأجازها أى فيهما أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جنى بسكون الياء لان أصله كنى فعرب بابدال الكاف جيما وليس منسوبا بالجن كما قد يتوهم وبقى قول ثالث هو الحق وهو جوازها شعرا لانثرا (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طالبوه الى المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضى الله تعالى عنه وذعروا مبنى للمجهول أى خافوا جواب لما وهى اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله ورقى) بشد القاف أى أعلى ورفع والندى العطاء والذرا بالضم جمع ذروة بالضم والكسر كما فى القاموس وهى أعلى الشئ والشاهد فى شطريه ظاهر (قوله ولو أن مجدا الخ) لحسان بن ثابت رضى الله تعالى عنه يرثى به المطعم بن عدى أحد رؤساء المشركين بمكة لانه كان يحوط النبى صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وأبقى جواب لو فعاد الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعما وهو مفعول مؤخر (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابنة لانها انما تتعاوى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم الطائى صحابى فلا يليق به هذا الهجاء (قوله أبا الغيلان) بكسر المعجمة وعن بمعنى بعد وعبر بالمضارع فى يجزى استحضارا للحال الماضية وسنمار بكسر المهملة والنون وشد الميم رجل رومى بنى القصر المسمى بالخورنق بظهر الكوفة للنعمان ابن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ القاه من أعلاه لئلا يبنى لغيره مثله فضرب به المثل فى سوء المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

(النائب عن الفاعل)

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهى أولى واخصر من قول الجمهور المفعول الذى لم يسم فاعله لانه لايشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف اذ المفعول به هو المراد عند الاطلاق ولانه يشمل المفعول الثانى فى نحو اعطى زيد دينارا وليس مرادا وان اجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب

ينوب مفعول به عن فاعل
فيما له كنيل خير نائل

(ش) يحذف الفاعل و يقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع و وجوب التأخر عن رفعه وعدم جواز حذفه وذلك كقولك نيل خير نائل فخير نائل مفعول قائم مقام الفاعل والاصل نال زيد خير نائل فحذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل على أن يكون مفعولا مقدما بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التى بعده وهى نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل (ص)

فأول الفعل اضممن والمتصل
بالآخر اكسر فى مضى كوصل
واجعله من مضارع منفتحا
كينتحى المقول فيه ينتحى

(ش) يضم أول الفعل الذى لم يسم فاعله مطلقا أى سواء كان ماضيا أو مضارعا ويكسر ما قبل آخر الماضى ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال ذلك فى الماضى قولك فى وصل وصل وفى المضارع قولك فى ينتحى ينتحى (ص)

والثانى التالى تا المطاوعه
كالاول اجعله بلا منازعه
وثالث الذى بهمز الوصل
كالاول اجعلنه كاستحلى

(ش) اذا كان الفعل المبنى للمفعول مفتتحا بتاء المطاوعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك فى تدحرج تدحرج وفى تكسر تكسر وفى تغافل تغوفل واذا كان مفتتحا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه وذلك كقولك فى استحلى استحلى وفى اقتدر اقتدر وفى انطلق انطلق (ص)

عن الفاعل ايا كان دون غيره (قوله خير نائل) فى الصحاح النوال العطاء والنائل مثله لكن المراد هنا الشئ المعطى لانه تمثيل لانابة المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أى لغرض اما لفظى كالايجاز فى نحو بمثل ما عوقبتم والسجع نحو من طابت سريرته حمدت سيرته وتصحيح النظم كقوله

علقتها عرضا وعلقت رجلا * غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل

اى علقنيها الله اى جعلنى احبها عرضا بلا قصد أو معنوى كالعلم به فى وخلق الانسان ضعيفا وجهله كسرق المتاع وابهامه كتصدق على مسكين وتعظيمه بصون اسمه عن لسانك أو عن قرنه بالمفعول كخلق الخنزير وتحقيره كطعن عمرو كراهة سماعه والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم الميم لانه من أقام الرباعى (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل اتصاله بعامله وصيرورته كالجزء منه واغناؤه عن الخبر فى نحو أمضروب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه وتجريده من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصيرورته مبتدا اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة فى الظرف والمجرور لان الكلام الآن فى النائب المفعول به لا مطلق نائب (قوله فأول الفعل الخ) كالاستدراك على قوله فيما له أى فى كل شئ الا فى صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصلى واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثلة المبالغة والجامد المؤول بمشتق ولا يرتفع نائبه الا بالفعل المغير واسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل اقوال ثالثها الاصح جوازه حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام اى من أن اكل بخلاف عجبت من ضرب عمرو اذا كان عمرو مضروبا فيتعين اضافته له على انه فى محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضممن) اى ولو تقديرا كنيل وكذا قوله اكسر كذا فان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم و يكرم فاما أن يقدر مجئ غير الاولين أو يراد بقوله اضمم واكسر اذا لم يكن وكذا يقال فى قوله منفتحا (قوله اكسر فى مضى) أى فى لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقا كقوله * لو عصر منها البان والمسك انعصر * ومنهم من يفتحه فى معتل اللام فتقلب الياء الفا فيقول فى رؤى زيد رؤى بفتح الهمزة ففى المعتل ثلاث لغات افاده فى التصريح (قوله كينتحى) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة كذا أى اعتمدتها فى السير وملت اليها وانتحيت لفلان عرضت له وانتحيت السكين على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة لينتحى الاول بفتح الياء والثانى بضمها نائب فاعل المقول لقصد لفظها (قوله تالى المطاوعه) هى قبول التأثير وحصوله من الاول فى الثانى كعلمته فتعلم وكسرته فتكسر وانما قيد تاليها بكونه ثانيا لينبه على اختصاص هذا الحكم بالماضى فان تاليها فى المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعول أول لمحذوف يفسره اجعلنه وكالاول مفعوله الثانى ويرد عليه ما مر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعلنه بقى الاشكال فى قوله كالاول لتقدمه عليه وقدم ان المصنف ارتكب ذلك كثيرا للضرورة (قوله وفى تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل تاء المطاوعة ما أشبهها من كل تاء معتاد زيادتها وان لم تكن للمطاوعة كتجبر وتوالى وتغافل بخلاف ترمس الشئ اى رمسه اى دفنه فلا يضم تاليها لعدم اعتياد زيادتها اذ الاصل التوصل للساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفى انطلق الخ) صريحه بناء اللازم للمجهول وقد منعه أكثرهم مطلقا ولا يرد عليهم قراءة وأما الذين سعدوا بضم السين لحكاية الكسائى سعده متعديا ومنعه أبو البقاء فيما لا يتعدى بحرف كقام وجلس اذ لو بنى لبقى الفعل خبرا بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز كربه وقيل يجوز مطلقا وينوب المصدر المعرف

واكسر أو أشمم فاثلاثي أعل * عينا وضم جا كبوع فاحتمل (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين فقد سمع في فائه ثلاثة أوجه اخلاص الكسر نحو قيل و بيع ومنه قوله

حيكت على نيرين اذ تحاك (١٦٩) * تختبط الشوك ولا تشاك

واخلاص الضم نحو قول و بوع ومنه قوله

ليت وهل ينفع شيأ ليت
ليت شبابا بوع فاشتريت

وهي لغة بني دبير وبني فقعس وهما من فصحاء بني اسد والاشمام وهو الاتيان بالفاء محركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك الا في اللفظ ولا يظهر في الخط وقد قرئ في السبعة قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء بالاشمام في قيل وغيض (ص)

وان بشكل خيف لبس يجتنب
وما لباع قد يرى لنحو حب

(ش) اذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول الى ضمير متكلم او مخاطب او غائب فاما ان يكون واويا أو يائيا فان كان واويا نحو سام من السوم وجب عند المصنف كسر الفاء أو الاشمام فتقول سمت ولا يجوز الضم فلا تقول سمت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالضم ليس الا نحو سمت العبد وان كان يائيا نحو باع من البيع وجب عند المصنف ايضا ضمها أو الاشمام فتقول بعت يا عبد ولا يجوز الكسر فلا تقول بعت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالكسر فقط نحو بعت الثوب وهذا معنى قوله وان بشكل خيف لبس يجتنب أي وان خيف اللبس في شكل من الاشكال السابقة اعني الضم والكسر والاشمام عدل عنه الى شكل غيره لا لبس معه هذا ما ذكره المصنف والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوي والضم في اليائي والاشمام هو المختار ولكن لا يجب ذلك بل يجوز الضم في الواوي والكسر في اليائي وقوله وما لباع قد يرى لنحو حب معناه ان الذي ثبت لفاء باع من جواز الضم والكسر والاشمام يثبت لفاء المضاعف نحو حب فتقول حب وحب وان شئت أشممت (ص)

وما لفا باع لما العين تلي * في اختار وانقاد وشبه ينجلي

عن الفاعل كجلس الجلوس واما الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقا وأما بناء كان وكاد واخواتهما فأجازه سيبويه والجمهور ومنعه ابو حيان تبعا للفارسي كما في النكت (قوله واكسر الخ) تقييد لقوله المار فأول الفعل اضممن (قوله او أشمم) بنقل فتح الهمزة الى الواو وليست مكسورة لانه من أشم الرباعي ومصدره الاشمام وفا بالقصر تنازعه كل من اكسر وأشمم فأعمل فيه الثاني وحذف من الاول ضميره لكونه فضلة وعينا تمييز محول عن نائب الفاعل اى أعلت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجا بالقصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفي لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتي معل بلا تاء ليساوي عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كعور وصيد واعتور فاذا بني للمفعول سلك به مسلك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر اعلاها والضم أرداها (قوله حيكت) بالياء وروي بالواو وفاً وردة الاشموني شاهد للضم وضميرها للرداء يصفه بالقوة والمتانة وهو يؤنث ويذكر أي نسجت تلك الرداء على نيرين أي طاقتين واذ تحاك اى اذ حيكت وتختبط الشوك أي تضر به من اختبط الشجرة ضربها بعصا ونحوها ولا تشاك أي لا يخرقها الشوك لصفاقتها (قوله شبابا) اسم ليت الاولى و بوع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها فهي مرفوعة بالضمة الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى وما بينهما اعتراض والاستفهام انكاري وشيأ مفعول مطلق لينفع أي لا تنفع ليت نفعا ما لا مفعول به خلافا للعيني وروي عابدل هل (قوله بني دبير) بمهملة فوحدة مصغرا (قوله بالفاء محركة) بالميم فهو حال من الفاء وفي نسخ الاتيان بحركة بين الخ ولا غبار على هذين وفي نسخ الاتيان بالفاء بحركة الخ وفيها تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد وهو ممنوع الا أن تجعل الباء الاولى لمجرد التعدية والثانية للملابسة أو الثانية للتعدية والاولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أي بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوي فالبينية على جهة الافراز لا الشيوع والقراء يسمون ذلك روما والاشمام عندهم يطلق على الاشارة بالشفتين في الرفع والضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أي للكسائي وهشام (قوله الى ضمير متكلم) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكر وغيره نحو بعنا وبعتما وبعتن الا أن الغائب لا يلتبس الا عند اسناده لنون النسوة فما قيل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب خلاف الصواب نعم الاولى بدله أو غائبات كما في نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أي اذا لم يكن مكسور العين كخفت والا امتنع فيه الكسر كاليائي لا الضم لان المبني للفاعل ليس الا بالكسر (قوله من الاشكال السابقة الخ) صريح في أن الاشمام شكل وهو كذلك أن أريد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المسموعة لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجملة الشرطية لا تستلزم الوقوع فان أريد بالشكل التحرك بحركة خاصة كان اطلاقه على الاشمام بالتغليب (قوله هذا ما ذكره المصنف) أي فان قوله يجتنب ظاهر في المنع وان احتمل الكراهة (قوله بل يجوز الخ) أي ولا يضر الالباس كما لم يبالوا به في نحو مختار وتضار فانهما يحتملان المجهول والمعلوم ورد بان هذا اجمال لا لبس كما هنا لكن في النكت عن أبي حيان ان اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جوازها سيبويه (قوله الذي ثبت لفاء باع الخ)

لكن الافصح فى المضاعف الضم فالاشمام فالكسر وفى باع بالعكس حتى قيل لايجوز فيه غير الضم والاصح الجواز قرأ علقمة ردت الينا ولو ردوا لعادوا بالكسر وقرأ الجماعة بالضم الخالص والتباس الثانى بأمر الجماعة مدفوع باولان الامر لايقع بعدها على ان اللازم بدون لو اجمال لا الباس (قوله وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تمثيله باختار وانقاد وليس بلازم بل مثله المضاعف كاشتدوانهل ففيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبى (قوله بمثل حركة التاء) أى من ضم أو كسر أو اشمام (قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفا لمحذوف أى ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفة له أو عمله فيه ان جعل حالا من ضميره المستتر فيه وحرى حقيق خبره وبنيابة متعلق به (قوله أو حرف جر) أى مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعا لظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن النائب هو المجموع ونقل ترجيحه عن ابن هشام لكن قال فى الارتشاف لم يذهب الى ذلك أحد بل مذهب البصريين ان النائب هو المجرور وحده فهو فى محل رفع كما انه بعد المبنى للفاعل فى محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عنه اذ الحرف لاحظ له فى الاعراب أصلا اهـ وعلى الثانى ففى المتن مضاف مقدر أى أو مجرور حرف جر وذهب السهيلى وابن درستويه الى عدم نيابة الجار والمجرور أصلا وما أوهم ذلك يقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو ضمير مبهم يعود لما دل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين أحدها والمختار مذهب البصريين (قوله مالزم النصب على الظرفية) هو مالا يخرج عنها أصلا كقط وعوض واذا وسحر ومثله مالزم الظرفية أو شبهها وهو الجر بمن كعند وثم بالفتح فكل ذلك لا تجوز انابته لعدم تصرفه اذ لا يستعمل مرفوعا أصلا ولا منصوبا أو مجرورا بغير ما ذكر فلا يقال ما جئ قط ولا يجاء اذا جاء زيد على انابتهما واجازه الاخفش فيقال جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه فى محل رفع بالنيابة وقد أجاز فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك كون الظرف فى محل رفع فاعلا ومبتدأ مع نصبه على الظرفية لكن المشهور ان فتحه حينئذ بناء لاضافته الى المبنى لا اعراب افاده فى التصريح (قوله ونحو عندك) عطف على قوله مالزم لا على سحر لئلا يقتضى أنه يلزم النصب أبدا وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهه وهو الجر بمن (قوله من لزوم النصب) أى أو شبهه (قوله معاذ الله) مصدر ميمى نائب عن اللفظ بفعله أى أعوذ بالله معاذا وانما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحان (قوله وكذلك مالا فائدة فيه الخ) استفيد منه انه لا ينوب من الظروف والمصادر الا المتصرف المختص فالمتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ما خصص بشئ من أنواع المخصصات ومن المصادر ما ليس لمجرد التأكيد بأن يكون مبينا للعدد كضرب ثلاثون ضربة أو لنوع مخصوص كضرب ضرب أليم أو لنوع مقصود ابهامه كقوله تعالى فمن عفى له من أخيه شئ أى نوع ما من أنواع العفو سواء صدر من كل الورثة أو بعضهم وانما جعل شئ مصدرا لا مفعولا به لان عفا لازم وجعله بمعنى ترك ضعيف اذ لم يثبت عفا الشئ بمعنى تركه بل أعفاه كما فى البيضاوى وأما النائب من المجرور فشرطه أيضا الاختصاص كما يفيده قول الشارح ولا جلس فى دار وان لا يلزم الجار له طريقة واحدة كمذ ومنذ الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للمقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت له وأما قوله

يغضى حياء ويغضى من مهابته * فلا يكلم الا حين يبتسم

فنائب فاعل يغضى ضمير المصدر أى ويغضى هو أى الاغضاء المعهود وهو اغضاء الحياء أو اغضاء

(ش) أى يثبت عند البناء للمفعول لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو انفعل وهو معتل العين الذى ثبت لفاء باع من جواز الكسر والضم والاشمام وذلك نحو اختار وانقاد وشبههما فيجوز فى التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختور وانقود والكسر نحو اختير وانقيد والاشمام وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف

(ص) وقابل من ظرف أو من مصدر
أو حرف جر بنيابة حرى

(ش) تقدم ان الفعل اذا بنى لما لم يسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل وأشار فى هذا البيت الى انه اذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط فى كل واحد منها أن يكون قابلا للنيابة أى صالحا لها واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة كالظرف الذى لا يتصرف والمراد به مالزم النصب على الظرفية نحو سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه ونحو عندك فلا تقول جلس عندك ولا ركب سحر لئلا تخرجهما عما استقر لهما فى لسان العرب من لزوم النصب وكالمصادر التى لا تتصرف نحو معاذ الله فلا يجوز رفع معاذ لما تقدم فى الظرف وكذلك مالا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور

كائن من مهابته أو التقدير و يغضى هو أى الطرف أى تطبق العين من مهابته كما استقربه الروداني لان الاغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل لانه لكون جاره للتعليل مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى ولهذا امتنع انابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما منع المفعول معه والمستثنى فللفصل بينهما و بين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمدح به زين العابدين بن الحسين بن على رضى الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك فى حياة أبيه وجهد أن يستلم الحجر فمنعه الزحام فجلس بعيدا على كرسى ينتظر الفضو فجاء زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجها وأطيبهم أرجا فلما انتهى للحجر تنحى له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذى هابته الناس هذه الهيبة فقال هشام لا أعرفه مخافة ان تميل اليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا أعرفه

هذا ابن خير عباد الله كلهم * هذا التقى النقى الطاهر العلم
هذا الذى تعرف البطحاء وطأته * والبيت يعرفه والركن والحرم
يكاد يمسكه عرفان راحته * ركن الحطيم اذا ما جاء يستلم
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بجده أنبياء الله قد ختموا

يغضى حياء الخ الى ان قال

من معشر حبهم دين و بغضهم * كفر وقربهم ملجا ومعتصم
ان عد أهل التقى كانوا أئمتهم * أوقيل من خير أهل الارض قيل هم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم * ولا يدانيهم قوم وان كرموا
من يعرف الله يعرف أولوية ذا * الدين من بيت هذا ناله الأمم

فغضب عليه هشام حتى سجنه فارسل اليه زين العابدين اثنى عشر ألف درهم فردها وقال مدحت الله لا للعطاء فارسل يقول له انا أهل البيت اذا وهبنا شيأ لا نستعيده والله يعلم نيتك و بيتك عليها فقبلها (قوله ولا ضرب ضرب) أى لانه لا فائدة فى اسناد الفعل الى المبهم من المصدر أو الزمان أو المكان لانفهام الاولين منه وضعا والثالث التزاما فلابد من تخصيصها بشئ من المخصصات ولا عبرة بافادة المصدر توكيد الفعل لان هذه غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بالمنع ضرب على اضمار ضمير الضرب المبهم لان الضمير أشد ابهاما من الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة لدليل جاز كما مر فى يغضى حياء الخ ومثله قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

وقوله فيا لك من ذى حاجة حيل دونها * وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

أى حيل هو أى الحول المعهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدر فى أحد التفاسير و يعتلل هو أى الاعتلال المعهود الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا فى التوضيح وغيره أى ولا يصح جعل بين فى الآية ودون فى البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كما فى التصريح نعم يجوز ذلك عند الاخفش فيكونان منصوبين على الظرفية فى محل رفع بالنيابة كما مر فى عند وكذا عند من يجوز تصرفهما كما فى قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر وقوله

ألم تريا أنى حميت حقيقتى * وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما للبناء ولا يصح جعل النائب فى البيت الاخير ضمير ذى حاجة لان الفعل لازم لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر (قوله فى اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب

قوله الفضو هو بضم الفاء والضاد وشد الواو الاتساع كما فى القاموس اه مصححه

فلا تقول سير وقت ولا ضرب ضرب ولا جلس فى دار لانه لا فائدة فى ذلك ومثال القابل من كل منها قولك سير يوم الجمعة وضرب ضرب شديد ومر بزيد

(ص) ولا ينوب بعض هذى ان وجد * فى اللفظ

مفعول به وقد يرد (ش) مذهب البصريين الا الاخفش انه اذا وجد بعد الفعل المبنى لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين اقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول ضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة امام الامير فى داره ولا يجوز اقامة غيره مقامه مع وجوده وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول ومذهب الكوفيين أنه يجوز اقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر فتقول ضرب ضرب شديد زيدا وضرب زيدا ضرب شديد وكذلك الباقى واستدلوا لذلك بقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقول الشاعر لم يعن بالعلياء الا سيدا * ولا شفى ذا الغى الا ذو هدى ومذهب الاخفش أنه اذا تقدم غير المفعول به عليه جاز اقامة كل واحد منهما فتقول ضرب فى الدار زيدا وضرب فى الدار زيد وان لم يتقدم تعين اقامة المفعول به نحو ضرب زيد فى الدار ولا يجوز ضرب زيدا فى الدار

(ص) وباتفاق قد ينوب الثان من * (١٧٢) باب كسا فيما التباسه أمن (ش) اذا بنى الفعل المتعدى الى مفعولين لما لم يسم فاعله فاما أن يكون من باب أعطى أو من باب ظن فان كان من باب أعطى وهو المراد بهذا البيت فذكر المصنف انه يجوز اقامة الاول منهما وكذلك الثانى بالاتفاق فتقول كسى زيد جبة وأعطى عمرو درهما وان شئت أقمت الثانى فتقول أعطى عمرا درهم وكسى زيدا جبة هذا ان لم يحصل لبس باقامة الثانى فان حصل لبس وجب اقامة الاول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا فيتعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد عمرا ولا يجوز اقامة الثانى حينئذ لئلا يحصل لبس لان كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذا بخلاف الاول ونقل المصنف الاتفاق على أن الثانى من هذا الباب يجوز اقامته عند أمن اللبس فان عنى به انه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد لان مذهب الكوفيين انه اذا كان الاول معرفة والثانى نكرة تعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد درهما ولا يجوز عندهم اقامة الثانى فلا تقول أعطى درهم زيدا

(ص) فى باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعا اذا القصد ظهر (ش) يعنى انه اذا كان الفعل متعديا الى مفعولين (قوله الثانى منهما خبر فى الاصل كظن واخواتها أو كان متعديا الى ثلاثة مفاعيل كأرى واخواتها فالاشهر عند النحويين أنه يجب اقامة الاول ويمتنع اقامة الثانى فى باب ظن والثانى والثالث فى باب اعلم فتقول ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيدا قائم وتقول اعلم زيد فرسك مسرجا ولا يجوز اقامة الثانى فلا تقول اعلم زيدا فرسك مسرجا ولا اقامة الثالث فلا تقول اعلم زيدا فرسك مسرج ونقل ابن أبى الربيع الاتفاق على منع اقامة الثالث ونقل الاتفاق أيضا ابن المصنف وذهب قوم منهم المصنف الى انه لا يتعين اقامة الاول لا فى باب ظن ولا فى باب اعلم لكن يشترط أن لا يحصل لبس فتقول ظن زيدا قائم واعلم زيدا فرسك مسرجا واما اقامة الثالث من باب اعلم فنقل ابن أبى الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه وليس كما زعما فقد نقل غيرهما الخلاف فى ذلك فتقول اعلم زيدا فرسك مسرج فلو حصل لبس تعين اقامة الاول فى باب ظن واعلم فلا تقول ظن زيدا عمرو على ان عمرا هو المفعول الثانى ولا أعلم زيدا خالد منطلقا (ص) وما سوى النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا

مفعولا به لكن لم يذكر فلا يمتنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) أى ولو منصوبا بنزع الخافض فتمتنع انابة غيره مع وجوده كانابته مع وجود منصوب بنفس الفعل كاخترت زيدا الرجال عند الجمهور خلافا للفراء والتسهيل (قوله وقد يرد) أى شذوذا أو ضرورة (قوله أبى جعفر) هو من العشرة (قوله ليجزى قوما الخ) أى ببنائه يجزى للمجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذا لم يعن مجهول وبالعلياء نائبه مع وجود المفعول به وهو سيدا أى لم يعن الله أى لم يجعل أحدا يعتنى بالعلياء الا سيدا وأوله البصريون بأنه ضرورة والنائب فى الآية ضمير الغفران المفهوم من يغفروا وغاية ما فيه انابة المفعول الثانى وهو جائز هذا وحقق فى شرح الجامع ان الأحق بالنيابة ما يكون أهم فى الكلام مثلا لو كان القصد ايقاع ضرب زيد امام الامير أنيب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثانى مفعوليه غير خبر فى الاصل ولا أحدهما منصوبا بنزع الخافض كاخترت الرجال زيدا (قوله لئلا يحصل لبس الخ) أى ولا يدفعه تأخير النائب لان كون الاصل تأخير الثانى عارضه كون الاصل انابة الفاعل معنى فلا يدل على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يفيده كون المؤنث هو النائب واما كونه آخذا أو مأخوذا فشئ آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجاب عنه بأنه لم يصح عنده حكاية الخلاف أو مراده اتفاق جمهور البصريين (قوله ولا يجوز عندهم الخ) أى وان لم يحصل لبس لان المعرفة أحق بالاسناد وقيل بالمنع مطلقا طردا للباب (قوله اذا القصد ظهر) أى بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذ التعليلية (قوله فقد نقل غيرهما الخلاف) أى اجازه بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنا لانه ثانى مفعولى ظن فنقل الاتفاق غلط قاله ابن هشام *(تنبيه)* شرط انابة الثانى مع عدم اللبس ان لا يكون جملة والا امتنع اتفاقا كما يمتنع فى غير الثانى الا اذا حكيت بالقول لانها حينئذ كالمفرد لقصد لفظها نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فان كان الثانى ظرفا مع وجود الاول ففيه الخلاف المار فى الظرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب متعلقه لانه المفعول الثانى فى الحقيقة لا المجرور نفسه خلافا للسم لانه معمول المتعلق لا للفعل بخلاف مر بزيد كما مر (قوله فلا تقول ظن الخ) أى لان كلا منهما يصلح أن يكون ظانا ومظنونا

(قوله ونصبت الباقي) أي لفظا في غير المجرور ومحلا فيه والله أعلم

(اشتغال العامل عن المعمول)

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى اهـ صبان وفيه أن أول المنصوبات المفعول به في باب تعدي الفعل ولزومه وقد ذكر بعده التنازع فيه مع أنه يرفع وينصب فكان ينبغي على هذا توسطه أيضا (قوله ان مضمر اسم الخ) مضمر فاعل بمحذوف يفسره شغل وفعلا مفعول لذلك المحذوف وضمير عنه ولفظه للاسم السابق والباء في بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه باعادة العامل بمعناه وأل في المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فعلا عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيدا ضربته أو محله كهذا ضربته فالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق لا للمضمر لان نصبه على أبدا هذا ما أشار اليه الموضح والاشموني وهو التحقيق وأشار الشارح كغيره الى أن اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدي الفعل اليه بنفسه وبمحله تعديه بالحرف كزيدا مررت به مجازا من اطلاق الملزوم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدي بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير في لفظه للمضمر والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتي وفصل مشغول بحرف جر *تعميما بعد تخصيص لان فصل المشغول اما من ضمير الاسم السابق كما ذكر أو من سببيه كزيدا مررت بغلامه فلا تكرر (قوله فالسابق) نصب بمحذوف يفسره انصبه وأفاد بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله أضمرا) أي حذف حتما أي اضمارا حتما كما ذكره الشارح لانه صار حتما لا ان في النصب التفصيل الآتي (قوله ان يتقدم اسم) أي واحد لانه نكرة في الاثبات فيفيد ان المشغول عنه لا يتعدد مع اتحاد العامل المقدر لانه لم يسمع واما زيدا وعمرا ضربتهما فكالاسم الواحد بسبب العطف واجازه الاخفش ان عمل المقدر في متعدد كزيدا درهما أعطيته اياه فان تعدد العامل المقدر جاز كما في الرضي كزيدا أخاه غلامه ضربته أي لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه وأفاد أيضا اشتراط تقدمه واما ضربته زيدا فليس اشتغالا بل ان نصب زيد فبدل من الهاء أو رفع فمبتدأ مؤخر ويشترط فيه أيضا قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما يختص بالظاهر كحتى كذا في الصبان لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين الا أن يكون فيه خلاف وكونه مفتقرا لما بعده فلا اشتغال في جاءك زيد فأكرمه وكونه مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغني (قوله ويتأخر عنه فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي يذكر وشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي وصلاحيته للعمل فيما قبله سواء كان فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما يعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند من يجوز تقديم معمول الاولين وخبر الثالث كزيدا لست مثله أي باينت زيدا لست مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل وشرطه كونه ضمير الاسم السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة اهـ صبان ومراد الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقي كلامه ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه وقوله فالسابق انصبه الخ أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان

(ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل فكما أنه لا يرفع الفعل الا فاعلا واحدا فكذلك لا يرفع الفعل الا مفعولا واحدا فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحدا منها مقام الفاعل ونصبت الباقي فتقول أعطي زيد درهما وأعلم زيد عمرا قائما وضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة امام الامير في داره (ص)

(اشتغال العامل عن المعمول)

ان مضمر اسم سابق فعلا شغل
عنه بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمرا
حتما موافق لما قد أظهرا

(ش) الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم السابق أو في سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير زيدا ضربته وزيدا مررت به ومثال المشتغل بالسببي زيدا ضربت غلامه وهذا هو المراد بقوله ان مضمر اسم الخ والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم بنصب المضمر لفظا نحو زيدا ضربته أو بنصبه محلا نحو زيدا مررت به فكل واحد من ضربت ومررت قد اشتغل بضمير زيد لكن ضربت وصل الى الضمير بنفسه ومررت وصل اليه بحرف جر فهو مجرور لفظا منصوب محلا وكل من ضربت ومررت لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على زيد كما تسلط على الضمير فكنت تقول زيدا ضربت فتنصب زيدا ويصل اليه الفعل بنفسه كما وصل الى ضميره وتقول بزيد مررت فيصل الفعل الى زيد بالباء كما وصل الى ضميره ويكون منصوبا محلا كما كان الضمير وقوله فالسابق انصبه الى آخره معناه أنه اذا وجد الاسم

والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق واختلف النحويون فى ناصبه فذهب الجمهور الى ان ناصبه فعل مضمر وجوبا ويكون الفعل المضمر موافقا فى المعنى لذلك المظهر وهذا يشمل ماوافق لفظا ومعنى نحو قولك فى زيدا ضربته ان التقدير ضربت زيدا ضربته وماوافق معنى دون لفظ كقولك فى زيدا مررت به ان التقدير جاوزت زيدا مررت به وهذا هو الذى ذكره المصنف والمذهب الثانى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده وهو مذهب كوفى واختلف هؤلاء فقال قوم انه عامل فى الضمير وفى الاسم معا فاذا قلت زيدا ضربته كان ضربت ناصبا لزيد وللهاء ورد هذا المذهب بأنه لايعمل عامل واحد فى ضمير اسم ومظهره وقال قوم هو عامل فى الظاهر والضمير ملغى ورد بأن الاسماء لاتلغى بعد اتصالها بالعوامل

(ص) والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما

(ش) ذكر النحويون ان مسائل هذا الباب على خمسة أقسام أحدها مايجب فيه النصب والثانى مايجب فيه الرفع والثالث مايجوز فيه الامران والنصب أرجح والرابع مايجوز فيه الامران والرفع أرجح والخامس مايجوز فيه الامران على السواء فأشار المصنف الى القسم الاول بقوله والنصب حتم الخ ومعناه انه يجب نصب الاسم السابق اذا وقع بعد أداة لايليها الا الفعل كادوات الشرط نحو ان وحيثما فتقول ان زيدا أكرمته أكرمك وحيثما زيدا تلقاه فأكرمه فيجب نصب زيدا فى المثالين وفيما

أحد من المشركين استجارك لايكون اشتغالا والمنقول عن شارح التسهيل وأبى حيان انه منه وكذا فى التوضيح وهو المتجه فنى الضابط قصور فأحد فاعل بمحذوف يفسره استجارك لاشتغاله بضميره ولايرد أنه لو تفرغ له لم يعمل فيه لان ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدمامينى خلافه لحكاية الاخفش عن العرب زيدا جلست عنده مع ان زيدا مفعول به وعنده ظرف والتقدير لابست زيدا جلست عنده (قوله مضمر وجوبا) أى لان المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما واما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثانى تأكيد وساجدين مفعول ثان لرأيت الاول أومفعوله الثانى محذوف أى ساجدين لى وقوله والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره رأيتهم والجمع حينئذ للتعظيم (قوله وماوافق معنى دون لفظ) أى سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدى بالباء والمجاوزة بخلاف المتعدى بعلى فمعناه المحاذاة أو باللزوم ولو عرفا كزيدا ضربت أخاه أوقتلت عدوه أى أهنت زيدا أوسررته لان ذلك لازم عرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيدا مررت بغلامه أى لابست زيدا الاجاوزت لان المجاوزة ليست له واعلم أنه لامحل لجملة العامل المظهر على الصحيح لانها مفسرة خلافا للشلوبين فى جعله المفسرة بحسب ماتفسره أى فلا محل لها فى زيدا ضربته ومحلها الرفع فى انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله لانها مفسرة للخبر والنصب فى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة اذلو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم مغفرة كان منصوبا هذا وكون المفسر جملة انما هو فى اشتغال النصب الذى كلامنا فيه اما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله اعراب مايفسره لفظا أومحلا ولذا جزم فى قوله * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * (قوله بأنه لايعمل الخ) وبأنه يلزم كون المتعدى لواحد متعديا لاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لاتلغى الخ) وبأن الضمير قد لايتعدى اليه الفعل الا بالحرف فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدى وأيضا لايمكن الالغاء فى السببى لانه مطلوب الفعل فى الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه (قوله كادوات الشرط) أى والتحضيض والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقا وأدوات الاستفهام الا الهمزة لاختصاصها به اذا رأته فى حيزها بخلاف ما اذا لم تره كاين زيد وهل زيد قائم وانما ذكروا ذلك فى خصوص هل لعروض استفهامها بالتطفل كامر وأما الهمزة فلا تختص به مطلقا لانها أم الباب وهم يتوسعون فى الامهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحيثما زيدا تلقاه الخ) أى وهلا زيدا أكرمته ومتى زيدا تكرمه واين زيدا فارقته فيجب النصب فى كل ذلك وقوله تلقاه ليس مجزوما لانه مع فاعله مفسر للجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوما كمفسره وفى نسخ تلقه بالجزم اجراء له مجرى المحذوف *(تنبيه)* تسوية الناظم بين ان وحيثما انما هى فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما أعم من كونه فى شعر او نثر لامن جميع الوجوه فلا يرد ان جميع الادوات المذكورة لايليها فى النثر الاصريح الفعل فالاشتغال بعدها خاص بالشعر الا ان مع الماضى لفظا أومعنى واذا مطلقا فلا يقبح تلوغير الفعل ظاهرا لهما فى النثر لضعف طلبهما له لان ان لايظهر عملها حينئذ مع انها أم بابها واذا لاتعمل أصلا قال الرودانى ومثلها كل شرط لايجزم نحو لو وذات سوار لطمتنى لو غيرك قالها يا أبا عبيدة بخلاف ان مع المضارع لظهور أثرها فيه فقوى طلبها له فقبح تلو غيره لها فى النثر كباقى الادوات ويستثنى من أدوات الشرط اما فان الاشتغال يقع بعدها نظما ونثرا لكن لايجب النصب لان الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو وأما ثمود فهديناهم قرئ بالرفع على الابتداء وبالنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد المنصوب

لان اما لا يليها الا الاسم وبعد الفاء لانه لا يفصلها من اما الا الاسم واحد أى وأما ثمود فهدينا هديناهم (قوله ولا يجوز الرفع) أى على الابتداء كما ذكره أما على الفاعلية لفعل مطاوع للمذكور فيجوز كقوله

لا تجزعى ان منفس أهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

أى ان هلك منفس أهلكته والظاهر ان مثل المطاوع المبنى للمجهول كان زيداً كرمته أكرمك على ان زيد نائب فاعل بمحذوف أى ان أكرم زيداً كرمته فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم) أى المبتدا بعدها أى أدوات الشرط وكذا التحضيض والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله السابق) بالرفع فاعل تلا وما بالابتداء الخ فعوله أى ما يختص بذى الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق لمحذوف وفاعل تلا ضمير الفعل وما لم يرد مفعوله وما قبل بالضم أى قبله فاعل يرد ومعمولا حال منه أى اذا تلا الفعل شيأ لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده بأن كان له صدر الكلام فالتزم الرفع التزاما مثل ذلك (قوله فيجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ) مقتضى ذلك ان هذا القسم من باب الاشتغال مع ان ابن الحاجب لم يذكره وصوبه ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال فى شئ ولم يدخل تحت ضابطه لان العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل فى الاسم السابق والمتجه ما اقتضاه المتن والشارح من عده منه لان العامل صالح فى ذاته للعمل فيه وانما امتنع لعارض وقوعه فى هذه الاماكن فقول المصنف فى الضابط بنصب لفظه أو المحل على الاعراب الاول يعنى باعتبار حالته الذاتية وان منعه مانع عارض ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كالفعل الجامد أفاده سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أى مطلقا الفرق بينها من اذا الشرطية وقيل يقع ان اقترن بقد لانها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول أصح ومثلها ليتما فلا يجوز النصب فى ليتما بشراً زرته على الاشتغال لان ما لم تزل اختصاص ليت بالاسم خلافا لابن أبى الربيع نعم يجوز النصب على اعمالها ومما يلزم الابتداء واو الحال مع المضارع المثبت فلا نصب فى نحو خرجت وزيد يضربه عمرو ولما سيأتى فى قوله وذات بدء بمضارع ثبت الخ وكذا لام الابتداء فلا نصب فى انى لزيد ضربته (قوله اذا ولى الفعل الخ) وكذا اذا فصل بين الاسم والفعل بأجنبى نحو زيداً أنت تضربه وهند عمرو يضربها فلا نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول بأجنبى فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل فى قوله كذا اذا الفعل تلا الخ (قوله كأدوات الشرط) أى والتحضيض والعرض ولام الابتداء وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصب فى زيد هلا ضربته أو ألا تضربه أو لا ناضاربه أو كم أو انى ضربته أو زيد الذى تضربه أو رجل ضربته أو ما زيد الا يضربه عمرو بخلاف حرف التنفيس كزيداً سأضربه فيجوز نصبه على الراجح (قوله وما النافية) مثلها لا فى جواب القسم لان لها الصدر أيضا ولذا قال سيبويه فى قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله فى القرية السوس

ان نصب حب بنزع الخافض هو على لا بمحذوف يفسره أطعمه على الاشتغال لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما قبله أى حلفت على حب العراق لا أطعمه فى الدهر بخلاف زيداً لا أضربه أو لم أضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لانه من القسم الخامس الآتى (قوله ولا يجوز نصبه) أى على الاشتغال وقوله لا يصلح ان يفسر عاملا أى على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن الاشتغال فلو نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالملفوظ دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم صلاحية الملفوظ حينئذ للعمل فيما قبله ولذا سرح المصنف فى قول الشاعر

أشبههما ولا يجوز الرفع على انه مبتدأ اذ لا يقع بعد هذه الادوات وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء كقول الشاعر

لا تجزعى ان منفس أهلكته
واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

تقديره ان هلك منفس والله أعلم

(ص) وان تلا السابق ما بالابتدا
يختص فالرفع التزمه أبدا
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد
ما قبل معمولا لما بعد وجد

(ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثانى وهو ما يجب فيه الرفع فيجب رفع الاسم المشتغل عنه اذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء كاذا التى للمفاجأة فتقول خرجت فاذا زيد يضربه عمرو برفع زيد ولا يجوز نصبه لان اذا هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا ولا مقدرا وكذلك يجب رفع الاسم السابق اذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كادوات الشرط والاستفهام وما النافية نحو زيد ان لقيته فأكرمه وزيد هل ضربته وزيد ما لقيته فيجب رفع زيد فى هذه الامثلة ونحوها ولا يجوز نصبه لان ما لا يصلح ان يعمل فيما قبله لا يصلح ان يفسر عاملا فيما قبله والى هذا أشار بقوله كذا اذا الفعل الخ أى كذلك يجب رفع الاسم السابق اذا تلا الفعل شيأ لا يرد ما قبله معمولا لما بعده ومن أجاز عمل ما بعد هذه الادوات فيما قبلها فقال زيداً ما لقيت أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر فيقول زيداً ما لقيته

(ص)

واختير نصب قبل فعل ذى طلب
وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب
وبعد عاطف بلا فصل على
معمول فعل مستقر أولا

(ش) هذا هو القسم الثالث وهو ما يختار فيه النصب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر والنهى والدعاء نحو زيدا اضربه وزيدا لاتضربه وزيدا رحمه الله فيجوز رفع زيد ونصبه والمختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم بعد أداة يغلب ان يليها الفعل كهمزة الاستفهام فتقول أزيدا ضربته بالنصب والرفع والمختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمرا أكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شئ نحو قام زيد واما عمرو فأكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار الرفع كما سيأتى وتقول قام زيد وأما عمرا فأكرمه فيختار نصب عمرو

يا أيها المائح دلوى دونكا بأن دلوى مفعول لمحذوف يدل عليه دونك أى خذ دلوى مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله وبعد ما ايلاؤه الخ) أى وبعد شئ يغلب فى لسان العرب جعل الفعل تاليا له فايلاؤه مصدر مضاف لمفعوله الثانى والفعل مفعول أول لانه الفاعل معنى وفاعله محذوف أى ايلاء العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أى على جملة معمول فعل أى الجملة التى هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية بتمامها (قوله كالامر) أى ولو باللام نحو زيدا لتضربه لانها كلا الناهية لا يلزمان الصدر فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كما فى لم ولما ولن (قوله والدعاء) أى بخير أو شر بصيغة الطلب كزيدا اللهم ارحمه أو الخبر كما مثله (قوله والمختار نصبه) أى لان الاخبار بالطلب عن المبتدا قليل وخلاف القياس لعدم احتماله الصدق والكذب الا بتأويل كما مر فى بابه بل قيل بمنعه وانما اتفقت السبعة على الرفع فى آية السرقة والزنا لانه ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم السارق الخ والزانية الخ فخبره محذوف والفعل بعده مستأنف لبيان الحكم فالكلام جملتان لان هذا ليس من مواضع دخول الفاء فى الخبر عنده كما مر وعند المبرد الجملة الفعلية خبر ودخلته الفاء لما فى المبتدا من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعد فاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها على أنه لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح قياسا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر حيث لم يؤنث الفعل مع انه المختار فى المؤنث غير الحقيقى وان عطف عليه مذكر كما مر وقال ابن بابشاذ يختار الرفع فى العموم كالآية والنصب فى الخصوص كزيدا اضربه (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها النفى بما أولا أو ان وكذا حيث المجردة من ما لان دخول الجميع على الفعل أكثر فيترجح النصب بعدها كما زيدا رأيته ولا عمرا كلمته وان بكرا رأيته واجلس حيث زيدا ضربته بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الا ضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بغير ظرف نحو أأنت زيد تضربه ترجح الرفع اما الظرف فلا أثر له نحو أكل يوم زيدا تضربه والظاهر ان مثل الهمزة فى ذلك ما ذكر معها (قوله بعد عاطف) أى أو شبهه كضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا ضربته فيترجح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفى ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبها العاطفين فى كون ما بعد حتى بعضا مما قبلها وفى كون لكن بعد النفى كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كأكرمت زيدا حتى عمرو أكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته ترجح الرفع لعدم شبههما بالعاطف ولا وجه لتعينه كما قيل اذ غايته انهما مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله لتعطف جملة الخ) ان قلت كما رجح النصب بذلك يرجح الرفع بكون الاصل عدم التقدير أجيب بأن التقدير فى العربية كثير جدا وتخالف المتعاطفين قليل جدا بل نقل فى المغنى قبحه عن الرازى فلا يصلح للترجيح ومحل قلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون فان المقتضى للتخالف ان دعاء الاصنام متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر فى الثانى بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء سيا وللصمت الدائم فى عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعلية لفات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد واما عمرو الخ) انما اختير رفعه لان ما بعد اما مستأنف ومنقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرأيت عبد الله فاذا زيد يضربه عمرو ولكن الرفع فى هذه واجب لما مر ولا أثر للفصل بغيرهما كقام زيد وفى الدار عمرا ضربته (قوله فيختار نصب عمرو الخ) أفاد ان محل ترجح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتض آخر غير العطف كالطلب والا ترجح النصب لتعدد مقتضيه واعلم ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة

كما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب (ص) وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخيرا

(ش) أشار بقوله فاعطفن مخيرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذى تقدم انه القسم الخامس وضبط النحويون ذلك بأنه اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بانها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمروا أكرمته فى داره فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز (ص)

والرفع فى غير الذى مر رجح * فما أبيح افعل ودع مالم يبح

(ش) هذا هو الذى تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامران ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب (١٧٧) رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الامران على السواء وذلك نحو زيد ضربته فيجوز رفع زيد ونصبه والمختار رفعه لان عدم الاضمار أرجح من الاضمار وزعم بعضهم انه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الاضمار وليس بشئ فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية عن العرب وهو كثير وأنشد أبو السعادات بن الشجرى فى أماليه على النصب قوله

فارسا ما غادروه ملحما
غير زميل ولا نكس وكل

ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها بكسر جنات (ص)

وفصل مشغول بحرف جر
أو باضافة كوصل يجرى

(ش) يعنى انه لا فرق فى الاحوال الخمسة السابقة بين ان يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو زيد ضربته أو ينفصل منه بحرف جر نحو زيد مررت به أو باضافة نحو زيد ضربت غلامه أو غلام صاحبه أو مررت بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب النصب فى نحو ان زيدا مررت به أكرمك كما يجب فى ان زيدا أكرمته أكرمك وكذلك يجب الرفع فى خرجت فاذا زيد مر به عمرو ويختار النصب فى أزيدا مررت به ويختار الرفع فى زيد مررت به ويجوز الامران على السواء فى زيد قام وعمرو مررت به وكذلك الحكم فى زيد ضربت غلامه أو مررت بغلامه والله أعلم (ص)

وسو فى ذا الباب وصفا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل

(ش) يعنى ان الوصف العامل فى هذا الباب يجرى مجرى الفعل فيما تقدم والمراد بالوصف العامل اسم الفاعل واسم المفعول واحترز بالوصف عما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل نحو زيد دراكه فلا يجوز نصب زيد لان أسماء الافعال لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فيه واحترز بقوله وصفا ذا عمل من الوصف الذى لا يعمل كاسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى نحو زيد أنا ضاربه أمس فلا يجوز نصب زيد لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا ومثال الوصف العامل

أو مع أما لكونها معها من حلقة عن مكانها كما سيأتى بيانه ويمتنع ان يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها و بين أما بأكثر من جزء واحد فالتقدير وأما عمرا فاكرم اكرمه (قوله بعد عاطف) أى غير مفصول بأما الماهر وشبه العاطف فى هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كاما ضربت القوم حتى عمرا ضربته والثانى كهذا ضارب زيدا وعمرا يكرمه (قوله جملة ذات وجهين) أى غير تعجبية لجريان فعل التعجب مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغروه (قوله جاز الرفع والنصب) أى بشرط ان يكون فى الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمروا أكرمته فى داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولى قال ابن هشام أو بالواو لافادتها الجمعية كما أن فى الفاء السببية ورد بأن جمعيتها فى المفردات لا فى الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسيرافى لان المعطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه وجوزه الناظم وجماعة ومنه مثال الشرح للتوسع فى الثوانى وقد أجمعت القراء على نصب السماء فى قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطفت على الكبرى ترجح الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حد زيدا ضربته ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الاسقاطى وللاخفش ان يدعى مثل ذلك فى الآية فتدبر (قوله فما أبيح الخ) فائدته دفع توهم ان ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه نقله سم عن الشاطبى (قوله فارسا ما غادروه) أى تركوه وما زائدة وملحما بفتح الحاء المهملة أى غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاى وشد الميم الجبان والنكس بكسر فسكون الضعيف والوكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره الى غيره لعجزه أو بفتح الكاف فعل ماض ولا يرد ان شرط المشغول عنه كونه مختصا وفارسا نكرة محضة لان ما قائمة مقام الوصف وان كانت زائدة أى فارسا أى فارس (قوله بكسر جنات) هى شاذة (قوله أو باضافة) أى بذى اضافة أو بمضاف ولو تعدد كزيدا ضربت غلام صاحب أخيه وأو مانعة خلو فتجوز الجمع كما أشار له الشارح بقوله مررت بغلامه لكن قال الشاطبى لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيدا ضربت راغبا فيه أو ضربت من أكرمه أو رجلا يحبه كما سيأتى فى قوله وعلقة حاصلة بتابع الخ وحينئذ فليست أو لمنع الجمع ولا الخلو واعلم ان الفعل المقدر فى اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفى فصله منه من معناه أو لازمه كما مرت الاشارة اليه ولذا كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أى فى الجملة اذ لا يتأتى فيه وجوب النصب لانه لا يكون الا بعد ما يختص بالفعل (قوله اسم الفاعل الخ) أى وأمثلة المبالغة لا الصفة المشبهة ولا أفعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أى بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله

زيداأناضاربه الآن أوغداوالدرهم أنت معطاه فيجوزنصب زيدوالدرهم ورفعهما كما كان يجوزذلك مع الفعل واحترز بقوله ان لم يك مانع حصل عما اذادخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيماقبله كما اذادخلت عليه الالف واللام نحوزيداأناالضاربه فلا يجوزنصب زيدلان مابعد الالف واللام لايعمل فيماقبلهما فلا يفسرعاملافيه والله أعلم (ص)

وعلقة حاصلة بتابع

كعلقة بنفس الاسم الواقع

(ش) تقدم انه لافرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو زيداضربته وبين مافصل بحرف جرنحوزيدامررت به أو باضافة نحوزيداضربت غلامه وذكرفي هذا البيت ان الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببي ومعناه انه اذا عمل الفعل في أجنبي وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحو زيداضربت رجلايحبه أوعطف بيان نحو زيدا ضربت عمرا أباه أومعطوف بالواو خاصة نحوزيدا ضربت عمرا وأخاه حصلت الملابسة بذلك كما تحصل بنفس السببي فينزل زيدا ضربت رجلا يحبه منزلة زيدا ضربت غلامه وكذلك الباقي وحاصله ان الاجنبي اذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله أعلم (ص)

(تعدى الفعل ولزومه)

علامة الفعل المعدى أن تصل

ها غير مصدر به نحو عمل

(ش) ينقسم الفعل الى متعد ولازم فالمتعدى هو الذى يصل الى مفعوله بغير حرف جر نحو ضربت زيدا واللازم ماليس كذلك وهو مالا يصل الى مفعوله الا بحرف جر نحو مررت بزيد أولا مفعول له نحو قام زيد ويسمى مايصل الى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا غير
ومجاوزا وماليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعديا بحرف جر وعلامة الفعل المتعدى أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهى هاء المفعول به نحو الباب أغلقته واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدى واللازم فلا تدل على تعدى الفعل

فالمحل للجملة أماهو وحده فلا محل له على الراجح وكذا يجب الرفع في نحو زيدضربا اياه لان المصدر لايعمل فيماقبله فزيدمبتدأ خبره الفعل الذى ناب عنه المصدر نعم يجوز الاشتغال فيهما عند الكسائى المجوز تقديم معمول اسم الفعل والسيرافى المجوز تقديم معمول المصدر الذى لاينحل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله اما ماينحل فلا يعمل فيماقبله اتفاقا لان الصلة لاتعمل فيماقبل الموصول ومحل ماذكر مالم يمنع منه مانع كالفاء في والذين كفروا فتعسا لهم فيتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعسا مصدر لمحذوف هو الخبر أى تعسهم تعسا ودخلته الفاء مع ان فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية ان الذين فتنوا المؤمنين الخ (قوله زيدا أناضاربه الآن) أى بنصب زيدا بفعل مضمر يفسره جملة أناضاربه أو باسم فاعل مضمر خبر عن أنا مقدم عليه أو مبتدأ وأنا فاعله ان اعتمد على نحو استفهام نحو أزيدا أناضاربه والوصف المذكور على هذين خبر مبتدا محذوف كما قاله الدمامينى أوهو مفسر للمحذوف وقائم مقامه بلا تقدير مبتدا له كما قاله سم فان قيل قد مر في الابتداء ان الوصف لايفصل من معموله بأجنبى وحينئذ فلا يصلح ضاربه لان يفسر عاملا في زيد لانه لو تفرغ له لم يتسلط عليه لفصله بأنا قلنا هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو ان محل امتناع الفصل عند تأخر الاجنبى والمعمول عن الوصف كما في آية أراغب انت عن آلهتى أخذا من كلامهم أفاده الصبان ولا يرد انهم صرحوا بامتناع زيدا أنت تضربه للفصل كما مر مع تقدمهما لانهم اغتفروا ذلك في الوصف لاحتياجه الى مايعتمد عليه بخلاف الفعل (قوله وعلقة الخ) يعنى ان الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذى لابد منه في الاشتغال ليكون العامل موجها اليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الاجنبى اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والملابسة والباء في بتابع وبالاسم سببية كما يشير اليه صنيع الشارح فان كلا منهما سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البدل والتوكيد ويحتمل ان المراد بالعلقة الضمير والباء في بتابع وبالاسم بمعنى في والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببى فتأمل والله أعلم

(تعدى الفعل ولزومه)

لزومه عطف على تعدى فهو تابع له في اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للموصوف أى الفعل المتعدى والفعل اللازم لانهما المذكوران صراحة لانفس التعدى واللزوم وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الاولى تأخيره عن التنازع كما مر في الاشتغال (قوله علامة الفعل المعدى) أى بنفسه وضعا لانه المراد عند الاطلاق لا المعدى بالحرف ولا بنزع الخافض (قوله أن تصل) أى صحة ان تصل الخ وله علامة ثانية وهى صحة صوغ اسم مفعول منه تام أى غير مفتقر الى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول تصل وغير بالجر مضاف اليه أى هاء هى ضمير غير مصدر أى وغير ظرف أيضا فان ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو الليلة قمتها والنهار صمته وانما لم يذكره المصنف لانه لايتصل به الا توسعا بحذف الجار والاصل قمت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ماليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم

فمثال المتصلة بالمتعدى الضرب ضربته زيدا أى ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قمته أى قمت القيام (ص)

فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل نحو تدبرت الكتب

(ش) شأن الفعل المتعدى أن ينصب مفعوله ان لم ينب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقد يرفع المفعول به وينصب الفاعل عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدى الى مفعولين وهى قسمان أحدهما ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن واخواتها والثانى ما ليس أصلهما ذلك كاعطى وكسا والقسم الثانى ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدى الى مفعول واحد كضرب ونحوه (ص)

ولازم غير المعدى وحتم * لزوم افعال السجايا كنهم

كذا افعلل والمضاهى اقعنسسا * وما اقتضى نظافة أو دنسا

أو عرضا أو طاوع المعدى * لواحد كمده فامتدا

(ش) اللازم هو ما ليس بمتعد وهو ما لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ويتحتم اللزوم لكل فعل دال على سجية وهى الطبيعة نحو شرف وكرم وظرف ونهم وكذا كل فعل على وزن افعلل نحو اقشعر واطمأن أو على وزن افعنلل نحو اقعنسس واحرنجم أو دل على نظافة كطهر الثوب ونظف أو على دنس كدنس الثوب ووسخ أو دل على عرض نحو مرض زيد واحمر أو كان مطاوعا لما تعدى الى مفعول واحد نحو مددت الحديد فامتد ودحرجت زيدا فتدحرج واحترز بقوله لواحد مما طاوع المتعدى الى اثنين فانه لا يكون لازما بل يكون متعديا الى مفعول واحد نحو فهمت زيدا المسئلة ففهمها وعلمته النحو فتعلمه

غير المعدى صريح فى انحصار الفعل فى القسمين لكن الجمهور على ان كان واخواتها واسطة قيل ولعل المصنف أدخلها فى المتعدى لشبهها به فى عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها هاء غير المصدر والظاهر ان موضوع كلامه الافعال التامة بدليل قوله فانصب به مفعوله والا لقال أو خبره ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفى التسهيل ان ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسع ولا متعد والحرف زائد كما قيل بكل واما ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كفغر فاه بفاء فغين معجمة أى فتحه وفغر فوه أى انفتح وكزاد ونقص فلا يخرج عن القسمين (قوله فانصب به مفعوله) أى المفعول به لانه المراد عند الاطلاق أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضا (قوله كنهم) فى القاموس النهم محركة وكسحابة افراط الشهوة فى الطعام وان لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وعنى أى بضم فكسر فهو نهم ونهيم ومنهوم اه وفيه أيضا نهم كفرح وضرب تخم وعلى هذا الثانى فهو عرض لا سجية وتمثيله بنهم المكسور يفيد ان افعال السجايا لا يلزم ضم عينها وفى التصريح خلافه (قوله والمضاهى) بكسر الهاء أى المشابه واقعنسسا امامفعوله أى والذى شابه اقعنسسا فى كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كاحرنجم أى اجتمع أو أحدهما زائد للتضعيف كاقعنسس أو لغيره كاسلنقى أى نام على ظهره واحرنبى الديك اذا انتفش للقتال واما فاعله ومفعوله محذوف بناء على مذهب المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة أى والذى ضاهاه اقعنسس لالحاقه به وهو وزن افعنلل أصلى اللامين كاحرنجم فان السين الثانية فى اقعنسس زائدة لالحاقه باحرنجم لا أصلية بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد اقعنسس وما شابهه لاشتهار هذه العبارة فى ذلك قيل ويضعف الاول انه لا يفيد الالحاق المذكور فالتشبيه عليه مقلوب لما علمت من الحاقه باحرنجم لكن على الثانى لا يشمل نحو اسلنقى فان اقعنسس لم يلحق به بل هو أيضا ملحق باحرنجم فالاولى حمل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة والحاصل ان كلا من افعنلل المضاعف كاقعنسس ومن افعنلى كاسلنقى ملحق بافعنلل أصلى اللامين وكلها لازمة وأما قوله

قد جعل النعاس يسرنديني * أدفعه عنى ويغرنديني

فشاذ ومعنى اسرندى واغرندى علا وركب (قوله وهى الطبيعة) المراد بها المعنى الملازم للفاعل أى الذى لا يفارقه غالبا أو بشرط عدم المعارض فلا يرد أن نحو الظرف يزول لعارض كالمرض ولك التزام عدم زواله بذلك وانما يستتر (قوله كطهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدنس ووسخ) كلاهما كفرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلازم الفاعل فخرجت الحركة فنها لازم كمشى ومتعد كمد أما ما لا يلازم فى السجايا كامر ودخل فى العرض نظف ودنس فعطفه عليهما عام وشمل أيضا فهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلا ثابتين أو كالثابت اشكلا على أفعال السجايا (قوله مطاوعا الخ) المطاوعة قبول الاثر أى حصوله من فاعل فعل ذى علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا فان حصل الاثر بلا ملاقاة فليس مطاوعا كضربته فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فانعلمت ولا ظننت كذا فانظن لعدم العلاج المحسوس وأما نحو قولهم انقطعت الى الله وانكشفت حقيقة المسئلة مما كان معنويا

مجاز لا حقيقة أو انه ليس مطاوع افعلت بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت هـذا الكلام فانقال اذا عنيت الالفاظ المسموعة لاحساس علاجها بتحريك اللسان والشفتين فان أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع أفاده الدماميني ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من ان الفعل ومطاوعه لا يتعديان معا الى مفعول أو اثنين ولا يلزم ان ما يلي المتعدى لواحد يلزم ولا لاثنين يقصر عن واحد واما استعطيته درهما فأعطاني درهما واستنصحته فنصحني فمن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة وأما قوله

وكم موطن لولاى طحت كما هوى * بأجرامه من قنة النيق منهوى

فضرورة أو ان منهوى مطاوع أهوى بمعنى المتعدى لاهوى اللازم لكن مطاوعة انفعل لأفعل شاذة والنيق بكسر النون وسكون التحتية وبالقاف الجبل وقنته أعلاه (قوله وعد لازما الخ) مثله المتعدى لواحد أو أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كاذهبت زيدا وانما تنقاس في اللازم عند سيبويه قيل وفي المتعدى لواحد أيضا وقيل سماعية مطلقا وبتضعيف العين مالم تكن همزة كنأى والا امتنع ويقل في غيرها من حروف الحلق كذهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدى لواحد وفي قياسيته فيهما خلاف وبغير ذلك (قوله نقلا) راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقرينة قول المصنف وفي ان وأن يطرد فهو متعلق بمحذوف من مادته أي ويحذف نقلا كما قدره الاشموني وليس راجعا للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلالا ولئلا يقتضى ان عدم النصب مع الحذف ليس سماعيا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معا وان استوجهه شيخ الاسلام أفاده الصبان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أي فينصب وجوبا وناصبه عند البصريين الفعل فقولهم منصوب بنزع الخافض أي عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب فالباء للآلة وشذ بقاء الجر في قوله

اذا قيل أي الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالاكف الاصابع

أي أشارت الاصابع مع الاكف الى كليب (قوله ولم تعوجوا) أي تميلوا وتدخلوا (قوله مع غير ان وأن) مثلهما كي المصدرية فيطرد تقدير اللام قبلها كجئت كي تكرمني أي لكي وفي التسهيل ان ما ورد فيه الحذف كثيرا من غير ذلك قيل وقيس عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليهما دخلت البلد والبيت وان لم يكثر كتوجهت مكة وذهبت الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلا لانه لم يسمع في غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا مطرنا السهل والجبل وضرب منه الظهر والبطن أي عليهما وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذا لان ظرف المكان شرطه الابهام وهذا مختص خلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لانه على معنى الى لا في فتنبه لذلك وسيأتي في حروف الجر اطراد الحذف في غير ذلك ثم من السماعي ما ورد في السعة كما مثل وكشكرته ونصحته بناء على حذف الجار منهما ومنه ما لم يرد الا ضرورة فلا يجوز لنا نثرا ولو في التركيب الذي سمع فيه كقوله

لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل الطريق الثعلب

وقوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * أي حلفت على حب العراق وكما عسل الثعلب أي اضطرب في الطريق ولدن بفتح فسكون أي رمح ومتنه صدره قال حفيد الموضح والحكم بقياسية الحذف مع أن وأن دون نصحته وشكرته غير ظاهر لان المراد بالقياس جوازه في أي

(ص)
وعد لازما بحرف جر
وان حذف فالنصب للمنجر
نقلا وفي أن وأن يطرد
مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

(ش) تقدم ان الفعل المتعدى يصل الى مفعوله بنفسه وذكر هنا ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف جر نحو مررت بزيد وقد يحذف حرف الجر فيصل الى مفعوله بنفسه نحو مررت زيدا قال الشاعر

تمرون الديار ولم تعوجوا
كلامكم على اذا حرام

أي تمرون بالديار ومذهب الجمهور انه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن علي بن سليمان

البغدادي وهو الاخفش الصغير الى انه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا بشرط تعين الحرف ومكان الحذف نحو بريت القلم بالسكين فيجوز عنده حذف الباء فتقول بريت القلم السكين فان لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو رغبت في زيد فلا يجوز حذف في اذ لا يدري حينئذ هل التقدير رغبت عن زيد أو في زيد وكذلك ان لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو اخترت (١٨١) القوم من بني تميم فلا يجوز الحذف فلا تقول اخترت القوم بني تميم اذ لا يدري هل الاصل اخترت القوم من بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم وأما أن وان فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس كقولك عجبت أن يدوا والاصل عجبت من ان يدوا اى من ان يعطوا الدية ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت من انك قائم فيجوز حذف من فتقول عجبت أنك قائم فان حصل لبس لم يجز الحذف نحو رغبت في أن تقوم أو في انك قائم فلا يجوز حذف في لاحتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس واختلف في محل أن وأن عند حذف حرف الجر فذهب الاخفش الى أنهما في محل جر وذهب الكسائي الى أنهما في محل نصب وذهب سيبويه الى تجويز الوجهين وحاصله ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف الجر ثم ان كان المجرور غير ان وان لم يجز حذف حرف الجر الا سماعا وان كان أن وان جاز ذلك قياسا عند امن اللبس وهذا هو الصحيح (ص)

والاصل سبق فاعل معنى كمن * من ألبسن من زاركم نسج اليمن

(ش) اذا تعدى الفعل الى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الاصل فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالاصل تقديم زيد على درهم لانه فاعل في المعنى لانه الآخذ للدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبسن من زاركم نسج اليمن فمن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج اليمن لانه اللابس ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معنى لكنه خلاف الاصل (ص)

ويلزم الاصل لموجب عرا * وترك ذاك الاصل حتما قد يرى

(ش) أي يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل في المعنى اذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا فيجب تقديم الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره لاجل اللبس اذ يحتمل أن يكون هو الفاعل وقد يجب تقديم ما ليس فاعلا في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى وذلك نحو أعطيت الدرهم

تركيب وان لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر اهـ (قوله الاخفش الصغير) الاولى الاصغر لان الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاصغر علي بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد والاكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه وجملة من لقب بالاخفش أحد عشر نحويا وسيبويه أربعة كما في التصريح (قوله بريت القلم) من باب رمى ويقال بروته بالواو ولا يسمى قلما الا بعد البراية وقبلها أنبوبة وقصبة ففي قولهم بريت القلم مجاز الأول كأعصر خمرا أى عنبا يؤول للخمر أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف في لاحتمال الخ) هذا مبني على مذهب المصنف من عدم الفرق بين الاجمال واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم في المثال انما هو الاجمال لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلغاء الا اذا اقتضى المقام التعيين فيمنع كاللبس فينبغي انه يحمل المثال عليه بخلاف وترغبون ان تنكحوهن فان الاجمال فيه مقصود ليرتدع من يرغب في النساء لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن اشارة الى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية لقرينة كانت وقت النزول لانها نزلت في فرقة ترغب فيهن لجمالهن وقيل في فرقة ترغب عنهن لفقرهن وقيل في الفرقتين فالقرينة في كل فرقة حالها فلا اجمال فيه بالنسبة لذلك (قوله في محل جر) أى تمسكا بقوله

ومازرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولادين بها انا طالبه

بجر دين عطفا على محل ان تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخر لان الاول أظهر ولا يرد فقد الطالب لذلك المحل لان المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر اذ هذا الجر لفظي أى مستحق للفظ المصدر المقدر لا محلي بمعنى استحقاقه للموضع حتى يشترط بقاء طالبه (قوله وذهب الكسائي) أي والخليل وهذا هو الاقيس لضعف الجار عن العمل محذوفا ولذا اوجب النصب في غيرهما فكذا معهما غايته انهما لما طالا بالصلة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضي بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الخ) أى فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضع جر لكان قويا ولذلك نظائر كقولهم لاه أبوك أى لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم انه يجوز الامرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما في الاشموني تبعا للتسهيل وكذا في البيضاوي عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبسن) اما بضم السين مسند الجماعة الذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو انه للتعظيم ونسج اليمن أى منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خبرا) قيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والا فالخبر والمبتدأ في الاصل كالمفعول والفاعل معنى في الاحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زيدا قائما الا في ظننت زيدا عمرا ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالاصل تقديم الخ) أى وتقديم ما لا يجر على ما قد يجر كاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أى نزل ووجد ومضارعه يعرو كغزا يغزو وأما عرى يعرى كتعب يتعب فبمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أى مثلا فمثله كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الا درهما وكونه ظاهرا والاول ضميرا متصلا كأعطيتك درهما فلا يقدم على الاول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب)

صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وان كان فاعلا فى المعنى فلا تقول أعطيت صاحبه الدرهم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع والله أعلم (ص)

وحذف فضلة أجز ان لم يضر
كحذف ما سيق جوابا أو حصر

(ش) الفضلة خلاف العمدة والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة ان لم يضر كقولك فى ضربت زيدا ضربت بحذف المفعول به وكقولك فى أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير والله أعلم حتى يعطوكم الجزية فان ضر حذف الفضلة لم يجز حذفها كما اذا وقع المفعول به فى جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت الا زيدا فلا يجوز حذف زيدا فى الموضعين اذ لا يحصل فى الاول الجواب ويبقى الكلام فى الثانى دالا على نفى الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه (ص)

ويحذف الناصبها ان علما
وقد يكون حذفه ملتزما

(ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه دليل نحو ان يقال من ضربت فتقول زيدا التقدير ضربت زيدا فحذف ضربت لدلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجبا كما تقدم فى باب الاشتغال نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته فحذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم (ص)

(التنازع فى العمل)

ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل
قبل فللواحد منهما العمل
والثان أولى عند أهل البصره *
واختار عكسا غيرهم ذا أسره

(ش) التنازع عبارة عن توجه عاملين عن

أى لمانع من التأخير كالحصر فى الاول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثانى ضميرا متصلا كالدرهم اعطيته زيدا او كالضمير فى مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الاول فى الثانى كاعطيت زيدا ماله جاز وجاز لما عرف فى باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كيعد مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضر قال تعالى لا يضركم كيدهم شيأ أى لا يضركم (قوله كحذف ما سيق الخ) مثال للمنفى وهو الحذف المضر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أى لدليل ويسمى اختصارا أو لغيره ويسمى اقتصارا الا فى باب ظن فيمنع الاقتصار والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب فى ضربت وضربنى زيد لما سيأتى فى التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفى وهو الحذف غير المضر (قوله الناصبها) نائب فاعل يحذف وها مفعول الناصب لانه صلة ال فلا يحتاج فى عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لال أى ويحذف العامل الذى نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا الى ها لان الوصف المحلى بأل لا يضاف للخالى منها ولا لضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سيأتى فى الاضافة (قوله فى باب الاشتغال) أى والنداء فان ناصب المنادى أدعو محذوفا نابت عنه يا ولا يجمع بين العوض والمعوض وكذا يجب الحذف فى التحذير بشرطه الآتى وفى المثل كالكلاب على البقر أى ارسل وما جرى مجراه كانتهوا خيرا لكم أى انتهوا وأتوا خيرا والله أعلم

(التنازع فى العمل)

هو لغة التجاذب واصطلاحا ما سيذكره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا وعمل مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفى اسم متعلق بعمل قدم عليه مع انه مصدر للضرورة أو للتوسع فى الظرف والمراد باقتضائهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له فى المعنى اما مع التوافق فى الفاعلية أو المفعولية أو التخالف فيهما كما سيمثل (قوله قبل) حال من عاملان أى حال كونهما قبل الاسم (قوله ذا اسره) فى القاموس الاسرة بضم الهمزة الدرع الحصينة واسرة الرجل رهطه الأدنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الموضح أى فعلين متصرفين كآتونى أفرغ عليه قطرا أو اسمين يشبهانهما كقوله

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته * فلم أتخذ الا فناءك موئلا

أو اسم وفعل كذلك نحو هاؤم اقرؤا كتابيه اه وقوله يشبهانهما أى فى العمل لا فى التصرف كما قاله شارحه لئلا ينافيه تمثيله بهاؤم اقرؤا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو واقرؤا فى كتابيه فاعمل فيه الثانى وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمل اسم الفاعل كالبيت والمفعول كقوله * وعزة ممطول معنى غريمها * واسم الفعل كالآية والمصدر كقوله * لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا * فلقيت والضرب تنازعا مسمعا وأنكل أى أعجز من باب دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبلة الرجل وسه امرأته الوضوء ولم أر من ذكر الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كزيد أضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر وكريم أبوه فليحرر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا فلم جزمت الفعل وهما فى محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لان الجامد لضعفه لا يفصل من معموله والفصل لازم فى التنازع عند اعمال الاول فاذا بطل اعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما ومن هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو لانه لا يفصل بين أفعل ومن بأجنبى قال الروداني ما لم يتأخر الجامد

عن غيره والاجاز لعدم فصله سواء أعمل الاول أم الثانى كاعجبنى ولست مثل زيد وأجازه المبرد في فعلى التعجب مطلقا واغتفر فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لامتزاج الجملتين بالعاطف واتحاد مطلوبهما وقيده فى شرح التسهيل باعمال الثانى حذرا من الفصل ولابد من ارتباط بين العاملين اما بعطف مطلقا كما مثل أو بعمل أولهما فى ثانيهما نحو وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا فظنوا وظننتم تنازعا ان لن يبعث والثانى معمول للاول لانه صفة لمصدره المحذوف أى ظنوا ظنا كظنكم أو يكون الثانى جوابا للاول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة أو الشرط كآتونى أفرغ عليه قطرا ومنه كما فى الاسقاطى هاؤم اقرؤا كتابيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كما فى المغنى فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله الى معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا مجرورا نحو زيدا انما قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الا اياه ووثقت وتقويت بك على خلاف فى الاخير واشترط قوم وجوب توجه العاملين الى المعمول فخرج قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا لاحتمال ان اسم كان ضمير الشأن فلا تتوجه الى سفيهنا والاظهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع فى الآية كما يجوز عدمه وخرج بتوجه العاملين أتاك أتاك اللاحقون فليس تنازعا والافسد اللفظ لوجوب ان يقال أتاك أتوك أو أتوك أتاك بل الثانى لمجرد التوكيد كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلا ومثله هيهات هيهات العقيق وخرج أيضا قول امرئ القيس

ولو ان ما أسعى لادنى معيشة * كفانى ولم أطلب قليل من المال

فقليل فاعل كفانى ولم يتوجه اليه أطلب والافسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أى لو سعيت للادنى كفانى القليل ولم أطلب الملك بدليل قوله

ولكنما أسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنين أو ثلاثة وهو رأى وصحح فى التسهيل والجامع الجواز وقد يتعدد المعمول لغيره كما يزيد العامل عن اثنين وقد اجتمعا فى حديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع الثلاثة فى الظرف وهو دبر والمصدر وهو ثلاثا الخ فاعمل الاخير وحذف الضميرين من الاولين لكونهما فضلتين أى تسبحون فيه اياها وتكبرون فيه اياها ولو أعمل غير الاخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لان الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك قوله

طلبت فلم أدرك بوجهى وليتنى * قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافا لمن وهم فيه وهى طلبت وادرك وابغ فى الندى وعند فاعمل الاخير كما مر ومن تنازعهما مع اعمال الاول قوله

كساك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ونقل الاجماع على جواز اعمال أى الثلاثة لكن قيل لا يحفظ اعمال الثانى (قوله لم تكن المسئلة من باب التنازع) أى لان السابق ان رفع كزيد قام وقعد فكل من الفعلين مستوف لمعموله وهو ضميره فلم يطلباه ليعملا فيه وان نصب كزيدا ضربت وأكرمت فهو معمول للاول بمجرد وقوعه عقبه فلا يطلبه الثانى كما قاله بعضهم ولئلا يلزم تقدم ما فى حيز العاطف عليه وهو ممتنع الا فى نحوا فلم يسيروا عند الزمخشرى حيث قدر فيه تأخير الهمزة لا انها داخلة على محذوف أى أقعدوا فلم يسيروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكنه فضلة يجوز ذكره وحذفه وكذا يمتنع التنازع فى المتوسط كضربت زيدا وأكرمت فزيدا معمول الاول وحذف معمول الثانى كما قاله ابن هشام

الى معمول واحد نحو ضربت وأكرمت زيدا فكل واحد من ضربت وأكرمت يطلب زيدا بالمفعولية وهذا معنى قوله ان عاملان الى آخره وقوله قبل معناه ان العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا ومقتضاه انه لو تأخر العاملان لم تكن المسئلة من باب التنازع وقوله فللواحد منهما العمل معناه ان أحد العاملين يعمل فى ذلك الاسم الظاهر والآخر يهمل عنه ويعمل فى ضميره على

ماسيذكره ولاخلاف بين البصريين والكوفيين انه يجوز اعمال كل واحد من العاملين فى ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا فى الاولى منهما فذهب البصريون الى ان الثانى أولى به لقربه منه وذهب الكوفيون الى أن الاول أولى به لتقدمه (ص)

وأعمل المهمل فى ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما (١٨٤)
كيحسنان ويسىء ابناكا * وقد بغى واعتديا عبداكا

(ش) أى اذا أعملت أحد العاملين فى الظاهر وأهملت الآخر عنه فأعمل المهمل فى ضمير الظاهر والتزم الاضمار ان كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه كالفاعل وذلك كقولك يحسن ويسىء ابناك فكل واحد من يحسن ويسىء يطلب ابناك بالفاعلية فان أعملت الثانى وجب أن تضمر فى الاول فاعله فتقول يحسنان ويسىء ابناك وكذلك ان أعملت الاول وجب الاضمار فى الثانى فتقول يحسن ويسيآن ابناك ومثله بغى واعتديا عبداك وان أعملت الثانى فى هذا المثال قلت بغيا واعتدى عبداك ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول يحسن ويسىء ابناك ولا بغى واعتدى عبداك لان تركه يؤدى الى حذف الفاعل والفاعل ملتزم الذكر وأجاز الكسائى ذلك على الحذف بناء على مذهبه فى جواز حذف الفاعل وأجازه الفراء على توجه العاملين معا الى الاسم الظاهر وهذا بناء منهما على منع الاضمار فى الاول عند اعمال الثانى فلا تقول يحسنان ويسىء ابناك وهذا الذى ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما فى هذه المسئلة (ص)

ولا تجىء مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أوهلا
بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * وأخرنه ان يكن هو الخبر

(ش) تقدم أنه اذا أعمل أحد العاملين فى الظاهر وأهمل الآخر جعله عنه أعمل فى ضميره ويلزم الاضمار ان كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أونائبه ولا فرق فى وجوب الاضمار حينئذ بين ان يكون المهمل الاول أو الثانى فتقول يحسنان ويسىء ابناك ويحسن ويسيآن ابناك وذكرهنا انه اذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخلو اما أن يكون عمدة فى الاصل وهو مفعول ظن واخواتها لانه مبتدأ فى الاصل أوخبر وهو المراد بقوله ان يكن هو

وتعقبه بأن غاية مافيه كون الاول أولى بالعمل لان معمول العامل يجوز تقدمه يرده منع تقدم مافى حيز العاطف عليه وأجازه جماعة منهم الرضى فى المتقدم المنصوب والفارسى فى المتوسط اما المتقدم المرفوع فيبعد جوازه لما مر (قوله ولاخلاف الخ) محل ذلك مالم يتفقا فى عمل الرفع نحو قام وقعد زيد لما سيأتى عن الفراء (قوله الى ان الثانى أولى) أى وان كان أضعف عملا من الاول بدليل استدلالهم على اعمال المصدر المحلى بأل بقوله لقيت فلم أنكل الخ وعلى اعمال المجموع بقوله

قد جربوه فمازادت تجاربهم * أبا قدامة الا المجد والفنعا

ولم يحملوه على ان العامل لقيت وزادت (قوله لقربه) أى ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى وان اغتفر هنا للضرورة على ان الرضى نص على جواز الفصل بالاجنبى عند قوة العامل فى بحث اسم التفضيل اسقاطى (قوله لتقدمه) أى ولسلامته من الاضمار قبل الذكر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائى ومحل الخلاف مالم يكن لاحدهما مرجح والا فيجب اعمال الثانى فى نحو ضربت بل أكرمت زيدا والاول فى ضربت لا أكرمت زيدا كما فى النكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتزم ما التزما) أى من وجوب اضمار العمدة ومطابقته للظاهر افرادا وغيره الا اذا صلح العامل للكل فيضمر مفردا مذكرا لا غير نحو أجريح وقتيل هندا أو الزيدون مثلا لكن فى التسهيل ان تلك المطابقة أغلبية فقد جوز سيبويه الافراد فى الاحوال كلها كضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى هو أى من ذكر لكنه قبيح كما نقله الدمامينى فالمراد التزم ذلك فى الفصيح (قوله لان تركه الخ) هذا الدليل لا يعين الاضمار لامكان وجوب اظهاره أوجوازه الا ان يقال اقتصر على جزء العلة لكفايته فى الرد على الكسائى أى ولان اظهاره يؤدى الى التكرار فتعين الاضمار امافى الثانى وهو اتفاق أو فى الاول عند البصريين واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل الذكر مردود بوقوعه فى غير هذا الباب كربه رجلا وبسماعه فيه نظما ونثرا حكى سيبويه ضربونى وضربت قومك وكقوله

جفونى ولم أجف الاخلاء اننى * لغير جميل من خليلى مهمل

وغير ذلك (قوله فى جواز حذف الفاعل) أى فى باب التنازع عند اعمال الثانى فرارا من الاضمار قبل الذكر لكن حذف العمدة أشنع مما فر منه الا ان يقال انه عهد حذف الفاعل فى المواضع المتقدمة فى بابه فليقس عليها هذا لكن قال فى شرح الايضاح ما اشتهر عنه من حذف الفاعل فى ذلك باطل بل هو عنده مستتر فى الفعل مفردا فى الاحوال كلها كما مر عن سيبويه أفاده يس (قوله على توجه العاملين معا) أى ان عطفا بالواو واتفقا فى طلب الرفع قال الصبان وكذا فى النصب كما يقتضيه قول الهمع فى الاعراب المطلوب اه وينبغى تقييده بنصب العمد لعدم جواز حذفها دون غيره فان اختلفا أضمر مؤخرا كضربنى وضربت زيدا هو فرارا من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل ويرده لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل الا أن يدعى ان العامل مجموعهما (قوله أوهلا) ماض مجهول من أوهله الله لكذا أى أهله بشد الهاء أى

الخبر أولا فان لم يكن كذلك فاما أن يكون الطالب له هو الاول أو الثانى فان كان الاول لم يجز الاضمار فتقول ضربت وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد ولا تضمر فلا تقول ضربته وضربنى زيد ولا مررت به ومر بى زيد وقد جاء فى الشعر كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهارا فكن فى الغيب أحفظ للعهد * وألغ أحاديث الوشاة فقلما
يحاول واش غير هجران ذى ود
وان كان الطالب له هو الثانى وجب الاضمار فتقول ضربنى وضربته زيد ومر بى ومررت به زيد ولا يجوز الحذف فلا تقول ضربنى وضربت زيد ولا مر بى ومررت زيد وقد جاء فى الشعر كقوله
بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم * لمحوا شعاعه

الاصل لمحوه فحذف الضمير ضرورة وهو شاذ كما شذ عمل المهمل الاول فى المفعول المضمر الذى ليس بعمدة فى الاصل هذا كله اذا كان غير المرفوع ليس بعمدة فى الاصل فان كان عمدة فى الاصل فلا يخلو اما ان يكون الطالب له هو الاول أو الثانى فان كان الطالب له هو الاول وجب اضماره مؤخرا فتقول ظننى وظننت زيدا قائما اياه وان كان الطالب له هو الثانى أضمرته متصلا أو منفصلا فتقول ظننت وظننيه زيدا قائما وظننت وظننى اياه زيدا قائما ومعنى البيتين انك اذا أهملت الاول لم تأت معه بضمير غير مرفوع وهو المنصوب والمجرور فلا تقول ضربته وضربنى زيد ولا مررت به ومر بى زيد بل يلزم الحذف فتقول ضربت وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد الا اذا كان المفعول خبرا فى الاصل فانه لا يجوز حذفه بل يجب الاتيان به مؤخرا فتقول ظننى وظننت زيدا قائما اياه ومفهومه ان الثانى يؤتى معه بالضمير مطلقا مرفوعا كان أو مجرورا أو منصوبا عمدة فى الاصل أو غير عمدة (ص)

واظهر ان يكن ضمير خبرا
لغير ما يطابق المفسرا
نحو أظن ويظنانى أخا
زيدا وعمرا أخوين فى الرخا

(ش) أى يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرا اذا لزم من اضماره عدم مطابقته لما يفسره لكونه خبرا فى الاصل عما لا يطابق المفسر كما اذا كان فى الاصل خبرا عن مفرد ومفسره مثنى نحو أظن ويظنانى زيدا وعمرا أخوين فزيدا مفعول أول لاظن وعمرا معطوف عليه وأخوين مفعول ثان لاظن والياء مفعول أول ليظنان فيحتاج الى مفعول ثان فلو أتيت به ضميرا فقلت أظن ويظنانى اياه زيدا وعمرا أخوين لكان اياه مطابقا للياء فى انهما مفردان ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو أخوين لانه مفرد وأخوين مثنى

جعله أهلا له (قوله ولا تضمر) أى بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجأ فيه للاضمار قبل الذكر الا اذا أوقع حذفه فى لبس فيضمر مؤخرا كرغبت ورغب فى الزيدان عنهما همع وفى شرح الكافية ميل الى اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله اذا كنت الخ) الشاهد فى ترضيه ويرضيك فالاول يطلب صاحب مفعولا والثانى يطلبه فاعلا فأعمل فيه الثانى ولم يحذف من الاول ضميره مع انه فضلة وتقدم الكلام على قلما فى الفاعل (قوله بعكاظ) بضم العين المهملة وتخفيف الكاف ثم ظاء مشالة سوق كانت تقام فى الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم ويعشى من الاعشاء بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا والمراد عدمه مطلقا ولمحوا من اللمح وهو سرعة البصر فيعشى يطلب شعاعه أى السلاح فاعلا ولمحوا يطلبه مفعولا فأعمل فيه الاول فهو فاعله وحذف ضميره من الثانى مع أن حقه الذكر وان كان فضلة (قوله وهو شاذ) أى خلافا لما يقتضيه مفهوم قوله والتزم ما التزما من جواز حذف الفضلة من الثانى المهمل لعدم التزام ذكره فى غير ذلك وانما شذ حذفه هنا لان فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتض بخلاف حذفه من الاول فانه للفرار من الاضمار قبل الذكر مع كونه فضلة (قوله فان كان عمدة الخ) اشارة الى ان المراد بالخبر فى قول المصنف غير خبر العمدة من ذكر الملزوم وارادة اللازم فيشمل المفعول الاول لظننت فانه لا فرق بين المفعولين فى وجوب التأخير كظننت منطلقة وظننتنى منطلقا هند اياها فاياها مفعول أول لظننت فاندفع ما يوهمه المتن من القصور نعم كان عليه ان يذكر وجوب التأخير فى الفضلة عند خوف اللبس كما مر مثاله فلو قال كما فى المكودى

واحذفه لكن مع لبس أوخبر * أو مبتدا أخره فهو المعتبر

لسلم من ذلك ودخل فى كلامه خبر كان ككنت وكان زيد قائما اياه فاياه خبر كنت عائد على قائما (قوله وجب اضماره الخ) أى لانه عمدة لا يحذف وقوله مؤخرا أى خلافا لما فى التسهيل تبعا لابن عصفور من تقديمه لما فيه من الاضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفضلة وان لزم فصله من عامله باجنبى كذا قيل وفيه انهم صرحوا بجواز حذف مفعولى ظن وخبر كان فى قول لدليل فكيف يمتنع حذفه ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل والاضمار قبل الذكر (قوله ظننى وظننت الخ) الاول يطلب زيدا فاعلا وقائما مفعولا ثانيا والثانى يطلبهما مفعولين فأعمل فيهما الثانى فهما منصوبان به وأضمر فى الاول فاعله مستترا يعود لزيدا المؤخر لفظا ورتبة والياء مفعوله الاول والثانى اياه المؤخر العائد لقائم (قوله ظننت وظننيه الخ) الاول يطلب زيدا وقائم مفعولين فأعمله فيهما والثانى يطلب زيدا فاعلا فاعله فى ضميره مستترا فيه وهو هنا يعود على مقدم فى الرتبة لكونه معمول الاول ويطلب قائما مفعولا ثانيا فأعمله فى الهاء العائدة عليه فهى مفعوله الثانى والياء مفعوله الاول (قوله وأظهر) أى ضمير المتنازع فيه أى ائت به اسما ظاهرا بدل الضمير (قوله لغير ما يطابق) أى لمبتدا فى الاصل غير مطابق للمفسر كالياء فى يظنانى فى مثاله

فتفوت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لا يجوز وان قلت أظن ويظنان اياهما زيدا وعمرا أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون اياهما مثنى وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني الذي هو خبر في الاصل للمفعول الاول الذي هو مبتدأ في الاصل لكون المفعول الاول مفردا وهو الياء والمفعول الثاني مثنى وهو اياهما ولابد من مطابقة الخبر المبتدا فلما تعذرت المطابقة مع الاضمار وجب الاظهار فتقول أظن ويظنانى أخا زيدا وعمرا أخوين فزيدا وعمرا اخوين مفعولا أظن والياء مفعول أول ليظن وأخا مفعوله الثاني فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع لان كلا من العاملين عمل في ظاهر وهذا مذهب البصريين وأجاز الكوفيون الاضمار مراعى فيه جانب المخبر عنه فتقول أظن ويظنانى اياه زيدا وعمرا أخوين وأجازوا أيضا الحذف فتقول أظن ويظنانى زيدا وعمرا أخوين (ص)

(قوله فتفوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين للمفسر بفتحها وهو اياه (قوله وجب الاظهار الخ) أي وحيث كان أخا اسما ظاهرا فلا يحتاج لشئ يفسره كما تقدم فلا تضر مخالفته للاخوين لعدم افتقاره اليهما بل انما يطابق مبتدأه الاصلي (قوله فلا تكون المسئلة من باب التنازع) أي بالنسبة للمفعول الثاني لان أخوين معمول لاظن ولم يتوجه اليه يظنانى لعدم مطابقته لمفعوله الاول وهو لا يطلب الا مايطابقه فلم يتنازعا فيه كذا قال الموضح وتبعه الشرح وأجاب سم بما محصله ان كلا من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية فكلاهما يطلبه مفعولا ثانيا مطابقا لمفعوله الاول فلما أعملنا فيه أظن وطابقناه بمفعوله الاول تعذر علينا الاضمار في الثاني لما مر فانقطع طلبه له فعدلنا الى الاظهار وقلنا أخا موافقة للمخبر عنه وان خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه اليه ألا ترى صحة التنازع في ضربني وضربت زيدا لتوجههما اليه بقطع النظر عن نوع العمل مع انه اذا رفع انقطع طلب الناصب له وبالعكس فكذا ماهنا اه وتقول عند اعمال الثاني أظن ويظنني الزيدان أخا اياهما اخوين أو يظنانى وأظن الزيدين أخوين أخا (قوله وأجاز الكوفيون الخ) أي كما يجوزون الاظهار والحذف أيضا لدلالة معمول الآخر عليه كما جوزوه عند عدم التخالف في المسئلة السابقة لوجود دليله كذا في التوضيح والاشموني وغيرهما لكن يعكر عليه مانقله المصرح في المسئلة السابقة عن أبي حيان في النكت الحسان أن شرط الحذف عندهم مطابقة المحذوف للمثبت افرادا وغيره والا امتنع نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد ان تقول اياه ولا يجوز حذفه اه (قوله مراعى فيه جانب المخبر عنه) أي وان خالف المفسر ويضمر مقدما عن معمول الاول كما مثله الشرح وليس اضمارا قبل الذكر لتقدم مفسره رتبة لكونه معمول الاول فان أعمل الثاني أضمر مؤخرا كما في التصريح عن المرادي فيقال أظن ويظنني الزيدان أخا اياهما اياهما أو يظنني وأظن الزيدين أخوين هما اياه فهما فاعل يظنني واياه مفعوله الثاني وتقول على الاظهار أظن ويظنني الزيدان أخا اياهما أخوين ويظنني وأظن الزيدين أخوين هما أخا وتقول على الحذف أظن ويظنني الزيدان أخا اياهما فاياهما عائد على الزيدين وحذفنا العائد على أخا ويظنني وأظن الزيدين أخوين هما وتحذف عائد الاخوين فتأمل والله أعلم

(المفعول المطلق)

المصدر اسم ماسوى الزمان من مدلولى الفعل كأمن من أمن

(ش) الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان فقام يدل على قيام في زمن ماض ويقوم يدل على قيام في الحال أو الاستقبال وقم يدل على قيام في الاستقبال فالقيام هو الحدث وهو أحد مدلولى الفعل وهو المصدر وهذا معنى قوله ماسوى الزمان من مدلولى الفعل فكأنه قال المصدر اسم الحدث كأمن فانه أحد مدلولى أمن والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب

(قوله يدل على شيئين) أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة الى الفاعل المعين في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام اما عند من يقول بدخولها كالسيد فتضمن كدلالته على احدهما فقط و يدل على كل من الفاعل والمكان التزاما (قوله وهو المصدر) أي مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره (قوله المصدر اسم الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كاغتسل غسلا وتوضأ وضوأ وأعطى عطاء لان مدلوله لفظ المصدر لا الحدث كما نقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد الدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لاخراجه من قيد ملحوظ أي الجاري على فعله واسم المصدر لا يجري عليه بل ينقص عن حروفه او المراد الدال على الحدث بالاصالة واسم المصدر نائب عنه وبما ذكر يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أي الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا والمنتصب يخرج المرفوع ولو نائب فاعل فلا يسمى مفعولا في الاصطلاح خلافا لظاهر الاشموني واعلم ان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وجهيا يجتمعان في ضربته ضربا و ينفرد المصدر في ضربك ضرب أليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سيأتي

توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أو
عدده نحو ضربت ضربا وسرت سير
زيد وضربت ضربتين وسمي مفعولا
مطلقا لصدق المفعول عليه غير
مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف
غيره من المفعولات فانه لا يقع عليه
اسم المفعول الا مقيدا كالمفعول به
والمفعول فيه والمفعول معه
والمفعول له (ص)

بمثله أو فعل أو وصف نصب
وكونه أصلا لهذين انتخب

(ش) ينتصب المصدر بمثله أي بالمصدر
نحو عجبت من ضربك زيدا ضربا
شديدا أو بالفعل نحو ضربت زيدا
ضربا أو بالوصف نحو أنا ضارب
زيدا ضربا ومذهب البصريين أن
المصدر أصل والفعل والوصف
مشتقان منه وهذا معنى قوله
وكونه أصلا لهذين انتخب أي
المختار ان المصدر أصل لهذين أي
الفعل والوصف ومذهب
الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر
مشتق منه وذهب قوم الى أن المصدر
أصل والفعل مشتق منه والوصف
مشتق من الفعل وذهب ابن طلحة
الى أن كلا من المصدر والفعل أصل
برأسه وليس أحدهما مشتقا من
الآخر والصحيح المذهب الاول لان
كل فرع يتضمن الاصل وزيادة
والفعل والوصف بالنسبة الى
المصدر كذلك لان كلا منهما يدل
على المصدر وزيادة فالفعل يدل على
المصدر والزمان والوصف يدل على
المصدر والفاعل (ص)

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد
كسرت سيرتين سير ذي رشد

(ش) المفعول المطلق يقع على ثلاثة
أحوال كما تقدم احدها ان يكون
مؤكدا نحو ضربت ضربا

فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر المقدر نظرا للاصل فالمصدر أعم مطلقا (قوله توكيدا لعامله) أي لنفس عامله ان كان مصدرا مثله والا فيؤكد مصدر عامله ليتحد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكيد اللفظي الذي هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا احدثت ضربا ضربا كما أفاده الدماميني والرضى فان قلت كيف يكون لفظيا مع قول النحاس اجمع النحاة ان توكيد المصدر يدفع المجاز كالمعنوي نحو وكلم الله موسى تكليما اي بذاته لا بترجمان أجيب بان ذلك ليس خاصا بالمعنوي بل يكون في اللفظي أيضا كما في المطول نحو قطع اللص الامير الامير (قوله أو بيانا الخ) أي مع كونه مؤكدا أيضا فالنوعي والعددي مؤكدان وان كان القصد منهما بالذات البيان واما القسم الاول فللتوكيد لاغير فهو لا يجامع غيره وأما الباقيان فيجتمعان في ضربت ضربتي الامير (قوله غير مقيد بحرف) أي لانه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل اذ لم يوجده من الفاعل الا ذلك الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجدها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها أو وقوعه لاجلها أو معها فلذلك لا تسمى به الا مقيدة بما ذكر فالاحق بالذكر أولا هو المفعول المطلق وانما قدم المفعول به في باب تعدي الفعل استطرادا لا قصدا وعند اجتماعها ترتب على ما في قوله

مفاعيلهم رتب فصدر بمطلق * وثن به فيه له معه قد كمل
تقول ضربت الضرب زيدا بسوطه * نهارا هنا تاديبه وامرأ نكل

(قوله بمثله) أي المصدر من حيث هو المذكور في قوله المصدر اسم الخ وكذا الضمير في قوله وكونه واما ضمير نصب فراجع له بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظا واما يعجبني ايمانك تصديقا وقعدت جلوسا على ما صححه الناظم من انه منصوب بالمذكور فمن باب النيابة وسيأتي في افرح الجذل أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أي متصرف تام غير ملغى عن العمل فخرج فعل التعجب وكان وأخواتها وباب ظن عند الغائه فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (قوله أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو مفعول أو بناء مبالغة لا اسم تفضيل ولا صفة مشبهة قاله الشاطبي واما قوله

أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم * لؤما وأبيضهم سربال طباخ

فناصب لؤما محذوف أي تلوم لؤما وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأراني طربا في اثرهم * طرب الواله أو كالمختبل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما في المعنى ولو مجازيا مع اتفاقهما في الحروف الاصول فان اتفقا في كلها على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازا وان اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاق كبير كما في جبذ وجذب وان اختلف فيهما بعض الاصول فاشتقاق أكبر كثلب من الثلم فعلم ان مناسبة المعنيين شرط في الجميع (قوله ان الفعل أصل) أي لانه يعمل في المصدر ويؤثر فيه فكان أصلا لقوته ورد بان الحرف يؤثر في الاسم مع انه ليس أصلا له والمراد الفعل المضارع على الاصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعده ماضيا وقيل الماضي هو الاصل لسبقه بمضي زمنه ويرجح الاول انه فرض الاوصاف الثلاثة في زمن واحد وهذا في زمنين مختلفين والظاهر أن غير الاصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر وكذا الوصف وأما الامر عندهم فقطعة من المضارع لا قسم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أي فهو فرع الفرع (قوله وذهب ابن طلحة) هو شيخ الزمخشري وانظر ما اصل الوصف على هذا (قوله يبين) أي المصدر بقيد كونه

مفعولا مطلقا أو الضمير للمفعول المطلق في الترجمة (قوله مبينا للنوع) أى لكونه مضافا أو موصوفا كما مثله أو محلى بال العهدية كسرت السير اى المعهود بينك و بين مخاطبك فهو ثلاثة اقسام ويسمى المختص أيضا لاختصاصه بما ذكر والتحقيق ان المعدود مختص أيضا لتحديده بالعدد المخصوص ولذا جعل في التسهيل المفعول المطلق قسمين مبهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان معدود ونوعى واعلم ان النوعى ان كان مضافا كان من باب النيابة على التحقيق لاستحالة ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثله فالاصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف المصدر ثم صفته وأنيب المضاف اليه منابها كما حققه الدماميني ولا يرد ذلك على المصنف لان مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه أصلا أو نائبا وأما ذو أل فالظاهر انه قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك وقد يكون أصليا كان قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذى وقع منك بعينه استحضارا لصورته فتدبر (قوله وقد ينوب عنه) أى عن المصدر المتأصل في المفعولية وهو ما كان من لفظ عامله لا عن مطلق المصدر حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد أن الجذل في مثاله بفتح الجيم والذال المعجمة مصدر جذل كفرح وزنا ومعنى وظاهر كلامه ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى والسيرافي والمبرد واختاره المصنف لاطراده واما مذهب سيبويه والجمهور من انه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى فرحت و جذلت جذلا فلا يطرد في نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له مع ان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة قاله الرضى (قوله قد ينوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة الكلية والبعضية والمرادف والاشارة والضمير والعدد والآلة أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح وكذا الاشارة والضمير كما في الروداني والباقى عن المبين فقط و بقى مما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كاغتسلت غسلا وتوضأت وضوء العلماء والملاقى للمصدر في الاشتقاق بأن يشاركه في مادته أما مع كونه مصدرا لفعل آخر كتبتل اليه تبتيلا فانه مصدر لبتل كقدس وقد ناب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتحمل ومع كونه اسم عين كأنبتكم من الارض نباتا وأنبتها نباتا حسنا فنباتا اسم للنابت من زرع أو غيره وقد ناب عن انباتا وقال سيبويه انه مصدر جار على غير فعله أى فيكون من الاول لانه في الاصل مصدر لنبت سمى به النابت كما نص عليه غير واحد فيصح فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتباره أيضا اسم مصدر لأنبت كغسلا ووضوأ لاغتسل وتوضأ مع انهما مصدران لغسل ووضؤ وأما تبتيلا فلا يمكن جعله اسم مصدر لتبتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما هو شان اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقى في الاشتقاق شاملا للاقسام الثلاثة أى فيكتفى في النيابة بملاحظة الملاقاة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقى مما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقرى وصفته كسرت أحسن السير وهيئته كموت الكافر ميتة سوء ووقته كقوله * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * اى اغتماض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو ما ضربت زيدا اى أى ضرب ضربته وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس اى أى جلوس شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة عنهما وعشرة عن المبين لكن لم أر نصا في انابة مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جوازه كتبتل اليه تبتيل الخائفين (قوله ذلك الضرب) أى المعهود للمخاطب كان علم الضرب وجهل فاعله فاخبرته بانه أنت فيكون مثالا للمبين وظننت ذاك مثال للمؤكد لعوده للمصدر المبهم المفهوم من الفعل وقد ينوب عن النائب كان يقال ضرب الامير زيدا فتقول ضربت اللص ذلك الضرب أى ضربا مثل ذلك لان فعل الامير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأنيب عنه الصفة ثم الصفة وأنيب عنها الاشارة (قوله نحو ضربته زيدا) ان رجع

الضمير

الثانى أن يكون مبينا للنوع نحو سرت سير ذى رشد وسرت سيرا حسنا الثالث أن يكون مبينا للعدد نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات

(ص) وقد ينوب عنه ما عليه دل
كجد كل الجد وافرح الجذل

(ش) قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه ككل وبعض مضافين الى المصدر نحو جد كل الجد وكقوله تعالى فلا تميلوا كل الميل وضربته بعض الضرب وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو قعدت جلوسا وافرح الجذل فالجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له والجذل نائب مناب الفرح لمرادفته له وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الاشارة نحو ضربته ذلك الضرب وزعم بعضهم انه اذا ناب اسم الاشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا وفيه نظر فمن أمثلة سيبويه ظننت ذاك أى ظننت ذاك الظن فذاك اشارة الى الظن ولم يوصف به وينوب عن المصدر أيضا ضميره نحو ضربته زيدا أى ضربت الضرب ومنه قوله تعالى لا اعذبه أحدا من العالمين أى لا اعذب العذاب وعدده نحو ضربته عشرين ضربة ومنه قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة

الضمير الى مصدر الفعل المبهم فمؤكد لانه لو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد وان رجع الى مصدر معهود لدلالة المقام فنوعى فقول الشرح أى الضرب يحتمل جعل ال فيه للجنس والعهد ومحل ذلك مالم يجعل زيدا بدلا مفسرا للضمير والا كان مفعولا به لا مطلقا وهكذا قوله

* من كل ما نال الفتى قد نلته * وقوله * هذا سراقة للقرآن يدرسه * أى نلت النيل ويدرس الدرس فيحتمل المؤكد والنوعى بالطريق المذكور وأما لا أعذبه أحدا من العالمين فنوعى لا غير لرجوعه لعذابا قبله بمعنى تعذيبا عظيما لان تنوينه للتعظيم والاصل أعذبه أى من يكفر تعذيبا عظيما لا أعذب تعذيبا مثله أى التعذيب المذكور أحدا لان تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف وأناب عنه صفته وهى مثله ثم حذفها وأناب المضاف اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفه وأناب عنه ضميره أفاده فى التصريح وغيره فتأمله (قوله والآلة) أى اذا كانت فى العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة (قوله مقامه) أى فى اعرابه وافراده وتثنيته وجمعه كضربته سوطين وأسواطا (قوله غيره) تنازعه الفعلان قبله فأعمل فيه الثانى وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من الامرين قبله ولا يغنى عنه قوله فوحد أبدا من حيث ان مفهومه أن غير المؤكد لا يوحد أبدا الا ان هذا المفهوم كما يحتمل نفى التأييد أى لا تدم توحيد غير المؤكد يحتمل تأييد النفى أى لا توحده فى وقت أبدا فاندفع الاعتراض بان الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره (قوله بمثابة تكرير الفعل) فيه انه ليس مؤكدا للفعل نفسه بل للمصدر المفهوم منه كما مر فالاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليلا أو كثيرا كما ان المصدر الذى تضمنه الفعل كذلك (قوله فالمشهور الخ) أى بدليل قوله وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافى تصريح (قوله متسع) أى اتساع مبتدأ خبره فى سواه أى وفى حذف عامل سواه اتساع أو المعنى والحذف فى سواه متسع فيه فيكون خبر المحذوف دل عليه ما قبله (قوله لا يجوز حذف عامله) أى ولا تأخيره بخلاف النوعى والعددى فيهما (قوله لتقرير عامله) أى دفع المجاز عنه لكون المجاز لا يؤكد وقوله وتقويته أى تثبيت معناه فى النفس بواسطة تكرره ولا يرد قوله تعالى ومكرنا مكرا وقوله

بكى الخز من عوف وأنكر جلده * وعجت عجيجا من جذام المطارف

حيث أكد المكر والعجيج أى التصويت بالمصدر مع انهما مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هى الثياب الرقيقة لان محل عدم تأكيد المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضا كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز قطعا كما فى القسطلانى على البخارى فالمتعين للمجاز يؤكد كالآية والبيت وما يحتملهما لا يؤكد الا اذا استعمل فى حقيقته لان تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليما (قوله فيحذف عامله) أى لدلالته على معنى زائد على العامل فأشبه المفعول به وهو يحذف عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره قوله الآتى ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وسهوا خبران والضمير فى منه للناظم (قوله لان قوله ضربا زيدا الخ) هذا أحد دليلين لابن المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازا فى نحو أنت سيرا ووجوبا فى نحو أنت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وضربا زيدا وغير ذلك مما سيأتى فنعه من حذفه هنا اما سهو عن ورود هذا واما للبناء على ان ذلك من المصدر المختص لا المؤكد وهى دعوى بلا دليل الثانى ان تعليل المصنف بان القصد به التقرير والتقوية المنافى للحذف ان أراد ان المقصود منه ذلك دائما فمنوع ولا دليل عليه وان أراد انه قد يقصد به ذلك وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم

والالة نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضرب سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والله تعالى أعلم (ص)

وما لتوكيد فوحد أبدا
وثن واجمع غيره وأفردا

(ش) لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه بل يجب افراده فتقول ضربت ضربا وذلك لانه بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه فاما المبين للعدد فلا خلاف فى جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت ضربتين وضربات وأما المبين للنوع فالمشهور انه يجوز تثنيته وجمعه اذا اختلفت أنواعه نحو سرت سيرى زيد الحسن والقبيح وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشلوبين (ص)

وحذف عامل المؤكد امتنع
وفى سواه لدليل متسع

(ش) المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لانه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازا أو وجوبا فالمحذوف جوازا كقولك سير زيد لمن قال أى سير سرت وضربتين لمن قال كم ضربت زيدا والتقدير سرت سير زيد وضربته ضربتين وقول ابن المصنف ان قوله وحذف عامل المؤكد امتنع سهو منه لان قوله ضربا زيدا مصدر مؤكد وعامله محذوف وجوبا كما سيأتى ليس بصحيح وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتى ليس منه وذلك لان ضربا زيدا ليس من التأكيد فى شئ بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة اضرب زيدا

لانه واقع موقعه فكما أن اضرب
زيدا لاتأكيد فيه كذلك
ضربا زيدا وكذلك جميع الامثلة التى
ذكرها ليست من باب التأكيد
فى شئ لان المصدر فيها نائب مناب
العامل دال على مايدل عليه وهو
عوض عنه ويدل على ذلك عدم
جواز الجمع بينهما ولا شئ من
المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين
المؤكد ومما يدل أيضا على أن ضربا
زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد
لعامله أن المصدر المؤكد لاخلاف
فى انه لايعمل واختلفوا فى المصدر
الواقع موقع الفعل هل يعمل أولا
والصحيح أنه يعمل فزيدا فى قولك
ضربا زيدا منصوب بضربا على
الاصح وقيل انه منصوب بالفعل
المحذوف وهو اضرب فعلى القول
الاول ناب ضربا عن اضرب فى
الدلالة على معناه وفى العمل وعلى
القول الثانى ناب عنه فى الدلالة
على المعنى دون العمل (ص)

والحذف حتم مع آت بدلا
من فعله كندلا اللذ كاندلا

(ش) يحذف عامل المصدر وجوبا
فى مواضع منها اذا وقع المصدر بدلا
من فعله وهو مقيس فى الامر
والنهى نحو قياما لاقعودا أى قم
قياما لاتقعد قعودا والدعاء نحو
سقيا لك أى سقاك الله

ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز أن يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالاولى اه وأجاب الشاطبى عن الاول بما فى الشرح وسيأتى مافيه وعن الثانى بان الحذف مناف للتأكيد مطلقا لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معتنى به وحذفه يقتضى طرحه وعدم الاعتناء به فيتنافيان اه فالاولوية ممنوعة لكن قد تقدم ان الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد فلا ينهض ذلك جوابا عنهما وقد اعترف الشاطبى بان نحو أنت سيرا للتأكيد مع مافيه من الحذف فمنازعة ابن الناظم قوية فالاولى التزام ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهى مستثناة من امتناع الحذف لنكات تأتى ويدل على الاستثناء قوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناظم لا يقال لا دليل على استثناء أنت سيرا لانه لم يذكره لانا نقول يشير اليه مفهوم قوله كذا مكررا (قوله لانه واقع موقعه) أى ففائدته النيابة عن فعله واعطاؤه معناه لا التأكيد والا كان مؤكدا لنفسه وهو باطل (قوله ليست من باب التأكيد) أى بل هى قسم برأسه فالمصدر اما مؤكد أو نوعى أو عددى أو بدل من فعله ولا ضرر فى زيادته على قوله توكيدا أو نوعا الخ أو ان المراد ليست منه الآن بعد النيابة وان كانت منه اصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض نيابتها لا بالنظر لذاتها وأيضا لا يأتى فى نحو أنت سيرا لان الحذف فيه غير واجب فالاولى الجواب بما مر (قوله ومما يدل الخ) فيه ان من قال بعمل النائب يحتمل انه يراه من المؤكد ولكن اختص بمزية اقتضت عمله وهى نيابته عن فعله فتأمل (قوله بدلا من فعله) أى عوضا عن اللفظ به أى عن التلفظ بفعله ولو المقدر فى المصدر الذى لافعل له كبله بمعنى تركا فى قوله يصف السيوف

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كانها لم تخلق

أى تركا الاكف فى رواية خفض الاكف بالاضافة فبله اما منصوب بفعله المهمل وان لم يصح النطق به أو بفعل أمر مرادف لفعله المهمل وهو اترك عند الجمهور أى اترك ذكر الاكف بله أى تركا اما على رواية نصب الاكف فبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ماذكر يقال فى ويحه وويله وويسه وويبه وهى بحسب الاصل كنايات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ويبغض وقيل ان ويح وويس كلمتا رحمة وويل وويب للعذاب فهى مفاعيل مطلقة لفعل مهمل أو لفعل من معناها أى أحزنه الله أو أهلكه أو رحمه مثلا وقيل منصوبة على المفعول به والتقدير ألزمه الله ويله وفى الايضاح ان المصدر فى نحو ضربا زيدا وقياما لاقعودا مفعول به أيضا عند سيبويه أى الزم ضربا الخ أى فكونه بدلا من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل بانه مفعول مطلق (قوله فى الامر والنهى) أى سواء تكرر كقوله

فصبرا فى مجال الموت صبرا * فما نيل الخلود بمستطاع

أم لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله أى قم قياما لاتقعد الخ) اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى فى التخلص عن ذلك أن يجعل قياما مفعولا به لفعل محذوف ولا قعودا عطف عليه أى افعل قياما لا قعودا وأما جعل أبى حيان لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونون شذوذا فتكلف مع انه يحتاج كما قاله الدمامينى الى جعله خبرا بمعنى النهى أفاده الصبان وعلى هذا فليس المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله فى النهى مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد أن يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكروه هنا فتأمل (قوله نحو سقيا لك)

الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي سحقا لزيد وبعدا له لبيان فاعله فهو متعلق بأعني محذوفا
أي لك أعني أو خبر لمحذوف وجوبا أي ارادتي أو دعائي لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم
لذلك مزيد في الابتداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء وخبره الظرف بعده ويكون
المسوغ له معنى الفعل كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع
لعدم خبر له وأما ذو أل فرفعه أحسن كالويل له والخيبة لكن ادخال أل سماعي عند سيبويه فلا
يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه الفراء والجرمي كما في الهمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف
أيضا وهو الاوجه اذ لا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع أيضا في المكرر والمحصور والمؤكد نفسه
وغيره لكن على الخبرية كما في التسهيل نحو له علي ألف اعتراف وزيد قائم حق أي هذا اعتراف
وحق وكذا في المفيد خبرا سواء كان انشائيا كعجب لتلك قضية وقول الاعرابي حمد الله وثناء عليه
لما قيل له كيف أصبحت أي أمري عجب وشأني حمد الله أو غير انشائي كافعل وكرامة أي ولك
كرامة اه قال الصبان والظاهر ان ما التفصيل كذلك والاوجه اطراد الرفع فيما ذكر كما يفيده
كلام ابن عصفور (قوله وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه أن الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر
ليس من الآتي بدلا عن فعله وقوله الآتي والمصدر نائب منابه الخ نص في أنهما منه ففي عبارته
قلاقة والثاني هو الصواب فالآتي بدلا نوعان طلبي وخبري فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا أو دعاء
أو توبيخا وهذا النوع مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا
منكرا والا كان سماعيا كويله والخبري اما مسموع ولم يتعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله
افعل وكرامة واما مقيس وهو ما ذكره بقوله وما التفصيل الى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله
خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقصود به الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل
الانشاء غير الطلبي كقولهم عند تذكر النعمة حمدا وشكرا لا كفرا وعند تذكر الشدة صبرا
لا جزعا وعند ظهور معجب عجبا وعند الامتثال سمعا وطاعة أي حمدت حمدا وشكرت شكرا
وصبرت صبرا الخ فالمقصود في ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظرا للفظ العامل وعن ابن
عصفور انها أخبار لفظا ومعنى والمراد بقلة الحذف في ذلك قصره على السماع فان المصدر الخبري
خمسة أنواع أربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله وما التفصيل الخ وواحد سماعي وهو هذا
وضابطه أن يدل على عامله دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل
في جميعها محذوف وجوبا بالكثرة دورانها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كالامثال ولا يتجاوز
مورد السماع وانما يجب الحذف في حمدا وشكرا لا كفرا عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه
يقال حمدت حمدا وشكرت شكرا على ان الكلام بذكر الفعل يكون خبرا وكلامنا عند قصد
الانشاء وحينئذ يكون المصدر والفعل متعاقبين فلا يجمع بينهما كذا قال الدماميني نقلا عن
الشلوبين والظاهر ان صبرا لا جزعا وسمعا وطاعة كذلك فوجوب الحذف خاص باجتماعهما
أو عند قصد الانشاء هذا وللرضي تفصيل آخر حيث قال الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها
ان لم يأت بعدها ما يبينها ويبين ما تعلقت به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه فليست مما يجب
حذف فعله بل يجوز ذكره كحمدت حمدا وشكرت شكرا وسقاك الله سقيا وأما ما بين فاعله باضافة
نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وصبغة الله وحنانيك ودواليك أو بحرف جر كسحقا لك أي بعدا
وبؤسا لك أي شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله
أو بحرف كحمدا لك وشكرا وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس
أن يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول

وكذلك يحذف عامل المصدر وجوبا
اذا وقع المصدر بعد الاستفهام
المقصود به التوبيخ نحو أتوانيا وقد
علاك المشيب أي أتتوانى وقد
علاك ويقل حذف عامل المصدر
واقامة المصدر مقامه في الفعل
المقصود به الخبر نحو افعل وكرامة
أي وأكرمك فالمصدر في هذه
الامثلة ونحوها منصوب بفعل
محذوف وجوبا والمصدر نائب
منابه في الدلالة على معناه وأشار
بقوله كندلا الى ما أنشده سيبويه
وهو قول الشاعر *

على حين ألهى الناس جل أمورهم * فندلا زريق المال ندل الثعالب * فندلا نائب مناب فعل الامر وهو اندل والندل خطف الشئ بسرعة وزريق منادى والتقدير ندلا يا زريق المال وزريق اسم رجل وأجاز المصنف أن يكون مرفوعا بندلا وفيه نظر لانه ان جعل نائبا مناب فعل الامر للمخاطب والتقدير اندل لم يصح أن يكون مرفوعا به لان فعل الامر اذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا فكذلك ما ناب منابه وان جعل نائبا مناب فعل الامر للغائب

والتقدير ليندل صح أن يكون مرفوعا به لكن المنقول ان المصدر لا ينوب مناب فعل الامر للغائب وانما ينوب مناب فعل الامر للمخاطب نحو ضربا زيدا أي اضرب زيدا والله أعلم

(ص) وما لتفصيل كاما منا
عامله يحذف حيث عنا

(ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجوبا اذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى اذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير والله أعلم فاما تمنون منا واما تفدون فداء وهذا معنى قوله وما لتفصيل الخ أي يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عن أي عرض (ص)

كذا مكرر وذو حصر ورد
نائب فعل لاسم عين استند

(ش) أي كذا يحذف عامل المصدر وجوبا اذا ناب المصدر عن فعل أسند لاسم عين أي أخبر به عنه وكان المصدر مكررا أو محصورا فمثال المكرر زيد سيرا سيرا والتقدير زيد يسير سيرا فحذف يسير وجوبا لقيام التكرير مقامه ومثال المحصور ما زيد الا سيرا وانما زيد سيرا والتقدير ما زيد الا يسير سيرا وانما زيد يسير سيرا فحذف يسير وجوبا لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير فان لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف نحو زيد سيرا والتقدير زيد يسير سيرا فان شئت حذفت يسير وان شئت صرحت به والله أعلم (ص)

ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحو له على ألف عرفا * والثان كابني أنت حقا صرفا

(ش) أي من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمى المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره فالمؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة

لا لبيان النوع احترازا من نحو ومكر وا مكرهم وسعى لها سعيها ثم على ذلك فانظره (قوله على حين الخ) قبله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء موضعان والضمير في يمرون للصوص وكذا في يرجعن وأنثه تحقيرا لهم وعيابهم جمع عيبة بفتح المهملة وهي كالحقائب أوعية الثياب والزاد ونحوهما وبجر بضم الموحدة وسكون الجيم جمع بجراء كحمر وحمراء أي ممتلئة حقائبهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على البناء لاضافته لجملة ألهى وبالجر على الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلا حين ألهى الخ والمال مفعول به لندلا أو لفعله المحذوف أي اختطف المال (قوله وزريق اسم رجل) لا ينافي قول العيني اسم قبيلة لاحتمال تسميتها باسم أبيها (قوله وما لتفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان للآتي بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله يحذف تأكيد لما أفاد عطفه على المثال وليست ما مبتدأ خبرها ما بعدها لئلا يوهم انه قسيم للآتي بدلا من فعله مع انه منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أي الفائدة المرتبة عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كالآية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه ما فصله بالمصادر بعده أو خبر كقوله

لأجهدن فاما درء واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فلاجهدن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعد ما يترتب عليه واحترز بالقبلية عن نحو اما اهلا كا وأما تأديبا فاضرب زيدا فيجوز اظهار فعله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كلزيد سفر فاما صحة وأما غنما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها (قوله اذا أثخنتموهم) أي أكثرتم فيهم القتل فشدوا الوثاق أي فامسكوا عن القتل وأسروهم وشدوا وثاقهم أي ما يقيدونه به (قوله كذا مكرر) أي مرتين فأكثر (قوله ورد) أي المذكور من المكرر والمحصور لان الجملة نعت لهما ونائب حال من فاعله ولاسم عين متعلق باستند وهو صفة لفعل كما استظهره المعرب وجعلها المكودي نعتا ثانيا لمكرر وما عطف عليه (قوله استند الخ) يستفاد منه ان شروط وجوب الحذف ثلاثة كون عامله خبرا أي ولو منسوخا كان زيد سيرا سيرا وكون المبتدا اسم عين وتكرار المصدر أو حصره ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدا نحو أأنت سيرا والعطف عليه كانت أكلا وشربا كما في التصريح ويشترط أيضا استمراره الى الحال كما نصوا عليه لا منقطعا ولا مستقبلا وانما اشترط اسم العين ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر اذ لا يخبر به عنها الا بتأويل فيحتاج للفعل بخلاف اسم المعنى فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بلا تأويل كامرك سير ومقتضى ذلك ان اسم المعنى اذا لم يصح المصدر خبرا عنه الا بالتأويل كا ملك نقصان وشغلك زيادة يصح فيه النصب ويجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير أملك ينقص نقصانا ويزيد زيادة وحينئذ ففي مفهوم قوله لاسم عين تفصيل يس (قوله صرفا) نعت لحقا وهو صالح لتوكيد الجملة بانفراده فكأنه ما مثالان في مثال

واحد

واحد (قوله لا تحتمل غيره) ان أراد انها لا تفيد معنى حقيقيا غير معنى المصدر فما بعده كذلك أو انها لا تفيد معنى غيره ولو مجازيا فممنوع سم أى لاحتمال كونها للتهكم مجازا الا أن يراد لا تحتمل غيره احتمالا قريبا والتهكم بعيد صبان والاصح منع تقديم هذا المصدر كالذى بعده على الجملة وتوسطه بين جزأيها لانها دليل العامل فلا يفهم الا بتمامها وأما قولهم احقا زيد منطلق فحقا ظرف لا مصدر كما نص عليه (قوله وهى نفس المصدر) فيه تسمح والمراد ان التكلم بها هو نفس الاعتراف ونص فيه فالمصدر مؤكد للاعتراف الذى تضمنته الجملة فصار مؤكدا لنفسه كما فى ضربت ضربا ولا يشكل ذلك على قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لما مر ان هذا مستثنى منه أو يقال لما دلت الجملة على العامل كان كانه مذكور لقيامها مقامه (قوله انت ابنى حقا) مثله لا أفعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا والتاء للوحدة والبت القطع أى أقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا أتردد ثم أجزم مرة أخرى وكأن اللام للعهد أى القطعة المعلومة التى لا تردد معها ولا يجوز حذف أل على المشهور ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها تصريح وانما كان مثله لان البتة محقق لاستمرار النفى قبله بعد احتماله الانقطاع (قوله يحتمل أن يكون حقيقة) مقتضاه ان حقا هنا بمعنى حقيقة فيكون رافعا لاحتمال المجاز اما اذا كان بمعنى ضد الباطل فلا يرفعه بل يصح معه أن يراد بنوة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجملة قبله للصدق والكذب فتصير به نصا فى الثبوت وسمى مؤكدا لغيره لان الجملة مغايرة له لفظا ومعنى قاله الدمامينى قال الرضى وهو مؤكد لنفسه أيضا لان الجملة تدل عليه نصا من حيث انه مدلول لفظها وأما احتمالها للكذب أو المجاز فأمر عقلى لا مدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد الا ثبوت مدلولها فى الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحينئذ فانما سمى هذا مؤكدا لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكد بمثله اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة فى نفس الامر وغلب عنده كذب مدلولها فكأن الجملة محتملة له ولنقيضه فقيل مؤكد لغيره وأما الاول فلا يؤتى به لمثل هذا الغرض (قوله كلى بكا) ينبغى جعله صفة لجملة أى بعد جملة كائنة كهذه ليكون مشيرا الباقى الشروط والبكى بالقصر اسالة الدمع وبالمد رفع الصوت وقيل لغتان فى كل كما فى المصباح وعلى الاول يحتاج لارتكاب الضرورة فى قصر الاول أو مد الثانى والاورد أن الجملة لم تحو معنى المصدر لكن يرد انها لم تحو فاعل المصدر المنصوب اذ فاعله ذات عضله أى ممنوعة من النكاح وهى غير الياء فى لى ويدفعه ان المعنى لى بكاء مثل بكائها وصاحب المثل هو المتكلم والعضلة أيضا الداهية يقال انه لعضلة من العضل أى داهية من الدواهى (قوله اذا قصد به التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة كونه مصدرا ومشعرا بالحدوث وقصد به التشبيه وبعد جملة ومشتملة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح منها ثلاثة وترك الباقى وستعلم محترزها (قوله الثكلى) بفتح المثلثة مقصورا أى الحزينة لفقدها ولدها يقال ثكلت ولدها اذا فقدته (قوله تشبيهى) أى لكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان فى الجملة قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل هو زيد وهو أيضا مشعر بالحدوث لكونه مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت أى اخراج ما يسمع واحداثه لا بمعنى المسموع خلافا للمرادى وليس فى الجملة قبله ما يصلح لعمله لما سيأتى فاستوفى الشروط ومثله مثال المصنف ونحو له ضرب ضرب الملوك واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذا نصب ويجوز معها رفعه بدلا مما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبرا لمحذوف وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أى لا بالمصدر الذى فى الجملة لان المصدر

لا تحتمل غيره نحو له على ألف عرفا أى اعترافا فاعترافا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير أعترف اعترافا ويسمى مؤكدا لنفسه لانه مؤكد للجملة قبله وهى نفس المصدر بمعنى انها لا تحتمل سواه وهذا هو المراد بقوله فالمبتدا أى فالاول من القسمين المذكورين فى البيت الاول والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره فتصير بذكره نصا فيه نحو أنت ابنى حقا فحقا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير احقه حقا ويسمى مؤكدا لغيره لان الجملة قبله تصلح له ولغيره لان قولك أنت ابنى يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معنى أنت عندى فى الحنو بمنزلة ابنى فلما قال حقا صارت الجملة نصا على ان المراد البنوة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لانها صارت به نصا فكان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه

(ص) كذاك ذو التشبيه بعد جمله
كلى بكا بكاء ذات عضله

(ش) أى كذلك يجب حذف عامل المصدر اذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر فى المعنى نحو لزيد صوت صوت حمار وله بكاء بكاء الثكلى فصوت حمار مصدر تشبيهى وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يصوت صوت حمار وقبله جملة وهى لزيد صوت وهى مشتملة على الفاعل فى المعنى وهو زيد وكذلك بكاء الثكلى منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يبكى بكاء الثكلى فلو لم يكن قبل هذا المصدر

جملة وجب الرفع نحو صوته صوت حمار وبكاؤه بكاء الثكلى وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل فى المعنى نحو هذا بكاء بكاء الثكلى وهذا صوت صوت حمار ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ولكنه مفهوم من تمثيله (ص)

(المفعول له)

ينصب مفعولا له المصدر ان
أبان تعليلا كجد شكرا ودن
وهو بما يعمل فيه متحد
وقتا وفاعلا وان شرط فقد
فاجرره بالحرف وليس يمتنع
مع الشروط كلزهد ذا قنع

(ش) المفعول له هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله فى الوقت والفاعل نحو جد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لان المعنى جد لاجل الشكر وهو مشارك لعامله وهو جد فى الوقت لان زمن الشكر هو زمن الجود والفاعل لان فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر

لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقدرا بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك اما الاول فظاهر وأما الثانى فلانه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعلل المرادى مثال الصوت بأن الاول فيه بمعنى ما يسمع فليس مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال فى الشذور لان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى فى قولك مررت فاذا له صوت صوت حمار أنك مررت به وهو فى حال تصويته فلذا قدروا الثانى ناصبا اهـ أى واشتراط الاشعار بالحدوث انما هو فى الثانى المنصوب فلا تنافى فليتأمل هذا وقال الناظم اشتراط ذلك فى عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز النصب بالمصدر الذى فى الجملة بلا تقدير فعل وهو ظاهر كلام سيبويه فى هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب الرفع) أى خبر الماقبله (قوله وكذا) أى يجب الرفع لكن ليس خبر الماقبله بل بدل منه أو نعت بتقدير مثل أو خبر لمحذوف أى هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن فى الظرف ومما لم يشتمل على الفاعل قولهم عليه نوح نوح الحمام لان ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كله بديه أسد أو لم يشعر بالحدوث كله ذكاء ذكاء الحكماء لان الذكاء من الملكات الراسخة لا من الافعال المتجددة بالعلاج كالضرب والتصويت أو لم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن أو لم يكن فى الجملة قبله بمعناه كله ضرب صوت حمار أما اذا كان فى الجملة ما لا يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوك فيتعين نصبه به *(تنبيه)* المراد باشتمالها على معناه ما هو أعم من أن يكون فيها لفظه أيضا كما مر أو معناه فقط كقوله يمدح فرسا بالضمور

ما ان يمس الارض الا منكب * منه وحرف الساق طى المحمل

أى بلغ فى الضمور الى حيث لو اضطجع لم تمس بطنه الارض بل منكبه وحرف ساقه فالمعنى انه مندمج الخلق مدكوك بعضه فى بعض ومطوى كطى المحمل وهو علاقة السيف أى كدمجه فى بعضه بالضفر والله أعلم

(المفعول له)

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لان احتياج الفعل الى الظرف أشد من العلة (قوله ودن) أمر من الدين بفتح الدال أى أقرض غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع وحذف علته لدلالة علة الاول أى دن شكرا الا انه يجوز حذف المفعول له لدليل أو ان شكرا المذكور علة لهما معا (قوله وقتا) تمييز محول عن الفاعل أى متحد وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كلزهد الخ) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جر كما له أو نصب كقوله

طربت وما شوقا الى البيض أطرب وفيه تقديم معمول الخبر الفعلى (قوله فى الوقت) أى بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كهربت جبنا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كجئتك خوفا من فرارك أو عكسه كجئتك اصلاحا لحالك تصريح (قوله والفاعل) أى بأن يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث ان فاعل الاراءة هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له ورد بأنه متحد تأويل الخوف والطمع بالاخافة والاطماع أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشرى وأما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التى تضمنها يريكم لا للاراءة التى هى فعل الله تعالى فيرده ان العامل الذى

تتعلق

تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم الرؤية التى فى ضمنه وأيضا لا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية لانهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريهم لاجل ذلك فتدبر (قوله ضربت ابنى تأديبا) قيل فيه تعليل الشئ بنفسه لان التأديب هو الضرب هو الضرب به الرضى كما صرح به الرضى ولا يصح تقدير ارادة تأديب لصيرورة المعنى أدبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركاكة لا يخفى اذ ارادة الشئ مسببة عن الباعث عليه لا انها هى الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأدب أى ضربته لارادة أن يتأدب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل أن يتأدب بناء على عدمه ولا شك ان التأدب يحصل أثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتا على حد جئتك اصلاحا لحالك فلا حاجة لبنائه على عدم اتحاد الوقت أيضا لكن يرد عليه ان الضرب هو سبب التأدب وعلته فكيف يجعل التأدب علة للضرب ويجاب بانفكاك الجهة فوجود الضرب علة فى وجود التأدب وتصور التأدب علة فى ايجاد الضرب كحفر البئر لاجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أى جئتك أكرمك اكراما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور ملاقاته له فى المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهره كالنظم ان هذه شروط لنصبه لا لتسميته مفعولا له فيسمى بذلك عند جره والجمهور على ان المجرور ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذى فى المتن أى مفهما العلة الفعل والباعث عليه لانه رتب على فقدها الجر بحرف التعليل وذلك ممتنع عند فقد العلية وليس تركه اشارة للاعتراض على المتن بان العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لان محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما مر لا العلية بل هى شرط يخرج به نحو أحسنت اليك انعاما عليك لان الشئ لا يعلل بنفسه وهى تغنى عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وان شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقى من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد خلافا للفارسى لان الحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورده الرضى بانه ان أراد أن الباعث يتقدم وجوده فممنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا فسلم ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابنى تأديبا وجئتك اصلاحا لحالك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا متقدم الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئتك اكرامك لى وجئتك اليوم اكراما لك غدا بل جئتك سمنا وعسلا على تقديم ارادة ذلك فظهر ان المفعول له هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر وأنه على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جبنا أو تصوره فقط لكونه غرضا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كضربته تأديبا (قوله وهو اللام) هى الاصل فى التعليل وما بعدها نائب عنها نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا الاختلاف الفاعل دخلت امرأة النار فى هرة لعدم المصدرية ولا تقتلوا أولادكم من املاق أحلنا دار المقامة من فضله لعدم القلبى ان قلنا باشتراطه والا فما جرمع استيفاء الشروط وبقى مما يفهم التعليل نحو واذكروه كما هداكم أى لهدايته لكم وأسلم حتى تدخل الجنة وجئتك كى تكرمنى ولتكبروا الله على ما هداكم وفى شرح اللمحة لابن هشام ان الكاف وحتى وكى لا تجر المفعول له لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل وسابكه اه وينبغى ان على كذلك ومقتضاه ان المصدر المؤول لا يقع مفعولا له وان أفاد التعليل (قوله جئتك للسمن) مثله والارض وضعها للانام أى المخلوقات (قوله جئتنى اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى الستر الا لبسة المتفضل

وكذلك ضربت ابنى تأديبا فتأديبا مصدر وهو مفهم للتعليل اذ يصح أن يقع فى جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضربت فى الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب ان وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة أعنى المصدرية وابانة التعليل واتحاده مع عامله فى الوقت والفاعل فان فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل وهو اللام أو من أو فى أو الباء فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك جئتك للسمن ومثال ما لم يتحد مع عامله فى الوقت جئتنى اليوم للاكرام غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله فى الفاعل جاء زيد

لا كرام عمرو له ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط نحو هـذا قنع لزهـد وزعم قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب اكرام في المثالين السابقين والله أعلم (ص) وقل ان يصحبها المجرد

والعكس في مصحوب أل وانشدوا
لا أقعد الجبن عن الهيجاء
ولو توالت زمر الاعداء

(ش) المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال أحدها أن يكون مجردا عن الالف واللام والاضافة والثاني أن يكون محلى بالالف واللام والثالث أن يكون مضافا وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل لكن الاكثر فيما تجرد عن الالف واللام والاضافة النصب نحو ضربت ابني تأديبا ويجوز جره فتقول ضربت ابني لتأديب وزعم الجزولي انه لا يجوز جره وهو خلاف ما صرح به النحويون وما صحب الالف واللام بعكس المجرد فالاكثر جره ويجوز النصب فضربت ابني للتأديب أكثر من ضربت ابني التأديب ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف

لا أقعد الجبن عن الهيجاء * البيت

فالجبن مفعول له أي لا أقعد لاجل الجبن ومثله قوله

فليت لي بهم قوما اذا ركبوا
شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

وأما المضاف فيجوز فيه الامران النصب والجر على السواء فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما ذكر انه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للالف واللام علم ان المضاف لا يقل فيه واحد منهما بل يكثر فيه الامران ومما جاء منصوبا قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ومنه قول الشاعر وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

(ص) *(المفعول فيه وهو المسمى ظرفا)*

الظرف وقت أو مكان ضمنا * في باطراد كهنا امكث أزمنا

تعدد

ونضت بتخفيف الضاد المعجمة أي خلعت وزمنه قبل النوم (قوله لا كرام عمرو له) مثله

واني لتعروني لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

ففاعل اعرو الهزة وفاعل الذكرى المتكلم (قوله ولا يشترط اتحاده الخ) هو مذهب سيبويه والمتقدمين كما في الهمع ومر عن الرضي ترجيح كونه غير قلبي وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو اما العبيد فذو عبيد بالنصب أي مهما تذكر احدا لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد فلم يبق له شرط الا العلية لكن قال سيبويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا به أي مهما تذكر العبيد الخ (قوله أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجرره بالحرف وأنثه لتأويله بالكلمة وفي نسخ أن يصحبه بالتذكير وفي أخرى فاجرره باللام فالتأنيث ظاهر (قوله وأنشدوا) أي النحاة شاهدا للجواز قول بعض العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الاكثر فيما تجرد الخ) أي لانه أشبه الحال والتمييز في التنكير والتبيين (قوله لا يجوز الجر) رد بقوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

(قوله فليت لي بهم) الباء للبدلية أي بدلهم وشنوا من شن اذا فرق حذف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة أو هو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون ليأتوهم من كل الجهات (قوله عوراء الكريم) بفتح العين المهملة ممدودا أي كلمته القبيحة وكل ما يستحى منه فهو عورة ومنه عورة الانسان أي اذا فلتت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لاجل ادخاره ومثله قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله ومن جره لما يهبط من خشية الله قيل وكذا لايلاف قريش فانه علة ليعبدوا ودخلته الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى فان لم يعبدوا رب هذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف أي السفر فيهما الى اليمن والشام مع أمنهم من القطاع والمنتهبين واحترامهم لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجر هنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لان العبادة مستقبلة والايلاف حالي وقيل اللام متعلقة باعجبوا مقدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول لان السورتين سورة واحدة تصريح *(تنبيه)* لا يجوز تعدد المفعول له نصبا أو جرا ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له أي بل هو متعلق بضرارا وانما يتعلق به ان جعل حالا أي مضارين همع والله سبحانه وتعالى أعلم

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفا)

أي تسمية مجازية اصطلح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد أن الظرف هو الوعاء المتناهي الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه اه صبان وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستلزامه له ولوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ (قوله وقت) أي اسم وقت أو اسم مكان لان الظرف اصطلاحا من صفات الالفاظ وألف ضمنا اما للاطلاق ان جعلت أو للاحد الدائر على التخيير ويرجحه ان المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو ضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو أظهر لان كلا منهما ظرف لا أحدهما فقط (قوله أزمنا) بضم الميم جمع زمن كجبل واجبل وجمعه مع ان الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير فانه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت وأفاد بالمثال جواز

(ش) عرّف المصنف الظرف بانه زمان اومكان ضمن معنى فى باطراد نحو امكث هنا ازمنا فهنا ظرف مكان وأزمنا ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى فى لان المعنى امكث فى هذا الموضع فى أزمن واحترز بقوله ضمن معنى فى مما لم يضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى فى كما اذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أوخبرا نحو يوم الجمعة يوم مبارك و يوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد فانه لايسمى ظرفا والحالة هذه وكذلك ماوقع منهما مجرورا نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى الدار على ان فى هذا ونحوه خلافا فى تسميته ظرفا فى الاصطلاح وكذلك مانصب منهما مفعولا به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل واحترز بقوله باطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشأم فان كل واحد من البيت والدار والشأم متضمن معنى فى ولكن تضمنه معنى فى ليس مطردا لان أسماء المكان المختصة لايجوز حذف فى معها فليس البيت والدار والشأم فى المثل منصوبة على الظرفية وانما هى منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الظرف هو ماتضمن معنى فى باطراد وهذه متضمنة معنى فى لاباطراد هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى فى لان المفعول به غير متضمن معنى فى فكذلك ماشبه به فلا يحتاج الى قوله باطراد ليخرجها فانها خرجت بقوله ماضمن معنى فى والله تعالى أعلم (ص)

فانصبه بالواقع فيه مظهرا
كان والافانوه مقدرا

(ش) حكم ماتضمن معنى فى من اسماء الزمان والمكان النصب والناصب له ماوقع فيه وهو المصدر نحو عجبت من ضربك زيدا يوم الجمعة عند الامير أو الفعل نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الامير أو الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك وظاهر كلام المصنف انه لا ينصبه الا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والناصب له اما مذكور كما مثل أو محذوف جوازا نحو أن يقال

تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه اما المتفق فلا يتعدد الامع اتباع الثانى للاول بدلا كسرت يوم الجمعة سحرا ومع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم أحسن منه أمس وفى عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشاف منعه حيث قدر فى قوله تعالى ويوم حنين وموطن يوم حنين أو فى أيام مواطن كثيرة ويوم حنين ووجه بعدم سماعه وبأن الفعل مقتض لكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يعطف الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولاختلافهما باشتراط الابهام فى المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك فى الظرفية أفاده المغنى (قوله معنى فى) هو الظرفية ومعنى تضمنه له اشارته اليه لكون الحرف مقدرا فى نظم الكلام وان لم يصح التصريح به فى الظروف التى لا تتصرف ولذلك أعرب لان الحرف يؤدى معناه بنفسه محذوفا لا ان معناه انتقل للظرف وصار الحرف غير منظور اليه كتضمن الاسم معنى الهمزة مثلا حتى يقتضى بناءه فتدبر (قوله باطراد) أى بأن يتعدى اليه سائر الافعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما سيشير له الشرح نخرج وترغبون أن تنكحوهن لانه وان تضمن معنى فى على قول لكن لا يطرد فى غير هذا الفعل على ان النكاح ليس زمانا ولا مكانا فلا حاجة لاخراجه بذلك الا أن يجعل مكانا اعتبارا بالرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ماصيغ من الفعل اذ لا ينصب الا بمادته لانه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ماسيأتى وكذا أسماء المقادير لا تنصب الا بأفعال السير (قوله من نحو دخلت البيت) أى مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه لا ينصب الا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزلت فلا يقال نمت البيت مثلا لكن فى ذكره ذهبت الشأم نظر لانه على معنى الى لا فى فهو مما نصب بحذف الخافض توسعا لان الذهاب لم يقع فى الشأم بل فى طريقها اليها وكذا توجهت مكة فلا يأتى فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس مما نحن فيه فتأمل (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى لاجراء القاصر مجرى المتعدى قاله الاسقاطى فيما سيأتى وهذا غير القول بانها مفعول به على التوسع باسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فيما سيأتى (قوله لم تكن متضمنة) أى فهى خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيد الاطراد لان الفعل أجرى مجرى المتعدى بنفسه فنصبها بلا ملاحظة حرف اصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة واما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانها لم تتضمن معنى فى بل لفظها لان المراد بالتضمن اللفظى مايعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعا وأما المعنوى فهو الاشارة الى معناها من غير توسع بحذفها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور أن المراد باللفظى وجود لفظها فى الكلام وبالمعنوى خلافه فقيد الاطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشمونى وأما على انها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد فتدبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع فى الظرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ وأيضا الحدث لم يقع فى الظرف اصطلاحا وهو اللفظ بل فى مدلوله أى نفس الزمان والمكان ففى المتن حذف مضافين أى فانصبه بدال الواقع فى مدلوله أى باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره وينذفع اعتراض الشارح الآتى أوفيه استخدام بجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحى وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثانى فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ماشأنه أن يقع فدخل ماصمت اليوم (قوله

متى جئت فتقول يوم الجمعة وكم سرت فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين أو وجوبا كما اذا وقع الظرف صفة نحو مررت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذى عندك أو حالا نحو مررت بزيد عندك أو خبرا فى الحال أو فى الاصل نحو زيد عندك وظننت زيدا عندك فالعامل فى هذا الظرف محذوف وجوبا فى هذه المواضع كلها والتقدير فى غير الصلة استقر أو مستقر وفى الصلة استقر لان الصلة لا تكون الا جملة والفعل مع فاعله جملة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم (ص)

وكل وقت قابل ذاك وما
يقبله المكان الا مبهما
نحو الجهات والمقادير وما
صيغ من الفعل كمرمى من رمى

(ش) يعنى ان اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو سرت لحظة وساعة أو مختصا اما باضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوما طويلا أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه الا نوعان أحدهما المبهم والثانى ما صيغ من المصدر بشرطه الذى سنذكره فالمبهم كالجهات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ وبريد تقول جلست فوق الدار وسرت غلوة فتنصبهما على الظرفية وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعده فشرط نصبه قياسا أن يكون عامله

متى جئت الخ) هى لطلب تعيين الزمان خاصة كأين فى المكان وكم لطلب تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهى أعم وقوعا (قوله صفة الخ) كذا يجب فى المشتغل عنه كيوم الجمعة صمت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى كما فى التصريح لكن قال الشاطبى قد ينصب توسعا بحذفها وفى المسموع بالحذف كقولك لمن ذكر أمرا تقادم حينئذ الآن أى وجدما تقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولى فهما من جملتين والمقصود نهيه عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له * واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كما فى التصريح قال يس ومحله اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ والا وقع (قوله وكل وقت) أى داله وقوله ذاك أى النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر لما مر فى الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مرادا به الزمان كقعدت مقعد زيد أى زمن قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكانا (قوله وما صيغ من الفعل) أى من مصدره أو مادته ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتى وهو معطوف على مبهما كما يفصح به صنيع الشارح الآتى لا على الجهات لئلا يفيد انه مبهم مع انه من المختص اتفاقا فانصب تشبيها بالمبهم كما فى النكت (قوله مبهما كان) المراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة وبالمختص ما دل على مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كرمضان أو بالاضافة كزمن الشتاء أو بأل كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما أو يومين أو الموصوفة كسرت زمنا طويلا كذا فى الاشمونى فقول الشارح كلحظة وساعة ينبغى تقييدهما بما اذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطرفة العين والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة والا كانا من المختص وانتصاب المبهم على جهة التأكيد اللفظى لزمن الفعل اذ لا يزيد عليه كليلا من أسرى بعبده ليلا اذ السرى لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمصدر الا أن تأكيده لزمن عامله (قوله باضافة) لم تضف العرب لفظ شهر الا لرمضان والربيعين مع جواز تركها والراجح جواز اضافته الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الا نوعان) أى لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان لكونها بالالتزام فلم يتعد الى جميع أسمائه بل الى المبهم لدلالته عليه فى الجملة والى ما هو من مادته لقوة دلالته عليه حينئذ ولما قويت دلالته على الزمان بالتضمن تعدى الى جميع أسمائه (قوله أحدهما المبهم) المراد بالمبهم هنا ما ليس له صورة أى هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة أى نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه كالدار وان شئت قلت المبهم ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه وهو معنى قول الموضح تبعا لابن المصنف ما افتقر الى غيره فى بيان صورة مسماه أى صورة هى مسماه كمكان لا تعرف حقيقته الا بالمضاف اليه كمكان زيد وكالجهات وما ألحق بها من عند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل الدمامينى عن المصنف ان نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها بفى قال لان فيها اختصاصا ما اذ لا تصلح لكل بقعة وكذا استثناها الحفيد نقلا عن الرضى وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف ثم قال فقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن اه لكن ذكر الموضح مما يشبه الجهات فى الشياع جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جره بفى فمقتضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيده الهمع فيهما وفى جانب أيضا ونحوها كجهة ووجه ولعل هذا هو الاوجه فتدبر (قوله ويمين وشمال) مثلهما ذات اليمين وذات الشمال أى البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب ستأتى (قوله غلوة) بفتح المعجمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو ألف باع والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ

من لفظه نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلس عمرو فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول جلست مرمى زيد الا شذوذا ومما ورد من ذلك قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا أي كائن مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا والقياس هو مني في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا ولكن نصب شذوذا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي والى هذا أشار بقوله

(ص) وشرط كون ذا مقيسا أن يقع * ظرفا لما في أصله معه اجتمع

(ش) أي وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيسا أن يقع ظرفا لما اجتمع معه في أصله أي ان ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد كمجامعة جلست لمجلس في الاشتقاق من الجلوس فأصلهما واحد وهو الجلوس وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان أما المقادير فذهب الجمهور الى أنها من الظروف المبهمة لانها وان كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة وذهب الاستاذ أبو علي الشلوبين الى انها ليست من المبهمة لانها معلومة المقدار وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهما نحو جلست مجلسا ومختصا نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضا ان مرمى مشتق من رمى وليس هذا على مذهب البصريين فان مذهبهم انه مشتق من المصدر لا من الفعل فاذا تقرر أن المكان المختص وهو ماله أقطار تحويه لا ينتصب ظرفا فاعلم انه سمع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن ونصب الشام مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلف الناس في ذلك فقيل هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت في الدار فحذف حرف الجر فانتصب الدار نحو مررت زيدا وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به

(ص) وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف في العرف
وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية اوشبهها من الكلم

(ش) ينقسم اسم الزمان واسم المكان الى متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظروف الزمان أو المكان ما استعمل ظرفا وغير ظرف كيوم ومكان فان كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو سرت يوما وجلست مكانا ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفا أو شبهه نحو سحر اذا أردته من يوم بعينه فان لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى الا آل لوط

وفي المصباح الغلوة الغاية وهي رمية سهم أبعد ما يقدر عليه ويقال ثلثمائة ذراع الى أربعمائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات (قوله من لفظه) انما لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما اكتفوا به في قعدت جلوسا لان نصب ذلك مخالف القياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به السماع بخلاف قعدت جلوسا (قوله أي كائن مقعد القابلة) أي في مقعدها ومني متعلق بذلك المحذوف أيضا ومن بمعنى الى أي هو مستقر مني أي بالنسبة الي في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أي محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله هو مني معقد الازار أي هو مستقر مني في مكان قريب كقرب مكان عقد الازار وهو وسط الشخص (قوله ومزجر الكلب) أي هو مستقر مني أي بالنسبة الي في مكان بعيد كبعد مكان زجر الكلب من زاجره فهو ذم ومناط الثريا مدح أي هو بالنسبة الي في مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا أي تعلقها من الشخص الرائي أي لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل الثريا (قوله ولكن نصب شذوذا) أي على تقدير المتعلق كائن أو مستقر فلو قدر قعد مني أي بالنسبة الي وزجر مني وناط مني لم يكن شاذا (قوله لما في أصله الخ) المراد بالاصل المادة لا المصدر فلا يرد أنه في أعجبني جلوسك مجلس زيد ظرف لاصله لا لما اجتمع معه فيه (قوله مبهمان) أي لان المتبادر عطفهما على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر الى أن ما صيغ عطف على مبهما فيفيد أنه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلا (قوله مجهولة الصفة) أي لعدم تعين محلها (قوله ليست من المبهمة) أي فتكون مستثناة من المختص وبقي قول ثالث صححه أبو حيان وهو أنها مبهمة حكما أي تشبه المبهم في عدم التعين في الواقع لان الميل مثلا يختلف بدأ ونهاية وجهة بالاعتبار ويحتمل جري المصنف على هذا بأن أراد المبهم حقيقة أو حكما (قوله من رمى الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كما في الرضي (قوله ونصب الشام) أي فقط وكذا مكة مع توجه (قوله على الظرفية شذوذا) قيل هو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشلوبين للجمهور تشبيها بالمبهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما مر (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسي والناظم ونسب لسيبويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لاجراء القاصر مجرى المتعدي وبقي قول رابع أنها مفعول به حقيقة لان نحو دخل يتعدى بنفسه وبالحرف وكثرة الامرين فيه تدل على أنهما أصلان اه اسقاطي (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أي لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصباب اللزوم على الاحد الدائر بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تنويعية مع انه ليس كذلك أو ان غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشارح الا ظرفا أو شبهه والحاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والمتن لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور (قوله نحو سحر) مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا اذا كان

معيناواعتراضه بأنه متصرف بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظاهر لان هذا غير معين كما هو صريح الشرح والكلام فى المعين ومما لزم الظرفية أيضا قط وعوض ظرفين للماضى والمستقبل ولا يستعملان الا بعد نفى أو شبهه وبدل بمعنى مكان كخذ هذا بدل هذا الا بمعنى بديل فانه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل أما بمعناه الاصلى فظرف متصرف والظروف المركبة كصباح مساء وبين بين وبينا وبينما ومذ ومنذ عند من جعلهما خبرين فكل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لجره بمن فى قوله تعالى من فوقهم ومن تحتهم فهما من القسم الثانى كعند بل أجاز بعضهم تصرفهما فى نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك قلنسوتك وتحتك نعلك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع نصبهما فى ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخارى وفوقه عرش الرحمن ويتوقد تحته نارا بالرفع وانما يتخرج على التصرف دماميني واعلم أن الظروف أربعة أقسام ما يمتنع تصرفه أصلا كما مر ومنه عند ونحوها وما يتصرف كثيرا كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما تصرفه متوسط كأسماء الجهات الا فوق وتحت فيمتنع لما مر والايمن وشمال وذات اليمين وذات الشمال فن الكثير وكبين المجردة من التركيب ومن ما والالف ومن تصرفها مودة بينكم بالجر لقد تقطع بينكم بالرفع ومن قرأ هذا منصوبا على أنه مرفوع المحل على الفاعلية حملا له على أغلب أحواله من كونه ظرفا كما قيل بمثله فى ومنا دون ذلك اما بين المركبة والمقرونة بما أو الالف فغير متصرفة وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردىء ووسط بسكون السين أما بفتحها فيتصرف كثيرا ولهذا اذا صرح بنفى فتحت السين انظر الصبان (قوله عند) مثلث العين والكسر أكثر وهى اسم لمكان شىء حاضر أو قريب فالاول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثانى ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقال الذى عنده علم من الكتاب رب ابن لى عندك بيتا وقد تكون للزمان كعند الليل كما فى تحرير النووى ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله الدماميني (قوله بمن) أى فقط لكثرة زيادتها فى الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذ قياسا قولهم حتى متى والى متى والى أين (قوله ينوب المصدر الخ) ومما ينوب عن الظرف مطلقا صفته وعدده وكليته وجزئيته كجلست طويلا من الدهر شرقى الدار وسرت عشرين يوما ثلاثين بريدا ومشيت كل اليوم كل البريد أو بعض ذلك وينوب عن ظرف الزمان ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازى لتضمنها معنى فى نحو أحقا انك ذاهب أى أفى حق ذهابك وقد نطقوا بفى فى قوله

* أفى الحق انى مغرم بك هائم * ولنيابته عن الزمان لا يخبر به الا عن المعنى لا الجثة ومثله غير شك أو ظنا منى انك قائم أى فى غير شك وفى ظن منى قيامك هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب المبرد وتبعه المصنف الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ومعمولاها فاعله أى أحق وثبت قيامك ورده أبو حيان تصريح (قوله ويكثر الخ) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر وشرطه افهام تعيين وقت كما مثله أو بيان مقداره وان لم يعين كانتظرته نحر جزور وحلب ناقة أى مقدار ذلك فحذف المضاف وأقيم المصدر مقامه وقد يضاف ذلك المصدر الى اسم عين فتقوم مقامه كلا آتيه الفرقدين أى مدة بقائهما ولا أكلمه القارظين أى مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذى يصبغ به فلم يعلم خبرهما فضرب بهما المثل والله أعلم

(المفعول معه)

قال الجلال أخره عن المفاعيل لاختلافهم فى قياسيته ولوصول العامل اليه بالحرف دون باقيها

نجيناهم بسحر وفوق نحو جلست فوق الدار فكل واحد من سحر وفوق لا يكون الا ظرفا والذى لزم الظرفية أو شبهها عند ولدن والمراد بشبه الظرفية ان لا يخرج عن الظرفية الا باستعماله مجرورا بمن نحو خرجت من عند زيد ولا يجر عند الا بمن فلا يقال خرجت الى عنده وقول العامة خرجت الى عنده خطأ (ص)

وقد ينوب عن مكان مصدر
وذاك فى ظرف الزمان يكثر

(ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقولك جلست قرب زيد أى مكان قرب زيد فحذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف اليه مقامه فأعرب باعرابه وهو النصب على الظرفية ولا ينقاس ذلك فلا تقول آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه ويكثر اقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو آتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيد والاصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت خروج زيد فحذف المضاف وأعرب المضاف اليه باعرابه وهو مقيس فى كل مصدر (ص)

(المفعول معه)

ينصب تالى الواو مفعولا معه * فى نحو سيرى والطريق مسرعه
بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق

(ش) المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع والناصب له ما تقدمه من الفعل او شبهه فمثال الفعل سيرى والطريق مسرعة اى سيرى مع الطريق فالطريق منصوب بسيرى ومثال شبه الفعل زيد سائر والطريق وأعجبنى سيرك والطريق فالطريق منصوب بسائر وسيرك وزعم قوم ان الناصب للمفعول معه الواو وهو غير صحيح لان كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل الا الجر كحروف الجر وانما قيل ولم يكن كالجزء منه احترازا من الالف واللام فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيأ لكونها كالجزء منه بدليل تخطى العامل لها نحو مررت بالغلام ويستفاد من قول المصنف فى نحو سيرى والطريق مسرعه ان المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه وهذا هو الصحيح من قول النحويين وكذلك يفهم من قوله بما من الفعل وشبهه سبق ان عامله لا بد أن يتقدم عليه فلا تقول والنيل سرت وهذا باتفاق وأما تقدمه على مصاحبه نحو سار والنيل زيد ففيه خلاف والصحيح منعه (ص)

وبعد ما استفهام او كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب

(ش) حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم تمثيله وسمع من لسان العرب نصبه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير ان يلفظ بفعل نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد فخرجه النحويون على انه منصوب بفعل مضمر

(قوله تالى الواو) فيه اشارة الى أنه لا يفصل منها أى ولا بالظرف وان فصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزيل واو المعية من المفعول معه منزلة الجار والمجرور يس (قوله فى نحو سيرى) فعل أمر للمؤنثة والطريق مفعول معه ومسرعة حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها فى سبق الذى هو صلتها (قوله هو الاسم) أى الفضلة وقوله بعد واو الخ أى وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ فخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كلا تأكل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولا معه وان كانت واوهما للمعية قاله الموضح وقال غيره ينبغى أن يكون ذلك فى غير نصب تشرب والا فهو اسم تأويلا فينبغى أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشترك زيد وعمرو وبكونه بعد الواو بقية المفاعيل ونحو جئت مع عمرو وبعت العبد بثيابه مما يفيد المعية بغير واو وهو وان خرج بقول الشارح المنتصب لكنه حكم من احكامه لا ينبغى جعله قيدا فى التعريف والمراد بكونها للمعية انها للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق فى زمان تعلقه به سواء صاحبه فى حكم العامل أيضا كجئت وزيدا فان العدول عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية أم لا كاستوى الماء والخشبة على ما سيبين عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة فى الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها لمطلق الجمع فخرج بذلك المراد ما لم تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصبا على ما بعدها كضربت زيدا وعمرا فللعطف اتفاقا وكذا أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير لان المعية فيه من العامل وخرج بتلو الجملة كل رجل وضيعته ان قدر الخبر مقترنان مثلا فيجب رفع ضيعته فان قدر مفردا قبل الواو جاز نصبها لانه حينئذ من قبيل جئت وزيدا أى كل رجل موجود هو وضيعته وبكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافا لابى على بل يجب جرأبيك لعدم اشتمال الجملة على حروف الفعل (قوله أو شبهه) أى فى العمل بشرط صحة عمله فى المفعول به كما فى المغنى فخرج الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفى والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدأ ودرهم خبره فزيدا مفعول به لمحذوف أى ويحسب زيدا لا مفعول معه (قوله مقيس فيما كان مثل ذلك) أى فيما يمتنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جنى فى اشتراطه صحته وانما امتنع فيما ذكر لان الطريق لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أوجدت السير حال كونى مصاحبا للطريق ومثله استوى الماء والخشبة أى ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء والخشبة فى العلو صح العطف بل الظاهر حينئذ وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا باثنين كاشترك زيد وعمرو فتأمل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف لفظا لما يأتى والمعنى على النصب سرت مصاحبا فى سيرى للنيل بلا نظر لكون النيل سائرا أولا وعلى العطف سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطحبين زمنا أم لا (قوله وهذا هو الصحيح) قد علمت مقابله لابن جنى (قوله والصحيح منعه) أى خلافا لابن جنى ولا حجة فى قوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

لانه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا المفعول معه (قوله من لسان العرب) أى بعضهم وأكثرهم على الرفع فى مثل ذلك (قوله بفعل مضمر) أى جوازا لا وجوبا خلافا للاشمونى ولذلك اكتفوا بتقديره هنا دون هذا لك وأباك لتنزيل جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان

مشتق من الكون والتقدير ماتكون وزيدا وكيف تكون وقصعة من ثريد فزيد وقصعة منصوبان بتكون المضمرة (ص)

والعطف ان يمكن بلا ضعف احق
والنصب مختار لدى ضعف النسق
والنصب ان لم يجز العطف يجب
او اعتقد اضمار عامل تصب

(ش) الاسم الواقع بعد هذه الواو اما ان يمكن عطفه على ما قبله أولا فان أمكن عطفه فاما ان يكون بضعف او بلا ضعف فان امكن عطفه بلا ضعف فهو احق من النصب نحو كنت انا وزيد كالاخوين فرفع زيد عطفا على الضمير المتصل اولى من نصبه مفعولا معه لان العطف ممكن للفصل والتشريك اولى من عدم التشريك ومثله سار زيد وعمرو فرفع عمرو أولى من نصبه وان امكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك لسلامته من الضعف نحو سرت وزيدا فنصب زيد أولى من رفعه لضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل

اظهار الفعل فيه ممتنع ولا يرد جواز النصب فى مالك وزيدا مع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام الذى هو أولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضيا واحدا وهو الظرف والحاصل أن المسوغ للنصب هو الاستفهام وجد ظرف أم لا لانه يستدعى طلبه للفعل فقدروه بعده عاملا هذا ولقائل أن يقول قد جوز سيبويه اضمار الفعل فى قوله * ازمان قومى والجماعة كالذى الخ أى ازمان كان قومى مع الجماعة مع أنه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضى تقديره فكان النصب فى هذا المثال وأبالك أولى لوجود مقتضى الفعل الا أن يقال انه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك فيكون مقصورا على السماع بخلاف المثال وانما يصح هذا الجواب باثبات ان أباعلى أجازه قياسا ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت فى كان (قوله مشتق من الكون) لكن يجوز تقدير غيره كتصنع اذ اصل له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى (قوله ما تكون الخ) هى فى المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير المخاطب مستتر فيها فلما حذفت برز وانفصل قال يس عن الدمامينى ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اهـ وسوى بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أى اى وجود توجد مع زيد (قوله كالاخوين) مقتضاه جواز النصب فى هذا المثال وهو مبنى على قول الاخفش ان مابعد المفعول معه يطابقهما معا قياسا على العطف وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ماقبل الواو فقط فالعطف فى المثال متعين ولذا مثل النصب فى القطر بكنت أنا وزيدا كالاخ (قوله للفصل) أى بين الضمير المتصل والمعطوف عليه كما سيأتى فى قوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

وقوله والتشريك أى فى الحكم لصحة توجه العامل الى المعطوف أولى من عدمه لئلا تصير العمدة فضلة ولأن الاصل فى الواو العطف ولم يختلف فى قياسيته وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد أن فعل الامر لا يتوجه للظاهر لانه يغتفر فى التابع فجعله فاعلا بمحذوف أى وليسكن زوجك والمعطوف الجملة لا داعى اليه على أن حذف الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب فى ذلك عربية أى اسكن الجنة مصاحبا الزوجك لكنه ضعيف لما مر واعلم ان المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص فى المعية والرفع لمطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى فالوجه أن يقال ان قصدت المعية نصا فالنصب أو بقاء الاحتمال والابهام فالرفع أو لم يقصد شئ جاز الامران ولعل هذا الاخير محمل كلامهم دمامينى (قوله بضعف) أى من جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان المعنى لا يصح مع العطف الا بتكلف كأن يقدر لو تركت الناقة ترأم فصيلها أى تعطف عليه وتركت فصيلها يرضعها أى يتمكن منه لرضعها الان رضاعه لا يتسبب عن مجرد تركهما لاحتمال نفرتها منه وكذا قوله اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره واللياليا

فيحتاج العطف الى تقدير واكل أمره لليالى والليالى لامره وفى النصب سلامة من ذلك أى لو تركت الناقة مع فصيلها أى حسا ومعنى وواكل أمره مع الليالى قيل ومن الضعف المعنوى نحو كن أنت وزيدا كالاخ وقوله

فكونوا أنتم وبنى أبيكم * مكان الكليتين من الطحال

فان العطف يقتضى توجه الامر الى ما بعد الواو وأنت لا تريد الا أمر المخاطب بأن يكون معه كذلك لكن هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء وتبعه المصرح لا ترجحه لفساد

المرادبدونه وايضا يمنع العطف فى المثال عدم مطابقة الخبر للمعطوفين اذلو كان المأمور كل منهما لقال كالاخوين ففيه مانع لفظى ومعنوى وليس فى البيت الا الثانى فان قيل كالاخوين تعين العطف كمامر (قوله وان لم يمكن عطفه) اى لعدم صحة توجه العامل اليه اما لفساد المعنى ولوفى القصد أو للزوم محذور لفظى كمامر فى مثال الاخ ونحوما لك وزيدا لامتناع العطف على ضمير الجر بلا اعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضمار فعل) صريحه أن ما امتنع فيه العطف يخير فيه بين المعية واضمار العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف فى علفتها الخ ونحو زججن الحواجب والعيونا اذ الماء لا يشارك التبن فى معنى العلف ولا زمانه والعيون لا تصاحب الحواجب فى معنى التزجيج وهو تدقيقها وتطويلها ومصاحبتهما فى الزمان أمر معلوم لا فائدة فى قصده فيجب فيهما تقدير العامل اى وسقيتها ماء وكحلن العيون فينبغى جعل أو فى المتن تنويعية كما فى الاشمونى اى أن ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل كما ذكر وما يجب فيه المعية كسرت والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير فى ذلك غير مسلم اذ لا مانع من تقدير سرت ولابست النيل فالخاص جعلها تنويعية مع ملاحظة ان ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد المعية فيصدق بجواز الاضمار وقوله أو اعتقد الخ اى أو جب ذلك فالنوع الاول يجوز فيه الامران والثانى يجب فيه الاضمار وتقدم نوعان ترجح النصب وترجح العطف وبقى خامس وهو تعين العطف ككل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كن أنت وزيد كالاخوين لما مر فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجمعت الخ) أى لان أجمع بالهمزة انما يتعلق بالمعانى لا بالذوات يقال اجمع أمره وأجمع عليه أى عزم وأما جمع فمشترك بينهما بدليل فجمع كيده جمع مالا فنصب شركاءكم اما لكونه مفعولا معه او لكون الواو لعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف اى وأمر شركائكم او جملة على جملة بتقدير واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم امرا من جمع وقيل ان أجمع يستعمل فى الذوات أيضا وعليه فلا اشكال فى العطف وكذا على قراءة فاجمعوا بوصل الهمزة ويقرأ برفع شركاء عطفا على الواو فى أجمعوا ومما يمتنع فيه العطف والذين تبوؤا الدار والايمان لان الايمان لا يتبوأ فهو اما مفعول معه أو لمحذوف اى وأخلصوا الايمان وذلك تأويل العامل المذكور بفعل يتعدى لهما كما فى ولتها تبنا الخ وحسن الحواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله اعلم

(الاستثناء)

هو لغة استفعال من الثنى بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه وحقيقته اصطلاحا الاخراج بالا أو احدى أخواتها لما كان داخلا او كالداخل لكن المراد به فى الترجمة المستثنى بدليل ذكره فى المنصوبات وقد يقال يمكن ارادة المعنى المصدرى وذكره فيها باعتبار متعلقه كما فى تعدى الفعل ولزومه فالاخراج جنس وبالا يخرج التخصيص بالوصف والاضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان داخلا أى فى مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا فى النية من أول الامر أو المراد باخراجه اظهاره لانه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث يكون المستثنى منه عاما مستعملا فى خاص وهو ما عداه بقرينة الاستثناء لئلا يلزم التناقض بادخال الشئ ثم اخراجه والكفر ثم الايمان فى لا اله الا الله وكالداخل لادخال المنقطع على ما ستراه وأما المفرغ فداخل فى المستثنى منه المقدر حقيقة فالدخول الحقيقى اما لفظى أو تقديرى سم (قوله ما استثنت الخ) الا فاعل

وان لم يمكن عطفه تعين النصب على المعية أو على اضمار فعل يليق به كقوله

علفتها تبنا وماء باردا

فماء منصوب على المعية أو على اضمار فعل يليق به التقدير وسقيتها ماء باردا او كقوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم فقوله وشركاءكم لا يجوز عطفه على أمركم لان العطف على نية تكرار العامل فلا يصح أن يقال اجمعت شركائى وانما يقال اجمعت أمرى وجمعت شركائى فشركائى منصوب على المعية والتقدير والله أعلم فأجمعوا أمركم مع شركائكم أو منصوب بفعل يليق به والتقدير فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم (ص)

(الاستثناء)

ما استثنت

الامع تمام ينتصب
أو كنفى وبعد نفى انتخب
اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع
وعن تميم فيه ابدال وقع

(ش) حكم المستثنى بالا النصب ان وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متصلا أو منقطعا نحو قام القوم الا زيدا ومررت بالقوم الا زيدا وضربت القوم الا زيدا وقام القوم الا حمارا وضربت القوم الا حمارا ومررت بالقوم الا حمارا فزيدا فى هذه المثل منصوب على الاستثناء وكذلك حمارا والصحيح من مذاهب النحويين ان الناصب له ما قبله بواسطة الا واختار المصنف فى غير هذا الكتاب أن الناصب له الا وزعم انه مذهب سيبويه وهذا معنى قوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب أى انه ينتصب الذى استثنته الا مع تمام الكلام اذا كان موجبا فان وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجب وهو المشتمل على النفى أو شبهه والمراد بشبه النفى النهى

استثنت والجملة صلة ما حذف عائدها أى استثنته وينتصب خبرها والمراد الا الاستثنائية وستعلم الوصفية وانما بدأ بها الانها أصل الادوات وغيرها يقدر بها والمقصود هنا عملها النصب وذكر المرفوع استطرادى لتتميم القسمة فلا يقال كان الاولى تقديم ما ينصب أبدا كليس ولا يكون (قوله مع تمام) أى للكلام السابق بأن يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر اى ومع ايجابه أيضا بقرينة قوله وبعد نفى الخ فانه مقيد بالتمام أيضا كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) الاظهر أن الظرفين متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ الابتداء به التنويع لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تميم فتدبر (قوله النصب ان وقع الخ) قيل هو حينئذ واجب اتفاقا ويرده جواز الاتباع فى لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع بدلا من الواو وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالآية أم لا وقيل ان الآية نفى لا ايجاب لان شربوا فى تأويل لم يكونوا منى بدليل فمن شرب منه فليس منى فالمختار فيه الابدال وجعل الفراء قليل مبتدأ خبره محذوف أى لم يشربوا والجملة فى محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع فى المفرد فلا ينافى جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف أو مذكور ويكون المستثنى حينئذ جملة كما فى قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه خبر والجملة فى محل نصب بالاستثناء المنقطع فهى من الجمل التى لها محل من الاعراب كما عدها صاحب المغنى ومتى كان ما بعد الا جملة فهى بمعنى لكن ولو كان متصلا لكن ان نصب تالى الا فكلكن المشددة كما سيأتى أو رفع فكالمخففة أفاده الصبان عن الدمامينى (قوله بواسطة الا) أى فتكون معدية له الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه فى العمل فقط لا فى المعنى وهذا رأى السيرافى وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسى وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل ان الناصب ما قبلها مستقلا لا بواسطتها وقيل أستثنى محذوفا وقيل غير ذلك وعلى الاولين فلو لم يكن قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الا زيدا أول بكائن أو يدل اخوتك بالمنتسبين لك (قوله فى غير هذا الكتاب) اى ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنت الا الخ ثم قال وألغ الا فان ظاهره ألغها عن النصب المذكور قبل وانما عملت لنيابتها عن أستثنى كحرف النداء عن أدعو وظاهر الشرح جريان الخلاف فى المنقطع أيضا فيكون منصوبا على الاستثناء والعامل فيه الا عند المصنف وهو المختار عند المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالبا نحو جاء القوم الا حمارا أى لكن حمارا لم يجئ وقد يذكر نحو الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وعند سيبويه نصبه بما قبل الا كالمتصل فما بعد الا عنده مفرد فى المتصل وغيره وهى كلكن العاطفة فى وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب فتح أن بعدها كزيد غنى الا انه شقى أفاده الرضى (قوله على النفى) اى لفظا ومعنى كما سيمثله أو لفظا فقط نحو لا يمسه الا المطهرون فانه نهى فى المعنى وقد يراد بالنهى الآتى ما يشمل المعنوى فيدخل فيه هذا أو معنى فقط كقراءة فشربوا منه الا قليل كما مر ونحو قل رجل يقول ذلك الا زيد أى لا رجل يقول الخ وقوله

و بالصريمة منهم منزل خلق * عاف تغير الا النؤى والوتد

فتغير بمعنى لم يبق على حاله والصريمة رملة منصرمة اى منقطعة عن معظم الرمل والنؤى بضم النون وسكون الهمزة حفيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر ومن النفى المعنوى ويأبى الله الا ان يتم نوره اى لا يريد الا ذلك وانها لكبيرة الا على الخاشعين اى لا تسهل الا عليهم لكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه واما نحو لو جاء القوم الا زيدا الا كرمتهم فيتعين فيه النصب لان نفى لو

ضمنی لاقصدی واما الرفع فی لو کان فیہما آلهة الا الله فلما سیأتی (قوله والاستفهام) ای المؤول بالنفی انکاریا کان وهو ما متعلقه غیر واقع ومدعیه کاذب ویسمی ابطالیا أیضا نحو ومن أصدق من الله حدیثا أو توبیخیا وهو ما متعلقه واقع ومدعیه صادق لکنه ملوم علیه نحو أئفکا آلهة الخ فهو بمعنی نفی الانبغاء واللیاقة ومثال الشرح یصلح لهما (قوله بعضا مما قبله) عدل عن قول غیره من جنسه لئلا یدخل فی المتصل جاء القوم الا حمارا وجاء بنوك الا ابن زید لاتفاقهما فی الجنس مع أنه منقطع وتأویل الجنس بالنوع لا ینفع فی الثانی وان صح فی الاول ولئلا یخرج منه نحو أحرقت زیدا الا یده مما کان المستثنی فیه جزأ مما قبله لانه لا یصدق علیه انه من جنس کله مع انه متصل فقوله بعضا المراد به ما یشمل الفرد والجزء لکنه یدخل فیه کالاول نحو لا یذوقون فیها الموت الا الموتة الاولی ولا تأکلوا أموالکم بینکم بالباطل الا أن تکون تجارة فان المستثنی بعض مما قبله ومن جنسه مع انه منقطع فینبغی أن یقال المتصل ما کان بعضا محکوما علیه بنقیض ما قبله لا مطلق بعض والمنقطع بخلافه اما لفقد القید الاول کقام بنوك الا حمارا أو الا ابن زید أو الثانی کالآیتین فانه لم یحکم علی الموتة الاولی بذوقهم لها فی الجنة الذی هو نقیض عدم ذوق الموت فیها ولا علی التجارة بجواز أکلها بالباطل الذی هو نقیض منع أکلها بالباطل قاله القرافی والاسهل أن یقال المتصل اخراج شیء دخل فیما قبل الا مثلا بها أصبان واعلم أن کلا من المتصل والمنقطع یسمی بالاستثناء حقیقة عرفیة بلا نزاع کما فی التلویح وأما ما اشتهر من أنه حقیقة فی المتصل مجاز فی المنقطع فالمراد به أدواته لا تسمیته (قوله وهو المختار) أی ان لم یتقدم المستثنی لما یأتی فی المتن ولم یطل الفصل والا اختیر النصب کما جاء فی أحد حین کنت جالسا هنا الا زیدا ومنه الحدیث القدسی مالعبدی جزاء اذا قبضت صفیه من الدنیا ثم احتسبه الا الجنة بالنصب لان الاتباع انما یختار للتشاکل وهو لا یظهر مع الطول وکذا یختار النصب فی نحو ما قاموا الا زیدا ردا لمن قال قاموا الا زید لیحصل التشاکل ودعوی تعین النصب فی هذه مردودة بل نازع أبو حیان فی اختیاره فیها وفی التی قبلها وکل ذلك مالم ینتقض النفی بالا والا کان اثباتا فینصب ما بعد الا الثانیة وجوبا کما شرب أحد الا الماء الا زیدا لانه بمنزلة شربوا الماء الا زیدا (قوله بدل من متبوعه) أی بدل بعض عند البصریین ولا یرد احتیاجه للرابط وهو مفقود لحصول الربط بالا لدلالتها علی اخراج الثانی من الاول فتفید أنه کان بعضا منه ولا یشترط الربط بخصوص الضمیر فان قلت کیف یکون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منفی مع انه یجب تطابقهما لیصح احلاله محل متبوعه أجیب بمنع ذلك لان سبیل البدل جعل الاول کأنه لم یذکر والثانی حالا فی موضعه بالنسبة الی عمل العامل بلا نظر للنفی والاثبات وهو هنا کذلك فقولهم البدل هو المقصود بالنسبة أی نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفیه واثباته کما قد یتخالف المعطوفان فی زید قائم لا قاعد والصفة والموصوف فی مررت برجل لا قصیر ولا طویل وهذا الاشکال انما یرد علی من یجعل البدل هو المستثنی وحده فیجاب بما ذکر أما علی قول المحققین انه المستثنی مع الا فلا یرد أصلا لصحة احلاله محل الاول بلا انعکاس المعنی ولو بالتأویل فی نحو کلمة الشهادة اذ هی فی تأویل ما فی الوجود اله الا الله ویصح فیها الاحلال حینئذ وعند الکوفیین ان الا حرف عطف فی الاستثناء خاصة فما بعدها عطف علی ما قبلها لا بدل وهی کلا العاطفة فی مخالفة ما بعدها لما قبلها ویرد علیه انها تباشر العامل باطراد فی ما قام الا زید والعاطف لا یباشره ویجاب بانها مفصولة تقدیرا اذ الاصل ما قام أحد الا زید ویرده ان حذف المعطوف علیه لا یطرد مع ان هذا مطرد (قوله وهذا هو المختار) مثله فی المغنی قال الدمامینی ومقتضی تعلیل الاتباع بتشاکل المستثنی والمستثنی منه تساوی النصب علی البدلیة

والاستفهام فاما أن یکون الاستثناء متصلا أو منقطعا والمراد بالمتصل أن یکون المستثنی بعضا مما قبله وبالمنقطع ان لا یکون بعضا مما قبله فان کان متصلا جاز نصبه علی الاستثناء وجاز اتباعه لما قبله فی الاعراب وهو المختار والمشهور أنه بدل من متبوعه وذلك نحو ما قام أحد الا زید والا زیدا ولا یقم أحد الا زید والا زیدا وهل قام أحد الا زید والا زیدا وما ضربت أحدا الا زیدا ولا تضرب أحدا الا زیدا وهل ضربت أحدا الا زیدا فیجوز فی زیدا أن یکون منصوبا علی الاستثناء وأن یکون منصوبا علی البدلیة من أحد وهذا هو المختار وتقول ما مررت بأحد الا زید والا زیدا ولا تمرر بأحد الا زید والا زیدا وهل مررت بأحد الا زید والا زیدا وهذا معنی قوله وبعد نفی أو کنفی انتخب اتباع ما اتصل أی اختیر اتباع الاستثناء المتصل ان وقع بعد نفی أو شبه نفی وان کان الاستثناء منقطعا تعین النصب عند جمهور العرب فتقول ما قام القوم الا حمارا ولا یجوز الاتباع

وأجازه بنو تميم فتقول ما قام القوم الاحمار وما ضربت القوم الاحمارا وما مررت بالقوم الاحمار وهذا هو المراد بقوله وانصب ما انقطع أى انصب الاستثناء المنقطع اذا وقع بعد نفى أو شبهه عند غير بنى تميم وأما بنو تميم فيجيزون اتباعه فمعنى البيتين ان الذى استثنى بالا ينتصب ان كان الكلام موجبا ووقع بعد تمامه وقد نبه على هذا القيد بذكره حكم النفى بعد ذلك فاطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب سواء كان متصلا أو منفصلا وان كان غير موجب وهو الذى فيه نفى أو شبه نفى انتخب أى اختير اتباع ما اتصل ووجب نصب ما انقطع عند غير بنى تميم وأما بنو تميم فيجوزون اتباع المنقطع (ص)

وغير نصب سابق فى النفى قد
يأتى ولكن نصبه اختر ان ورد

(ش) اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فاما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فان كان موجبا وجب نصب المستثنى نحو قام الا زيدا القوم وان كان غير موجب فالمختار نصبه فتقول ما قام الا زيدا القوم ومنه قوله

فمالى الا آل أحمد شيعة
ومالى الا مذهب الحق مذهب

وقد روى رفعه فتقول ما قام الا زيد القوم قال سيبويه حدثنى يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالى الا أخوك ناصر وأعربوا الثانى بدلا من الاول على القلب ومنه قوله

فانهم يرجون منه شفاعة
اذا لم يكن الا النبيون شافع

فمعنى البيت انه قد ورد فى المستثنى السابق غير النصب وهو الرفع وذلك اذا كان الكلام غير موجب نحو ما قام الا زيد القوم ولكن المختار نصبه وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفى ان الموجب يتعين فيه النصب نحو قام الا زيدا القوم

والاستثناء فى هذه الصورة وفيه انه لا يحصل التشاكل فى نوع النصب وان حصل فى لفظه * واعلم انه اذا تعذر الابدال على اللفظ أبدل على الموضع كما جاءنى من أحد الا زيد ولا أحد فيها الا زيد وما زيد شيأ الا شئ لا يعبأ به وليس زيد بشئ الا شيأ حقيرا فيجب نصب ما بعد الا فى الاخير ورفعه فى الباقى باعتبار المحل لان من والباء لا يزادان فى الاثبات وما ولا لا يعملان بعده فالمستثنى فى الاول والاخير بدل من محل المجرور بمن والباء الزائدتين وهو الرفع فى الاول والنصب فى الاخير وفى الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود المحرز أو خبر لمحذوف ان قلنا به أى الا هو شئ وتكون الا بمعنى لكن وأما فى الثانى فبدل من محل لا مع اسمها الان محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه أو من محل الاسم قبل دخول لا أو من الضمير فى الخبر والاقوال الثلاثة تأتى فى الاسم الشريف من كلمة التوحيد ومر فى باب لا مزيد لذلك (قوله وأجازه بنو تميم) اى على ان حمار بدل غلط كما صرح به الرضى وقيل بدل كل بملاحظة معنى الا اذ المعنى غير حمار وهو وان صدق على الاحد وغيره لكن يراد به غير مخصوص وانما يبدلون فى المنقطع اذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده ولو فى مادة أخرى كما هو شأن البدل والا وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا النقص وما نفع زيد الا الضر اذ لا يقال زاد النقص ونفع الضر ومثل ذلك لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم فمن رحم فى محل نصب على الاستثناء المقطع ويمتنع الابدال لعدم صحة تسلط العامل عليه وقيل الاستثناء متصل أى الا الراحم وهو الله أو الا مكان من رحم وهو السفينة ومن الابدال فى المنقطع قوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

وقوله

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن * لنا خاطب الا السنان وعامله

وعليه قراءة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منه الزمخشرى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله فاعرب الجلالة بدلا من من الذى هو فاعل يعلم والاستثناء منقطع وفيه تخريج قراءة السبعة على لغة مرجوحة فان النصب هو المختار عندهم ولذا جعله المصنف متصلا بتقدير متعلق الظرف من يذكر فى السموات الخ لا استقر وقيل من مفعول يعلم والغيب بدل اشتمال منه والله فاعل هذا والمسموع من بنى تميم انما هو مجرد رفع ما بعد الا فى تلك الشواهد ونحوها وكونه بدلا أو غيره من تخريج النحاة فلم اختار والبدلية على جعله مبتدأ حذف خبره مع انه مقيس عند الجميع كما مر نظيره الا أن يكون قد سمع منهم جر ما بعد الا تبعا للمجرور قبلها (قوله وغير نصب سابق) أى مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد غير نصبه على الاستثناء فيدخل فيه نصبه على الاتباع الآتى فى المرفوع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفى الخ (قوله قد يأتى) أى قليلا وفى القياس عليه خلاف (قوله ان ورد) أى السابق والرواية كسر ان أى ان أردت ورود السابق أى النطق به فاختر نصبه أو ان ورد السابق عن العرب فاختر نصبه أى احكم باختياره والا فالوارد متبع نصبا أو غيره (قوله على المستثنى منه) أى بدون عامله كما مثله لامتناع تقديمه عليهما معا عند المصنف خلافا للكسائى وأما قوله

خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا

فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الا زيدا ضربت (قوله بدلا) أى بدل كل من كل لان العامل فرغ لما بعد الا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أريد به الخصوص فصح ابداله من المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعا كما فى نحو ما مررت

بمثلك

الواقع بعد الا معربا باعراب ما يقتضيه ماقبل الا قبل دخولها وذلك نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد فزيد فاعل مرفوع بقام وزيدا منصوب بضربت وبزيد متعلق بمررت كما لو لم تذكر الا وهذا هو الاستثناء المفرغ ولا يقع في كلام موجب فلا تقول ضربت الا زيدا (ص) وألغ الا ذات توكيد كلا

تمرر بهم الا الفتى الا العلا

(ش) اذا كررت الا لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيأ ولم تفد غير توكيد الاولى وهذا معنى الغائها وذلك في البدل والعطف نحو ما مررت بأحد الا زيد الا أخيك فأخيك بدل من زيد ولم تؤثر فيه الا شيأ أي لم تفد فيه استثناء مستقلا فكأنك قلت ما مررت بأحد الا زيد أخيك ومثله لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا والاصل لا تمرر بهم الا الفتى العلا فالعلا بدل من الفتى وكررت الا توكيدا ومثال العطف قام القوم الا زيدا والا عمرا والاصل الا زيدا وعمرا ثم كررت الا توكيدا ومنه قوله

هل الدهر الا ليلة ونهارها
والا طلوع الشمس ثم غيارها

والاصل وطلوع الشمس وكررت الا توكيدا وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله

مالك من شيخك الا عمله
الا رسيمه والا رمله

والاصل الا عمله رسيمه ورمله فرسيمه بدل من عمله ورمله معطوف على رسيمه وكررت الا فيهما توكيدا (ص) وان تكرر لا لتوكيد فمع

تفريغ التأثير بالعامل دع
في واحد مما بالا استثنى * وليس عن نصب سواه مغني

(ش) اذا كررت الا لغير التوكيد وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ولو أسقطت لما فهم ذلك

بمثلك أحد (قوله وان يفرغ سابق) بالتنوين والا مفعوله واضافته لها تخل الوزن (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد وقوله كالو الخ لو زائدة وما مصدرية أو عكسه والا فاعل بمحذوف يفسره عدم ان بنى للمجهول فان بنى للفاعل كانت الا مفعوله وفاعله ضمير السابق أو ما بعد أى يكن السابق أى حكمه كحكم انعدام الا أو كحكم عدمه الا في تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند غير الكسائي أما هو فيجوز النصب في نحو ما قام الا زيد لتجويزه حذف الفاعل (قوله المفرغ) سمى به لتفرغ العامل لما بعد الا في الظاهر وان كان معمولة في الحقيقة وهو المستثنى منه مقدرا ويجوز التفريغ لجميع المعمولات الا المفعول معه والمصدر والحال المؤكدين فلا يقال ما سرت الا والنيل وما ضربت الا ضربا ولا تعث الا مفسدا لتناقضه بالنفى والاثبات وأما ان نظن الا ظنا فتقديره الا ظنا عظيما فهو نوعى لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الا زيدا) أى لاستحالة ضربك جميع الناس غيره ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادر فأطلق المنع طردا للباب الا اذا أمكن تأويله بالنفى نحو ويأبى الله الا أن يتم نوره كما مر هذا مذهب المصنف وجوز ابن الحاجب التفريغ في الموجب بشرط كونه فضلة وان تحصل به فائدة كقرأت الا يوم كذا لامكان ان تقرأ في غيره من الايام ورد بأنه نادر فيمنع طردا للباب كما اتفقا على الجواز في النفى وان لم يستقم المعنى كما مات الا زيد لذلك (قوله الا العلا) بفتح العين ممدودا بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع عليا كذلك وعلى كل ففيه حذف مضاف او نحوه كما في زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أى في الايجاب أو النفى كما يفهمه الاطلاق هنا والتقييد بعده (قوله وهذا معنى الغائها) أى فالمراد بالغائها الغاؤها عن افادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه بناء على الخلاف المار (قوله في البدل) أى بدل الكل كما مثل وكذا البعض والاشتمال والاضراب كما أعجبنى أحد الا زيد الا وجهه أو علمه أو عمرو (قوله والعطف) اى بخصوص الواو (قوله فالعلا بدل من الفتى) أى ان نصب الفتى على الاستثناء لا ان جعل بدلا من الضمير في بهم لان الجمهور يمنعون الابدال من البدل ورد على الاول ان العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه فالا الثانية محتاج اليها لتعمل في البدل لا مؤكدة ملغاة فالاولى جعله عطف بيان لا بدلا اهـ سم لكن هذا لا يظهر الا في بدل الكل فيبقى الاشكال في بدل البعض والاشتمال والغلط وقد يقال العامل في البدل منوى لا ملفوظ فيستغنى عن الثانية بالمنوية فكانت لمحض التوكيد لا عاملة فتدبر (قوله ثم غيارها) بالغين المعجمة من غارت الشمس أى غابت وفي نسخ ثم غيابها بالموحدة بدل الراء (قوله مالك من شيخك) أى جملك والرسيم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أى بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق السير (قوله وان تكرر) بالبناء للمجهول ونائب فاعله يعود على الا وقوله لا لتوكيد عطف على محذوف أى لتأسيس لا لتوكيد وفي نسخ دون توكيد وعلى كل فالظرف المحذوف أو المذكور متعلق بتكرر أو حال من مرفوعه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الا وقوله دع في واحد الخ أى اترك تأثير العامل الذى قبل الا باقيا في واحد وانصب سواه بالا كما قدره الاشموني وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان لحاصل المعنى لانه تفسير لدع باجعل لانه غير معهود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد وأبقه فيما سواه كما يوهمه ظاهر المتن لفساده نعم ان أريد بالعامل الا صح أى اترك التأثير بها في واحد وانصب بها ما سواه فيكون قوله مما بالا اظهارا في محل الاضمار لضرورة ويؤيده هذا عدم التقدير في قوله دع ويؤيد الاول خلوه من الاظهار وتصريحه بحكم الواحد المتروك وأما على الثانى فمسكوت عنه وان كان يعلم من قوله سابقا وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) مغنى اسم ليس وعن نصب متعلق به

فلا يخلو اما أن يكون الاستثناء مفرغاً أو غير مفرغ فان كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا ولا يتعين واحد منها للشغل العامل بل أيها شئت شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فمع تفريغ الى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد مما استثنيته بالا وانصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله

(ص) ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم
وانصب لتأخير وجئ بواحد * منها كما لو كان دون زائد
كلم يفوا الا امرؤ الا على * وحكمها في القصد حكم الاول (٢٠٨)

(ش) فلا يخلو اما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخر فان تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجباً أو غير موجب نحو قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا القوم وما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا القوم وهذا معنى قوله ودون تفريغ البيت وان تأخرت فلا يخلو اما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب فان كان موجبا وجب نصب الجميع فتقول قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا وان كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء فيبدل مما قبله وهو المختار أو ينصب وهو قليل كما تقدم وأما باقيها فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الا زيد الا عمرا الا بكرا فزيد بدل من أحد وان شئت أبدلت غيره من الباقين ومثله قول المصنف لم يفوا الا امرؤ الا على فامرؤ بدل من الواو في يفوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير الى آخره اي وانصب المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب فجئ بواحد منها معربا بما كان يعرب به لو لم تتكرر المستثنيات وانصب الباقي فمعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول ان ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول فيثبت له ما يثبت للاول من الدخول والخروج ففي قولك قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا الجميع مخرجون

لم ينع

وفي قولك ما قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا الجميع داخلون وكذا في قولك ما قام أحد الا زيد الا عمرا الا بكرا

(ص) واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بالا نسبا

(ش) استعمل بمعنى الا في الدلالة على الاستثناء ألفاظ منها ما هو اسم وهو غير وسوى وسوى وسواء ومنها ما هو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها ما يكون فعلا وحرفا وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكرها المصنف كلها فأما غير وسوى وسوى وسواء فحكم المستثنى بها الجر لاضافتها اليه ويعرب غير بما كان يعرب به المستثنى مع الا

والخبر محذوف أي موجودا أو الاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد أو التأثير ومغنى خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله ونصبت الباقي) أي وجوبا لامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء لان الا حينئذ تكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفريغ الخ) دون ومع متعلقان باحكم وحذف نظيرهما من التزم لدلالتهما والفعلان تنازعاهما بناء على جوازه في المتقدم ونصب مفعول لمحذوف يفسره احكم أي أمض نصب الجميع لا باحكم لانه لا يتعدى بنفسه ولا تأخذه معموله ولا بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء لفيد ذلك (قوله كما لو كان الخ) قال المكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية أو عكسه وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وجئ بواحد كحال وجوده دون زائد عليه اهـ وفيه تسمح لان الواحد يكون مشبها بحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا لمحذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجئ بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في الحكم ويصح جعل ما اسما واقعا على الواحد وجملة كان الخ صفتها أو صلتها أفاده الصبان (قوله سواء كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما مر وغير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تكرر المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل اما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام أحد الا حمارا الا جملا الا فرسا ويجوز الابدال في واحد على لغة تميم (قوله فامرؤ بدل من الواو) أي وعلى منصوب سكن وقفا على لغة ربيعة ولك عكسه اذ لا يتعين واحد للابدال (قوله حكم المستثنى الاول) أي اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كله على عشرة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين فقيل الحكم كذلك وان الكل خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرا بواحد لكن الصحيح ان كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته ان تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الوترية وهي الاولى والثالثة والخامسة وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب الشفعية وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلا أو تسقط آخر الاعداد مما قبله ثم باقيه مما قبله وهكذا فما بقي فيهما فهو المراد (قوله من الدخول) أي ان كان الكلام منفيا والخروج ان كان موجبا لان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه والمراد الدخول في النسبة الثبوتية والخروج منها فلا ينافي ان الاستثناء اخراج دائما لان المراد به الخروج مما قبله اثباتا أو نفيا (قوله بغير) بالتنوين تنازعه كل من استثن ومجرورا ومعربا حال من غير اقصد لفظه (قوله ويعرب غير الخ) أي لفظا وقد يبنى على الفتح جوازا في الاحوال كلها اذا أضيف لمبنى كما في التسهيل نحو ما قام غير هذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة فى غصون ذات أرقال

بفتح غير لاضافتها الى أن وصلتها وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقا لتضمنها معنى الا واعلم ان أصل غير كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اذاتا أو وصفة ولتوغلها فى الابهام لا تتعرف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذى كنا نعمل أو مشبه لها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فتتعرف بها فلذا وصف بها المعرفة فى الآية وأما الا فاصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا فلما اتفقا فى مطلق المغايرة حملت غير على الا فى الاستثناء بها أى فى المغايرة نفيا واثباتا بلا نظر لمغايرة ذات أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بجر الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العارية ولذلك يجوز فى تابعه مراعاة المعنى نحو ما قام غير زيد وعمرو بالرفع اذ المعنى ما قام الا زيد وعمرو وهذا عد سيبويه من العطف على المحل أى محل مجرور غير الذى كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالا أو فى الاصل وعند الشلوبين على توهم وجود الا ويمتنع فى تابع ما بعد الا الجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه له أصلا وكما حملوا غير على الا حملوا الا عليها فى الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتا أو صفة بلا نظر للنفى والاثبات لكن حمل غير على الا أكثر لان التصرف فى الاسم أكثر منه فى الحرف فلذلك تقع فى جميع مواقع الا ولا تقع الا فى موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعا نكرة أو شبههما كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وقوله

لو كان غيرى سليمى الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالا صفة لغيرى لانه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ويرده الآية لامتناعه فيها معنى ولفظا اما الاول فلأنه يصير التقدير لو كان فيهما آلهة اخرج منهم الله لفسدتا فيقتضى عدم الفساد مع التعدد اذا لم يخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكدا صالحا للسقوط اذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد واما الثانى فلأن آلهة جمع منكر فى الاثبات فعمومه بدلى وشرط الاستثناء العموم الشمولى كذا فى المغنى فان قلت قد جوز الزمخشرى فى قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطعا من قوم وهو نكرة فى الاثبات قلت أجاب الدماميني بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الاخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة أفاده الصبان ومن أمثلة سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وأيضا فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان

لصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثنى الالف وقال الرضى مذهب سيبويه جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتانى أحد الا زيد بالرفع بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بهذا البيت اه وما مر عن المغنى من أن عموم آلهة بدلى الخ كلام اقناعى للنظر فيه مجال لان عموم الجمع انما يكون بدليا بالنظر لكل جملة يصدق عليها الجمع اما بالنظر لافراده الداخلة تحته فشمولى قطعا فيصح استثناء المفرد منه كلفظ الجلالة لشموله له بخلاف الجمع وليس المستثنى هنا جمعا حتى يتجه ما ذكره كذا قيل وهو مردود اذ كل جملة يصدق عليها أنها جمع لم يتحقق دخول المستثنى فيها فآلهة فى الآية يصدق بكل جمع من الآلهة بدلا عن الآخر وان لم يكن منهم الذات الأقدس فكيف يصح استثناؤه منهم فكلام المغنى هو الحق وما جوزه الزمخشرى فى آل لوط

فتقول قام القوم غير زيد بنصب غير كما تقول قام القوم الا زيدا بنصب زيد وتقول ما قام أحد غير زيد وغير زيد بالاتباع والنصب والمختار الاتباع كما تقول ما قام أحد الا زيد والا زيدا وتقول ما قام غير زيد فترفع غير وجوبا كما تقول ما قام الا زيد برفعه وجوبا وتقول ما قام أحد غير حمار بنصب غير عند غير بنى تميم وبالاتباع عند بنى تميم (٢١٠) كما تفعل فى قولك ما قام القوم الا حمارا والا حمار واما سوى فالمشهور فيها كسر السين

والقصر ومن العرب من يفتح سينها ويمد ومنهم من يضم سينها ويقصر ومنهم من يكسر سينها ويمد وهذه اللغة لم يذكرها المصنف وقل من ذكرها وممن ذكرها الفاسى فى شرحه للشاطبية ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون الا ظرفا فاذا قلت قام القوم سوى زيد فسوى عندهم منصوبة على الظرفية وهى مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهم عن الظرفية الا فى ضرورة الشعر واختار المصنف انها كغير فتعامل بما تعامل به غير من الرفع والنصب والجر والى هذا أشار بقوله (ص)

ولسوى سوى سواء اجعلا

على الاصح ما لغير جعلا

(ش) فمن استعمالها مجرورة قوله صلى الله عليه وسلم دعوت ربى أن لا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسها وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم فى سواكم من الامم الا كالشعرة البيضاء فى الثور الاسود أو كالشعرة السوداء فى الثور الابيض وقوله

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم

اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

ومن استعمالها مرفوعة قوله

واذا تباع كريمة أو تشترى

فسواك بائعها وأنت المشترى

وقوله

ولم يبق سوى العدوا

ن دناهم كما دانوا

فسواك مرفوع بالابتداء وسوى العدوان مرفوع بالفاعلية ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله

لديك كفيل بالمنى لمؤمل ✱ وان سواك من يؤمله يشقى

فسواك اسم ان هذا تقرير كلام المصنف ومذهب سيبويه والجمهور انها لا تخرج عن الظرفية الا فى ضرورة الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل

لا يرد لان العموم الشمولى انما يشترط للمتصل لا المنقطع كما يفهم من كلام الصبان قبل ذلك وهو مقتضى ما مر فى تعريف المنقطع فتدبر وهل اذا وصف بها تبقى على حرفيتها فيكون الوصف مجموعها مع ما بعدها وظهر اعراب هذا المجموع فى آخره أو تكون اسما بمعنى غير مضافة الى ما بعدها وظهر اعرابها عليه بطريق العارية كما فى زيد لا قائم ولا قاعد قولان وعلى الثانى فما بعدها مجرور تقديرا الحركة العارية باضافتها اليه (قوله بنصب غير) أى على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور قياسا على نصب ما بعد الا وان كان العامل فيه الا على الصحيح وفى غير ما قبلها من فعل أو شبهه وقيل على التشبيه بظرف المكان لابهام كل وجعلها الفارسى حالا فتؤول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد وكذا يقال فى سوى (قوله فالمشهور فيها كسر السين الخ) ظاهره انه يستثنى بها فى جميع لغاتها ومحل ذلك ما لم تكن الاولى بمعنى مستو نحو مكانا سوى أى مستو طرفنا وطريقك اليه كما قاله المفسرون ولا الثانية بمعنى وسط نحو فرآه فى سواء الجحيم أو تام نحو هذا درهم سواء أو مستو نحو فهم فيه سواء أى مستوون فلا يستثنى بشئ من ذلك (قوله الفاسى) نسبة الى فاس مدينة بالمغرب وحكاها أيضا ابن هشام فى الجامع وأبو حيان وابن الخباز (قوله الا ظرفا) أى مكانيا ملازما للنصب على الظرفية بدليل انه يوصل بها الموصول نحو جاء الذى سواك فى الاصل جاء الذى استقر فى مكانك عوضا عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك ومكانك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتهما مجازية ومن ثم أشعرت بالاستثناء وفيه انه لا مانع من جعلها فى ذلك خبرا المحذوف والجملة صلة الموصول حذف صدرها لطولها بالاضافة أو حالا من فاعل ثبت مقدرا مع أن وقوعها صلة لا يدل على ملازمتها للظرفية (قوله الا فى ضرورة الشعر) أى فلا ترد الابيات الآتية لكن يرد عليه الحديثان الآتيان أما الاول فلانها خرجت فيه عن الظرفية الى شبهها وأما الثانى فخرجت فيه عنهما ولا ضرورة فيهما وحمل ذلك على الشذوذ كما حمل عليه قول بعض العرب أتانى سواك لا يليق وأما قول أبى حيان لا يحتج بالاحاديث على اثبات القواعد فقد مر رده فى الابتداء (قوله بما تعامل به غير) أى من وقوعها فى الاستثناء المتصل والمنقطع وجر ما بعدها بالاضافة وجواز مراعاة المعنى فى تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لنكرة وشبهها وقبولها تأثير العامل (قوله ولا ينطق الفحشاء) نصب بنزع الخافض أى بالفحشاء أو مفعول مطلق على حذف مضاف أى نطق الفحشاء أو مفعول به بتضمين ينطق معنى يذكر ومن فى قوله منا ولا من سوائنا بمعنى فى متعلقة بينطق (قوله واذا تباع كريمة) أى خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما فى العينى وقيل على بابها فقوله فسواك بائعها راجع للاول وما بعده للثانى أى اذا وجد بيع فليس الا من غيرك أو شراء فليس الا منك (قوله دناهم كما دانوا) أى جزيناهم كجزائهم والجملة جواب لما فى قوله

فلما أصبح الشر ✱ فأمسى وهو عريان ولم يبق الخ (قوله لديك كفيل) أى عندك جود كفيل الخ أو هو تجريد والمراد أنت كفيل (قوله محتمل للتأويل) أى بأنه ضرورة أو شاذ و بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر عن ومذهب الرمانى والعكبرى انها تكون ظرفا غالبا

(ص) واستثن ناصبا بليس وخلا
وبعدا وبيكون بعد لا

(ش) أى واستثنى بليس وما بعدها ناصبا المستثنى فتقول قام القوم ليس زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ولا يكون زيدا فزيدا فى قولك ليس زيدا ولا يكون زيدا منصوب على انه خبر ليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر والمشهور انه عائد على البعض المفهوم من القوم والتقدير وليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وهو مستتر وجوبا وفى قولك خلا زيدا وعدا زيدا منصوب على المفعولية وخلا وعدا فعلان فاعلهما فى المشهور ضمير عائد على البعض المفهوم من القوم كما تقدم وهو مستتر وجوبا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا ونبه بقوله وبيكون بعد لا وهو قيد فى يكون فقط على انه لا يستعمل فى الاستثناء من لفظ الكون غير يكون وأنها لا تستعمل فيه الا بعد لا فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفى نحو لم ولن ولما وان وما

(ص) واجرر بسابقى يكون ان ترد
وبعد ما انصب وانجرار قد يرد

(ش) اى اذا لم تتقدم ما على خلا وعدا فاجرر بهما ان شئت فتقول قام القوم خلا زيد وعدا زيد فخلا وعدا حرفا جر ولم يحفظ عن سيبويه الجر بهما وانما حكاه الاخفش فمن الجر بخلا قوله

خلا الله لا أرجو سواك وانما
أعد عيالى شعبة من عيالكا

ومن الجر بعدا قوله

تركنا فى الحضيض بنات عوج
عواكف قد خضعن الى النسور
أبحنا حيهم قتلا واسرا
عدا الشمطاء والطفل الصغير

وكغير قليلا وهذا اعدل المذاهب لعدم تكلفه فى بعض المواضع (قوله بليس الخ) تنازعه استثن وناصبا انظر مامر وقوله بعد لا حال من يكون لقصد لفظه والاستثناء بهذه الافعال الخمسة لا يكون الامع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أى لا تعدو لا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا سم (قوله عائد على البعض الخ) أى نظير قوله تعالى فان كن نساء فان النون عائدة على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والاناث والنون للاناث فقط وقيل الضمير للاولاد وأنثه باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لاطراده فى جميع المواد بخلاف عوده الى الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل أى ليس هو اى القائم زيدا أو ليس هو اى قيامهم قيام زيد فلا يطردان فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقد يقال يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيدا أو ليس نسب اخوتهم نسب زيد نعم المصدر لا يؤدى مقصود الاستثناء من اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وكذا يقال فى فاعل خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أى لان هذه الافعال محمولة على الا فى تلو المستثنى لها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا وظهور الفاعل يفصل بينهما فيفوت الحمل (قوله وخلا وعدا فعلان) أى جامدان لوقوعهما موقع الا ونصب الاسم بعدهما على انه مفعول به لانهما متعديان بمعنى جاوز أما عدا فتعد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أى جاوزه وفى القاموس انه يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك وأما خلا فاصله لازم نحو خلا المنزل من اهله وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه والتزم ذلك فى الاستثناء لينصب ما بعدها كالذى بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شئ فقد جاوزه (قوله عائد على البعض الخ) أى لا على الوصف أو المصدر على ما مر لكن اعترض الرضى هنا بأنه لا يلزم من مجاوزة البعض لزيد فى القيام مثلا مجاوزة الكل له الذى هو المقصود وأجيب بأن مرجع الضمير بعض مبهم فلا تتحقق مجاوزته الا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر أو ان المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق البعض على الاكثر قليلا وبحث الصبان عوده فيما عدا ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد ليكون كالاستثناء بالا ولجريانه كالمثل مثل حبذا الزيدان فلا يرد تنظير الرضى كما لا يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجملة من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أى قام القوم حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضى بقد لانه فى غير الاستثناء كما قاله أبو حيان وقيل مستأنفة اى لم تتعلق بما قبلها فى الاعراب وان تعلقت به معنى فلا محل لها وصححه ابن عصفور تصريح (قوله بسابقى يكون) اى باللذين سبقاها فى الذكر وهما خلا وعدا (قوله حرفا جر) أى يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه فموضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلقا بشئ تشبيها بالزائد وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أى الجملة قبله فهى الناصبة له محلا على الاستثناء كما ان نصب تمييز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول فى نحو القوم اخوتك خلا زيد ولانهما لا يعديان معنى الافعال الى الاسماء بل يزيلانه عنها فاشبها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانهما بمنزلة الا وهى لا تتعلق بشئ ويرد الاول بما مر من تصيد الفعل من الكلام والثانى بأن التعدية ايصال معنى الفعل الى الاسم على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفى لا الثبوت فقط ألا ترى ان انتفاء الفعل فى نحو لم اضرب زيدا لا يخرجه عن كونه مفعولا به والثالث بأنه لا يلزم مساواتها الا فى جميع الوجوه ألا ترى انهما يجران وهى لا تجر (قوله ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا (قوله تركنا الخ) ذكر

فان تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فتقول قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا فما مصدرية وخلا وعدا صلتها وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره وزيدا مفعول (٢١٢) وهذا معنى قوله وبعد ما انصب هذا هو المشهور واجاز الكسائي الجر بهما بعدما على جعل ما زائدة وجعل خلا وعدا حرفى جر فتقول قام القوم ما خلا زيد وما عدا زيد وهذا معنى قوله وانجرار قد يرد وقد حكى الجرمى فى الشرح الجر بعدما عن بعض العرب

(ص) وحيث جرا فهما حرفان ❊ كما هما ان نصبا فعلان

(ش) اى ان جررت بخلا وعدا فهما حرفا جر وان نصبت بهما فهما فعلان وهذا مما لا خلاف فيه

(ص) وكخلا حاشا ولا تصحب ما ❊ وقيل حاش وحشى فاحفظهما

(ش) المشهور أن حاشا لا تكون الا حرف جر فتقول قام القوم حاشا زيد بجر زيد وذهب الاخفش والجرمى والمازنى والمبرد وجماعة منهم المصنف الى انها مثل خلا تستعمل فعلا فتنصب ما بعدها وحرفا فتجر ما بعدها فتقول قام القوم حاشى زيدا وحاشا زيد وحكى جماعة منهم الفراء وأبو زيد الانصارى والشيبانى النصب بها ومنه اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشى الشيطان وأبا الاصبغ وقوله

حاشى قريشا فان الله فضلهم ❊ على البرية بالاسلام والدين

وقول المصنف ولا تصحب ما معناه ان حاشا مثل خلا فى انها تنصب ما بعدها أو تجره ولكن لا تتقدم عليها ما كما تتقدم على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشى زيدا وهذا الذى ذكره هو الكثير وقد صحبتها ما قليلا ففى مسند أبى أمية الطرسوسى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اسامة أحب الناس الى ما حاشى فاطمة وقوله

رأيت الناس ما حاشى قريشا ❊ فانا نحن أفضلهم فعالا

البيت الاول ليدل على ان القافية مجرورة فيتم الشاهد من الثانى والحضيض بمعجمتين موضع وبنات عوج أى بنات خيل عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كف أى مقيمين خاضعين تأ كل منها النسور لابطال منعتها وحيهم مفعول ابحنا فقتلا تمييز محول عنه أو هو المفعول وحيهم نصب بنزع الخافض أى فى حيهم والشمطاء هى المرأة التى يخالط سواد شعرها بياض الشيب لكبرها والرجل اشمط (قوله وجب النصب) اى لتعينهما بها للفعلية لان ما المصدرية لا يليها حرف لكن يشكل عليه انها لا توصل بفعل جامد كما فى التسهيل وأجيب باستثناء هذين أو ان المنع فى الجامد اصالة وهذان بالعروض وموضع ما وصلتها نصب اتفاقا فقيل على الظرفية وما وقتية نابت هى وصلتها عن الوقت أى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وهو المعتمد لانه كثيرا ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينتصب غير فى قاموا غير زيد وقال السيرافى على الحال وفيها معنى الاستثناء أى قاموا مجاوزتهم زيدا أى مجاوزين له وفيه انهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حالا لتعرفه بالضمير المشتمل عليه (قوله على جعل ما زائدة) ان قاله قياسا على زيادتها مع بعض حروف الجر ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة أو سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (قوله وحيث جرا) متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله فهما حرفان أى تثبت حرفيتهما حيث جرا او أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حد واذ لم يهتدوا به فسيقولون أو انه جرى على اجازة الفراء شرطية حيث مجردة من ما (قوله كما هما) الظاهر أن ما مصدرية وصلت بجملة هما فعلان والكاف متعلقة بنسبة الجملة قبلها على انها صفة لمصدر متصيد منها أى تثبت حرفيتهما حيث جرا ثبوتا كثبوت فعليتهما ان نصبا فتأمل (قوله تستعمل فعلا) ويأتى فى فاعلها ومحل جملتها ما مر على المشهور وقال الفراء هى فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك فى خلا وعدا مع امكانه فيهما (قوله وحرفا فتجر) وفى متعلقها ما مر (قوله حاشى الشيطان) ليس بنظم كما قد يتوهم وابا الاصبغ بفتح الهمزة فمهملة ثم معجمة وانما أتى بحاشى تهكما لانها انما تستعمل فى تنزيه المستثنى عن نقص كضربت القوم حاشى زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشى زيدا الا اذا أريد المبالغة فى خسته كما هنا فكأنها تنزه المغفرة عن الشيطان لخسته وعما بعده لا لتحاقه به (قوله ما حاشى فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف فى جعل ما فى الحديث مصدرية وحاشى استثنائية جامدة بناء على انها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على انه يقال قام القوم ما حاشى زيدا وليس كذلك بل ما نافية وحاشى فعل ماض متصرف متعد من قولك حاشيته احاشيه اذا استثنيته على حد قوله

ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه ❊ ولا أحاشى من الاقوام من أحد

فهى من كلام الراوى أى انه صلى الله عليه وسلم قال أسامة احب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما فى معجم الطبرانى ما حاشى فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذ (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت الثانى محذوف أى دوننا كما قاله الدمامينى فالفاء تعليلية لهذا المحذوف أو تفريع عليه أو ان جملة فانا الخ هى المفعول الثانى بزيادة الفاء على رأى الاخفش فى نحو زيد فقائم وقد روى فاما الناس فالفاء فى جوابها وان بالكسر على كل حال وما قيل انها تفتح اذا كانت هى المفعول الثانى لطلب العامل لها ولا معلق له سهو ظاهر لان كونها مفعولا ثانيا فى باب ظننت مما

و يقال فى حاشا حاش وحشى (ص)

(الحال)

الحال وصف فضلة منتصب
مفهم فى حال كفردا أذهب

(ش) عرف الحال بانه الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو فردا أذهب ففردا حال لوجود القيود المذكورة فيه وخرج بقوله فضلة الوصف الواقع عمدة نحو زيد قائم وبقوله للدلالة على الهيئة التميز المشتق نحو لله دره فارسا فانه تميز لا حال على الصحيح اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته وكذلك رأيت رجلا راكبا فان راكبا لم يسق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل وقول المصنف مفهم فى حال هو معنى قولنا للدلالة على الهيئة

(ص) وكونه منتقلا مشتقا
يغلب لكن ليس مستحقا

(ش) الاكثر فى الحال أن يكون منتقلا مشتقا ومعنى الانتقال أن لا تكون ملازمة للمتصف بها نحو جاء زيد راكبا فراكبا وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجئ

يوجب كسر ها نحو ظننت زيدا انه قائم لانها فى الاصل خبر عن اسم ذات كما مر فكذا هذا وفعلا بفتح الفاء أى كرما أما بكسرها فجمع فعل (قوله حاش وحشى) ظاهره كالمتن وشرح الكافية انهما لغتان فى حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل انهما فى التنزيهية وهو الاقرب لانهم الا تكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم ان حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية وكونها فعلا متصرفا بمعنى استثنى وقدمرا والثالث التنزيهية أى الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص كحاش لله والصحيح انها اسم لا فعل خلافا للكوفيين بدليل تنوينها فى قراءة ابن السمال حاشا لله واضافتها فى قراءة ابن مسعود حاش الله كمعاذ الله وسبحان الله وهل هى مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثانى قال ومعنى حاش لله برئ الله فاللام زائدة فى الفاعل كهيهات هيهات لما توعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة وفسرها الزمخشرى ببراءة لله فتكون مصدرا مرادفا للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أى تنزيها لله كما يقال رعيا لزيد والعامل فيه فعل من معناه كويح وويل والوجه أنها عند ترك تنوينها واضافتها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى وقدم أن الشبه اللفظى مما يجوز البناء لا يوجبه والله أعلم

(الحال)

الافصح فى ضميره ووصفه التأنيث وفى لفظه التذكير بان يجرد من التاء فيقال حال حسنة ومنه قوله * اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * وألفها بدل عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله فى حال) بلا تنوين لان المضاف اليه منوى الثبوت أى فى حال كذا وهو فى محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف أى مفهم معنى فى حال أى ان قولك جاء زيد راكبا كما يفيد المعنى الذى فى قولك جاء زيد فى حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما سيذكره الشارح (قوله بأنه الوصف) المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل والمراد الوصف ولو تأويلا لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأولها بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس ركنا فى الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أى اصالة وقد يجر لفظه بالباء الزائدة بعد النفى كقوله

فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

ولا يرد ان النصب حكم من أحكام الحال فأخذه فى تعريفه يؤدى للدور لتوقفه على التصور والتصور على التعريف لانه يكفى فى الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد أو ان قوله المنتصب خبر لمحذوف والجملة معترضة لا قيد فى التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج به شيأ (قوله للدلالة على الهيئة) أى هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان المتعجب منه) أى لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية لا فى (قوله بل لتخصيص الرجل) اى المقصود منه ذلك وان كان فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم فى حال أى قصدا لتخرج هذا (قوله لكن ليس مستحقا) فائدته مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا فى الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما للكون فمستحقا بفتح الحاء أو للحال فبكسرها ومتعلقه حينئذ محذوف أى ليس مستحقا له (قوله ان يكون منتقلا) أى لانه مأخوذ من التحول وهو التنقل ومشتقا لانه صفة لصاحبه فى المعنى

ماشيا وقد تجيء الحال غير منتقلة
أى وصفا لازما نحو دعوت الله
سميعا وخلق الله الزرافة يديها أطول
من رجليها وقوله
وجاءت به سبط العظام كأنما
عمامته بين الرجال لواء
فسميعا وأطول وسبطا احوال وهى
أوصاف لازمة وقد تأتى الحال جامدة
ويكثر ذلك فى مواضع ذكر المصنف
بعضها بقوله (ص)
ويكثر الجمود فى سعر وفى
مبدى تأول بلا تكلف
كبعه مدا بكذا يدا بيد
وكر زيد أسدا أى كاسد
(ش) يكثر مجىء الحال جامدة ان
دلت على سعر نحو بعه مدا بدرهم
فمدا حال جامدة وهى فى معنى المشتق
اذ المعنى بعه مسعرا كل مد بدرهم ويكثر
جمودها أيضا فيما دل على تفاعل نحو
بعه يدا بيد أى مناجزة أو على تشبيه
نحو كر زيد أسدا أى مشبها الاسد
فيدا وأسدا جامدان وصح وقوعهما
حالا لظهور تأويلهما بمشتق كما تقدم
والى هذا أشار بقوله وفى مبدى
تأول أى يكثر مجىء الحال جامدة
حيث ظهر تأولها بمشتق وعلم بهذا
وما قبله ان قول النحويين ان الحال
يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه
ان ذلك هو الغالب لا انه لازم وهذا
معنى قوله فيما تقدم لكن ليس
مستحقا (ص)
والحال ان عرف لفظا فاعتقد
تنكيره معنى كوحدك اجتهد

وهى لا تكون الا مشتقة (قوله وقد تجىء الحال غير منتقلة) أى فى ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بتجدد صاحبها كما بعد مثاله الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية ان تكون مؤكدة اما لعاملها كأبعث حيا أو لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا أو لمضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوفا الثالثة أن يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كمثال الشرح الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفصلا (قوله الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها حيوان معروف سمى به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف فى الكلام زاده كذا فى القاموس وقيل لانها فى صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل وجلدها كالنمر وقرنها وقوائمها واظلافها كالبقر وذنبها كالظبى والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كما فى المصباح ويديها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما فى شرح الشذور وقيل من يديها ويروى يداها أطول مبتدا وخبر والجملة حال من الزرافة أو صفة لها لكون أل فيها جنسية قال الغزالى لما كانت الزرافة ترعى الشجر وتقتات به جعل يداها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أى ولدته أمه سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن فى غير البيت أى ممتد القامة حسنها واللواء الراية الصغيرة أى ان عمامته كاللواء فى الارتفاع والعلو على الرؤس (قوله اذ المعنى مسعرا الخ) أى بفتح العين ان جعل مدا حالا من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسرها ان جعل حالا من الفاعل وبكذا صفة لمدا اى كائنا بكذا والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته ويصح كون مد مبتدا سوغه الوصف المقدر أى مد منه وبكذا خبر والجملة حال وكذا يقال فى يدا بيد أى يدا كائنة مع يد أو يد منه مع يد منك ومن هذا يعلم ان قول المصنف وفى مبدى تأول عام بعد خاص لان السعر من المؤول (قوله أى مناجزه) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لضمير المشترى المعلوم من السياق أى مقابضه ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التأنيث على أنه مصدر فيؤول باسم الفاعل (قوله أى مشبها الاسد) الاسد على هذا مستعمل فى حقيقته والتجوز انما هو بحذف الكاف اما على قول التوضيح كر زيد اسدا أى شجاعا فمجاز لغوى بناء على مذهب السعد من تجويز الاستعارة فى مثله (قوله لظهور تأويلهما بمشتق) مثلهما ما دل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا أو رجلين رجلين أى مرتين وضابطه ان يذكر المجموع أولا ثم يفصل ببعضه مكررا والمختار ان كلا منهما نصب على الحال وان كانت الحال هى مجموعهما لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل فى اجزائه كما مر فى حلو حامض وجعل ابن جنى الثانى صفة بتقدير مضاف أى رجلا ذا رجل أو مفارق رجل واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضى وقد يعطف بثم اه ومن العطف لفظا ادخلوا الاول فالاول أى مرتين الا ان هذا فاته الاشتقاق والتنكير أيضا التأوله بهما فهذه مع ما فى المتن اربع مسائل تقع فيها الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تكلف وبقى ست مسائل لا يظهر تأويلها الا بتكلف وهى كونها موصوفة نحو قرآنا عربيا فتمثل لها بشرا سويا بناء على ان تمثل بمعنى تشخص اما على انه بمعنى تصور فنصب بشرا باسقاط الباء لا الحال لان التصور فى حال الملكية لا البشرية قاله اللقانى والفرق بين هذه وبين مدا بكذا ويدا بيد مع ان الكل موصوف ان المقصود هنا الصفة وحدها وذكر ما قبلها تمهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى حالا موطئة كالخبر الموطئ فى بل انتم قوم تجهلون والحال فى مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونها دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة او على طور فيه تفضيل بالضاد المعجمة كهذا بسرا أطيب منه رطبا او نوعا لصاحبها كهذا مالك ذهبا او فرعا له كهذا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا او أصلا له كهذا

خاتمك حديدا أأسجد لمن خلقت طينا فهذه لا تؤول اصلا لما فيها من التكلف والخفاء بخلاف الاربعة الاولى ولهذا كثر وقوعها دون هذه وقال ابن الناظم تبعا لشرح الكافية يجب تأويل الجميع أى مقروأ عربيا ومتصفا بصفات البشر من استواء الخلقة ونحوها ومعدودا ومطورا بطورا البسر والرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا وفيه تكلف وجعل الموضح السعر من القسم الثانى ليكون المصنف متعرضا للقسمين فقوله وفى مبدى تأول عطف مغاير لا عام لكن فيه ان تأويلها ظاهر بلا تكلف فالاولى مامر (قوله الا نكرة) أى لان الغالب تعريف صاحبها فلو عرفت مع كونها مشتقة لتوهم انها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الاعراب وحمل غير الغالب عليه (قوله وان ماورد) أى عن العرب لان تعريفها سماعى كما قاله الشاطبى (قوله الجماء) بفتح الجيم وشد الميم ممدودا كحمراء من الجموم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حبا جما اى كثيرا وأنثه لانه صفة المؤنث أى الجماعة الجماء أى الكثيرة والغفير من الغفر وهو الستر أى الساترين لكثرتهم وجه الارض وحذف التاء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل تجب فيه المطابقة لانه قد يحمل على فعيل بمعنى مفعول فى استواء المذكر والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جاؤا جماء غفيرا بالتنكير والمد وجماء الغفير وجم الغفير بالاضافة والجم الغفير كما فى الصحاح والقاموس فلا تغتر لما قيل لا يذكر الغفير الا مع الجماء بالمد لا الجم (قوله وأرسلها العراك) أى فى قول الشاعر

فارسلها العراك ولم يذدها ٭ ولم يشفق على نغص الدخال

والضمير فى ارسلها للابل أو الخيل أو الاتن اى أرسلها للشرب معتركة ولم يذدها أى لم يمنعها عن ذلك ونغص الدخال أى تنغصها من مداخلتها فى بعضها وازدحامها على الماء فيتكدر وينغص عليها فلا تتم الشرب (قوله واجتهد وحدك) هو مصدر وحد يحد وحدا كوعد يعد وعدا اذا انفرد فلذلك أول بمنفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو فى ذلك حال من الفاعل قطعا وكذا فى نحو رأيت زيدا وحده عند سيبويه لان المصادر انما تجىء أحوالا من الفاعل غالبا فالهاء مفعوله بحذف الجار أى حال كونى منفردا به أى برؤيته وللك جعله اسم مصدر لا وحده بالهمز أى افرده مؤولا باسم الفاعل فالهاء مفعوله بلا حذف أى حال كونى موحده أى مفرده بالرؤية وأجاز المبرد كونه حالا من المفعول وأوجبه ابن طلحة وضعف (قوله فاه الى فى) ماذكره الشارح من ان فاه حال أحد أقوال والى للتبيين كهى فى سقيا لك فلا تتعلق بشىء كما قاله الدمامينى واستظهر الصبان انها صفة لفاه كما فى مدا بكذا أى الكائن الى فى أى الموجه اليه اه وهذا من الجامد المؤول بالمشتق والمؤول به مجموع فاه الى فى لدلالته على التفاعل كما فى يدا بيد أى مشافهة لكن انتفى فيه الاشتقاق والتنكير كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال أى جاعلا فاه فناب عنه فى الحالية وقيل غير ذلك ويروى فوه الى فى فالحال الجملة قال فى التسهيل ولا يقال قياسا على ذلك جاورته منزله الى منزلى وناضلته قوسه الى قوسى خلافا لهشام لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا وينبغى جوازه عند بقية الكوفيين لانه عندهم مفعول لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه دمامينى (قوله معتركة) الاولى معاركة لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق والحال عامله المحذوف أى تعارك العراك أو عامله أرسلها على حذف مضاف ولا حال أى أرسلها ارسال العراك (قوله مشافهة) امامصدرا واسم فاعل كما مر فى مناجزة (قوله مطلقا) أى تضمن معنى الشرط أو لا قياسا على الخبر وعلى ماسمع منه (قوله يقع بكثرة الخ) كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل بداد بوزن حذام فبداد علم

(ش) مذهب جمهور النحويين ان الحال لا تكون الا نكرة وان ماورد منها معرفا لفظا فهو منكر معنى كقولهم جاؤا الجماء الغفير وأرسلها العراك واجتهد وحدك وكلمته فاه الى فى فالجماء والعراك ووحدك وفاه أحوال وهى معرفة لفظا لكنها مؤولة بنكرة والتقدير جاؤا جميعا وارسلها معتركة واجتهد منفردا وكلمته مشافهة وزعم البغداديون ويونس انه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها والا فلا فمثال ماتضمن معنى الشرط زيد الراكب أحسن منه الماشى فالراكب والماشى حالان وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط اذ التقدير زيد اذا ركب أحسن منه اذا مشى فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها فلا تقول جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب

(ص)

ومصدر منكر حالا يقع
بكثرة كبغتة زيد طلع

(ش) حق الحال أن يكون وصفا وهو مادل على معنى وصاحبه كقائم وحسن ومضروب فوقوعها مصدرا على خلاف الاصل اذ لادلالة فيه على صاحب المعنى وقد كثر مجىء الحال مصدرا نكرة ولكنه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الاصل ومنه زيد طلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع باغتا هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الاخفش والمبرد الى انه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة فيبغت عندهما هو الحال لا بغتة وذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كما ذهبا اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور (٢١٦) وهو طلع لتأوله بفعل من لفظ المصدر والتقدير فى قولك زيد طلع بغتة زيد بغت بغتة فيؤولون طلع ببغت وينصبون به بغتة (ص)

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان
لم يتأخر أو يخصص أو يبن
من بعد نفى أو مضاهيه كلا
يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينكر فى الغالب الا عند وجود مسوغ وهو أحد أمور منها أن يتقدم الحال على النكرة نحو فيها قائما رجل وكقول الشاعر وأنشده سيبويه

وبالجسم منى بينا لو علمته
شحوب وان تستشهد العين تشهد

وقوله

وما لام نفسى مثلها لى لائم
ولا سد فقرى مثل ما ملكت يدى

فقائما حال من رجل وبينا حال من شحوب ومثلها حال من لائم ومنها أن تخصص النكرة بوصف أو باضافة فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا وقول الشاعر

نجيت يارب نوحا واستجبت له
فى فلك ماخر فى اليم مشحونا
وعاش يدعو بآيات مبينة
فى قومه ألف عام غير خمسينا

ومثال ما تخصص بالاضافة قوله تعالى فى أربعة أيام سواء للسائلين ومنها ان تقع النكرة بعد نفى أو شبهه وشبه النفى هو الاستفهام والنهى وهو المراد بقوله أو يبن من بعد نفى أو مضاهيه فمثال ما وقع بعد النفى قوله   مرخم

ما حم من موت حمى واقيا * ولا ترى من أحد باقيا

ومنه قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلها كتاب جملة فى موضع الحال من قرية وصح مجىء الحال من النكرة لتقدم النفى عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلافا للزمخشرى لان الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود الا مانع من ذلك اذ لا يعترض بالا بين الصفة والموصوف وممن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش فى المسائل وأبو على الفارسى فى التذكرة ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر فى ابعادها الاملا

جنس على التفرق ومعرف بال الجنسية كارسلها العراك والصحيح انه مؤول بنكرة مشتقة كما فى المنكر أى متبددة ومعتركة (قوله ليس بمقيس) أى عند سيبويه والجمهور لان الحال نعت فى المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد فكذا ما بمعناه وقد يقال غاية ما فى ذلك اطلاق المصدر على الوصف مجازا ويكفى فى صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا حجر فيه اللهم الا أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص المجاز أو ان هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيانيين لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن المبرد أى سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا كاطراده خبرا فان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها لتنكيرها وتعريفه ولا كذلك النعت ولكثرة ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) اى لانه مبتدأ فى المعنى وهو لا يكون فى الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها ان يتقدم الحال) أى فالتقديم هو المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدا اذا قدم خبره بناء على ان المسوغ هو التقديم (قوله شحوب) كقعود بمعجمة فمهملة مصدر شحب جسمه من باب قعد اذا تغير ويقال شحب شحوبة كسهل سهولة وهو مبتدأ خبره بالجسم ومنى صفة للجسم وبينا حال من شحوب على مذهب سيبويه من مجىء الحال من المبتدا وفيه حينئذ الشاهد أما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن فى الخبر ولا شاهد فيه اذن وكذا المثال قبله وجملة لو علمته بكسر التاء خطابا للمؤنث معترضة وجواب لو محذوف أى لرحمتينى (قوله فيها يفرق الخ) أى فامرا حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أى محكم والامر الاول واحد الامور والثانى واحد الاوامر ضد النهى أى حال كونه مأمورا به من عندنا كذا أعربه الناظم وابنه مع قولهما بامتناع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفقود هنا فالاولى كما قاله ابن هشام انه حال من كل أو من الضمير فى حكيم أو من فاعل أنزلناه أى حال كوننا آمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به لمنذرين أو مصدر معنوى ليفرق أى يؤمر أو مفعول لاجله اه وقد يجاب عن الناظم بأن المضاف هنا كالجزء فى صحة الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الامر لانها بحسب ما تضاف اليه فيسوغ مجىء الحال منه أفاده الفارضى وزكريا (قوله فى فلك) بضمتين وماخر بكسر المعجمة صفة له وهو الذى يشق البحر بسيره ومنه وترى الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد فى مشحونا أى مملوأ حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة لتخصيصه بالوصف (قوله ما حم) بضم المهملة أى ما قدر وحمى بمعنى حماية نائب فاعله وواقيا حال منه ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتقدم النفى) وفيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو الحالية لانها من المسوغات كقوله تعالى أو كالذى مر على قرية وهى خاوية (قوله خلافا للزمخشرى) أى فى جعله الجملة صفة لقرية فى نحو ذلك والواو بينهما لتأكيد التصاق الصفة بالموصوف فى المعنى وان فصلت بينهما لفظا (قوله بعد الاستفهام) أى انكاريا أو غيره على الاظهر (قوله يا صاح)

ومثال ماوقع بعد النهي قول المصنف لايبغ امرؤ على امرئ مستسهلا وقول قطري بن الفجاءة لا يركنن أحد الى الاحجام *

يوم الوغى متخوفا لحمام

واحترز بقوله غالبا مما قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قولهم مررت بماء قعدة رجل وقولهم عليه مائة بيضا وأجاز سيبويه فيها رجل قائما وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما (ص)

وسبق حال ما بحرف جر قد
أبوا ولا أمنعه فقد ورد

(ش) مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا تقول في مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان الى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ومنه قوله

لئن كان برد الماء هيمان صاديا
الي حبيبا انها لحبيب

فهيمان وصاديا حالان من الضمير المجرور بالي وهو الياء وقوله

فان تك أذواد أصبن ونسوة
فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال

ففرغا حال من قتل وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز نحو جاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا (ص)

ولا تجز حالا من المضاف له
الا اذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفا
أو مثل جزئه فلا تحيفا

(ش) لا يجوز مجيء الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وأعجبني قيام زيد مسرعا ومنه قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا ومنه قول الشاعر

مرخم صاحب على غير قياس لكونه غير علم وباقيا حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكاري أي فلا ترى (قوله مستسهلا) أي البغي (قوله قطري) بفتح القاف والطاء المهملة نسبة الى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعمان والفجاءة بضم الفاء ممدودا وقطري هذا خارجي مكث عشرين سنة يقاتل الحجاج وغيره ويسلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما في العيني وصرح الشارح باسمه ردا على ابن المصنف حيث نسب البيت للطرماح بكسرتين وشد الميم آخره مهملة (قوله الى الاحجام) بتقديم الحاء المهملة على الجيم وعكسه مصدر أحجم كذلك اذا تأخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من أحد وبقي من المسوغات كون الحال جملة مع الواو كما مر لانها ترفع توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الاصل لجمودها نحو هذا خاتم حديدا وكون النكرة مشتركة مع معرفة أو نكرة مخصصة في الحال نحو هذان زيد ورجل أو رجل صالح وامرأة منطلقين (قوله بلا مسوغ) هو مقيس عند سيبويه لان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها وقصره الخليل ويونس على السماع (قوله قعدة) بكسر القاف أي مقدار قعدته (قوله مائة بيضا) بكسر الباء حال من مائة لا تمييز لان تمييز المائة يجب كونه مفردا مجرورا باضافتها اليه تصريح (قوله وسبق حال) مفعول مقدم لأبوا وهو مصدر مضاف لفاعله ومفعوله وجملة جر صلتها أي منعوا أن يسبق الحال على صاحبها المجرور بالحرف وكذا بالاضافة لكن هذا مجمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا في عرفت قيام زيد مسرعا اجماعا وكذا يمتنع تقديمها اذا كانت محصورة فيها نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين أو كان صاحبها منصوبا بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو كان ضميرا متصلا بصلة أل كالقاصدك سائلا زيد أو بصلة حرف مصدري كأعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاء راكبا الا زيد والمضاف الى ضمير ملابسها كجاء زائرا هندا أخوها (قوله وذهب الفارسي الخ) محل الخلاف اذا كان حرف الجر أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كما جاء راكبا من رجل (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وقوله حالان أي مترادفان لان صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالا من الضمير في هيمان فتكون متداخلة (قوله فان تك أذواد) بالذال المعجمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره معجمة من قولهم ذهب دمه فرغا أي هدرا لم يطلب بثاره وحبال اسم ابن أخي الشاعر (قوله عمله) أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف اليه أي اذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه كالفعل لا من حيث الاضافة وانما اشترط احد الامور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال الا اذا أشبه الفعل بان كان مصدرا أو صفة وحينئذ فالقاعدة موفاة فان كان المضاف جزءا أو كالجزء فالمضاف اليه صار هو كأنه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكله فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه الى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لانه أشبه بالخبر من النعت وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ على الصحيح ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف اليه مطلقا فليحرر ثم رأيت في الصبان التصريح به (قوله اليه مرجعكم) مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح جيمه لان مضارعه بكسر العين مع صحة لامه فقياسه في المصدر الفتح وفي

تقول ابنتى ان انطلاقك واحدا * الى الروع يوما تاركى لا أباليا وكذلك يجوز مجىء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو مثل جزئه فى صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه فمثال ماهو جزء من المضاف اليه قوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف اليه ومثال ماهو جزء من المضاف اليه فى صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها فلو قيل فى غير القرآن ان اتبع ابراهيم حنيفا لصح فان لم يكن المضاف مما يصح ان يعمل فى الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يجز مجىء الحال منه فلا تقول جاء غلام هند ضاحكة خلافا للفارسى وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى ان هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف ليس بجيد فان مذهب الفارسى جوازها كما تقدم وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجرى فى أماليه (ص)

والحال ان ينصب بفعل صرفا
أو صفة أشبهت المصرفا
فجائز تقديمه كمسرعا
ذا راحل ومخلصا زيد دعا

(ش) يجوز تقديم الحال على ناصبها ان كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل التأنيث والتثنية والجمع كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فمثال تقديمها على الفعل المتصرف مخلصا زيد دعا فدعا فعل متصرف وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له مسرعا ذا راحل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا ما أحسن زيدا لان فعل التعجب غير متصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة ولكن لا تشبه الفعل المتصرف كافعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله فلا تقول زيد ضاحكا أحسن من عمرو بل يجب تأخير الحال فتقول زيد أحسن من عمرو ضاحكا (ص) وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعملا كتلك ليت وكأن وندر * نحو سعيد مستقرا فى هجر (ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كاسماء الاشارة

الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابنتى الخ) واحدا حال من الكاف المضاف اليها المصدر والروع بفتح الراء الخوف والمراد به الحرب وتاركى خبر ان مضاف لمفعوله الاول وجملة لا أباليا مفعوله الثانى لانه بمعنى مصيرى وخبر لا محذوف أى موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ) وأيضا فالملة لا تفارق الشخص كما لا يفارقه جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لابيه فى شرح التسهيل (قوله صرفا) بشد الراء صفة لفعل أى بان يتغير من الماضى مثلا الى غيره (قوله أشبهت المصرفا) أى الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أى ولو مقترنة بالواو عند الجمهور خلافا للمغاربة (قوله أو صفة الخ) مثلها المصدر النائب عن فعله كجردا اضرب زيدا وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كاقترانه بلام ابتداء أو قسم كان زيد ليقوم طائعا ولأصبرن محتسبا أو كونه صلة لحرف مصدرى نحو لك ان تتنفل قاعدا أو صلة لال كانت المصلى فذا فلا يقدم الحال فى شىء من ذلك لان اللام لها الصدر ومعمول الصلة لا يتقدم (قوله وقبل التأنيث الخ) أى قبولا غير مقيد بشىء ليصح اخراج أفعل التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع أل أو الاضافة لا مطلقا وفيه ان فعيلا بمعنى مفعول انما يقبل ما ذكر اذا لم يجر على موصوف لا مطلقا مع جواز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى صبان (قوله مخلصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا (قوله كافعل التفضيل) مثله اسم الفعل كنزال مسرعا (قوله مستقرا) حال مؤكدة لعاملها وهو فى هجر كما قاله ابن قاسم وهو صريح فى ان المراد به الاستقرار العام اذ هو المفهوم من الظرف وقيل خاص أى غير متحرك فهو حال مؤسسة على حد فلما رآه مستقرا عنده لان العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم ان محل وجوب حذف العام اذا كان له معمول يقوم مقامه والا جاز ظهوره وهذا هو المتعين اذ لا شك فى صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلا افاده الصبان أى وما هنا كذلك لان الظرف فى المثال معمول للخبر المحذوف لا لمستقرا وفى الآية لرآه (قوله وهو ما تضمن الخ) أى لفظ تضمن فليس المراد بالمعنوى هنا ما قابل اللفظى كالابتداء والتجرد فان ذلك لا يعمل فى الحال اصلا اذ لا يعمل الا الرفع وما ذكره المتن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكر خمسة الظرف والمجرور والاشارة وحرفا التمنى والتشبيه وبقى حرف الترجى كلعل زيدا أميرا قادم والتنبيه كها أنت زيدا كافرا كها حال من زيدا ومن أنت على رأى سيبويه والعامل فيه ها لتضمنها معنى أنبه والاستفهام المقصود به التعظيم * كيا جارتا ما أنت جارة * بناء على ان جارة حال لا تمييز والنداء نحو يا أيها الرجل قائما وعاشرها أما نحو اما علما فعالم بناء على تقدير مهما يذكر احد فى حال علم فالمذكور عالم فعلما حال من مرفوع فعل الشرط الذى نابت عنه أما فلا تقدم الحال فى شىء من ذلك على عاملها لضعفه قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان وان

ولكن اه وفى الكرخى على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ماقد يؤيده هذا وفى المغنى المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها فى العامل وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له أعجبنى وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفى قوله * لمية موحشا طالل * عمل فيها الظرف وفى صاحبها الابتداء وفى ان هذه امتكم أمة واحدة وان هذا صراطى مستقيما عمل فيها حرف التنبيه أو الاشارة وفى صاحبها ان وفى قوله * ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له * عمل فيها التنبيه وفى صاحبها غيره ولك ان تمنع ان موحشا حال من طلل بل من ضميره فى الظرف ليكون حالا من المعرفة وأما البواقى فالاتحاد موجود فيها تقديرا اذ المعنى اشير الى امتكم والى صراطى وتنبه لصريح النصح أى فالعامل فى الحقيقة الفعل الذى اشير اليه بهذه الادوات كأتمنى وأترجى وفعل الشرط فى اما فاسناد العمل اليها ظاهرى فقط واما مثالا الاضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور الاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتدا لان الابتداء لا يصلح عاملا فى الحال لضعفه فتحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضى وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ اليه (قوله واحرف التمنى والتشبيه) جمع الاحرف لان للتشبيه كأن والكاف فذكر الجار عام بعد خاص (قوله وقد ندر الخ) أى فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند المصريين وقاسه الفراء والاخفش مطلقا ورجحه فى الجامع والكوفيون ان كان صاحبها ضميرا كأنت قائما فى الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوى تقديمها او الاضعف ورجحه فى التسهيل وضابط المسئلة ان يكون الظرف خبرا مؤخرا والحال بينه وبين المبتدا كما رأيت اما تقدم الحال على الجملة كقائما زيد فى الدار فممتنع اجماعا كما فى شرح الكافية ومحله اذا تأخر الخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كفدالك أبى وأمى جاز عند الاخفش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فالعامل فى الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة لكونها ظرفا (قوله فى قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصرى وهى شاذة فمطويات حال موسطة بين عاملها الظرف الواقع خبرا وهو بيمينه وبين مبتدئه وهو السموات أى والسموات كائنة بيمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها فى الخبر ورد المانعون ذلك بان السموات عطف على الضمير المستتر فى قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له هى والسموات حال كونها مطويات بيمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة (قوله ونحو زيد الخ) مبتدأ خبره مستجاز ويهن بالكسر أى يضعف واصله يوهن حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة ونحو مضاف وجملة زيد مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا فى قوة الاستثناء من قوله أو صفة اشبهت المصرفا كما بينه الشرح (قوله وهما حالان) فقائما حال من الضمير فى احسن وقاعدا حال من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما أحسن (قوله منصوبان بكان الخ) صريح فى ان كان ناقصة والذى فى التصريح وشرح الجامع عن الشيرا فى انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب فى شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويرده أن فيه تكلف اضمار ستة أشياء اذ او كان واسمها أو فاعلها أولا وثانيا ويلزم عليه اعمال افعل النصب فى اذا مع تقدمها عليه فيقع فى مثل مافر منه الا ان يجاب بالتوسع فى الظرف دون الحال (قوله زيدا اذا كان الخ) أى يؤتى باذا

وأحرف التمنى والتشبيه والظرف والجار والمجرور نحو تلك هند مجردة وليت زيدا أميرا أخوك وكأن زيدا راكبا أسد وزيد فى الدار أو عندك قائما فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوى فى هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسد وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو زيد قائما عندك والجار والمجرور نحو سعيد مستقرا فى هجر ومنه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه فى قراءة من كسر التاء وأجازه الاخفش قياسا (ص)

ونحو زيد مفردا أنفع من
عمرو معانا مستجاز لن يهن

(ش) تقدم ان افعل التفضيل لا يعمل فى الحال متقدمة واستثنى من ذلك هذه المسئلة وهى ما اذا فضل شئ فى حال على نفسه أو غيره فى حال أخرى فانه يعمل فى حالين احداهما متقدمة عليه والاخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما احسن منه قاعدا او زيد مفردا أنفع من عمرو معانا فقائما ومفردا منصوبان باحسن وانفع وهما حالان وكذا قاعدا ومعانا وهذا مذهب الجمهور وزعم السيرافى انهما خبران منصوبان بكان المحذوفة والتقدير زيد اذا كان قائما أحسن منه اذا كان قاعدا وزيد اذا كان مفردا أنفع من عمرو اذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيد أحسن منه قائما قاعدا

(ص) والحال قد يجيء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد (ش) يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرداً أو متعدداً فمثال الاول جاء زيدا راكبا ضاحكا فراكبا وضاحكا حالان من زيد والعامل فيهما جاء ومثال الثاني لقيت هندا مصعدا منحدرة فمصعدا حال من التاء ومنحدرة حال من هند والعامل فيهما لقيت ومنه قوله

لقى ابنى أخويه خائفا * منجديه فاصابوا مغنما

فخائفا حال من ابنى ومنجديه حال من اخويه والعامل فيهما لقى فعند ظهور المعنى ترد كل حال الى ما يليق به وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثانى الاسمين وثانيهما الاول الاسمين ففى قولك لقيت زيدا مصعدا منحدرا يكون مصعدا حالا من زيد ومنحدرا حالا من التاء

(ص) وعامل الحال بها قد أكدا * فى نحو لا تعث فى الارض مفسدا

(ش) تنقسم الحال الى مؤكدة وغير مؤكدة فالمؤكدة على قسمين وغير المؤكدة ماسوى القسمين فالقسم الاول من المؤكدة ما أكدت عاملها وهى المرادة بهذا البيت وهى كل وصف دل على معنى عامله وخالفه لفظا وهو الاكثر أو وافقه لفظا وهو دون الاول فى الكثرة فمثال الاول لاتعث فى الارض مفسدا ومنه قوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقوله ولا تعثوا فى الارض مفسدين ومن الثانى قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره (ص)

وان تؤكد جملة فمضمر * عاملها ولفظها يؤخر

(ش) هذا هو القسم الثانى من الحال المؤكدة وهى ما أكدت مضمون الجملة

للاستقبال وباذ للماضى (قوله فاعلم) جملة معترضة تعريضا برد قول ابن عصفور الآتى (قوله يجوز تعدد الحال) أى لشبهه بالخبر فى كونه محكوما به فى المعنى على صاحبها وبالنعت فى افهام الاتصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع لما هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه ويجب تعدده مع اما نحو اما شاكرا واما كفورا ومع لا كجاء زيد لا خائفا ولا آسفا واما قوله قهرت العدا لا مستعينا بعصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر فضرورة (قوله حالان من زيد) أى فهى حال مترادفة فان جعلت الثانية حالا من الضمير فى الاولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فاكثر على شئ واحد لزعمهم ان العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف فالمنصوب الثانى اما نعت للاول أو حال متداخلة واستثنوا أفعل التفضيل فانه يعمل فى حالين كما مر لانه باعتبار ما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين فى قوة عاملين اذ المعنى زيد يزيد حسنه فى حال قيامه على حسنه قاعدا ورد بأن القياس على الظرف مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل فى زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث بقيدين مختلفين فجائز كالوصفين (قوله ومثال الثانى) أى تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا القسم ان اختلف فيه لفظ الحالين أو معناهما وجب تفريقهما اما مع تأخيرهما كما مثله أو مع ايلاء كل حال صاحبها كلقيت مصعدا زيدا منحدرا وان اتحد لفظا ومعنى وجب جمعهما لانه أخصر سواء اتحد معنى العامل وعمله فى صاحب الحال نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كجاء زيد وذهب عمرو مسرعين أو عمله كضربت عمرا قائمين وجاء زيد وضربت عمرا راكبين ونقل عن الرضى انه لا مانع من التفريق حينئذ كلقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا ويظهر ان العامل فى الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلا لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد أفاده الصبان فان قلت حيث ان تعدد الحال بالحمل على تعدد النعت فينبغى انه لا يجمع الا حيث يجوز جمع النعت وذلك بأن يتحد العامل معنى وعملا والا وجب التفريق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا العاقلين ولا جاء زيد وذهب عمرو العاقلان بل يجعل كل نعت بجنب صاحبه لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون مرفوعا منصوبا فالجواب ان الحال لكونه منصوبا أبدا لا يضره اختلاف عمل العاملين فى صاحبه فيمكن ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لاتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوته فى العمل فيلزم كونه مرفوعا منصوبا مثلا وحمل عليه اختلاف المعنى فقط طردا للباب فتدبر (قوله الى ما يليق به) أى تقدم او تأخر (قوله يجعل أول الحالين لثانى الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يعكس عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة فان جعل كل حال بجنب صاحبها فلا كلام فى جوازه (قوله الى مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفراء والسهيلى ان الحال لا تكون مؤكدة بل هى مبينة أبدا لان الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة (قوله وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبينة لانها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهى الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهى المؤكدة لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا (قوله لا تعث) يقال عثا يعثو عثوا من باب قعد وعثى يعثى عثى من باب فرح وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فان كان بفتح المثلثة كلا تخش فكذلك أو بضمها كلا تدع فمن الاول (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسندها مضافا للمسند اليه ان كان المسند مشتقا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون المضاف للمسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان جامدا ككون زيد أخاك فى زيد أخوك عطوفا وهذا هو الممكن هنا لما سيأتى من اشتراط جمود جزأى الجملة والتأكيد فى

الحقيقة

الحقيقة للازم الكون أخاوهو العطف والحنو كما قاله الشنوانى ففى كلامه حذف مضاف أى ما أكدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يكن أخذ هذا الشرط من المتن فتعريف جزأيها من كونها مؤكدة بالحال اذلا يؤكد الا ما عرف عند البصريين والاسمية والجمود من اضمار عامل الحال أو من كونها مؤكدة للجملة اذلو كان فى الجملة فعل أو مشتق لكان عاملا فى الحال فلا يضمر عاملها وتكون هى مؤكدة له لا لمضمون الجملة والمراد الجمود المحض ليخرج نحو انا الاسد مقداما فانها مؤكدة لعاملها وهو الاسد لتأوله بالشجاع لا للجملة لانه ليس جامدا محضا وكذا زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا كما فى التسهيل لتأويل الاب بالعاطف والحق بالواضح فجمودهما ليس محضا ولما كان عطف الاخ وحنوه قليلا بالنسبة للاب وغير لازم له لزومه للاب لم يؤول به بل جعل جامدا محضا بخلاف الاب (قوله أنا ابن دارة) هى اسم أمه ويا للاستغاثة وانما كان معروفا مؤكدا للجملة لاشتهار نسبه بذلك حتى لا يجهل (قوله محذوف وجوبا) أى لان الجملة كالعوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله فى الاول) يعنى به زيد أخوك الخ ويعنى بالثانى الاثنين بعده ومراده ان المبتدأ اذا كان غير أنا يقدر الفعل مبنيا للفاعل ومع أنا للمفعول أو يقدر حقنى فعل أمر (قوله أحقه) بفتح فضم من حققت الامر بالتخفيف أى حققته أو بضم فكسر من أحققته بمعنى أثبته واحق الثانى بضم ففتح لا غير (قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى لضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف المؤكدة لعاملها فانها كالمصدر المؤكد يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف مكان لتجىء مشاذ لعدم اجتماعه معه فى المادة والمراد موضع الحال المفردة أو الاصلية فلا ينافى ان الجملة حال حقيقة لا نائبة عنها بدليل تقسيمه الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا بد فيها من رابط) لا بد أيضا من كونها خبرية غير تعجبية ولا مصدرة بعلم استقبال كسوف ولن وأداة الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسأل يعط لاستقبالها كما قاله المطرزى فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دماميني وصحح بعضهم وقوعها حالا فى نحو لاضربنه ان ذهب أو مكث لانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ المعنى لاضربنه على كل حال وجعل منه فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث الخ أى يلهث على كل حال لكن يبعد الانسلاخ فى الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو الابتداء) أى لدخولها كثيرا على المبتدا وان لم تلزمه أو لوقوعها فى ابتداء الحال (قوله صحة وقوع اذ موقعها) أى لانها تشبه اذ فى كونها هى وما بعدها قيدا للعامل السابق كما ان اذ كذلك وليس المراد انها بمعناها اذ الحرف لا يرادف الاسم (قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدرة بمعموله فترتبط بالواو ولذا جوز البيضاوى جعل واياك نستعين حالا من فاعل نعبد وقوله مثبت أى غير مقترن بقد والا لزمته الواو نحو وقد تعلمون انى رسول الله وكما تمتنع فى المثبت تمتنع فى المنفى بلا كما فى الشارح نحو ومالنا لا نؤمن مالى لا أرى الهدهد والمنفى بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة * فمالك بعد الشيب صبا متيما بخلاف المنفى بلم أو لما فان مضيه يقربه من الماضى الجائز الاقتران بها وكذا تمتنع فى الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كهو الحق لاشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه والجملة التالية الا اسمية كانت كما ضربت أحدا الا زيد خير منه أو ماضوية كما تكلم زيد الا قال حقا وما يأتيهم من رسول الا كانوا الخ وشذ قوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

وقيل غير شاذ وجملة الماضى المتلو بأو نحو لاضربنه ذهب أو مكث ومنه قوله

كن للخليل نصيرا جار أو عدلا * ولا تشح عليه جاد أو بخلا

وشرط الجملة أن تكون اسمية جزآها معرفتان جامدان نحو زيد أخوك عطوفا وانا زيد معروفا ومنه قوله

أنا ابن دارة معروفا بها نسبى
وهل بدارة يا للناس من عار

فعطوفا ومعروفا حالان وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير فى الاول أحقه عطوفا وفى الثانى أحق معروفا ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة فلا تقول عطوفا زيد أخوك ولا معروفا انا زيد ولا توسطها بين المبتدا والخبر فلا تقول زيد عطوفا أخوك (ص)

وموضع الحال تجىء جمله
كجاء زيد وهو ناو رحله

(ش) الاصل فى الحال والخبر والصفة الافراد وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة ولا بد فيها من رابط وهو فى الحالية اما ضمير نحو جاء زيد يده على رأسه او واو وتسمى واو الحال وواو الابتداء وعلامتها صحة وقوع اذ موقعها نحو جاء زيد وعمرو قائم التقدير اذ عمرو قائم أو الضمير والواو معا نحو جاء زيد وهو ناو رحلة (ص)

وذات بدء بمضارع ثبت
حوت ضميرا ومن الواو خلت
وذات واو بعدها انو مبتدا
له المضارع اجعلن مسندا

(ش) الجملة الواقعة حالا ان صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو بل لا تربط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك وجاء عمرو

تقادا الجنائب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاء زيد ويضحك فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أوّل على اضمار مبتدا بعد الواو ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدا وذلك نحو قولهم قمت وأصك عينه وقوله فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا فأصك وأرهنهم خبران لمبتدا محذوف التقدير وانا أصك عينه وانا أرهنهم مالكا (ص) وجملة الحال سوى ما قدما * بواو أو بمضمر أو بهما

(ش) الجملة الحالية اما ان تكون اسمية أو فعلية والفعل اما مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية اما مثبتة أو منفية وقد تقدم أنه اذا صدرت الجملة بمضارع مثبت لم تصحبها الواو بل لا تربط الا بالضمير فقط وذكر في هذا البيت ان ما عدا ذلك يجوز فيه ان يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل في ذلك الجملة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي فتقول جاء زيد وعمرو قائم وجاء زيد يده على رأسه وجاء زيد ويده على رأسه وكذلك المنفي فتقول جاء زيد لم يضحك أو ولم يضحك أو ولم يقم عمرو وجاء زيد وقد قام عمرو وجاء زيد قد قام أبوه وجاء زيد وقد قام أبوه وكذلك المنفي نحو جاء زيد وما قام عمرو وجاء زيد ما قام أبوه أو وما قام أبوه ويدخل تحت هذا أيضا المضارع المنفي بلا فعلى هذا تقول جاء زيد ولا يضرب عمرا بالواو وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت وان ما ورد مما ظاهره ذلك مؤول على اضمار مبتدا كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون التقدير وأنتما لا تتبعان فلا تتبعان خبر لمبتدا محذوف (ص)

والحال قد يحذف ما فيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل

(ش) يحذف عامل الحال جوازا ووجوبا فمثال ما حذف جوازا أن يقال كيف جئت فتقول راكبا تقديره جئت راكبا وكقولك بلى مسرعا لمن قال لم تسر والتقدير بلى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه التقدير والله اعلم بلى نجمعها قادرين ومثال ما حذف وجوبا قولك زيد أخوك عطوفا ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة وقد تقدم ذلك وكالحال النائبة مناب الخبر نحو ضربي زيدا قائما التقدير اذا كان قائما وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدا والخبر ومما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم اشتريته بدرهم فصاعدا وتصدقت بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان عاملهما محذوف وجوبا والتقدير فذهب الثمن صاعدا وذهب المتصدق به سافلا وهذا معنى قوله وبعض ما يحذف ذكره حظل أي بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (ص)

التمييز

(التمييز)

اسم بمعنى من مبين نكره * ينصب تمييزا بما قد فسره

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو وغير المضارع المثبت (قوله تقادا الجنائب) جمع جنيبة وهي الفرس تساق بين يدي الامير بلا ركوب (قوله أظافيرهم) أي أسلحتهم (قوله اما ان تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو في واحدة وتجوز في الخمسة الباقية وليس على اطلاقه في بعضها كما مر وسننبه عليه (قوله الجملة الاسمية) أي غير المؤكدة لمضمون جملة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الا كما مر (قوله والمضارع المنفي) أي بغير لا وما (قوله والماضي المثبت) أي غير التالي لالا والمتلو بأو واشترط البصريون اقترانه بقد مطلقا ظاهرة أو مقدرة والمختار لا تلزمه الا مع الواو كجاء زيد وقد قام أبوه فان قيل وقام أبوه وجب تقدير قد ويجوز اثباتها وعدمه في غير ذلك الا ما يمتنع قرنه بالواو فتمتنع فيه قد أيضا (قوله حظل) بمهملة فمعجمة أي منع (قوله يحذف عامل الحال) أي غير المعنوي اما هو كالظرف واسم الاشارة فلا يحذف علم أولا اما الحال نفسها فالاصل جواز حذفها لانها فضلة وقد يمتنع ككونه محصورا فيه نحو ما ضربت زيدا الا قائما أو نائبا عن عامله كهنيئا مريئا أي كله هنيئا أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جوابا أو نائبا عن خبر كان ومثالها ما في الشرح فلا تحذف الحال في شيء من ذلك (قوله اشتريته الخ) أي من كل حال تفهم ازديادا أو نقصا بتدريج ويجب اقترانها بالفاء أو بثم كما يجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره الشارح بقوله فذهب الثمن فالمعطوف بالفاء جملة خبرية محذوفة فان قدر فاذهب بالعدد صاعدا كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيخا نحو أقائما وقد قعد الناس أي أتثبت قائما وحذف العامل في كل ذلك قياسي أما في نحو هنيئا فسماعي والله سبحانه وتعالى أعلم

(التمييز)

هو لغة تخليص شيء من شيء ومنه وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفردوا عن المؤمنين اطلق على الاسم الآتي مجازا من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جملة ومبين صفة لاسم ولا يصح جره صفة لمن لانها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالنكرة ولا نصبه حالا منها اذ لا يساعده الرسم الا عند ربيعة (قوله بما قد فسره) الضمير المستتر في فسره يعود للتمييز والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأمن اللبس كما مر واعترضه الموضح بانه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به مفردا كان أو نسبة مع ان تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجملة أو ما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف الآتي لا بالنسبة المفسرة وأجاب الاشموني بأن كلا من الجملة والفعل يوصف بالابهام من حيث نسبته فيصح كون

التميز مفسر الهذا أو لهذا باعتبار نسبتهما فيصدق أنه نصب بمفسره فالمتن على عمومه ويجرى على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصبن بأفعلا فانه يدل على ان افعل ليس مفسرا به والا كان محض تكرار فيقاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة أو انه مقيد بقوله كشبر أرضا بان يجعل حالا من ما أى ينصب بالذى فسره حال كونه كشبر ارضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فانما خص المفرد بالذكر لانه جامد غالبا فربما يتوهم انه لا يعمل (قوله وقفيز برا) مقدار القفيز من الارض مائة وأربعة وأربعون ذراعا ومن الكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كما فى الصبان وفى السجاعى صاعان ونصف وفى الصحاح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا كعصا أفصح من المن بالتشديد رطلان وتثنيته منوان وجمعه أمناء اه وهذا أقرب الى الثانى فالقفيز مقدار مساحى وكيلى والمراد هنا الثانى لذكر المساحى فى شبر أرضا والوزنى فى منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح وجمعه أقفزة وقفزان كركبان وهو للعراق كالاردب لمصر والمريد للحجاز والرستاق لخراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ فى التعريف كونه ضابطا فادخل فيه كل التى للافراد وليس حدا حقيقيا واردا على الماهية حتى تنافيه كل لكن اعترض بانه يشمل نحو عندى عشرة دراهم بتنوين عشرة واثنتى عشرة أسباطا لانه على معنى من مع أنه ليس تمييزا بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز العدد المركب لا يجمع ويجاب بانه ليس على معنى من بل المراد عشرة هى دراهم واثنتى عشرة هى أسباط واما المجرور فى نحو رطل زيت وقفيز بر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزا كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سيأتى وغيرهما وعلى منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لاخراجه من الضابط بملاحظة قيد النصب كما فعل فى التسهيل وان كان حكما (قوله نكرة) خرج المعرفة فى نحو حسن وجهه بالنصب فانه مشبه بالمفعول به لا تمييز عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لان أل فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد انها مقدرة فى الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل انه مفيد لمعناها وهو بيان ما قبله أى بيان جنسه ولو بالتأويل كما ان من البيانية كذلك فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فانه يبين جنس المعدود مثلا وتمييز النسبة فانه يبين جنس الشىء المقصود نسبة العامل اليه فمثلا طاب زيد نفسا فى تأويل طاب شىء زيد أى شىء يتعلق به وجنس هذا الشىء مبهم ففسر بنفسا (قوله كاسم لا) مقتضى صنيعه انه أراد بمعنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا و يحتاج لاخراجه بقيد البيان لكن يرد عليه حينئذ أن الحال لا تخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة بل يحتاج مع ملاحظة قيد آخر اى مبين للذوات لا للهيآت وقد يجاب بان المراد معانى من المشهورة لها كالابتداء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تشع فيها فبين على هذا مخرج لاسم لا فقط أو انه أراد بمعنى من خصوص البيان فخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد لا للاخراج والاول أكثر فائدة (قوله اجمال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الذوات مطلقا غاية الامر انها مقدرة فى تمييز النسبة اذ لا ابهام فى تعلق الطيب بزيد مثلا الذى هو النسبة بل فى متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو علمه مثلا فالتمييز فى الحقيقة لامر مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه وانما سمى تمييز نسبة نظرا للظاهر (قوله بعد المقادير) أى ونحوها مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها فى مطلق المقدار وان لم يكن معينا كذنوب ماء ونحى سمنا الشبيه بالكيل وعلى التمرة مثلها زبدا الشبيه بالوزن أو المساحة والحاصل ان تمييز المفرد يكون فى أربعة أنواع كما فى التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والرابع ما كان فرعا للتمييز كخاتم حديدا وليس هذا حالا عند المبرد والمصنف لجموده وتنكير صاحبه ولزومه والغالب فى الحال خلاف ذلك

كشبر أرضا وقفيز برا
ومنوين عسلا وتمرا

(ش) تقدم من الفضلات المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه والمستثنى والحال وبقى التمييز وهو المذكور فى هذا الباب ويسمى مفسرا وتفسيرا ومبينا وتبيينا ومميزا وتمييزا وهو كل اسم نكرة تضمن معنى من لبيان ما قبله من اجمال نحو طاب زيد نفسا وعندى شبر ارضا فاحترز بقوله تضمن معنى من من الحال فانها متضمنة معنى فى وقوله لبيان ما قبله احترازمما تضمن معنى من وليس فيه بيان لما قبله كاسم لا التى لنفى الجنس نحو لا رجل قائم فان التقدير لا من رجل قائم وقوله لبيان ما قبله من اجمال يشمل نوعى التمييز وهما المبين اجمال ذات والمبين اجمال نسبة فالمبين اجمال الذات هو الواقع بعد المقادير وهى الممسوحات نحو له شبر أرضا والمكيلات نحو له قفيز برا والموزونات نحو له منوان عسلا وتمرا

أما نحو خاتمك حديدا فيتعين حالا لتعريف صاحبه وأوجب سيبويه فيهما الحالية لانه ليس مقدارا ولا شبهه دماميني وأما تمييز التعجب فسيأتي ما فيه (قوله والأعداد) ظاهره أن العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسيمها لاقسما منها لعدم صحة اضافة المقدار اليه فلا يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطي أي فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل للزيت مثلا وأما العدد فهو نفس المعدود اذ العشرة هي نفس الرجال وعلى هذا فيعطف قوله والاعداد على المقادير لا على الممسوحات (قوله بما فسره) أي بلا خلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جموده لشبهه اسم الفاعل في الاسمية وطلب معموله في المعنى ووجودما به تمام الاسم وهو التنوين والنون فعشرون درهما شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا بضارب زيدا وقيل لشبهه بافعل من ورجحه المصرح (قوله لبيان ما تعلق به العامل الخ) صريح في ان المبهم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كما مر عن ابن الحاجب فالتقسيم المار انما هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما واقتصاره عليهما يقتضي ان تمييز النسبة لا ينقل عن غيرهما وسيأتي ما في أفعل التفضيل ثم انه قد يكون غير محول أصلا كتمييز التعجب في لله دره فارسا ونحوه بناء على أنه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلا أو ضيفا ان كان هو الضيف فانه غير محول عن شئ ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير ان الاصل كرمت رجولية زيد أو ضيافته لان هذا المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محولا عن الفاعل ومنه امتلأ الاناء ماء بناء على ان المحول عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلا للفعل المذكور أما على الاكتفاء بصحة كونه فاعلا ولو للازم المذكور وهو التحقيق فمحول عن الفاعل والاصل ملأ الماء الاناء والضابط انه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهرا نفس التمييز في المعنى كان غير محول أصلا كنعم رجلا زيد وما أحسن زيدا رجلا وان كان في المعنى فاعلا في الأول ومفعولا في الثاني بخلاف ما أحسن زيدا أدبا فانه محول عن المفعول أي ما أحسن أدب زيد لانه غير المنسوب اليه الحسن في المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفسا) أي ونحو عجبت من طيب زيد نفسا و زيد طيب نفسا فهو محول عن فاعل المصدر والوصف والاصل عجبت من طيب نفس زيد و زيد طيبة نفسه فالنسبة المميزة لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل (قوله ومثله اشتعل الخ) أي في أنه محول عن الفاعل اذ الاصل اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع بدله وحصل في الاسناد اليه ابهام فجيء بدلك المضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا لان التفصيل بعد الاجمال أوقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبه سريان الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الحطب بجامع العموم أو البياض أو استعقاب الفناء في كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلأ أو شبه الشيب بالنار استعارة بالكناية واشتعل تخييل والجامع ما مر (قوله هو العامل الذي قبله) أي من فعل أو شبهه كما مر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنتصب عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة لانها هي الناصبة له واختاره ابن عصفور وقد مر صحة حمل المتن على المذهبين (قوله و بعدذي) أي المقدرات ونحوها أي مما يشبهها كيلا أو وزنا أو مساحة وقوله اذا أضفتها أي الى التمييز بقرينة البيت بعده لانه تقييد لهذا أي فتمييز المقدرات اذا أضيفت له يجر أو لغيره نصب (قوله كمد حنطة) مبتدأ وغذا خبر كما في المكودي أو الخبر محذوف أي عندي وغذا بدل أو حال والكاف جارة للجملة لقصد لفظها (قوله ان كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف ومثل خبرها أي ان كان المقدار الذي أضيف مثل المضاف في ملء الارض ذهبا في انه مضاف لغير التمييز وجب النصب بعده هذا ما يفيده حل الشارح وقال الاشموني والمرادي ان كان أي المضاف مثل ملء الخ

والاعداد نحو عندي عشرون
درهما وهو منصوب بما فسره وهو
شبر وقفيز ومنوان وعشرون
والمبين اجمال النسبة هو المسوق
لبيان ما تعلق به العامل من فاعل
أو مفعول نحو طاب زيد نفسا ومثله
اشتعل الرأس شيبا وغرست الارض
شجرا ومثله وفجرنا الارض عيونا
فنفسا تمييز منقول من الفاعل
والاصل طابت نفس زيد وشجرا
منقول من المفعول والاصل غرست
شجر الارض فبين نفس الفاعل الذي
تعلق به الفعل و بين شجر المفعول
الذي تعلق به الفعل والناصب له في
هذا النوع هو العامل الذي قبله (ص)

وبعد ذي وشبهها اجرره اذا
أضفتها كمد حنطة غذا
والنصب بعد ما أضيف وجبا
ان كان مثل ملء الأرض ذهبا

أى فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سحابا اذ لا يقال مل ء ذهب ولا قدر سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجر بالاضافة بعد حذف المضاف اليه الاول كأشجع الناس رجلا وأشجع رجل اه وفيه أن الذى يغنى عن المضاف اليه فى أشجع الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الهمع لانه الذى يحل فى محله فالاولى على هذا أن يعود اسم كان الى التمييز المعلوم من المقام أى ان كان التمييز مثل مل ء الخ فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه وجب نصبه و ينبغى أن يراد بقوله بعد ما أضيف أى لغير التمييز ما يعم المقدرات وغيرها ليكون للتقييد بقوله ان كان الخ فائدة اذ محترزه وهو ما يغنى عن المضاف اليه لا يكون فى المقدرات وشبهها فلا حاجة لاخراجه منها ولان مما يجب فيه النصب لاضافته لغير التمييز مع عدم اغنائه نحو لله دره فارسا وويحه رجلا كما فى الهمع لكن يرد على هذا أن التمييز ليس للمضاف الذى هو در وويح بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سيأتى فالاوجه ان وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتى اضافة المميز اليه فتأمل (قوله فيجوز جر التمييز الخ) ظاهره كالمتن انه يسمى تمييزا عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر اذا أريد بالشبر ونحوه نفس الشئ المقدر من البر والارض مثلا فان أريد به الآلة التى يقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزا أصلا لانه على معنى اللام لا من ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح (قوله فان أضيف الدال على المقدار) قيد به لان الكلام فى المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادى والاشمونى لكن الشارح جعل قوله ان كان الخ لبيان الواقع وبيان المراد من أضيف لا للاحتراز كما مر فلا يضره التقييد بها (قوله وجب نصب التمييز) أى بالنسبة الى عدم الاضافة فلا ينافى جواز جره بمن أخذا مما سيأتى (قوله والفاعل المعنى) مفعول لانصبن قدمه مع تأكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بنزع الخافض كما فى السندوبى أو هو مفعول للفاعل اما منصوب أو مجرور باضافته اليه من اضافة الوصف لمعموله أى الفاعل الذى فعل المعنى أى قام به لان فاعل العلو مثلا فى الحقيقة أى القائم به العلو هو المنزل (قوله اذ يصح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كالمتن أن هذا التمييز محول عن الفاعل الاصطلاحى كما ذهب اليه بعضهم ويؤيده حصره فيما مر تمييز النسبة فى الفاعل والمفعول وفيه أنه يفوت التفضيل المستفاد من أفعل اذ لم تبن العرب فعلا يؤدى معناه حتى يوضع مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محول عن مبتدا مضاف والاصل منزلك أعلى فجعل المبتدأ تمييزا والضمير المضاف اليه مبتدأ فانفصل وارتفع وعلى هذا فراده بقوله والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب اليه المعنى أى المتصف به فى الحقيقة لا انه محول عنه اه وقد يجاب بامكان أن يراد علا علوا زائدا وكثر كثرة زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بان فواته غير ضار اذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع مكان افعل فى غير هذا الباب فكذا فيه فتدبر (قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون افعل بعضا من جنس التمييز بأن يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول فى مثاله زيد بعض الرجال وهند بعض النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة افعل لما هو بعضه وانما نصب فى أكرم الناس رجلا مع انه بعضه لتعذر اضافة افعل مرتين فالحاصل أن تمييز أفعل ينصب فى صورتين ويجر فى صورة (قوله وبعد كل الخ) قيل لا فائدة فى هذا البيت اذ الاتيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجيب بأن المراد بقوله ميز أى بالنصب وجوبا كما يشعر به المثال فيمتنع جره بالاضافة (قوله ما دل على تعجب) أى بالوضع وهو ما أفعله وأفعل به أو بالعرض نحو لله دره فارسا وما بعده والتمييز فى كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح لكن نقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز فى نحو لله دره فارسا لا يكون من

(ش) أشار بذى الى ما تقدم ذكره فى البيت من المقدرات وهو ما دل على مساحة أو كيل او وزن فيجوز جر التمييز بعدهن بالاضافة ان لم يضف الى غيره نحو عندى شبر أرض وقفيز بر ومنوا عسل وتمر فان أضيف الدال على المقدار الى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو ما فى السماء قدر راحة سحابا ومنه قوله تعالى فلن يقبل من أحدهم مل ء الارض ذهبا وأما تمييز العدد فسيأتى حكمه فى باب العدد (ص)

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا
مفضلا كأنت أعلى منزلا

(ش) التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل ان كان فاعلا فى المعنى وجب نصبه وان لم يكن كذلك وجب جره بالاضافة وعلامة ما هو فاعل فى المعنى ان يصلح لجعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلا نحو أنت أعلى منزلا وأكثر مالا فمنزلا ومالا يجب نصبهما اذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلا فتقول أنت علا منزلك وكثر مالك ومثال ما ليس بفاعل فى المعنى زيد افضل رجل وهند أفضل امرأة فيجب جره بالاضافة الا اذا أضيف أفعل الى غيره فانه ينصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلا (ص)

وبعد كل ما اقتضى تعجبا
ميز كأكرم بأبى بكر أبا

(ش) يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو ما أحسن زيدا رجلا

وأكرم بأبي بكر أبا ولله درك عالما
وحسبك بزيد رجلا وكفى به عالما
ويا جارتا ما أنت جارة (ص)
واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد
والفاعل المعنى كطب نفسا تفد
(ش) يجوز جر التمييز بمن ان لم يكن فاعلا في المعنى ولا مميز العدد فتقول عندي شبر من أرض وقفيز من بر ومنوان من عسل وتمر وغرست الارض من شجر ولا تقول طاب زيد من نفس ولا عندي عشرون من درهم (ص)
وعامل التمييز قدم مطلقا
والفعل ذو التصريف نزرا سبقا
(ش) مذهب سيبويه رحمه الله تعالى انه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفا أو غير متصرف فلا تقول نفسا طاب زيد ولا عندي درهما عشرون وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول نفسا طاب زيد وشيبا اشتعل رأسي ومنه قوله
أتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كان نفسا بالفراق تطيب
وقوله
ضيعت حزمي في ابعادي الاملا
وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا
ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك وجعله في هذا الكتاب قليلا فان كان العامل غير متصرف منعوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيدا رجلا أو غيره نحو عندي عشرون درهما وقد يكون العامل متصرفا ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى بزيد رجلا فانه لا يجوز تقديم رجلا على كفى وان كان فعلا متصرفا لانه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فمعنى قولك كفى بزيد رجلا ما أكفاه رجلا

تمييز النسبة الا اذا علم مرجع الضمير كزيد لله دره فارسا ويا له رجلا وحسبك به ناصرا ولله درك عالما أو كان بدل الضمير ظاهر كلله در زيد رجلا فان جهل المرجع كان من تمييز المفرد لان افتقار الضمير المبهم الى بيان عينه أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير المعلوم بالعكس اهـ وهو في الرضي أيضا ثم قال ما ملخصه فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كهذه الامثلة اذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى برجل هو زيد الخ وهو في ذلك غير محول كما مر وقد يكون متعلقه كما في طبت علما اهـ والظاهر جريان هذا التفصيل في ضمير ما أفعله وأفعل به وأما الضمير في نعم وبئس فقال الرضي وغيره من تمييز المفرد وان علم مرجعه لانه لا يعود الا على التمييز ونقل عن المصنف أنه من تمييز الجملة ومثله ربه رجلا وأما تمييز كم فمن تمييز العدد لانها كناية عنه (قوله ولله درك عالما) الدر بفتح الدال اللبن فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو يراد به لبن ارتضاعه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نشأ به مثل هذا المولود الكامل في هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله للتعظيم لانه منشئ العجائب (قوله يا جارتا) مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفا كياغلاما وما للاستفهام التعظيمي مبتدا وأنت خبره وجارة تمييز للنسبة لان الضمير معلوم المرجع بالخطاب أي لبيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لا أنه واجب وقوله غير ذي العدد أي الصريح فلا ينافي ان تمييز كم يجر بمن وهو من ذي العدد لانها غير صريحة فيه (قوله والفاعل) بالجر عطف على ذي أي وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على ما مر (قوله ان لم يكن فاعلا) أي محولا عنه فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحي ومنه افعل التفضيل على ما مر وكذا عن المفعول لان المحول عنهما مفسر للنسبة أولذات مقدرة على ما مر فلا يصلح للعمل على المذكور قبله وذلك شرط في مجرور من البيانية وكذا التمييز في عشرون رجلا لا يصلح للعمل لانه مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من في هذه الثلاثة بخلاف غيرها من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو مفعولا في المعنى كلله درك فارسا وأبرحت جارا وما أحسن زيدا رجلا فيجوز جره بمن وان كان في الاولين فاعلا في المعنى لان مدلول الظاهر والضمير شيء واحد اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفي الثالث مفعولا معنى لكنه غير محول لانه عين ما قبله ومن الجر قوله

ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب الذراع

وكذا يجر في نعم رجلا زيد لانه غير محول كما مر كقوله * فنعم المرء من رجل تهامي * (قوله غرست الارض الخ) مثال غير صحيح لانه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبقا) ماض مجهول ونائب فاعله يعود للفعل ونزرا صفة مصدر محذوف أي سبق سبقا نزرا الا حال من ضمير سبق كما قيل لان القصد اسناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أي لانه كالنعت في الايضاح فلا يتقدم مثله (قوله ووافقهم المصنف) أي قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكا بما سمع منه كقوله

أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعي المنون ينادي جهارا

وليس من التقديم قوله

اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما

لان المرء فاعل بمحذوف يفسره قر والمحذوف هو العامل في التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

(حروف الجر)

هالَكَ حروف الجر وهي من الى
حتى خلا حاشى عدا في عن على
مذ منذ رب اللام كي واو وتا
والكاف والبا ولعل ومتى

(ش) هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالاسماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا وحاشى وعدا في الاستثناء وقل من ذكر كي ولعل ومتى في حروف الجر فاما كي فتكون حرف جر في موضعين أحدهما اذا دخلت على ما الاستفهامية نحو كيمه أي لمه فما استفهامية مجرورة بكي وحذف ألفها لدخول حرف الجر عليها وجيء بالهاء للسكت الثاني قولك جئت كي أكرم زيدا فأكرم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كي وأن والفعل مقدران بمصدر مجرور بكي والتقدير جئت كي اكرام زيد أي لاكرام زيد واما لعل فالجر بها لغة عقيل ومنه قوله

لعل أبي المغوار منك قريب

وقوله

لعل الله فضلكم علينا
بشيء ان أمكم شريم

فأبي المغوار والاسم الكريم مبتدآن وقريب وفضلكم خبران ولعل حرف جر زائد دخل على المبتدا فهو كالباء في بحسبك درهم وقد روى على لغة هؤلاء في لامها الاخيرة الكسر والفتح وروى أيضا حذف اللام الاولى فتقول عل بفتح اللام وكسرها وأما متى فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجها متى كمه يريدون من كمه ومنه قوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج

وسيأتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك أو لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء أي تضيفها وتوصلها اليها ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدا في الاستثنا من حيث انهما للاخراج لا للتوصيل لان المراد انها تربط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي والمراد بالجر على هذا معناه المصدري وعلى الاول الاعراب المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدر بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر في الاضافة بالحرف المقدر (قوله هالك) اسم فعل بمعنى خذ وحروف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من تذكير وغيره كالكاف في رويدك وذلك واياك وأرأيتك بمعنى أخبرني وقد تبدل في هالك همزة متصرفة كذلك فيقال هاء هاؤم الخ (قوله في موضعين) زيد عليهما ثالث وهو ما المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتى كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع لمن يستحقهما قاله الاخفش وقيل ما كافة لكي عن العمل كما تكف رب (قوله ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وجيء بالهاء) أي وقفا لتحفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا يفعل بها مع سائر حروف الجر كما سيأتي في قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الها ان تقف

(قوله بأن مضمرة) اعلم ان كي ان ذكرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعا أو ذكرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعا وان خلت عنهما كمثاله احتملت الجارة بتقدير ان بعدها والمصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور ان معها ضرورة وظهور اللام كثير فالاولى الحمل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فما جرى عليه الشرح احتمال مرجوح (قوله عقيل) بالتصغير وكذا هذيل الآتي (قوله أبي المغوار) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل ويروى أبا على عملها عمل كأن وأول البيت

* فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل الخ (قوله شريم) بالشين المعجمة أي مشرومة أي مفضاة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلي أو مقدر لجار الشبيه بالزائد على ما مر (قوله حرف جر زائد) صوابه شبيه بالزائد ومثلها لولا ورب لأن الزائد لا يفيد شيأ غير التوكيد وهذه تفيد الترجي والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد في أنها لا تتعلق بشيء كما في المغني وكذا أحرف الاستثناء في قول من ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعلق فقط لا من كل وجه (قوله وروى أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الاربعة من لغات لعل تصريح (قوله يريدون من كمه) أي فهي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شربن الخ) ضمنه معنى روين فعداه بالباء أو هي بمعنى من التبعيضية واللجج جمع لجة بالضم وهي معظم الماء ونئيج بنون فهمزة فياء فجيم كصهيل أي صوت عال وجملة لهن نئيج حال من نون شربن العائدة للسحاب لزعم العرب والحكماء انها تدنو من البحر الملح في أماكن مخصوصة فتمتد منها خراطيم عظيمة كخراطيم الابل فتشرب من مائه بصوت مزعج ثم تصعد في الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم تمطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف لولا) كذا لم يعد ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا عوضتا عن باء القسم فانه يقال آلله بالمد مع وصل الهمزة وها الله لافعلن بقطع الهمزة ووصلها مدا وقصرا وأضعفها القطع مع القصر بل أنكرها ابن هشام ويقال ألله بالقطع والقصر بلا تعويض شيء عن الباء لما في التسهيل أن الجر بالباء المعوض عنها الا بهما خلافا للاخفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض

ومذهب سيبويه انها من حروف الجر لكن لا تجر الا المضمر فتقول لولاى ولولاك ولولاه فالياء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بلولا وزعم الاخفش انها فى موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيأ كما لا تعمل فى الظاهر نحو لولا زيد لاتيتك وزعم المبرد أن هذا التركيب أعنى (٢٢٨) لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله

أتطمع فينا من اراق دماءنا
ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن

وقول الآخر

وكم موطن لولاى طحت كما هوى
باجرامه من قنة النيق منهوى

(ص)

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى
والكاف والواو ورب والتا
واخصص بمذ ومنذ وقتا وبرب
منكرا والتاء لله ورب
وما رووا من نحو ربه فتى
نزر كذا كها ونحوه أتى

(ش) من حروف الجر ما لا يجر الا الظاهر وهى هذه السبعة المذكورة فى البيت الاول فلا تقول منذه ولا مذه وكذا الباقى ولا تجر منذ ومذ من الاسماء الظاهرة الا أسماء الزمان فان كان الزمان حاضرا كانت بمعنى فى نحو ما رأيته منذ يومنا أى فى يومنا وان كان الزمان ماضيا كانت بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة وسيذكر المصنف هذا فى آخر الباب وهذا معنى قوله واخصص بمذ ومنذ وقتا واما حتى فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له وقد شذ جرها الضمير كقوله

فلا والله لا يلفى أناس
فتى حتاك يا ابن أبى زياد

ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم ولغة هذيل ابدال حائها عينا وقرأ ابن مسعود فتربصوا به عتى حين واما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء وانما ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما فلا تقول اقسم والله ولا أقسم تالله ولا تجر التاء الا لفظ الله فتقول تالله لافعلن وقد سمع جرها الرب مضافا الى الكعبة فقالوا ترب الكعبة وهذا معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تالرحمن وذكر الخفاف فى شرح الكتاب انهم قالوا تحياتك وهذا غريب ولا تجر رب الا نكرة نحو رب رجل عالم لقيت وهذا معنى قوله وبرب منكرا أى واخصص برب النكرة

من الواو (قوله أنها من حروف الجر) أى الشبيهة بالزائدة فلا تتعلق بشئ كرب ولعل الجارة كما مر (قوله مجرورة بلولا) أى مع كونها فى محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلها محلان على رأى سيبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجماعا لانها لا تجر الظاهر فقوله وزعم الاخفش أنها فى محل رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجر الخ) أى كما عكسوا فى قولهم ما أنا كانت ولا انت كانا ولا يرد أن النيابة انما عهدت فى الضمائر المنفصلة لوجودها فى المتصلة أيضا فى عساك وعساه على قول تقدم فى باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير مبتدأ لان معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون فى محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون فى محل رفع وجر كعجبت من ضربك زيدا (قوله أتطمع) بالضم من الاطماع والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت تحريض لمعاوية على قتاله (قوله وكم موطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف لطحت أو مبتدأ خبره جملة لولاى طحت أى طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطيح أى هلك وتاؤه للخطاب وما مصدرية وهوى أى سقط وفاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم أى جثة والقنة بضم القاف وشد النون أعلى الجبل كالقلة وزنا ومعنى وكذا النيق بكسر النون وسكون التحتية آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه عكس قوله الآتى واخصص بمذ الخ وكذا يختص به كى ولعل ومتى فالجملة عشرة لا تجر الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت أو المنكر أو الآخر والمتصل به أو بكونه عوضا من باء القسم لا أصلا فيه أو بغرابة الجر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين فى نحو كك فطرد المنع وما عداها يجرهما (قوله والتاء لله ورب) بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها قليلة مع رب الا أن تؤخذ القلة من تأخيره عن الجلالة (قوله الا أسماء الزمان) أى لانهما اذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمن فخصا به حرفين طلبا للمناسبة بين معنيهما ولا يرد قولهم ما رأيته منذ ان الله خلقه لان الزمن مقدر فيه أى منذ زمن ان الله الخ وأما الداخلة على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كما سيأتى وشرط الزمان المجرور بهما كونه متعينا لا مبهما كمنذ زمن وماضيا أو حالا لا مستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لا غيره كمنذ سحر تريد به معينا وشرط عاملهما كونه ماضيا اما منفيا يصح تكرره كما رأيته منذ يوم الجمعة أو مثبتا ممتطاولا كسرت مذ يوم الخميس بخلاف قتلته أو ما قتلته مذ كذا فان قلت ما قتلت مذ كذا بلا هاء صح لان القتل المتعلق بمعين لا يكرر بخلاف غيره ما لم يتجوز بالقتل عن الضرب فتدبر ومن أسماء الزمان الظروف الاستفهامية كمذ كم أو منذ متى أو مذ أى وقت سرت (قوله وقد شذ جرها الضمير) قال ابن هشام الخضراوى وكذا لا تعطفه أيضا فهى مختصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى اياك (قوله لا يلفى) بضم الياء وكسر الفاء أى لا يجد أناس فتى حتى يجدوك فحينئذ يجدون الفتى (قوله تحياتك) أى وحياتك فالتاء بدل عن واو القسم (قوله ولا تجر رب الا نكرة) أى موصوفة غالبا ان لم تكن هى وصفا لازوما خلافا للمبرد كما فى التسهيل ولا تتعلق بشئ

وانما تدخل لافادة التكثير غالبا كحديث يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلا كقوله

ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان

فمجرورها اما مبتدأ كما ذكر وخبره فى الحديث عارية وفى البيت اما جملة ليس له أب و واوها زائدة كهى فى آية وفتحت أبوابها أو هو محذوف أى ثابت والواو حالية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم عليهما السلام أو مفعول به كمثال الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لقيته بالهاء واعلم ان كونها حرف جر مذهب البصريين وذهب الكوفيون والاخفش الى اسميتها وأيده الرضى بأنها مثل كم التكثيرية وهى اسم اتفاقا فكما أن معنى كم رجل عندى كثير من جنس الرجال عندى كذلك معنى رب رجل عندى كثير أو قليل من هذا الجنس عندى وجنح اليه الدمامينى قال وعلة بنائها حينئذ تضمنها معنى الانشاء كما قيل فى كم أو شبهها وضع الحرف فى لغة تخفيفها وحمل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور باضافتها اليه ومحل العامل لها نفسها مثل كم لا لمجرورها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو معها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمتين وكل من هذه السبعة اما مع تخفيف الباء أو تشديدها و ربتا بضم ففتح مشدد وورب بضم الراء أو فتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الهمع وفى السجاعى ثمانية عشر منها عشرة هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الاربعة مع ما فقط أو مع ما والتاء فالجملة خمسة وعشرون (قوله وقد شذ جرها ضمير الغيبة) أى شذ قياسا لا استعمالا لكثرته ويلزم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو ربه رجلا وامرأة أو رجالا أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهى أى ضعف مجرور برب محذوفة أى ورب واه و رأبت براء فهمزة فموحدة أى أصلحت ووشكا أى سريعا صفة لمصدر محذوف أى رأبا وشكا وهن أعظمه مفعول رأبت وعطبا بكسر الطاء أى مشرفا على العطب وهو الهلاك بدليل أنقذت أى أبعدته منه (قوله وأم أوعال الخ) صدره

* خلى الذنابات شمالا كثبا * وضمير خلى لحمار وحشى والذنابات بالذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف أى ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة أى قريبا منه والمفعول الثانى لخلى اما شمالا وكثبا حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات أو مبتدأ خبره كها أى كالذنابات وأقرب على الاول عطف على محل كها وعلى الثانى عطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا) أى زوجا ولا حلائلا أى زوجات كه أى كالحمار الوحشى ولا كهن أى الاتن الاحاظلا أى الا بعلا مانعا اتاه من التزوج بغيره كالعاضل واعلم أن جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصونه بها وجرها لغيره من الضمائر شاذ نثرا ونظما كقول الحسن انا كك وأنت كى وقولهم ما أنا كانت وما أنت كانا وما أنا كاياك وما أنت كاياى (قوله فى الامكنة) متعلق بابتدئ وبمن تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه فضلة واعلم أن ما ذكر لهذه الحروف من المعانى المتعددة ان تبادرت كلها من الحرف كالابتداء والبيان والتبعيض فى من والاستعانة والمصاحبة والسببية فى الباء كان حقيقة فى جميعها بطريق الاشتراك اللفظى فرارا من التحكم اذ التبادر علامة الحقيقة ولا يرد أن المجاز أولى من الاشتراك كما فى جمع الجوامع وغيره لان محله عند تيقن حقيقة أحد المعانى وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم تتبادر منها كالابتداء والانتهاء فى الباء نحو شربن بماء البحر وأحسن بى فمذهب البصريين منع استعمالها فى ذلك قياسا فلا ينوب بعضها عن بعض كما لا تنوب

وقد شذ جرها ضمير الغيبة كقوله
واه رأبت وشيكا صدع اعظمه
وربه عطبا انقذت من عطبه
كما شذ جر الكاف له كقوله
وأم أوعال كها أو أقربا
وقوله
ولا ترى بعلا ولا حلائلا
كه ولا كهن الا حاظلا
وهذا معنى قوله وما رووا البيت أى والذى روى من جر رب المضمر نحو ربه فتى قليل وكذلك جر الكاف المضمر نحو كها (ص)
بعض وبين وابتدئ فى الامكنة
بمن وقد تأتى لبدء الازمنة
وزيد فى نفى وشبهه فجر
نكرة كما لباغ من مفر

(ش) تجئ من للتبعيض ولبيان الجنس ولابتداء الغاية فى غير الزمان كثيرا وفى الزمان قليلا وزائدة فمثالها للتبعيض قولك أخذت من الدراهم ومنه قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله ومثالها لبيان الجنس قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ومثلها لابتداء الغاية فى المكان قوله تعالى سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها لابتداء الغاية فى الزمان قوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقول الشاعر

تخيرن من أزمان يوم حليمة
الى اليوم قد جربن كل التجارب

ومثال الزائدة ما جاءنى من أحد ولا تزاد عند جمهور البصريين الا بشرطين أحدهما أن يكون المجرور بها نكرة الثانى أن يسبقها نفى أو شبهه والمراد بشبه النفى النهى نحو لا تضرب من أحد والاستفهام نحو هل جاءك من أحد ولا تزاد فى الايجاب ولا يؤتى بها جارة لمعرفة فلا تقول جاءنى من زيد خلافا للاخفش وجعل منه قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وأجاز الكوفيون زيادتها فى الايجاب بشرط تنكير مجرورها ومنه عندهم

حروف النصب والجزم عن بعضها وما أوهم ذلك فهو اما مؤول بما يقبله اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمين شربن معنى روين وأحسن معنى لطف أو حمل على المجاز كالظرفية المجازية فى جذوع النخل لتشبيهها بالظرف الحقيقى بجامع التمكن وفى تخييل واما من باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذا فالتجوز عندهم فى غير الحرف أو فيه مع الشذوذ وهذا الثانى محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بلا شذوذ قال فى المغنى وهو أقل تعسفا (قوله للتبعيض) علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون وعلامة البيانية صحة الاخبار بما بعدها عما قبلها والابتدائية أن يحسن فى مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها كأعوذ بالله من الشيطان فان معنى أعوذ به التجئ اليه منه فالباء أفادت الانتهاء والغالب فيها الابتداء حتى قيل ان سائر معانيها ترجع اليه فكان ينبغى تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية (قوله فى غير الزمان) اشارة الى أن المراد بالامكنة فى المتن ما ليس زمنا فيشمل نحو من فلان الى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص أماكن بالتأويل للملازمة المكان لها (قوله ومن الناس من يقول) المتبادر أن من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر وممن صرح بأن التبعيضية اسم الامام الطيبى وقال السعد بعد كلام قرره فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل التبعيضية يكون أقل مما بعدها دائما فمن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقديرا والبيانية بالعكس فالرجس أكثر من الاوثان وقد يكون أقل كخاتم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس المبناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فمن بمعنى فى كما قاله الرضى قال ومن فى الظروف كثيرا ما تقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب اه صبان (قوله تخيرن) ماض مجهول ونون النسوة للسيوف ويوم حليمة من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبى شمر ملك غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطيبتهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له صاحبنا يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا المنذر ويقال انه ارتفع فى ذلك اليوم من العجاج أى الغبار ما غطى عين الشمس والتجارب كمساجد جمع تجربة كما فى المصباح (قوله الا بشرطين) بقى ثالث وهو كون مجرورها فاعلا كما يأتيهم من ذكر أو مفعولا كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائما أو مفعولا مطلقا على ما قاله ابن هشام نحو ما فرطنا فى الكتاب من شئ أى من تفريط فلا تزاد مع غير الاربعة عند الجمهور وفائدتها التنصيص على العموم ان لم تختص النكرة بالنفى كما مثل أو تأكيد النص عليه ان اختصت به كما قام من أحد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهى مقحمة بين الطالب ومطلوبه لا انها لا تفيد شيأ اذ سقوطها يخل بالمراد منها (قوله أن يسبقها نفى) فلا تزاد فى الاثبات الا فى تمييز كم الخبرية اذا فصل منها بفعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهمزة على الاوجه ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا التصور بخلاف هل فللتصديق والهمزة له وللتصور (قوله خلافا للاخفش) أى فى عدم الشرطين معا (قوله يغفر لكم الخ) أجاب عنه الجمهور بأن من فيه تبعيضية لا زائدة فهى بمعنى بعض مفعول به وذنوبكم مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان هذا لنا معشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام على ان الموجبة الجزئية لا يناقضها الا السالبة الكلية

قد كان من مطرى أى قد كان مطر (ص) للانتها حتى ولام والى * ومن وباء يفهمان بدلا (ش) يدل على انتهاء الغاية بالى وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجر الآخر وغيره نحو سرت البارحة الى آخر الليل أو الى نصفه ولا تجر حتى الا ما كان آخرا أو متصلا بالآخر كقوله تعالى سلام هى حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا تقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام للانتها قليل ومنه قوله تعالى كل يجرى لاجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال (٢٣١) من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة أى بدل الآخرة وقوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة فى الارض يخلفون أى بدلكم وقول الشاعر

جارية لم تأكل المرققا
ولم تذق من البقول الفستقا

أى بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد فى الحديث ما يسرنى بها حمر النعم أى بدلها وقول الشاعر

فليت لى بهم قوما اذا ركبوا
شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

أى بدلهم (ص)

واللام للملك وشبهه وفى
تعدية أيضا وتعليل قفى
وزيد والظرفية استبن بيا
وفى وقد يبينان السببا

(ش) تقدم ان اللام تكون للانتهاء وذكر هنا انها تكون للملك نحو لله ما فى السموات وما فى الارض والمال لزيد ولشبه الملك نحو الجل للفرس والباب للدار وللتعدية نحو وهبت لزيد مالا ومنه قوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى ويرث من آل يعقوب وللتعليل نحو جئتك لاكرامك وقوله

وانى لتعرونى لذكراك هزة
كما انتفض العصفور بلله القطر

وزائدة قياسا نحو لزيد ضربت ومنه قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وسماعا نحو ضربت لزيد وأشار بقوله والظرفية استبن الى آخره الى معنى الباء وفى فذكر انهما اشتركا فى افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل أى وفى الليل ومثالها للسببية قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ومثال فى للظرفية قولك زيد فى المسجد وهو الكثير فيها ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار فى هرة حبستها فلا هى أطعمتها ولا هى تركتها

لا الموجبة وفى الاتقان عن بعضهم ان يغفر لكم حيث كانت للمؤمنين تجرد عن من بخلافها للكفار تفرقة بينهما (قوله قد كان من مطر) أجيب بأنها تبعيضية كما مر او بيانية لمحذوف أى قد كان شئ من مطر أو ان زيادتها فى ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان من مطر فأجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان فى الآية أيضا وجملة ما ذكره هنا لمن أربعة معان وسيأتى البدلية وبقى الظرفية كاذا نودى للصلاة من يوم الجمعة والتعليل مما خطاياهم اغرقوا والمجاوزة كعن قد كنا فى غفلة من هذا حتى يميز الخبيث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفى والاستعلاء كعلى ونصرناه من القوم الذين كذبوا فالجملة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أى المسافة فى الزمان والمكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال للثانى وهى متعلقة بتنزل لا بسلام كما نقله يس عن ابن هشام أى تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هى ومثال الآخر أكلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للمفرد ولا تكون الا غائية وهى التى لا تجر الا الآخر والمتصل به والثانية جارة لان والمضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سيأتى ثم ان دلت قرينة على دخول الغاية فى الى وحتى أو عدم دخولها عمل بها والا فالصحيح دخولها فى حتى لا فى الى حملا على الغالب فيهما عند القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه فى التسهيل (قوله لم تأكل المرققا) أى الرغيف الرقيق والبقول خضراوات الارض (قوله شنوا الاغارة) أى فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة والاغارة مفعول له ومفعول شنوا محذوف (قوله للملك) هى الواقعة بين ذاتين ثانيهما يملك كما مثله وشبه الملك هو الاختصاص وهى الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا يملك بفتح الياء كما مثله أيضا أو أولهما لا يملك بضمها كانت لى وأنا لك ولزيد داخ فان وقعت بين معنى وذات كالحمد لله وللكافر من النار أى عذابها كانت للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للدابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله وللتعدية) أى المجردة عن افادة معنى فلا ينافى انها فى بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرورها (قوله فهب لى الخ) جعلها فى شرح التسهيل لشبه التمليك فتكون فى وهبت لزيد مالا للتمليك قال فى المغنى والاولى ان تمثل التعدية المجردة بما أحب زيدا لعمرو وما أضربه لبكر أى لان ما بعدها مفعول حقيقى للفعل لكونه متعديا له أصالة فلما بنى للتعجب صار لازما بالنسبة اليه عند البصريين فعدى له باللام وأما الهمزة فتعديه لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديته الاصلية فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل لضعفه باستعماله فى التعجب (قوله وزائدة) أى اما للتقوية لعامل ضعف بالتأخير عن معموله كمثال الشارح أو بكونه فرعا فى العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد واما لمجرد التأكيد وهى الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضايفين كلا أبا لك فى قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشئ أصلا لكونها زائدة محضة واما الاولى فتتعلق بالعامل الذى قوته وان لم تكن معدية لتعديه بنفسه فهى واسطة بين المعدية والزائدة كما فى التوضيح وشرحه (قوله

خشاش) مثلث الخاء والفتح أشهر وهو هوام الارض وحشراتها وقيل غير ذلك (قوله للاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمي باء الآلة وباء السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلته فلا تندرج احداهما في الاخرى (قوله والتعدية) أي الخاصة وهي تعدية الفعل الى مفعول كان قاصرا عنه بان كان قبلها فاعلا فتصيره مفعولا فهي كالهمزة في ذلك وأكثر ما تعدية الفعل القاصر كذهبت بزيد أي اذهبته ولذا قرئ أذهب الله نورهم أما تعدية بمعنى العامل الى المجرور فعامة في كل الحروف غير الزائدة (قوله والتعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان ففيها مقابلة شئ بشئ أي دفع شئ واخذ آخر في مقابلته اما باء البدل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشيئين على الآخر واستظهر في الهمع ان باء البدل تدل على اختيار الشئ أعم من كونه مقابلا بشئ آخر أم لا فهي أعم مطلقا (قوله اشتروا الحياة الخ) أي حيث بدلوا ما في التوراة مما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم فكأنهم جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب الكتمان وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو ثمن معنوي لا حسي كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه باء التعويض أيضا لدخولها على الثمن المعنوي وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليست باء السببية خلافا للمعتزلة بناء على زعمهم بوجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث لن يدخل أحدكم الجنة بعمله فان المنفي فيه التسبب الذي لا يمكن تخلفه والمثبت في الآية التعويض والمجازاة (قوله وللالصاق) هذا المعنى لا يفارقها ولذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغي تقديمه ثم هو اما حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو غيره أو مجازي كمثال الشارح فان فيه الصاق المرور بمكان يقرب من زيد لا بزيد نفسه واستظهر الدماميني انه في قبض الثوب مجازي كالمرور فقال الشمني لا يليق باللغة هذا التدقيق فماسك ثوب زيد يقال له في اللغة ماسك زيدا بخلاف المرور (قوله وبمعنى مع) أي المصاحبة فذكرها بعد مكرر وعلامتها ان يصلح في موضعها مع ويغني عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام أي معه أو مسلما وقد دخلوا بالكفر كذلك قال في المغني وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف للمفعول أي سبحه حامدا له أي نزهه عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف للفاعل أي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود ألا ترى ان تسبيح المعتزلة عطل كثيرا من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن الشجري في قوله فتسبحون بحمده واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على زيادة الواو وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحتك فيأتي ما مر وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك لا بحولي يريد انه من اقامة المسبب وهو الحمد مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة اهـ بتصرف (قوله وبمعنى عن) أي المجاوزة قيل وتختص حينئذ بالسؤال نحو فاسئل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم وقيل لا بدليل يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم أي وعن أيمانهم (قوله بعن الخ) متعلق بعنى ومن قد فطن فاعله وتجاوز بضم الواو ومفعوله مقدم (قوله كما على الخ) ما مصدرية وعلى مبتدأ خبره جعلا وألفه للاطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسي لانه من غير مادته والجملة الاسمية صلة ما وان كان الغالب وصلها بالفعلية أي كجعل على الخ (قوله للاستعلا) أي العلو فالسين والتاء زائدتان لا للطلب وهو حقيقي ان كان العلو على نفس المجرور حسا كمثاله أو معنى كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ومجازي ان كان العلو على ما يقرب من المجرور نحو أو أجد على النار هدى

تأ كل من خشاش الارض (ص)

بالباء استعن وعد عوض ألصق
ومثل مع ومن وعن بها انطق

(ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية وللسببية وذكر هنا انها تكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين وللتعدية نحو ذهبت بزيد ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وللتعويض نحو اشتريت الفرس بالف درهم ومنه قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وللالصاق نحو مررت بزيد وبمعنى مع نحو بعتك الثوب بطرازه أي مع طرازه وبمعنى من كقوله شربن بماء البحر أي من ماء البحر وبمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب أي عن عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة نحو فسبح بحمد ربك أي مصاحبا حمد ربك (ص)

على للاستعلا ومعنى في وعن
بعن تجاوزا عنى من قد فطن
وقد تجي موضع بعد وعلى
كما على موضع عن قد جعلا

(ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا نحو زيد على السطح وبمعنى في نحو قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أي في حين غفلة

أى هاديا دماميني قال الفارضي وأما نحو توكلت على الله فمن باب الاضافة والاسناد أى أضفت توكلي وأسندته الى الله اذ لا يعلو عليه تعالى شئ لا حقيقة ولا مجازا (قوله المجاورة) هي بعد شئ مذكوراً أو غيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالاول رميت السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمي والثاني رضي الله عنك أى جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ثم المجاورة اما حقيقة كما ذكر أو مجازا كأخذت العلم عن زيد كأنه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ أفاده سم وكذا سألته عن كذا كأنه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوزه بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أجيب عما سأل بخلاف ما اذا لم يجب فالاولى أن يقال كأنك لما سألته جاوزتك المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجاوزتها لك مجاوزتك اياها فيصدق انه بعد شئ وهو السائل عن المجرور فتأمل (قوله طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ولم يذكرها البصريون غير المجاوزة وتأولوا غيرها ففي الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباعدا في الشدة عن طبق فكل حال أعظم مما قبله (قوله لاه ابن عمك) أى لله در ابن عمك حذف لام الجر واللام الاولى من الجلالة شذوذا فيهما وحذف المضاف وهو در وأناب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف وأفضلت أى زدت وديانى بشد التحتية أى مالكي والقائم بأمري فتخزوني أى تسوسني وتقهرني وهو بسكون الواو تخفيفا وللقافية وان كان منصوبا بعد فاء السببية أو هو مرفوع عطفا على الجملة الاسمية قبله أى ما أنت دياني فما أنت تخزوني (قوله اذا رضيت علىّ) يحتمل انه ضمن رضي معنى عطف فعلى على بابها وقشير بالتصغير (قوله قد يعنى) التقليل بالنسبة الى التشبيه والا فتعليلها كثير كما في شرح الكافية (قوله أى لهدايته) أى فما مصدرية (قوله ليس كمثله شئ) أى للزوم المحال على عدم زيادتها وهو اثبات المثل له تعالى لان النفي يعود الى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ شئ فيكونان مثبتين ألا ترى ان قولك ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على ان لزيد ابنا وان احتمل ان نفي المشابهة للابن لعدمه وانما زيدت الكاف في الآية لتوكيد نفي المثل لان زيادتها كاعادة الجملة كذا قال الاكثرون ومنع آخرون زيادتها فمنهم من قال المثل بمعنى الصفة أو الذات أى ليس كصفته أو كذاته شئ والمحققون منهم على انها باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للمبالغة في التنزيه كما في قولهم مثلك لا يبخل حيث نفوا البخل عن مثله والمراد لازمه أى أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك تنزيها عن تعلق البخل به ولو على سبيل النفي فكذا في الآية المراد لازمها وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله لان المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله أما حقيقتها المقتضية لاثبات المثل فليست مرادة أصلا وقد صرحوا بانه لا يضر في الكناية استحالة المعنى الحقيقي فضلا عن استحالة لازمه هذا ما ذكروه وطالما كنت أجد في نفسي منه شيأ لان محصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة الآية وقد تقرر سابقا انها تقتضي اثباته ولذا أولوها بهذه الاوجه فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه يلزمان معا الشئ واحدا مع تصريحهم بان تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات وبفرض صحة ان كلا منهما لازم لها فقصرها على هذا دون ذاك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكفي فيه قولنا انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتمل نفيه وان كان الاول أقرب نظير ما مر في ليس كابن زيد أحد لكن عارضه في خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل في نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهي قرينة الكناية بخلاف المثال فتفهم ذلك فانه مما تحير فيه الافهام وقد أوضحناه ولله الحمد (قوله

وتستعمل عن للمجاوزة كثيرا نحو رميت السهم عن القوس وبمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق أى بعد طبق وبمعنى على نحو قوله

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب
عني ولا أنت دياني فتخزوني

أى لا أفضلت في حسب علي كما استعملت على بمعنى عن في قوله

اذا رضيت علي بنو قشير
لعمر الله أعجبني رضاها

أى اذا رضيت عني (ص)

شبه بكاف وبها التعليل قد
يعني وزائدا لتوكيد ورد

(ش) تأتي الكاف للتشبيه كثيرا كقولك زيد كالاسد وقد تأتي للتعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم أى لهدايته اياكم وتأتي زائدة للتوكيد وجعل منه قوله تعالى ليس كمثله شئ أى ليس مثله شئ ومما زيدت فيه قول رؤبة

لواحق الاقراب فيها كالمقق
أى فيها المقق أى الطول وما حكاه
الفراء انه قيل لبعض العرب كيف
تصنعون الاقط فقال كهين أى
هينا (ص)
واستعمل اسما وكذا عن وعلى
من أجل ذا عليهما من دخلا
(ش) استعملت الكاف اسما
قليلا كقوله
أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط
كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل
فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية
والعامل فيه ينهى والتقدير ولن
ينهى ذوى الشطط مثل الطعن
واستعملت على وعن اسمين عند
دخول من عليهما وتكون على بمعنى
فوق وعن بمعنى جانب ومنه قوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
تصل وعن قيض بزيزاء مجهل
أى غدت من فوقه وقوله
ولقد أرانى للرماح دريئة
من عن يمينى تارة وأمامى
أى من جانب يمينى (ص)
ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا
أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا
وان يجرا فى مضى فكمن
هما وفى الحضور معنى فى استبن
(ش) تستعمل مذ ومنذ اسمين اذا
وقع بعدهما الاسم مرفوعا أو وقع
بعدهما فعل فمثال الاول ما رأيته
مذ يوم الجمعة أو مذ شهرنا فمذ اسم
مبتدأ خبره ما بعده وكذلك منذ

لواحق الاقراب) جمع لاحق بمعنى ضامر والاقراب جمع قرب كعنق وقفل هى الخاصرة أو من الشاكلة الى مراق البطن والمقق بفتح الميم والقاف الاولى الطول الفاحش معرقة وكالمقق مبتدا خبره فيها أى الخيل كما فى العينى يصفها بضمور البطن والطول وقيل الضمير لحمر الوحش (قوله اسما قليلا) خصه سيبويه والمحققون بالضرورة كقوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * أى عن سن مثل البرد الذائب وقوله

بكاللقوة الشغواء جلت فلم أكن * لاولع الا بالكمى المقنع

وأجازه كثيرون منهم الفارسى اختيارا فهى فى زيد كالاسد اما خبر مضافة للاسد كما فى المغنى أو متعلقة بمحذوف هو الخبر (قوله أتنتهون الخ) الهمزة للانكار والشطط الظلم والجور وجملة ولن ينهى حال من واو تنتهون وجملة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل فى هذه الشواهد انها حرف وهى ومجرورها صفة لمحذوف أى شئ كالطعن وبفرس كاللقوة أجيب بان حذف الموصوف بالظرف كالجملة له مواضع ليس هذا منها (قوله عند دخول من) ظاهره قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من تعينا للاسمية وكذا غير من فان عن جرت بعلى نادرا ولذا جعل المتن دخولها شاهدا للاسمية لا ضابطا فكان الاولى للشارح موافقته ومما يرد اسما الى بمعنى المنتهى وترد منونة بمعنى النعمة ومع بمعنى بعض كما مر عن الزمخشرى والطيبى وترد على فعلا ماضيا من العلو ومن أمر امن المين وهو الكذب فاستكملا أقسام الكلمة (قوله غدت الخ) أى سارت القطاة من عليه أى الفرخ والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم مهموزا مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب قال الدمامينى يستعمل فى الابل لكن استعاره للقطاة ويروى خمسها بكسر الخاء وهو الشرب فى كل خمسة أيام وهذا أيضا للابل لا للطير لانها لا تصبر كذلك لكن ضربه مثلا وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أى تصوت أحشاؤها من العطش وعن قيض عطف على من عليه وهو بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة قشر البيض الاعلى وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة أولاهما وقد تفتح كما قاله السيوطى وبينهما تحتية أرض غليظة ومجهل كمقعد القفر الذى لا يهتدى فيه لعدم علاماته لا يثنى ولا يجمع كما فى القاموس وهو مجرور باضافة زيزاء اليه لا نعت لها لان اسم المكان لا ينعت به عند البصريين فزيزاء مجرور بالكسرة لان الاضافة تبطل منع صرفه بالالف الممدودة الا ان يجعل بدلا فيجر بالفتحة (قوله دريئة) بهمزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لارى وهى الحلقة التى يتعلم عليها الرمى والطعن وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى جواز باء موحدة بدل الهمزة (قوله حيث رفعا) بالبناء للفاعل وقوله أو أوليا الفعل ماض مجهول والالف نائب فاعله وهى مفعوله الثانى والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل معنى أى جعل الفعل واليا لهما والمراد الفعل الماضى فلا يقال مذ يقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولو قال أو أوليا الجملة نحو مذ دعا لشمل الجملة الاسمية أيضا كقوله

فما زلت أبغى الخير مذ أنا يافع * وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد (قوله اسم) مبتدأ وسوغه كونهما معرفة فى المعنى لانهما ان كان الزمان ماضيا كالمثال الاول فمعناهما أول مدة عدم الرؤية كذا وان كان حاضرا كالمثال الثانى أو معدودا كما رأيته مذ يومان فمعناهما نفس المدة أى مدة عدم الرؤية شهرنا أو يومان (قوله وكذلك منذ) أى تكون مبتدأ ومعناها ما ذكر والخبر ما بعدها كمذ وهو واجب التأخير فيهما اجراء لهما اسمين مجراهما حرفين فى التقدم على الزمان الا ان اسمية

مذأغلب من الحرفية ومنذبالعكس (قوله خبرين) أى ظرفين بمعنى بين و بين متعلقين بمحذوف هو الخبر عما بعدهما فمعنى مالقيته مذ يومان بينى و بين لقائه يومان واعترض بان فيه ظرفية الشيء وهو يومان فى نفسه وهو مذ لانها حينئذ زمانية بمعنى بين وأجيب بان هذا يرد على قولهم بينى و بين لقائه يومان وهو جائز بلا نكير فما كان جوابا عنه فهو الجواب عن هذا دماميني وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفا للحقيقى كما فى قولهم أمس قبل اليوم أى فى زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقى ان هذا التفسير لا يطرد فيما اذا قلت فى يوم الاحد ما رأيته مذ يوم الجمعة لان بينك و بين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط وأجيب بانه على حذف العاطف أى الجمعة وما بعده الى الآن وجملة مذ وما بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استئنافا بيانيا لا مرتبطة بالجملة الاولى وقيل انهما ظرفان مضافان لجملة فعلية لان المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف أى مذ كان أو مضى يومان وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما بلا ملاحظة استمراره الى آن التكلم فمعنى ما رأيته مذ يوم الجمعة انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة أو مضيه واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقيل التكلم حتى ينافى المقصود وكذا يقال فى سرت مذ كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أى فهو ظرف لمضمون ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت المار و يأتى فيه ما مر من ملاحظة الاستمرار الى آن التكلم ليوافق المقصود وقيل انهما حينئذ مبتدآن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن مضاف اليها والتقدير فى جئت مذ دعا وقت المجيء هو زمن دعائه وفى البيت المار أول وقت طلبى الخير هو وقت كونى يافعا أى مقاربا للبلوغ فجملة مذ الخ مستأنفة كما مر (قوله بمعنى من) أى البيانية هذا ان كان مجرورهما معرفة كمثاله فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معا ولا تكون النكرة الا معدودة لفظا كمذ يومين أو معنى كمذ شهر لما مر من انهما لا يجران المبهم أى ما رأيته من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله ان كان حاضرا) ولا يجوز فى الحاضر بعدهما الا الجر عند أكثر العرب أما الماضى فبعد منذ يترجح جره و بعد مذ رفعه والراجح ان أصل مذ منذ حذفت النون تخفيفا بدليل ضمها لملاقاة ساكن كمذ اليوم والا لكسرت على أصل التخلص و بعضهم يضمها بلا ساكن أصلا وقيل هما أصلان مطلقا وقيل عند كونهما اسمين فقط (قوله و بعد من) متعلق بزيد بكسر الزاى ماض مجهول وما نائب فاعله والضمير فى يعق عائد على ما أى فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن العمل لانها لا تزيل اختصاصها بالاسماء وانما يحكم بزيادتها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهى موصول حرفى نحو بما نسوا يوم الحساب أى بنسيانهم (قوله مما خطاياهم) الاولى التمثيل بقراءة مما خطيئاتهم كما فى المغنى لظهور جرها لا يقال يحتمل فى جميع ما ذكر ان ما اسم بمعنى شيء والذى بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كنائب فاعل زيد وذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية لرب والكاف (قوله فتكفهما) أى غالبا وحينئذ يدخلان على الجمل كما مثله (قوله فان الحمر) جمع حمار وسكنت ميمه للضرورة أو تخفيفا من الضم والحبطات مبتدأ خبره شر وهم جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح المهملة وكسر الموحدة أو بفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو سمى به لانه أكل نباتا بالبادية يسمى الزرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه يسمى الحبط بفتح فكسر وجعل أبو حيان ما موصولا حرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية لا كافة لانها لا تكف الكاف عنده أى ككون الحبطات شر الخ (قوله ربما الجامل) بالجيم وهو قطيع الابل مع رعاته والمؤبل بشد الموحدة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة وجيمين

وجوز بعضهم ان يكونا خبرين لما بعدهما ومثال الثانى جئت مذ دعا فمذ اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه جئت وان وقع ما بعدهما مجرور فهما حرفا جر بمعنى من ان كان المجرور ماضيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة وبمعنى فى ان كان حاضرا نحو ما رأيته مذ يومنا أى فى يومنا (ص)

وبعد من وعن وباء زيد ما
فلم يعق عن عمل قد علما

(ش) أى تزاد ما بعد من وعن والباء فلا تكفها عن العمل كقوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وقوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين وقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم (ص)

وزيد بعد رب والكاف فكف
وقد يليهما وجر لم يكف

(ش) تزاد ما بعد الكاف ورب فتكفهما عن العمل كقوله

فان الحمر من شر المطايا
كما الحبطات شر بنى تميم

وقوله

ربما الجامل المؤبل فيهم
وعناجيج بينهن المهار

وقد تزاد بعدهما فلا تكفهما عن العمل وهو قليل كقوله

ماوى يا ربتما غارة
شعواء كاللذعة بالميسم

وقوله

ونصر مولانا ونعلم انه

الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل
وحذف خبر العناجيج لعلمه منه ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر [...]ل
الفارسي يجب ان تجعل ما اسما بمعنى شئ والجامل خبر المحذوف والجملة صفة ما وفيهم [...] قال
رب شئ هو الجامل حال كونه فيهم ولم تجعل جملة الجامل فيهم صفة لما لعدم الرابط فيها [...]ال ا[...] الغالب
دخولها على الماضي نحو

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات

أو المضارع المنزل منزلته لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا كما ان الغالب على غير المكفو[فة]
كون العامل فيما بعدها ماضيا نحو رب رجل كريم لقيته بل أوجبه بعضهم (قوله كما الناس)
ما زائدة والناس مجرور بالكاف وقوله مجروم عليه الخ من الجرم وهو الظلم وروى مظلوم عليه
وظالم (قوله ماوى الخ) منادى مرخم ماوية ويا للتنبيه والشاهد في ربما غارة حيث زيد فيها ما ولم
تكفها عن جر غارة والشعواء العين المهملة أي الغاشية المتفرقة وكاللذعة خبر الغارة والميسم
بكسر الميم آلة الوسم أي الكي بالحديد (قوله وحذفت رب فجرت الخ) صريحه كالشارح ان الجر
بعد المذكورات برب المحذوفة لا بها وهو الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل
الاتفاق عليه في بل والفاء ولعلهم لم يعتبروا ما نقل عن بعضهم من ان الجر بهما النيابتهما مناب رب كما
قال الكوفيون في الواو (قوله قليلا) أخذه من تقييد المصنف الشيوع بالواو ولكنه بعد بل أقل
من الفاء ومع التجرد أقل منهما (قوله فمثلك الخ) مجرور برب المحذوفة وهو مفعول طرقت أي أتيتها
ليلا وحبلى بدل منه ومرضع عطف عليه وألهيتها اشغلتها عن ذي تمائم أي عن ولد ذي تمائم أي
تعاويذ معلقة عليه لخوف العين والمحول بضم الميم أي عمره حول وروى مغيل بضم الميم وسكون
المعجمة وفتح الياء التحتية وهو الذي تؤتى أمه وهي ترضع وانما خص الحبلى والمرضع لانهما أزهد
النساء في الرجال ومع ذلك تعلقتا به وما لتا اليه (قوله بل بلد) أي رب بلد والفجاج بكسر الفاء جمع
فج بفتحها وهو الطريق والقتم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار كالقتام والقتم بفتح فسكون
وجهرمه بفتح الجيم أصله جهرمية بياء النسبة وهي بسط تنسب الى جهرمة قرية بفارس فحذف ياء
النسبة للضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطعت في بيت بعده (قوله رسم دار)
بالجر أي رب رسم دار وهو ما بقي من آثارها الاصقة بالارض كالرماد والطلل ما شخص أي ارتفع
من آثارها كالوتد والاثافي وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى أي من أجلها وعظم شأنه لان
الجلل يطلق بمعنى من أجل و بمعنى عظيم وحقير أيضا وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم
(قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج وهو من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو
من أمضغ العرب للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق كونه بدويا والا حقيقة المضغ لان هذين النبتين
لا يمضغهما الآدميون تصريح (قوله على خير) أي أو بخير (قوله اشارت كليب) بالجر مصغرا
اسم قبيلة والاصابع فاعل أشارت أي أشارت الاصابع بالاكف الى كليب والباء اما بمعنى مع
أي مع الاكف أو هو مقلوب أي أشارت الاكف بالاصابع (قوله وكريمة) أي ورب رجل كريمة
والتاء للمبالغة على غير قياس لان أمثلتها انه الة كنسابة وفعولة كفروقة ومفعالة كمهذارة وليس
منها فعيلة كما في العيني أو أن المعنى ورب نفس كريمة وذكر في ألفته على تأويلها بالشخص وقيس
بمنع الصرف للعلمية والتأنيث على معنى القبيلة وألفته بفتح اللام من باب ضرب أي اعطيته
ألفا واما آلفته بالكسر فبمعنى أحببته وتبذخ بمثناة فوقية فموحدة فمعجمتين بمعنى تكبر وارتفع من
البذخ بفتحتين وهو الكبر والاعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جر ما بالي محذوفة (قوله

كما الناس مجروم عليه وجارم

(ص) وحذفت رب فجرت بعد بل
والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

(ش) لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا في رب بعد الواو وفيما سنذكره وقد ورد حذفها بعد الفاء وبل قليلا فمثاله بعد الواو قوله

وقاتم الاعماق خاوي المخترقن

ومثاله بعد الفاء

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فالهيتها عن ذي تمائم محول

ومثاله بعد بل قوله

بل بلد ملء الفجاج قتمه
لا يشترى كتانه وجهرمه

والشائع من ذلك حذفها بعد الواو وقد شذ الجر برب محذوفة من غير ان يتقدمها شئ كقوله

رسم دار وقفت في طلله
كدت أقضي الحياة من جلله

(ص) وقد يجر بسوى رب لدى
حذف وبعضه يرى مطردا

(ش) الجر بغير رب محذوفا على قسمين مطرد وغير مطرد فغير المطرد كقول رؤبة لمن قال له كيف أصبحت خير والحمد لله التقدير على خير وقول الشاعر

اذا قيل أي الناس شر قبيلة
أشارت كليب بالاكف الاصابع

أي أشارت الى كليب وقوله

وكريمة من آل قيس ألفته
حتى تبذخ فارتقى الاعلام

والمطرد الخ) منه لفظ الجلالة فى القسم بدون تعويض عن الباء نحو الله لافعلن وكى المصدرية حيث يقدر قبلها اللام جارة لها مع صلتها وأن وأن مع صلتهما لانهما فى محل جر بالحرف المقدر عند الخليل والكسائى أما عند سيبويه فمحلهما نصب بنزع الخافض وكذا يطرد الحذف بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استفهام نحو زيد بالجر جوابا لمن قال بمن مررت ونحو أزيد ابن عمرو جوابا لمن قال مررت بزيد أو بعد تخصيص كهلا دينار لمن قال جئت بدرهم أو شرط كامرر بأيهم شئت ان زيد وان عمرو بالجر أو عطف نحو وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف أى وفى اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرورا بالعطف على خلقكم لئلا يعطف على معمولى عاملين مختلفين العاملان فى والابتداء والمعمولان خلقكم وآيات ونحو قوله

ما المحب جلدان هجرا * ولا حبيب رافة فجبرا

أى ولا حبيب ونحو ذلك وكذا يطرد الحذف فى المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله

بدالى انى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

بجر سابق على توهم الباء فى مدرك *(خاتمة)* لابد لكل من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق يتعلق به لان الظرف لابد له من شئ يقع فيه والجار موصل معنى الفعل الى الاسم فالواقع فى الظرف والموصل معناه الى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو اما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأويلا نحو وهو الله فى السموات وفى الارض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأوله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم واما مشير الى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فبنعمة متعلق بما لانها تشير الى معنى الفعل وهو النفى بناء على جواز التعلق بحروف المعانى ومذهب الجمهور منعه فالمتعلق هو الفعل الذى تشير اليه أى انتفى جنونك بنعمة ربك والله أعلم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى واوله الاضافة)

أى فارتقى الى الاعلام والمطرد كقولك بكم درهم اشتريت هذا فدرهم مجرور بمن محذوفة عند سيبويه والخليل وبالاضافة عند الزجاج فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهذا مطرد عندهما فى تمييز كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر

(فهرسة الجزء الاول من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل)

(تمت)